



مجمع المؤلفات الفقهية

التي قررتها محكمة النقض والإبرام في المراءات الجلسية

وضعتها

نور محمد عمر كريت محكمة (الشيخ نور محمد)

ورأبعتها وأقرتها

حضرة صاحب الغزوة الأستاذ الكبير حامد فهمي بك المستشار بالمحكمة

الإفريقية (الطائي)

عن الدار بين ٦ مارس سنة ١٩٣٠ وبين ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢

[الطبعة الأولى]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة

هذا هو الجزء الثاني من "مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض والإبرام في المواد الجنائية". وهو يشمل القواعد التي قررتها الأحكام الصادرة في المدة بين ٦ مارس سنة ١٩٣٠ وبين ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢.

لم أكد أستشعر النبطة بالفراغ من إعدادها حتى ملكني الحزن العميق لوفاة زميلي المرحوم علي فهمي أفندي الذي قام معي بإعداد الجزء الأول ثم مضى عقب ظهوره بأيام قلائل إلى رحمة ربه فعدمت بفقد الأخ الوفي والعهد الصادق. وإذا كان القدر لم يمهّل زميلي الراحل - أحسن الله إليه - حتى يساهم بمجهوده القيمة في إكمال المجموعة فإن فضله سيبقى مذكوراً كلما تابعت حلقاتها أن كان من السابقين إلى التفكير في مشروع إخراجها للخامدين صادق الجهد في الاستقلال بهذا المشروع من حيز الذهن إلى حيز الوجود.

أما بعد فإن لزوماً على أن أسجيل في صدر هذا الجزء عرفاني للجميل العظيم الذي أولانيه رجال الفن القانوني بما تفضلوا بتوجيهه إلى من عبارات التشجيع والعطف الكريم عند ظهور الجزء الأول. وكل ما أرجوه هو أن تحقق هذه المجموعة الفائدة المؤلمة منها، والله ولي التوفيق. ما

محمود أحمد عمر

سكرتير محكمة النقض والإبرام

القاهرة في ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٢

٢ أغسطس سنة ١٩٣٤

استدراك

وقعت بمض أغلاط مطبعية لا يقوت على المطبع استدراكها ومع ذلك فقد رأينا أن نشير إليها خافنا :

صفحة	سفر	خطا	صواب
٩	١٥	معينة	معينة
٤١	١٢	٣ تشكىل	١٣ تشكىل
٤٩	٢٢	.	.
٥٢	٥	.	.
٥٢	٧	.	.
٥٢	١٠	.	.
٦٨	٧	المتعلق	المتعلقة
٨١	٢٥	بح	تجب
١٠٨	١١	ترسلها	يرسلها
١١٢	١٧	يمكنه	ليمكنه
٢٧٨	١٥	تطيق	لتطيق
٣١٢	١٠	الوحيدة	الوحيدة -
٣١٢	١٠	ضمنا	ضمنا

جلسة ٦ مارس سنة ١٩٣٠

تحت رئاسة حضرة صاحب العزة كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة وبحضور
حضرات ميسودان وأصحاب العزة زكى برزى بك وأحمد أمين بك وحامد
فهمى بك المستشارين .

(١)

القضية رقم ٧٦٣ سنة ٤٧ القضائية .

(أ) اعتلاس أموال أميرية . عبارة مأمورى التحصيل الواردة بالمادة ٩٧ ع . مشولما .
(ب) عقوبة . الترامة المنصوص عليها فى المادة ٩٧ ع . الثان فيها الثان فى العقوبة
الأصلية .

١ — إن المادة ٩٧ ع إذ تكلت عن مأمورى التحصيل فقد عنتهم جميعا
من كان منهم داخلا هيئة المال ومن كان خارجا عنها .

٢ — إن الترامة المنصوص عليها فى المادة ٩٧ عقوبات هى عقوبة مرتبة
على الجريمة نفسها ، والثان فيها الثان فى العقوبة الأصلية ، فهمى نعيمها فى الحكم
لتعلقهما كليهما بالحق العام وحده ؛ وهذا بصرف النظر عما إذا كان المبلغ المختلس
حصل رده فعلا قبل صدور الحكم بالعقوبة أو قضى برده بموجب الحكم نفسه .

(٢)

القضية رقم ٧٦٤ سنة ٤٧ القضائية .

اعتراف . تجزئته فى المسائل الجنائية . جواز ذلك .

إن قاعدة عدم جواز تجزئة الاعتراف فى المسائل المدنية لا يمكن الأخذ بها
فى المسائل الجنائية حيث لقاضى الموضوع — فيما عدا بعض مسائل مستثناة —
كامل الحرية فى تكوين عقيدته من جميع عناصر التقدير التى تعرض عليه وعلى
الأخص من أقوال المتهمين وإقراراتهم وبياناتهم . فله أن يأخذ بها أو يستبعداها

سواء في مجموعها أو في جزء منها بحسب ما يراه من مطابقتها أو مخالفتها للواقع في نظره .

(٣)

التفضية رقم ٧٧٤ سنة ٤٧ التفضائية .

دفاع شرعي . دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . وجوب الفصل فيه .
(المادتان ٢٠٩ و ٢١٠ ع)
إذا تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس وقت ارتكابه ما نسب إليه وجب على المحكمة أن تبحث هذا الوجه وتفصل فيه وإلا كان حكمها باطلا متعيئا تقضه .

(٤)

التفضية رقم ٧٧٨ سنة ٤٧ التفضائية .

تمد على موظف أثناء تادية وظيفته . البيانات اللازمة ذكرها .
(المادة ١١٨ غزوات)
يجب - عند الحكم على شخص لتعديده على موظف عمومي - أن تبين في الحكم ألقاظ التعدي ، وأن يذكر فيه أن هذا التعدي حصل على الموظف العمومي أثناء تادية وظيفته ، وأن يبين به نوع العمل الذي كان هذا الموظف قائما به وقت الاعتداء عليه ؛ فإذا لم يبين الحكم ببيان ذلك كان ناقصا تقصيا جوهريا عابيا له موجبا لتقضه .

(٥)

التفضية رقم ٧٩٠ سنة ٤٧ التفضائية .

الاعتداء على الإقراض بالربا الفاحش . وجوب ذكر الوقائع التي تبين العادة .
(المادتان ٢٩٤ المكررة غزوات و ١٤٩ تحقيق)
يجب في الحكم القاضي بإدانة متهم لاعتياده على إقراض تقود بربا فاحش بيان الوقائع التي تدل على هذا الاعتداء ، وإلا كان هذا الحكم ناقصا تقصيا جوهريا يعيبه ويوجب تقضه .

(٦)

القضية رقم ٧٩١ سنة ٤٧ القضائية .

تزوير . وجوب بيان طريقة التزوير .

(المادةان ١٧٩ و ١٨١ عقوبات)

يشترط في جريمة التزوير أن يقع تغيير الحقيقة بطريقة من الطرق المينة في المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع على سبيل الحصر؛ ولذا يجب أن يكون الحكم الصادر بعقوبة في جريمة تزوير مشتملا على بيان طريقة التزوير .

(٧)

القضية رقم ٧٩٢ سنة ٤٧ القضائية .

(١) بلاغ كاذب . أداء شهادة لتزوير هذا البلاغ . متى يمكن اعتبار الشاهد شريكا ؟

(المادة ٢٦٤ عقوبات)

(ب) سن المتهم . إغاله . متى لا يكون ذلك بطلا ؟

(المادتان ١٩٩ تحقيق و ٤٢ تشكيل)

١ - متى تقدم شخص لأداء شهادة تعززا لبلاغ كاذب سبق تقديمه من آخر . وكان ذلك بناء على تدبير سابق بين المبلغ والشاهد مع اعتبار الشاهد شريكا بالاتفاق والمساعدة في جريمة البلاغ الكاذب مع سوء القصد التي ارتكبتها المبلغ .

٢ - لا تأثير لإغفال المحكمة ذكر سن المتهم ، اللهم إلا إذا كانت الجريمة التي يحاكم من أجلها مما يمكن أن تتأثر عقوبتها وجوبا بصغر سن المتهم طبقا للمادة ٦٠ عقوبات ، أو كان هناك احتمال لتطبيق المادة ٥٩ التي تنجم محاكمة من لم يبلغوا السابعة من عمرهم .

جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠

تحت رئاسة حضرة صاحب العزة كامل إبراهيم بك وكيل المحكة وبحضور
حضرات مسيو سودان وزكي برزي بك وأحمد أمين بك وحامد فهمي بك
المستشارين .

(٨)

القضية رقم ٤٣٤ سنة ٤٧ القضائية .

تغير وصف التهمة من قتل عمد إلى عاة مستديجة . حتى محكمة الجنايات في ذلك .

(المادتان ٣٧ و ٤٠ تنكيل)

يحوز لمحكة الجنايات — طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠ من قانون
تنكيل عاكن الجنايات — أن تغدل وصف التهمة من شروع في قتل إلى إحداث
عاة مستديجة؛ ولا حاجة بها إلى لقت المتهم إلى هذا التعديل متى كانت تهمة
إحداث العاة ذكرت في وصف التهمة الأصلية .

(٩)

القضية رقم ٧٩٦ سنة ٤٧ القضائية .

دفاع شرعي . المنع به . عدم الحصول فيه . قرض .

إعمال المحكة البحث في دفاع هام تقدم به المتهم، كسالة الدفاع الشرعي عن
النفس، وإداتته قبل تمكنه من تقديم الأدلة المؤيدة لدفاعه هذا، وعدم تعرض
المحكة مع ذلك في حكما لبيان ما رأته في قيمة هذا الدفاع مما دعاها إلى عدم
الالتفات إليه يعتبر قصا جوهريا يبطل الحكم .

(١٠)

القضية رقم ٨٠٥ سنة ٤٧ القضائية .

استدلال . ملحة المحكة في استقاء الأدلة .

لا تريب على المحكة في أن تعتمد في إثبات الوقائع على ماقرره أمامها بعض

شهود الإنبات وما قرره البعض الآخر في التحقيقات الأولى بالإضافة إلى الأدلة الأخرى التي قامت لديها .

(١١)

القضية رقم ٨٠٦ سنة ٤٧ القضائية .

إعلان . بطلان . زوال هذا الإعلان بحضور المتهم وعدم التمسك به .

(المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٤ تحقيق)

يزول بطلان الإعلان بحضور المتهم في الجلسة كما أنه يزول بعدم التمسك به

قبل المرافعة .

(١٢)

القضية رقم ٨٠٧ سنة ٤٧ القضائية .

قتل عمد . عدم ذكر قتل «المد» . لا بطلان .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

لا يشترط لصحة الحكم الصادر في جريمة القتل عمدا أن يكون قد ورد به

ذكر العمد بلفظه ، بل يكفي لصحته أن تكون نية القتل مستفادة من الوقائع

والمبارات التي اشتمل عليها .

فإذا جاء بالحكم أن المتهم قام إلى المجنى عليه واغتاله بكتف نفسه ، ثم جاء به أن

المتهم هدد المجنى عليه بضياغ عمره كان ذلك كافيا في بيان نية القتل .

(١٣)

القضية رقم ٨٢٠ سنة ٤٧ القضائية .

(١) جدول قضايا الجلسة (رول) . ترتيب القضايا به . لا يكسب المصوم حق نظرها في درهما .

(المادة ٦ من لائحة الإجراءات الداخلية)

(ب) دفاع . طلب المحكمة من المتهمين الذين لم يحامون لقت نظرها إلى ذلك . نظرها قضية منهم

بدون حضور محاميهم وبدون اعتراض . لا إخلال .

(المادة ١٦١ تحقيق)

- ١ — مادام المتهمون قد أعلنوا بساعة افتتاح الجلسة قتريب قضاياهم في رول الجلسة لا يمكن أن يرتب لهم حقا في عدم نظرها والفصل فيها إلا في دورها .
- ٢ — متى طلبت المحكمة عند افتتاح الجلسة من المتهمين الذين لم يحامون أن يلتفتوا نظرها إلى ذلك ليتسنى لإدعاء النظر في قضاياهم حين حضور المحامين عنهم، ثم نظرت قضية متهم ولم يحصل منه اعتراض على نظر قضيته بدون حضور محاميه فلا يكون في ذلك أساس بحق الدفاع .

جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠

تحت رئاسة حضرة صاحب العزة كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات مسيو سودان وزكي برزى بك وأحمد أمين بك وحامد فهمي بك المستشارين .

(١٤)

القضية رقم ١٩ سنة ٤٧ القضائية .

(١) قتل خطأ . حمله من غير أثناء تأدية وظيفته . قضين الحكومة .

(المادتان ٢٠٢ و ٢٠٢ عقوبات و ١٥٢ مدني)

(ب) تعريض . ضمان السيد عن أفعال خادمه . متى يتدفع هذا الضمان ؟

(المادتان ١٥١ و ١٥٢ مدني)

١ — يعتبر الخفير تابعا للحكومة مسلطا من قبلها فيما يقوم به عنها من حفظ النظام والأمن العام . فلذا وقع منه بإهماله وفي أثناء تأدية وظيفته فعل ضار فقد وجب الضمان عليها .

٢ — إن ضمان السيد عن أعمال خادمه لا يقوم قانونا إلا على مظنة خطئه في اختيار خادمه وفي مراقبته إياه بما له عليه من حق التأديب والفصل من الخدمة . وهي مظنة قانونية تعفى المضرور من إثبات وقوع خطأ من المخدم في اختيار الخادم

أوفى مرافقته . ولا يتدفع الضمان عن اليد إلا إذا ثبت أن الحوادث الغار حصل بقوة قاهرة لا شأن فيها لخادمه أو أنه نشأ عن خطأ المجني عليه نفسه .^(١)

(١٥)

القضية رقم ٦٥٣ سنة ٤٧ القضائية .

سب بطريق النشر . قد مباح . ما به . توافر سوء نية الناقد . عقاب بقطع النظر عن الباعث .

(المادة ١٤٨ و ٢٦٥ غريات)

النقد المباح هو الذى يقصر فيه الناقد نظره على أعمال من ينقده ويبحث فيها بتبصر وتعقل دون مساس بشخصه أو بكرامته . فهما كانت الباعث على النقد فى الصحف مرتبطا بالصالح العام فان سوء النية إذا ثبت توافره لدى الناقد كان فى حد ذاته كافيا ومبررا للعقاب .

(١٦)

القضية رقم ٨٢٦ سنة ٤٧ القضائية .

ضرب . مدى انطباق المادة ٢٠٦ ع . الضرب باليد يقع تحت نصها .

لا يشترط فيما يقع من أفعال التعدى تحت نص المادة ٢٠٦ ع أن تحدث جرحا أو تستوجب علاجاً بل يكفى أن يكون الفعل ضرباً فى ذاته . وإذا فالضرب باليد يقع بغير شك تحت نص المادة ٢٠٦ المذكورة .

(١٧)

القضية رقم ٨٢٩ سنة ٤٧ القضائية .

دفاع . وجوب مزال المتهم من اليمين . حكم المحكمة قبل مزاله وسماع دفاعه . قاض .

(المادة ١٣٩ و ١٣٥ تحقيق)

يجب على المحكمة عند رفضها طلب التأجيل لحضور محامى المتهم أن تسأل المتهم

(١) لحضرة الدكتور على بيجت بدوى المحزى بكلية الحقوق تعلق على هذا الحكم منشور مجلة القانون والاقتصاد بالعدد الأول من السنة الثانية بالمصحات من ١٥٧ إلى ١٦١

نفسه عن التهمة وتسمع دفاعه . فإذا حكمت في الدعوى قبل سؤاله وسماع دفاعه كانت المحاكمة باطلة والحكم فاسدا .

(١٨)

القضية رقم ٨٤٠ سنة ٤٧ القضائية .

(١) إلتان مزدوجات . مدى انطباق المادة ٣٢١، ١ عقوبات .

(ب) دفاع . خطأ مادي في عبارة الاتهام . إصلاح محكمة الجنايات له دونت لقت الدفاع . متى لا يكون في ذلك إخلال ؟

(المادة ٢٧٩، ٢٧٠ تشكيل)

١ - يمكنني للتأكد من وقوع الفعل تحت نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢١ عقوبات أن يذكر بالحكم أن التظرف وقع في غيط قمع غير محصور من ثلاثة أشخاص باليد وبالشرائر "آلات حادة" .

٢ - لمحكمة الجنايات أن تصلح أي خطأ مادي وقع في عبارة الاتهام لم يكن من شأنه خدع الدفاع أو الإضرار به . وهي تملك ذلك بدون لفت الدفاع له .

(١٩)

القضية رقم ٨٤٩ سنة ٤٧ القضائية .

دفع فرعى . عدم فصل المحكمة فيه . قضي .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

عدم فصل المحكمة في الدفوع الفرعية وتناولها إياها بالبيان يفسد حكمها ويبطله . فإذا دفع متهم بالتروير والاستمال بسقوط الحق في إقامة الدعوى في كلتا التهمتين ، وحكمت المحكمة برفض هذا الدفع في تهمة الاستمال ، ولم تفصل فيه بالنسبة لتهمة التروير ، وقضت في التهمتين بمقوبة واحدة ، كان حكمها في التهمتين باطلا : أما في تهمة التروير فلعدم فصلها في الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى بها ، وأما في تهمة الاستمال فلعدم استطاعة تبويض العقوبة المحكوم بها بين التهمتين .

جلسة ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠

برئاسة حضرة صاحب العزة كامل إبراهيم بك وكيل المحكة وحضور حضرات
مسيو سودان وزكى برزى بك وأحمد أمين بك وحامد فهمى بك المستشارين .

(٢٠)

القضية رقم ٦٢٦ سنة ٤٧ القضائية .

(١) جرائم النشر . حرية الرأي . حدها .

(ب) قذف . علم تعيين اسم الشخص المقذوف . إدراكه من عبارات القذف . كفاية .

(ج) قذف . عب . الإثبات يقع على عاتق المتهم .

(المادتان ١٤٨ و ٢٦١ عقوبات)

(د) متولية النشر . مدير الجريدة مسئول عما يشرفها .

(المادة ١٦٦ المكررة عقوبات)

١ - إن للصحافة الحزبية في قند التصرفات الحكومية وإظهار قواها على
ما يقع من الخطأ في سير المظلمين بأعباء الأمر وإبداء رأيا في كل ما يلابس
الأحوال العامة . ولكن ليس لها الخروج عن دائرة التقيد الذى يبيحه القانون -
مهما أغلظ الناقد فيه - إلى دائرة القذف القائم على إسناد وقائع شائنة معينة ،
والذى أوجب القانون العقاب عليه إلا في أحوال استثنائية اقتضتها المصلحة العامة
وبشروط مخصوصة .

٢ - يكفى لوجود جريمة القذف أن تكون عباراته موجهة على صورة يسبل
مهما فهم المقصود منها ومعرفة الشخص الذى يعنيه القاذف . فإذا أمكن المحكة
أن تدرك من لغوى عبارات القذف من هو المعنى به استنتاجا من غير تكلف
ولا كبرياء ، وكانت الأركان الأخرى متوفرة حق العقاب على الجريمة ولو كان
المقال خلوا من ذكر اسم الشخص المقصود .

٣ - الإثبات المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦١ ع يقع على
عاتق المتهم . فإذا طلب الدفاع عنه ضم ملف حكومى لإثبات الوقائع التى أسندت

إلى الموظف المقذوف في وجهه، ولكن المحكمة فقرت أنه لا ينتظر بداهة أن يحوى ملف حكوى شيئا من هذه الوقائع فرفضت طلب الخصم احتراماً لمبدأ فصل السلطات وضاً بتعوزها أن تبذله فيما رأت أنه لا يحدى، ولم تكن في تقديرها بعيدة عن محبة الصواب. أو مقتضى العقل فلا تملك محكمة النقض مناقشتها في هذا الرفض بحجة أنه قد ترتب عليه إخلال بحق الدفاع .

٤ — مسئولية الناشر التي قررتا المادة ١٦٦ ع مكررة مستمدة من القانون لا من الواقع ومؤسسة على قرينة قانونية يتعذر دحضها . فبمقتضى هذه المادة يستبر مدير الجريدة مسؤولاً عما ينشر فيها من المقالات ولو ادعى أنه كان غائباً عن مكان الجريدة وقت نشرها .

الطعن المقدم من ابراهيم افندى عبد القادر المازنى وآخر ضد النيابة العامة .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعنين بأنهما في المدة من ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٧ إلى أول أغسطس سنة ١٩٢٧ الموافق ٤ صفر سنة ١٣٤٦ بالقاهرة الأزل بصفته رئيس التحرير المسئول عن جريدة الاتحاد والثاني بصفته محرراً بها نشر في أعداد تلك الجريدة رقم ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ المقالات الآتية بالتوالى تحت عنوان "يحاربون الأمة في ثروتها ويعملون على إفقارها وتجويعها" و "حكومة الشعب تنذج الشعب" و "القبض على مقامرين بأسمار القطن في المند قدوة حسنة بتنى اتباعها هنا" و "أجهل أم تلاعب" و "إنى أنهم وأطلب تحقيقاً دقيقاً" . وهذه المقالات تنضم في حق حضرة صاحب المعالي وزير المالية بالنيابة ووزير تنبهاً نسباً إليهما الانتفاع لأشخاصهما بأن قرأ بيع أنطان الحكومة في البورصة وتنبهاً عمداً في هبوط الأسعار للانتفاع لأشخاصهما بهذه المضاربة المدبرة لإشباع مطالبتهما ، وهذه الأمور لو كانت صادقة لأوجبت عقاب الأول بالمادة ١٠٢ عقوبات وأوجبت أيضاً احتجازه هو والوزير الآخر عند أحل وظنهما لمخالفتهما لنص

المادة ٩٤ من الدستور . وطلبت معاقبتها بالمواد ١٤٨ و ٢٦١ و ٢٦٢ من قانون العقوبات .

وبعد أن نظرت محكمة جنابات مصر هذه الدعوى قضت فيها بحضور يا بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٩ عملاً بالمواد السابقة — باعتبار أن القسذف حصل في حق وزير المالية قسقط دون الوزير الآخر — بتتريم كل من المتهمين بغرامة قدرها ألف قرش .

فطن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق التقض والإبرام الأول في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٩ والثاني في ١٣ منه وقدم حضرة المحامين عنهما تقريراً بالأسباب في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٩

المحكمة

... ..

من حيث إن الطعن قدم وببفت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً .
ومن حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع أخطأت في الحكم على الطاعنين لأنهما لم ينشرا إلا نقداً مباهاً ومن المقرر أن النقد المباح لا عقاب عليه مهما غلا الناقد في قوله وأن الذين يتصدون للخدمة العامة وسياسة البلاد والذين يشتركون في الشؤون العامة أو زاولونها ... يمكن التكلم عنهم وتقديم في أعمالهم وآرائهم وجدارتهم وميولهم وأنه يجب تقدير النقد الموجه إلى أعمالهم بقسط وافر من التسامح تجزئه المصلحة العامة ... الخ ما جاء بهذا الوجه .

ومن حيث إن محكمة الموضوع لم تنكر على الطاعنين شيئاً من المبادئ التي قررناها بهذا الوجه بل جاء حكمها مؤيداً لها ومقرراً لما يجب أن يكون للصحافة من حرية في "تقد التصرفات الحكومية وإظهار قرائنها على ما يقع من الخطأ في سير المضطلعين بأعباء الأمر وإبداء رأيها في كل ما يلبس الأحوال العامة" إلا أنه لم يفته أن يرسم لكل شيء حدّه فقرر في وضوح أن المقالات التي حوكم عليها الطاعنان "لو كانت مقصورة على النقد المباح لما كان ثمة مسئولية فأما وقد تطرف منشئها ففسب

إلى وزيرين أنهما قررا بيع أقطان الحكومة في البورصة وتسببا عمدا في هبوط الأسعار للاستفاد شخصيا من هذه المضاربة المدبرة ولإشباع مطامعهما فيجب البحث الخ وقال في موضع آخر "إن الكاتب نسب إلى الوزيرين أنهما أسرا بيع القطن خفية وأنهما انتهزا فرصة وجودهما في المراكز السالبة ليخلعا جيوبهما ولو بالإضرار بالمصالح العامة وأنهما أوعزا بعرض ٩٠٠ بالة من قطن الحكومة في السوق فاضطربت البورصة ورجعت الأسعار القهقري مما جعل صفقتها رابحة وصفتة باقي الأمة بجماء خلسة " ومعنى ذلك أنه رأى أن الطاعنين نريحا عن دائرة التقذ الذي يبيعه القانون مهما أغلظ التقذ فيه إلى دائرة التقذ القائم على إستاد وقائع شائنة معينة والذي أوجب القانون العقاب عليه إلا في أحوال استثنائية اقتضتها المصلحة العامة وبشروط مخصوصة .

ومن حيث إن محكمة الموضوع قد أصابت في تقرير المبادئ التي رسمها القانون وفي تطبيقها على الواقعة الثابتة في الحكم وإذن يكون هذا الوجه واجب الرضى .
ومن حيث إن الوجه الثاني لا يعدو أن يكون تكرارا لمضمون الوجه الأول في عبارات وصيغ جديدة انتهى بها الطاعنان إلى القول بأن المقالات التي حوكتها من أجلها تمتد من التقذ المباح البريء الذي لا عقاب عليه . ويكتفى لرد على هذا الوجه ما سبق إيراد من البيان عند الكلام على الوجه الأول .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن التهمة التي حوكت عليها الطاعنان موجهة إلى شخص غير معين لا بالاسم ولا بالوظيفة وأن عدم تعيين المجنى عليه في جريمة التقذ هادم لأركانها القانونية وإذن فلا مسئولية على المتهمين ويتعين الحكم ببراءتهما لأن المقالات موضوع المحاكمة لم تنص بالنات ولا بضمير مستتر على أن وزير المالية بالنيابة هو المقصود بالعطن بل هو استنتاج استتبعته النيابة من تلقاء نفسها الخ .

ومن حيث إنه يكتفى لوجود جريمة التقذ أن تكون عباراته موجهة على صورة يسهل معها فهم المقصود منها ومعرفة الشخص الذي يسيئه التقاذف ، فإنا أمكن

للمحكمة أن تدرك من غوى عبارات القذف من هو المعنى به وأمكنها استنتاجه بغير تكلف ولا كبير عناء وكانت الأركان الأخرى متوافرة حق العقاب على الجريمة ولو كان المقتال خلوا من ذكر اسم الشخص المقصود . وعلى كل حال فمسألة كون الشخص المقذوف ميتا تعينا لا محل للشك معه في معرفة شخصيته مسألة وقائع تفصل فيها محكمة الموضوع دون أن يكون لمحكمة النقض رقابة عليها .

ومن حيث إن محكمة الموضوع رأت في هذه القضية أن الشخص المقصود بالقذف هو وزير المالية بالنيابة فلا محل لمناقشتها فيها رأت ويكون هذا الوجه غير مقبول أيضا .

ومن حيث إن الوجه الرابع يدور على أن محكمة الموضوع أخلت بحق الدفاع لأنها لم تأمر بضم الملف الخاص بمسألة بيع قطن الحكومة وقد أصر الدفاع عن المتهمين أمام النيابة والمحكمة على طلب ضم هذا العويبة الحكومي ليظهر منه جليا أن طعن المتهمين كان في محله . وبما أنه ليس في مقدور المتهمين الحصول على هذا الملف لأنه يحوى أوراكا حكومية ليست في متناول أيديهما فعدم إجابة المحكمة الدفاع إلى هذا الطلب يعد إخلالا بحق الدفاع موجبا لنقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن محكمة الموضوع بعد أن ثبت لديها أن المتهمين قد خرجوا عن حدود النقد المباح إلى دائرة القذف واقتضت مع ذلك بسلامة نيتهم رأت أن تسمح لهما بإثبات صحة ما قذف به إن استطاعا طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات كما يستفيدا من حكم الإعفاء المقرر في الفقرة المذكورة لمن يقذف في حق موظف عموما بسلامة نية وأباح لهما استدعاء شهود حتى كما هو ثابت من محضر جلسة يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٢٨ ولكنهما طلبا منها أن تأمر بضم ملف بيع قطن الحكومة الموجود بوزارة المالية فنهت لهما إلى أن هذا ملف حكومي إداري ، ولما أصر على طلبه رفضت المحكمة إجابتهما إليه وعطلت رفضها في الحكم بقولها (إن المحكمة لا ترى علا لضم الملف الخاص بمسألة بيع القطن لأن الطعن المنسوب للتمهين يتناول نسبة أمور شائكة للوزيرين ولا يمكن أن يحوى ملف مسألة

القطن شيئا من هذا وإذن فلا على لإجابة الطلب الخاص بالاطلاع على الملف المذكور .

ومن حيث إن واجب الإثبات يقع على عاتق المتهمين وقد أتممت المحكمة صدرها لسماع من عاصها يريدان الاستشهاد به من شهود البنى ولم تحذف من حريتهما في إثبات ماها مطالبان قانونا بإثباته .

ومن حيث إن الإثبات المطلوب من المتهمين كان خاصا بالوقائع التي أستاذها إلى الوزيرين والتي ورد ذكرها فيما تقدم وقد قدرت المحكمة أنه لا ينظر بداهة أن يحوى ملف حكوى رسمى شيئا عن هذه الوقائع وأشباهاها فرفضت إجابة طلب الضم استرواما لمبدأ الفصل بين السلطات كما تقدمت الإشارة إلى ذلك وضنا بنفوذها أن تبذله فيما لا يمدى ولم تكن في تقديرها متعسفة ولا بعيدة عن حجة العنواب ومقتضى العقل فلا تملك محكمة التقض مناقشتها في هذا الرفض بحجة أنه قد ترتب عليه إخلال بحق الدفاع كما يزعم الطاعنان .

ومن حيث إن محصل الوجه الخامس أن المحكمة أعطت في تطبيق القانون حيث أخذت في تقدير مسؤولية الطاعنين مبدأ تسفى خطير يحمل الصحفى مسؤولية أكبر مما يحملها الشخص العادى . وذلك بأنها قررت مسؤولية مدير الجريدة ولو كان غالبا بسبب المرض عن مكان الجريدة وقت نشر المقالات التي استوجبت المحاكمة .

ومن حيث إن مسؤولية الناشر تختلف في الواقع بحكم المادة ١٦٦ عقوبات مكررة عن مسؤولية الفرد الذى يرتكب جريمة عادية لأن مسؤولية الأول مستمدة من القانون لا من الواقع ومؤسسة على قرينة قانونية يتعذر إلحاضها . على أنه لا مصلحة لأحد في اتسك بهذا الطعن لأن الطاعن الأول وهو مدير الجريدة لم يدع التسبب بسبب المرض في كل الأيام التي نشرت فيها المقالات الأزعج التي قامت عليها المحاكمة وهو مسئول على كل حال عما نشر منها بحضوره وإذن يكون هذا الطعن عديم الفائدة .

ومن حيث إنه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

(٢١)

القضية رقم ٨٥١ سنة ٤٧ القضائية .

تبيد أشياء محبوسة . البيانات اللام ذكرها في الحكم .

(المادة ٢٨٠ عقوبات)

يجب أن يكون الحكم الصادر بالمقوبة في جريمة التبيد شاملا لبيان تاريخ

حصول التبيد وتاريخ الجرم وكذا السلطة التي أوقعت الجرم وإلا كان باطلا .

(٢٢)

القضية رقم ٨٧١ سنة ٤٧ القضائية .

(١) استئناف - أثره . استئناف النيابة لا يستفيد منه المدعى المدني .

(المادتان ١٧٥ و ١٧٦ محقق)

(ب) دعوى عمومية . سلطة النيابة عند تحريك الدعوى العمومية بالدعوى المدنية .

(المادتان ٥٢ و ٥٤ محقق)

١ - استئناف النيابة لا يستفيد منه المدعى بالحق المدني . فإذا حكم ابتدائيا

بعدم قبول الدعوى المدنية والجنائية واستأنفت النيابة العمومية هذا الحكم دون

المدعى بالحق المدني فلا يجوز الحكم بالتعويض لهذا الأخير ولو قضى استئنافا

بقبول الدعوى .

٢ - متى حركت الدعوى العمومية بالدعوى المدنية المرفوعة مباشرة من المدعى

بالحق المدني يكون للنيابة العمومية السلطة التامة في أن تسيّر في الدعوى العمومية

إلى النهاية بدون أن تستفيد بسلوك المدعى المدني وتصرفه في دعواه . فإذا حكم

ابتدائيا بعدم قبول الدعوى المدنية والجنائية جاز للنيابة أن تستأنف هذا الحكم

حتى لو كانت قوضت الرأي للحكمة الابتدائية .

(٢٣)

القضية رقم ٨٧٤ سنة ٤٧ القضائية .

بلاغ كاذب . قذف . إثبات خفية الأمور المسعة . عبث على التهم .

(المادتان ٢٦١ و ٢٦٤ عقوبات)

في مسائل القذف والبلاغ الكاذب يعين على المبلغ - لكي يجبو من العقاب -
أن يثبت حقيقة كل ما أسنده إلى غيره لا أن يقتصر على تأكيد . فيكون باطلا
بطالانا جوهرها الحكم الذي يصدر براءة المبلغ - الذي عجز عن إثبات ما بلغ به -
بجدة أن المبلغ ضده لم يقر من جانبه بإثبات عدم صحة التهمة المنسوبة إليه مخالفة
هذا القول لكل المبادئ المقررة في مسائل الإثبات وعلى الأخص المبادئ المسلم بها
دائما في مسائل القذف والبلاغ الكاذب .

جلنة ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠

برئاسة حضرة صاحب العزة كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات
سيو سودان وأصحاب العزة زكي برزى بك وأحمد أمين بك وحامد فهمي بك
المستشارين .

(٢٤)

القضية رقم ٢٩٢ سنة ٤٧ القضائية .

معمون أحداث . التأديب بالضرب والإرسال إلى الإصلاحية . الحكم بها . الطعن فيه بطريق
القض . جوازه .

(المادة ٦١ عقوبات و ٢٢٩ تحقيق)

التأديب بالضرب عقوبة والإرسال للإصلاحية عقوبة ، ولكنهما عقوبتان
خاصتان بفرق من الناس هم الأحداث ، ويجوز الطعن بطريق التقض والإبرام
في الأحكام الصادرة بهذه العقوبات في مواد الجرح والجنائيات .

الطعن المقدم من عبد الجواد مهران وآخرين ضد النيابة في القضية رقم ٣٩٦

سنة ٢٩ . قضائية جلنة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٢

(١) هذه القاعدة تخالف ما ذهب إليه محكمة التقض في حكمها الصادر بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٢
في القضية رقم ٣٩٦ سنة ٢٩ قضائية التي أخفت فيه بنظرية أن الإرسال للإصلاحية ليس عقوبة بالحق
الحقيق بالاعتماد فيها بطريق التقض غير جائز . وهذا الحكم منشور هنا وصح الحكم الذي تروى القاعدة المخالفة .

الوقائع

اتهمت النيابة المركزية قسم الإفرنج بيورسعيد هؤلاء المتهمين باعتيادهم على التسلل بالطرق والمخلات العمومية وقد ضبطوا أخيراً يوم ٨/٩/١٩١٢ قسم الإفرنج. وطلبت عقابهم بالمواد ١/٢ من القانون نمرة ٢ انخاس بالمقشرين الأحداث الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٠٨ وقرار الحفانية الصادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٩

ومحكمة قسم الإفرنج المركزية حكمت بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩١٢ عملاً بالمواد الأولى والثانية والثالثة من الأمر العالي الرقم ٩ مايو سنة ١٩٠٨ وقرار نظارة الحفانية الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٠٩ حضورياً بإرسال جميع المتهمين لإصلاحية الأحداث لمدة ثلاث سنوات وأعفتهم من المصاريف .

فاستأنف المتهمون هذا الحكم يوم صدوره "٢١ سبتمبر سنة ١٩١٢"

ومحكمة الزقازيق الأهلية بيئة استئنافية حكمت بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٢ حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في الموضوع بتكليف النيابة بإعلان جناب مأمور قسم الإفرنج بيورسعيد شاهداً لنزوله فيما هو لازم . وبعد إطلاله وسؤاله حكمت في الموضوع بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢ عملاً بالمادة الأولى فقرة أولى والمادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٠٩ حضورياً بتعديل الحكم المستأنف وإرسال المتهمين إلى مدرسة الإصلاحية وأضافت المصاريف على جانب الحكومة .

و بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٢ قرر المحكوم عليهم بالظن في هذا الحكم بطريق التقص والإبرام وفيه قدم الأول والثاني والخامس والسادس والسبع والثاني عشر تقريراً بأسباب ظنهم والباقيون لم يقدموا أسباباً لظنهم .

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والإطلاع على الأوراق والمداولات قانوناً . حيث إن الطاعنين لم يحكم عليهم بعقوبة بمعناها الحقيقي لأنهم بسبب صغر سنهم قد قررت المحكمة بإرسالهم فقط لإصلاحية الأحداث . وهذه الطريقة ليست داخلة

ضمن البيان الرسمى العقوبات الأصلية أو العقوبات التبعية كما هي مقررة فى القانون .
ومن جهة أخرى فإنه ليس لها نفس النتائج المترتبة على العقوبة الحقيقية من جهة
المود أو العقوبات المعلق تنفيذها على شرط الخـ . وفضلا عن ذلك فإن نص المادة
٦١ عقوبات قد ميزتها صراحة عن العقوبات بمعناها الخاص بها إذ قضت تلك
المادة بجواز تسليم المتهم الصغير إلى أهله أو تأديسه تأديبا جنائيا أو إرساله إلى
مدرسة إصلاحية " بدل الحكم عليه بالعقوبة المقررة قانونا " .

وحيث إنه طبقا للبائى القضائية المقررة بحسب تفسير المادة ٢٢٩ من
قانون تحقيق الجنائيات لا يعطى الحق بالطعن فى الأحكام بطريق النقض والإبرام
إلا لمن يحكم عليه بعقوبة حقيقة .

الطعن المقدم من نعيمة عبد الحيد يوسف وعمرها ١٤ سنة ضد النيابة العامة .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعة المذكورة بأنها فى يوم ٨ مايو سنة ١٩٢٩ بذاتة قسم
السيدة التجرت فى المواد المخدرة (هورين) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا .
وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من قانون المواد المخدرة رقم ٢١
سنة ١٩٢٨ ومحكمة جنح أحداث مصر سمعت هذه الدعوى وحكت فيها حضوريا
بتاريخ ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٩ وعملا بالمواد المذكورة مع تطبيق المادة ٦١ عقوبات
نظرا لصغر سن المتهمه بإرسالها إلى مدرسة الإصلاحية لمدة خمس سنوات مع
مصادرة المواد المخدرة .

استأنفت المتهمه هذا الحكم فى يوم صدوره ، واستأنفته النيابة أيضا .

فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٩ .

ومحكمة مصر الابتدائية بعد نظرها حذين الاستئنافين قضت فيهما حضوريا
بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بقبولها شكلا وبرفضهما موضوعا وتأييد الحكم
المستأنف .

فعلت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق التقض والإبرام بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وقدم حضرة المحامي عنها تهررا بالأسباب في ١٢ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .
حيث إن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلا .
وحيث إن النيابة العمومية دفعت بعدم قبول الطعن بحجة أن الطعن بطريق التقض والإبرام لا يجوز طبقا للمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات إلا في الأحكام الصادرة بعقوبة والحكم المطعون فيه إنما قضى بإرسال نعيمة عبد المجيد إلى مدرسة إصلاحية لمدة خمس سنوات والإرسال للإصلاحية ليس بعقوبة بالمعنى الحقيقي .
وحيث إن محكمة التقض سبق أن أخذت بهذه النظرية بحكمها الصادر بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ في القضية نمرة ١٠٥ سنة ١٩١٢ - ١٩١٣ المقيدة بجدول المحكمة تحت نمرة ٣٩٦ سنة ٢٩ قضائية مستندة إلى أن الحكم الذي كان مطعونا عليه في القضية المذكورة "لم يصدر بعقوبة بمعناها الحقيقي لأنه يسبب صغرس" "الطاعين قد قررت محكمة الموضوع بإرسالهم فقط لإصلاحية الأحداث ."
"وهذه الطريقة ليست داخلة ضمن البيان الرسمي للعقوبات الأصلية أو العقوبات "التبعية كما هي مقررة في القانون . ومن جهة أخرى فإنه ليس لها نفس النتائج "المرتبة على العقوبة الحقيقية من جهة العود أو العقوبات المتعلقة بتنفيذها على "شرط الخ . وفضلا عن ذلك فإن نص المادة ٦١ عقوبات قد ميزتها صراحة "عن العقوبات بمعناها الخاص بها إذ قضت تلك المادة بمواز تسليم المتهم "الصغير إلى أهله أو تأديبه تأديبا جنائيا أو إرساله إلى مدرسة إصلاحية " (بدل الحكم عليه بالعقوبة المقررة قانونا) . وأنه طبقا للتأديب القضائية المقررة "بموجب تفسير المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات لا يعطى الحق بالطعن "في الأحكام بطريق التقض والإبرام إلا لمن يحكم عليه بعقوبة حقيقية " .

وحيث إن هذه المحكمة - محكمة التقص - قضت أخيراً بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٦١٧ سنة ١٩٢٩ المقبلة بمحلولها بتمرة ١٢٠٥ سنة ٤٦ قضائية في الطعن المقدم من منصور حسن مبارك البالغ من العمر ١٥ سنة عن الحكم الصادر عليه بإرساله لإصلاحية الأحداث لمدة سنتين "يقول الطعن شكلاً" وإنها وإن قضت برفضه موضوعاً ولكنها لم تتعرض لبحث مثل هذا الدفع الذي دفعت به النيابة في هذه الدعوى الحالية فلم تناقش أسباب قضائها السابق .

وحيث إن نص المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات هو " يجوز لكل " من أعضاء النيابة العمومية والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى " بها فيما يختص بحقوقهما فقط أن يظن في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد " الجنايات أو الخنخ " .

وحيث إنه لم يرد في هذا النص أن الطعن بطريق التقص لا يكون إلا في حالة الحكم "بعقوبة الجنايات أو الخنخ" بل " في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد جنايات أو الخنخ " ولا شك أن الحكم في الحالة المطروحة للبحث صادر في مادة جنايات .

وحيث إنه إذا قيل إن كلمة " القانون " الواردة في الحالتين الأولى والثانية المذكورتين بالمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات إنما تشير إلى قانون جنائي حتماً لأجيب على ذلك بأنه يجوز أن يكون الأمر متعلقاً بقانون جنائي حتى ولو لم تصدر عقوبة بحسب المعنى الضيق المقصود قانوناً من هذه الكلمة وأنه ما دام أن الإرسال إلى الإصلاحية لا يجوز إلا بحسب قانون العقوبات وهو قانون جنائي بكل معنى الكلمة فالخطأ في تطبيق هذا النص الجزائي من قانون العقوبات يجب أن يؤدي إلى الطعن بطريق التقص والإبرام .

وحيث إن الاستناد على ما جاء بالمادة ٦١ من قانون العقوبات في التمييز بين تسميع الصغير إلى أهله أو تاديبه تأديباً جنائياً أو إرساله إلى مدرسة إصلاحية وبين تعقوبات المقررة قانوناً ليس معناه أن هذه الجزاءات ليست عقوبة . إذ كيف

يمكن أن يقال إن التأديب بالضرب ليس عقوبة والإرسال للإصلاحية ليس عقوبة مع أن الوجود في الإصلاحية جبرا على الطفل وعلى ذويه هو قيد لحرية أهل الطفل من أن يربوه هم تربية قد تكون أنفع له في حياته من تربية الإصلاحية . ومن ذا الذي يستطيع أن يحرم هذا التلام من التظلم من انحطاط القضاء في القانون المنحوخ لكل الأفراد حتى التظلم منه وقد يكون هذا التظلم مبنا على أسباب خطيرة كأن لم يعلن إعلانا قانونيا يتمكن معه من تحضير الدفاع عن نفسه أو كان انتهاجا يجرى دفعه بأنه لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة فلم تناقش المحكمة دفعه ولم ترد عليه أو أن المحكمة لم تكن وقت محاكمته مشكلة تشكيلا قانونيا أو كان هناك دفع بعدم اختصاص يرجع للجناية أو كان الحكم خاليا من الأسباب بالمرء أو كان فيه تناقض كلي موجب للبراءة أو إذا ظهر المقتول حيا أو حكم على شهود الإثبات بأنهم مزورون فكيف يمكن في مثل هذه الأحوال عدم الوصول لإصلاح مثل هذه الأخطاء بالارتكان على عدم جواز الطعن ؟ على أنه مما يجب ملاحظته أيضا أنه إذا كان المدعى بالحق المدني يستطيع الطعن فيما يتعلق بحقوقه المدنية في دعوى الجناية القائمة على الصغير فكيف لا يمكن لهذا الصغير وأهله الطعن بمثل هذا الطريق .

وحيث إن الواقع هو أن التأديب بالضرب عقوبة وكذلك الإرسال للإصلاحية عقوبة ولكنها عقوبات خاصة بصف من الناس هم الأحداث وإذا كان الطعن فيها بطريق المعارضة والاستئناف جائزا فلا تظهر العلة في عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض في الحكم الصادر من آخر درجة في جنحة أو جناية مع أنه حكم صادر إما في جنحة وإما في جناية بعقوبات جزائية فزرها قانون العقوبات ومع ذلك إذا كان الحكم صادرا في مواجهة ولي الصغير أو وصيه بصفته مسئولاً عن حقوق مدنية فلا شك أن الطعن بطريق النقض في الحقوق المدنية يكون مقبولا لأن تبيين المحكمة أن الحكم باطل لسوء التشكيل أو للتناقض فكيف يلغى الحكم المدني ويسبق حكم الإرسال للإصلاحية فإذا قيل : إلتاء حكم الإرسال للإصلاحية تبعاً لما ألقى المدعى لمدن إمكان إلغائه مباشرة ؟

وحيث إنه بناء على هذه الاعتبارات المتقدمة وعلى أساس أن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات لا تسمح بنسجها ولا بروحها بعدم قبول الطعن بطريق النقض والإبرام في أحكام المنع والجنايات الصادرة من آخر درجة بإرسال الصير للإصلاحية أو تأديسه تأديبا جنائيا ، ترجع هذه المحكمة عن قضائها السابق الذي استندت إليه النيابة في طلبها وتقضى بقبول الطعن شكلا .

وحيث إن المرافعة لم تناول في ذاتها المناقشة في أوجه الطعن المتقدمة فيعين تحديد جلسة لفحصها .

(٢٥)

القضية رقم ٣١٠ سنة ٤٧ المتضائية .

(١) جريمة . تعيين تاريخ وقوعها . موضوعي بشرط إثباته من الواقع الفعلي . متى تدخل محكمة النقض ؟

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

(ب) خيانة الأمانة . تحقيق تاريخ حدوثها . ملحة قاضي الموضوع في ذلك .

(ج) خيانة أمانة . تمدد الأشياء المبددة . إثبات تاريخ التصرف في بعضها واستنتاجه في البعض الآخر . اعتبار هذه التواريخ مبدأ لربان مدة سقوط الدعوى العمومية والنقض . بقولها .

(المادتان ٢٩٦ عقوبات و ٢٧٩ تحقيق)

١ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة هو من الأمور الباطلة في اختصاص قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ما دام أنه يبنى عقيدته في هذا التمين على الواقع الفعلي الذي يثبت لديه بالينة أو يستنتجه من قرائن الدعوى وظروفها .

أما إذا بناها على اعتبارات قانونية أو نظرية بحجة ليس بينها وبين الواقع فعلا أى اتصال فإنه معرض عمله لمراقبة محكمة النقض .^(١)

٢ - لقاضي الموضوع مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلي واستخلاص تاريخ وقوع جريمة خيانة الأمانة كما يحقق تاريخ حدوث الجرائم

(١) يراجع في هذا المعنى الحكم الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٢٤١٣ سنة ٤٦ قضائية .

الأخرى؛ ولا يرتبط في ذلك لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من المجنى عليه للجاني، بحيث إذا هدأ البحث فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل أية مطالبة فله أن يقزر ذلك، ومتى أقام الدليل عليه كان بمنزلة عن كل رقابة .

٣ — إذا كانت الأشياء المودعة لدى المتهم بخيانة الأمانة كثيرة ومتوزعة ففاضي الموضوع ليس مجبرا على أن يبحث في تاريخ التصرف في كل واحد منها على حدة ، بل له إذا ثبت أمامه حصول التصرف في بعض هذه الأشياء في تواريخ معينة أن يستج من قرائن الدعوى وظروفها وأدلتها أن التصرف في باقي الأشياء الأخرى حصل أيضا عند التصرف في الأشياء التي أوصل التحقيق لمعرفة تاريخ التصرف فيها . وإذا اعتقد أن هذا التصرف حصل فعلا من قبل الثلاث السنوات السابقة على أول إجراء متعلق بالتحقيق وقضى بسقوط الدعوى العمومية كان قضاؤه صوابا وبعبارة عن كل رقابة .

(٢٦)

القضية رقم ٦٣٢ سنة ٤٧ القضائية .

(١) حـد فاصل بين أملاك مختلفة . إزالة بفسه . عدم صلاحية الباقي لأن يكون حدا . جريمة . (المادة ٣١٣ عقوبات)

(ب) إزالة حد . علم المتهم بأنه يزيل حدا متعارفا على أنه فاصل . كفاية ذلك . لا عبرة بالبواعث .

١ — إنـه وإن كانـ ما أجمع عليه الشراح في جريمة إزالة الحدود هو أنه لا جريمة إذا أزيل جزء من الحد وكان الباقي منه قدرا صالحا لتحديد الأملاك التي وضع من أجلها إلا أن المتفق عليه أيضا أنه إذا كان هذا الجزء الباقي لا يصلح أن يكون حدا فان الجريمة تعتبر قائمة ويكون العقاب واجبا .

٢ — يعاقب على جريمة إزالة الحد متى ثبت أن المتهم كان يعلم أنه بفعله قد أزال حدا متعارفا من قديم الزمان على أنه هو الفاصل بين الملكين المتجاورين ، ولا عبرة بالبواعث .

(٢٧)

القضية رقم ٦٥٢ سنة ٤٧ القضائية .

(أ) دعوى مباشرة . صفة واضها . توكله غير مصدق عليه من الجهات المختصة بالحكومة المصرية .
عدم قبوله .

(المادة ١٦ من قانون المحاماة رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ والمادة ٥٢ تحقيق)

(ب) دعوى عويبة . سقوط الحق فيها . احتساب مدتها . كيفية .

(المادتان ٢٧٦ و ٢٧٩ تحقيق)

(ج) سقوط الدعوى . إعلان باطل . غير قاطع لمدة السقوط .

(المادة ٢٧٩ تحقيق)

١ — لا يعتبر التوكيل الصادر من شخص مقيم في فلسطين ولو كان مصدقا عليه من حكومة فلسطين إلا إذا كان مصدقا عليه من الجهات المختصة بالحكومة المصرية . فالدعوى التي ترفع من وكيل بمقتضى توكيل من هذا القبيل يجب الحكم بعدم قبولها باعتبارها مرفوعة من غير ذي صفة .

٢ — إن مدة الثلاث السنوات المقررة لسقوط الحق في الدعوى العمومية يجب احتسابها بالشهور الهلالية طبقا لنص المادة ٢٧٦ وما بعدها من قانون تحقيق الجنايات .

٣ — لا يقطع سريان المدة إعلان التكليف بالحضور إذا كان صادرا من لا صفة له في تحريك الدعوى العمومية .

(٢٨)

القضية رقم ٨٠٩ سنة ٤٧ القضائية .

(أ) ملن . جريمة . القضاء فيها باعتبارها مخالفة . الملن في هذا الحكم . عدم جوازه .
(المادة ٢٢٩ تحقيق)

(ب) مريم . صدور قانون قبل الحكم عليه . هذا القانون أُلح له . وجوب تطبيقه .
(المادة ٥ عقوبات)

(ج) مواد مخدرة . عقوبة الإيقاف عن تمارك المهنة . متى يقضى بها ؟ القضاء بها خطأ .
سبل تصحيح هذا الخطأ .

(قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

- ١ - متى قدمت قضية باعتبارها مخالفة وقضت فيها المحكمة بهذه الصفة فالطعن فيها بطريق التخص غير مقبول .
- ٢ - إذا صدر قانون قبل الحكم نهائياً على متهم وكان هذا القانون أصح له كان هو الواجب تطبيقه عليه .
- ٣ - الإيقاف عن تعاطي المهنة عملاً بقانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ مقصور على الحالات التي تطبق فيها عقوبة الحبس ، ولكن إذا حكمت به خطأ محكمة المخالفات فلا سبيل لمحكمة التخص إلى رفع هذا الخطأ ، وإنما السبيل الوحيد لرفعه هو عدم تنفيذ الإيقاف .

(٢٩)

القضية رقم ٨٢١ سنة ٤٧ القضائية .
 دفع فرعى . ورفعه من محكمة أزل دية . تأييد الحكم بأسباب جديدة . عدم الترخض لبث الدفع الفرعى . قض .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

إذا حكمت المحكمة الاستثنائية بتأييد حكم ابتدائي قاض برفض دفينين فرعيين ولم تأخذ في حكمها بأسباب الحكم المستأنف بل بنته على أسباب جديدة ليس فيها ما يدل على أنها قد أعادت النظر في هذين الدفين فإن حكمها هذا لا يمكن اعتباره قد فصل حقيقة فيهما ويتمين إذن نقضه .

(٣٠)

القضية رقم ١٠٦٤ سنة ٤٧ القضائية .
 إثبات في المواد الجنائية . سماع شهادة أقرباء المدعى المدنى . لا مانع .
 (المادة ٧٩ تحقيق)
 لا مانع من سماع أقرباء المدعى بالحق المدنى كشهود .

(٣١)

القضية رقم ١٠٦٧ سنة ٤٧ القضائية .

حك عرض . قرص امرأة في مجزما . نظر هذه الجريمة بجللة سرية . لا عيب .

(المادة ٢٣١ عقوبات و ٢٣٥ تحقيق)

قرص امرأة في مجزما يتسبب جناية هناك عرض لوقوعه على ما بعد عورة من جسم المجنى عليها . والمحكمة نظر هذه الجريمة بجللة سرية محافظة على الآداب .

(٣٢)

القضية رقم ١٠٧٠ سنة ٤٧ القضائية .

(١) تعويض مدني . الحكم به على متهمين . عدم النص على التضامن . استئناف الحكم من

المتهمين وحدهم . تبرئهم عدا واحدا . القضاء عليه بتعويض أكثر مما يخصه في التعويض

المحكوم به ابتدائيا . ملقة محكمة النقض في تعديله .

(المادة ١٧٣ و ٢٢٢ تحقيق)

(ب) طعن . عدم القائمة . رفضه .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

١ - إذا حكمت المحكمة الجزائية لمدع مدني على متهمين بالتعويض مع العقوبة

ولم تنص فيه على التضامن . ثم استأنف المتهمون الحكم دون المدعي المدني

وحكمت المحكمة الاستئنافية بإعادة جميع المتهمين ما عدا واحدا منهم وألزمتهم بمبلغ من

التعويض يزيد على ما كان يصيبه من مبلغ التعويض المحكوم به ابتدائيا عليه وعلى

المتهمين الذين برئوا استئنافا كان هذا الحكم باطلا لصدوره بأكثر مما كان يخصه

فما صدر به الحكم الابتدائي في حين أن لا استئناف رفع من المدعي بالحق البدني،

وكان لمحكمة النقض في هذه الحالة تطبيق القانون يحصل التعويض مساويا لما

استحق بالحكم الابتدائي .

٢ - إذا كانت مدة العقوبة المحكوم بها بمقتضى المادة ٢٠٥ ع لا تزيد على

مدة العقوبة المقررة بالمادة ٢٠٦ فلا يسوغ - لعدم القائمة - الطعن في الحكم

بطريق التفض بوجه أنه لم يذكر في الحكم أن المجنى عليه مرض أو عجز عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما .

(٣٣)

القضية رقم ١٠٧٢ سنة ٤٧ القضائية .

نصب . الطرق الاحتيالية . رابة السية بين الاحتيال وتسليم الأشياء .

(المادة ٢٩٣ ضوابط)

إنه حتى مع التسليم بأن النصب بطريقة اتخاذ صفة كاذبة يكفى فيه لتكون ركن الاحتيال اتخاذ الصفة غير الصحيحة ولو لم تكن مصحوبة بطرق احتيالية أخرى إلا أنه يجب على كل حال أن يكون بين الاحتيال الذى يلما إليه المتهم - مهما كانت صورته - وتسليم الأشياء التى حصل الاستيلاء عليها رابطة السببية . فافا ادعى شخص أنه مخبر في البوليس واستولى بهذا الادعاء على مبلغ من المال من شخص آخر بدون أن يقرن ادعائه بأفعال تأدية أخرى من شأنها التأثير على المجنى عليه فجزد هذا الادعاء الكاذب لا يكفى لتكون جريمة النصب إذ ليس في مجرد اتخاذ ذلك الشخص صفة المخبر في البوليس ما يحل المجنى عليه على إعطائه مالا .

(٣٤)

القضية رقم ١١٠٧ سنة ٤٧ القضائية .

محكمة الجنج . حكم المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر دعوى جناية عمالة على محكمة الجنج . عدم الطعن من النيابة في هذا الحكم وإعادة قاضى الإحالة . وجوب إحالة القضية على محكمة الجانات . قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمراد ١٤٨ و ١٧٤ و ١٨٩ تحقيق

١ - إذا قرر قاضى الإحالة إحالة دعوى جناية على محكمة الجنج عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لاقترانها بطرؤف مختفة وحكت محكمة الجنج نهائيا بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى ولم تطعن النيابة في هذا الحكم بطريق التفض بل قدمت الدعوى ثانية إلى قاضى الإحالة كان متعبئا عليه أن يقرر باحالتها على محكمة

الجنابات للفصل فيها بما تراه . ولا يمنعه من هذه الإحالة كونه قد قرر من قبل إحالتها على محكمة الجنج لأن قراره هذا لم يغير من وصفها بجناية وإنما قصد به تمكين محكمة الجنج من القضاء فيها بعقوبة الجنحة .

٢ - إنه وإن خلت المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ من النص على ما يجب إجراؤه عند صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية بعدم الاختصاص في القضية التي أحيلت على محكمة الجنج للفصل فيها طبقا للقانون المذكور إلا أنه يتعين قياس هذه الصورة على الحالة الميمنة بالفقرة الأخيرة من المادة ١٤٨ تحقيق جنابات وإعادة القضية لقاضي الإحالة ليحليها على محكمة الجنابات .

جلسة أول مايو سنة ١٩٣٠

برئاسة حضرة صاحب العزة كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة زكي برزى بك وأحمد أمين بك وحامد فهمي بك المستشارين .

(٣٥)

القضية رقم ٣١٤ سنة ٤٧ القضائية .

قاضي الإحالة :

فراوه القاضي بإحالة دعوى جنابة إلى محكمة الجنج عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . صيرورة انتهائيا . حيازته لقوة الشيء المحكوم فيه .

(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمراد ١٤٨ تحقيق ١١ و ١٢ و ١٥ تشكيل)

إن الشارع قصد بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن يحل قرار قاضي الإحالة الصادر بتوفير بعض الأعذار الشرعية أو الظروف المخففة التي تبرح الحكم في جنابة بعقوبة الجنحة حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه بعد صيرورة انتهائيا على خلاف ما عرف من أن القرارات الصادرة عادة من سلطة التحقيق ليست لها هذه

القوة . فاذا قرر قاضى الإحالة أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى وأنه تحظى حدود هذا الدفاع وبناء على ذلك أحال القضية إلى محكمة الجنج للفصل فيها وأصبح هذا القرار نهائيا كانت على محكمة الجنج أن تراعى النتيجة القانونية التى قررها قاضى الإحالة إحتراما لما لهذا القرار من القوة .

(٣٦)

القضية رقم ١٠٥٧ سنة ٤٧ القضائية .

(١) حفظ الأوراق . ما هو الحفظ المقصود بالمادة ٤٢ تحقيق ؟

(ب) اختصاص . جريمان مرتبطان . تقديم التهم إلى المحكمة المختصة بنظر إحداها . جوازه . تتم بتزوير واستمال . الحكم عليه فيما بقوة واحدة . عدم ذكر المكان الذى حصل فيه التزوير . لا قس .

(المادتان ٣٢ عقوبات و ٢٢٩ تحقيق)

(ج) تزوير . سوء النية . لا داعى إلى النص عليه فقط .

(المواد ١٧٩ — ١٨١ و ١٨٣ عقوبات)

(د) استمال . حصوله من قس المزور . توافر القصد الجنائى فى جريمة التزوير . نفايته .

(المادتان ١٨٢ و ١٨٣ عقوبات)

(هـ) قهرىض عن تزوير . عدم ذكر حصول الضرر . فهمه بالبداية . لا يجب .

(و) شاهد . عدم طلب التهم أمام محكمة أول درجة إبادة إعلانه . عدم تمسك بفك أمام محكمة أولى درجة . عدم سماع هذا الشاهد . لا بطلان .

(ز) أوراق مفقودة فى الدعوى بلفه أجنبية . عدم ترجمة بعضها وتنازل المدعى المنفى عن التمسك به . عدم اعتماد المحكمة عليها . لا قائمة من الطعن بذلك .

١ — تأشير النيابة على أوراق مادة تزوير بحفظها وتفهيم الشاكى بالطعن

بالتزوير أمام المحكمة المختصة لا يمكن اعتباره حفظا بالمعنى القانونى الوارد بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات ، إذ الحفظ المقصود بهذه المادة هو الذى يكون بعد أن تفحص النيابة التهمة وتحقق موضوعها وتوازن بين أدلة الإدانة وأدلة البرائة فيها وترجح بعد ذلك أن الدعوى بالحالة التى هى عليها ليست صالحة لأن ترفع إلى المحكمة الجنائية .

٢ - الطاعن الذي اتهم بتروير واستعمال وقدم لمحاكمته عليهما أمام المحكمة التي وقع الاستعمال في دائرة اختصاصها وحكم عليه فيهما بعقوبة واحدة لا مصلحة له من الطعن بخلو الحكم من ذكر المكان الذي حصل فيه التروير وبخاصة إذا كانت محكمة الموضوع لم تستطع الاحتذاء إلى هذا المكان من التحقيقات : على أنه يجوز - بسبب الارتباط بين الجريمتين - أن يقدم المتهم إلى المحكمة المختصة بنظر إحدى الجريمتين ولو كان مكان كل منهما معروفا لأن مصلحة المتهم نفسه تقتضي ذلك ونصوص القانون توصي به وإن لم توجه .

٣ - لا حاجة إلى النص باللفظ على وجود سوء النية في جريمة التروير متى كان سياق الحكم يشير في عدة مواضع منه إلى وجود هذا الركن بشكل واضح .

٤ - متى كان المستعمل هو المزور وثبت في نفس الحكم الذي عاقب على الجريمتين أن ركن القصد الجنائي في جريمة التروير متوفر بالنسبة إليه لم يبق بعد ذلك حاجة إلى القول عند الكلام على جريمة الاستعمال إن المتهم المزور كان يعلم أن السند مزور .

٥ - لا محل للنص خصيصا في سبيل تبرير التمييز المقتضى به على حصول ضرر للدعي المدني من جراء التروير الحاصل ما دام ذلك مستفادا بالبداية من ظروف القضية . ولا يحد إغفال النص في الحكم على ذلك بشكل خاص عينا جوهريا يستوجب بطلان الحكم .

٦ - إذا أهمل المتهم أمام المحكمة الجزائية في طلب إعادة إعلان شاهد ولم يطلب ذلك في الاستئناف ولم يأت ذكر لهذا الشاهد على لسانه فلا يقبل منه الطعن بعد ذلك بعدم سماع شهادة هذا الشاهد .

٧ - إذا كانت الأوراق المقتمة في الدعوى محررة بلغة أجنبية ولم يترجم بعضها وتنازل المدعي المدني عن التمسك بالجزء الذي لم يترجم ولم تستند المحكمة في أي دور من أدوار المحكمة إلى شيء من هذه الأوراق فلا مصلحة للطاعن في التمسك بهذا الطعن لعدم الضرر .

(٣٧)

القضية رقم ١١٠٢ سنة ٤٧ القضائية .

(١) تبديد . رد المبلغ المختص . اعتباره طرفاً مخففاً فقط .

(المادة ٢٩٦ عقوبات)

(ب) تبديد . المبادرة إلى رد العجز الوقتي . انتفاء نية التبديد .

(ج) تزوير . دفاتر صندوق التوفير . التزوير فيها تزوير في أوراق رسمية .

(المادتان ١٧٩ و ١٨١ عقوبات)

١ - رد مقابل المبلغ المبتد لا يحو في كل الأحوال جريمة التبديد . بل يكون العقاب واجبا حتى مع حصول الرد إذا كان هذا الرد مسبقا بسوء القصد .
إنما يجوز اعتبار الرد طرفاً مخففاً للعقوبة .

٢ - المبادرة إلى رد العجز الوقتي الذي يظهر في الحساب تريل جريمة التبديد . إذ هذه المبادرة تعتبر دليلا على انعدام نية التبديد .

٣ - التزوير الذي يقع في دفاتر صندوق التوفير يعتبر تزويرا في ورقة رسمية .
لأن القانون الجنائي المصري يعذب من الأوراق الرسمية - بالنسبة إلى جريمة التزوير - كل ورقة تكون لها صفة عامة ، ودفاتر صندوق التوفير لها هذه الصفة لأنها عبارة عن استثمارات أميرية مخصصة لإثبات وبيان حركة النقود لدى صندوق التوفير الذي هو مصلحة أميرية يقوم بها موظفون عموميون أو مندوبون عنهم .

(٣٨)

القضية رقم ١١٠٥ سنة ٤٧ القضائية .

مسئولة جنائية . قتل خطأ . صاحب سيارة . تلبسه قيادة السيارة لشخص غير مرخص له في القيادة . إضابة هذا الشخص إنسانا فأمانته . مسئولية صاحب السيارة .

(المادة ٢٠٢ عقوبات ولائحة السيارات)

إذا سلم صاحب السيارة قيادة سيارته إلى شخص يعلم هو أنه غير مرخص له في القيادة فقدم هذا الشخص إنسانا فأمانته كان صاحب السيارة هو المسؤول

قانونا عن هذه الحادثة، لأنه إذ سلم قيادة سيارته لتلك الشخص غير المرخص له في القيادة قد خالف لأئحة السيارات فوجب بمقتضى المادة ٢٠٢ عقوبات أن يتحمل مسؤولية ما وقع من الحوادث بسبب عدم مراعاته تلك اللأئحة .

جلية ١٥ مايو سنة ١٩٣٠

برئاسة حضرة صاحب العزة كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات مسيو سونان وأصحاب العزة زكى برزى بك وأحمد أمين بك وحامد فهمى بك المستشارين .

(٣٩)

القضية رقم ١١٢٤ سنة ٤٧ القضائية .
مراقبة . عدم جواز الحكم بما فى حالة العود لجرمة تبديد . مدى انطاق المادة ٢٧٧ عقوبات .
لا يجوز الحكم بالمراقبة فى حالة العود لجرمة تبديد لأن نص المادة ٢٧٧ لا يميز الحكم بالمراقبة فى حالة العود إلا فى جريمة السرقة ولا يصح مع صراحة هذا النص التوسع أو القياس .

(٤٠)

القضية رقم ١١٤٩ سنة ٤٧ القضائية .
سلاح . بندقة مرخص لصاحبها فى استعمالها بواسطة خفيه عنده . استعمالها بواسطة خفير آخر أذن له المركب فى ذلك . لا مصادرة .
(قانون إحراز وحمل السلاح رقم ٨ لسنة ١٩١٧ والمادتان ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)
لا يصح الحكم بمصادرة بندقة كان مرخصا لصاحبها فى استعمالها بمعرفة خفير زراعتة وضبطت هذه البندقية مع خفير كان قد طلب الإذن له فى حملها ووافق المركب على ذلك .

جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠

برئاسة حضرة صاحب العزة كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات
مسيو سودان وأصحاب العزة زكى برزى بك وحامد فهمى بك وعلى زكى المرابى بك
المستشارين .

(٤١)

القضية رقم ١١٠٩ سنة ٤٧ القضائية .

(١) جرائم الاشتباه المينة بالمادة ٩ من قانون التشردين . مقوماتها .

(قانون التشردين والمنتهب فهم رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

(ب) عود للاشتباه . استغلال هذه الجريمة من جريمة السرقة .

(المادة ٣٢ عقوبات)

(ج) مراعاة . منها كقفوة أصلية .

(قانون التشردين والمنتهب فهم رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

١ - إن جرائم الاشتباه المينة بالمادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

تقوم كلها على سبق إنذار المشبوه وعلى فعل مآدى من الأفعال المينة فى هذه المادة
وعلى قصد جنائى مترفع من إقدام المشبوه على العود للاشتباه بارتكابه فعلا من تلك
الأفعال ونغم سبق إنذاره مشبوها .

٢ - إنه وإن كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما فى تكوين أركان جريمة

العود للاشتباه إلا أن هذه الجريمة لا تزال فى باقى أركانها مستقلة عن جريمة السرقة
بحيث يتعذر اعتبارهما فعلا واحدا يمكن وصفه قانونا بوصفه قانونى واحد أو عدة
أفعال تكون جميعها جريمة واحدة وكل فعل منها يكون جريمة مستقلة . وعلى
ذلك لا يجوز تطبيق المادة ٣٢ عقوبات فى حالة العائد للاشتباه إذا ارتكب
جريمة أخرى .

٣ - إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ وإن لم يحدد بنص صريح مدة المراقبة

كعقوبة أصلية إلا أنه يتعين أن تكون مدة هذه العقوبة كمدة الحبس فى حذيه
الأدنى والأقصى .

الطعن المتقدم من النيابة العامة في دعاها رقم ٨٢٢ سنة ١٩٣٠ المقيدة بمجدول المحكمة رقم ١١٠٩ سنة ٤٧ قضائية ضد خضر عبد النبي خضر .

الوقائع

اتهمت النيابة المتهم المذكور بأنه في ليلة ١٢ مايو سنة ١٩٢٩ الموافق ٣ المحجة سنة ١٣٤٧ بناحية أبو صير : (أولا) سرق مع آخر حكم عليه ملابس وأشياء أخرى مينة بالمحضر من متعلقات الجيش الإنجليزي ، وذلك حالة كونه عائدا إذ سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدين للجزية في سرقات الأخيرة منهما بمجه أربعة أشهر مع الشغل بتاريخ ١٧ رمضان سنة ١٣٤٧ الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ (ثانيا) يجرئته ساقطة الذكر عاد إلى حالة الاشتباه مع سبق إنذاره مشيوها بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٧ ، وطلبت إحالة على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٧٤قرة أولى وثانية ورابعة وخامسة و ٤٨ و ٤٩ و ٢٧٧ من قانون العقوبات و ٢ و ٣ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ .

وبتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ أصدر حضرة قاضي الإحالة أمرا بإحالة على محكمة جنايات الزقازيق لمحاكمته بالمواد المذكورة .

وبعد أن نظرت محكمة الجنايات المذكورة هذه الدعوى حكمت فيها حضوريا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ عملا بالمادة ٢٧٤ عقوبات والمواد ٢ و ٣ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات بمعاينة المتهم بالحس مع الشغل لمدة سنة .

فطن حضرة رئيس نيابة الزقازيق في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ وقدم تقريرا بالأسباب في اليوم نفسه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .
حيث إن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب في المبدأ فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن أن محكمة الجنايات — بتطبيقها المادة ٣٣ مع المواد ٢٧٤ ع ٣ و ٨ و ٩ و ١٠ من قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ على ما كان متهما به خضر عبد الفتى خضير من سرقة وعود للاشتباه مع سبق إنذاره مشبوها وبالحكم على هذا المتهم بالحبس سنة بغير مراقبة — قد أخطأت في تطبيق القانون . ولذلك طلبت النيابة الحكم بالمراقبة على جريمة العود للاشتباه التي اعتبرتها محكمة الجنايات مع جريمة السرقة جريمة واحدة واكتفت فيها بالعقوبة على السرقة التي هي أشدهما عقوبة .

وحيث إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ توجب الحكم بالمراقبة (كمقوبة أصلية) على من كان منذرا مشبوها وحكم عليه بالإدانة في سرقة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين (أولا) و (ثانيا) من المادة الثانية من هذا القانون . وتخص المادة العاشرة منه على أن الحكم بهذه العقوبة يكون من المحكمة التي تحكم بالعقوبة في هذه الجرائم السابقة الذكر .

وحيث إن جرائم الاشتباه المينة بالمادة التاسعة المذكورة تقوم كلها على سبق إنذار المشبوه وعلى فعل مادي من الأفعال المينة بهذه المادة وعلى قصد جنائي ملازم لهذا الفعل المادى فلازما لا يكاد تصور انفصاله عنه . وجريمة الاشتباه الأولى (وهي المستندة إلى المتهم في هذه القضية) تتألف من سبق إنذار المشبوه لتسجيل صفة الاشتباه عليه وتنبيهه إلى ما يترتب على الإنذار من عواقبه إذا لم يرضخ هو لمقتضاه، وهو الكف عما أوجب الاشتباه فيه ، ومن فعل مادي هو الحكم بادانة المسندر إذا ارتكب جريمة من الجرائم المينة بالفقرتين (أولا) و (ثانيا) من المادة الثانية من قانون التشرد والاشتباه ومن قصد جنائي متترع من إقدامه على العود للاشتباه بارتكابه هذه الجريمة والحكم بادانته فيها رغم سبق إنذاره مشبوها .

وحيث إنه وإن كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود للاشتباه إلا أن هذه الجريمة لا تزال في باقى أركانها مستقلة عن جريمة السرقة

بحيث يتعدوا اعتبارهما فعلا واحدا يمكن وصفه قانونا بوصف قانوني واحد (كحالة
 حتك عرض إنسان بالقوة في الطريق العام) أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة
 واحدة وكل فصل منها يكون جريمة مستقلة كقتل اقترن بختاية أخرى أو عدة جرائم
 صدرت عن غرض إجرامى واحد كالتروير للنصب .

وحيث إن الشارع نفسه - بإيجابه معاقبة المنذر المشبوه على حالة عوده للاشتباه
 علاوة على الحكم عليه بالعقوبة البدنية التي استحقها على ارتكابه الجريمة الأخرى -
 قد دل على أنه لا يريد الأخذ في الجريمتين بحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات
 والاكتفاء بالعقوبة البدنية الواجب توقيعها على المشبوه جزاء على تلك الجريمة
 الأخرى التي ارتكبها .

وحيث إنه يتعين إذن قانونا وجوب معاقبة المنذر المشبوه الذى عاد للاشتباه
 في الحالات المبينة بالمادة التاسعة من قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ بالمراقبة فضلا
 عن معاقبته على ما ارتكبه من الجرائم الأخرى ولهذا يجب رفع تطبيق المادة ٣٢
 من الحكم المطعون فيه وتطبيق المواد ١٠ و ٩ و ٨ و ٣ من قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣
 والحكم على المتهم بالمراقبة .

وحيث إن هذا القانون لم يحدد نص صريح فيه مدة هذه المراقبة (كمعقوبة
 أصلية) ولكنه إذ عاقب على جرائم الاشتباه بهذه العقوبة كما عاقب بها المتشرد
 الذى تكرر منه العود للتشرد وإذ نص في ختام الفقرة الرابعة من المادة السادسة
 من هذا القانون على أن المراقبة المحكوم بها على المتشرد الذى تكرر منه العود للتشرد
 تعتبر بمثابة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات وتحقيق الجزاءات -
 لذلك يتعين أن تكون مدة هذه العقوبة كدة الحبس في حذيه الأدنى والأقصى
 فتتراوح بذلك مدة المراقبة التي يعاقب بها المنذر المشبوه على جرائم الاشتباه بين
 أربع وعشرين ساعة وثلاث سنوات ويجوز إبلاغها عند التعمد إلى ست سنوات
 كالحبس عند تعده لا تريد مدته عن هذه المدة (المادة ٣٦ من قانون
 العقوبات) .

وحيث إن هذه المحكمة ترى أخذا بهذه المبادئ وتطبيقا للواد المتقدمة الذكر
معاينة المتهم على جريمة العود للاشتباه بالمراقبة لمدة ستة شهور .

ولهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه
بعدم تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم بوضع الطاعن تحت المراقبة
لمدة ستة شهور تبدأ من يوم انقضاء العقوبة المحكوم بها .

(٤٢)

القضية رقم ١٣٣٢ سنة ٤٧ القضائية .
وبافاض . وجوب بيان الوقائع التي ثبت الاعتياد .
(المادة ٢٩٤ المكررة عقوبات و ١٤٩٠ تحقيق)
يجب في الحكم القاضي بادانة متهم لا اعتياده على إقراره تقود برضا فاحش بيان
الوقائع التي تدل على هذا الاعتياد بيانا واضحا .

(٤٣)

القضية رقم ١٣٣٦ سنة ٤٧ القضائية .
(١) طعن . تطبيق مادتين في جريمتين مرتبطتين . طعن التهم بأن إحدى الجريمتين تقع تحت
تناول مادة أخرى . العقوبة المحكوم بها تحتلها المادة التي لم يطعن في تطبيقها . لا تامة
من هذا الطعن .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

(ب) إثبات . جواز اعتياد المحكمة على حكم صادر من المحكمة المختلة .

(ج) ضرب . متى طبق المادة ٢٠٥ عقوبات ؟

١ - لا مصلحة للحكوم عليه في أن يطعن على حكم المحكمة بأنها أخطأت
في النص القانوني الذي طبقته على الواقعة متى كانت العقوبة المحكوم بها تدخل
في حدود العقوبة الواردة في النص المطلوب تطبيقه . فاذا اتهم شخص بسب
وضرب وحوكم بمقتضى المادتين ٢٦٥ و ٢٠٥ من قانون العقوبات وحكم عليه

تطبيقاً لما بين المادتين والمادة ٣٢ بقراءة قدرها ثلاثون جنيناً فلا مصلحة للطاعن من الطعن بأن ما وقع منه من السب لا يقع إلا تحت المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات ، لأن العقوبة المحكوم بها تختمها نفس المادة ٢٠٥ سواء ضمت إليها المادة ٢٩٥ عقوبات التي استندت إليها المحكمة أو المادة ٣٤٧ عقوبات التي يقول الطاعن إن واقعة السب المنسوبة إليه تدخل تحت نصها .

٢ - للمحكمة الأهلية أن تتخذ حكماً صادراً من المحكمة المختطة عنصراً من العناصر المهمة القاطعة في إقامة الدليل على صحة واقعة من الوقائع المدعى بها أمامها هي .

٣ - يمكن تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات أن يذكر بالحكم أن المجنى عليه مريض وعولج أكثر من عشرين يوماً حتى لو كان المريض لم يمنعه عن مزاولته أعماله .

(٤٤)

القضية رقم ١٣٤٢ سنة ٤٧ القضائية .

بلاغ كاذب - حادثة أثناء استجواب المتهم - لاجرمة .

(المادة ٢٦٤ عقوبات)

يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يقدم البلاغ بمحض إرادة المبلغ . فلا عقاب على المبلغ إذا كان ما بلغ به قد حصل منه أثناء استجوابه في تحقيق مادة سبق من أجلها إلى مركز البوليس وسمعت أقواله فيها كجنى عليه .

(٤٥)

القضية رقم ٢٤٣٣ سنة ٤٧ القضائية .

تزوير في أوراق رسمية - حوالة البوستة - جن الحوالة الذي يحزره الموظف - الإجمال الذي يورثه المستلم - احتجابه ورقة رسمية .

(المادتان ١٧٩ و ١٨١ عقوبات)

حوالة البوستة ورقة رسمية فالتزوير الذي يقع في أي جزء منها يعتبر تزويراً في ورقة رسمية ، لا فرق في ذلك بين الجزء الذي يحزره الموظف المختص ولا شبهة

في رسميته وبين الجزء الذي يحزوه من أرسلت باسمه الحوالة عند الصرف، لأن هذا الجزء الأخير يعتبر سند صرف رسمياً إذ العامل المختص بالصرف مكلف بالتوقيع عليه بامضاءه ويختم اليوستة إقراراً منه بقيامه بما فرضته عليه تعليمات المصلحة من الاستيثاق من شخصية صاحب الحق في تسليم قيمة الحوالة .

جلسة ٥ يونيه سنة ١٩٣٠

برئاسة حضرة صاحب العزة كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات
مسيو سودان وأصحاب العزة زكي برزى بك وأحمد نظيف بك وحامد فهمى بك
المستشارين .

(٤٦)

القضية رقم ١١٣١ سنة ٤٧ القضائية .

متشردون ومشتبه فيهم . إندازيم . متى تنقطع المدة المقررة للإنداز ؟

(المادة ٦٠٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

إنه ما دام الفرض من إنداز المتشردين والمشتبه في أحوالهم تسجيل صفة الاشتباه على الشخص المنذر وتبنيه رسمياً إلى أنه من المشتبه في أحوالهم ودعوته للكف عما جعله مشتبهاً في أمره ، وما دام الفرض من إسقاط أثره هذا بمرور ثلاث سنوات عليه هو اقتكالك المنذر نفسه من قيد الإنداز وبحو ما طبعه به من طابع ماس بالشرف والكرامة - إنه ما دام الأمر كذلك فإن مدة سقوط الإنداز يجب أن تنقطع بكل ما يعتبر به المنذر قد عاد إلى التشرد والاشتباه بوقوع ما يحقق هذا الوصف عنده كارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ أو كأن يتوفر ضده لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن أمياله المشتبه فيه وأعماله الخائفة^(١) .

(١) يراجع الحكم الصادر بجلسته ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٦٦٥ سنة ٣ القضائية

التي قرر أن إنداز الاشتباه لا يسقط بغير المدة .

(٤٧)

القضية رقم ٧٧٩ سنة ٤٧ القضائية .

قتل بالسهم - عدم اشتراط سبق الإصرار .

(المادة ١٩٧ عقوبات)

التسميم وإن كان صورة من صور القتل العمد إلا أن الشارع المصرى قد ميزها عن الصور العادية الأخرى بعمل الوسيلة التى تستخدم فيها لإحداث الموت ظرفا مشددا للجريمة لما تتم به عن غدر وخيانة لا مثيل لها فى صور القتل الأخرى . ولذلك أفرد التسميم بالذكر فى المادة ١٩٧ عقوبات وعاقب عليه بالإعدام ولو لم يقتزن فيه العمد بسبق الإصرار .

جلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٣٠

برئاسة حضرة صاحب العزة كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات
مسيو سودان وأصحاب العزة زكى برزى بك وحامد فهمى بك وعلى زكى العربى بك
المستشارين .

(٤٨)

القضية رقم ٦٠٣ سنة ٤٧ القضائية .

اشتراك فى جريمة - الاتفاق على ارتكاب جريمة نكاحا جريمة أخرى كانت محتملة الوقوع - وجوب
بيان الاتفاق .

(المادتان ٤٠ و ٤٣ عقوبات)

إذا حكم بالعقوبة على متهمين لاشتراكهم فى جريمة بطريق الاتفاق على ارتكاب
جريمة أخرى معينة وكانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة لهذا الاتفاق
فيجب أن يبين الحكم بيانا كافيا ما كان من اتفاق سابق بين المتهمين على ارتكاب
تلك الجريمة المعينة حتى يكونوا مسئولين بعدئذ جميعا عن الجريمة التى تلت ذلك
والقول بأنها كانت محتملة الوقوع .

(٤٩)

القضية رقم ٨١٠ سنة ٤٧ القضائية .

تنقض وإبرام . حكم لم يفصل نهائيا في الدعوى . لا يجوز الفن فيه .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

لا يجوز الطعن بطريق التنقض في الحكم الصادر يجوز نظر الدعوى العمومية لأنه حكم لم يفصل نهائيا في موضوع الدعوى . أما بعد الفصل في موضوع الدعوى فتدثيصح الطعن في آن واحد في هذا الحكم وفي الحكم الصادر في الموضوع .

(٥٠)

القضية رقم ١٠٨٨ سنة ٤٧ القضائية .

(١) مدع بحق مدنى . سارسته في قرار الإحالة الصادر بأن لوجه . أثرا . قرار غرة المشورة

ينظر الدعوى المدنية فقط . خطؤه . سبيل تصحيحه .

(المواد ١١٦ و ١٢٤ و ١٢٦ تحقيق و ١٢ ج و ٣ تشكيل)

(ب) طعن . مدع بحق مدنى . طعن على حكم محكمة الجنايات القاضي بأن الدعوى المدنية غير قائمة . لا يجوز .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

١ - معارضة المدعى المدنى وحده في القرار الصادر من قاضى الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة تتناول الدعوى المدنية والعمومية وتطرحهما معا أمام غرفة المشورة، وهذه يجب عليها أن تنظرهما، فإذا رأت الأدلة متوافرة فليها أن تحيل المتهم على محكمة الجنايات لحاكمته جنائيا عن التهمة المنسوبة إليه ومدنيا عن التعويض المطلوب منه . أما إذا أحالته على تلك المحكمة لنظر الدعوى المدنية فقط فانها تكون مخطئة ولا سبيل إلى تصحيح خطئها إلا بالطعن على قرارها لدى محكمة التنقض، ولا يملك هذا الطعن إلا النائب العمومى وحده . فإذا لم يطعن على هذا القرار أو طعن فيه ولم يقبل الطعن شكلا أصبح هذا القرار - على ما به من خطأ - نهائيا وفي هذه الحالة تكون محكمة الجنايات على حق إذا هي اعتبرت أن الدعوى العمومية غير قائمة أمامها .

٢ - لا صفة للدعى المدنى فى الطعن أمام محكمة النقض والإبرام على حكم محكمة الجنايات القاضى بأن الدعوى العمومية غير قائمة بل الصفة فى ذلك للنياية العامة وحدها .

الطعن المتقدم من ورثة رمضان العشرى مدعين بحق مدنى ضد محمد اسماعيل عبد الله خضر فى قضية النياية العامة رقم ٩٢٣ سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المقيدة بحسب المحكمة رقم ١٠٨٨ سنة ٤٧ قضائية .

الوقائع

اتهمت النياية المتهمة المذكور بأنه فى ليلة ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٧ الموافق ٢٨ المحجة سنة ١٣٤٥ بتاجية خياطة قتل عمدا رمضان العشرى بأن تماسك به وارتفع منه بندقيته وأطلق عليه منها عيارا ثانيا أصابه ثم ضربه مع آخرين بالآلات راضة قتل . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحاطته على محكمة الجنايات لمحاكمة بالملحة ١/١٩٨ من قانون العقوبات .

وفى أثناء نظر القضية أمام حضرة قاضى الإحالة دخل ورثة القتل وهم المدعون بالحق المدنى وطلبوا الحكم لهم على المتهمة بمبلغ ٨٠٠ جنيه تمويضا . وبعد أن سمع حضرة قاضى الإحالة هذه الدعوى أصدر فيها قرارا بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٢٨ بأن لا وجه لإقامة الدعوى على المتهمة لعدم كفاية الأدلة .

فطعن المدعون بالحق المدنى فى هذا القرار بطريق المعارضة أمام أودة المشورة فى يوم صدوره . وحكمت محكمة طنطا الابتدائية الأهلية وهى متعقدة هيئة أودة مشورة بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢٨ بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بإحالة الدعوى على محكمة جنايات طنطا لدور مايو سنة ١٩٢٨

فطعن حضرة رئيس نيابة طنطا فى هذا القرار بطريق النقض والإبرام ، وحكمت محكمة النقض فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بعدم قبول الطعن شكلا لعدم رصفه ممن كانت له وحده صفة فى رصفه وهو النائب العام .

بعد ذلك عرضت الدعوى على محكمة الجنايات ، وفيها دفع المحامي عن التهم
فريا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية إذ أن غرفة المشورة قررت
إحالة القضية على محكمة الجنايات فيما يختص بالدعوى المدنية فقط ولا يجوز لمحكمة
الجنايات الفصل في الدعوى المدنية إلا إذا كانت الدعوى العمومية منظورة أمامها ،
وطلب المحامي عن المدعين رفض هذا الدفع للأسباب التي أبدعها .

وبعد أن سمعت محكمة الجنايات دفاع الخصوم وحججهم في هذا الدفع قضت
حضوريا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩ بقبول الدفع المقدم من وكيل التهم فيما
يختص بالدعوى العمومية وعدم قيامها قانونا قبله ورفض الدفع فيما يختص بالدعوى
المدنية واختصاص محكمة الجنايات بنظرها ضد المذكور .

فلمن حضرة المحامي الوكيل عن المدعين بالحق المدني في هذا الحكم بطريق
التقضى والابرام في ثاني يوم صدوره وقدم تقريرا بالأسباب في ١١ يناير سنة ١٩٣٠
وعند نظر الطعن توفيت محضية على الهباب والدة القنيل وأدخل ورثاؤها
في الدعوى وهم الميئون بصدور هذا الحكم .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولات قانونا .
حيث إن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلا .
وحيث إن التهمة كانت موجبة أصلا ضد محمد إسماعيل عبد الله خضر
ونعمة آخري .

وحيث إن حضرة قاضي الإحالة قرر بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٢٨ بإحالة التهمين
ثمة على محكمة الجنايات وبأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية ضد محمد إسماعيل
عبد الله خضر المذكور .

وحيث إن المدعين بالحق المدني عارضوا في هذا القرار فيما يختص بالثمة
المذكور أمام محكمة طنطا الكلية .

وحيث إن تلك المحكمة بأودة المشورة قررت في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٨ بأن ليس لها أن تنظر في تلك المعارضة إلا فيما يتعلق بالحقوق المدنية فقط وباحتمال وجود وجه للحكم بالتعويض وقررت بقبول تلك المعارضة شكلا وموضوعا إحالة الدعوى على محكمة الجنايات. وقد رفعت النيابة قضا عن هذا القرار ومحكمة النقض حكمت بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بعدم قبوله .

وحيث إن محكمة الجنايات حكمت بالحكم المطعون فيه بقبول الدفع المقدم من وكيل محمد اسماعيل عبد الله خضر فيما يخص بالدعوى العمومية وعدم قيامها قانونا ورفض الدفع فيما يخص بالدعوى المدنية واختصاص محكمة الجنايات بنظرها ضد المذكور وتُجبل القضية للدور المقبل .

وحيث إن المدعين بالحق المدني طعنوا في هذا الحكم بناء على أن معارضتهم في القرار بأن لا وجه الصادر من قاضي الإحالة تطرح الدعوى العمومية أمام أودة المشورة وأن قرار أودة المشورة بإحالة الدعوى على محكمة الجنايات يشمل الدعوى العمومية والدعوى المدنية معا .

وحيث إن الواقع أن أودة المشورة قررت أن معارضة المدعى المدني أمامها قاصرة على حقوقه المدنية فقط ولا تتناول الدعوى العمومية التي انتهت بقرار قاضي الإحالة بأن لا وجه وعدم الطعن فيه من النيابة وأنها بناء على ذلك لا يصح لها أن تنظر في تلك المعارضة إلا فيما يخص بالحقوق المدنية فقط ولا يترتب على قبولها سوى إحالة الدعوى المدنية على محكمة الجنايات للفصل فيها وحدها مع عدم التعرض للدعوى الجنائية وأحالت الدعوى بناء على ذلك على محكمة الجنايات .

وحيث إن هذا القرار هو في الواقع خطأ لأن معارضة المدعى المدني وحده تتناول فعلا الدعوى المدنية والدعوى العمومية وتطرحهما معا أمام أودة المشورة ويجب عليها أن تنظرهما وإذا رأت الأدلة متوفرة تحيل المتهم على محكمة الجنايات لحاكمته جنائيا عن التهمة المنسوبة إليه ومدنيا عن التعويض المطلوب منه، ولكن الطعن الوحيد في هذا القرار إنما يكون أمام محكمة النقض والإبرام من النيابة العمومية

لبنائه على خطأ قانوني وقد طعنت فيه النيابة فعلا ومحكمة التقض لم تقبل الطعن شكلا لأنه لم يرفع من النائب العموى فأصبح قرار غرفة المشورة على ما به من خطأ نهائيا وهو يقضى بإحالة الدعوى المدنية وحدها على محكمة الجنايات (راجع حكم محكمة التقض والإبرام الصادر فى ١٣ يونيه سنة ١٩٢٩) .

وحيث إن المتهم دفع أمام محكمة الجنايات بعدم جواز نظر الدعوى المدنية قبله لعدم قيام الدعوى العمومية بالنسبة له ولا يجوز نظر الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية إلا تبعا للدعوى العمومية . وطلب محامى المدعين بإلحاق المدنى رفض هذا الدفع لأن معارضتهم فى القرار بأن لا وجه يحمل الدعوى العمومية قائمة أمام أودة المشورة وقد قررت أودة المشورة فى منطوق قرارها بإحالة الدعوى على محكمة الجنايات بدون تمييز الدعويين ولا عبء بما جاء فى أسباب هذا القرار لأن الأسباب إنما تعبر عن رأيها الخاص ولا تقيد محكمة الجنايات .

وحيث إن محكمة الجنايات رأت بحق أن الدعوى العمومية لم تحمل عليها بأى وجه من الوجوه وأن الذى أحيل عليها هى الدعوى المدنية وحدها بموجب قرار أودة المشورة وبناءً عليه حكمت بقبول الدفع المقدم من المتهم فيما يختص بالدعوى العمومية وعدم قيامها قانونا مع أن الدفع المقدم منه إنما كان عن عدم جواز نظر الدعوى المدنية مع عدم قيام الدعوى العمومية ، وإنما المدعون بإلحاق المدنى هم الذين طلبوا رفض هذا الدفع بناء على أن الدعوى العمومية تعتبر قائمة . ثم حكمت المحكمة برفض ذلك الدفع فيما يختص بالدعوى المدنية بدون بيان أسباب وبدون مناقشة الأسباب التى أبدأها المتهم وعلى كل حال فإنه لم يطن فى حكمها من هذه الوجهة .

وحيث إن الطعن مرفوع الآن من المدعين بإلحاق المدنى فى حكم محكمة الجنايات فى اعتبارها أن الدعوى العمومية لم تكن قائمة أمامها وعدم الفصل فيها . وحيث إنه قد تبين فيما تقدم أن محكمة الجنايات محقة فى هذا القرار لا لصحة الأسباب التى بنى عليها قرار أودة المشورة بل لأن هذا القرار قد اعتبر أن الأمر بأن

لا وجه لإقامة الدعوى العمومية الصادر من قاضي الإحالة قد أصبح نهائيا ولم يحل على محكمة الجنايات سوى الدعوى المدنية .

وحيث إن القانون قد خول المدعى المدني حق الطعن أمام أودة المشورة في الأمر بأن لاوجه الصادر من قاضي الإحالة فيما يتعلق بالدعوى العمومية ذاتها ولكنه لم يخوله حق الطعن أمام محكمة النقض من هذه الوجهة في هذا الأمر نفسه ولا في قرار أودة المشورة ولا في حكم محكمة الجنايات ، بل جعل هذا الطعن قاصرا على النيابة العمومية ، والمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن طعنه في حكم المحكمة يكون قاصرا على حقوقه المدنية دون سواها ، فلا صفة لهم في الطعن الحالي المرفوع منهم في حكم محكمة الجنايات الذي قضى بأن الدعوى العمومية غير قائمة وطلبوا القضاء بقيامها وإحالة القضية على محكمة الجنايات للفصل فيها .

(٥١)

القضية رقم ١٤٦٠ سنة ٤٧ القضائية .

حرق محمد :

(١) أركان هذه الجريمة .

(ب) المحلات التي يتناولها نص المادة ٢١٧ عقوبات .

١ - يمكن إثبات جريمة الحريق العمد أن تذكر المحكمة في حكمها وضع النار وأن هذا الفعل حصل عن عمد بدون حاجة إلى ذكر الطريقة المادية التي حصل بها الحريق ولا المادة الملتبى التي استعملت مالم تكن هذه النقطة محل نزاع وكان لها بالذات أهمية خاصة في القضية .

٢ - إن المادة ٢١٧ عقوبات كما تنص على الحريق العمد الذي يقع في المباني أو العبارات تنص أيضا على حرق كل محل مسكون أو معدة للسكنى . فالزيرية " مريبط الموانى " ، إذا كانت معدة للسكنى فعلا فهي تدخل بلا نزاع في عداد المحلات التي يتناولها نص المادة الصريح .

(٥٢)

القضية رقم ١٤٧١ سنة ٤٧ القضائية .

اختلاس أشياء . محجوز عليها . التصد الخائى . عدم إعلان الحارس يوم البيع . عدم حضوره .
لا يفيد نية التبديد .

(المادتان ٢٨٠ و ٢٩٧ عقوبات)

يشترط للمقاب على اختلاس الأشياء المحجوزة اقتران الفعل بنية الاختلاس .
ولا يمكن أن تستفاد هذه النية من مجرد عدم حضور الحارس فى اليوم المحدد للبيع
لتقديم الأشياء المحجوزة مادام أنه لم يعلن بهذا اليوم ، ولا يصح الاستناد فى إثبات
علم الحارس بهذا اليوم إلى رفعه دعوى استرداد عن الأشياء المحجوزة .

(٥٣)

القضية رقم ١٤٧٨ سنة ٤٧ القضائية .

تزوير . شهادة الوفاة . التزوير فيها تزوير فى وثقة رسمية .

(المادتان ١٧٩ و ١٨١ عقوبات)

شهادة الوفاة من الأوراق الرسمية والتزوير الذى يحصل فيها من حلاق الصحة
بإثباته أن شخصا توفى فى تاريخ معين مع أنه توفى قبل ذلك بسنوات هو تزوير
معاقب عليه قانونا .

(٥٤)

القضية رقم ١٤٨٠ سنة ٤٧ القضائية .

عاهة . تعريضها . حلة قاضى الموضوع فى تقديرها .

(المادة ٢٠٤ عقوبات)

لم يرد بالقانون تعريف للعاهة التى تنص عليها المادة ٢٠٤ عقوبات . والعاهة
لغة متناول كل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد أجزاء الجسم أو تقليل
قوة مقاومته الطبيعية . ولم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الواجب توفره لتكوين
العاهة بل ترك بحث مدى انطباق هذا التعريف لقاضى الموضوع يفصل فيه كما
يرى غير خاضع لرقابة محكمة النقض .

(٥٥)

القضية رقم ١٤٨٣ سنة ٤٧ القضائية .

(١) طيب . وأيه . حرية المحكة في تقديره .

اعتداء :

(ب) الركن الأدبي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟

(ج) تقدير أفعال الاعتداء . موضوعي .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقّق)

- ١ — الشهادة الطيبة ورأى الطبيب ليس إلا رأى الرجل القسنى أى رأى آل الخبرة الذى تملك المحكة في جميع الأحوال أن تسند إليه الأهمية التى ترى أنه جدير بها . شأنها في ذلك الشأن في جميع الاستشارات الأخرى التى تلجأ إليها من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم . وما دام لم يرفع أحد الخصوم للحكة طلباً صريحاً معينا بشأن مثل هذه الشهادات الطيبة فليس على المحكة أن تورد أسباباً خاصة لما أراءته بشأنها، ولا تعتبر أنها أخلت بحق الدفاع إذا هى لم تأخذ بها .
- ٢ — أعمال الاعتداء لا تستلزم توفرية إيجابية خاصة بل يكفي فيها مجرد اعتماد الفعل لتكوين الركن الأدبي للجريمة . فيعتبر الحكم مستوفياً لكل الشرائط القانونية متى أثبت توفر هذا العمد ولو بطريقة ضمنية .

- ٣ — لمحكة الموضوع القول الفصل فيما إذا كان ما وقع من متهم يعد من قتل الضرب والجرح أو من قتل الإيذاء الخفيف لأن الفرق بين الحالتين هو فرق يتعلق بالوقائع لا بالقانون .

(٥٦)

القضية رقم ١٥١٢ سنة ٤٧ القضائية .

خطف الأطفال . القصد الجنائي . متى يتوفر ؟

(المادة ٢٥٠ عقوبات)

يتوفر القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال بالتعيل أو الإكراه المنصوص عليه في المادة ٢٥٠ عقوبات متى ارتكب الجنائي الفعل عمداً وهو يعلم بصغر من

المجنى عليه مهما كان الباعث له على ارتكابه . أما أن الخاطف ما كان يقصد من خطف الطفل الإضرار به بل كان قصده أخذ جعل من أحله على إحضاره فلا يغير من شأن الجنابة لأن هذا من البراءات التي لا يلغى إليها .

جـلـة ١٩ يـونـيـة سـنة ١٩٣٠

برئاسة حضرة صاحب العزة كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة زكى برزى بك وحامد فهمى بك وعلى زكى العرابى بك المستشارين .

(٥٧)

القضية رقم ١٠٧٥ سنة ٤٧ القضائية .

(١) محكمة النقض . نظرد في صحة تطبيق القانون على الواقعة . البحث في صحة الواقعة وعدم صحتها ليس من اختصاصها .

(المادة ٢٣٢ تحقيق)

(ب) محكمة الموضوع . حريتها في تطبيق المادة التي تراها منطبقة . حكما .

(المادة ١٧٣ تحقيق)

(ج) إمامة . القصد الخافق . متى يتوافر ؟

(المادة ١٦٠ عقوبات)

١ — العبرة بما يشبه قاضى الموضوع في حكمه من الوقائع . ومحكمة النقض إنما تنظر في صحة تطبيق القانون على الواقعة كما هي ثابتة في الحكم . ولا شأن لها بالبحث في صحة هذه الواقعة أو عدم صحتها .

٢ — للمحكمة — بموجب المادة ١٧٣ من قانون تحقيق الجنابات — أن تطبق على الواقعة المادة التي تراها منطبقة ولو لم تكن مذكورة بورقة التكليف بالحضور . مادام أنها لم تستد إلى المتهمة تهمة جديدة .

٣ — في جريمة الإهانة يتوفر سوء القصد من مجرد توجيه عبارات المهينة عمدا مهما كان الباعث على توجيهها .

(٥٨)

القضية رقم ١٠٧٨ سنة ٤٧ القضائية .

دفاع . تمديد المحامين . تمت نظر أعدم إلى عدم التكرار . امتناع عن المرافعة . لا إخلال .
إنه إذا كان للدفاع حرية التامة فالمحكمة — إذا تمسك المحامون عن مصلحة
واحدة — أن تلقت من يريد الكلام منهم إلى ما سبق لغيره من زملائه الكلام
فيه لعدم التكرار . وعلى هذا المحامي أن ينتقل إلى كلام آخر إذا كان لا يزال في الدفاع
متسع لقول آخر، فإذا لم يجبها إلا بالامتناع عن المرافعة لا تكون المحكمة هي التي منعت
وإنما تكون تبعاً لذلك عليه لأنه امتناع عن الدفاع في غير ما يوجه .

(٥٩)

القضية رقم ١٣٤٤ سنة ٤٧ القضائية .

قوة الشيء المحكوم فيه . الأحكام الباطلة .

إذا حصل المتهم بطريق النشر والتدليس على حكم قضى ببراءته فإن هذا الحكم
لا يمنع من محاكته والقضاء عليه بالعقوبة من أجل الجريمة نفسها^(١) .

الطعن المقدم من مختار على النشر ضد النيابة العامة في دعاها رقم ١٠٠٥
سنة ١٩٣٠ المقيدة بجدول المحكمة رقم ١٣٤٤ سنة ٤٧ قضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه في ليلة ١٣ مايو سنة ١٩٢٩ بالإفrench بيورسيد
سرق دراجة لأدمون صقلى من داخل حوش محل سكنه وطلبت معاينة بالفقرة
الأولى من المادة ٣٧٤ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح بيورسيد الجزئية سمعت هذه الدعوى وحكت فيها حضورياً
بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٩ عملاً بالمادة السابقة مع تطبيق المادة ٥٢
عقوبات بمحس المتهم شهراً مع الشغل مع إيقاف التنفيذ .

(١) في هذا الحكم على النشر .

فاستأنف المتهم هذا الحكم بتاريخ ٣ مجبر سنة ١٩٢٩
ومحكمة الرقازيق الابتدائية نظرت الدعوى استئنافا وقضت فيها غاييا بتاريخ
٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بقبول الاستئناف شكلا ورفض موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .
فماض المتهم في هذا الحكم ، وعند نظر المعارضة دفع الحاضر مع التهم فرجا
بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة الإسماعيلية ققضت المحكمة
حضوريا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ برفض هذا الدفع وفي الموضوع بقبول
المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه .
فطعن حضرة المحامي بتوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض
والإبرام بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٣٠ وقدم تقريرا بالأسباب في اليوم نفسه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة .
حيث إن الطعن قدم مع أسبابه في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلا .
وحيث إن وجه الطعن الأول يتلخص في أن الحكم المطعون فيه رفض الدفع
بعدم جواز نظر الدعوى العمومية لسبق الفصل فيها نهائيا من محكمة الإسماعيلية بغير
أن يستند في ذلك على أساس قانوني . وطالبا أن هذا الحكم لم يستأنف ولم
يعارض فيه ولم يصدر حكم يبطله يتعين احترامه وقبول الدفع . ولا حق للحكمة أن
تفرض أن ما حصل كان تحايلا .
وحيث إن وقائع الدعوى الثابتة في الحكم هي أن المبنى عليه قدم شكواه
للبوليس ضد الطاعن نسب إليه سرقة دراجة وبعد تحقيق الشكوى أحيلت الأوراق
على النيابة العمومية التي رفعت الدعوى العمومية وحددت لنظر القضية جلسة ١٥ يولييه
سنة ١٩٢٩ أمام محكمة بور سعيد وفيها تأجلت القضية بجلسة ٢٦ أغسطس
سنة ١٩٢٩ . وبتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٢٩ رفع المبنى عليه جنحة مباشرة ضد
الطاعن أمام محكمة الإسماعيلية عن نفس هذه التهمة ونظرت القضية بجلسة

١٥ أغسطس سنة ١٩٢٩ ولم يحضر المدعى بالحق المدنى فاعتبر علم حضوره عجزاً عن إثبات دعواه وقضت المحكمة ببراءة الطاعن من التهمة المستندة إليه .

وقد ذكرت المحكمة فى الحكم المطعون فيه أيضاً أنه " من المسلم به أن المدعى بالحق المدنى لما رفع دعوى اللجنة المباشرة كان يعلم علم اليقين بأن النيابة العمومية فى بورسعيد رفعت الدعوى العمومية على المتهم . وهذا العلم يستتبع من أن المحنى عليه أعلن شاهداً فى القضية الأصلية ووصله الإعلان بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٢٩ أى قبل رفع دعوى اللجنة المباشرة " . وأنه يتضح من مراجعة أوراق القضية " أن اللجنة المباشرة كان الغرض منها فقط التلاعب بالقانون وإفلات المتهم من العقاب ولم تكن جديّة لأنها أولاً لو كانت جديّة لكان من الطيبى أن المدعى يحضر فى القضية التى رفعها لمباشرة دعواه وإثبات حقه ثانياً لأنها زعمت فى غير المحكمة التى وقعت فى دائرتها الجريمة، ويظهر أن غرض المدعى المدنى من ذلك عدم ضم التفتيشين لبعضهما، ثالثاً لم يدفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى عند ما نظرت القضية أمام محكمة بورسعيد بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٩ وقصد بذلك أن لا يثبت النيابة العمومية لهذا التلاعب لئلا تستأنف الحكم الصادر بالبراءة بأمر من النائب العمومى حيث إنه يوم صدور الحكم من محكمة بورسعيد لم يكن مضى شهر على صدور حكم محكمة الإسماعيلية " .

وحيث إنه يظهر مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن الطاعن حصل على الحكم التفاضى ببراءته من محكمة الإسماعيلية بطريق النش والتدليس ولا يمكن أن يبقى حق على استهلاك هذه الوسائل وتكون المحكمة أصابت فيما ذهبت إليه ويكون وجه الطعن واجب الرفض .

وحيث إن وجه الطعن الثانى والأخير مبنى على أن المحكمة لم تسع دفاع الطاعن فى موضوع التهمة . وبالرجوع للأوراق تبين أن الطاعن حضر بملحة ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ ومعه عام طلب إثناء الحكم المعارض فيه وبراءته لأن القضية سبق أن حكم فيها أمام محكمة الإسماعيلية بالبراءة فلا يجوز نظرها مرة أخرى وصمم

على طلباته هذه ولم يك ثمة ما يمنعه أن يحتم دفاعا في موضوع التهمة غير الذى أبداه وظاهر من أوراق الدعوى أنه لم يكن له دفاع في الموضوع لأنه معترف بأخذ الزوجة المتهم بسرقتها فيكون هذا الوجه واجب الرضى أيضا .

(٦٠)

القضية رقم ١٤٨٨ سنة ٤٧ القضائية .

أوجه البطلان الجوهرية . الإبرابات الخاصة ببلع الشهود . اتصال الشهود بعضهم ببعض . عدم تلافيه . أثره .

(المادة ١٦٦ تحقيق)

لاشئ يمنع المحكمة من إعادة سماع شاهد سبق سماع شهادته في جلسة سابقة . ولئن كان من غير الممكن في هذه الجلسة تلافى اتصال هذا الشاهد بباقي الشهود فإن هذا أمرا لا يوجب بطلان الشهادة في ذاتها وإنما هو من العوامل التي تلاحظ في تقدير قيمتها فقط .

(٦١)

القضية رقم ١٤٩٠ سنة ٤٧ القضائية .

تزوير . التزوير المعاقب عليه . تعريفه . من الزوج والزوجة . إثباتها على غير الحقيقة . تزوير في أوراق رسمية .

(المواد ١٧٩ — ١٨١ عقوبات والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣)

إثبات بلوغ الزوجة ست عشرة سنة والزوج ثمانى عشرة سنة على خلاف الحقيقة في عقد الزواج يعتبر تزويرا معنويا في ورقة رسمية معاقبا عليه بالمادة ١٨١ ع . لأن عقد الزواج وإن لم يعد إلا لإثبات صيته الشرعية التي ينقدها الزواج وليست السن شرطا لصحته شرعا إلا أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ قد جعل السن شرطا أساسيا لمباشرة عقد الزواج وصار إثباتها فيه من البيانات الجوهرية اللازمة لاستكمال شكله القانونى . فقدد الزواج الذى يدون به المأذون على خلاف الحقيقة بلوغ هذه السن أو تجاوزها يصلح بتعريض لايجاد عقيدة مخالفة للحقيقة من شأنها أن تجعل التقاضى الشرعى يعجز سماع الدعوى الناشئة عن هذا العقد .

والتزوير المعاقب عليه هو التزوير الذى يقع فى محز يمكن أن يوجد عند من
يقدم له عقيدة مخالفة للحقيقة^(١) .

الطعن المتقدم من النيابة العمومية فى قضيتها رقم ١٢٧٩ سنة ١٩٣٠ المقيدة
بجدول المحكمة رقم ١٤٩٠ سنة ٤٧ قضائية فى قرار حضرة قاضى الإحالة المتقاضى
بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية ضد محمد على المصرى وآخرين .

الوقائع

انتهت النيابة المتهمين بأنهم فى ليلة ٢٣ شعبان سنة ١٣٤٦ الموافق ١٥ فبراير
سنة ١٩٢٨ بدائرة قسم الجمرنة اشتركوا بالاتفاق والمساعدة مع الشيخ إبراهيم المنسلنى
المأذون الشرعى الحسن النية فى تزوير ورقة رسمية وهى عقد زواج على على الطير
من نعيمة بنت محمد المصرى بأن قرروا واقعة مزورة فى صورة واقعة صحبة
مع علمهم بتزويرها بأن قال الأول وشهد الآخرون بالعقد بأن الزوجة يزيد سنها عن
سنة عشر عاما حالة كون سنها الحقيقى أقل من ثلاثة عشر عاما فوكت الجريمة بناء
على هذا الاتفاق وتلك المساعدة وطلبت إحالتهم على محكمة الجنائيات لمعاقبتهم بالمواد
١٨١ و ٤٠ و ٤١ عقوبات .

وبتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ قرر حضرة قاضى الإحالة بمحكمة إسكندرية
الأهلية بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية لعدم الجنائية .

وبتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٠ طعن حضرة القائم بأعمال رئيس نيابة
الإسكندرية بتوكيل عن سعادة النائب العمومى فى هذا القرار بطريق النقض
والإبرام وقدم تقريرا بالأسباب فى ٢٣ منه .

(١) تراجع الأحكام المختصة الصادرة فى هذا الشأن بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ فى القضية
رقم ١٥٩٨ سنة ٤٤ قضائية وفى القضية رقم ١٧٧٨ سنة ٤٧ بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وفى القضية
رقم ١١٣٢ سنة ٤٨ بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ وفى القضية رقم ٤٥ سنة ١ قضائية بتاريخ
٢٨ مايو سنة ١٩٣١ وفى القضية رقم ١٤ سنة ٢ قضائية بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ وفى القضية
رقم ٩٨٠ سنة ٢ قضائية بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة .

من حيث إن الطعن قدم في قرار حضرة قاضى الإحالة وتلاه بيان الأسباب من النيابة العمومية في المحاد القانونى فهو مقبول شكلا .

وحيث إن محصل سبب الطعن أن إثبات بلوغ الزوجة ست عشرة سنة والزواج ثمانى عشرة سنة على خلاف الحقيقة فى عقد زواج يعد إثباتا لواقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة خلافا لما ذهب إليه حضرة قاضى الإحالة فى قراره موضع الطعن .

وحيث إن هذه المحكمة سبق أن بحثت هذا الموضوع وقضت بأن مثل هذه الواقعة تعتبر اشتراكا فى تزوير معنى معاقب عليه بالمواد ١٨١ و ٤٠ و ٤١ عقوبات وهى تملك بقضائها هذا بناء على الأسباب السابق بيانها فى حكمها الصادر بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ فى القضية رقم ١٥٩٨ سنة ٤٤ قضائية وتضيف إليها أن عقد الزواج وإن لم يعد إلا لإثبات صيته الشرعية التى يتقدها وليس السن شرطا لصحتها شرعا إلا أن القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٢٣ قد جعل السن شرطا أساسيا لمباشرة عقد الزواج وصار إثباته فيه من البيانات الجوهرية اللازمة لاستكمال شكله القانونى وأن عقد الزواج الذى يدون به المأذون على خلاف الحقيقة بلوغ هذا السن أو تجاوزه يصلح غير شك لإيجاد عقيدة مخالفة للحقيقة من شأنها أن تجعل القاضى الشرعى يميز سماع الدعوى الناشئة عن هذا العقد . وليس المراد باشتراك وجوب حصول التغير فيما يكون الفرض من المحرر تدوينه وإثباته أن يكون المحزر قد أعد من وقت تحريره لأن يتخذ سندا أو حجة بالمعنى القانونى بل المراد من ذلك أن يكون التزوير المعاقب عليه هو التزوير الذى يقع فى محزر يمكن أن يوله عند من يقدم له عقيدة مخالفة للحقيقة فتغير الحقيقة فيه بأحدى الطرق المينة فى قانون العقوبات معاقب عليه قانونا .

(٦٢)

القضية رقم ١٤٩٨ سنة ٤٧ القضائية .

(١) ارتباط قضية بأخرى . تقديره . مسألة موضوعية .

(المادة ٢٣١ مخفي)

(ب) جريمة ضرب أقصى إلى موت . تسبب الحكم الذى يعاقب عليها . متى يكون كافيا ؟

(المادة ٢٠٠ عقوبات)

١ — مسألة وجود الارتباط الذى يدعو لإجابة طلب ضم قضية إلى قضية منظورة مسألة موضوعية تفصل فيها نهائيا محكمة الموضوع .

٢ — يمكن لصحة الحكم الصادر بالعقوبة في جريمة الضرب المقضى إلى الموت أن تذكر المحكمة في حكمها " أن المتهم ضرب المجنى عليه ولم يقصد من الضرب قتلا ولكنه أنضى إلى الموت " ، لأن في هذا التعبير ما يفهم منه من غير لبس أن الضرب حصل عمدا .

(٦٣)

القضية رقم ١٤٩٩ سنة ٤٧ القضائية .

دفاع . متهمة بجناية . حضور محام عنه . عدم انسحاب هذه القاعدة على الجنايات التى تحول إلى محاكم الجناح بموجب قانون سنة ١٩٢٥ .

(المادة ٢٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

حضور مدافع عن المتهم بجناية غير محتوم إلا أمام محكمة الجنايات نفسها . أما الجنايات التى تنظرها محاكم الجناح عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فتسرى عليها الإجراءات وقواعد المرافعات الخاصة بالجناح . فالتمه بجناية من هذا القبيل لا يتهم أن يحضر معه مدافع .

(٦٤)

القضية رقم ١٥٠١ سنة ٤٧ القضائية .

اختلاس أموال أميرية . كاتب السجن والإدارة بالمركز الذى يحصل الغرامات التى تدفع على ذمة القضاء وغيرها من الأموال . يعتبر من متوفى التحصيل .

(المادة ٢٩٧)

كاتب السجن والإدارة بالمركز الذى يباشر بحكم وظيفته تحصيل الترامات وغيرها من المبالغ التى تدفع على قمة القضايا لتوريدها إلى خزانة المحكمة أو المركز يعتبر من المتدوين للتحصيل الذين يتناولهم حكم المادة ٩٧ عقوبات^(١).

(٦٥)

القضية رقم ١٥٠٤ سنة ٤٧ القضائية .

استئناف التهم . بمادة ١٠١ من يوم صدور الحكم حضوريا . متى يكون الحكم حضوريا متى يكون غائبا ؟

(المادتان ١٦٢ و ١٧٧ تحقيق)

يتبدى بمبدأ استئناف التهم للحكم الحضورى من يوم صدوره لامن يوم إعلانه .
والعبرة فى اعتبار الحكم حضوريا أو غائبا هى بشهود التهم جلسة المحاكمة والمراعاة
وعدم شهوده إياها لا بحضوره وغايه بجلسته النطق بالحكم .

(٦٦)

القضية رقم ١٥١٤ سنة ٤٧ القضائية .

قاضى الإحالة . حقه فى تعديل التهمة وتبديدها . قبله .

(المواد ١١٩ تحقيق ١٠ و ١٢ "١" تشكيل وقانون سنابى الإجرام رقم ٥ لسنة ١٩٠٨)

إذا قدمت النيابة إلى قاضى الإحالة قضية وصفها بأنها شروع فى سرقة باكرام
فاستبعد القاضي ظرف الإكرام واعتبر التهمة شروعا فى سرقة بسيطة وجب عليه
أن يراعى ما للتهمين من سوابق فيجلهم على محكة الجنايات تطبيقا للمادة الأولى
من دكرتو الإجرام إذا كانت سوابقهم تقتضى تطبيق هذه المادة؛ ولا يؤخره
عن ذلك عدم طلب النيابة منه تطبيقها بصفة احتياطية لأن حقه فى تعديل التهمة
وتبديدها غير مقيد إلا بعدم جواز إسناد ما لم يشمل التحقيق من الوقائع للتهم .

(١) تراجع الحكم الصادر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ فى القضية رقم ٧٨١ سنة ٤٥ القضائية الشورى

بالجزء الأول من هذه المجموعة .

(٦٧)

القضية رقم ١٥١٥ سنة ٤٧ القضائية .

تشديد العقوبة . استئناف النيابة حكماً بالبراءة مادراً في مصادرة . إلغاء حكم البراءة . عدم تشديد العقوبة في حالة عدم استئناف النيابة الحكم النهائي .

إذا حكم غيابياً على متهم بالعقوبة فعارض وطلبت النيابة تأييد الحكم المعارض فيه وقضت المحكمة بالبراءة واستأنفت النيابة حكم البراءة فليس للمحكمة الاستئنافية إذا ألفت هذا الحكم أن تهمضي بعقوبة أشد من التي كان حكم بها غيابياً لأنه من جهة لم يكن للنيابة قانوناً إلا الوصول إلى العقوبة التي قضى بها الحكم النهائي الابتدائي بما أنها لم تستأنف ذلك الحكم ومن جهة أخرى لا يصح أن يضار المرء بعمله .

(٦٨)

القضية رقم ١٥١٧ سنة ٤٧ القضائية .

عامة مستدعية . كسر بعض الأسنان . لا يقد عاقبة .

(المادة ٢٠٤ عقوبات)

كسر بعض الأسنان لا يعد عاقبة مستدعية بالمعنى القانوني .

(٦٩)

القضية رقم ١٥٢٢ سنة ٤٧ القضائية .

إثبات في المواد الجنائية . اعتراف . تقديره . ترجيح أحد الاعترافات على باقها . موضوعي .

(المواد ١٣٤ و ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

تقدير قيمة الاعتراف أو قيمة الرجوع عنه هو من المسائل الموضوعية .

وإذا نسبت إلى المتهم جملة اعترافات فقاضى الموضوع وحده هو المختص بترجيح أحدها والأخذ بما يراه .

جلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(٧٠)

القضية رقم ١٠٧٩ سنة ٤٧ القضائية .

(١) إجراءات . توقيع رئيس الجلسة على آخر محضر من محاضر الجلسات . عدم توقيده على المحاضر السابقة لا يعتبر قسماً بوجوبها بيب الإجراءات .

(المادة ١٧٠ تحقيق)

(ب) شهادة . هل علم ببحث المحكمة شهادة شهود التي يبطل الحكم ؟

(المادة ١٣٥ تحقيق)

١ - إذا وقع رئيس الجلسة على آخر محضر من محاضر الجلسات وسها عن توقيع المحاضر السابقة فليس هذا النقص الحاصل من باب السهو من الأمور الجوهرية التي تعيب الإجراءات ما دام المتهم لم يدع أن شيئاً مما ورد في هذه المحاضر الخالية من توقيع رئيس الجلسة مخالف للواقع .

٢ - ليس مما يظن على الحكم أن المحكمة لم تبحث فيه شهادة شهود التي ولم تبين به سبب عدم تعويلها عليها . ذلك بأن المحكمة متى اجتمعت لديها الأدلة والقرائن من إثبات وقى ثم أخذت بأدلة الإثبات وفصلتها وبيّنت أنها تعتمد عليها اعتقادها وحكمها فهي بذلك تدل ضمناً على أطرافها أدلة التي وعدم التعويل عليها ، والدلالة الضمنية لا تنقل في الاعتبار عن الدلالة الصريحة . اللهم إلا إذا ثبت أن المحكمة سبّحت سبوا تاماً عن شهادة شهود التي كأنها لم تسمعها ، وادعاء مثل ذلك غير مقبول .

(٧١)

القضية رقم ١١١٧ سنة ٤٧ القضائية .

دفاع . حق محكمة الجنابات في تدب عام الدفاع عن المتهم بدلاً من المحامي الموكل من قبله .
(المادة ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنابات)

إذا لم تقبل محكمة الجنايات ما طلبه المتهم من التأجيل لحضور المحامي الموكل من قبله بل نذبت للدفاع عنه عامياً آخر كان حاضراً عن المحامي الموكل وقام هذا المحامي المندوب بمهمة الدفاع فعلاً فقد استوفى المتهم حقه المقرر له قانوناً من حيث وجوب وجود مدافع عنه وأصبح لا يستطيع الادعاء بمحصول إخلال بمحقه في الدفاع . وليس لهذا المتهم أن يطعن في الحكم بوجه أن محكمة الجنايات لاحق لها بمقتضى المادة ٢٦ من قانون تشكيل عاكم الجنايات أن تدب أحداً من المحامين للدفاع إلا في صورة واحدة هي صورة ما إذا كان المحامي القائب مندوباً من رئيس المحكمة الابتدائية ، أما إذا كان معينا من قبل المتهم فلايس لرئيس محكمة الجنايات حق التذنب - ليس للمتهم أن يطعن بهذا الوجه لأنه غير مؤسس على منع منصوص عليه في المادة المذكورة بل هو استنتاج من النص بطريق مفهوم المخالفة ، ومنه فهم المخالفة ليس حجة يستد بها في كل الأحوال ، بل إنه لا قيمة له في كثير من الصور التي تقوم فيها أسباب متينة على وجوب نبذ الأخذ به . على أن الواقع هو أن نص المادة ٢٦ إنما نظم إجراء خاصاً لحالة خاصة وترك الإجراء في غير هذه الحالة الخاصة بلا تنظيم وللمحكمة أن تتبع ما توجب به الضرورات وأصول القانون . والضرورة تقضي على القاضي الذي يأخذ بمحقه من عدم تأجيل الدعوى أن يتدبر في تعيين مدافع للمتهم خصوصاً إذا روعي أن القياس على نص المادة ٢٦ الذي يعمل لرئيس محكمة الجنايات حق التذنب في صورة اعتذار المندوب الأول عن الحضور يقتضي أن يكون له حق التذنب أيضاً في صورة ما إذا كان المحامي المعتذر معينا من قبل المتهم .

الطعن المتقدم من مهني خلف الله ميخائيل ضد النيابة العامة في دعواها رقم ٨٨٥ سنة ١٩٣٠ المقيدة بجدول المحكمة رقم ١١١٧ سنة ٤٧ قضائية وجابر حنا سعيد وآخرين مدعين بحق مدني .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه في يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٩ الموافق ٩ ربيع آخر سنة ١٣٤٨ بتأحية المسعودي مكرز أبو تيج مديرية أسيوط قتل فيهممة حنا

سعيد عمدا بأن طعنها بسكين في رقبها طعنة ثلثت عنها الوفاة وذلك مع سبق الإصرار . وطلبت إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١٩٤ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قرر حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة جنايات أسبوط لمحاكمته بالمادة السابقة .

وادعى إخوة القليلة مدنيا ببلغ أربعائة جنيه تمويضا .

وبعد أن نظرت محكمة الجنايات هذه الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ عملا بالمادة السابقة مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات بمراقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه بأن يدفع للدينين بالحق المدني مبلغ مائة وخمسين جنيها والمصاريف المدنية المناسبة وثلاثمائة قرش أنصافا للعامة .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام في ثاني يوم صدوره وقدم حضرة المحامي عنه تقررا بالأسباب في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .

بما أن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب في المعاد فهو مقبول شكلا .

وبما أن هذا الطعن مبني على الإخلال بمحتسوق الدفاع إخلالا يعيب الحكم ويطلبه وذلك من جهتين :

(الأولى) أن محكمة الجنايات مع وجود محام في الدعوى موكل من قبل المتهم لم تقبل ما طلبه المتهم من التأجيل لحضور هذا المحامي الموكل بل نذبت للدفاع عنه محاميا آخر كان حاضرا عن المحامي الموكل ، وقد قام هذا المحامي المنسوب بمهمة الدفاع فعلا مع أن محكمة الجنايات لا حق لها بمقتضى المادة ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تتعبد أحدا من المحامين للدفاع إلا في صورة واحدة هي صورة ما إذا كان المحامي الغائب قد كان هو نفسه متدبرا من رئيس المحكمة الابتدائية ،

أما إذا كان معينا من قبل المتهم كما هو الحاصل في هذه الدعوى فليس لرئيس محكمة الجنايات حق النذب .

(والثانية) أن المحامي الذي نذبه محكمة الجنايات لا يصح نذبه إطلاقا لأنه من المحامين الذين تحت التمرين .

تلك خلاصة مباني الطعن المطلوب به نقض الحكم وإعادة المحاكمة .

وبما أن جهة الطعن الثانية ليست مطابقة للواقع إذ المحامي الذي نذبه المحكمة وهو عباس أفندي صالح قد تقرر قبوله للرافعة لدى المحاكم الابتدائية في ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٨ فهو بمقتضى المادة ٢٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من الجائز لهم المرافعة أمام محاكم الجنايات .

أما جهة الطعن الأولى فصحيح أن المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وضعتا تنظيما لطريقة تنفيذ القاعدة الأساسية التي كانت مقررة بالمادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات والتي أعيد تقريرها بالمادة ١٣٠ من الدستور "من أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه" . وصحيح أن وضعهما اقتصر فيه على أحوال النذب . ولكن يلاحظ أنه مهما يكن ذلك صحيحا فإنه على وجه العموم متى تحقق في قضية ما أن المتهم لم يترك وحيدا بل قام بالدفاع عنه رجل من رجال القانون المصرح لهم بالدفاع عن المتهمين لدى محاكم الجنايات — سواء أكان تكليفه بالدفاع هو من قبل المتهم أو من قبل المحكمة ومن تلقاء نفسها — فقد استوفى المتهم حقه المقرر له بمقتضى تلك القاعدة وأصبح لا يستطيع ادعاء بطلان الحكم لإخلاله بحق الدفاع؛ وهذه الملاحظة وحدها تبين أن الطعن في غير محله ما دام الذي دافع فعلا عن المتهم محاميا مقبولا للرافعة أمام محاكم الجنايات . على أن القول بأن المادة ٢٦ لا تميز لرئيس محكمة الجنايات النذب في صورة ما إذا كان المحامي المعتذر معينا من قبل المتهم قول ليس مؤسسا على منع منصوص عليه في المادة المذكورة بل هو استنتاج من النص بطريق مفهوم المخالفة (argument à contrario) . ومفهوم المخالفة ليس حجة يعتد بها في كل الأحوال ، بل إنه لا قيمة له في كثير من

الصـور الـتى تـقوم فـيـها أـسـباب مـتـبـنة عـلى وـجـوب نـبـذ الأـخـذ بـه وـمن أـظـهـر هـذه الصـور صـورة الطـعن الحـالى . ذـلـك لـأن القـانـون إـذا كـان اقـتـصر فـى المـادـتـين ٢٥ و ٢٦ عـلى تـنـظـيم الإـجـراءات فـى حـالـة عـدم وـجـود مـدافـع مـعـين مـن قـبـل التـهـمـين و فـى حـالـة اعـتـذار المـحـامـى المـندوب فـن غـير المـعـقـول مـطـلـقا أن المـحـامـى المـعـتـذر إـذا كـان مـعـيـنا مـن قـبـل التـهـم و كـانـت المـحـكـمة لـم تـقـبل عـذـره أن تـلـبـث مـكـتـوفـة الـبـيـن لا تـسـتـطـيع النـظـر فـى القـضـيـة المـطـروـحـة لـديـها طـالـبـا كـان هـذا المـحـامـى المـعـين مـلازـمـا التـخـلف والاعـتـذار . إـنـها إـن قـمـلت نـالـمـت مـا يـقـضـى بـه المـنـطـق و ما تـوجـبـه عـلـيـها ضـرـورـة نـظـر القـضـايـا ، فـهـى إـذـن مـضـطـرة إـلى أن تـتـدبـر فـى إـنـجـاز عـمـلـها مـع مـراعاة قـاعـدة وـجـود مـن يـدافـع عـنـ المـتـهـم . و لا سـبـيل لـها لـتـحـقـيق ذـلـك غـير نـدبـها مـن يـلـزم مـن المـحـامـين المـقبـولـين لـلـرافـة أـمـامـها . وإـذـن يـكـون العـمـل بـمـفـهـوم المـخـالـفـة غـير جـائـز فـى هـذه الحـالـة و يـكـون الـواقـع أن النـص إـنـما نـظـم إـجـراء خـاصـا لـحـالـة خـاصـة و ترك الإـجـراء فـى غـير هـذه الحـالـة الخـاصـة بـلا تـنـظـيم و لـلـمـحـكـمة أن تـتـبع فـيـه ما تـوجـبـه الضـرـورـات وأصـول القـانـون .

و بـما أن الضـرـورـة تـقـضى فـى صـورة الدـعـوى الحـالـيـة عـلى القـاضـى الـذى يـأخـذ بـمـقـده مـن عـدم تأجـيلـها أن يـتـدبـر فـى تـمـيـن مـدافـع لـتـهـم ، و القـيـاس عـلى نـص المـادـة ٢٦ الـذى يـجـبـل لـرئـيس مـحـكـمة الجـنايـات حـق النـدب فـى صـورة اعـتـذار المـندوب الأوّل عـن الحـضـور يـقـتـضى أن يـكـون لـه حـق النـدب أـيـضـا فـى صـورة ما إـذا كـان المـحـامـى المـعـتـذر مـعـيـنا مـن قـبـل التـهـم فـيـتـحـصـل مـن كـل ذـلـك أن إـجـراء مـحـكـمة الجـنايـات صـحـيح لا غـابـار عـلـيـه .

(٧٢)

القضية رقم ١٧١٦ سنة ٤٧ القضائية .

تهديد :

(أ) مدى انطباق المادة ٢٨٤ عقوبات .

(ب) قصد الجنائي في هذه الجريمة .

(المادة ٢٨٤ عقوبات)

١ - إن نص الفقرة الأولى من المادة ٢٨٤ فيما يختص بالطلب أو التكليف الذى يصحب التهديد هو نص مطلق من كل قيد لا فرق فى انطباقه بين صورة ما إذا كان الطلب أو الأمر الحاصل التكليف به خاصا بشخص المجنى عليه أو المتهم وصورة ما إذا كان خاصا بغيرهما .

٢ - القصد الجنائى فى جريمة التهديد هو أن يكون الجنائى مدركا وقت مقارفته الجريمة أن قوله أو كتابته من شأن أيهما أن يزعج المجنى عليه وقد يكرهه - فى صورة التهديد المصحوب بطلب أو تكليف بأمر - على أداء ما هو مطلوب منه أو فعل ما هو مأمور به . ولا عجة بالبواعث إذ لا شأن لها ألبتة بالقصد الجنائى الخاص بالجريمة . فإذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هى أنه هدد المجنى عليه كتابة بارتكاب جريمة معاقب عليها بالقتل تهديدا مصحوبا بطلب بتقود فالتقصيد الجنائى فيها هو أن يقوم بذهن المتهم وقت تحريره الكتاب أن فعلته هذه قد يترتب عليها أن يؤذى المجنى عليه الطلب راغما .

(٧٣)

القضية رقم ١٧٢١ سنة ٤٧ القضائية .

حكم - هل يؤثر على حكم المحكمة الاستئنافية أخذه بأسباب الحكم النيابى ؟

(المادة ١٤٩ تحقيق)

إذا أصدرت المحكمة الاستئنافية حكما غاييا بإدانة المتهم وإلغاء حكم البراءة وبعد نظر المعارضة قضت المحكمة بالتأييد آخذة بأسباب الحكم النيابى فإن هذا لا يعيب الحكم يزعم أن الحكم النيابى صدر قبل أن تسمع محكمة الاستئناف دفاع المتهم ما دام أن المتهم أو وكيله لم يأت أيهما بشئ جديد لم يسبق تقريره فى محاضر جلسات المحكمة الابتدائية مما يقتضى إنشاء أسباب جديدة .

(٧٤)

القضية رقم ١٧٢٣ سنة ٤٧ القضائية .

(أ) المادة ٢٨٠ عقوبات ومدى اضطلاعها وارتابها بالمادة ٢٦٩ . اختلاس أشياء محجوز عليها . المختلس ابن الحليزة وابن الدين المحجوز عليه . عقابه .

(المواد ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٨٠ عقوبات)

(ب) حكم استئناف . فصل البحث فيه على الوجهة القانونية . خطؤه في تطبيق القانون . هل تسطيع محكمة النقض إصلاح هذا الخطأ ؟

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣٢ مخففة)

١ - إن المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات إنما وضعت لحماية المحجوز القضائية والإدارية . وقد احتيط في وضع نصها تمام الاحتياط حتى يكون عاما شاملا لكل صور الاختلاس مهما تكن صفة المختلس ، فهي من جهة تقرر في الفقرة الأولى منها اعتبار اختلاس الأشياء المحجوز عليها في حكم السرقة ولو كان المختلس هو المالك وذلك استدراكا على حكم المادة ٢٦٨ التي تشترط أن يكون المروق مملوكا للغير ، ومن جهة أخرى تأمر في فقرتها الثانية بعدم تطبيق المادة ٢٦٩ المتعلقة بالإعفاء من العقوبة في دعاوى اختلاس الأشياء المحجوزة أمرا عاما مطلقا لا قيد فيه ولا تخصيص .

فاذا اختلس ابن جاموسة لوالده مجزوت عليها والدته لئمن تنفقه لها على زوجها (والد المتهم) فلا وجه لإعفاء المتهم من العقوبة بمقولة إنه ابن الدائنة الحليزة ، وإن كل ما أضاعه على والدته هو قيمة دين التنفقة الذي قرضه عليها بسبب سرقة لجاموسة المحجوزة ، وإنه في حل من ذلك بموجب المادة ٢٦٩ ما دام هو ابنها .

٢ - إذا أخطأت المحكمة الاستئنافية في تطبيق القانون وكان حكمها مقصورا على مناقشة الدعوى من الوجهة القانونية دون تعرض لموضوعها فلا تكون الدعوى في هذه الحالة صالحة لأن تقوم محكمة النقض بنفسها بتطبيق القانون فيها بل لا بد من إعادة القضية وإحالتها على دائرة أخرى .

الطنن المقدم من النيابة العامة ضد إبراهيم درويش مصطفى .

الوقائع

اتهمت النيابة المتهم بأنه في ليلة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨ بكفر طصفا اختلس جاموسة لدرويش مصطفى عامر محجوزا عليها قضائيا لصالح شريح الخضرى وطلبت عقابه بالمادتين ٢٨٠ و ٢٧٥ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح ميت غمر الجزئية سمعت هذه الدعوى وحكت فيها حضوريا بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٩ عملا بالمادتين السابقتين مع تطبيق المادة ٥٢ عقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل وإيقاف التنفيذ .

فاستأنف المتهم هذا الحكم في ثاني يوم صدوره واستأنفته النيابة أيضا في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩

ومحكمة المنصورة الابتدائية نظرت هذه الدعوى استئنافا وقضت فيها غايبا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم من التهمة المستندة إليه .

وبتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ طعن حضرة رئيس نيابة المنصورة على هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم حضرته تقريرا بالأسباب في اليوم المذكور .

المحكمة

... ..

بما أن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب في المعاد فهو مقبول شكلا .

وبما أن واقعة هذه المادة بحسب التات في الحكم أن والدة المتهم (وهى شريح بنت على الخضرى) لها دين نفقة على زوجها درويش مصطفى والد المتهم وقد أوقعت بسببه الحجز على جاموسة مملوكة لزوجها المذكور فاختلس المتهم هذه الجاموسة فرفعت النيابة عليه الدعوى العمومية فحكمت المحكمة الجزئية عليه بالحبس شهرا مع إيقاف التنفيذ عملا بالمواد ٢٧٥ و ٢٨٠ و ٥٢ عقوبات والمحكمة

الاستثنائية برأته من التهمة قائلة إنه وهو ابن الدائنة الحاضرة يستفيد من الإعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ عقوبات فطلعت النيابة في هذا الحكم قائلة إن المحكمة الاستثنائية أخطأت في تطبيق القانون لأن نص الفقرة الثانية من المادة ٢٨٠ القاضي بعدم ضربات أحكام المادة ٢٦٩ في هذه الحالة هو نص عام ملحوظ فيه من جهة احترام أوامر السلطة العامة ومن جهة أخرى حماية حقوق الدائنين الجائزين .

وبما أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد استقصت فيه المحكمة البحث وأنت فيه بأفكار قيمة يقلبها العقل تمام القبول ولكنها أفكار تصلح أساسا لتشريع جديد لا لتفسير الشرع القائم .

وبما أن المادة ٢٨٠ إنما وضعت لحماية المحجوز القضائية والإدارية، وقد احتيط في وضع نصها تمام الاحتياط حتى يكون عاما شاملا لكل صور الاختلاس مهما تكن صفة المختلس . فمن جهة تقرر في الفقرة الأولى اعتبار اختلاس الأشياء المحجوز عليها في حكم السرقة ولو كان المختلس هو المالك وذلك استدراكا على حكم المادة ٢٦٨ التي تشترط أن يكون المسروق مملوكا للغير ومن جهة أخرى تقرر بالفقرة الثانية أنه في هذه الحالة (أي حالة اختلاس الأشياء المحجوزة) لا تسرى أحكام المادة ٢٦٩ الخاصة بالإعفاء . ومن المهم أن يلاحظ أن عبارة "في هذه الحالة" الواردة بالفقرة المذكورة ليس المراد بها حالة حصول الاختلاس من المالك كما فهمته المحكمة الاستثنائية وأشارت إليه بعبارة مبهمه إذ قالت : "وحيث متى تقرر ذلك وكان الشطر الأول من المادة ٢٨٠ عقوبات منصبا على معاقبة المالك فطبيعي أن يكون الكلام في الشطر الثاني موجها إليه بالمثل وهو الوارد به أنه لا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٢٦٩ المتعلقة بالإعفاء من العقوبة" — ليس المراد ذلك لأن فكرة الشارع تكون معقدة مستجيبة للاقتحام . إذ لا يفهم كيف يكون المختلس هو المالك وكيف يكون لهذا المالك المختلس زوج أو فرع أو أصل يكون متهما بهذا الاختلاس نفسه ولا كيف يكون المختلس هو المالك

وفي أن واحد يكون هذا المالك زوجا أو فرعا أو أصلا للمالك - إنما المراد بالعبارة المذكورة هو كما أسلفنا الإشارة إلى حالة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المشار إليها في صدر الفقرة الأولى. ولئن كان النص العربي قد أدى عدم دقته إلى الاضطراب في الفهم فإن النص الفرنسي صريح جدا في إعادة للمعنى المراد إذ ليس فيه عبارة : "وفي هذه الحالة" بل الفقرة الثانية واردة بالصيغة الآتية (L'exemption de peine edictée par l'article 269 ne sera pas applicable) وترجمته هي (ولا تطبق أحكام المادة ٢٦٩ من هذا القانون المتعلق بالإعفاء من العقوبة) - والناية أن نص الفقرة الثانية متى لوحظ معناه الصحيح هو نص عام يأمر بعدم تطبيق المادة ٢٦٩ في دعاوى اختلاس الأشياء المحجوز عليها أمرا عاما مطلقا لا قيد فيه ولا تخصيص فقصره على بعض الصور دون البعض خروج عن أمر الشارع بلا مسوغ .

وبما أنه لتلك يكون الحكم المطعون فيه لم يصب في إعفاء المتهم بمقولة إنه ابن الدائنة الحابرة وأن كل ما أضعه على والدته هو قيمة دين الثقة الذي فوته عليها بسبب سرقة هجامة المحجوزة وإنه في حل من ذلك بموجب المادة ٢٦٩ ما دام هو ابنها .

وبما أن الدعوى بحالتها الحاضرة ليست صالحة لأن تقوم بحكمة النقض بتطبيق القانون إذ المحكمة الاستئنافية قد اقتصر بحثها على المسألة القانونية ولم تتعرض للوضوع ولم تقرر إن كان الاختلاس ثابتا على المتهم أو غير ثابت ولا بد إذن من إعادة القضية لتظرها من هذه الجهة .

(٧٥)

القضية رقم ١٧٢٥ سنة ٤٧ القضائية .

قتل خطأ . نوع الخطأ . علاقه بالإجابة . رابطة السبب المباشرة . وجوب بيان ذلك .

(المادة ٢٠٢ عنويات)

في جريمة القتل خطأ يجب مع بيان نوع الخطأ الذي وقع من المتهم أن يبين الحكم ببيان أن هذا الخطأ هو الذي سبب موت المجنى عليه حتى يكون هناك محل للسؤال الجنائية .

فإذا استعمل شخص سيارة قفل لركوب أشخاص من بينهم المجنى عليه وجاء حكم الإدانة مقتصرًا على مجرد بيان هذا الخطأ كان حكمًا مميًا واجبًا ققضه، إذ لا يمكن أن يكون مالك السيارة قد ارتكب خطأ بصورة ما حتى يكون مسؤولًا جنائيًا عن كل حادث يقع لأحد ركاب السيارة فيقضى على حياته، بل لا بد أن يكون من ذلك الخطأ والوفاة رابطة السببية المباشرة .

(٧٦)

القضية رقم ١٧٢٦ سنة ٤٧ القضائية .

غش . سبل صنعي . عرض البيع على أنه طيب . لا عقاب .

(المادة ٣٠٢ عقوبات)

مجرد عرض المسلي الصنعي للبيع على أنه مسلي طبيعي لا عقاب عليه قانونًا .

(٧٧)

القضية رقم ١٧٢٧ سنة ٤٧ القضائية .

مخدرات . مجرد حيازتها وإبرازها يستوجب العقوبة الكبرى .

(قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

إن مجرد الحيازة والإحراز مستوجب للعقوبة الكبرى المنصوص عنها بالمادة ٣٥ ب من قانون المخدرات إلا إذا أقام المتهم الدليل أو توافر الدليل لدى المحكمة من عناصر الدعوى على أن الإحراز كان للتعاطى أو للاستعمال الشخصي ، فحينئذ تطبق المادة ٣٦ ويستفيد المتهم من عقوبتها المخففة .

(٧٨)

القضية رقم ١٧٢٨ سنة ٤٧ القضائية .

(١) تزوير . دقة الإخفاء . من أبرة السكة الحديدية . التزوير فيها تزوير في أوراق رسمية .

(الواد ١٧٩ — ١٨٢ و ١٨٥ عقوبات)

(١) يراجع حكم محكمة النقض الصادر بجلعة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٢٤٢٢ سنة ٤٦

القضائية المنشور بالجزء الأول من هذه المجموعة .

(ب) جريمة منصوص عليها في قانون العقوبات . العقاب الإداري عليها لا يمنع من المحاكمة الجنائية .

(المادة الأولى من قانون العقوبات)

(ح) رافة . حق محكمة النقض في استعمال المادة ١٧ ع . متى يجب على هذه المحكمة استعمالها ؟

(المادة ٢٣٢ تحقيق)

١ - ورقة الإعفاء من أجرة السكة الحديدية هي من الأوراق الرسمية والمثبت بها ضلوع بمخازنة الحكومة . فالتروير فيها واستعمالها مع العلم بترويرها يكون جنائية يقع فاعلها تحت متناول المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ عقوبات . ولا يجوز في هذه الحالة تطبيق المادة ١٨٥ باعتبار الجريمة جنحة . ذلك بأن هذه الورقة ليست من قبيل تناكر المرور (permis de route) ولا تناكر السفر "جوازات السفر" (passeports) ولا أوراق الطريق (feuilles de route) المنصوص عليها بالمادة ١٨٥ المذكورة ، لأن هذه التناكر في جعلها إنما هي أوراق منشأة تحت فكرة أساسية هي فك قيد الحرية الملقى ببعض الأشخاص وتركهم يروحون ويندون على الوجه المأذون لهم به في الورقة . أما ورقة الإعفاء من الأجرة فليس الفرض منها إلا إعفاء حاملها من دفع الأجرة فقط ، وشتان ما بين هذا وبين إطلاق حرية السفر .

٢ - المعاقبة التأديبية الإدارية لا تمنع من المحاكمة الجنائية ما دامت الفعلية

المرتكبة هي جريمة منصوصا عليها في قانون العقوبات .

٣ - إذا اعتبرت محكمة الجنائيات الواقعة المرفوعة لها جنحة وطبقت عليها

المادة التي رأت انطباقها عليها وعاقبت المتهم بمقوبة مشعرة أنها رافت به ورأت محكمة النقض أن الواقعة ليست جنحة تدخل تحت متناول المادة التي طبقها محكمة الموضوع وإنما هي جنائية تنطبق عليها مادة أخرى وجب على محكمة النقض -

عند تطبيق النص المنطوق - أن تراعى معنى الرافة الذي أخذت به محكمة الموضوع باستعمال المادة ١٧ ع . على أن لمحكمة النقض أن تستعمل هذه المادة من تلقاء نفسها ما دام مصرحا لها في القانون بتطبيق النصوص التي تدخل الواقعة تحت

متناولها وما دام تطبيق هذه النصوص يقتضى حتما أن تقدر محكمة التقضى العقوبة اللازمة ، وهذا التقدير يستتبع ضرورة أن يكون لما حق استعمل المادة ١٧ المذكورة .

الطعن المتقدم من النيابة العامة ومن محمد محمد محل .

الوقائع

اتهمت النيابة المتهم بأنه في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٩ الموافق ٣ القعدة سنة ١٣٤٧ بين محطتي بنها وقويسنا ارتكب تزويرا في ورقة رسمية أى تذكرة ركوب درجة ثالثة مجانية نمرة ٤٧٧٨ وذلك بتغييره بتاريخ الصرف المرقوم ٥ مارس سنة ١٩٢٩ بأن أضاف رقم "٢" بين رقم "٥" وكلمة مارس فجعل التاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٢٩ ولأنه في الزمن والمكان سألنى الذكر استعمل هذه التذكرة المزورة بأن ركب بها قطار السكة الحديد وقدمها للكارى محمد افندى حسن عويضة أشياء التفتيش على التذاكر وذلك مع عنه بتزويرها . وطلبت إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٩ أصدر حضرة قاضى الإحالة أمرا بإحاله على محكمة جنابات شين الكوم لمحاكمته بالمواد سالفة الذكر .

وبعد أن سمعت محكمة الجنايات هذه الدعوى حكمت فيها حضوريا بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ عملا بالمادة ١٨٥ من قانون العقوبات — على اعتبار أن الحادثة جنحة تزوير في تذكرة سفر واستعملها — بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة شهر واحد .

فطعن حضرة رئيس نيابة شين الكوم الابتدائية بتوكيل من سعادة النائب العموى على هذا الحكم بطريق التقضى والإبرام بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ وقدم حضرته تقريراً بالأسباب في ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ كما طعن عليه أيضا المتهم بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٣٠ وقدم تقريراً بالأسباب في ٣ أبريل سنة ١٩٣٠

المحكمة

... ..

حيث إن الطعنين المتقدمين من المتهم ومن النيابة العامة قد قدما وتلاههما بيان الأسباب في المبدأ فهما مقبولان شكلا .

وحيث إن طعن المتهم ينحصر في أن مصلحة السكة الحديد قد عاقبت إداريا وأن هذه العقوبة تمنع من محاكته جنائيا . وظاهر أن هذا زعم في غير محله إذ المعاقبة التأديبية الإدارية لا تمنع من المحاكمة الجنائية ما دامت الفعلية المرتكبة هي جريمة منصوص عليها في قانون العقوبات . ولذلك يتعين رفض الطعن .

وحيث إن مبنى طعن النيابة العامة أن محكمة الجنايات اعتبرت ما وقع من المتهم تزويرا في ورقة مرور مما هو معتبر جنحة معاقبا عليها بالمادة (١٨٥) من قانون العقوبات مع أن الواقع أن المتهم إنما زور في تصريح مطبوع له من مصلحة السكة الحديد وهو ورقة رسمية يجب العقاب على التزوير فيها واستعمالها يقتضى المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ من القانون المذكور وليست هذه الورقة من تذاكر المرور المنصوص عليها بالمادة (١٨٥) .

وحيث إن الثابت بالحكم أن الورقة المقول بتزويرها هي تصريح أعطته مصلحة السكة الحديد للمتهم ليسافر به في الدرجة الثالثة بجانا في مدة شهر من ٥ مارس سنة ١٩٢٩ وأن المتهم أصاح هذا التاريخ بإضافة رقم (٢) بعد رقم (٥) فصار الشهر المصرح بالسفر به بجانا يتبدى من ٢٥ مارس سنة ١٩٢٩ وأنه استعمل هذا التصريح المزور في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٩ إذ ركب قطار السكة الحديد وقدمه للكسارى بين محطتي بنها وقويسا .

وحيث إن هذا التصريح ليس من قبيل تذاكر المرور ولا تذاكر السفر المنصوص عليها بالمادة (١٨٥) لأن هذه التذاكر في مجملها هي جوازات تعطى من قبل مصالح الحكومة لمن هو محظور عليه الانتقال من جهة لأخرى قترفع عنه هذا الحظر . وتذاكر المرور إما أن تكون ورقة طريق (feuille de route) تعطى

لرجال الجيش المحظور عليهم بحسب الأصل أن يفارقوا جهة إقامتهم معسكراتهم لإعلاما
للجهات الحكومية الأخرى من بوليس وغيره بأنهم غير قازين بل هم مصرح لهم
بالانتقال وأن ليس لأحد أن يستوقفهم على ظن أنهم هاربون ، وتعطى أيضا
للتشردين الذين يصرح لهم بالانتقال من جهة لأخرى لقيموا بها (مادتي ١٣ و ١٧
من قانون التشردين رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣) - وإما أن تكون إجازة مرور
(permis de route) كالتى يعطيها البوليس فى المدن لإمكان اجتياز الشوارع
المنوع المرور فيها أو كالتى قد تعطى لاجتياز الجارى أو للزور من الأهوسة مثلا
فى غير أوقات المرور فوقها أو منها أو كالتى قد تعطى فى وقت قيام الأحكام العرفية
مثلا للانتقال من بلد إلى بلد أو من جهة لأخرى وهكذا. أما تناكر السفر المنصوص
عليها فى النسخة العربية فهى جوازات السفر المعروفة (passeports) وهى أيضا
تصريح يعطى للشخص من قبل حكومة البلد المقيم هو فيها ليجتاز حدودها إلى قطر
آخر وهو فى الأصل لا يستطيع اجتياز الحدود إلا بهذا التصريح .

والحاصل أن التناكر المذكورة سواء كانت أوراق طريق (feuilles de route) أو
أم كانت إجازات مرور (permis de route) أو تناكر سفر (جوازات سفر)
(passeports) كلها أوراق منشأة تحت فكرة أساسية هى فك قيد الحزبة العائى
بعض الأشخاص وتركهم يروحون ويندون على الوجه المأذون لهم به فى الورقة .

وجبت إن التصريح المزور الذى هو موضوع هذا الطعن ليس الغرض منه
فك قيد عائلى بحرية الطاعن ولا إعلاما للجهات الحكومية الأخرى بأنه طليق يذهب
حيث شاء على الوجه المين بهذا التصريح - ليس الغرض منه ذلك لأن الرجل كان
حرا يندو ويروح بالبر أو النهر أو القطار الحديدى كما يشاء ولم يكن لأحد من جهة
الحكومة ولا من غيرها أن يعترضه فى حريته فى ذلك ، بل الغرض منه إعطاؤه من
دفع أجرة السكة الحديد إن هو سافر فى خلال الشهر المين . وشأن ما بين هذا
وبين إطلاق حرية السفر .

وحيث إن ورقة الإغفاء من الأجرة هذه هي من الأوراق الرسمية والعبث بها ضار بنزوية الحكومة فكل تزوير فيها من قبيل ما حدث ثم استعمالها من بعد مع العلم بتزويرها ذلك يقع تحت متناول المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ من قانون العقوبات لا تحت المادة ١٨٥ منه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول طعن النيابة وتطبيق القانون بلا حاجة لإعادة الدعوى لمحكمة الجنايات لنظرها من جديد كما تطلب النيابة العمومية .

وحيث إن محكمة الجنايات إذ اعتبرت الواقعة جنحة منطبقة على المادة ١٨٥ قد عاقبت الطاعن بالجس شهرا واحدا مع الشغل وكان في استطاعتها أن تبلغ بالجس ثلاث سنين وفي ذلك ما يشعر أنها رافت به . وهذا معنى يجب على محكمة النقض مراعاته باستعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات . على أن لمحكمة النقض أن تستعمل هذه المادة من تلقاء نفسها ما دام مصرحا لها في القانون بتطبيق النصوص التي تدخل الواقعة تحت متناولها وما دام تطبيق هذه النصوص يقتضي حكما أن تقتدر محكمة النقض العقوبة اللازمة وهذا التقدير يستتبع حكما أن يكون لما حق استعمال المادة ١٧ المذكورة .

(٧٩)

القضية رقم ١٧٣٠ سنة ٤٧ القضائية .

- (أ) اختلاس . رد المبلغ المختلس . لا محل للحكم بإلزامه إذا كان التهم قد رد المبلغ قبل الحكم .
- (ب) اختلاس أموال أميرية . وتوقيع الاختلاس مع تزوير مرتبط به . توقيع عقوبة التزوير . عدم توقيع عقوبة الاختلاس الأصلية . ويوجب الحكم بالعقوبة التكميلية للاختلاس .

(المواد ٩٧ و ١٧٩ و ٤٢٢)

١ - إذا كان التهم قد رد المبلغ المختلس إلى المجني عليه قبل صدور الحكم فلا محل لإلزامه برده مرة أخرى . فإذا كانت محكمة الموضوع قضت بإلزامه خطأ فعين على محكمة النقض إغفاء الطاعن من رد المبلغ المحكوم برده .

٢ — إذا ارتكب المتهم جرمين اختلاس أموال أميرية وتزوير في أوراق رسمية ورات المحكمة أن الجرمين مرتبطان إحداهما بالأخرى فقضت بتوقيع العقوبة المقررة لأشد الجرمين وهي التزوير فاستبعاد العقوبة الأصلية للجريمة الأخف وهي الاختلاس لا ينبغي أن يحول دون توقيع عقوبتها التكميلية .

(٨٠)

القضية رقم ١٧٣٢ سنة ٤٧ القضائية .

تزوير . عرضة دعوى أمام محكمة الخط . التأشير عليها من كاتب الجلسة لجديد جلسة لما . تنوير معاد
جلسة بواسطة صاحب الشأن . لا تزوير .

(المواد ١٧٩ — ١٨٢ ع)

إذا قدمت لكاتب محكمة الخط عرضة دعوى فأشـر عليها بأن يصير إعلانها جلسة كذا فلم يرق صاحب الدعوى هذا التحديد فحـا إشارة الكاتب وكتب بدلها تاريخ جلسة أخرى فلا تزوير : لا في ورقة رسمية ما دام أن هذا التغير قد حصل قبل الإعلان ، ورسمية الورقة لا تثبت لها إلا بإعلانها فعلا ، ولا في ورقة عرقية لأن هذا التغير إنما حصل أخذا بحق مغموط إذ كاتب المحكمة ليس من حدوده التحكم على ذوى الشأن في تحديد أيام الجلسات بل هو إذا صار توسيطه في هذا فعليه أن يحدد تاريخ الجلسة الذى عليه عليه الطالب .

الطعن رقم ١٧٣٢ سنة ٤٧ القضائية المتقدم من أحمد حامد أبو حمزة ضد النيابة العامة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في المدة ما بين أفريل سنة ١٩٢٨ و ٤ أبريل سنة ١٩٢٨ بناحية كفر أبو حمزة ارتكب تزويرا في أربع ورقات رسمية أى عرائض دعاوى استرداد أمام محكمة خط بسيون بأن غير تاريخ الجلسات بها من يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٢٨ إلى ١٧ مايو سنة ١٩٢٨ وطلبت معاقبته بالمادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح كفر الزيات الجزئية سمحت هذه الدعوى وحكت فيها حضوريا بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٢٩ عملا بالمادتين السالفتين بحسب التهم ستة شهور مع الشغل .

فاستأنف التهم هذا الحكم في أول يونيه سنة ١٩٢٩

ومحكمة طنطا الابتدائية نظرت هذه الدعوى استئنافيا وقضت فيها غايبا بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بقبول الاستئناف شكلا و برفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فعارض التهم وحكم بتأييد الحكم المعارض فيه بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٣٠

وبتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٣٠ طعن حضرة النجاشي بالتوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم حضرته تقريرا بالأسباب في ١١ منه .

المحكمة

... ..

حيث إن الطعن قديم وبينت أسبابه في المياد فهو مقبول .

وحيث إن واقعة هذه المادة تختص في أن التهم قدم لكاتب محكمة خط بسبون أربع عرائض للدعوى استرداد أشياء محجوز عليها فأشرف الكاتب على كل منها بأن يصير إعلانها بجلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٢٨ ولكن التهم لم يرقه هذا التحديد فغير في إشارة الكاتب بأن محا عبارة "١٩ أبريل" وكتب بدلها "١٧ مايو" فاتهمته النيابة بتزوير في أوراق رسمية وقضى عليه ابتدائيا واستئنافيا بالعقوبة طبقا للمادتين ١٧٩ و ٢٨٠ من قانون العقوبات فطن في الحكم قائلا إن الواقعة لا يعاقب عليها القانون لأن كاتب محكمة الخط ليس من اختصاصه تحديد الجلسات .

وحيث إن المادة الثالثة من قانون محاكم الأخطاط نمرة ١٧ سنة ١٩١٣ تنص على أن طلبات الحضور يقوم بتحريرها نفس الطالب أو العمدة أو المحكمة (أي كاتبها طبعاً) بإملاء الطالب — والمادة الرابعة تجعل مياد التكليف بالحضور

ثلاثة أيام على الأقل ويجز تقصيره بأمر من رئيس المحكمة أو القاضي الجزئي،
والمادة الخامسة تجعل الإعلان من اختصاص المحضرين أو العمد أو أى شخص
يقوم بذلك .

وحيث إن مقارنة هذه المواد بعضها ببعض تنج أن كاتب المحكمة ليس من
حدوده التحكم على ذوى الشأن فى تحديد أيام الجلسات بل هو إذا صار توسطه
فى تحرير الطلب فعليه أن يحزره كما يريد الطالب ويكتب فيه تاريخ الجلسة التى
يلها عليه الطالب وأن للطالب قبل الإعلان أن يغير ما شاء فى التاريخ الذى يكون
الكاتب وضعه تحكما ويطلب إلى المحضر أو العمد أو مندوبه أن يمانها للجلسة التى
يحددها هو بل له أن يحزق الطلب الذى حرره الكاتب بإملائه ويحززه هو بنفسه
طلبا آخرين فى الجلسة التى يريدتها ويقدمه لأى المذكورين لإعلانه بعد أن يدفع
عليه الرسم .

وحيث إنه لذلك لا يكون فى المسألة أدنى تزوير فى ورقة محزرة من مأمور
مختص بل الموجود تغيير فى إشارة من موظف متحكم فى حقوق المحصوم بما لاسلطة
له فيه .

وحيث إن الشبهة القائمة فى الموضوع هى أن الطاعن عند ما عا التاريخ الذى
عاه واستبدل به التاريخ الآخر قد ترك إمضاء الكاتب على ما هى عليه بحيث أصبح
يخيل للطالع أن الكاتب هو الذى كتب التاريخ الجديد — ولكن مهما يكن من
ذلك فإنه لا تزوير فى ورقة رسمية ما دام عمل الكاتب كان من أصله تحكما خارجا
عن حدود سلطته ، وما دام أنه كان للطالب أن يحو إشارة الكاتب جميعها ويأخذ
بحقه هو من تحديد الجلسة كما يريد ، وما دامت رسمية الورقة لا تثبت لها إلا
بإعلاتها فعلا وعند المحو لم يكن هذا الاعلان قد حصل .

وحيث إنه مهما يقل من أن تدخل كاتب المحكمة فى تحديد الجلسات هو لتنظيم
العمل وحسن الموازنة بين الجلسات فى توزيعه عليها ثم لمنع تطويل المشاغبين
فى مواعيد جلسات الاسترداد — مهما يقل من ذلك فانه لاسلطة قانونية للكاتب

في شيء منه ولا يترتب عليه أى أثر قانونى من جهة اعتبار الورقة رسمية والمؤاخذة على التغير فيها بهذا الاعتبار .

وحيث إن إشارة الكاتب حتى باعتبارها محزرا عرفيا لا يمتد ما حصل فيها من التغير تزويرا في أوراق عرفية لأن هذا التغير إنما حصل أخذا بحق منصوص فهو لم يحصل منه أدنى ضرر ولا يحتمل أن يحصل منه أدنى ضرر ولم يتوفر في إجراءاته أى سوء قصد لا بالنسبة للكاتب ولا بالنسبة لغيره .

(٨١)

القضية رقم ١٧٢٣ سنة ٤٧ القضائية .

مواد مخدرة . إحرارها . إنكار المتهم للإحرار . عناصر الدعوى تنهيد أن الإحرار حاصل لحالة من الأحوال المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون المخدرات . واجب المحكمة في هذه الصورة .
(المادة ٣٥/ب/ ٣٦ من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

إنه وإن كان صحيحا أن الحالة الواردة بالمادة ٣٦ من قانون المخدرات هي حالة تيسيرية لا يستغيد منها إلا المتهم الذى أقام الدليل على أن إحراره للسادة المخدرة إنما هو لتماطى أو للاستعمال الشخصى إلا أن ذلك لا يمنع ما للعكة من الحق المطلق بل ما عليها من الواجب المحتم في أن تقرز قيام هذا الدليل متى كانت عناصر الدعوى تنهيد وأن تطبق القانون على مقتضاه رغما من إنكار المتهم لتهمة الإحرار .

(٨٢)

القضية رقم ١٧٣٥ سنة ٤٧ القضائية .

جريمة خطف القفل . اعتبار مرتكبها فاعلا أصليا .

(المادة ٢٥٠ ع)

يعتبر مرتكب جريمة خطف الطفل فاعلا أصليا سواء أكان ارتكبها بنفسه أم بواسطة غيره، فلا حاجة بمحكمة الموضوع إلى تطبيق مواد الاشتراك في هذه الجريمة .

(٨٣)

القضية رقم ١٧٣٧ سنة ٤٧ القضائية .
 إضـاف التـفـيـذ . وـاجـب المـحـكـة عـدـل الحـكـم بـه .

(المادة ٥٢ عقوبات)

الأصل في الأحكام وجوب تنفيذها . وليس من واجب النيابة أن تنبه المحكمة في كل قضية إلى أنها لو أرادت الحكم فلا توقف التنازع لوجود المانع . بل على المحكمة نفسها قبل الحكم بإيقاف التنفيذ أن تتحقق — كما هو مفهوم نص المادة ٥٢ عقوبات — من عدم وجود ما يمنع هذا الإيقاف وأن تثبت ذلك في الحكم .

(٨٤)

القضية رقم ١٧٣٨ سنة ٤٧ القضائية .
 مـاعـة . مـلـحـة المـحـكـة فـي عـتـبـار مـسـتـدـيـة .

(المادة ٢٠٤ عقوبات)

للمحكمة الحق في اعتبار الماعاة مستديمة إذا استنتجت ذلك من وصف الماعاة الذي وصفها به الكشف الطبي حتى ولو لم يرد به لفظ "مستديمة" لأن العبارة ليست بالألفاظ .

(٨٥)

القضية رقم ١٨٥١ سنة ٤٧ القضائية .

دليل . تقديره . استنتاج محكمة ثاني درجة إدانة المتهم من نفس الوقائع التي استنتجت منها محكمة أول درجة تبرئته . واجب المحكمة الاستئنافية في هذه الصورة .

لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة واستخلاص ما تستنتج منها أنها تؤدي إليه من براءة أو إدانة . فإذا استنتجت محكمة أول درجة من مجموع ما هو مطروح أمامها من الوقائع والأدلة مادة للتبرئة ورأت المحكمة الاستئنافية أن في هذه الوقائع والأدلة ذاتها ما يكفي لتكوين الرأي بالإدانة فلا حرج عليها في ذلك إنما يكون عليها في هذه الحالة أن تناقش الأدلة من حيث هي وتبين كيف رجحت عندلها فكرة الإدانة على فكرة التبرئة .

جلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠

(٨٦)

التضحية رقم ١١٢٩ سنة ٤٧ القضائية .

(١) عام . حضوره في غير الجنايات . غير لازم قانونا . دفاع المتهم . ويوجب استعداده بد
إعلامه . طلب محامي التهم الاطلاع على أوراق الدعوى قبل المرافعة . عدم قبوله . لا إخلال
بحق الدفاع .

(المادتان ١٦١ و ٢٥٠ تحقيق)

(ب) محكمة استئنافية . مؤالما التهم عن تهمة . عدم ضرورة .

(المادة ١٨٥ تحقيق)

(ج) قاضى الموضوع . اختيار التهم فاعلا أصليا أو شريكا . تكوين رأي في ذلك من ظروف
متجدة له . موضوعي .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

١ - توسط المحامين في الدفاع عن المتهمين بمبدأ دون الجنايات من الجرائم
ليس واجبا قانونا ، بل إن الواجب على المتهم أن يحضر مستعدا للمرافعة بنفسه
أو بمن يختاره من المحامين متى صار تكليفه بالحضور في الميعاد القانوني فإن حضر
غير مستعد هو أو محاميه فعليه هو تبعة تقصيره في حق نفسه ما دام أنه قد استوفى
الزمن الذي رآه الشارع كافيا ليحضر من بعده مستعدا للمرافعة . وإذن فلا يمتد
إخلالا بحق الدفاع أن تأمر المحكمة بالمرافعة مع معارضة التهم أو محاميه في هذا
الأمر بأنه لم يطلع على أوراق الدعوى .

٢ - إن المحكمة الاستئنافية غير ملزمة بسؤال المتهم عن تهمة كما هو الشأن
لدى محكمة أظن درجة وإنما هي مكلفة بسماع ظلامة المسأف سواء أكان هو التهم
أو النيابة أو المدعى بالحق المدني أو المسئول عن هذا الحق المدني ثم سماع كلام
خصمه في هذه الظلامة على أن يكون المتهم آنرا من يتكلم .

٣ - إن الظروف والدلائل التي بينها القاضى في حكمه وبني عليها اعتداده بأن
التهم قد قارف الجريمة كفاعل أصلى مع متهم آنرا لرقابة محكمة الترض عليها
مادام اعتقاد القاضى مبنا على اعتبارات لا تثاقى مع إنتاجه .

(٨٧)

القضية رقم ١٧٤٢ سنة ٤٧ القضائية .

عاهة مستديمة . فقد جزء من عظام الجمجمة . تحديد مقدار الجزء المفقاد . لا وجوب له .

(المادة ٢٠٤ عقوبات)

ليس من الضروري أن يكون الحكم الصادر بعقوبة في دعوى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة بفقد جزء من عظام الجمجمة مشتملا على بيان مقدار الجزء المفقاد وتعديد مقاسه ، بل يكفي أن تذكر المحكمة أن ما فقد هو جزء من العظام إذ أن أقل جزء قد يترتب على فقده حدوث العاهة . وما دامت المحكمة أثبتت حدوثها فلا وجه لنتقض الحكم بسبب نقص في بيان الواقعة .

(٨٨)

القضية رقم ١٧٤٧ سنة ٤٧ القضائية .

(١) عاهة . قد جنى مستديم . اجباره عاهة مستديمة .

(ب) إثبات الحكم أن العاهة التي أصابت الضرتقص من كفايته للعمل نحو ٨ ٪ مثلا . وصف

هذه العاهة بأنها مستديمة . لا تناقض .

(المادة ٢٠٤ ع)

١ — لا يشترط لإمكان تطبيق المادة ٢٠٤ عقوبات أن تكون العاهة

التي أصابت المجنى عليه قد أفقدت متعة العضو فقدا كلياً ، بل يكفي أن تكون أفقدتها فقدا جزئياً وأن تقرر محكمة الموضوع أن هذا الفقد الجزئي مستديم .

٢ — ليس تناقضاً في الحكم أن تثبت المحكمة به أن العاهة التي حصلت بالعضو المصاب تنقص من كفايته للعمل نحو ٨ ٪ مثلا ثم تقول إن العاهة مستديمة ويستحيل برؤها .

(٨٩)

القضية رقم ١٧٥٠ سنة ٤٧ القضائية .

إخلاص . الرد والفرامة . عقوباتان تكميلتان . وجوب الحكم بهما حتى ولو كانت تخوية الموقعة

بمح عقوبة الإخلاص الأصلية .

(المراد ٩٧ عقوبات و ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)

الرد والغرامة المكلان لعقوبة الاختلاس مقصودان بفاتهما لا يحول دون ترتيبهما أية عقوبة أخرى تجب عقوبة الاختلاس الأصلية . ذلك بأن الرد حق أصيل للجني عليه المختلس ماله لا تنفي عنه بالنسبة إليه أية عقوبة بدنية توقع على المختلس ، كما أن الغرامة هي عقاب مالي وضع خصيصا للمختلس جزاءً وفاقا على اختلاسه مال غيره ، وفي ترتيب الشارع لها معنى خاص هو التأديب بشيء من جنس العمل . فإذا حكمت المحكمة بالعقوبة الأصلية ولم تحكم بالغرامة وجب على محكمة النقض تعديل الحكم بإلزام المتهم بالغرامة أيضا فوق العقوبة الأصلية .

(٩٠)

القضية رقم ١٧٥٩ سنة ٤٧ القضائية .

إيقاف التنفيذ . وجود سابقة لهم مانع من إيقاف التنفيذ مهما قدمت السابقة .

(المادة ٥٢ع)

إن المادة ٥٢ عقوبات لا تشترط أن يكون الحكم السابق المانع من إيقاف التنفيذ قد صدر في مدة معينة قبل المحاكمة الجديدة ، بل نصها في هذا الصدد آتى مطلقا من كل قيد زمني ، فهما قدمت السابقة في الزمن فإنها معتبرة للتع من إيقاف التنفيذ .

(٩١)

القضية رقم ١٧٦٣ سنة ٤٧ القضائية .

إتلاف مزروعات . اشتغال المادة ٣٢١ عقوبات على جريمتين مختلفتين . ما بهما .

(المادة ٣٢١ عقوبات)

إن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢١ عقوبات يشير إلى جريمتين مختلفتين أولاهما إتلاف غيط مبدور وتانيتهما بث حشيش أو نوات ضار في غيط ما مبدورا كان من قبل أو غير مبدور . والنص الخاص بالجريمة الثانية هو نص صريح مطلق لا ماسع معه للاجتهاد أو التقييد بأى قيد كاشتراط أن يكون الغيط مبدورا من قبل .

قالبر الذي لم يخرج إذا ألتف بأى كيفية كانت وكذلك الأرض غير المبذورة إذا
بث فيها حشيش أو نباتات مضر كان ذلك جميعه من الأمور الإجرامية المستوجبة
للعقاب .

الطنن المقدم من النيابة العامة فى دعواها رقم ١٣٢٦ سنة ١٩٣٠ المقيدة بمعدل
المحكمة رقم ١٧٦٣ سنة ٤٧ قضائية ضد أبو العلا عطية وآخرو .

الوقائع

اتهمت النيابة المتهمين بأنهما فى ليلة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بالقوصية ألتفا
غيطا من زراعة العدس لصالح فرج بأن بنا فيه بذور الحشيش الحامول المضر
بالزراعة . وطلبت معاقبتهم بالفقرة الثانية من المادة ٣٢١ من قانون العقوبات .
وادعى أحمد صالح وصالح فرج مدنيا بمبلغ ١٥ جنيها تعويضا .

ومحكمة جنح مغلولو الجزئية سمعت هذه الدعوى وحكت فيها حضوريا
بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات براءة
المتهمين ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعين بالمصاريف .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم فى أول فبراير سنة ١٩٣٠

ومحكمة أسبوط الابتدائية نظرت هذه الدعوى استئنافيا وقضت فيها حضوريا
بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد
الحكم المساتف .

وبتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٣٠ طعن حضرة رئيس نيابة أسبوط فى هذا الحكم
بطريق النقض والإبرام وقدم حضرته تقريرا بالأسباب فى أول مايو سنة ١٩٣٠

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه فى الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن أن المحكمة الاستئنافية أخطأت فى اشتراطها للعقاب

على بث النبات المضر أن تكون الأرض سبق بنزرها قبل بث هذا النبات فيها وذلك لأن الشرط الثاني من الفقرة الثانية من المادة ٣٢١ من قانون العقوبات أنت صيغتها مطلقة عن كل قيد أو شرط من هذا القبيل .

وحيث إن نص الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد ورد بالصيغة الآتية :

« ثانيا كل من أ تلف غيطا مبذورا أو بث في غيط حشيشا أو نباتا مضرًا »
 ففي تفسير إلى جريمتين مختلفتين أولاها إتلاف غيط مبذور وثانيتهما بث حشيش أو نبات ضار في غيط ما مبذورا كان أو غير مبذور . والنص الخاص بالجريمة الثانية هو نص صريح مطلق واضح المعنى لا مبالغ فيه للاجتهاد ولا للتقييد بأي قيد .
 والنبات العامة محقة في قولها إن المحكمة الاستئنافية أخطأت في تقييده باشتراط أن يكون الغيط مبذورا من قبل . على أنه مما تجب ملاحظته أن المادة ٤٤٤ وما بعدها من قانون العقوبات الفرنسي وهي المواد المقابلة للمادة ٣٢١ من القانون المصري لم تنص إلا على إتلاف الزروع القائمة على سوقها وإتلاف الأشجار والطموم . وقد اختلف الفقهاء واختلقت المحاكم في شأن الأرض تكون مبذورة ولما يخرج شطؤها بعد ويدين نباتا ظاهرا للعيان ثم يصير إتلافه أو بث نبات مضر فيه هل يعاقب فاعل هذا أم لا . وقد جرم البحث إلى النظر أيضا في صورة ما إذا صار إفساد الأرض بث نبات مضر فيها ولو لم تكن مبذورة هل يعاقب فاعل ذلك أم لا .
 وقد أجمعوا على أن هذه الصورة الأخيرة مهما يكن فيها من الضرر فلا سبيل للعقاب بشأنها لأن النص عندهم لا يحتمل أن يتناولها ما دام هو قاصرا على إتلاف الزرع لا يجزئ إتلاف الأرض التي لا زرع فيها . أما الصورة الأولى فتقدر بجها أن العقاب يتناول جنبها وإن كان البذر لما يتخلل بعد شطها ظاهرا . أما القانون المصري فإنه إذ تبه إلى أن البذر الذي لما يخرج إذا أ تلف بأي كيفية كانت وكذلك الأرض الغير المبذورة إذا بث فيها حشيش أو نبات مضر كان ذلك جميعه من الأمور الإجرامية المستوجبة للعقاب . إذ تبه لذلك فقد نص على لزوم العقاب في هاتين

الصورتين نهما صريحا حتى لا يكون مثار لخلاف الذي قام لدى أهل الفقه والقضاء الفرنسيين بسبب قصور النص عندهم .

وجب إن المحكمة الاستئنافية قد اقتصر بحثها على المسألة القانونية ولم تبحث الموضوع ل ترى إن كانت التهمة ثابتة أو غير ثابتة ولذلك يتعين رد القضية إليها لتبحث الموضوع وتسير في المسألة القانونية على الوجه السابق إيضاحه .

(٩٢)

القضية رقم ١٧٦٦ سنة ٤٧ القضائية .

(أ) اتفاق - استنتاج من القرائن - جوازه .

(المادة ٤٠ عقوبات)

(ب) خطف طفل - القصد الجنائي في هذه الجريمة .

(المادة ٢٥٠ عقوبات)

١ - الاتفاق على ارتكاب جريمة ما هو من الأمور التي قد تبقى سرية بين المتفتين ولا يقوم عليها دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود؛ ولكن عدم قيام هذا الدليل المباشر لا يمنع من الاستدلال عليها بطريق الاستنتاج من القرائن .

٢ - جريمة خطف الطفل لا تستدعي قصدا جنائيا خاصا غير تعمد ستر المخطوف عن ذويه الذين لهم حق ضمه ورعايته .

(٩٣)

القضية رقم ١٧٦٧ سنة ٤٧ القضائية .

(أ) الجريمة المنصوص عليها في المادة ٤٢٠٧ ع - التوافق وكن فيها - جريمة إحداث عاهة

مستديمة - سبق الإصرار ظرف مشدد في هذه الجريمة - الأفعال الواقعة من المتهمين تكون

الجريمتين المذكورتين - لا مانع من الجمع بين التوافق وسبق الإصرار -

(المواد ١٩٥ و ٢٠٤ و ٢٠٧ ع)

(ب) سبق الإصرار - استنتاجه من وقائع متبعة له - موضوعي .

(المادة ١٩٥ ع)

(ج) الفرض من المادة ٢٠٧ ع -

١ - التوافق ركن مطلوب في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ .
وسبق الإصرار ظرف مشدد للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٤ عقوبات .
ولا مانع قانونا من الجمع بين التوافق وسبق الإصرار في حادثة واحدة متى رأت
محكمة الموضوع أن الأفعال التي وقعت من المتهمين تشكل منها الجريمة المنصوص
عليها في المادتين المذكورتين معا .

٢ - إذا أثبتت محكمة الموضوع توفر سبق الإصرار واستتجت وجوده
من الوقائع الثابتة في الدعوى في غير تصرف ولا تناقض فليس لمحكمة النقض حق
مناقشتها فيما استتجت ، لأن مسألة وجود سبق الإصرار مسألة موضوعية ومحكمة
الموضوع السلطة التامة في تقريرها تراه فيها .

٣ - إن الغرض من المادة ٢٠٧ عقوبات ليس تشديد العقاب فقط
على الضارين بالتعل بل أن يعاقب بمقتضاها جميع من اشتركوا في التجمهر سواء
أوقع منهم ضرب أو جرح أم لم يقع .

الطعن المقدم من أحد عمالي وآخرين ضد النيابة العامة في دعاواها رقم ١٢٩٨
سنة ١٩٣٠ المقيدة بجدول المحكمة رقم ١٧٦٧ سنة ٤٧ قضائية وعيد عمر وجمعه عمر
مدعين بحق مدني .

الوقائع

انتهت النيابة الطاعنين المذكورين بأنهم في يوم ١٠ يولييه سنة ١٩٢٩ الموافق
٣ صفر سنة ١٣٤٨ بدائرة قسم الأذربكية بمحافظة مصر : أولا أنهم بالتقعة الجبرية
مقتولات محلات تجارة كل من أحمد علي طيش والسيد حسن سلاطين وعيسى
أبو النجا وأحمد حامد حالة كونهم عصابة . ثانيا أخذوا جروحا وإصابات موصفة
بالكشوف الطيبة بكل من جمعه عمر وأسماء محمد ووهيه حسن ومحمود محمد الجارحي
عبر لواء من أجلها مدة تقل عن عشرين يوما حالة كونهم عصابة مكونة من أكثر من
خمسة أشخاص توافقوا على التعدي والإيذاء واستعمال عصي غليظة . ثالثا أحدث
المتهم الأول أيضا بعيد عمر عصابة مستديرة يستحيل برؤها وهي فقد عينه اليسرى

بأن ضربه بعصا غليظة عليها فتقاها وذلك مع سبق الإصرار، واشترك الباقون مع المتهم سالف الذكر في الجريمة المذكورة آنفا بطريق الاتفاق والمساعدة بأن ركبوا معه السيارة ودعّبوا معه لحل الحادثة مسلحين بالعصى الغليظة وارتكبوا معه الجريمة الأولى والثانية فوقعت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٣٢٠ و ٢٠٤ فقرة ثانية و ٤٠ و ٤١ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩ أصدر حضرة قاضي الإحالة أمرا بإحالتهم إلى محكمة جنايات مصر لمحاكمتهم بالمواد السابقة .
وآدعى عيد عمر وجمعه عمر مدنيا الأتلى بمبلغ ألف جنيه والثاني مبلغ ٥٠ جنيتها تعويضا قبل التهمين بالتضامن .

وبعد أن نظرت محكمة الجنايات هذه الدعوى حكمت فيها حضوريا بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ عملا بالمواد ٣١٦ و ٢٠٤ فقرة ثانية و ٢٠٦ فقرة ثانية و ٢٠٧ و ٣٢ من قانون العقوبات للأتلى وبالمواد المذكورة مع تطبيق المادة ٤٣ من القانون المذكور الباقيين : أولا بمعاقة أحمد مرابي بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . ثانيا بمعاقة حسن أحمد المشعور بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات . ثالثا بمعاقة كل من حسن محمد أبو الحسن وحسن على طه وإسماعيل حسن صدر وحسن بلحه وشحاته حسن وحسن على بخلة وعبيده أحمد بدوى بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . رابعا بإلزام جميع المتهمين بأن يدفعوا متضامين إلى عيد عمر مبلغ ٢٠٠ جنيه وإلى جمعه عمر مبلغ خمسة جنيهات على سبيل التعويض مع جميع المصاريف المدنية .

فطن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق التقض والإبرام في يوم صدوره وقدم حضرات المحامين أربعة تقارير بأسباب الطعن على الحكم المذكور، عن الثالث في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٠ وعن الأتلى والسادس والثامن في ٢٦ منه ، ولم يقدم الباقون أسبابا لطعنهم .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداداة قانونا .
من حيث إن الطعن قدم من جميع الطاعنين في الميعاد ولكن أسباب الطعن
قدمت من الأول والثالث والسادس والثامن فقط وكان تقديمها في الميعاد القانوني
فيتمين قبول طعن هؤلاء شكلا وعدم قبول طعن الباقيين شكلا .
ومن حيث إن كلا من الأربعة المذكورين قدم تقريراً على حدة بأسباب
طعنه .

ومن حيث إن التقرير المقدم من الطاعن الأول وهو أحد عرابي يشتمل على
وجهين : أما أولاً فيرد عليه أن محضر الجلسة خلو من أية إشارة إلى أن الطاعن
طلب من المحكمة أخذ رأى الطبيب الشرعى فيما جاء بدفاعه من أنه إذا أخذ بأقوال
المجنى عليه فلا يمكن أن تقع الإصابة فنيا بالشكل الذى وقعت به والطاعن يسلم
بخلو المحضر من الإشارة إلى شيء من ذلك ، ولكنه يقر أنه على استبعاد لإثبات طلبه
هذا . على أن هذه المحكمة لا ترى داعياً إلى كل ذلك لأنه سواء أكان هذا الطلب
قد ورد بدفاع الطاعن وسها الكاتب عن إثباته بمحضر الجلسة أم كان لم يرد أصلاً
فانه على كل حال لا يقدم ولا يؤخر في الدعوى إذ الحكم المطعون فيه اقتصر عند
الكلام على هذه النقطة على قوله ” وحيث عن التهمة الثالثة فقد ثبت من شهادة
المجنى عليه عيد عمر أن المتهم الأول هو الذى أحدث به الإصابة في عينه والتي
نشأت عنها الماحة المستديمة ” ولم يقل إن الإصابة وقعت على شكل مخصوص .
والواقع أنه على أية صورة وقعت الإصابة فالعبرة إنما هي بالنتيجة التي ترتبت على
هذه الإصابة التي لم تكن عمكة الموضوع قط في صحة إسنادها إلى الطاعن . على
أن التصوير الذى يبنى عليه الطاعن طعنه إنما جاء به هو من عندياته استنتاجاً من
أقوال المجنى عليه بمحضر الجلسة ولم يقله المجنى عليه نصاً وليس هو على كل حال
الاستنتاج الوحيد الذى يمكن استنباطه من أقوال المجنى عليه . وأما الوجه الثانى
فيرد عليه أن التوافق ركن مطلوب في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٧

وسبق الإصرار ظرف مشدد للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٤ وكلتا المادتين قد طبقتا على المتهمين في هذه القضية ولا مانع يمنع قانونا من الجمع بين التوافق وسبق الإصرار في حادثة واحدة متى رأت محكمة الموضوع أن الأفعال التي وقعت من المتهمين يتكون منها الجريمتان المنصوص عليهما في المادتين المذكورتين معا . ولا محل لادعاء الخلط بين الأمرين إذ لكل من الجريمتين أركانها الخاصة وسبق الإصرار ظرف مشدد في المادة ٢٠٤ دون المادة ٢٠٧ وما يمكن أن يتكون منه التوافق المطلوب في المادة ٢٠٧ يمكن أن يستفاد منه هو بعينه سبق الإصرار الذي يعد ظرفا مشددا في الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٤ .

ومن حيث إن التقرير المقدم من الطاعن الثاني وهو حسن على طه يشمل على وجهين أيضا فأما الوجه الأول وهو عدم بيان الواقعة فيرد عليه أن الحكم المطعون فيه قد عني بسرد تاريخ الحادثة وأدوارها المتعاقبة والجرائم المتعددة التي نشأت عنها وما أسند منها إلى كل من المتهمين والأدلة التي قامت على صحة ذلك الاستد والمواد القانونية التي تنطبق على كل منهم وأسباب ذلك ، فإنا أجلت في النهاية للوصف واستعملت فيه نفس العبارات التي استعملها القانون في التعبير عن كل جريمة في المادة التي أقردها لبيان حكمها فإن ذلك لا يعيب الحكم في شيء ما دام ذلك الإجمال لم يأت إلا بعد تفصيل الوقائع تفصيلا شافيا .

وأما الوجه الثاني الذي يتظلم فيه الطاعن من تطبيق حكم المادة ٢٠٤ عقوبات عليه بعد أن عين الحكم الفعل الذي وقع منه بأن نسب إليه التعدي بالضرب على آخرين بما أوجب علاجهم مدة تقل عن عشرين يوما — فيرد عليه أن الحكم أخذه بالفعل الذي يشير إليه وطبق عليه من أجله حكم المادة ٢٠٧ لتوفر أركانها كما أنه أخذه بجريمة الضرب الذي أحدثت عاهة مستديمة لأنه وإن كان فعلها المادي قد وقع من غيره إلا أن الحكم بين وجه اعتبار الطاعن وغيره مسئولين عن هذه الجريمة أيضا مع مرتكبها طبقا لنص المادة ٤٣ عقوبات التي تجعل الشريك مسئولا عن النتائج المحتملة للاشتراك الذي حصل ولو كانت الجريمة التي وقعت بالفعل غير

الجريمة التي قصد ذلك الشريك الاشتراك فيها . ومن هذا يتبين أن المحكمة طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً لا خطأ فيه .

ومن حيث إن الطعن المتقدم من الطاعن الثالث وهو حسن إبراهيم سعد الشهير بيلحه يخصص في وجه واحد خلاصته أن المحكمة فصلت الأعمال التي رأت أنها وقعت من بعض المتهمين (كالأول والرابع من المحكوم عليهم) ولم تدين في حكمها ما هي الأعمال التي قام بها الآخرون (ومنهم الطاعن) حتى استدعت عقابهم بعقاب مغاير للأوليين .

ومن حيث إن هذا الطعن غير مطابق للحقيقة فإن المحكمة ذكرت في حكمها تفصيلاً للجرائم التي وقعت وما يمكن أن يستند منها إلى كل من المتهمين ووجه هذا الاستناد مستندة في ذلك كله إلى النصوص القانونية بما لا يترك مجالاً للريب فيما يجب أن يؤخذ به كل من المتهمين على انفراد ومنهم الطاعن فالقول بعد هذا بجلو الحكم من ذلك اليان لا يطابق الواقع في شيء .

ومن حيث إن الطعن المتقدم من الطاعن الرابع وهو حسن دلى بفحله بنى على نعمة أوجه : أما الأول منها فتلاصته أنه لا يمكن تطبيق المادة ٤٣ عقوبات إلا على شخص ثبت اشتراكه بنوع من أنواع الاشتراك في جريمة معينة يعاقب عليها القانون ثم وقعت جريمة أخرى كانت نتيجة محتملة لذلك الاشتراك فيقال عنها أيضاً فإذا لم يكن هناك اشتراك جنائي في الأصل فلا يمكن تطبيق المادة ٤٣ بحال . وبما أن الوقائع الثابتة في هذه القضية لانقضاء وجود اتفاق سابق على ارتكاب جريمة معينة فلا محل لمزاخنة الطاعن بما وقع من غيره ومعاقبته اعتماداً على المادة ٤٣ المذكورة .

ومن حيث إن هذا اليان يخالف الوقائع الثابتة بالحكم المطعون فيه والتي يجب على هذه المحكمة اعتبارها والأخذ بها دون سواها فقد بين ذلك الحكم في غير موضع أن المتهمين — ومن بينهم الطاعن — بعد أن توافقوا على التعدي والإيذاء باستعمال المعصى وهم عصابة مؤلفة من خمسة أشخاص فأكثر وأصيب من جراء ذلك أشخاص

عديدون أقدم أحدهم وهو المتهم الأول على ضرب عيد عمر بعضا ، فأخلف عينه وسبب له عاحة مستديمة . وظاهر أن ذلك لم يكن إلا بعد حصول التوافق السالف الذكر فلم يبق بعد ذلك شك في إمكان تطبيق المادة ٤٣ عقوبات على سائر المتهمين عدا الأول ومنهم الطاعن باعتبار أن العاحة المستديمة كانت نتيجة محتملة للاتفاق السابق .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثاني من التقرير الأخير أن محكمة الموضوع أخطأت في تطبيق المادة ٢٠٤قرة ثانية لأنه لا وجود لسبق الإصرار لأن اجتماع المتهمين داخل الأتوموبيل الذي حملهم إلى جهة الحادثة كان بطريق الصدفة ولم يكن بينهم اتفاق سابق على ارتكاب جريمة معينة فما وقع بعد ذلك من بعضهم يجب ألا تتعدى مسؤوليته إلى غيرهم .

ومن حيث إن هذا الوجه مبنى على تصوير الوقائع ذلك التصوير الخاطئ الذي سبق تنفيذ عند الكلام على الوجه الثاني فضلا عن أن محكمة الموضوع قد أثبتت توفر سبق الإصرار واستتجت وجوده من الوقائع الثابتة في الدعوى في غير تصفب ولا تناقض فليس لهذه المحكمة حق مناقشتها فيما استتجت لأن مسألة وجود سبق الإصرار مسألة موضوعية ومحكمة الموضوع السلطة التامة في تقرير ما تراه فيها .

ومن حيث إن الوجه الثالث يدور حول نفس الفكرة التي أسس عليها الوجهان السابقان من ثنى وجود الاتفاق السابق بين المتهمين ووجوب مؤاخذه كل منهم على الجريمة التي وقعت منه فقط وقد تبين أن هذا الأساس خاطئ ومتاف لما ثبت لدى محكمة الموضوع فيكون ما بنى على هذا الأساس خاطئا أيضا ويتعين رفضه .

ومن حيث إن محصل الوجه الرابع أن المحكمة أخطأت في تطبيق المادة ٢٠٧ على المتهمين من اشترك منهم في التعدي والإيذاء ومن لم يشترك مع أن العقوبة المشددة المقررة في المادة المذكورة لا تنطبق إلا على الأشخاص الذين حصل منهم الضرب أو الجرح المذكوران في المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ السابقتين على تلك المادة . أما الأشخاص الآخرون الذين كانوا ضمن التجمع ولم يحصل منهم ضرب ولا جرح

فلا يسألون إلا باعتبارهم شركاء للضارين أو الجارحين اذا توفرت فيهم شروط الاشتراك ، فذا لم يقع منهم اعتداء ولم يشتركوا مع المعتدين فلا عقاب عليهم . وبناء على هذا فانه يجب أن يثبت أولا من الذي أحدث الضرب أو الجرح طبقا للادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ وهذا لم يشهد به أحد في هذه القضية ولم يقل أحد من الذي أحدث بالتمين الضرب أو الجرح طبقا للادتين المذكورتين والقاعدة أن التهمة متى كانت مشاعة فلا سبيل إلى تحديدها ضد شخص من الأشخاص إذ المسؤولية الجنائية أساسها التحديد بطريق الجرم والتمين والقول بغير ذلك يعد خطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إنه من المتفق عليه أن الغرض من المادة ٢٠٧ عقوبات ليس تشديد العقاب فقط على الضارين بالفعل بل يعاقب بمقتضاها جميع من اشتركوا في التجهيز سواء أوقع منهم ضرب أو جرح أم لم يقع . على أنه حتى مع التسليم بالنظرية التي يقرها الطاعن فقد ثبت لدى محكمة الموضوع أنه كان بين المتهمين في هذه القضية اتفاق سابق يحصل من لم يقع منه ضرب أو جرح بالفعل مؤاخذا على كل حال بصفته شريكا . وما دام الشريك معاقبا بعقاب الفاعل الأصل بحسب المادة ٤٣ فلا فائدة للطاعن من تظلمه . وما تجب ملاحظته أنه في مثل هذه الجرائم التي يتعد غالبا معرفة الفاعل الأصلي فيها لا مانع قانونا بمنع من اعتبار جميع المتهمين شركاء ما دامت الجريمة لم يرتكبها إلا من هو من بينهم وما دام ثابتا أنهم جميعا كانوا متفقين من قبل على ارتكابها .

ومن حيث إن الوجه الخامس يحيل على التقارير المقدمة من سائر المتهمين بأسباب طعنهم ويطلب اعتبار الطاعن متفعلا إليهم فيما قدموه من الأسباب واعتبارها كأنها صادرة منه . وبما أنه يتضح مما تقدم أن كافة ما تقدم من الطاعنين الآخرين واجب الرضا فيجب رفض هذا الوجه بطريق التبعة .

جلسة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٩٤)

القضية رقم ٧٨٧ سنة ٤٧ القضائية .

(١) تحقيق . مصاحبة الكاتب الحق . متى يجب ؟

(المادة ٣٢ و ٣٣ تحقيق)

(ب) محكمة استئنافية . عدم إيجابتها المتهم لما يطلبه من سماع شهود . لا يظن على حكمها .

(المادة ١٨٦ تحقيق)

١ - إذا كان قانون تحقيق الجنايات قد أوجب مصاحبة الكاتب للتحقيق في جميع إجراءات التحقيق من سماع شهود وتفتيش وغير ذلك فهو إنما أوجبه متى كان التحقيق حاصلًا على يد قاضي التحقيق (مادة ٩٣) . أما إذا كان التحقيق حاصلًا على يد النيابة فالمادة (٣٢) لا توجب حضور الكاتب إلا لتحرير محاضر شهادة الشهود .

٢ - عدم إجابة المتهم لما يطلبه من سماع شهود ليس مما يظن على حكمها . لأن المحكمة الاستئنافية مخيرة قانونًا في الإجابة وعدمها ؛ ولا يسمع لديها إلا من تأمر هي بسماعه متى رأت أن توير الدعوى يستدعي ذلك .

(٩٥)

القضية رقم ٨٩٠ سنة ٤٧ القضائية .

(١) حكم . قرة النسي . انحكم فيه مدنيا . أترأ على الحكم الجنائي .

(ب) إجراءات سابقة على المحاكمة . الظن فيها أمام محكمة النقض . لا يجوز .

(المواد ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٣٦ تحقيق)

١ - القاضي الجنائي لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صلور حكم مدني بصحة سند أن يقضي بتروير ذلك السند ومعاينة مقترف ذلك التروير .

ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائيا لأن شروط اكتساب الأحكام النهائية لتقو الشئ المحكوم فيه لا تمتد متوافرة في هذه الحالة .

٢ - ليس من شأن محكمة النقض البحث في خطأ الإجراءات السابقة على جلسة المحكمة التي تولت نظر الموضوع وفصلت فيه ما دام المتهم لم يطقن في هذه الإجراءات أمام محكمة الموضوع .

(٩٦)

القضية رقم ١٧٤٦ سنة ٤٧ القضائية .

(١) وثيقة الزواج . لاجبة لما في تاريخ الميلاد .

(ب) من المزمع . تقديرها بمرة المحكمة . ويجب بيان تاريخ تقديرها .

(المادة ٩٧ عقوبات)

١ - وثيقة الزواج لا تنهض حجة رسمية على تاريخ ميلاد إنسان لأنها لم تمد لذلك .

٢ - إذا كان لتحديد من المتهم أهمية قانونية وكانت هذه السن غير محققة

فللقاضي أن يقدرها، ولكن يجب عليه عندئذ أن يبين تاريخ تقدير هذه السن هل

هو وقت ارتكاب الجريمة أو وقت الحكم في القضية، فإن لم يفعل كان حكمه معيبا .

(٩٧)

القضية رقم ١٧٦٢ سنة ٤٧ القضائية .

(١) حكم . متى يكون حضوريا ومتى يكون غائبا ؟

(المادة ١٦٢ تحقيق)

(ب) حكم غائبا . المارضة فيه . حضور المتهم بطله المارضة ودقاعه من قسه . تأجيل التطق

بالحكم بطله أمرى لم يحضرها المارضة . تأيد الحكم الغيابي . هذا الحكم يعتبر حضوريا .

مباد استثناء .

(المادة ١٧٧ تحقيق)

١ - العبرة في اعتبار الحكم حضوريا أو غائبا إنما هي بحضور المتهم وغايابه

بالجلسة التي تنظر فيها الدعوى وتم محاكته فيها فيكون الحكم حضوريا إذا حضرها

ولو لم يحضر بعد ذلك الجلسة التي أبل التطق بالحكم إليها .

٢ - إذا كان المتهم قد حضر جلسة المعارضة ودافع عن نفسه في تلك الجلسة وأتمت المحكمة نظر الدعوى فيها وأجلت النطق بالحكم باللسة حددتها ثم حكمت بتأييد الحكم النهائي في غيبة المتهم عن تلك الجلسة الأخيرة فلا شك في أن هذا الحكم يعتبر خضورياً متى كان كذلك فيعاد استئنافه يتدنى من يوم صدوره لا من يوم إعلانه .

(٩٨)

القضية رقم ١٧٦٨ سنة ٤٧ القضائية .

حالة الدفاع الشرعي . استنتاج محكمة الموضوع عدم توانرها من وقائع متجة لقيامها . حق محكمة النقض في تصحيح هذا الخطأ .

(انواد ٢١٠ عقوبات و ٢٢٩ - ٢٣٢ تحقيقات)

إنه وإن كان التقرير باعتبار متهم ما في حالة دفاع شرعي أم لا هو من المسائل الموضوعية التي لا شأن فيها لمحكمة النقض إلا أنه إذا ما أثبتت محكمة الموضوع في حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان في حالة الدفاع الشرعي واستخلصت من هذه الوقائع خلاف ما تنجبه كان لمحكمة النقض أن تصحح الاستنتاج بما يقضى به المنطق ؛ ولا يقال إنها عندئذ قد تدخلت في مسألة موضوعية ، لأن هذا الاستنتاج الخاطئ لا يكون إلا عن خطأ محكمة الموضوع في تفهم تعريف حالة الدفاع الشرعي ومعنى أركانه القانونية . ولا شبهة في أن مثل هذا الخطأ يتعين على محكمة النقض تصحيحه لأنه من المسائل القانونية .

(٩٩)

القضية رقم ١٧٦٩ سنة ٤٧ القضائية .

مادة مع حل السلاح . ضبط أحد المتهمين بعبء السرة حامل سلاحا ضبط التهم الآتية حلالا للنشء المروءة . مجلس .

(المادة ٢٧٣ عقوبات و ٨٠ تحقيقات)

يكفي لتطبيق المادة ٢٧٣ عقوبات أن تذكر المحكمة بحكمها أن أحد المتهمين ضبطت عقب ارتكاب السرة بزمن قريب وهو حامل سلاحا كما ضبط معه المتهم

الثاني يحمل الأشياء المسروقة، إذ هما يعتبران في هذه الحالة أنهما ضابطا متلبسين بالحرمة بحسب المادة (٨) من قانون تحقيق الجنايات . وفي ضبطهما على هذا الوجه مايسوغ للحكمة أن تعتقد أن حمل هذا السلاح كان مقارنا لارتكاب السرقة .

(١٠٠)

القضية رقم ١٧٧٩ سنة ٤٧ القضائية .

قرار قاضي الإحالة . طعن النائب العمومي فيه . شكله وكيفيه .

(المادة ١٣ من قانون تشكيل عا كم الجنايات)

إن المادة ١٣ من قانون تشكيل عا كم الجنايات إذ خولت للنائب العمومي الطعن بطريق التقص في الأمر الصادر من قاضي الإحالة إنما أرادت أن يصدر الطعن عن النائب العمومي نفسه حتى يكون في ذلك ضمانه لثبوت الذي قرر قاضي الإحالة أن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية عليه أو أن الفعل المسند إليه لا يعدو أن يكون جنحة أو مخالفة . فإذا وكل النائب العمومي أحد أعوانه بتقرير الطعن بقلم الكتاب — وهو عمل ماذى يستوى فيه أن يباشره النائب العمومي بنفسه أو أن يكل أمره إلى غيره بتوكيل منه — فعليه أن يتولى هو وضع أسباب ذلك الطعن . فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع هو على ورقها بما يفيد إقراره بإيادها لأن الأسباب هي في الواقع كل شيء ووضعها من أخص اختصاصات النائب العمومي . أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التثريب بالطعن .

(١٠١)

القضية رقم ١٧٨٣ سنة ٤٧ القضائية .

(١) معارضة . تبرؤها . أثرا . ظهور قرائن أمام محكمة الجلس عند نظر المعارضة تدل على أن

الواقعة جنحية . الحكم بعدم الاختصاص بناء على ذلك . لا يجوز .

(المادة ١٨٩ تحقيق)

(ب) تشديد العقوبة - استئناف - أثره - استئناف حكم قضى بعدم اختصاص في معارضة لوجود قرائن تدل على أن الواقعة جناية - وجوب إلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لتصل في الموضوع -

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)

١ - المعارضة هي تظلم مقدم من المتهم من الحكم النهائي الصادر ضده، فلا يجوز للحكمة التي أصدرت هذا الحكم النهائي أن تسمى حالته عند نظر معارضته وتحكم بعدم اختصاصها بحجة ظهور قرائن لها تدل على أن الواقعة جناية لا جنحة . وذلك قياساً على حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٨٩ تحقيق التي نصت على أنه ليس لمحكمة الاستئناف أن تحكم للسبب المذكور بعدم اختصاصها متى كان الاستئناف مرفوعاً إليها من المتهم وحده .

٢ - متى تبين للحكمة الاستئنافية أن الحكم الصادر في المعارضة من محكمة الدرجة الأولى بعدم اختصاصها (لوجود شبهة جناية) كان خطأ إذ أنها تجاوزت فيه حدود سلطتها فلا تصح معالجة هذا الخطأ بتعديل الحكم المستأنف وتأييد الحكم النهائي القاضي باعتبار الواقعة جنحة بل يتعين على المحكمة الاستئنافية إلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتتظر المعارضة وتقضي فيها موضوعاً .

الطعن المقدم من النيابة العامة في دعواها رقم ١٥١٩ سنة ١٩٣٠ القيدة
بجدول المحكمة رقم ١٧٨٣ سنة ٤٧ قضائية ضد محمد محمد حامد الخلو .

الوقائع

اتهمت النيابة المتهم بأنه في ليلة ١٨ يناير سنة ١٩٢٨ بالرقازيق سرق عجلة كاوتشوك وثلاث كيلات دقيق تعلق سنوسى عبد الكريم ومحمد أبو خريم من وابور طحين تعلق بيوسى افندى حسين . وطلبت معاقبته بالتقريتين الثالثة والرابعة من المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح الرقازيق الجزئية سمعت هذه الدعوى وحكت فيها غيابياً بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٨ عملاً بالمادة السابقة بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل

والغاذ، فنظر بالمعارضة . وعند نظرها طلبت النيابة الحكم بدم الاختصاص لأن الواقعة جناية متطبقة على المادتين ٤٨ و ٥٠ عقوبات لوجود سوابق للتم ، فحكمت المحكمة بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بدم الاختصاص باعتبار أن الواقعة جناية وإعادة الأوراق للنيابة لإجراء شؤونها .

فاستأنف المتهم هذا الحكم بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠

ومحكمة الزقايق الابتدائية نظرت هذه الدعوى استئنافا وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٣٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الصادر في المعارضة وجعله بتأييد الحكم النيابي المعارض فيه .

فطن حضرة رئيس نيابة الزقايق بالتوكيل عن سعادة النائب العمومي في هذا الحكم بطريق التقض والإبرام بتاريخ ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ وقدم تقريرا بالأسباب في اليوم نفسه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن ما يهم في الطعن الحالي من الوقائع بحسب الثابت في الحكم أن محكمة الجنج الجزئية حكبت على المتهم غاييا بالحبس ثلاثة أشهر فاستأنفت النيابة هذا الحكم وعارض فيه المتهم ، وعند نظر المعارضة طلبت النيابة الحكم بدم الاختصاص لأن للتم سوابق تجعل الواقعة جناية متطبقة على مادتي ٤٨ و ٥٠ من قانون العقوبات ، فأجابت المحكمة الجزئية الطلب وحكمت بدم الاختصاص باعتبار الواقعة جناية وبإعادة الأوراق للنيابة . فاستأنف المتهم حكم عدم الاختصاص هذا ومحكمة الجنج الاستئنافية وجدلت أنه ما كان للمحكمة الجزئية أن تحكم بدم الاختصاص عند نظرها معارضة المتهم لما في ذلك من تسوئ مركزه وأرادت إصلاح خطأ المحكمة الجزئية فحكمت بقبول الاستئناف (أي استئناف المتهم) شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الصادر في المعارضة وجعله بتأييد الحكم النيابي المعارض فيه . وما

قائله في أسباب حكمها هذا إن واجب المحكة الجزئية كان أن تقضى بتأييد حكمها
النيابي حتى ينظر بعد ذلك في الاستئناف المرفوع من النيابة عن هذا الحكم النيابي .
وحيث إن النيابة العامة طعنت في هذا الحكم قائلة : (أولا) إن الذي كان
منظورا لدى المحكة الاستئنافية هو حكم عدم الاختصاص الذي استأنفه المتهم فما
كان لتلك المحكة من سبيل قانوني إلى الرقابة على الحكم الجزئي النيابي لأن هذا الحكم
قد أتى ضمنا بحكم عدم الاختصاص وأصبح لا وجود له حتى يصح تأييده .
(وثانيا) إن استئناف النيابة لذلك الحكم النيابي قد سقط أيضا تبعا لثباته بحكم
عدم الاختصاص وإن المحكة الاستئنافية مخطئة في الإشارة إلى أنه ما زال للنيابة
حق السير في استئنافها هذا لأنه قد ينبغي على هذا السير أن تصدر المحكة الاستئنافية
حكما بعدم الاختصاص فتكون في القضية الواحدة أصدرت حكيتين متعارضتين هما
حكم عدم الاختصاص هذا الذي قد تصدره وحكمها المطمون فيه القاضي بتأييد
الحكم النيابي الابتدائي، وهذا لا يجوز أن يكون . ثم تطلب النيابة العمومية أن
تحكم هذه المحكة بالناء الحكم المطمون فيه وأن تطبق القانون تاركة لها أن تنظر هي
فيما قد يقضى به القانون .

وحيث إن النقطة الأساسية التي يمكن بيننا الفصل في هذا الطعن هي معرفة
ما إذا كان لمحكمة الجنح الجزئية والاستئنافية عند نظر أيتهما في المعارضة المرفوعة
من المتهم عن حكم غايي أصدرته أن تحكم بعدم الاختصاص إذا وجدت من القرائن
ما يدل على أن الواقعة جناية أم ليس لها ذلك .

وحيث إن القانون لم يرد به نص لهذه المسألة على الخصوص وإنما الذي نص
عليه هو ماورد بالفقرة الأخيرة من المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنايات من أن
لمحكة الاستئنافية ليس لها عند وجود تلك القرائن أن تقضى بعدم الاختصاص
مضى كان الاستئناف هو من المتهم وحده .

وحيث إن العلة في وضع الفقرة المذكورة هي أن النيابة العامة وقد اكتفت
بالحكم الابتدائي ولم تستأنفه وكان المتهم وحده هو الذي استأنفه متطلعا منه فليس

من العدل أن ينقلب سعيه لمصلحة نفسه سواء عليه والحال أنه لو أمسك فلم يتظلم لأصبح الحكم الابتدائي نهائيا بالنسبة له مهما تكن الظروف التي تنقل جريمته من جنة إلى جناية .

وحيث إن القانون وإن لم ينص على شيء من ذلك بخصوص المعارضة لدى المحكمين الجزئية أو الاستئنافية إلا أن العلة التي قام عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٨٩ السابقة الذكر متوفرة أيضا بالنسبة للمعارضة فإنها تظلم يقدمه المعارض على أمل أن يجو من المسؤولية بالكلية أو أن يخفف عنه العقاب ، وإذن فالقياس يقتضي التسوية في الحكم بين الحالتين . ولقد يكون من التفارق المانعة لصحة القياس أن يدعى بأن المعارضة من شأنها يعزود حصولها أن تعيد الحالة لأصلها وأن تسقط الحكم النهائي بخلاف الاستئناف فإنه لا يسقط الحكم ولكن قد يعلق تنفيذه فقط إلى أن يقضى فيه بالتأييد أو التعديل أو الإلغاء وأن ما للمعارضة من هذا الشأن يحصل المحكمة حرة لتصرف بما تريد كأنما هي تنظر الدعوى لأول مرة . ولكن هذا الزعم غير صحيح ، فإن المعارضة لا تسقط الحكم النهائي مطلقا بل تعلقه فقط ويبقى مطلقا إلى أن يقضى فيها . وأظهر دليل على ذلك أن المعارض إذا لم يحضر وحكت المحكمة باعتبار معارضته كأن لم تكن أصبح الحكم النهائي واجب الاحترام لا يظن فيه المحكوم عليه إلا بطريق الاستئناف إن كلف له وجه . ولو كانت المعارضة تسقط الحكم النهائي لاتقدم ولم يعد له أثر باق عند الحكم بأنها كأن لم تكن . إذن فالشبهة التي قد تدعى فارقا مانعا للقياس هي شبهة غير صحيحة وقد سبق لمحكمة التفتش أن قضت بمثل هذا غير مرة .

وحيث إنه متى صح أن محكمة الجناح الجزئية لا تملك الحكم بعدم الاختصاص أثناء نظر معارضة المتهم ، فطلب النيابة منها أن تحكم به هو طلب غير قانوني ، وإجابتها لهذا الطلب وحكمها به هو تجاوز لحدود سلطتها ، وكان الواجب عليها أن لا تقبل هذا الطلب ولا تنظر فيه وأن تنظر في موضوع الدعوى وتحكم فيها إما بتأييد الحكم النهائي أو بتعديله بالتخفيف أو بالنقض وبراءة المعارض بحسب ما يترأى لها .

اما محکمة الجنح الاستثنائية - وقد استأنف المتهم لهما حکم عدم الاختصاص - فكان الواجب عليها أن تلتى هذا الحكم لمجرد تجاوز المحکمة الأولى في حدود سلطتها وذلك من غير أن تنظر في موضوعه إن كان صحيحا أم غير صحيح أى بلا بحث فيما إذا كانت القرائن التي اعتمدتها المحکمة الأولى تدل على أن في الواقعة جناية أم لا . كان الواجب عليها إلقاء وإعادة القضية للمحکمة الأولى لتنظر موضوع معارضة المتهم وتقتضى فيها موضوعا بما تقتضى به . اما أن تعقل المحکمة الاستثنائية حکم عدم الاختصاص وتبديل به تأييد الحكم الجزئى النيابة فهذا خطأ لأن هذا الحكم النيابة لم يكن مستأنفا أمامها من المتهم حتى تؤيده أو لا تؤيده ، واستئناف النيابة له وإن كان موجودا لهما من قبل إلا أنه استئناف ملحق لا يمكن النظر فيه قبل أن تستنفذ المحکمة الأولى قضاها في موضوع الدعوى بحکم تصدره في المعارضة . وحيث إن المتهمين على محکمة النقض هو التقرير بطلان ذلك الحكم الاستئنافي المطعون فيه وبإعادة القضية إليها لتحكم فيها بإلقاء حکم عدم الاختصاص وبردها لمحکمة أول درجة لتنظر معارضة المتهم وتفصل فيها .

وحيث إنه مما ينبغي ملاحظته على خلاف نظرية النيابة العامة : (أولا) أن الحكم النيابة لا زال قائما مطلقا لم يلغ منه ضمنا صدور حکم عدم الاختصاص فان حکم عدم الاختصاص كما أسلفنا هو الباطل والباطل لا يؤثر في الصحيح ولا يبطله ، بل بإزالة هذا الباطل يبقى الصحيح على حاله . (وثانيا) أن استئناف النيابة للحكم النيابة لا يزال قائما ويبقى معتبرا في حالة تأييد المحکمة الجزئية لحكمها النيابة وإنما يسقط إذا قضت المحکمة المذكورة في المعارضة إما بتخفيف العقوبة أو بالبراءة . وما يجب ملاحظته كذلك أن لا مانع يمنع النيابة العامة في استئنافها هذا إن بقي قائما معتبرا أو في الاستئناف الذي عمله في حالتي التخفيف أو البراءة أن تطلب من المحکمة الاستثنائية الحكم بعدم الاختصاص ، كما لا مانع يمنع المحکمة في هذه الأحوال أن تقتضى به من يتواءم نفسها ما دام استئناف النيابة يميز على وجه العموم للمحکمة الاستثنائية أن تشدد في معاملة المتهم بما لم تشدد به محکمة أول درجة .

(١٠٢)

القضية رقم ١٧٩٠ سنة ٤٧ القضائية .

دفاع شرعى . الادعاء به من الطلبات الهامة . وجوب بحث استقلال . متى يصح نقى هذا الدفاع ضما ؟

(المادتان ٢١٠ و ١٢٥ تحقيق)

إذا دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى فيجب على المحكمة أن تبحث هذا الدفاع وتقبله أو تستبعده بنص خاص صريح لأنه من الأسباب المبيحة للفعل المستقطعة للمعقوبة ، والادعاء به يعتبر من الطلبات الهامة التى يجب على القضاء بحثها استقلالاً وقبولها أو رفضها . إلا أنه إذا تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس ولكنه لم يبين للحكمة الوقائع البالغة على ذلك فيعتبر الحكم أنه قد نقى هذا الدفاع ضمياً إذا هو قُدر أن الجريمة وقعت مع سبق الإصرار عليها إذ أن ظرف الدفاع الشرعى ينتهى مع قيام ظرف سبق الإصرار .

جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد المرزق هاشم باشا رئيس المحكمة .

(١٠٣)

القضية رقم ١٥٨٣ سنة ٤٦ القضائية .

شهادة زور . أداؤها في تحقيق وفاة أو وراثة . لا عقاب .

(المادة ٢٥٧ عقوبات)

لا عقاب على من شهد زوراً لدى القاضي الشرعى فى إتهاد شرعى بتحقيق وفاة أو وراثة .

الطعن المتقدم من محمد بركات وآخرين ضد النيابة العامة .

الوقائع

رفعت المدعية بالحق المدعى خضرة حسن على هذه الدعوى مباشرة ضد المذكورين وآخرين معهم بطلب الحكم لها عليهم متضامين بمبلغ ٢٥ جنيتها

على سبيل التعويض واتهمتهم بأنهم في يوم ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ أمام محكمة كرموز الشرعية الاثنين الأولين زورا في الإشهاد الشرعى نمرة ٨٧ بأن شهدا أن سيدة حسن الرملى هى بنت السيدة بنت حسن دندش المتوفاة وأنها واثرة مع والدها حسن الرملى وذلك بقصد حرمانها (المدعية) من ميراثها فى المتوفاة بصفتها بنت عمها وأن الثالث شهد زورا أمام نيابة كرموز فى محضر التحقيق بأن أخته السيدة حسن الرملى هى بنت المتوفاة السيدة حسن دندش زوجة أبيه . وطلبت النيابة معاقبتهم بالمواد ٢٥٧ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ حكمت محكمة جنح كرموز الجزئية غايبا عملا بالمواد المذكورة بجبس كل من المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة مائتى قرش والإامهم مع آخرين متضامنين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدنى مبلغ خمسة وعشرين جنيها والمصاريف المدنية .

عارض المتهمون فى هذا الحكم . وعند نظر المعارضة دفع الحاضر معهم بدفعين فرعين : أولهما عدم قبول الدعوى المدنية لتحريكها من المدعية بالحق المدنى بعد حفظها . وثانيهما عدم وجود صفة للدية . فرد وكيل المدعية على هذين المدعين بأن قال عن الدفع الأول : إن حفظ الأوراق لا يمنع لأى شخص يكون له صفة من تحريك الدعوى وعن الدفع الثانى فقد ثبت رسميا ورائة المدعية وذلك بمقتضى إعلام شرعى مقدم بالقضية، وعلى ذلك طلب رفضهما وفى الموضوع انقضاء له بمبلغ التعويض المطلوب . فقتررت محكمة الجنح المذكورة ضم هذين المدعين للموضوع ثم قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ برفضهما ورفض المعارضة وتأييد الحكم المعارض فيه بجميع أجزائه .

فاستأنف المتهمون هذا الحكم فى تانى يوم صدوره وتمسكوا أمام محكمة إسكندرية الابتدائية الاستئنافية بما دفعوا به أمام محكمة أول درجة وقد توفيت خضرة بنت حسن على وحل محلها ورتها مسعودة وسعيدة .

وبتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٢٩ قضت المحكمة الاستئنافية المذكورة حضوريا قبول الاستئناف شكلا ورفض الدفوع الفرعية وفي الموضوع : (أولا) بإثبات الحكم المسأنف بالنسبة للثالث وبراءته من العقوبة الجنائية . (ثانيا) تأييده بالنسبة للباقيين . (ثالثا) تأييده أيضا بالنسبة للتمويض المحكوم به على المتهمين بما فيهم السيد حسن الرمل وألزمتهم بمصاريف الدعوى المدنية .

فتقرر حضرة المحامي الوكيل عن الطاعين بالطنن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام في ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ وقدم تمريرا بالأسباب في ٢٧ منه .

المحكمة

... ..

حيث إن الطعن قدم وبيئت أسبابه في المباد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في اعتبار ما شهد به الطاعنان الأولان لدى القاضي الشرعي أثناء تحقيق الوفاة والوراثية جرمية مما تنطبق عليه المادة ٢٥٧ من قانون العقوبات . وذلك لأن شهادة الزور يجب بحسب هذه المادة أن تكون أذيت في دعوى مدنية أى في نزاع بين خصمين بطرحانه لدى القاضي ليفصل فيه بينهما فصلا يكون له قوة الأحكام ونجبتها ، وتحقيق الوفاة والوراثية ليس دعوى قضائية فاهم ركن من أركان الجريمة معلوم .

وحيث إن الواقع أن من أركان جريمة شهادة الزور أن تكون مؤثاة في دعوى منظورة لدى محكمة قضائية بين خصمين يتنازعان موضوعها ويكون الشاهد قد استدعى فيها بطلب أحد الخصمين أو من تلقاء نفس المحكمة أو في دعوى مقصورة على خصم واحد ولكن مطلوب بها استصدار حكم قضائي .

وحيث إن تحقيق الوفاة والوراثية بحسب ما هو مدون في الباب الأول من الكتاب السادس من لائحة المحاكم الشرعية بالمواد من ٣٥١ إلى ٣٥٧ تنحصر في طلب يقدم للمحكمة فيحققه رئيسها أو نائبها أو القاضي الحزنى بحسب الأحوال وذلك

بالتحزى من جهة الإدارة عن معلوماتها فيه ثم يتولى التحقيق والتحزى بنفسه إن لم يكنف بتحزيات جهة الإدارة أو إذا رأى فيها مخالفة الحقيقة ثم بتكليف الطالب بإعلان الورثة الذين دلت عليهم التحزيات فإن صادقوا صراحة أو ضمنًا على صحة الطلب هنالك يسمع شهودا ومنى كانت أقوال الشهود مطابقة للتحزيات أعلن نتيجة تحقيقه وحررها صكا يكون حجة في خصوص ما تدون فيه من الوفاة والورثة مالم يصدر حكم شرعى بإدخال بعض الورثة وإخراج آخرين .

وحيث إن تلك الإجراءات دالة بكل وضوح على أن تحقيق الوفاة ليس بدعوى مرردة بين خصمين لدى محكمة قضائية ولا بدعوى مقصورة على خصم واحد مطلوب بها الحصول على حكم قضائي (كدعوى تصحيح التقييد بدفاتر المواليد والوفيات طبقا للمادة ٢١ من القانون نمرة ٢٣ لسنة ١٩١٢ مثلا) وإنما هو تحقيق إدارى محض يختص به رئيس المحكمة أو نائبها أو القاضى الجزئى كما يختص رئيس المحكمة الكلية أو أحد قضائها أو أحد كتابها أو القاضى الجزئى أو أحد كتابه بمقتضى المادة ٣٦٠ بتحرير الإشهادات . ثم إن هذا التحقيق لا ينتهى بحكم يصدره أهم بل بإعلان النتيجة وتدوينها فقط . وما يوضح صفة هذا التحقيق الإدارية أيضا : (أولا) أنه هو والإشهادات والتسجيل وردت جميعها عنوانا للكلب السادس من اللائحة الذى جاء وضعه بعد تمام كل ما يتعلق بالدعوى من جهة الاختصاص والأدلة والأحكام والطعون والتنفيذ . فهو إذا إضافة من الإضافات المحالة على المحاكم الشرعية لا من جهة كونها قضاء يفصل فى الخصومات بل من جهة كونها أداة حكومية إدارية صالحة لاختصاص رجالها بمثل هذه التكاليف . (ثانيا) أنه بحسب المادة ٣٥٥ يكفى أن أحد الورثة ينكر على الطالب طلبه — سواء أحضر وأنكر أم غاب وأرسل للقاضى خطابا يعلبه فيه بإنكاره — يكفى ذلك حتى يمكن القاضى عن المضى فى التحقيق وحتى " يجب على الطالب أن يرفع دعواه " "بالطريق الشرعى" — هكذا تنص الفقرة الأخيرة من المادة وهى صريحة الصراحة كلها فى أن هذا التحقيق ليس بدعوى وإنما هو عمل خارج عن الدعوى القضائية

(Extrajudiciaire) . (ثالثاً) أن حلف اليمين شرط في العقاب على شهادة الزور؛ ولئن كان لفظ الشهادة بحسب أصل الأوضاع الشرعية يتضمن معنى الحلف إلا أن هذه النظرية قد عدل عنها فأوجبت المادة ١٧١ المعلقة بالمرسوم بقانون ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ تخليف الشهود اليمين الشرعية فيما عدا شهادة الاستكشاف (التي يقضى بها في التفقات وأجرة الحضانة والرضاع والمسكن بحسب المادة ١٧٧) والمادة ١٧١ التي أتت بهذا الإيجاب خاصة بشهود الدعاوى المرفوعة بالطريق الشرعي أما الشهادة الخاصة بتحقيق الوفاة والوراثه فبقيت كما هي لم يؤمر بتخليف اليمين فيها فأصبح لمطبق القانون الجنائي أن يسلك أيضاً عن اعتبارها من قبيل شهادة الزور لعدم وجوب اليمين فيها . (رابعاً) أن المادة ١٩٣ من اللائحة وهي التي تنص على أن القاضي إذا ثبت لديه أن الشاهد شهد زوراً فله تحرير محضر وإرساله لقلم النائب العمومي المختص ويكون حجة أمام القضاء الأهل — هذه المادة خاصة بشهود الدعاوى فقط لورودها في الفصل الخاص بهم وهي دالة بإشارتها إلى أن غير هؤلاء لا يعتبرون من شهود الزور الذين يحق عليهم العقاب القانوني .

وحيث إنه مع ملاحظة كافة الاعتبارات المتقدمة وملاحظة أن النص العربي المادة ٢٥٧ عقوبات لا يعاقب إلا من شهد زوراً في دعوى مدنية وأن مواد العقوبات من المواد الثمرا الحائز التوسع في تفسير الأحكام الخاصة بها وجعلها شاملة لما لا يدل عليه نصها الصريح ترى هذه المحكمة أن الواقعة المندوبة للتهمين لا تعاقب عليها وتنعين إذن تبرئهم بلا حاجة لبحث الأوجه الأخرى .

(١٠٤)

التفضية رقم ٥٨٣ سنة ٤٧ القضائية .

(١) عقوبة . عقوبات شخصية محضة .

(ب) حكم . قوته . انعدامها بوقاة المحكوم عليه . الطعن على الحكم من والد المحكوم عليه الخوف . لا يميز . تعرض الحكم في منطوقه لشخص غير داخل في التصومة . جواز الطعن منه على هذا الحكم .

(د) عقوبة - العقوبة التبعية تسقط مع العقوبة الأصلية - إغلاق صيدلية - حق ودية المحكوم عليه في نفسها .

(س) حكم - متى يجوز طلب إلغاءه ؟

(المادتان ٢٣٣ و ٢٣٤ تحقيق)

١ - الجرائم لا يؤخذ بجريمتها غير جناتها ، والعقوبات شخصية محضة لا تنفذ إلا في نفس من أوقعتها القضاء عليه .

٢ - الأحكام تسقط قانونا وتعدم قوتها في حالة وفاة المحكوم عليه . فالظن فيها من والد المتوفى أو من غيره لا يجوز . على أنه إذا قرض القاضي في متعلق حكمه إلى شخص غير داخل في الخصومة فلهذا الشخص حق الظن في الحكم الذي سه .

٣ - عقوبة إغلاق الصيدلية هي عقوبة تبعية تسقط مع العقوبة الأصلية بوفاة المحكوم عليه ولورثته طلب فتحها بغير احتياج إلى الظن في الحكم .

٤ - إن القانون الجنائي لا يقيم وزنا لمصلحة غير المحكوم عليه ، ولا يميز لورثته التحدي بالمصلحة الأدبية لطلب إلغاء حكم إلا استثناء وفي صورة معينة نصت عليها المادتان ٢٣٣ و ٢٣٤ تحقيق جنابات وهي صورة إعادة النظر في حكم متناقضين يستنتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر، أو في حكم صدر على متهم بيمينية قتل ثم وجد المدعى قتله حيا أو حكم صدر بناء على شهادة ثبت قضائيا فيما بعد أنها شهادة زور .

الظن المقدم من بطرس أفندي رزق والد المتهم رزق بطرس رزق الذي اتهم عقب الحكم عليه ضد النيابة العامة في دعواها رقم ٢٦١ سنة ١٩٣٠ المقيمة بجدول المحكمة رقم ٥٨٣ سنة ٤٧ قضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة رزق بطرس رزق - المتهم المتحرر - بأنه في غضون المدة ما بين يونيه سنة ١٩٢٩ ويوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بيمت غمر بصفته صيدليا

ومديرا لأجزخانة الإنسانية ببيت غمر : (أولا) أحرز وأنجز في جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ثانيا) أجرى صرف جواهر مخدرة (حقن مورفين) بلا تذكرة طبية . (ثالثا) كور تحضير تذكرة محتوية على جواهر مخدرة (حقن مورفين) بلا تذكرة جديدة . (رابعا) لم يتبع في قيد الجواهر المخدرة الواردة للصيدلية والمنسرفة منها بالدقرا الخاص - المرقوم صفحاته بتعم مصلحة الصحة - الشروط القانونية المطلوبة بأن لم يذكر في القيد فيما يخص بالوارد جميع الكميات التي وردت إليه وفيما يخص بالمنصرف لم يذكر اسم وعنوان محزر التذكرة كذا التاريخ الذي صرف فيه الدواء والرقم المتسلسل المقيده في دقرا التذكرة الطبية . (خامسا) لم يحفظ التذكرة الطبية المنسرفة عن جواهر مخدرة بصيدليته ولم يقدمها لمفتش الصيدليات عند طلبها منه . (سادسا) أحرز كمية من الجواهر المخدرة (حقن مورفين) زيادة عن الكميات التي تجب من القيد بالدفاتر والكشوف التفصيلية التي ترسلها لمصلحة الصحة كل ثلاثة أشهر وعلم ذلك في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ببيت غمر وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٨ و ٢٠ و ٢٨ و ٣١ و ٤ و ٤٤ و ٣٤ و ٣٥ و ١ - ٢ و ٣٧ من قانون المواد المخدرة .

عرضت هذه القضية على محكمة جنح بيت غمر الجزئية للقضاء فيها وبعد سماع أقوال الدفاع اتهمت النيابة المتهم بتهمة أخرى وهي أنه زور في الدفاتر المطاعة له من مصلحة الصحة العمومية بأن قيد بها مقادير دون أن يصرفها وطلبت عقابه عن هذه التهمة بطريق الخيرة بالمواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٣ من قانون العقوبات . فقضت تلك المحكمة حضوريا بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٩ ببراءة المتهم من جميع التهم المسندة إليه بلا مصاريق .

فاستأقت النيابة هذا الحكم في يوم ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٩ ونحكمة المنصورة الابتدائية بجهة استئنافية نظرت هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ عملا بالمواد ١ و ٢ و ١٠ و ١١ و ١٨ و ٢٠ و ٢٥ و ٢٨ و ٣٥ من القانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥

والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم المتألف وحبس المتهم سنة مع الشغل وباغلاق صيدليه لمدة ستة شهور . وعقب النطق بهذا الحكم اتهم المتهم بقرار حضرة المحامي بطريق التوكيل عن والده بالظن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام بتقرير في ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وقدم بيانا بالأسباب في اليوم المذكور .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن المحكوم عليه هو رزق أفندي بطرس رزق وقد توفي إلى رحمة الله متحرا عقب صدور الحكم عليه . وبعد وفاته قدم والده بطرس رزق هذا الظن . وحيث إن من المبادئ الأساسية في العلم الجنائي أن لا تزر وزرة وزر أخرى فالجرائم لا يؤخذ بغيريتها غير جناتها والعقوبات شخصية محضة لا تسقط إلا في نفس من أوقعها القضاء عليه . وحكم هذا المبدأ أن الإبرام لا يحتمل الاستنابة في المحاكمة وأن العقاب لا يحتمل الاستنابة في التضيذ .

وحيث إن المرء إذا توفاه الله وأعطى شخصه من الوجود واقطع عمله من هذه الدنيا سقطت كل تكاليفه الشخصية فان كان قبل الوفاة جانيا لما يحاكم اعنت جريمته وان كان محكوما عليه سقطت عقوبته لا يرثه في هذه التكاليف أحد من أم أو أب أو صاحبة أو ولد .

وحيث إن الظن بطريق النقض ككل طريق آخر من طرق الظن في الأحكام الجنائية مقصود به إما إلغاء هذه الأحكام وإما التخفيف من شتتها وذلك يقتضى النظر في الأحكام ذاتها وفي سمحتها من جهة الموضوع أو من جهة القانون . وبما أن هذه الأحكام في صورة وفاة المحكوم عليه قد سقطت قانونا وانعدمت قوتها أصبحت مجرد جبر على ورق لا فائدة فيه إلا لمن أراد تدوين التاريخ والساقط المعلوم قانونا يتمتع قانونا إمكان النظر فيه .

وحيث إن ما تقدم قاطع في أن الطعن الحالي الموجه من والد المحكوم عليه المتوفى هو طعن غير مقبول .

وحيث إن الطاعن أثار الجدل في أصل القاعدة وسوغ جلده بأن الحكم على ولده المتوفى قد أضرب سمعة ولده هذا فس بكرامته هو وبكرامة عائلته وأنه فوق ذلك قد وردت فيه عبارة صريحة ترمي أبا للتوفى بأنه سلك في أثناء تحقيق الدعوى سلوكا غير حميد وأن ذلك كله يجعل له مصلحة أدبية كبرى في إزالة هذه الوصمة عن نفسه وعن عائلته وأن لا سبيل إلى ذلك إلا بتنقض الحكم وأن تلك المصلحة تجيز له قنونا طلب نقضه . ثم ذكر أن من علماء القانون وأفضية المحاكم ما يؤيده فيما يذهب إليه .

وحيث إن ما ذهب إليه الطاعن في جلده غير سديد :

(أولا) لأن أقصى ما نص عليه العلماء أن الأحكام الجنائية يجوز الطعن فيها بطريق النقض من تمه إذا تعرضت في منطوقها إلى غير الخصم المحكوم عليه . وهذا طبعيا مفهوماً وغير خارج عن القواعد فإن حكم القاضي الواجب التنفيذ هو ما يرد في المنطوق دون ما يرد في الأسباب . فإذا تعرض القاضي في منطوق حكمه إلى شخص غير داخل في الخصومة فقد حكم عليه ولكل محكوم عليه حق الطعن بالطريق القانوني فإن كان الحكم ابتدائيا استأنفه وإن كان نهائيا أمكنه الاستئناف إلى طريق النقض؛ وفي صورة الدعوى الحالية لم يرد في منطوق الحكم بل ولا في أسبابه أى تعرض للطاعن كما أنه لم يرد في منطوقه أى تعرض لأذى المحكوم عليه . على أنه لو كان ورد به شيء خاص بهذا الأخ لما قبل الطعن بطريق النقض إلا منه أما من الوالد فلا يقبل .

(ثانياً) أن كثيراً جداً من الأحكام الجنائية تمس سمعة المحكوم عليهم وكثير منها ما يؤذى كرامة عائلاتهم بين الناس وللعائلات مصلحة أدبية كبرى في إزالة هذه الوصمة التي ترين على كرامتهم، فلو جاز لكل فرد من أفراد تلك العائلات يدعى من الحكم بكرامته أن يطعن فيه بطريق النقض لماز أيضاً لليلة تمسها أن يطعن

بطريق الاستئناف أو أن يطعن بطريق المعارضة في الحكم الابتدائي أو الاستئناف
القبلي ولأصبحت دور القضاء مهما تعددت واستراحت الحكومة فيها من القضاء
لا تكتفى لتصرف قضايا هؤلاء المستخصمين. إن القانون الجنائي لا يقيم وزنا لمصلحة
غير المحكوم عليه ولا يميز لورثته التحدى بالمصلحة الأدبية لطلب إثناء الحكم إلا
استثناء وفي صور معينة نصت عليها المادتان ٢٢٣ و ٢٢٤ من قانون تحقيق
الجنابات وهي صور إعادة النظر في حكمين متاقضين يستتج من أحدهما دليل
على براءة المحكوم عليه في الآخر أو في حكم صدر على منتهى قتل ثم وجد المدعى
قتله حيا أو حكم صدر بناء على شهادة ثبت قضائيا فيما بعد أنها شهادة زور .
في هذه الصور الثلاث تقرر البداهة أن هنالك ظلما صارخا يكاد يلبس باليد
لا تستطيع أية هيئة اجتماعية السكوت عليه .

وحيث إن الطاعن احتج أيضا بأن له مصلحة مادية من الحكم بها وهي أمره
بخلق الصيدلية والصيدلية تؤول له وبأبى الورثة وتسجيل العمل فيها بغلقها يضر بحقوقهم .
وحيث إن غلق الصيدلية عقوبة تكميلية وهي في صورة هذه الدعوى تسقط
بسقوط العقوبة الأصلية لأن المحكوم عليه لم يكن مجزود عامل في الصيدلية عند
مالكها بل كان هو صاحب هذه الصيدلية ومديرها كما هو ثابت بالحكم ولم يكن
من مانع يمنع ورثته عقب وفاته من طلب فتحها لإثارتها بواسطة صيدلي قانوني
كما صرحت النيابة العامة في ردعها على الطعن .

وحيث إنه لكل ما تقدم بين أن الطعن غير جائز سماعه .
وحيث إن هذه المحكمة كانت بناء على طلب الدفاع عن الطاعن قد أمرت
بضم أوراق تحقيقات قبل إنها خاصة بهذه الدعوى وأمرها هذا لم يكن سوى
مجزود قرار تحضيري صدر والمادة القانونية الخاصة بمجواز سماع الطعن معلقة أمامها
تحت النظر ولم يفصل فيها . وبما أن رأى المحكمة استمر على عدم قبول هذا
الطعن فهي تعدل الآن عن أمرها هذا وتعتبره كأن لم يكن .

(١٠٥)

القضية رقم ١٧٥٥ سنة ٤٧ قضائية .

تروير . التروير في أورتنيك تعيين الخفراء . متولية شيخ البلدة .

(المادة ١٨١ عقوبات)

شيخ البلد مسئول جنائيا عن تروييره في المعلومات الكاذبة التي يعلنها للعملة
فيثبتها هنا في أورتنيك تعيين الخفراء .

الطعن المقدم من عيد إسماعيل عمره ٤٠ سنة صاعته شيخ عزبة وسكنه
بني عثمان ضد النيابة العامة في دعواها رقم ١٣٢٥ سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ المقيدة
بجدول المحكمة رقم ١٧٥٥ سنة ٤٧ قضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن المذكور بأنه في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بناحية سنورس
بمديرية الفيوم اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم محمد خليل إسماعيل الذي
ارتكب ترويرا في ورقة رسمية وهي أورتنيك تعيين رجال الخفراء بأن تسمى باسم
صايم خليل ووقع عليه بختم مزور بهذا الاسم وذلك بأن قلمه لعملة بني عثمان بهذا
الاسم فوقع العملة المذكور بحسن نية على تلك البيانات وقد وقعت الجريمة بناء
على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وكذا في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٢ بسنورس قبل
من المتهم محمد خليل إسماعيل المذكور جنبا مصريا رشوة يمكنه من الإفلات من
الخدمة العسكرية بالإقرارات الكاذبة التي كان يديها عند طلبه للقرعة . وبصفته
أيضا شيخ عزبة له شأن في تنفيذ قانون القرعة العسكرية أهمل عمدا في تأدية
واجبه المفروض عليه وقصد بذلك إسقاط اسم المتهم محمد خليل إسماعيل
في الاقتراع بدون حق بأن أجاب بتغيبه عن العزبة مع علمه بوجوده فيها وطلبت
إحالة على محكمة الجنايات لحاكمته بالمواد ١٧٩ و ١٨٠ و ٤٠ و ٤١ و ٨٩ و ٩٣
من قانون العقوبات وبالمواد ١٣١ و ١٢٩ و ١٣١ من قانون القرعة العسكرية .
وبتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٢٩ أصدر حشرة قاضي الإحالة أمرا بإحالة بني

محكمة جنائيات بنى سويف لمحاكمة بالمواد السابقة عددا المادتين ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات .

وبعد أن سمعت محكمة الجنائيات الدعوى حكمت فيها حضوريا بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٣٠ عملا بالمواد ٤٠ فقرة ثالثة و ٤١ و ١٨١ و ١٧ من قانون العقوبات وبالمادة ١٢١ من قانون القرعة العسكرية بمعاينة المتهم الطاعن بالحبس مع الشغل مدة سنة عن تهمة الاشتراك في التزوير وجبه ثلاثة شهور عن الجنحة مع رقه من وظيفته وبرأته من تهمة الرشوة .

قرر حضرة المحامي بالتوكيل عن المحكوم عليه بالظن في هذا الحكم بطريق التقض والإبرام في ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٠ وقدم تقريرا بأسباب طعنه في اليوم نفسه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الظن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الوجه الأول أن عمدة البلد هو الذي يملأ الأورنيك الخاص بمن يراد تعيينه من الخفراء وذلك بحسب معلوماته هو وتحت مسؤوليته وهو الذي عليه تحقيق هذه البيانات ولا جريمة على من يبلغه معلومات ثبت كذبها بعد .

وحيث إن ما يقوله الطاعن صحيح من جهة أن العمدة هو المكلف بتحرير الأورنيك ووضع ما به من البيانات وهو المكلف بتحقيقها ، ولكن العمدة ليس مكلفا مطلقا بمعرفة أهل بلده وأهالي العزب التابعة لها فردا فردا ومعرفة أَسْمَاء وأحوال الشخصيات بل هو يسترشد بذميره لتدوين البيانات في الأورنيك، وأقول من يلجأ له في ذلك هو شيخ البلد أو العزبة الذي يكون طالب الخدمة تابعا له مباشرة ، فإذا غشه الشيخ في البيان وجاز عليه هذا النش فنسب في الأورنيك للطلاب اسما أو صفة غير مانعة من التعيين وذلك على غير الحقيقة التي كان من شأن تدوينها أن تمنع التعيين فلا شك أن الأورنيك يكون مزورا ويكون الشيخ شريكا في هذا

الترویر للعمدة الحسن التبة وهذا هو الحاصل فی الدعوى الحالية . وقد أشار الحكم المطعون فيه إلى الفش إذ قال : ” وبما أن عمدة بنی عثمان مراد بك محفوظ شهد ” بأنه حرر البيانات المدونة بالأورنيك المطعون فيه بالترویر بناء على المعلومات ” التي استقاها من المتهم الثاني (الطاعن) كما هو المتبع خصوصا وأنه لا يعرف المتهم ” الأول (الخفي) من قبل لإقامته بعزبة بعيدة عن بلده ولا يمكن أن يذكر عنه ” ما ذكره بالأورنيك إلا بناء على معلومات شيخه وقرية المتهم الثاني ” .

وحيث إن ما يقوله الطاعن غير ذلك بعضه متعلق بالموضوع وبعضه غير صحيح وإذن فالطعن برمته متعين الرفض .

(۱۰۶)

القضية رقم ۱۷۷۸ سنة ۴۷ القضائية .

من الزوجين . كذب الشهود فيها أمام المأذون . متى يكون تزويرا سابقا عليه ؟

(المواد ۱۷۹ — ۱۸۱ عقوبات وقانون رقم ۵۶ لسنة ۱۹۲۳)

إن نص الفقرة التي أضيفت بالقانون رقم ۵۶ لسنة ۱۹۲۳ إلى المادة ۳۶۶ من لأئحة المحاكم الشريعة ليس نصا موضوعيا واردا في بيان ماهية عقد الزواج وكيمة اعتقاده صحيحا حتى يسوغ الادعاء بأن مسألة السن أصبحت بمقتضاه ركنا أساسيا في عقد الزواج كما قد يتوهم . وإنما هو نهى غير موجه إلا إلى الموظف الذي يباشر تحرير الإنشاد بالعقد أن يقبل تحريره إلا لمن يكونون بالنبي السن . وهذا النهى الموجه إلى الموظف يحتم عليه أن يتحقق من سن الزوجين برؤيتهما فإذا تشكل أو اعترضت العادة الجارية دون رؤية الزوجة فسبيله الوحيدة المقبولة لتقدير السن هي معاينة الطيب وشهادته عند عدم وجود الدليل الذي يستنتج من ورقة رسمية كشهادة الميلاد ونحوها . أما الاستشهاد على السن بشهود من غير أولي الفن فغير مقبول أصلا وشهادتهم في هذا الصدد لنوصرف لا يمكن أن يبنى عليها أى حكم . فكل موظف يباشر عقد زواج ولا يتحقق

بنفسه أو بتلك الطريقة المعقولة سن الزوجين فهو مقصر في تنفيذ أمر الشارع وعليه هو تقع تبعة تقصيره . أما الشهود فإن تقريرهم أمامه كذبا بأن الزوجين قد بلغ كل منهما السن المقررة لا يصد ترويرا معاقبا عليه إلا في صورة واحدة هي صورة ما إذا تواطأوا مع الموظف ليخل بواجب وظيفته فيكتب في العقد كاذبا متعمدا أن الزوجين أو أحدهما بلغ السن القانونية على خلاف الحقيقة . ووجه ترويرهم أت من جهة تصوير الموظف المسئول لغير الحق حقا فيا هو من واجبه الرسمي الخاص به ومن اشتراكهم معه بمآلاتهم له على هذا الإخلال بالواجب .^(١)

الطن المتقدم من النيابة العامة في دعواها رقم ١٦٥٤ سنة ١٩٣٠ المقيدة بجدول المحكمة رقم ١٧٧٨ سنة ٤٧ قضائية في قرار حضرة قاضي الإحالة قبل حنى يوسف سالم وآخرين .

الوقائع

اتهمت النيابة المتهمين بأنهم في يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ الموافق ٢٨ ربيع آخر سنة ١٣٤٧ بملائة قسم كرموس اشتروا بطريق الاتفاق والمساعدة مع أحد البخاري المأذون الشرعي الحسن النية في ارتكاب جريمة التزوير في ورقة رسمية وهي قسيمة الزواج رقم ٨٦٥٦٠ بحملهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وذلك بأن قروا أمام المأذون المذكور الذى أثبت ذلك في الوثيقة أن سن الزوجة المدعوة فهمة حنى سالم لا يقل عن ست عشرة سنة مع علمهم بأنها أقل من ذلك سنا إذ قدر عمرها بأربع عشرة سنة وهذا بقصد التزوير فوقت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٠ و ٤١ و ١٨١ من قانون العقوبات . قسرو قاضي الإحالة بمحكمة اسكندرية الابتدائية بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٣٠ بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم الجناية .

(١) تراجع الحكم الصادر بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ في القضية رقم ١٤٩٠ سنة ٤٧ التفاتية المنشور في هذا الجزء .

وبتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٣٠ طعن حضرة رئيس نيابة اسكندرية بالتوكيل عن سعادة النائب العمومى فى هذا القرار بطريق النقض والإبرام وقدم تقريراً بالأسباب فى التاريخ المذكور .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه فى المعاد فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن مبنى الطعن أن واقعة السن أصبحت بمقتضى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ ركناً أساسياً فى عقد الزواج فإذا أثبتت كذباً على غير حقيقتها كانت الواقعة تزويراً معنوياً معاقباً عليه بالمادة ١٨١ من قانون العقوبات بالنسبة للأذن لو أنه سبى النية وبها وبالمادتين ٤٠ و ٤١ عقوبات بالنسبة لمن يشارك معه (أى حتى ولو كان المأذون حسن النية) — وتطلب النيابة إلغاء قرار قاضى الإحالة وإعادة الدعوى إليه ليحيلها إلى محكمة الجنايات .

وحيث إن الزواج عقد قرره الأحكام الدينية أو المدنية تنظيلاً لأمر طبيعى لا يحصى ألبته عنه وهو الضرورة الدافعة لتلقى الذكر بالأشئ متى بلغ أهما حد النضوج الجنسي .

وحيث إن هذه الضرورة الدافعة يستحيل معها لأى شارع سياسى أن يمس أصل حلية الزواج لأى ذكر وأنثى غير محظيين . وكل ما فى الأمر أن ما توجه الضرورات الاجتماعية من مراعاة الأفراد المتزوجين مراعاة صحيحة حميدة الأثر فى الأمة تبيح لأولى الأمر من طريق السياسة الشرعية أن يتخذوا من التدابير ما به يظنون جهد الاستطاعة أن يحصل تزاوج بين فردين أحدهما أو كلاهما لما يبلغ بعد سنا خاصة معها يغلب على الظن حيازته لدرجة كافية من النجسة والارتياح العقلى اللازمين لحسن الحال فى المعيشة الزوجية ويتدرج معها أن الزواج غير مؤذى به بل إنه منتج لنسل قوى صالح للعامة بعد فى الحياة وتحملى ما فيها من كبد وعناء .

ولكن مهما تكن تلك التدابير فلا يجوز قطعا أن تصل إلى تحريم الزواج على من لم يبلغ تلك السن وإلا كان الشارع معاندا للطبيعة فلا تلبث أن تتألف منها بإحباط عمله ومقابلته بفشو الزنا بين صغار السن ويصبح وقد وقع فيما يريد انتقامه وزاد عليه كثرة النسل الضعيف من الأولاد الغير الشرعيين .

ولقد أدرك الشارع الوضعى المصرى هذه الحقيقة فلم يتعزز قط لحلية الزواج بين صغار السن بل ترك الناس أحرارا يتزوجون كما يشاءون فى حدود الأوضاع الدينية الشرعية فى أية سن أرادوا وسلك إلى تحقيق غرضه طريقا غير مباشر . ذلك بأن حرم على عماله قضاء شرعيين كانوا أو ماذونين أن يحورروا عقد زواج رسمى لمن لم تبلغ سن السادسة عشرة أو لمن لم يبلغ سن الثامنة عشرة كما حرم على المحاكم الشرعية أن تسمع دعوى زوجية من لم يبلغوا هذه السن عند العقد . بهذه الطريقة السلية الغير المباشرة وجأ الشارع أن يحمل الأفراد على ما يريد ولكن بى — مع ذلك — دائما أن من يعقد عقدا مستوفيا شروطه الأساسية الشرعية مهما تكن سنه فعقده صحيح ديانة بل وصحيح قانونا فى غير ما نص على عدم اعتباره فيه وهو مجرد عدم سماح الدعوى به لأنه لو لم يكن كذلك لاعتبرت مقاربة الزوج للزوجة الصغيرة هتاك عرض معاها عليه بالمادة ٢٣٢ من قانون العقوبات وهذا لا يستطيع أن يقول به أحد .

وحيث إن الطعن الحالى مؤسس على ذلك التدبير الذى أتت به السياسة الشرعية بالفقرة التى أضيفت بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ إلى المادة ٣٦٦ من لائحة المحاكم الشرعية ونصها : ” ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد “ .

وحيث إن هذا النص — وهو معدق التدبير على الوجه السابق لإيضاحه — ليس نصا موضوعيا واردا فى بيان ماهية عقد الزواج وكيفية انعقاده صحيحا حتى يسوغ الادعاء بأن مسألة السن أصبحت بمقتضاها ركنا أساسيا فى عقد الزواج

كما تقول النيابة في طعنها وإنما هو نهى غير موجه إلا إلى الموظف الذى يباشر تحرير الإشهاد بالمقد أن يقبل تحريره إلا لمن يكونان بالنفى السن — ولكأن كلمة "مباشرة" التى استعملت فى هذا النص هى التى استغلق معناها فظن أن عدم الجواز منصب على مباشرة الزوجين للمقد والواقع أن معناها "تحرير" بدليل اللفظ المقابل لها فى النسخة الفرنسية من القانون المذكور وهو " ... passer كتابة أو تحرير" وبدليل أن المادة واردة فى الباب المعنود "للاشهادات والتسجيل" وهو لا يحتذى إلا تعليمات وأوامر ونواهي للموظفين المكلفين بإسراع هذه الإشهادات وتحريرها .

وحيث إن مقتضى هذا النهى الموجه إلى الموظف دون سواء هو أن واجبه أن يتحقق من بلوغ المشهدين تلك السن قبل أن يباشر تحرير العقد لهما .
وحيث إن هذا الواجب يقضى عليه أن يباين الزوجين بنفسه ، فإذا تشكك بعد الرؤية فى سن أحدهما أو اعترضت العادة الجارية دون رؤية الزوجة فسيهله الوجيدة المقبولة لتقدير السن هى معاينة الطبيب وشهادته عند عدم وجود الدليل الذى يستتج من ورقة رسمية كشهادة الميلاد ونحوها . أما الاستشهاد على السن بشهود من غير أولى الفن فغير مقبول أصلا وشهادتهم فى هذا الصدد لنحو صرف سواء أصادفت الحقيقة أم لم تصادفها ، ولا يمكن أن يبنى عليها أى حكم . ذلك بأن السن ليست واقعة من الوقائع التى تحدث وتنقضى فيروى عنها من عاينوها أو سمعوا بها وإنما هى حالة قائمة بشخص صاحبها كالطول والقصر والياض والسواد ولها فيه علامات مميزة يدركها الحس العادى أو الحس الدقيق حس أرباب الفن .
على هذا المثال فى تقدير السن تجرى الحكومة بشأن الموظفين وطلبة المدارس ورجال القعدة المبكرة وغيرهم ولا تستد فقط بشهادة شهود عاديين ، وإذن فكل موظف يباشر عقد زواج ولا يتحقق بنفسه أو بتلك الطريقة المعقولة من سن الماعدين فهو مقصر فى تنفيذ أمر الشارع وعليه هو لا على الشهود تقع تبعة تقصيره .
والقول بغير ذلك يفتح بابا واسعا لظلم كثير من الشهود يسألون عن السن فيقتدرونه

بحسب ما يصل إليه اجتهادهم ، وقد يكونون مخطئين لأنهم جاهلون بهذا الذي لا يعرفه إلا الخبراء من ذوى الفن ثم إذا بهم بعد ذلك يؤخذون بنتيجة جهلهم وهم لا يشعرون وقبلما يتيسر لهم إثبات أنهم لم يقولوا إلا ما يعتقدون وأنهم عن سوء القصد يبيدون . هذا وإنما يعد كذب الشهود في هذه المسألة تزويرا معاقبا عليه في صورة واحدة هي أن يكونوا تواطأوا مع الموظف ليخل بواجب وظيفته فيكتب في العقد كاذبا متعمدا أنت الزوجين أو أحدهما بلغ السن القانونية على خلاف الحقيقة . في هذه الصورة فقط يكونون مزورين مستحقين للعقاب ، ووجه تزويرهم أت من جهة تصوير الموظف المسئول لغير الحق حقا فيما هو من واجبه الرسمى الخاص به ومن اشتراكهم معه بما لأنهم له على هذا الإخلال بالواجب .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

(١٠٧)

القضية رقم ١٧٨٧ سنة ٤٧ القضائية .

(١) إثبات في المواد الجنائية . مع اغتلاط الشهود . الفرض من .

(المادة ١٦٦ من قانون تحقيق الجنائيات)

(ب) اشتراك . اعتبار الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة لاختناق . ملحة محكمة الموضوع في ذلك .

(المواد ٤٣ ع ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

(ج) إلتلاف . الفرق بين المادتين ٢١٦ و ٢٤٢ عقوبات .

١ — إن الإجراء الذي نصت عليه المادة ١٦٦ من قانون تحقيق الجنائيات

خاصا بوجوب الاحتياط لمنع بعض الشهود من سماع شهادة الآخرين ومنع اختلاط من شهد منهم بمن لم يشهد بعد إنما هو مقصور على الشهود الذين حضروا إلى المحكمة لأداء الشهادة . وليس الفرض منه منع سماع شهود آخرين مما فيه معنى التجزئة المنافية لذلك الاحتياط .

٢ — اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاشتراك الحاصل بين المتهمين طبقا

للمادة ٤٣ عقوبات هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بما لها من السلطة المطلقة ولا رقابة عليها لمحكمة النقض مادامت هي لم تشذ عن حكم القانون .

ومحكمة المنصورة الابتدائية نظرت هذه الدعوى استئنافيا وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٠ بقبول الاستئنافين شكلا ورفضهما موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .

وبتاريخ ١٧ و ١٨ مايو سنة ١٩٣٠ قررت المحكوم عليها بقلم الدّآاب بالنظر في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم حضرة المحامى عنها تقريرا بالأسباب في ٤ يونيه سنة ١٩٣٠ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن قدم وبيئت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن الوجه الأول من أوجه النقض مردود بأن الاعتراض الذى يتقدم الطاعن به الآن إلى هذه المحكمة خاصا بتجزئة سماع الشهود أمام محكمة أول درجة على فرض أهميته كان يجب أن يتمك به أمام محكمة الموضوع ولكنه لم يفعل وكان اعتراضه قاصرا فقط على الاعتراض على التأجيل لقائه قائلا إن القضية مضي عليها نحو سنة وإن البتة اقتدى (وهو أحد الشهود الذين طلبت النيابة للتأجيل لسماع أقوالهم) عام وسيحضر ويحتجى بسر المهنة . وأمام المحكمة الاستئنافية لم يتركه إلى موضوع تجزئة سماع الشهود أمام محكمة أول درجة . على أن الإجراء الذى نصت عليه المادة ١٦٦ من قانون تحقيق الجنابات خاصا بوجوب الاحتياط لمنع بعض الشهود من سماع شهادة الآخرين ومنع اختلاط من شهد منهم بمن لم يشهد بعد إنما هو قاصر على الشهود الذين حضروا إلى المحكمة لأداء الشهادة . ولو كان الفرض ما يقوله الطاعن لامتنع على المحكمة أن تسمع شهودا تخفصوا عن الحضور أول مرة لعذر من الأعذار مع أهمية شهادتهم في الدعوى وعدم اقتناع المحكمة بشهادة من حضر من الشهود ولتعطلت بسبب ذلك وظيفة إقامة العدل وإحقاق الحق بين الخصوم ثم لامتنع على المحكمة الاستئنافية أيضا أن تسمع أقوال بقية الشهود الذين لم يسبق لمحكمة أول درجة أن سمعهم إذا رأيت هى لزوما لسماعهم لأن ذلك يعد أيضا تجزئة

لسماع الشهود ويمكن أن يقوم عليه نفس الاعتراض الذي يقيمه الطاعن الآن مع أن من وجوه طعنه اليوم أنه طلب إلى المحكمة الاستئنافية سماع شهادة البنا أفندي الذي لم يسبق لمحكمة أول درجة سماعه وأن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب . أما ما يقوله الطاعن من أنه طلب أمام محكمة الاستئناف سماع شهادة البنا أفندي الذي أخذت محكمة أول درجة بشهادته دون سماعه ولكن المحكمة لم تجبه إلى ذلك — فيخالفه ما ورد بمحضر جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٠ أمام المحكمة الاستئنافية من أنه قال إنه كان يؤد — فقط — أن تسمع أقوال محمد أفندي على البنا أمام المحكمة ولكنه لم يحضر ثم قال مخاطبا المحكمة " فيمكن لحضراتكم استدعاء محمد أفندي على البنا لسماع أقواله لأن النيابة لم تناقشه الخ " . ومعنى ذلك أنه لم يصر على سماع شهادة الشاهد المذكور بل فوض الأمر في ذلك للمحكمة . على أن المادة ١٨٦ من قانون تحقيق الجنائيات لا تلزم المحكمة الاستئنافية بسماع شهود بل تركت لها الخيار في ذلك . وإذن يكون هذا الوجه من الطعن غير سديد ويتعين رفضه .

ومن حيث إن الوجه الثاني بجى على عدم بيان التهمة بيانا كافيا مع الخطأ في تطبيق القانون لأن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم الاستثنائي بأسبابه خال خلاها تماما من السبب الذي بجى عليه اعتبار الطاعة شريكا في جريمة الشروع في القتل ولأن الشخص لا يمكن اعتباره شريكا في جريمة إلا إذا كان عنده نية ارتكابها . ومن حيث إنه ورد بأبواب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه ما يفيد أنه بعد المتهم الأول شريكا للثمة الثاني في جريمة الشروع في القتل طبقا للمادة ٤٣ من قانون العقوبات ولو أنه أحدث بالجنى عليه إصابات بسيطة وكلفت نينه ضرب الجنى عليه فقط وذلك لأن الجريمة التي وقعت هي نتيجة محتملة للاتفاق الحاصل بينهما على ضرب الجنى عليه ثم أردفت ذلك بقولها :

(وحيث إن تهمة الاشتراك بالاتفاق والتحرير ثابتة على المتهمة الأخيرة —

وهي الطاعة اليوم — للأسباب السابقة وعقابها ينطبق على المواد ١٩٨ و ٤٠ و ٤١ و ٤٣ من قانون العقوبات) . ومعنى ذلك أن المحكمة بعد أن أثبتت وجه

اشتراك الطاعة مع التهمين آخفتها بما أخذت به التهم الأول فجعلتها مسئلة عن النتيجة المحتملة التي ترتبت على الاشتراك الحاصل بينها وبين التهمين الآخرين ولذلك طبقت عليها حكم المادة ٤٣ عقوبات أيضا كما طبقت على التهم الأول . وبما أن تقدير أن جريمة معينة تعد نتيجة محتملة للاشتراك الحاصل بين التهمين طبقا للمادة ٤٣ عقوبات هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بما لها من السلطة المطلقة فلا رقابة لهذه المحكمة عليها ما دامت لم تتعد عن حكم القانون . فالتقول بعد هذا بأن الحكم خلو من بيان التهمة بالنسبة للطاعة غير مقبول . أما الزعم بأنه لا يمكن اعتبار الشخص شريكا في جريمة إلا إذا كان عنده نية ارتكابها فيرد عليه نفس نص المادة ٤٣ عقوبات إذ يقول صريحا (من اشترك في جريمة فليح عليه عقوبتها ولو كانت غير التي تمتد ارتكابها متى كانت الجريمة الخ) . ومن حيث إن الوجه الثالث مبني على خطأ آخر في تطبيق القانون فيما يتعلق بالجريمة الثانية لأن المحكمة طبقت حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات مع أن كل ما ورد بالحكم قاصر على حصول إتلاف بعض متعلقات عمدا وهذا أمر اعتبره المشرع مخالفة مطابقة على المادة ٣٤٢ عقوبات .

ومن حيث إن الفصل المادى المكون للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ عقوبات يدخل ضمن الأفعال التي تعاقب عليها المادة ٣١٦ عقوبات كما يفهم ذلك من العبارة القرنية لكل من المادتين . فالمادة ٣٤٢ تعاقب من تسبب عمدا في إتلاف (causé du dommage) شئ من متعلقات الغير . والمادة ٣١٦ تعاقب كل من خرب (détruit) أموالا ثابتة أو متقولة أو جعلها غير صالحة للاستعمال (met hors d'usage) أو عطلها (endonimage) . فالتمطيل في المادة ٣١٦ لا يخرج في معناه عن معنى الإتلاف في المادة ٣٤٢ وإذن يكون القول بأن المادة ٣١٦ تنص على التخريب بينما المادة ٣٤٢ تنص على الإتلاف لا يصلح معيارا للتمييز بين مدى انطباق كل من المادتين وإنما يجب أن يقوم التمييز فيما يخص بهذه القضية التي موضوعها إتلاف متعلقات على

أساسين هما : (أولا) قصد الجنائي في كل من المادتين . (وثانيا) مقدار الإلحاق
أو التخريب الذي أحدثه الجنائي .

ومن حيث إن الأصل في المخالفات أنها جرائم غير عمدية إلا أن المخالفة
المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ واردة على خلاف الأصل إذ اشترط فيها بصريح
النص أن تقع عمدا (volontairement) فهي والجريمة المنصوص عليها في المادة
٣١٦ سواء من هذه الوجهة، غير أنه يشترط في المادة ٣١٦ فوق ذلك أن ترتكب
بقصد الإساءة (méchamment) وذلك هو أحد الفروق التي تميز بين الجريمتين .

ومن حيث إنه علاوة على ما تقدم يمكن تطبيق المادة ٣٤٢ عقوبات أن
يكون الإلحاق حادثا فرديا بسيطا بينا المادة ٣١٦ تكون واجبة التطبيق متى كان
صد الأشياء المعطلة أو التلفة كبيرا . وهذا ما يستند من المذكرة الإيضاحية التي
وضعت عند تعديل المادة ٣١٦ عقوبات القديمة ونشرت بالوقائع المصرية في أول
نوفمبر سنة ١٩٢٣ ص ٥ من العدد ١٠٥ .

ومن حيث إن الوقائع التي أنبتها الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون
فيه بأسبابه تدل على أن المتهمين إنما ارتكبوا جريمة الضرب والإلحاق انتقاما
من المجنى عليه ومن تدعى بجهة طلعت بسبب العداء المستجكم بين الطاعة وبيعة
طلعت المذكورة . وقد استنتجت محكمة الموضوع من ذلك أن الإلحاق قد وقع
بقصد الإساءة وهو استنتاج لا شائبة فيه .

ومن حيث إن محكمة الموضوع قد أثبتت أيضا أن الإلحاق قد وقع على عدة
منقولات يبتها المحكمة في تلخيصها للتهمة في ختام حكمها .

ومن حيث إنه لا محل للشك بعد ذلك في أن المادة الواجبة التطبيق هي
المادة ٣١٦ من قانون العقوبات التي طبقها الموضوع فضلا ولا يبيى بعد
هذا محل للقول بأن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون .

ومن حيث إنه مما تقدم كله يتبين أن الطعن واجب الرضى .

(١٠٨)

القضية رقم ١٧٩٨ سنة ٤٧ القضائية .

استئناف . استئناف التهم الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة شكلا . ملحة المحكمة الاستئنافية .
عدم جواز النظر في الموضوع .

(المادتان ١٢٣ و ١٧٧ مبحث)

إذا حكمت المحكمة الجزئية حكما غاييا بادانة متهم وعارض في الحكم وحكمت المحكمة بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد ثم استأنف المتهم هذا الحكم الأخير ، وطلبت النيابة الحكم بعدم قبول الاستئناف لرفع المعارضة بعد الميعاد فتناولت المحكمة الاستئنافية موضوع الدعوى وحكمت ببراءة المتهم من التهمة فانها تكون مخطئة في حكمها هذا خطأ جوهريا بطلاله . لأنها بذلك تكون قد تخطت حكم رفض المعارضة المستأنف لسيا ونظرت موضوع الدعوى دون أن يكون مطروحا أمامها ، وكان الواجب عليها أن تقتصر على بحث حكم عدم قبول المعارضة والفصل فيما إذا كان للتهم وجه في استئنافه أم لا . فانما كان له وجه ألفت الحكم وأعادت القضية للمحكمة الأولى لتسير في نظر المعارضة ، وإن لم يكن له وجه أيدت الحكم ، وفي هذه الحالة إذا كان التهم لم يستأنف الحكم النهائي يصبح نهائيا بالنسبة له نافذا عليه . وإذا كان قد استأنفه فينظر استئنافه على حدة ويقضى فيه بما يستحقه .

(١٠٩)

القضية رقم ١٨١٩ سنة ٤٧ القضائية .

(١) شهود . إجراءات استحضار شهود النفي . وجوب حصولها قبل انعقاد الجلسة . طلب

استدعاء شهود يد ذلك . حق المحكمة في رفض هذا الطلب .

(المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢١ و ٤٦ تشكيل)

(ب) قتل . تصويب عيار ناري إلى شخص . إصابة آخر . قتل عمد .

(المادة ١٩٨ ع)

١ - بينت المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الإجراءات الواجب اتباعها لاستحضار شهود النفي والمواعيد التي يجب فيها على

المتهم إعلان المدعى بالحق المدنى والنيابة بإسماء شهوده والمواعيد التى يجب فيها إعلان هؤلاء الشهود بالحضور أمام المحكمة . وكلها إجراءات يجب حصولها قبل انعقاد الجلسة ، أما بعدها فليس للتهم ولا لغيره حق التمسك بإعلان شهود قى جدد وإنما للحكمة وحدها بمقتضى المادة ٤٦ أن تستدعى من تشاء لسماع أقواله إذا رأت لزوما لذلك . فإذا طلب إليها المتهم إعلان شهود لم يكن سبق له إعلانهم بالطرق المينة بالمواد ساقفة الذكر ، ورفضت المحكمة طلبه فليس له أن يتعلل بهذا الرضى للطن فى حكمها على زعم أنها قد أخلت بحق الدفاع .

٢ — إذا صوب شخص على إنسان عيارا ناريا بقصد قتله فأخطأ وأصاب إنسانا آخر فقتله وجب اعتبار هذا الشخص قاتلا عمدا لأنه نوى القتل وتعمده فهو مسئول عن النتائج الاحتمالية التى ترتبت على قصده الجانى .

(١١٠)

القضية رقم ٢٢٣٤ سنة ٤٧ القضائية .

وصف الأفعال التابعة بالحكم بغير ما وصفها به الحكم . جواز ذلك لمحكمة القضا .

(المادة ٢٢٢ و ٢٢٣ تحقدا)

يجوز لمحكمة القضا أن تصف الأفعال التابعة بالحكم المظنون فيه بغير ما وصفها به هذا الحكم فتعتبرها نصبا معايبا عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات لا تديبا مدنيا وعندئذ يكون عليها قضا الحكم المظنون فيه وتطبيق القانون ومعاينة الجانى .

الطن المقدم من النيابة العامة فى دعواها رقم ١٦٦٤ سنة ١٩٣٠ المقيدة بحلول المحكمة رقم ٢٢٣٤ سنة ٤٧ قضائية ضد حافظ خليل إبراهيم عمره ٤٠ سنة وصناعته تاجر وسكه محرم بك ومن التهم المذكور بصفته مسئولا عن حقوق مدنية قبل قطومه بنت أبو بكر ورزقه بنت أبو بكر مدعيتين بحق مدنى .

الوقائع

أقامت النيابة العامة هذه الدعوى ضد المتهم المذكور أمام محكمة جنح العطارين الجزئية واتهمته بأنه فى المدة ما بين ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٤ إلى ١٠ مايو سنة ١٩٢٦

بدائرة قسم المطارين بقد مبلغ ١٢٦٥ جنيا للسيدتين فطوم ووزقه كرمي أبو بكر آدم كان قد تسلم إليه منها لاستعماله في أمر معين لمقتعتهما وهي صرفه في إقامة مترلين على قطعتي أرض مملوكة لهما وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات. وبإحدى جلسات القضية رفعت المدعيتان بالحق المدني دعوى مباشرة ضد المتهم واتهمته بأنه استولى منها على مبلغ بطريق النصب والاحتيال وطلبتا الحكم لهما عليه بمبلغ ١٦٢٨ جنيا و ٥٦٠ مليا من ذلك ١٣٠٦ جنيات لفطومة أبو بكر آدم و ٣٢١ جنيا و ٥٦٠ مليا لوزقه أبو بكر آدم والمصاريف المدنية مع محاكمته بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات علاوة على المادة المطبقة طيه من قبل النيابة والتي انضمت إليهما في ذلك .

نقضت محكمة الجناح المشار إليها حضوريا بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٨ عملا بالمادتين ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات و ٢٩٣ من قانون العقوبات : (أولاً) ببراءة المتهم من تهمة التبيد . (ثانياً) بحبس سنة مع الشغل عن تهمة النصب . (ثالثاً) بالإلزام بأن يدفع إلى فطوم بنت أبو بكر آدم مبلغ ١٣٠٦ جنيات والمصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعاباً للعامة وأن يدفع إلى وزقه أبو بكر آدم مبلغ ٣٢١ جنيا و ٥٦٠ مليا والمصاريف المناسبة و ٣٠٠ قرش أتعاباً للعامة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات وألزمتهما بباقي مصاريف دعواهما .

فاستأفت النيابة هذا الحكم في ٨ مارس سنة ١٩٢٨ واستأفته المتهم أيضاً في ١٠ منه. ومحكمة إسكندرية الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين وقضت فيهما بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٨ غياباً لاتهم وحضوريا للدعيتين بالحق المدني بقبولهما شكلاً ورفضهما موضوعاً وتأيد الحكم المستأف بأكمله أجزائه وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية المناسبة إلى ما حكم به لكل واحدة من المدعيتين وبأن يدفع للذعية بالحق المدني الأولى أيضاً مبلغ ٥٠٠ قرش أتعاباً للعامة وإلى الثانية ٣٠٠ قرش أتعاباً للعامة . فقرر بالمعارضة فيه وحكم بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٨ باعتبارها كأن لم تكن مع إلزام المتهم بمصاريف المعارضة المدنية .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقض والإبرام وحكت محكمة التقض بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية لمحكمة الإسكندرية الاستثنائية للحكم فيها مجدداً من دائمة أخرى .

وعند نظر هذه الدعوى أمام محكمة الإسكندرية الاستثنائية للزعة الثانية دفع حضرة المحامي عن المتهم بدفعين فرعيين: أولهما عدم قبول الدعوى الجنائية سابقة حفظها وعدم إلغاء قرار الحفظ من سعادة النائب العمومي وثانيهما عدم اختصاص القاضي الجنائي للمدنية الموضوع فقال حضرة المحامي عن المدعين بالحق المدني إن الدفع الأول فصل فيه من محكمة أول درجة واستؤنف هذا الدفع وقضى استئنافاً برفضه وأعيدت القضية لمحكمة أول درجة وفصل فيها في الموضوع واستؤنف الحكم ورفع تقضا وحكم من محكمة التقض بإعادة القضية ولم يتعزز الحكم للدعوى المدنية . والدفع الثاني سبق فصلت فيه المحكمة والمحكمة قررت ضم الدفين للموضوع وقضت حضوراً بتاريخ ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٩ عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات بقبول الاستئناف شكلاً ورفض الدفين المشار إليهما بالأسباب وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى العقوبة وبرائة المتهم من تهمة النسب وتأييده بالنسبة إلى براءته من تهمة التبيد وبالنسبة إلى التعويض المدني المحكوم به لكل من المدعين بالحق المدني مع إلزامه بالمصاريف المدنية عن الدرجتين وملغ ألف قرش أنعاباً للعامة .

فطن حضرة رئيس نيابة اسكندرية على هذا الحكم بطريق التقض والإبرام بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٩ وقدم تقريراً بالأسباب في اليوم المذكور .
وطعن عليه أيضاً المحكوم عليه بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٢٩ وقدم حضرة المحامي عنه تقريراً بالأسباب في ٧ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

حيث إن حفظ خليل مع تقريره بالظن فيما يتعلق بالتعويض المدنى المحكوم به عليه وتقديمه الأسباب لم يدفع الرسوم المستحقة لقلم الكلاب فيتمتع استبعاد طعنه من رول الجلسة .

وحيث إن الظن المتقدم من النيابة قد يفت أسبابه في الميعاد فهو صحيح شكلا .
وحيث إن مبنى هذا الظن أن المحكمة الاستئنافية لم تصب في حكمها بالبراءة بعله أن ماثبت لديها من وقائع معاملة المتهم للجنى عليهما لا يكون الطرق الاحتمالية الواجب توفرها لإمكان تطبيق المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ، مع أن تلك الوقائع بحسب ما أثبتته الحكم هي من صميم الطرق الاحتمالية خصوصا متى لوحظ أن المنجني عليهما هما من السيدات اللواتي يسهل التأثير عليهن .

وحيث إن الثابت بالحكم هو أن المتهم بعد أن اشترى الأرض من شركة فوماريل بعقد عرقى غير مسجل وباع منها في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٤ للسيدة فطومة أبوبكر آدم بعقد عرقى غير مسجل أيضا ٤٠٠ ذراع بجن قدره ٣٤٤ جنيها قبض منها في مجلس العقد ٨١ جنيها والباقي (أى ٢٦٣ جنيها) تقسط على ثلاثة أقساط سنوية متساوية ، كما باع لأختها الست رزقة أبوبكر آدم ٢٨٣,٤ ذراعا بعقد عرقى غير مسجل بجن قدره ٣٣٠ جنيها و ٢٤٠ مليا قبض منه ٨٢ جنيها و ٥٦٠ مليا والباقي (٢٤٧ جنيها و ٦٨٠ مليا) تقسط أيضا على ثلاثة أقساط سنوية متساوية — بعد هذا وبعد أن اتفق على أن يبني لكل واحدة منهما منزلا على القطعة التي اشترتها قد أخذ يسحب منهما مبالغ على ذمة إقامة البناء . وفى ١٨ مارس سنة ١٩٢٥ (أى قبل أن يحل موعد سداد أول قسط من باقى ثمن الأرض المبيعة لها) استصدر لنفسه من شركة فوماريل عقدا نهائيا يبيع جميع لأرض التي منها القطعتان الميعتان منه للسيدتين المذكورتين وسطح جميعها ١٦٨٦,٥ ذراعا وتقرر في هذا العقد النهائي أن الباقي عليه للشركة من ثمنها هو مبلغ ٧٧٥ جنيها و ٣٧٥ مليا يدفعها على ثلاثة أقساط في يونيو سنة ١٩٢٥ ويناير سنة ١٩٢٦ ويناير سنة ١٩٢٧ ، وفى ذات اليوم (١٨ مارس سنة ١٩٢٥) رهن كل الأرض المذكورة إلى من يدعى شكرى فتواتى

على مبلغ ٨٤٩٦ جنيا جاعلا الرهن شاملا القطعتين الميعتين منه للسيدتين فطومة وروزقة بما عليهما من الباقي ثم جدد هذا الرهن من بعد للدائنين نفسه على مبلغ ١٠٢٤٨ جنيا . فمل المتهم ذلك وأخفى الرهن على السيدتين ثم استمر من بعد يأخذ منهما مبالغ كلية يحجز لهما بها إيصالات يذكر فيها تارة أنها على الحساب وطورا أنها من ثمن الأرض وكان في أثناء ذلك يستصحب السيدتين أو إحداهما ليريهما البناء الذي يبنيه لهما واستمر على ذلك إلى أن كان يوم ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ إذ أعلنت إليه شركة فوماريل تنبيهها عقاريا بأن يدفع مطلوبها فتأنر فحجزت على العين وزعت ملكيتها جعريا ورسا مزادها على شركى قنواتي المرتين الذي استلم جميع الأرض بما عليها من البناء وتوحيحت السيدتان صغر الدين .

وحيث إن رهن المتهم للأرض بما فيها مما باعه للسيدتين المذكورتين وما بناه لهما عليه تأمينا على ذلك المبلغ الجسم فوق ما كان على الأرض من باقى ثمنها لشركة فوماريل يعرض للضياع تعريضا شديدا حق السيدتين في الأرض والبناء أو على الأقل ما دفعناه من المبالغ بقصد تملك المترلين أرضا وبناء ، ويزيد هذا التعريض للضياع بل يؤكد تجديد الرهن على مبلغ أجسم . وإذن فكل مبلغ يأخذه المتهم منهما بعد هذا الرهن على ذمة الأرض أو البناء ظاهر أنه لا مقابل له من أرض حرة غير مشغولة بحق المرتين ولا من بناء حرك ذلك .

وحيث إن ما ثبت من إخفاء المتهم للرهن عن السيدتين يجعل ما أثبتته الحكم من استعصابه لكليهما أو لإحداهما لإرانتها البناء الجارى إلتساؤه ومن تحريره الإيصالات بالمبالغ التي أخذها منهما تارة على الحساب وطورا من ثمن الأرض — يجعل ذلك من المظاهر الاحتمالية التي كان يورم بها المتعنتين لاستلام مالهما فكأنما يتقدمان له ما يطلب على اعتقاد أن الأرض والبناء آيل لهما بلا شبهة — ويكون إذن ما وقع من المتهم بعد تاريخ الرهن نصبا متطبقا على المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات على خلاف ما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه تدليس وغش مدني فقط .

وحيث إن هذا الطعن حاصل للثة الثانية وواجب المحكة هو القضاء في الموضوع مادام أنه مقبول .

وحيث إن القضاء في موضوع الدعوى لا يستدعى مراقبة ما فيه فإن محكة النقض لا تنكر على المحكة الاستئنافية ما أثبتته في الموضوع وإنما تنكر عليها فقط خطأها في القانون إذ اعتبرت أن ما أثبتته ليس نصا مما يعاقب عليه بل هو تدليس مدني .

فكل ما يبنى لإنهاء الموضوع نهائيا هو مجرد تطبيق القانون على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم .

فبناء عليه

توزعت المحكة باستبعاد طعن المتهم حافظ خليل إبراهيم الخالص بالتعويض المدني من جدول الجلسة وحكت فيما يتعلق بالدعوى العمومية فقط بقبول طعن النيابة العامة شكلا وفي الموضوع بتقص الحكم المطعون فيه من جهة البراءة وبمعاقبة المتهم بالحبس ستة أشهر مع الشغل .

جلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠

(١١١)

القضية رقم ١٨٢٥ سنة ٤٧ القضائية .

قاضي الإحالة . قراره بأن لا وجه . الطعن فيه بطريق النقض . التقرير بالظن حامل من رئيس النيابة بتوكيله عن النائب العام . تقرير الأسباب مقدم من رئيس النيابة دون إقرار النائب العمومي . عدم قبوله شكلا .

(المادة ١٣ تنكيل)

إذا كان الظن في القرار الصادر من قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى حاصلا من رئيس النيابة بتوكيل من النائب العام ولكن كان التصور المتضمن لأسباب الظن موقفا عليه من رئيس النيابة فقط وليس عليه أي توقيع يفيد اطلاع النائب العمومي عليه وإقراره إياه فإن هذا الظن يكون غير مقبول شكلا .

(١١٢)

القضية رقم ١٨٢٦ سنة ٤٧ القضائية .

حق الدفاع الشرعي . استماله ضد مدته . رد المحدثي الاعتداء . ليس دفاعا شرعيا .

(المادة ٢١٠ من قانون العقوبات)

إذا دخل شخص في متصف الليل منزل شخص آخر بوجه غير قانوني بواسطة التساق وكان حاملا سلاحا ثم بقي في المنزل مخفيا عن أعين من لهم الحق في إخراجه فلا شك في أن صاحب المنزل يكون في هذا الطرف في موقف يبيح له حق الدفاع الشرعي عن نفسه وعن ماله ، فإنما هو استعمل حقه هذا ضد هذا الشخص فلا يجوز لهذا الأخير إذا ردت بالاعتداء على صاحب المنزل أن يحتج بأنه إنما كان يدافع عن نفسه .

(١١٣)

القضية رقم ١٨٤١ سنة ٤٧ القضائية .

استدلال . تقرير طبيب . تناقض مع شهادة الشهود . اعتماد المحكمة على هذه الشهادة . لا يجب . إذا قرر الطبيب أن يبيد المتهم إصابة واستنتج أن هذه الإصابة تمنعه عن مباشرة أى عمل ولكن الشهود شهدوا بأنهم رأوا هذا المتهم المصاب وهو يطلق العيار النارى بيده وأخذت المحكمة بشهادتهم دون تقرير الطبيب فلا حرج على المحكمة في ذلك لدخوله في سلطة محكمة الموضوع بغير رقابة .

(١١٤)

القضية رقم ١٨٤٧ سنة ٤٧ القضائية .

تعدد التهمين . تعدد الجرائم التابعة عليهم . كل جريمة لا يتصور وقوعها إلا من فاعل بيه . عدم مرة الفاعل الأصل لكل جريمة . احتيازم شركة .

(المواد ٢٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢)

إذا تعدد المتهمون وتعددت الجرائم التابعة عليهم وثبت سبق إصرارهم عليها وكان فعل كل جريمة منها لا يمكن تصوره وقوعه إلا من فاعل بيه ولم يعرف الفاعل

الأصل لكل جريمة فلا تصح نسبة الفعل الأصلي لكل واحد من هؤلاء المتهمين ، لأن هذه النسبة تكون متكوكا فيها ، والمتكوك فيه لا يصح اعتباره أساسا للحكم . وإنما يجب اعتبار المتهمين جميعا شركاء بالاتفاق في كل من هذه الجرائم ما دام الاشتراك هو القدر المتيقن في حق كل منهم . ولا مانع في القانون يمنع من عقاب الشريك إذا كان القاعل الأصلي مجهولا كما لا مانع عقليا ولا قانونيا يمنع من اعتبار الشخص شريكا فقط متى وقع الشك في نسبة الفعل له وكانت عناصر الاشتراك متوفرة في حقه توافرا لا شك فيه .

جلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(١١٥)

القضية رقم ١٨٥٢ سنة ٤٧ القضائية .

- (١) استلال . اعتراف التهم بمحض البوليس . اعتماد المحكمة عليه . لا يجب
- (ب) شهادة . تناظر أغلبية الشهود على رواية الواقعة . غلبة أحدهم لهذه الرواية . قول الحكم إن التهمة ثابتة من شهادة الشهود . لا يجب .
- (ح) . إتلاف زراعة . مدى تطبيق المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ عقوبات .
- (د) . إتلاف زراعة . الفرق بين القنبرتين الأولى والثالثة من المادة ٢٢١ - عقوبات .
- ١ - إذا أخذت المحكمة باعتراف المتهم الذي أدلى به لرجال البوليس واعتبرته حجة عليه في ارتكاب الجريمة فلا حرج عليها في ذلك إذ هي حرة في استقاء الدليل من مثل هذا الاعتراف ولو لم يحصل بمجلس القضاء .
- ٢ - مادام شهود الحادثة كثيرين وأغلبهم أيد وقوع الحادثة على الكيفية التي أثبتتها الحكم فلا يجب الحكم أن يذكر أن التهمة ثبتت من شهادة الشهود وإن لجأت شهادة أحدهم على خلاف ما قرره أغليتهم .
- ٣ - يكفي لتطبيق المادتين ١/٢٢١ و ٢٢٢ عقوبات واعتبار الواقعة جنائية أن يذكر بالحكم أن إتلاف التبرع حصل ليلا من أكثر من ثلاثة أشخاص . ولا

يصح الطعن في الحكم بزعم أنه لم يذكر به مقدار ما أُلْغى لأن هذا المقدار لا ضرورة له في وصف الواقعة .

٤ - قلع الزرع إتلاف . والفارق بين الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٣٢١ عقوبات أن الفقرة الأولى تنطبق على الإتلاف الواقع بمجموعة من النباتات سواء أكانت تلك المجموعة شجيرات صغيرة أم غير ذلك . وهذا يقطع النظر عن طريقة الإتلاف وعمّا إذا كان الإتلاف أمانتها فعلاً أو لم يمتها . وأما الفقرة الثالثة فتطبق على الإتلاف الميت الواقع بصنف من الأشجار ويطعموم الأشجار والنباتات التي هي من قبيل الأشجار وللواحدة منها قيمة تذكر، ولا يلزم فيه أن يكون واقفاً على مجموعة بل يكفي أن يكون واقفاً ولو على فرد واحد . فطريقة الإتلاف ليست إذاً هي الفارق بين الفقرتين المذكورتين ^(١) .

(١١٦)

القضية رقم ١٨٥٥ سنة ٤٧ القضائية .

شروع في قتل . الحكم التي يعاقب على هذه الجريمة . وجوب بيان نية القتل . (المادة ٤٦ عقوبات)
إن الواجب بيانه وتعليل عليه في الحكم الصادر بالقوية في جريمة الشروع في القتل إنما هو نية ارتكاب الجريمة التامة لا نية الشروع فيها . لأن نية الشروع في القتل نية غير مفهوم لها مدلول موضوعي ولا حكم قانوني بل لو صح تصورهما وكان مدى فكر الجاني هو الاتصاف من فعلته التي يقصد بها القتل أن تقف عند حد الشروع فيه لما كانت فعلته إلا مجرد تعمد الإيذاء بالضرب أو الجرح بحسب النتيجة الواقعية للفعل .

(١١٧)

القضية رقم ١٨٦٠ سنة ٤٧ القضائية .

قتل . اشتراك في القتل . شريك احدى المحكمة قاعلاً أصلياً . تصحيح الحكم . (المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٩ ع ٢٣٢ تحقيق)

(١) يراجع الحكم الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠ في القضية رقم ٨٠ سنة ٤٧ القضائية المنشود في الجزء الأول من هذه المجوعة .

إنما كانت الوقائع الثابتة في الحكم لا تدل على أن المتهم ارتكب عملا من الأعمال المكونة للشروع في القتل وإنما تدل على أنه هو صاحب المصلحة في الجريمة وأنه كان مسرا للضحية في نفسه فاستعان بآخرين على ارتكابها وأنه مر قتل الحادثة مع أحد الفاعلين الأصليين فإن هذا اليان دال على الاشتراك في ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق وعلى أن الجريمة قد وقعت بناء على هذا الاتفاق . فإذا كانت المحكمة مع ذلك قد اعتبرت المتهم فاعلا أصليا وحكت عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة طبقا للواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٤ و ١٧ من قانون العقوبات تعين على محكمة النقض أن تصحح هذا الحكم وتعتبر المتهم شريكا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٤ و ١٧^(١) ع وتعامله بالمادة ١٧ التي طبقها محكمة الموضوع وتجعل العقوبة السجن قسط دون الأشغال الشاقة.

(١١٨)

القضية رقم ١٨٦٢ سنة ٤٧ القضائية .

حق الدفاع الشرعي . شروطه .

(المادة ٢١٠ عقوبات)

يستلزم لوجود حق الدفاع الشرعي عن النفس أو المال أن يكون الاعتداء

عليهما قائما ، فلا دفاع بعد زوال الاعتداء^(٢) .

(١) استعمال محكمة النقض المادة ١٩٩ في هذه الحادثة محل نظر .

(٢) محصل الواقعة أنه بينما كان زيد في مزرعته شمر يبرجود عمرو فها بجوار الطريق فقام نحوه فوجده قد ارتفع نحو أربعين كوزا من القرة فأراد ضبطه فألقاها على الأرض وضى فخبه زيد وأمسك به وتضاربا واحدى عمرو على زيد فضرب زيد عمرا ضربا أحدث به عاهتين مستدينتين . وعقدت القضية لدى المحكمة طلب محامى زيد اجتارته فباؤت مع من الاعتداء متجاوزا حدود الدفاع الشرعي مما يدخل تحت نص المادة ٢١٥ ع ولكن المحكمة لم ترحل ذلك .

لمن زيد في هذا الحكم قدرت محكمة النقض أنه من حيث إنه ثبت في الحكم أن البارقة قد ألقى المال المسروق وتفرقت دفاع عن المال كما أن الاعتداء من عمرو على زيد كان قد انقضى قبل أن يضربه زيد الضرب الذى سبب له العاهتين ، ولم يثبت في الحكم أن هناك خطرا كان يخشاه زيد على نفسه من عمرو وأنه كان لا سبيل لاختائه إياه إلا بضربه هذا الضرب الشديد ، وإذن فلا دفاع عن النفس .

(١١٩)

القضية رقم ١٨٦٧ سنة ٤٧ القضائية .

جريدة - ونوعها خارج النظر المصري - متى يعاقب مرتكبها طبقا للقانون المصري ؟

(المادة ١/٢ و ٣ من قانون العقوبات)

إن نص المادة الثالثة من قانون العقوبات المصري صريح الدلالة على أن هذا القانون واجب تطبيقه إنا كانت الجريمة التي ارتكبت وقع بعضها في مصر والبعض الآخر في بلدة أجنبية وكان مرتكبها خاضعا للأحكام المصرية . فإذا كانت الجريمة وقعت كلها لا بعضها في الخارج فإن مرتكبها الخاضع للأحكام المصرية متى طاد إلى مصر حوكم على فعلته طبقا للقانون المصري ما دامت هي مما يعاقب عليه بقانون البلد الذي ارتكبت فيه .

(١٢٠)

القضية رقم ١٨٦٨ سنة ٤٧ القضائية .

قض وإبرام - حكم من محكمة مركزية بعدم اختصاص لوجود الجناية - الطعن فيه بطريق النقض - لا يجوز .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة المركزية بنظر الدعوى لا اعتبار الواقعة جنائية لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه حكم غير قابل في موضوع التهمة .

(١٢١)

القضية رقم ١٨٧٠ سنة ٤٧ القضائية .

سب - عدم اشتغال الحكم على بيان ألقاظ السب وسكاه - قض .

(المادة ٢٦٥ عقوبات)

يجب أن يشتمل الحكم الصادر بعقوبة في تهمة سب على بيان ألقاظ السب حتى يتسنى لمحكمة النقض مراعاة تطبيق نصوص القانون تطبيقا صحيحا ومعرفة ما إنا كانت التهمة بحسب ألقاظ السب التي استعملت تعتبر جنحة

أو مخالفة . ولا يكفي في بيان ألقاظ السب الإشارة إلى ما ورد في عريضة المدعى بالحق المدني . كذلك يجب أن يبين في الحكم المكان الذي وقع فيه السب حتى يعرف منه ما إذا كان السب قد وقع علنا أو في غير علانية . وقصور الحكم عن بيان ذلك يبيح عيا جوهريا يستوجب نقضه .

(١٢٢)

القضية رقم ١٨٧٦ سنة ٤٧ القضائية .

تراض براءة حق :

(أ) هل يشترط أن يدفع المقرض للمال المحسنة عليه الفائدة الربوية دفعا فليا ؟

(ب) الاحياد . كيف يتحقق ؟

(ج) الادعاء . بمن سدد في دعوى الاحياد . عندهم جواز . دخول المقرض مدعا . عدم

امراض المقرض . الامراض لأول مرة لدى محكمة القضا . لا يجوز .

(المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات)

١ — الإقراض في معنى البقرة الأخيرة من المادة ٢٩٤ المكررة عقوبات لا يستلزم حتما أن يعطى المقرض للمال المحسنة عليه الفائدة الربوية إعطائه فليا بل يكفي فيه قطع الحساب وتغيير السند بسند آخر تحتسب فيه فائدة أخرى ربوية المستقبل .

٢ — الاعتداد على الإقراض بالربا الفاحش يتحقق ولو لم يحصل الفعل إلا مرتين فقط . فإذا كانت أولى المرتين لم تسقط بمضي المدة قبل حدوث الثانية والثانية لم تسقط قبل رفع الدعوى فإن أركان الجريمة تتحقق بهاتين المرتين . وإذا تمدد المجني عليهم ولم يذكر الحكم إلا تفاصيل حوادث الإقراض لأحدهم فقط كان ذلك كافيا لصحة توقيع العقوبة .

٣ — لا يجوز دخول المجني عليه مدعا بمن مدنى في دعوى الاعتداد على الإقراض بربا فاحش ما دامت هذه الجريمة لا تتحقق إلا بالاعتداد وما دام الاعتداد صفة قائمة بذات الجاني لا شأن للمقرض بها . ولكفى إذا دخل المقرض مدعا

بحق مدنى ولم يعترض المفرض على ذلك لا لدى المحكة الابتدائية ولا لدى المحكة الاستئنافية فليس له أن يظن في هذا الشأن لأول مرة أمام محكمة النقض . فانه شأن متعلق بحقوق فردية خاصة لدوى الشأن فيها أن يأخذوا بها أو أن يحملوها بلا حرج عليهم من قبل النظام العام .

(١٢٣)

القضية رقم ١٨٧٧ سنة ٤٧ القضائية .

تعد على موظف عموى . أركان هذه الجريمة .

(المادتان ١١٧ و ٢٦٥ ع)

إنما كانت الواقعة — بحسب الثابت فى الحكم الصادر بعقوبة فى تهمة تعدى على موظف عموى — ليست من قبيل التعدى على الموظف أثناء تأدية وظيفته ولا بسببها لأنه لم يثبت أن المحنى عليه كان يؤدى عملا من أعمال وظيفته ولا أن العلة فى التعدى ترجع إلى عمل من هذه الأعمال بل تبين عكس ذلك فلا تدخل الواقعة تحت حكم المادة ١١٧ ع . ولكنها قد تتكون جريمة النسب المنصوص عليها فى المادة ٢٦٥ ع لو كانت الألفاظ المنسوبة للهم قبلت فى محل عموى .

فلما كان الحكم قاصرا عن بيان الجهة التى قبلت فيها الألفاظ المذكورة فلا تستطيع محكمة النقض أمام هذا الفصور تطبيق القانون بل يكون من واجبها إعادة الدعوى لمحكة الموضوع نظرها ثانيا والحكم فيها على أساس أنها سب يكون جنحة أو مخالفة بحسب الأحوال .

(١٢٤)

القضية رقم ١٨٨٣ سنة ٤٧ القضائية .

عام . دماء من سلطين متارستين . إخلال بحق المتاع .

إنما اتهمت النيابة شخصين بارتكاب جريمة وكانت هذه الجريمة لا يحتمل وقوعها منهما معا بل من أحدهما فقط كانت مصلحة كل من هذين المتهمين متعارضة

مع مصلحة الآخر . فإذا قبلت المحكمة أن يتولى الدفاع عنهما محام واحد ثم حكمت بإبراء أحدهما وبإدانة الآخر كان حكمها باطلا لما وقع من الإخلال بحق الدفاع . إذ لا يتسنى لمحام واحد أن يتولى الدفاع عن مصلحتين متعارضتين .

(١٢٥)

القضية رقم ٣٧ سنة ٤٨ التفضائية .

قانون . الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ . نظام من أنظمة الحكم . قانون صادر بمقتضاه .
لا يصح التأثر إلا بقانون من سلطة مختصة .

(الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ والأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠)
إن الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ قد وقف كل ما يتعلق بالسلطة التشريعية في دستور أبريل سنة ١٩٢٣ وصار منذ صدوره نظاما من أنظمة الحكم في البلاد . فكل تشريع صادر بالمطابقة له هو تشريع صادر من سلطة مختصة لا يمكن التأثر إلا بتشريع آخر من السلطة ذاتها أو من يحمل محلها في التشريع على الوجه الذي يحدد لاختصاص من يحمل محلها . فقدم إقرار مجلس النواب والشيوخ للقانون رقم ٢٢ سنة ١٩٢٩ الخاص بحفظ النظام في المعاهد والقوانين الثمانية الأخرى الصادرة تحت أحكام هذا الأمر الكريم لا ينافي لأنها إنما صدرت بطريقة خاصة عيبتها السلطة الشرعية العليا في البلاد بأمر منها لم تؤسسه على المادة ٤١ من دستور أبريل سنة ١٩٢٣ التي كانت موقوفة وقتئذ . ومما يقطع في وجوب اعتبار تلك القوانين قائمة والعمل بمقتضاها واجبا أن الأمر الملكي رقم ٧٠ الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ نص صراحة في مادته السادسة على أن الأحكام وكل ما سار أو اتخذ من الأعمال والإجراءات طبقا للأصول والأوضاع التي تقررها الأمر رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ تبقى نافذة وتظل تنجز آثارها غير متقطعة العمل في الماضي .

الطعن المقدم من النيابة العامة في قضيتها رقم ١٧٩ سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١
المقيدة بمجدول المحكمة رقم ٣٧ سنة ٤٨ التفضائية ضد أحمد بلخ عبد الله وآخرين .

وقائع الدعوى

أقامت النيابة العامة هذه الدعوى على هؤلاء المتهمين الثلاثة وقدمتهم لمحكمة جنح الخليفة الجزئية الأهلية بتهمة أنهم في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ بدائرة قسم الدرب الأحمر التابع لمحافظة مصر تجاروا بواسطة الخطب في الجامع الأزهر على تحريض الطلبة على الإضراب عن الدراسة وذلك بأن صعد المتهمان الأول والثاني على المنبر وناديا بالإضراب وتعدي التهم الثالث على الطلبة بالضرب بالأحذية تحقيرا لهم لامتناعهم عن تلبية نداء الإضراب . وطلبت معاقبتهم بالمادتين الأولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم .

وبالجلسة التي حددت لنظر هذه الدعوى أمام المحكمة المذكورة لم يحضر المتهم الأول مع إعلانه ودفع المتهمان الثاني والثالث الحاضران لسان الدفاع عنهما بعدم وجود جريمة لأن القانون المطلوب تطبيقه في هذه الدعوى تقرر بطلانه بطلانا جوهريا من الهيئة التشريعية فهو غير دستوري ولما كمن أن تمتنع عن الحكم بمقتضاه . والمحكمة ضمت هذا الدفع إلى الموضوع وسمعت شهود الدعوى وأصرت النيابة على طلباتها وطلب الحاميان عن المتهمين الحاضرين الحكم ببراءتهما .

وبعد أن سمعت المحكمة المشار إليها الدعوى على الوجه المتقدم أصدرت فيها حكما بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ غايبا بالنسبة لاتهم الأول وحضوريا بالنسبة للثاني والثالث وعملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات براءة المتهمين مما أسند إليهم مرتكبة في ذلك على أن مجلس التواب قرر بجلسته المنعقدة في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ أن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ هو وقوانين أخرى جميعها باطلة بطلانا أصليا لأنها لم تعرض على البرلمان ولم يصتق عليها وكل ما ترتب عليها من الآثار باطل أيضا .

وبتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠ استأفت النيابة هذا الحكم وطلبت إلغاء معاقبة المتهمين بالمادتين الأولى والثانية من ذلك القانون على التهمة المتقدم

بيانها وطلب الدفاع عن المتهمين تأييد حكم البراءة متمسكا في ذلك بنفس الدفع الذي دفعه أمام محكمة أول درجة .

ومحكمة مصر الابتدائية الأهلية بعد أن سمعت هذه الدعوى استثنافا على الوجه المتقدم قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وعملها بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد حكم البراءة لذات الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف .

وبتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠ طعن النيابة أيضا على هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدمت أسباب طعنها عليه في ذلك التاريخ . ثم سمعت محكمة النقض أقوال ودفاع النيابة والمتهمين على الوجه المشروح بحضور الجلسة .

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال المتهمين والاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .

حيث إن الطعن قدم ويثبت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن أن المحكمة الاستئنافية أيدت الحكم الابتدائي الصادر ببراءة المتهمين بحجة أن المرسوم بالقانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الذي طلبت النيابة تطبيقه على الواقعة هو وقوانين أخرى من نوعه جميعها باطلة بطلانا أصليا بحسب قرار مجلس التواب الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ بينا الواقع أن قرار مجلس التواب لا يمكن لأعتبار هذا المرسوم بقانون باطلا لأن المرسوم لم يصدر طبقا للمادة ٤١ من الأمر الملكي الصادر في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٣ بل صدر تحت حكم الأمر الكريم رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٨ الذي نص في مادته الأولى على أن السلطة التشريعية في الفترة الميمنة به يتولاها الملك طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور وذلك براسم يكون لها قوة القانون . وإذن فكان لا بد لإلغاء هذا المرسوم من أن يصدر قانون آخر بإلغائه . ومن جهة أخرى فإن الأمر الملكي الصادر بتاريخ ٢٢ أكتوبر

سنة ١٩٣٠ نص على أن كل الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من الإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التي قررها الأمر رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ تبقى نافذة وتظل تنج آثارها غير منقطة الحكم في الماضي . ولتلك تطلب النجاة إلغاء الحكم المطعون فيه والحكم على المتهمين طبقاً لنص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ .

وحيث إن الأصل أن أى قانون لا يمكن إلغاؤه إلا بقانون آخر .

وحيث إن الأمر الملكي الصادر في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٣ وضع للبلاط دستوراً تنجز في المادتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين منه أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والتواب وأن لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصلى عليه الملك ؛ غير أن كل ما يتعلق بالسلطة التشريعية في هذا الدستور صار وقفه بالأمر الكريم رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ . وهذا الأمر الذي نص فيه على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك طبقاً لحكم المادة ٤٨ أى بواسطة وزرائه صار من وقت صدوره نظاماً من أنظمة الحكم في البلاد فكل تشريع صدر بالمطابقة له كالتشريع الصادر به المرسوم بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ هو تشريع صادر من سلطة مختصة لا يمكن إلغاؤه إلا بتشريع آخر من السلطة ذاتها أو بمن يحمل عليها في التشريع على الوجه الذي يحدد لاختصاص من يحمل عليها .

وحيث إنه لم يصدر قانون يلغى المرسوم المذكور لا من السلطة التي أصدرته ولا من السلطة التي حلت محلها ، وكل ما في الأمر أن مجلس التواب أصدر قراراً بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ باعتباره هو وقوانين ثمانية أخرى من نوعه جميعها باطلة بطلاناً أصلياً وهذا مجلس الشيوخ فهو أيضاً فأصدر قراراً بهذا المعنى في ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ .

وحيث إن قرارى مجلس التواب والشيوخ كان يكفي أحدهما لاعتبار هذا المرسوم هو والمراسيم الأخرى التي من نوعه ملغاة لا عمل لها لو أن هذه المراسيم كانت قد صدرت وأحكام السلطة التشريعية في دستور أبريل سنة ١٩٢٣ قائمة

غير موقوفة وكانت صدورها في فترة بين أدوار انعقاد البرلمان وبالتطبيق لنص المادة ٤١ التي كانت تنص على أن مثل هذه المراسيم إذا لم تعرض على البرلمان في أول اجتماع له أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون . كان يكتفى بذلك إذ اختصاص البرلمان وسلطته في هذه الصورة هو اختصاص قانوني واضح لا شك فيه . أما الصورة التي يصددها البحث فهي بعيدة عن تلك بمدا ظاهراً ، إذ المادة ٤١ المذكورة كانت موقوفة بكل أحكامها والمرسوم الجاري النظر فيه هو وغيره من المراسيم إنما صدرت بطريقة خاصة عيبتها السلطة الشرعية العليا في البلاد بأمر منها لم تؤسسه على المادة ٤١ المذكورة ولم تجعل فيه لأي مجلس من مجلسي البرلمان الحق — بمحذور قرار يصدره — في إلغاء التشريعات التي تسبب بحسب أوضاعه . وإذن فليس لهذه المحكمة — التي ترى واجبها احترام ذلك الأمر — أن تعتبر أن قرارات المجلسين (التي هي في ذاتها ليست قوانين) قد ألغت تلك المراسيم .

وحيث إنه فوق ما تقدم فإن الأمر الملكي رقم ٧٠ الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ قد نص صراحة في الفقرة الثانية من مادته السادسة على أن كل الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التي قررها الأمر رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ تبقى نافذة وتظل تنبع آثارها غير منقطعة العمل في الماضي . والظاهر من مذكرة الإيضاحية أن المشرع وجد أن شبهة كبيرة أقيمت من قراراتي المجلسين على قوة نفاذ القوانين التي صدرت بمقتضى الأمر رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ فحاشا بهذا النص الصريح الذي تحذر فيه أن تلك القوانين كانت واستمرت ولن تزال حافظة لثبوتها ونفاذها وصحة آثارها وأنها لا يمكن تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون يصدر بعد من السلطة التشريعية — وهذا وحده قاطع في وجوب اعتبار تلك القوانين قائمة والعمل بمقتضاها .

وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في الاعتماد على قرار مجلس النواب كما أخطأ أيضاً في عدم مراعاة موجب الأمر الملكي الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ رقم ٧٠ ويتعين إذن نقضه .

وحيث إن النيابة العامة تطلب الحكم على المتهمين تطبيقاً للادتين الأولى والثانية من المرسوم بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ ولكن هذه المحكمة لا تستطيع ذلك بالحالة التي عليها الدعوى فإن المحكمتين الجزئية والاستئنافية لم تنظر أيتهما في موضوع الدعوى ولم تفصل فيما إذا كان ثابتاً أو غير ثابت بل كلتاهما حكمت بالبراءة باعتبار أنه لا قانون يعاقب على الواقعة . ولذلك يتعين على هذه المحكمة إعادة الدعوى لمحكمة مصر الابتدائية لنظرها من جديد .

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وباعتبار أن المرسوم بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ كان واستمر ولا زال قائماً نافذاً وبأن الأفعال المستندة للتهمين لو ثبتت عليهم لوقعت تحت حكم مادتيه الأولى والثانية وبإعادة الدعوى لمحكمة مصر الابتدائية لنظرها ثانية بدائرة استئنافية أخرى .

(١٢٦)

القضية رقم ٣٨ سنة ٤٨ القضائية .

(أ) رافة . استعمال مع متم لصره . موضوع .

(ب) غشوة . بيان سبب التشديد . لا إجماع .

(ج) مظاهرة . الفرق بين الاشتراك في المظاهرة والتصدر لزعمتها .

(المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣)

(د) مظاهرة ونجهم . جريمان غشقتان .

(القانون رقم ١٠ سنة ١٩١٤ والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣)

(هـ) نجهم . اقترانه بشفة على أحد رجال البوليس . حكمه .

(المادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤)

(و) إجراءات التحقيق . الاعتراض عليها . وجوب توجيهه إلى محكمة الموضوع .

(المادة ٢٣٩ من تحقيق الجنايات)

١ - صغر سن المتهم وما يقرب عليه من استعمال الرافة هو من المسائل التي

تقدرها محكمة الموضوع بحسب ما تراه ولا شأن لمحكمة النقض بها .

٢ - محكمة الموضوع غير ملزمة قانوناً ببيان الأسباب التي دعت إلى تبني العقوبة ويمكن أن تكون النسابة استأثرت بالحكم الاستثنائي في الموضع المحكك الاستثنائية أن توقع عقوبة أشد .

٣ - في جريمة الظاهر يجب أن يثبت بالحكم أن البوليس أمر المظاهرين بالتفرق فلم يطيعوا ، ولكن هذا يصدق فقط على من يشترك في المظاهرة لا على من يتصدر زعامتها أو يدعو إليها أو يقودها كما يتضح ذلك من مقارنة الفقرة الأولى من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بالفقرة التي تليها .

٤ - إن جريمة الاشتراك في مظاهرة هي غير جريمة التجمهر ، وهما معاقب عليهما بقانونين مختلفين . وسواء أكان الظاهر والتجمهر قد وقعا في وقت واحد أم في أوقات متباعدة وسواء أكان أحد القطعين قد نشأ عن الآثرام كاتما فطعن مستقلين فهما على كل حال يكونان جريمتين مختلفتين يعاقب عليهما القانون بنصين مختلفين ؛ على أنه إذا كانت أعمال المظاهرة هي نفسها أعمال التجمهر فإن الفقرة الأخيرة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ تقضي بأن تطبق فقرها الثلاث الأولى لا يحول دون تطبيق عقوبة أشد تكون متصوفا عليها بقانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ؛ وإذا فلا يجوز لهم أن يشكو من تشديد المحكمة الاستثنائية العقوبة بتطبيقها قانون التجمهر ما دامت التهمة تنسب لتكوين جرمين الاشتراك في المظاهرة والتجمهر .

٥ - إذا وقع من أحد المتجمهرين تمرد بالقوة والعنف على أحد رجال البوليس وهو يحاول تفريق التجمهر جاز تطبيق المادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ولو أن هذا الفعل يصح أن يعتبر في ظروف أخرى تمديدا على موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته .

٦ - الاعتراضات على إجراءات التحقيق يجب توجيهها لمحكمة الموضوع طبقا للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات وإلا سقط حق الطعن فيها وامتنع عليه التظلم منها لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطنن المقدم من منصور سرحان أفندي وآخرين ضد النيابة العامة .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعنين المذكورين بأنهم في يوم الجمعة ١٨ يولييه سنة ١٩٣٠ بمدينة دمياط : أولا الاثنان الأولان وآخرون دعوا إلى مظاهرة سياسية ونظموها وساروا بها في الطرقات دون أن يخطرأ المحافظة عنها والثالث مع آخرين اشتركوا في هذه المظاهرة التي لم يحصل الإخطار عنها رغم تحذير البوليس لهم وعصوا أمره الصادر إليهم بالتفرق ولأن الثالث أيضا والراجح مع آخرين اشتركوا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر وكان الفرض منه التأثير على السلطات في أعمالها واستعملوا القوة والعنف أثناء التجمهر بأن قذفوا رجال البوليس بالحجارة . ثانيا في مساء الخميس ١٧ يولييه سنة ١٩٣٠ بمدينة دمياط الأولان وآخر : أولا دعوا إلى مظاهرة سياسية فقادوها دون أن يخطرأ المحافظة عنها . ثانيا أهانوا هيئة نظامية بطريق العلانية وهي هيئة الوزارة بأن هتفوا في الطريق العام بقولهم (فلننقط الوزارة الخائنة) . ثالثا أهانوا بطريق العلانية أيضا مولغا عموميا وهو دولة رئيس الوزراء بأن صاحوا في الطريق العام بقولهم (فلينقط الخائن) . وطلبت عقابهم بالمواد ٢ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات والمادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر والمواد ١٤٨ و ١٥٩ و ١٦٠ من قانون العقوبات . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنع دمياط الجزئية وجهت النيابة إلى الطاعنين الأولين أيضا تهمة إحادة هيئة الوزارة ودولة رئيس الوزراء يوم ١٨ يولييه سنة ١٩٣٠ وبعد أن سمعت المحكمة طلبات النيابة العمومية وأقوال الدفاع عن المتهمين قضت بحضورها بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٠ عملا بالمواد ٢ و ٩ و ١١ من قانون المظاهرات رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للاثنين الأولين والمادتين ٩ و ١١ من قانون المظاهرات رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بالنسبة لثلاثهم الثالث والمادة ١١٨ من قانون العقوبات بالنسبة لثلاثهم الرابع : أولا

بإراءة منصور سرحان من تهمتي إهانة الوزارة وإهانة دولة رئيس الوزراء يوم ١٧ و ١٨ يولييه سنة ١٩٣٠ وتقريه عشرين جنيتها عن تهمة الدعوة إلى المظاهرة الحاصلة يوم ١٧ يولييه سنة ١٩٣٠ وتقريه عشرين جنيتها عن تهمة الدعوة إلى المظاهرة الحاصلة يوم ١٨ يولييه سنة ١٩٣٠ ، ثانيا تقريه أحد مريدن عشرة جنيتها عن تهمة الدعوة إلى مظاهرة يوم ١٧ يولييه سنة ١٩٣٠ وعشرة جنيتها عن تهمة الدعوة إلى مظاهرة يوم ١٨ يولييه سنة ١٩٣٠ ويرأته من تهمتي إهانة الوزارة وإهانة دولة رئيس الوزراء يوم ١٧ و ١٨ يولييه سنة ١٩٣٠ ، ثالثا حبس السيد أمين على شهرين مع الشغل ، رابعا حبس ضياء الدين عبد الرازق شهرا مع الشغل باعتبار أن ما حصل منه مقاومة للمسكرى على ليب أثناء تأدية وظيفته . فاستأنف المتهمون والنيابة هذا الحكم في الميعاد . ومحكمة المنتصرة الابتدائية نظرت هذه الدعوى استئنافا وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ عملا بالمواد ٢ و ٩ و ١٠ و ١١ من قانون المظاهرات رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ و ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبحبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل وبحبس الثاني سنة مع الشغل وبحبس كل من الثالث والرابع أربعة شهور مع الشغل على اعتبار أن ما حصل من المتهم الرابع هو استعمال للقوة والعنف أثناء التجمهر وتأييده فيما عدا ذلك .

فطن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق التقص والإبرام في ثاني يوم صدوره وقدم حضرات المحامين عنهم أربعة تقارير بالأسباب عن الأولى في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وعن الثاني في ٩ منه وعن الثالث في ٨ منه وعن الرابع في ٩ منه .

المحكمة

... ..

من حيث إن الطعون قدمت وبيئت أسبابها في الميعاد فهي مقبولة شكلا .

ومن حيث إن الوجه الأول من تقرير الطاعن الأول يدور على أن الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة بيانا كافيا لأن الدعوة والتنظيم والقيادة لم تبين الأدلة عليها بيانا يفهم منه توفرها بالمعنى المقصود في القانون وقد أغفل الحكم إثبات حصول سير المظاهرة في الطرقات والميادين العامة .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه فيما يتعلق بتهمة الدعوة إلى المظاهرة وتنظيمها المستندة إلى كل من الطاعن الأول والثاني في يومي ١٧ و ١٨ يولييه سنة ١٩٣٠ — قد جاء فيه بالنسبة إلى مظاهرة ١٨ يولييه أن مأمور بندر ديباط تقابل مع المتظاهرين في شارع التجار على مقربة من جامع البحر وكان في طليعتهم المتهم الثاني (وهو الطاعن الأول) وأسمكتهم تفريق المظاهرة ثم تجمعت المظاهرة ثانية بشوارع محمد علي بزعامة المتهم الثاني . وقد تكررت هذه البادرة ثانية في موضع آخر من الحكم وزاد عليها أن كثيرين من السالكين ذكرت أسمائهم بالحكم قرروا أن المتهم الثاني كان في طليعة المظاهرة . وفي موضع ثالث روى الحكم أن المأمور قسروا في الجلسة أن المظاهرة التي رآها بشوارع التجار كان يتقدمها المتهم الثاني وأنه لما نصح المتظاهرين بالإصراف تفزقوا عدا المتهم الثاني وكان يسير في وجه المأمور ويقول له نحن نريد أن نظهر شعورنا أسوة بباقي البلاد ... إلى غير ذلك مما استتبع منه الحكم الابتدائي وأيده فيه الحكم الاستثنائي بحق أن جريمة تنظيم مظاهرة والسير بها في الطريق العام بذور إخطار المنصوص عليها في المادتين ٩ و ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ متوفرة الأركان . كذلك فيما يتعلق بتهمة الدعوة إلى المظاهرة السياسية التي حصلت يوم ١٧ يولييه سنة ١٩٣٠ المنسوبة إلى المتهمين الثاني والرابع (الطاعنين الأول والثاني) فقد جله بالحكم المذكور أنه يؤخذ من أقوال ضابط المباحث في الجلسة وفي تحقيق النيابة أنه رأى حوالي اثنين شخصا يقودهم كل من المتهمين الثاني والرابع في شارع البحر وبعد أن فرقتهم عادوا إلى الاجتماع في شارع آخر بقيادة هذين المتهمين . وفي هذا البيان ما يكفي

لفصل الواقعة المعاقب عليها في كل من الحالتين والأهلة التي قامت على صحة ما أسند إلى الطاعن الأول وعلى توفر أركان الجريمة في الحالتين .

ومن حيث إن الوجه الثاني يدور على صغر من الطاعن وما يجب أن يترتب على ذلك من استعمال الرأفة وعدم تشديد العقوبة وهذه كلها مسائل تقدرها محكمة الموضوع بحسب ما تراه ولا شأن لهذه المحكمة بها .

ومن حيث إن الوجه الأول من تقرير الطاعن الثاني يتحصل في أن محكمة الموضوع قد نحرجت عن الحد الأقصى المقرر للعقوبة إذ حكمت على الطاعن بسنة مع أن أقصى عقوبة تنص عليها المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ هي ستة شهور .

ومن حيث إن المحكمة الابتدائية أثبتت على الطاعن جرمي تنظيم مظاهرة إحداهما في يوم ١٧ يولييه والأخرى في اليوم التالي ولذلك نص الحكم الابتدائي في متطوقه على (تفريم أحمد مريدن عشرة جنيات عن تهمة الدعوة إلى مظاهرة يوم ١٧ يولييه سنة ١٩٣٠ وعشرة جنيات عن تهمة الدعوة إلى مظاهرة يوم ١٨ يولييه سنة ١٩٣٠) فلما رأت المحكمة الاستئنافية — بناء على استئناف النيابة — تشديد العقوبة على هذا الطاعن وغيره نص الحكم المعلومون فيه في متطوقه على (تعديل الحكم المستأنف وحبس كل من أحمد مريدن و... .. سنة مع الشغل) . والمفهوم أن عقوبة السنة كانت عن التهمتين التابيتين على المتهمين والتين كان الحكم الابتدائي يقضى بعقابه على كل منهما بغرامة عشرة جنيات وإذا لم يكن ثمة خروج عن الحد الأقصى للعقوبة التي قررها القانون .

ومن حيث إن الوجه الثاني يدور على أن الأعمال المنسوبة للطاعن تنطبق على الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ لاعلى الفقرة الأولى منها لأن الشهود أجمعوا على أن الطاعن لم يكن قائما بل رآه بعض العساكر مشتركاً في المظاهرة فقط . فضلا عن أن مظاهرة ليلة ١٧ يولييه سنة ١٩٣٠ لم تكن إلا غلولا تجمعت على أثر سماع استقالة الوزارة وانعصفت ولم تبحث المحكمة

في نقطة طلب رجال البوليس انقضاء المتجمعين وهل أطلعهم أو لم يطعمهم مع أن ذلك ركن من أركان الجريمة .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه في هذه التهمة بالنسبة إلى الطاعن قد أثبت أن الطاعن المذكور كان من قائدى مظاهرة ١٨ يولييه كما جاء بأقوال ضابط المباحث وأن هذا الضابط قرّر أيضا أنه رأى في ١٧ يولييه حوالى ثمانين شخصا يقودهم كل من المتهمين الثانى والرابع وبعد أن فرقهم عادوا إلى المظاهرة بقيادة هذين المتهمين ، فالقيادة ثابتة على الطاعن في الحالتين في أسباب الحكم الابتدائي والنص الواجب التطبيق هو الفقرة الأولى من المادة ١١ كما رأت محكمة الموضوع لا الفقرة الثانية كما يزعم الطاعن . وقد رأت محكمة الموضوع بحق أن اجتماع حوالى ثمانين شخصا كاف لتكوين مظاهرة فلا محل لشكوى الطاعن من ذلك . أما فيما يتعلق بوجود إثبات أن البوليس أمر المتظاهرين بالفرق فلم يطعموا لى تتوفر أركان الجريمة فذلك ليس من شأن الطاعن وإنما هو يصدق على من يشترك فقط في المظاهرة لا على من يتصرف لزامتها أو يدعو إليها أو يقودها كما يظهر جليا من مقارنة الفقرة الأولى من المادة ١١ من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بالفقرة التى تلها .

ومن حيث إن الوجه الأول من تقرير الطاعن الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خلو من بيان أسباب إدانته .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه فيما يتعلق بثبوت التهمة على الطاعن المذكور قد جاء به (وحيث إنه بالنسبة إلى الحادى عشر فقد استترف عليه عنة من المراكز إذ قرّر المكبرى محمود عبد الرحمن أنه رآه بين المتظاهرين وكذلك استترف عليه المكبرى فهمى السيد الحلوانى في الصحيفة ١١٥ تحقيق النيابة واستترف عليه كذلك عبد الرزاق العباسى وقرّر أنه رآه في شارع محمد على يحمل عصا ويمنع أنوميل الرش من السير كما أن محمد السعيد عبد الله قرّر أنه رآه واقفا مع الجمهور أمام القهوة التى حوصر فيها هذا الشاهد . وحيث إن

ما نسب إليه الشهود وخصوصا الشاهدان الأخيران دليل على أنه لم يطلع أمر البوليس بالتفرق (وفي هذا البيان ما يكفي للتدليل على إداته .

ومن حيث إن الوجه الثاني يرد عليه أن محكمة الموضوع غير ملزمة قانونا ببيان الأسباب التي دعته إلى تشديد العقوبة ويكفي أن تكون النيابة استأخت الحكم الابتدائي كما هو الحاصل في هذه الدعوى حتى يسوغ المحكمة الاستئنافية أن توقع عقوبة أشد .

ومن حيث إن الوجه الثالث مردود بأن جريمة الاشتراك في مظاهرة غير جريمة التجمهر . وهما معاقب عليهما بقانونين مختلفين وقد أسندت النيابة للجريمتين معاً إلى الطاعن وطلبت تطبيق نصوص كل من القانونين اللذين يعاقبان على هذين الفعلين وسواء أكان التظاهر والتجمهر قد وقعا في وقت واحد أم في أوقات متباعدة وسواء أكان أحد الفعلين قد نشأ عن الآخر أم كانا فعلين مستقلين فهما على كل حال يكتونان جريمتين مختلفتين يعاقب عليهما القانون بنصين مختلفين . وقد ثبت لدى محكمة الموضوع أن الطاعن قد اشترك في الجريمتين كما تقدم فلا وجه لشكواه بعد ذلك . على أنه إنما كانت أعمال المظاهرة هي نفسها أعمال التجمهر فإن الفقرة الأخيرة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ تقضي بأن تطبيق فقرها الثلاث الأولى لا يحول دون تطبيق عقوبة أشد تكون منصوصاً عليها بقانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ، وبما أن ما أثبتته المحكمة الابتدائية والاستئنافية من الأفعال المستندة لهما تدخل تحت تناول المادة ٢ من قانون التجمهر وقد طبقها المحكمة الاستئنافية فعلاً فلا محل للتظلم مادام الطاعن حكم عليه بالحبس أربعة شهور مع أن العقوبة المشار إليها بالمادة المذكورة تصل إلى ستة شهور .

ومن حيث إن الوجه الرابع يرد عليه ما تقدم من أن الحكم الابتدائي قد أثبت في أسبابه حصول التنبيه من رجال البوليس بالتفرق وحصول العصيان من الطاعن كما أثبت عليه الاشتراك في المظاهرة وفي التجمهر .

ومن حيث إن الوجه الخامس يرد عليه أن الحكم الاستثنائي قد أحال على الحكم الابتدائي فيما يتعلق بالثبوت وقد جاء بيان الحكم الابتدائي في ذلك وانما كما يظهر مما تقدم وليس على محكمة الموضوع أن ترد على كل جزئية من جزئيات دفاع المتهم . ومن حيث إن محصل الوجه الأول من تقرير الطاعن الرابع أن الأفعال المنسوبة إليه بالحكم المطعون فيه ليست مجتمعا بل هي تعدد على موظف عمومي أثناء تادية وظيفته .

ومن حيث إن ما جاء بالحكم الاستثنائي المطعون فيه خاصة بالمتهم ضياء الدين عبد الرازق (الطاعن الرابع) هو ما يأتي (وحيث إن الثابت من الأوراق أن المظاهرة كانت لا تزال مستمرة وكان رجال البوليس مشغولين بتفريقها وشهد على ليب أنه أثناء قيامه بهذه الأمورية أسوة بزملائه طلب من هذا المتهم الانصراف فأبى فرفض على المتهم العصا فأسكها منه فغضر عدة أشخاص كانوا على مقربة من المتهم المذكور وأوقوا السكوى على الأرض وعليه ترى المحكمة اعتبار ما حصل من المتهم استعمالا للقوة والعنف أثناء التجمهر وعقابه ينطبق على المواد التي طلبها النيابة) . وبما أن النيابة طلبت تطبيق المادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ فالتطبيق الذي أخذت به المحكمة صحيح ولا غبار عليه لأن القوة والعنف المشار اليهما في المادة الثالثة من القانون المذكور قد وقعا فعلا على السكوى الذي كان يحاول تفريق التجمهر كما أثبت الحكم الاستثنائي في عبارته المشار إليها فيما سبق ولا يهم بعد ذلك ما إذا كان الفعل الذي وقع يصح أن يعتبر في ظروف أخرى تعددا على موظف عمومي أثناء تادية وظيفته .

ومن حيث إن الوجه الثاني يرد عليه ما سبق بيانه عند الرد على الوجه الأول من أنه إذا استعملت القوة أثناء التجمهر كانت المادة الواجبة التطبيق هي المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ مع المادة الثانية منه لا مادة أخرى .

ومن حيث إن الوجه الثالث يدور على أن الأفعال المذكورة بالحكم الاستثنائي لم توجه للمتهم بورقة التكليف ولا بالجلسة .

ومن حيث إنه بالإطلاع على وصف التهمة الذى تقدمت به النيابة إلى محكمة
أول درجة يرى أنه جاء فيه من بادئ الأمر ما يأتى (والثامن أيضا مع باقى المتهمين
إلى الخامس والأربعين اشتركوا فى تجهيز مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من
شأنه أن يجعل السلم العام فى خطر وكان القرض منه التأثير على السلطات فى أعمالها
واستعملوا القوة والعنف أثناء التجمهر بأن قذفوا رجال البوليس بالحجارة) فتهمة
استعمال القوة والعنف أثناء التجمهر كانت موجهة من بادئ الأمر إلى المتهمين من
الثامن إلى الخامس والأربعين ومنهم الطاعن اليوم فلما كانت المحكمة أمام المحكمة
الابتدائية تبين للمحكمة من أقوال بعض الشهود أن المتهم (الطاعن) استعمل نوعا
خاصا من القوة والعنف ولكنها رأت أن ذلك العنف وقع بعد تفريق المظاهرة
فاعتبرت ما وقع منطبقا على المادة ١١٨ من قانون العقوبات باعتباره مقاومة
لمسكوى أثناء تادية وظيفته فاستأفقت النيابة وأصررت على وصفها الأول والمحكمة
الاستئنافية رأت أن ما وقع من الطاعن يعد استعمالا للقوة والعنف أثناء التجمهر
كما تقدمت قضاة بالمعقوبة بناء على المادتين ٣٥٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤
وهو رأى لا شائبة فيه مادام متفقا مع الوقائع التى ثبتت للمحكمة .

وبما تقدم يتبين أن ما زعمه الطاعن من أن الفعل لم يوجه إليه بورقة التكليف
ولا بالجلسة غير صحيح على كل حال .

ومن حيث إن الوجه الرابع لا يبدو أن يكون تكرارا لما سبق ذكره بالأوجه
السابقة فهو غير جدير برده خاص .

ومن حيث إن الوجه الخامس يقوم على الاعتراض على إجراءات قامت بها
النيابة أثناء التحقيق وكان يجب لو أن الشكوى منها كانت جدية أن يرفع ذلك
الاعتراض إلى محكمة الموضوع طبقا للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات ، أما
وقد سكت الطاعن أمام محكمة الموضوع ولم يتعرض لهذه المسألة فقد سقط حقه
ولم يعد له أن يتظلم منها لأول مرة أمام محكمة النقض .

جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(١٢٧)

القضية رقم ١٨٦٤ سنة ٤٧ القضائية .

شهود . حضورهم أمام محكمة الجناح الاستثنائية . غير محتم . تقرير المحكمة حضور شاهد . عدولها عن هذا القرار . لا يجب .

(إضافة ١٨٦ تحقيق)

إن حضور الشهود أمام محكمة الجناح الاستثنائية غير محتم . وللمحكمة أن تأمر به كما أن لها بعد أن تقرر حضورهم أن تعمل عن هذا القرار . فلا وجه لنتقض الحكم إذا كانت المحكمة الاستثنائية بعد أن قررت حضور المحقق عليها لسماع شهادتها في دعوى . فصل فاضح ارتكب معها قد عدلت عن هذا القرار لما رأيته من أن في حضورها تعريضاً بكرامتها وخدشاً لحياتها ثم حكمت في الدعوى بدون سماع هذه الشهادة .

(١٢٨)

القضية رقم ٢٢٣٩ سنة ٤٧ القضائية .

(١) دفع . دفع بعدم قبول الدعوى لبق نظرها والتفصل فيها من المحكمة المدنية . عدم التسك به لدى المحكمة الاستثنائية . التسك به لدى محكمة النقض . لا يجوز .

(ب) محكمة الجنايات . ملحتها في تغيير وصف التهمة .

(المادة ٤ تشكيل)

١ - إذا دفع المتهم أمام المحكمة الجزئية بعدم قبول الدعوى المدنية لأن المدعى بالحق المدني سبق له أن رفع دعواه لدى المحكمة المدنية وفصلت فيها نهائياً ولكن المحكمة الجزئية رفضت هذا الدفع وحكمت في موضوع الدعوى فاستأنف المتهم الحكم الابتدائي ولم يدفع لدى المحكمة الاستثنائية بهذا الدفع بل تركه ودفع بدفع آخر هو عدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى فرفضته المحكمة الاستثنائية وانتقلت للوضع فنظرته وفصلت فيه ، فإن عدم تمسك المتهم لدى المحكمة الاستثنائية

بالدفع بعدم قبول الدعوى لسبق نظرها والتفصل فيها من المحكمة المدنية - ذلك الدفع الذي أبداه لدى المحكمة الجزئية ورفضه يفيد اقتناعه بصحة قضاء المحكمة الجزئية فيه ويسقط حقه في التمسك به لدى محكمة النقض .

٢ - إن المادة ٤٠ من قانون تشكيل عاظم الجنايات لامتياز المحكمة في الحكم بالعقوبة أن تعزل شيئا من الأفعال الميئة في أمر الإحالة تعديلا يشدد منها . وكل ما أجازته لها إنما هو تغيير وصف تلك الأفعال بينها بحيث لا يسوغ لها مهما يكن من الوصف الجديد أن تحكم بعقوبة أشد من العقوبة المترتبة على الوصف الذي غيرته . أما تعديل الأفعال بمحذف شيء منها يقلل من جسامتها وصفها فهو الجائز لها . فليس للمحكمة أن تعزل التهمة الميئة في أمر الإحالة فتجعل الأفعال المستندة لتهم هي "أنه جذب المجنى عليها من يدها وطرحها أرضا ورفع ملابسه وملابسها وحاول اغتيال عفافها بالقوة" بعد أن كانت تلك الأفعال في أمر الإحالة : "أنه جذبها من يدها وطرحها أرضا ونام فوقها" وتقل بذلك وصف الجريمة من هناك عرض بالقوة إلى شروع في وقاع بالقوة بدون سبق للتنبيه إلى هذا التعديل وقت المرافعة . ولكن إذا كانت العقوبة التي أوقعتها المحكمة هي الأشغال الشاقة ثلاث سنين وهي الحد الأدنى لعقوبة تلك العرض بالقوة المنصوص عليها بالمادة ٢٣١ فقرة أولى عقوبات وهي التي كان يجب على محكمة النقض توقيفها ما دامت كل الأفعال المكونة لجريمة تلك العرض بالقوة ثابتة بالحكم بقطع النظر عن الزيادة التي أنت بها المحكمة فلا يكون للطاعن فائدة من طعنه .

(١٢٩)

القضية رقم ٢٢٤٠ سنة ٤٧ القضائية .

(١) زنا - أدله . الصورة الفوتوغرافية لا تصلح دليلا .

(المادة ٢٣٨ ع)

(ب) مطلقة . ارتكابها الزنا في الدقة التي كانت فيها بانه قبل تجديد العقد . لا عقاب .

(المادتان ٢٣٥ و ٢٣٦ ع)

(ح) تمويض . مطلقة . متى تجوز معاقبتها بتعويض فطلق عن سوء سلوكها ؟

۱ - لا يمكن أن تصلح الصورة الفوتوغرافية لـبـسـتـفـاد منها دليل على ارتكاب جريمة الزنا، لأن القانون تشدد بحق - كما تشدد الشريعة الفراء وغيرها من الشرائع - في أدلة الزنا، فلم يقبل من المحجج سوى القبض على المتهم متلبا بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى منه . ولا يمكن قياس الصورة الفوتوغرافية على المكاتيب والأوراق لأن المشتري في هذه المكاتيب والأوراق مع دلالتها على الفعل أن تكون محزنة من المتهم نفسه .

۲ - المقرر شرعا أن التغطية الرجعية الثانية تصبح بائنة بينونة صغرى متى انقضت المدة قبل أن يراجع الزوج زوجته وأن حكم البينة الصغرى أنها تزل الملك وإن لم تزل الحل بمعنى أن للزوج - وقد فقد ملك عصمة زوجته - أن يستحل مقاربتها بعد ومهر جديدين فقط بدون أن يكون هذا الاستحلال موقفا على تزوجها بزوج آخر كما هو الحال في البينة الكبرى . وإذا جدد المطلق العقد على المطلقة كان في ذلك ما يقيد أن مطلقته قد انقضت عقبتها وبانت منه بينونة صغرى سقط بها ملكه لعصمتها وأصبحت ظليقة تفرج من شامت . فإذا ما اتهمت المطلقة بارتكاب الزنا في المدة التي كانت فيها بائنة قبل تجديد العقد فانه لاعتقاب عليها قانونا . وليس من الجائز في مثل هذه المواد المخلة بالعرض والشرف أن يقبل القاضي مطلق دليل ولا أن يؤول الوقوع تأويلا في مصلحة الاتهام ، بل يجب عليه الاعتراف مع القانون بأنها مما يجب التحرز الشديد في قبول أدلتها وفي استنتاج النتائج من وقائعها وظروفها أخذا بتلك القاعدة الحكيمة قاعدة درء الحدود بالشبهات .

۳ - إذا ثبتت مماناة أحد الأشخاص لمطلقة شخص آخر في وقت كانت هي فيه مقبلة بمرل المطلق فله مطالبتها بالتعويض المدني متضامنة مع هذا الشخص . لأن للمطلق في هذه الحالة الحق في أن تكون مطلقته المقيمة بمرله حسة السلوك كما له على هذا الشخص أن يرعى حقه هذا ولا يؤذيه فيه .

الطن رقم ٢٢٤٠ سنة ٤٧ قضائية المقدم من حسن خليل إبراهيم الحارثي
ضد النيابة العامة وآثر.

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن المذكور ووجيده محمود بأنهما في المدة ما بين ١١ يونيه
سنة ١٩٢٨ و ١١ يونيه سنة ١٩٢٩ بولاق زنيا ببعضهما حالة أن وجيده محمود
متروجة بمحمد إسماعيل جاد وطلبت عقابها بالمادتين ٢٣٦ و ٢٣٨ من قانون
المقبوبات .

وآدعى محمد إسماعيل جاد مدنيا بمبلغ عشرين جنيا تعويضا قبل التهمين
بالتضامن .

ومحكمة جنح بولاق الجزئية سمعت هذه الدعوى وحكمت فيها حضوريا بتاريخ
٢ ديسبر سنة ١٩٢٩ عملا بالمواد ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ من قانون المقوبات
بحبس كل من المتهمين ستة مع الشغل وألزمتها متضامتين بأن يدفعا للدعى بالحق
المدنى مبلغ عشرين جنيا مع المصاريف المدنية ومائتى قرش أتعابا للعامة .
فاستأنف الطاعن هذا الحكم في يوم صدوره .

ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذه الدعوى استئنافا وقضت فيها حضوريا
بتاريخ ٢٤ يوليه سنة ١٩٣٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم
المستأنف وحبس الطاعن ستة شهور مع الشغل وتأبيده فيما يختص بالتعويض المدنى
مع إلزامه ووجيده محمود بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

فطلن حضرة النخاي الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض
والإبرام بتاريخ ٢٩ يوليه سنة ١٩٣٠ وقدم تقريرا بالأسباب في ١١ أغسطس
سنة ١٩٣٠

المحكمة

... ..

حيث إن الطعن قدم ويبت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن وقائع هذه الدعوى التي قام عليها الدليل بحسب الثابت بالحكم الاستثنائي المطعون فيه أن محمد إسماعيل المدعى بالحق المدنى طلق زوجته وجيدة محمود طليقة رجعية ثانية في ١٥ يولييه سنة ١٩٢٧ وأنه أعادها إلى عصمته بعقد ومهر جديدين في ٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ وأن زوجته هذه لم ترك متزلة بل بقيت عاتية فيه من وقت تطليقها إلى وقت تجديد العقد عليها وأن زوجها (أو مطلقها) محمد إسماعيل مرض فدخل مستشفى القصر العيني ولبث به من ٢٧ مارس سنة ١٩٢٨ إلى ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ وأنه في فترة وجوده بالاستتابة كان الطاعن حسن خليل إبراهيم يتردد على منزله ويدخل في غرفة النوم مع وجيدة المذكورة ويطلقان الباب عليهما وأن ذلك ثابت من شهادة نعيمة بنتها (المرزوقة لما من المدعى المدنى) ومن صورة فوتوغرافية وجدها المدعى بدولابها بعد خروجه من المستشفى دالة على علاقتها بالمتهم طلاقه ضريبة . وثابت أيضا بالحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن أنكر زوجية وجيدة للمدعى المدنى في الفترة الماضية من وقت التطلاق الرجعى الحاصل في ١٥ يولييه سنة ١٩٢٧ إلى تاريخ تجديد العقد في ٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ وهي الفترة التي تدخل ضمنها مدة وجود المدعى بالمستشفى تلك المدة التي قدمت الأدلة على ارتكاب الجريمة فيها ولكن المحكمة الاستئنافية قالت إن تطليق المدعى بزوجته طليقة رجعية ثانية لا يزيل الملك ولا الحل إذ هذه الطليقة لا تكون بائنة إلا بحسب قصد الزوج وما دامت الزوجة كانت باقية بمنزله فهذا يفيد عدم قصده اليئونة وأنه لم يكن في حاجة إلى عمل عقد ٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ لإرجاعها إلى ملكه وحله . ذلك هو الثابت من وقائع الدعوى بحسب ما بالحكم المطعون فيه وقد قبل هذا الحكم في حق الطاعن الدليل المستفاد من الصورة الفوتوغرافية والدليل الآخر المستفاد من شهادة البنت نعيمة وأيد الحكم الابتدائى من جهة الإدانة وخفف العقوبة وأبقى التعويض المدنى على حاله .

وحيث إن الطاعن تظلم من هذا الحكم ويختصر المهم من ظلماته في أن المحكمة قبلت في حقه من الأدلة ما لا يجيزه المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات كما أنها

أخطأت في اعتبار الزوجية قائمة في الفترة التي مضت من وقت التطلق إلى وقت العقد الجديد تلك الفترة التي تدخل ضمنها المدة المقول بجيام الأدلة على مفارقتها للجريمة فيها .

وحيث إنه يجب قبل كل شيء استبعاد الدليل المستفاد من الصورة الفوتوغرافية؛ فإن هذه الصورة (الموجودة بملف الدعوى) مرسوم فيها الطاعن قائماً إلى جنب كرسي تجلس عليه وجدة محمود وكلاهما يلبس الملابس المعتادة وكل ما يلوح عليهما أن بينهما شيئاً من الود لا أزيد . على أنه حتى لو كان في مثل هذه الصورة أى وضع آخر مريب فلا يمكن أن تصلح دليلاً على المتهم في دعوى الزنا لأن القانون تشدد بحق — كما نعتقد الشريعة النزاهة وغيرها من الشرائع في أدلة الزنا — فلم يقبل من الحجج على هذا المتهم سوى القبض عليه متلبساً بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاييب أو أوراق أخرى منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم وليست الصورة الفوتوغرافية شيئاً من ذلك (على فرض أن وضعها كان مرئياً دالاً على الفعل المجنوع)؛ ولا يمكن قطعاً قياسها على المكاييب والأوراق لأن الشرط في هذه المكاييب والأوراق مع دلالتها على الفعل أن تكون كاتبة محزنة من المتهم نفسه . أما الدليل المستفاد من أقوال البنت نسيمة فهو دليل قانونى يمكن الأخذ به إذا توفرت الشروط الأخرى للجريمة وأهمها قيام الزوجية عند ارتكابها .

وحيث إن المقرر شرعاً أن التطليقة الرجعية الثانية تصبح بائنة بينونة صغرى متى انقضت المدة قبل أن يراجع الزوج زوجته وأن حكم البينونة الصغرى أنها تزول الملك وإن لم تزل الحل بمعنى أن للزوج وقد فقد ملك عصمة مطلقته أن يستحل مقاربتها بنفسه ومهر جديدين فقط بدون أن يكون هذا الاستحلال موقوفاً على تزوجها بزواج آخر كما هو الحال في البينونة الكبرى .

وحيث إن تجديد المدعى للمدعى عليها في ٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ فيه ما يفيد أن مطلقته قد انقضت عدتها وبانت منه بينونة صغرى سقط بها ملكة لعصمتها وأصبحت طليقة تتزوج من شامت فاحتاج في امتلاك عصمتها ثانية إلى

هذا العقد الجديد . وبما أن الظاهر من سن الزوجة المدلول عليها بحضور الخطبات والأحكام التي بالتقصية أنها ثمان وعشرون سنة فهي من ذوات الحيض وقد انقضت عتقها من قبل يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٢٨ بكثير وكانت من تاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٢٨ إلى تاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ — وهي الفترة التي لبثها المدعى بالمستشفى والثابت بحسب الحكم أن الجريمة وقعت في خلالها — حرة من رقة الزوجية .

وحيث إن ما يعتمد عليه الحكم المستأنف من دلالة وجودها بمثل المدعى في تلك الفترة على أن الزوج كان قد راجعها — هو اعتماد ينفه ما تقدم من دلالة عقد ٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ ولا مانع من أن يكون لوجودها سبب آخر .

وحيث إنه ليس من الجائز في مثل هذه المواد المخلة بالعرض والشرف أن يقبل القاضي مطلق دليل ولا أن يؤخذ الوقائع تأويلا في مصلحة الاتهام بل يجب عليه الاعتراف مع القانون بأنها مما يجب التخرج الشديد في قبول أدلتها وفي استنتاج النتائج من وقائعها وظروفها أخذاً بتلك القاعدة الحكيمة قاعدة دوه الحدود بالشبهات .

وحيث إنه مما تقدم بين أن الفترة الوحيدة التي هي محل الاشتباه بحسب الحكم المطعون فيه هي الفترة الواقعة بين ٢٧ مارس سنة ١٩٢٨ و ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ وهذه الفترة كان فيها ملك الزوج لعصمة زوجته غير قائم فالحادث إن صححت فلا عقاب عليها .

وحيث إن صينة الاتهام ورد فيها أن الجريمة وقعت في الفترة من ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ إلى ١١ يونيو سنة ١٩٢٩ وهذه الفترة لم يتكلم عنها الحكم المطعون فيه بل الذي قال عنه هو جريمة وقعت في فترة تنتهي قبل ذلك في ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ وأما تلك المدة اللاحقة فلم يبق الحكم بأن أي جريمة وقعت فيها .

وحيث إنه لذلك يتعين خفض الحكم وبراءة الطاعن مما أسند إليه في الدعوى العمومية . أما التعويض المدني فهو إن لم يكن مستحقا عن الجريمة فإنه مستحق

عما ثبت في الحكم أيضا من مماناة الطاعن لوجيدة عمود في وقت كانت هي فيه مقيمة بمثل المدعى بالحق المدنى وله عليها الحق في أن تكون حنة السلوك كما له على الطاعن أن يرى هذا الحق ولا يؤذيه فيه .

(١٣٠)

القضية رقم ٢٢٤٤ سنة ٤٧ القضائية .

دفاع . تقديم أوراق بعد إقفال باب المرافعة . اطلاع المحكمة عليها دون التهم . إخلال بمن الدفاع . (المادة ٩٥ مرافعات)

لا يصح للمحكمة أن تطلع بعد انتهاء المرافعة وفي أثناء المداولة في الحكم على أوراق غير التي قدمت إليها في أثناء نظر الدعوى ما لم تكن قد أطلعت المتهم عليها لينسكن من مناقشتها والدفاع عن نفسه فيها وإلا كان عملها غفلا بحق الدفاع وموجبا لبطالن الحكم .

(١٣١)

القضية رقم ٢٢٤٨ سنة ٤٧ القضائية .

جنية . دخول شخص في جنية جديدة . آثاره في المحاكمة .

الجنسية إنما تكتسب السجل ولا تسند إلى ما قبل وقت اكتسابها ولا يمكن أن يكون لها أثر رجعي فيسحب على الماضي . ومن نتيجتها أن يدخل الشخص في جنسيته الجديدة حاملا ما له وما عليه فإن كان جنى جنائية حوكم بسببها أثناء قيام جنسيته القديمة أمام السلطات المختصة فلا تجوز محاكمته مرة أخرى لدى سلطات جنسيته الجديدة . غير أن هذه القاعدة ليست صحيحة على إطلاقها فإنه إذا جاز تطبيقها على الجنائي الذي حوكم وتنفذ الحكم عليه فعلا أثناء قيام جنسيته القديمة فإنها متممة الانطباق إذا كانت المحاكمة حصلت ولما ينفذ الحكم قبل الدخول في الجنسية الجديدة . بل إن هذه المحاكمة تعتبر غير موجودة هي والحكم الذي انتهت به . ذلك لأن من لوازم كل دولة أن تكون مستقلة بشؤون إدارتها

وقضاؤها وأن تقوم هي دون غيرها بتنفيذ ما يصدره قضاؤها من الأحكام باسم السلطة الشرعية العليا فيها أو باسم أمتها ولا تستطيع إلزام أى دولة أخرى بتنفيذ تلك الأحكام ، كما أن أى دولة أخرى لا تقبل أن تنفذها ما لم يكن بين الدولتين اتفاق بهذا الخصوص . فإذا أصدرت دولة أجنبية حكماً ضد متهم وتجنس المحكوم عليه بمنسية أخرى قبل تنفيذ الحكم فإن هذا الحكم الذى لا وجود لمن ينفذه يصبح فى حكم المعلوم ما دامت قيمة الأحكام هي بتنفيذها لا بمجرد تدوينها فى بطون الأوراق . وسقوط هذا الحكم يبنى عليه حتماً سقوط ما تقدم من إجراءات المحاكمة ويصبح المحكوم عليه كأنه لم يحاكم قط ويصبح لسلطة الاتهام الخاضع هو لها فى جنسيته الجديدة أن تتصرف فى تهمة بحسب تقديرها هي لأفعاله الجنائية وطبقاً لأصول القانون التبع .

الطنن المقدم من محمد شجولوف محمد ضد النيابة العامة فى دعواها رقم ١٩٠٩
سنة ١٩٣٠ المقيدة بجدول المحكمة رقم ٢٢٤٨ سنة ٤٧ قضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه فى يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٢٧ بدائرة قسم الجمرى :
(أولاً) أحرز بذكائه بقصد الاتجار مواد مخدرة مقدارها ١٢٠ جرام هيروين وكوكايين وأفيون وحشيش ومتروك بشير مسوق قانونى . (ثانياً) أهان بالقول والإشارة وتمذى وقاوم بالقوة والعنف عارف افندى السيد ضابط البوليس والمسكرى محمود أحمد يوسف أثناء تفتيشها بذكائه لضبط المواد المخدرة بأن أسك بالضابط بلباسه ودفعه على الدولاب وتماك بالسكرى وسبه بقوله له : "يا ابن الكلب أنت تأخذنى كل جمعة خمسين قرشاً" . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣/١ ب و ٣٦ و ٣٧ من قانون المواد المخدرة الصادر فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ و ١١٧ و ١١٨ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح المنشية الجزئية سمعت هذه الدعوى وحكت فيها غاييا بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٩ عملا بالمواد السابقة بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل والمصادرة وأمرت بالتعلق لمدة سنة عن التهمة الأولى وسببه شهرين مع الشغل عن التهمة الثانية .

فعارض المتهم في هذا الحكم وعند نظرها دفع المتهم فرعيا بأنه متم لدولة إيطاليا وقد سبق محاكمته أمام القنصلية الإيطالية وأدين في هذه التهمة المنسوبة إليه إلا أن المحكمة أوقفت تنفيذ هذا الحكم وتخل القنصل الإيطالي عنه وأوكل محاكمته للحكومة المصرية؛ وهذا عمل غير مشروع يخالف للقانون، إذ الثابت أن المتهم وقت ارتكابه الحادثة كان متما بالحماية الإيطالية وإن كان حصل بالفرض تنازل فهذا قد حصل بعد ارتكابه الجريمة المستندة إليه ولا يسرى إلا على المستقبل . ثم بعد ذلك قضت محكمة الجنح المذكورة بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٠ بقبول المعارضة شكلا وبرفض الدفع وتأييد الحكم النهائي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم في اليماد .

وعند نظر الدعوى أمام محكمة إسكندرية الابتدائية هيئة استئنافية تمسك الحاضر مع المتهم بنفسه الفرعى الذى أبداه أمام محكمة أقل درجة ثم قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع: (أولا) برفض الدفع الفرعى . (ثانيا) بتأييد الحكم المتأنف .

وبتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٣٠ طعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم تهريرا بالأسباب فى التاريخ المذكور .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه فى اليماد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن وقائع هذه الدعوى بحسب الثابت من الأوراق الرسمية الموجودة بملفها تحصل فى أن الطاعن محمد شجلوف محمد اتهم بإحراز مواد مخدرة فى يوم

٢٩ مارس سنة ١٩٢٧ ، وبعد تحقيق المسألة بواسطة بوليس قسم الجمرك أرسلت محافظة إسكندرية أوراق التحقيق والمواد المضبوطة لقنصلية إيطاليا بإسكندرية لإجراء اللازم نحو محاكمته . ولأنه بعد ذلك في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٢٧ اتهم أيضا بأحراز مواد مخدرة (وهذه التهمة الأخيرة هي الحاصل بسببها الطعن المقيّد يجدول محكمة النقض تحت نمرة ٢٢٤٧ سنة ٤٧ قضائية والمنظور بجلسة اليوم) فأخذت محكمة القنصلية الإيطالية بإسكندرية في محاكمته وحكمت عليه في التهمتين بالحبس ستة أشهر وبغرامة قدرها ٢٠٠٠ ليرة والمصادرة وبشتر خلاصة الحكم على مصاديقه بحريّة الميساجيرو ايجيبيانو . وحكما هذا الذي أصدرته بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٧ قد استأنف المتهم فأيد بحكم غيابي صدر من محكمة الاستئناف القنصلية الإيطالية بمدينة رودس بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٢٨ وحلت بعد ذلك وقبل تنفيذ هذا الحكم أن لجنة إعادة النظر في قوائم الليبين التابعين لإيطاليا قرّرت في شهر يونيه سنة ١٩٢٨ اعتبار محمد شجولوف محمد المتهم من الرعايا المصريين قنصل إيطاليا بإسكندرية أخطر المحافظة بذلك بخطاب منه في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وطلب إليها عرض المسألة على السلطات المصرية المختصة وإخطاره بما إذا كانت ستؤلى تنفيذ حكم المحكمة القنصلية بما أنه صدر والرجل معتبر من الرعايا الإيطاليين أم كانت ستحاكمه مرة أخرى أمام المحاكم المحلية . ومحافظة الإسكندرية أرسلت للنيابة الأهلية بأن القاعدة هي عدم تنفيذ أحكام المحاكم القنصلية وبأن لابتة من إعادة المحاكمة . والنيابة رفعت عن كل حادثة من الحادتين دعوى مستقلة مضافة إلى كل تهمة منهما تهمة أخرى هي تعذّي المتهم على البوليس وقد قضت المحكمة الاستئنافية في هذه الدعوى الخاصة بحادثة ٢٩ مارس سنة ١٩٢٧ بما هو مبين بدياجة هذا الحكم بعد أن رفضت مادفع به المتهم أمامها من عدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لكونه تابعا لدولة إيطاليا (وقضت بتل ذلك تماما فيما يختص بالدعوى الأخرى ما عدا غلق المحل بفعله فيها ستة شهور) . فطعن محمد شجولوف محمد في هذا الحكم بطريق النقض (كما طعن أيضا في حكم حادثة ٢٨ مايو سنة ١٩٢٧) .

وحيث إن مبنى الطعن : (١) أن المحكمة لم تنين وقائع الدعوى كما يجب فلم تذكر أنه سبق محاكمة الطاعن لدى محكمة الفصلية الإيطالية وأن الحكومتين الإيطالية والمصرية كانتا تعتبرانه من الرعايا الإيطاليين وإنما تخلت عنه إيطاليا بعد الحكم عليه و (٢) أن تحى إيطاليا عن تبعيته لها لا يفقده الجنسية الإيطالية ولا يدخله في الجنسية المصرية وأنه على فرض زوال جنسيته الإيطالية فإن سبق محاكته وقت أن كان معتبرا من التبعية الإيطالية مانع من إعادة محاكته مرة أخرى بعد اعتباره مصرية .

وحيث إن عدم بيان المحكمة الاستئنافية للوقائع التي يثير إليها الطاعن سببه الواضح أنه اقتصر أمامها على الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى المقامة عليه لكونه من التبعية الإيطالية فهي ردت على ذلك بأن المحاكم الأهلية مختصة بمحاكمة كل مقيم بالبلاد المصرية ما لم يثبت تبعيته لدولة لا يحاكم رعاياها أمام السلطات القضائية المصرية . ولما كان المتهم لا يستطيع بعد تحل إيطاليا عنه أن يثبت ذلك كان في بيان المحكمة كل الكفاية لرفض دفعه .

وحيث إن تمسك الطاعن الآن بالجنسية الإيطالية وزعمه بأن تحل دولة إيطاليا عنه لا يجعله مصرية تجري عليه الأحكام المصرية مما تمسك وزعم وانحازا للطلان .

وحيث إن المهم في هذا الطعن هو شطره الأخير الذي ينشئ فيه المتهم على محاكته مرتين ويقول إن المحاكمة الأولى مأمنة من المحاكمة الثانية .

وجيبه الله إننا سمع أن الطاعن كان حقيقة من رعايا الدولة الإيطالية ولم يكن متنازعا في تبعيته بينها وبين الدولة المصرية ومتروكا مؤقتا في الرعية الإيطالية إلى أن تفصل في شأنه لجنة مراجعة الليبين الإيطاليين — إننا سمع ذلك فإن القواعد الأساسية أن الجنسية إنما تكتسب بالتحل ولا تسند إلى ما قبل وقت اكتسابها ولا يمكن أن يكون لها أثر رجعي فيسحب على الماضي ومن نتيجتها أن يدخل الشخص في جنسيته الجديدة حاملا ما له وما عليه فإن كان قد جن جنائيا وكان قد حوكم بسببها أثناء قيام جنسيته القديمة أمام السلطات المختصة فلا يجوز محاكته مرة أخرى لدى سلطات جنسيته الجديدة . غير أن هذه القاعدة ليست صحيحة على

إطلاقها؛ بل إنه إذا جاز تطبيقها في صورة الجاني الذي يحاكم وينفذ عليه الحكم فعلا أثناء قيام جنسيته القديمة فانها بمنحة الانطلاق إذا كانت المحاكمة حصلت ولما ينفذ الحكم قبل الدخول في الجنسية الجديدة كما هو الحال في صورة الحادثة الحاصل بصدد الطعن المنظور الآن ، بل إن هذه المحاكمة تعتبر غير موجودة هي والحكم الذي انتهت به . ذلك بأن من لوازم كل دولة أن تكون مسئلة بشؤون إدارتها وقضاها وأن تقوم هي دون غيرها بتنفيذ ما يصدره قضاؤها من الأحكام باسم السلطة الشرعية العليا فيها أو باسم أمتها ولا تستطيع إلزام أى دولة أخرى بتنفيذ تلك الأحكام كما أن أى دولة أخرى لا تتحمل أن تنفذها ما لم يكن بين الدولتين اتفاق بهذا الخصوص . وبما أن الحكم الصادر على الطاعن هو من المحكمة القنصلية الإيطالية وليس بين إيطاليا وبين الحكومة المصرية اتفاق على أن تنفذ هذه ما تصدره قنصليتها من الأحكام ؛ كما أن الطاعن من جهة أخرى قد صار مصريةا وانقطعت صلته بدولة إيطاليا فأصبحت لا تستطيع تنفيذ حكمها عليه . وإذن فحكم القنصلية هذا الذي لا وجود لمن ينفذه قد أصبح في حكم المعلوم ما دامت قيمة الأحكام هي بتنفيذها لا يجزئ تدوينها في بطون الأوراق .

وحيث إن سقوط أى حكم يبنى عليه حتما وبطبيعة الحال سقوط ما تقدمه من إجراءات المحاكمة فسقوط حكم القنصلية الإيطالية قد التحق به ما تقدمه من إجراءات الدعوى وأصبح المحكوم عليه كأن لم يحاكم قط وأصبح لسلطة الاتهام المصرية رفع الدعوى العمومية عليه بحسب تقديرها لأفعالها الجنائية وطبقا لأصول القانون المصرى . وحيث إنه بين مما تقدم أن إعادة محاكمة الطاعن كانت واجبة وأن لا شيء فيها مخالف للقانون وإذن يكون الوجه الثانى متعين الرفض أيضا .

(١٣٢)

القضية رقم ٢٢٦٣ سنة ٤٧ القضائية .

(١) تزوير . استعمال عقود مزورة . جريمة مستزعة . ابتداء مدة سقوطها .

(إسادة ١٨٣ع)

(ب) دفع . دفع بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة المدنية . عدم التمسك به لدى المحكمة الاستئنافية . التمسك به لدى محكمة النقض . لا يجوز .

١ — جريمة استهلاك العقود المزورة هي جريمة مستمرة تبقى قائمة مادام التمسك بهذه العقود حاصلا إلى أن ينتهي الفصل في الدعوى التي قدمت فيها . وتبتدى مدة سقوط الدعوى العمومية من تاريخ الفصل في الدعوى المقدمة فيها هذه العقود لا من تاريخ إيداعها بالتعضية .

٢ — إذا دفع المتهم لدى المحكمة الجزئية بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة المدنية ورفضت المحكمة دفعه ولم يتمكن بهذا الدفع لدى المحكمة الاستئنافية فعدم تمسكه به يسقط حقه في التمسك به لدى محكمة النقض .

(١٣٣)

التعضية رقم ٢٢٦٤ سنة ٤٧ القضائية .
بلاغ كاذب . بيان الواقعة في الحكم . وجوب .

(المادتان ٢٦٤ ع ١٤٩ و ١٤٩ ع ٢٦٤)

إذا كان الحكم الصادر بالقوبة في جريمة بلاغ كاذب مبهما لا يعرف منه ما تاريخ التبليغ ولا من هو الشخص الذي صار التبليغ عنه ولا ما هي الجهة التي قدم إليها البلاغ فإن هذا الإبهام موجب لتقض الحكم وإعادة المحاكمة حتى يعلم بصفة جلية لمن قدم البلاغ وما تاريخ تقديمه وما مضمونه وفي حق من بالذات حصل تقديمه وما هي الإجراءات التي اتخذت في تحقيقه ومن الذي أجهراها وما دليل كذبه وغير ذلك مما تفهم منه الحقيقة التي يتيسر معها معرفة ما إذا كان هناك جريمة تبليغ كاذب مستوفية الأركان أم لا .

(١٣٤)

التعضية رقم ٢٢٦٧ سنة ٤٧ القضائية .

استئناف . متهم حكم عليه بالتعريض مع تبرئه . استئناف حكم التعريض . تبرئه ولو كان التعريض أقل من النصاب القانوني .

(المادتان ١٧٥ و ١٧٦ تحقيق)

يجوز تبرئة المتهم من الجريمة لا ينقله إلى صف المسؤولين عن الحقوق المدنية.
 المشار إليهم بالمادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات، بل إن الحكم عليه بالتعويض
 مع تبرئته لا يخرج به عن أنه محكوم عليه ينفع في الاستئناف من حيث جوازه
 وعدمه بالنص العام الوارد بالمادة ١٧٥ تحقيق . فالأحكام بتبرئة المتهم من الجريمة
 مع إلزامه بالتعويض المدني فانه يجوز له أن يستأنف هذا الحكم من جهة التعويض
 ولا يصح الدفع بعدم قبول الاستئناف بزعم أن التعويض أقل من التصاب الجائر
 فيه الاستئناف .

جلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠

(١٣٥)

القضية رقم ١٨٣٥ سنة ٤٧ القضائية .

التقصيد الاحتمال . معناه . متى يتحقق ؟ (المادة ٤٣ ج)

التقصيد الاحتمال يقوم مقام التقصيد الأصيل في تكوين ركن العمد . وهو
 لا يمكن تعريفه إلا بأنه نية ثانوية غير مؤكدة تتخلج بها نفس الجاني الذي يتوقع
 أن قد يتعدى فعله الفرض المئوى عليه بالآثار إلى غرض آخر لم ينو من قبل
 أصلاً فيمضي مع ذلك في تنفيذ الفعل فيصيب به الفرض الغير المقصود . ومطلنة
 وجود تلك النية هي استواء حصول هذه النتيجة وعدم حصولها لديه . والمراد بوضع
 تعريفه على هذا الوجه أن يعلم أنه لا بد فيه من وجود النية على كل حال وأن يكون
 جامعاً لكل الصور التي تشملها تلك النية مانعاً من دخول صور أخرى لانية فيها
 داعياً إلى الاحتراس من الخلط بين العمد والخطأ . والضابط العمل الذي يعرف
 به وجود التقصيد الاحتمال أو عدم وجوده هو وضع السؤال الآتي والإجابة عليه :
 "هل كان الجاني عند ارتكابه فعله المقصود بالآثار مرتكباً مقصوداً به ولو تعدى
 فعله غرضه إلى الأمر الإجرائي الآخر الذي وقع فعلاً ولم يكن مقصوداً له في الأصل
 أم لا ؟ " فان كان الجواب بالإيجاب تحقق وجود التقصيد الاحتمال ، أما إن كان

بالسلب فهناك لا يكون في الأمر سوى خطأ يعاقب عليه أولاً يعاقب بحسب توفر شروط جرائم الخطأ وعدم توفرها . ثم إن الإجابة على هذا السؤال تنبئ طبعاً على أدلة الواقع من اعتراف أو بينات أو قرائن . وعليه فالقصد الاحتمالي لا يتحقق في صورة ما إذا قصد المتهم قتل زيد فوضع له مادة سامة في قطعة حلوى وأعطاهما له لياكلها فاستيق زيد هذه القطعة وجاء بكر فوجدتها فأكل منها فمات ، فإن المتهم في هذه الحالة يعاقب بتهمة الشروع في قتل زيد فقط ولا تجوز معاقبته بتهمة قتل بكر بادعاء أن القصد الاحتمالي قد تحقق ، لأن التهمة ثانوية غير موجودة بل الموجودة نية متركزة منصبة كلها على الفرض الأصلي المقصود بالذات مقصورة عليه وغير متجاوزة له إلى أي غرض إجرائي آخر^(١) .

(١) لحضرة الدكتور محمد مصطفى النقلي أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق بطنطا على هذا الحكم مشهور بمجلة القانون والاقتصاد بالعدد الخامس من السنة الأولى بالصفحات من ٨٧٥ إلى ٨٨٥ ، ورأيه أنه وجه نظر محكمة النقض في تحديد القصد الاحتمالي لا يتفق مع العمل ولا مع وجهة نظر الشارع المصري . أما علم اتحادها مع معللة السلب فذلك لأنها تفتقر إلى صفة كبرى من حيث الإثبات وتلك تجعلها توفر القصد الاحتمالي مستحلاً إذ ليس من السهل إثبات أن المتهم يكون توقع النتيجة التي أدت إليها فعله وقبلها مع أنه لم يرددها . وأما أنها لا تتفق مع وجهة نظر الشارع المصري فذلك لأنه ليس في القانون المصري تعريف عام لقصد الاحتمال ولكن هناك أحوال عديدة التي فيها المشرع عب مسؤولية النتيجة التي وقعت على عاتق مرتكب الفعل التي أدت إليها ولو أنه لم يقصد هذه النتيجة بالذات . وإذا رجعنا إلى هذه الأحوال نجد أن الشارع يكفي فيها صراحة أو ضمناً بمجرد احتمال حدوث هذه النتيجة وإمكان توقعها دون أن يستلزم توقعها بالفعل وقبولها من جانب المتهم . مثال ذلك جرائم الضرب والجرح عندما أدت إلى الضرب أو الجرح إلى عاقبة مستديمة أو إلى الوفاة ، ومسؤولية الشريك عن الجريمة التي ارتكبها القاتل ولو كانت غير التي قصد ارتكابها من كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة بحسب تقريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت منه ، وتسهيل سير العمليات عندما تسببوا يؤدي إلى موت أشخاص ، والحرق عندما أدى الحريق إلى موت شخص أو أكثر ، وتريض القتل لمطر ورزكه في محل خال من الأدميين إذا أدى ذلك إلى موته . كل هذه الأحوال إنما يعاقب المشرع عليها لأنها نتيجة محتملة . ومن هنا يتبين أن الشارع المصري في نظره إلى النتائج الاحتمالية هو أقرب إلى النظرية المادية التي تنظر إلى التسلسل الطبيعي النتيجة إلى انتهي إليها الفعل قارئة أن في مقدور المتهم أن يتوقعها . وهذا يخالف نظرية محكمة النقض التي توجب — لمسألة المراء عن النتيجة الاحتمالية لفتك المقصودة له بالذات — أن يثبت قبله أنه كان عند ارتكاب فعله المقصودة له بالذات مريداً تنفيذها ولو تسدى فعله غرضه الأصلي إلى الأمر الإجرائي الآخر الذي وقع فعلاً ولم يكن مقصوداً له في الأصل .

(١٣٦)

القضية رقم ٢٢٤٩ سنة ٤٧ القضائية .

خل غشا . اشتراك الجاني والجنى عليه في الخطأ . أثره في المسؤولية الجنائية . أثره في المسؤولية المدنية .
(المادتان ٢٠٢ و ١٥١ مدني)
إذا وقعت حادثة قتل خطأ وثبت أن المسؤولية عن وقوعها مشتركة بين الجاني
عليه والجاني فإن ذلك لا يخلل الجاني من المسؤولية المدنية حتى لو كان قسط الجاني
عليه من المسؤولية أعظم من قسطه وإنما يكون قسط الجاني من المسؤولية المدنية
متناسباً لقسطه من الخطأ الذي ترتبت عليه الجريمة .

الطعن رقم ٢٢٤٩ سنة ٤٧ قضائية المقدم من زكي روين باروخ عبودي عن
نفسه وبصفته وأخرى ضد محمود علي أبو العلا وآخر .

الوقائع

أقامت النيابة هذه الدعوى أمام محكمة جنح المطارين الجزئية ضد المتهم محمود
علي أبو العلا واتهمته بأنه في يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بابتزاز قسم المطارين تسبب
بغير عمد في قتل روين باروخ عبودي وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه
في قيادة سيارة حتى صدم الجاني عليه المذكور . وطلبت معاقبته بالمادة ٢٠٢
من قانون العقوبات .

وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام تلك المحكمة طلب المدعون بالحق المدني بصفقتهم
ورثة الجاني عليه المذكور إدخال صاحبي السيارة : الحاج علي الشربيني وإبراهيم
الشربيني في الدعوى بصفقتهم مسئولين عن حقوق مدنية وطلبوا الحكم لهم بمبلغ
ألف جنيه تعويضاً قبلهما بالتضامن مع المتهم محمود علي أبو العلا . فحكمت المحكمة
غايياً بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢٩ عملاً بالمادة السابقة بحبس المتهم ستة شهور
مع الشغل والإقامة هو والحاج علي الشربيني وإبراهيم الشربيني بأن يدفعوا متضامين
للذين بالحق المدني مبلغ ثلاثمائة جنيه والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش أتماباً
للعمامة . فاستأنفته النيابة في ٣١ مارس سنة ١٩٢٩ وطارض فيه كل من المتهم

والمسئول عن الحقوق المدنية وحكم بتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٩ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتاريخ الحاج على الشربيني من الدعوى بلا مصاريف وبتأييد الحكم المعارض فيه فيما عدا ذلك بجميع أجزائه . فاستأفه كل من المتهم والمسئول مدنيا بتاريخ أول و٨ أغسطس سنة ١٩٢٩، وعكة الإسكندرية الابتدائية نظرت هذه الدعوى استثنائيا وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنابات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعيها بمصاريفها .

وبتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩ طعن حضرة المحامي الوكيل عن ورثة المجنى عليه وهم المدعون بالحقوق المدني على هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم تهورا بالأسباب في التاريخ المذكور .

المحكمة

... ..

حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الوجه الأول أن المحكمة اعتمدت في أسباب حكمها براءة المتهم محمود على أبو العلا ورفض التعويض المدني قبله وقبل الشيخ إبراهيم الشربيني المسئول عن الحقوق المدنية على واقعتين لا أساس لهما في التحقيقات : الأولى ما قالته من أن المجنى عليه نزل بغاة من الرصيف والثانية ما قالته من أنه اجتاز الشارع من رصيف إلى آخر على بعد ثلاثة أمتار من السيارة . وبما أن هاتين الواقعتين جوهريتان في بناء الحكم وهما غير صحيحتين فالحكم غير صحيح .

وحيث إن ما أورده المحكمة في الأمرين اللذين يثير إليهما الطاعنون إنما هو استنتاج استنتجته من عبارات الشاهد محمد السيد محمد المزين التي أوردها في حكمها وهي عبارات تبيح مثل هذا الاستنتاج فقد الطاعنين في هذا الصدد غير ووجه .

وحيث إن باقى أوجه الطعن تشعب وإثارة لمسائل كثيرة ، وهي في مجموعها يمكن القول بأنها تقتضي البحث في الأمور الثلاثة الآتية : الأول - هل ما أثبتته الحكم من الوقائع يوصل إلى أن المخطئ هو المجنى عليه أم المتهم محمود على أبو الملا ؟ .

الثاني - إنا كان الحكم دالاعل خطأ المجنى عليه فهل العبارات الثابتة فيه تجعله وحده المخطئ أم أن الخطأ مشترك بينه وبين المتهم ؟ . الثالث - إنا كان الخطأ مشتركاً بين الاثنين فأيهما الأكثر خطأ ؟ .

وحيث إن مما لا شبهة فيه أن الحكم إذ بين بطريق الاستنتاج من أقوال الشاهد الوحيد الذى شهد الحادثة وهو محمد السيد محمد المزين ثم من أقوال المجنى عليه نفسه أن هذا المجنى عليه نزل بغاة من الرصيف ليعبر الشارع إلى وصيفه الآتري من غير أن يلتفت إلى أن هناك سيارة قادمة على مقربة منه مع أن الشارع كان خاليا ولم يكن به ما يحجب نظره ، وأنه لم يكذب يخطو ثلاث خطوات أو أربعا حتى أدركته السيارة فصدمته ، وأن السائق عند ما كان قادما كانت سرعته عادية ، وأنه يجوز ما شاهد المجنى عليه عمل الواجب في الحال بأن ربط السيارة على بعد ثلاثة أمتار منه ولكن الصدمة وقعت - إذ بين الحكم كل ذلك فقد دل به دلالة صريحة على أن هذا المجنى عليه مخطئ في حق نفسه خطأ جسيما .

وحيث إن الحكم مع إثباته خطأ المجنى عليه بالصفة المتقدمة قد ورد فيه أيضا أن الطريق كان خاليا وأن السائق لم يزمرو وإن كان سائرا بسرعة عادية .

وحيث إن من واجب السائق وخصوصا مع خلو الطريق أن تصرف عنايته إلى ملاحظة من يريدون اجتياز عرضا فينبهم بزمارته إلى الخطر . وبما أنه ليس في الحكم ما يثبت ما ذكره قلا عن أقوال المجنى عليه من أنه بعد ما نزل من الرصيف "سار ثلاثة أو أربعة خطوات فصدمته السيارة" . فإنا لوحظ هذا الثابت في الحكم لكن على السائق يجوز رؤيته له عقب التزل من الرصيف أو بعد الخطوة الأولى أو الثانية أن يزمرو حتى يتنبه الرجل فيقف مكانه أو يعود إلى الرصيف . ولا يقبل من المحكمة مع إثباتها ما تقدم أن تقول ما قالته من "أن السائق ليس مطلوباً منه"

”الزمر بالاستقرار وأنه حتى لو كان زمر يجرّد تزل المجنى عليه من الرصيف فـ“
”كان الترمير مفيداً لقرب المسافة“ .

وحيث إنه يعلم من ذلك أن السائق غطى أيضا .

وحيث إنه مع ثبوت خطأ المجنى عليه والسائق معا فن اللّازم معرفة أيهما الأكثر خطأ .

وحيث إن الثابت بالحكم أن المجنى عليه كان يريد اجتياز الشارع بالعرض .
والطبع البشرى يجرى بأن من يحاول هذا الاجتياز يجب أن يكون شديد الاحتياط
لنفسه . وهذا الاحتياط الطبيعى من حق قادة المركبات والسيارات أن يعتمدوا
عليه وإلا لتعطلت حركة مرور عرباتهم وسياراتهم وكانوا مضطرين للسير الهولينا
على مثال ما يسير الراجلون حتى لا يصدموا من يختار عرض الطريق غير محتاط ،
ولكن هذا السير الهين لا يتفق والأحوال الاجتماعية والاقتصادية الحاضرة .

وحيث إن المجنى عليه وهو أوّل من يجب عليه بطبعه الاحتياط لنفسه قد
أهمل في حق نفسه حقيقة ، ويؤكد حصول إهماله هذا ما ثبت بالحكم من أنه
كبير السن وما ثبت بباقي أقواله في تحقيق البوليس من أنه كان عائدا بزجاجة دواء
أخذها من إحدى الصيدليات لزوجته المريضة الأمر البال على أنه وهو شيخ
يلغ الستين (كالكشف الطبى الموجود بالأوراق) قد اجتاز الشارع وهو مفكر
في مرض أهل بيته مشغول البال عن واجبه نحو نفسه من الاحتياط لها . وهذه
الحال النفسية تجعل خطأه في حق نفسه أوضح من خطأ السائق في حقّه كما تجعل
عذر السائق أوضح من عذره .

وحيث إن خطأ السائق مهما قل لا يخفيه من المسؤولية المدنية التي هي
وجدها المنظور فيها الآن .

وحيث إنه يتعين على هذه المحكمة مع ثبوت اشتراك الخطأ بين المجنى عليه
والسائق أخذاً مما أثبتت بذات الحكم المطعون فيه أن تقدر التعويض الواجب

الحكم به على السائق متخذة مبلغ التلثمائة الجنيه التي قدرها الطاعنون في طعنهم أساسا (وهو نفس المبلغ الذي حكمت به لم المحكمة الجزئية) .

وحيث إن الذي تراه المحكمة هو أن خطأ المحنى عليه يمكن بغير مجازفة تقديره بضعفى خطأ السائق فيكون السائق إذن ملزما بمبلغ ١٠٠ جنيه يدفعها هو ومخلومه إبراهيم الشربيني صاحب السيارة متضامنين عملا بمادتي ١٥٠ و ١٥٢ من القانون المدني .

(١٣٧)

القضية رقم ٢٢٥٦ سنة ٤٧ القضائية .

تقرير كتابي . إجراءات المحاكمة . القاضى المقرر لدى المحكمة الاستئنافية . عدم تقديم تقريره كتابيا . بطلان الحكم .

(المادة ١٨٥ تحقيق)

لإجراءات المحاكمة . ثبوت بطلانها من أوراق الدعوى . لاضرورة الطعن بالتزوير لآليات البطلان .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

إن المادة ١٨٥ من قانون تحقيق الجنايات إذ أوجبت أن يقدم أحد أعضاء الدائرة الاستئنافية تقررا وأن يتلى هذا التقرير فقد دلت دلالة واضحة على أن هذا التقرير يكون موضوعا بالكتابة وأنه ورقة من أوراق الدعوى الواجب وجودها بملفها . فعدم وضع هذا التقرير بالكتابة يكون تقصيرا في إجراء من الإجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويطله . ولا ينفي عن هذا التقرير أن يقرأ أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي ، فإن هذا عمل غير جدى لا ينفي عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابي يصح أن يقول عليه القاضيان الآخران في تفهم الدعوى . وما دامت ورقة التقرير غير موجودة فعلا فلا يصح في هذا المقام الاعتراض بمفهوم نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ تحقيق قولاً بأن الحكم ما دام ثابتاً فيه أن هذا الإجراء قد استوفى فلا سبيل لمجده إلا بالطعن بالتزوير .

(١٣٨)

القضية رقم ١٤ سنة ٤٨ القضائية .

حجز إداري . اختلاس الأشياء المحبوز عليها . البيانات الواجب ذكرها في الحكم .

(المواد ٤ و ٥ من دكرتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٢٨٠ ع)

يجب على محكمة الموضوع عند الحكم في تهمة اختلاس زراعة محبوز عليها إداريا وفاء للأموال الأميرية أن تبين في حكمها متى كان المحبوز من الذي أوقفه وما علاقة المتهم به وهل أعلن إليه أم لا ومتى كان إعلانه وما دليل هذا الإعلان وأن يكون بيان كل ذلك أخذا من الأوراق الرسمية المحورة بمقتضى المادتين الرابعة والخامسة من دكرتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المتخلص بالمحجوز الادارية، لأن هذه البيانات ضرورية كما تستطيع محكمة النقض أن تعلم أن هناك محجوزا رسميا يعلمه المتهم وقد ارتكب جريمة غير مكترث به، أو أنه لا يوجد محجوز رسمي مطلقا، أو يوجد محجوز رسمي ولكنه لم يعلن للتم الواضح اليد على العقار طبقا لادة الخامسة من الدكرتو المذكور فيكون في حل من أخذ زراعته من الأرض وعدم الاحتداد بأي تتيه شفهي من المسدة أو المراف أو غيرها لأنه ليس مكلفا بالانصاع لمثل هذه التنبيهات الشفهية في موطن لاتنفع فيه إلا الرسميات .

(١٣٩)

القضية رقم ٢٩ سنة ٤٨ القضائية .

دفاع . منع المحامي من تكرار عباراته . لا مساس بحج الدعاء .

الحكمة الحق في منع المحامي من تكرار عباراته لما في ذلك من ضياع وقتها الذي خصصته لا لقضية موكله فقط بل لها ولغيرها من القضايا الأخرى ضياع بلا ثمرة . فاذا انسحب المحامي لأخذ المحكمة بحكمها في هذا فلا يسوغ له أن يظن بعد في حكمها بدعوى أنها مست بحقه في الدفاع .

(١٤٠)

القضية رقم ٣٥ سنة ٤٨ القضائية .

تعذر التمييز . اختلاف جرائمهم . الحكم عليهم متضامن بالتعويض المدعى . مناط التضامن .
(المواد ١٥١ - ١٥٣ مدنى و ٤١ و ٤٤ ع)

إذا تمعّد المتهمون وثبت بالحكم أن أولهم قد ارتكب جناية الضرب المفضى إلى الموت وأن تهمة باقهم جنحة الضرب وحكت المحكمة عليهم جميعا بالتعويض المدنى بالتضامن كان الحكم صحيحا ما دام قد ثبت فى الحكم وجود الاتحاد والتطابق فى الإرادات على التعدى صراحة أو استنتاجا من بيانات الحكم . ولا يصح الطعن فى الحكم بزعم أن المتهم الأول هو المسئول وحده عن التعويض لأنه المدان فى جناية الضرب المفضى إلى الموت . ذلك لأن نصوص القانون الجنائى إنما كانت لا تسمح باعتبار الشخص مسئولاً عن فعل غيره إلا إذا كان فاعلا أصليا معه أو شريكا له فإن قواعد المسئولية المدنية أوسع نطاقا من هذا لأنه يكفى فيها أن تكون إرادة الشخص طابقت إرادة الفاعل الأصلى ولو فى لحظة ارتكابه الجريمة وأن يكون وقع منه من الأفعال ما هو من نوع فعل ذلك الفاعل الأصلى حتى يعتبر معادلا له فى المسئولية المدنية وإن لم يعاقبه القانون الجنائى إلا على فعله فقط ولم يعتبره شريكا لتلك الفاعل الأصلى . وهذه المسئولية المدنية المساوية للمسئولية المدنية الواقعة على فاعل الجريمة أساسها مجرد تطابق الإرادات - ولو بخفا - على الإيذاء بنوع الفعل غير المشروع الذى حدث كنوع الضرب مثلا . فمهما يحصل من التفريق فى الجرائم الناشئة عن هذا النوع من الفعل بسبب إفضاء بعض الضربات إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة أو إلى عجز عن العمل لأزيد من عشرين يوما ، ومهما يحصل بناء على ذلك من التفريق بين الضاربين فى المسئولية الجنائية لتطبيق ما وقع من كل منهم على نص خاص من نصوص القانون فإن المسئولية المدنية تم كل المتدخلين فى الضرب الذى أرادوه واقترعوا بعضه ، قل هذا البعض فى نظر القانون الجنائى أو جلى ، وسبب عمومته هو مجرد توافق إراداتهم على الإيذاء

بالضرب ومضيقهم في تنفيذ إراداتهم فعلا . وما دامت هذه المسؤولية عامة فهي مسؤولية يتضامن فيها الجميع بنص المادة ١٥٠ من القانون المدني ، ومن المتعين على القاضي إذا حكم بالتضامن أن يذكر في حكمه وجود ذلك الاتحاد والتطابق في الإرادات على التمدى أو يكون حكمه في مجموعه مظهرا لذلك .

(١٤١)

القضية رقم ٧٣ سنة ٤٨ القضائية .

ورشة :

(١) اعتراف الراشئ أو الوسيط . متى يخرج أثره ؟

(ب) اعتراف الراشئ أو الوسيط . غرضه من كل قيد . ملحة القانون لإثارة .

(المادة ٩٣ ع)

١ - الاعتراف المنصوص عنه في المادة ٩٣ ع لم يحدد له النص زمانا ولا جهة حكومية خاصة يؤدي لديها . فهو بهذا الإطلاق يكون في أي زمن ولدى أية جهة إدارية أو قضائية ، لكنه لا يتحقق فائدته ولا ينتج أثره إلا إذا كان حاصلًا لدى جهة الحكم وهي القضاء ؛ أما إذا حصل لدى جهة التحقيق الإدارية أو القضائية ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يمكن أن ينتج الإعفاء .

٢ - إذا حصل الاعتراف لدى المحكمة فادام القانون لم يشترط له أي شرط بل جاء لفظه فيه مطلقا خاليا عن كل قيد زمني أو مكاني أو كفي فلا يجوز أن يضع له القاضي قيودا من عند نفسه ؛ بل كل ماله هو أن يتحقق من حصول مدلول لفظ الاعتراف وهو إقرار الشخص بكل وقائع الجريمة وظروفها إقرارا صريحا لا موارد فيه ولا تضييل . فمتى وقع هذا المدلول حق الإعفاء بدون نظر إلى أي أمر آخر . وإنذ فللراشئ أو الوسيط أن يعترف في أي وقت لتفادي إفتال باب المرافعة لدى محكمة الموضوع واعترافه هذا يعفيه من العقوبة .

جلسة الخميس ٨ يناير سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(١٤٢)

القضية رقم ١٨٧٢ سنة ٤٧ القضائية .

دفاع :

(١) اقراء خصم على خصه أثناء الدفاع . متى يكون مانعا عليه ؟

(المادة ٢٦٦ ع المعلقة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١)

(ب) كون الاقراء من مستلزمات الدفاع أم لا . موضوعي .

١ - الخصم الذي يعتدى على خصمه أثناء الدفاع عن حقوقه أمام المحاكم يهدف أو سب اعتداء لا يستلزم الدفاع في الدعوى يكون معزضا نفسه للمسئولية الجنائية بسبب اقترائه . أما إذا كان هذا الاقراء من مستلزمات الدفاع فلا مسئولية جنائية عليه قطعا ، وإنما يلزمه المسئولية المدنية أو التأديبية ولكن في حالة واحدة هي أن يسيء استعمال تلك التوسعة القانونية بأن يغالى في عبارات الاقراء مثالا لا يقتضيا المقام .

٢ - كون الاقراء من مستلزمات الدفاع أو ليس من مستلزماته ، وكون المتهم به قد أساء استعماله أو لم يسه هو من الأمور المتعلقة بالموضوع يقدرها قاضيه بحسب ما يسهوله ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا ما يكون من تعديل رأيه في عبارات الاقراء أو حذف أو سب هي أم هي ليست كذلك . وإلا فيما يكون أيضا من خطئه في طريقة الاستدلال كأن يستنتج نتيجة من مقدمات لا تتجها أو من مقدمات لا وجود لها أو من مقدمات يحسبها كأ يرويه والواقع أنها تخالف ما يرويه .

الطعن المقدم من عبده أنفدى محمد جوده ضد الست أمينة هاتم محمد رمزي وآخر .

الوقائع

رفع المدعى بالحق المدعى هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جناح الوالى الجزئية ضد المتهمين واتهمهما بأنهما في يوم ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ بلائرة قسم الوالى قدما

مذكرة لمحكمة الجعالية الشرعية في القضية الشرعية رقم ٢٠٥٨ سنة ١٩٢٧ استندا فيها له أمورا لو كانت صلافة لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه وطلب معاقبتها بالمواد ٢٦١ و ٢٦٥ و ١٤٨ من قانون العقوبات مع الحكم له بمبلغ ٤٢ جنيبها تعويضا .

وبعد أن سمعت تلك المحكمة هذه الدعوى حكمت فيها بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٢٩ غايبا للأولى وحضوريا للثاني عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية وإلزام راضها بمصاريفها .

فاستأنف المدعى بالحق المدني وكذا النيابة هذا الحكم في ١٢ يناير سنة ١٩٢٩ .
ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذه الدعوى استئنافيا وقضت فيها بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٩ غايبا للأولى وحضوريا للثاني بقبول الاستئناف شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعى بالحق المدني بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

وبتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٢٩ طعن حضرة المحامي الوكيل عن المدعى بالحق المدني على هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم شروحا بالأسباب في ١٣ منه .

المحكمة

.....

حيث إن الطعن قدم ويثبت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
وحيث إن مبنى الطعن في حمله أن المحكمة الاستئنافية إذ تأتت المحكمة الجزئية التي قضت براءة المدعى عليها ورفض الدعوى المدنية قبلهما اعتمادا على أن العبارات التي وردت بالمذكرة المقدمة منهما المحكمة الشرعية لا عقاب عليها لأن العبارات الواردة بها هي مما يستلزم الدفاع في الدعوى ولأن الطاعن لم يقدم للحكمة ما ينفي تلك العبارات — إذ فعلت المحكمة ذلك فقد أخطأت لأن الدفاع في الدعوى لم يكن يستلزم تلك العبارات الجارحة بما فيها من القذف والسب ولأن الذي قدم

المذكورة هو محمد بك رمزي الذي لم يكن خضيا في الدعوى ولأن قول المحكمة بأن الطاعن لم ينف تلك العبارات أمامها هو تكليف له بما لا يكلفه به القاتون إذ لا يطلب من القاذف إقامة الدليل على ما قذف به وبالتالي لا يطلب من المقذوف في حقه إقامة الدليل على قى صحة وقائع القذف . وطلب الطاعن إنشاء الحكم وإعادة الدعوى للحكم فيها من جديد .

وحيث إنه متى لوحظ مذهب الفقهاء في تفسير المادة ٢٦٦ يرى أن جارتها الأخيرة الخاصة بالمسئولية المدنية أو التأديبية عسرة الفهم؛ ذلك بأنهم فوق الشرطين المفهومين من صريح لفظ المادة وهما : (١) كون الاقتراء واقعا من خصم في الدعوى على خصم آخر . (٢) كونه واقعا أثناء المرافعة الشفهية أو التحريرية لدى المحكمة — فوق هذا يشترطون أيضا للإعفاء من العقوبة أن يكون الاقتراء من مستلزمات الدفاع . فلو سلم بهذا الشرط الثالث على إطلاقه لصعب تعليل المسئولية المدنية أو التأديبية المنصوص عليها بالعبرة الأخيرة لأن الدفاع إذا كان يستلزم هذا الاقتراء والدفاع حق مقرر، فكل مستلزماته ينبغي أن تكون محالة لا يجوز للشارع أن يربط عليها مسئولية قانونية مدنية كانت أو غير مدنية خشية أن يؤدي ذلك إلى ترك حق الدفاع نفسه . ولكن من جهة أخرى إذا لم يسلم بهذا الشرط الثالث لترتب على ذلك أن تصبح مجالس القضاء مسرحا للهارة والقاذف بغير موجب وهي نتيجة في غاية سوء أيضا .

وحيث إن الذي يهدى إليه المنطق الصحيح هو ضرورة إقرار ذلك الشرط الثالث بحيث إن الخصم الذي يمتدى على خصمه بقذف أو سب اعتداء لا يستلزمه الدفاع يكون معرضا نفسه للمسئولية الجنائية بسبب اقتراءه . أما إذا كان هذا الاقتراء من مستلزمات الدفاع فلا مسئولية جنائية عليه قطعا وإنما تترتب المسئولية المدنية أو التأديبية ولكن في حالة واحدة هي أن يسبب استهلال تلك التوسعة القانونية بأن يشأ في عبارات الاقتراء مغالاة لا يقتضيها المقام . وهذه مسألة تتعلق بالموضوع فيقدرها قاضيه بحسب ما يبدوله من الحال في كل دعوى ولا رقابة لمحكمة النقض .

عليه إلا ما يكون من تصديق رأيه في عبارات الاقتراء أعفّف وسب هي أم هي ليست كذلك وإلا ما يكون أيضاً من خطئه في طريقة الاستدلال كأن يستنتج نتيجة من مقدمات لا تتبعها قطعاً، أو من مقدمات لا وجود لها، أو من مقدمات يحسبها كما يروى والواقع أنها تخالف ما يروى .

وحيث إنه بالرجوع لمفردات الدعوى تبين أن الأدلة التي استند إليها الطاعن لدى عمدة الموضوع تنحصر في صورة رسمية من المذكرة التي قدمها المدعى عليه الثاني لمحكمة الجالية الشرعية وفي صورة رسمية أخرى لمحضر جلسة ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ بتلك المحكمة .

وحيث إنه يؤخذ من محضر الجلسة المذكور أن الست أمينة هانم محمد رمزي مطلقة عبده أفندي جوده المدعى بالحق المدني رفضت عليه دعوى زيادة نفقة لبيتها منه فدفع بطروء الإعسار عليه ووجه الإيمان إلى المدعية فسفلت المدعية شخصياً عن هذا الدفع فقالت إن المدعى عليه لم يطراً عليه إعسار بل إن ماله قد زادت ثم تنازل ويكل المدعى عليه عن تخفيفها الإيمان والمحكمة قررت رفض هذا الدفع . بعد ذلك تقدم محمد بك رمزي والد المدعية ويكلها وتلا مذكرة كانت بيده وقدمها للمحكمة، والمحكمة بعد ذلك حكمت بزيادة النفقة الشهرية .

وحيث إنه بالإطلاع على صورة المذكرة وجد أن واضعها ينسب فيها لعبده أفندي محمد جوده أنه " وهو موظف بقسم قضايا الداخلية ومكلف " " بإحقيق الحق في تصرفاته لا يرعى حرمة نفسه ولا كرامة بيته ولا شرف سمعته " " بل يحاول التدليس على القضاء الشرعي ولا يستكف أن يقدم عقد زوجية " " مفتعلة من قضاة تعد من أخطر طبقات الناس يحاول به التضليل لغرض غير " " شريف " . ثم يقول فيها : " رجل هذه صفاته لا يصح أن تقيم المحكمة وزناً " " لأي كلمة تدومته أو تصدقته في شيء مما يدعيه " . وفيها : " ها أنا قلت الحقيقة " " في أمر هذا الزواج الصوري للمحكمة ووكلت أمر الفصل في مستقبل خيأتي " .

”التى ابتلاها الله بهذا الوالد المجرد من المواطف الإنسانية إلى عدالة الله التى أتم”
”موكلون بها فى الناس” إلى غير ذلك من مثل هذه العبارات .

وحيث إنه ظاهر من هذه المذكرة ما يفيد أن عبده أفتدى بمجد جوده إذ ادعى طروء الإعرار عليه عل ذلك بأنه تزوج بامرأة أخرى فأعد محمد بك رمزى تلك المذكرة يفند بها هذه العلة قائلاً إن الزواج صورى مفتمل وإن الزوجة الجديدة بفرض صحة الزواج هى امرأة منحلة القدر .

وحيث إن تلك العبارات التى تضمنتها المذكرة هى خليط من قذف وسب محظورين قانوناً .

وحيث إن الدفاع فى الدعوى الشرعية ما كان يستلزم تقديم تلك المذكرة مادام الدفع بطروء الإعرار قد رفضته المحكمة قبل تقديمها كما هو ثابت بمحضر الجلسة ويكون قول محكمة الموضوع باستلزام الدفاع لها قولاً أت به من عند نفسها وعلى خلاف التابت رسمياً فى المحضر الذى كان بين يديها .

وبما أن المسؤولية المدنية هى وحدها المنظور بشأنها الآن فهى مستحقة بلا نزاع ، وهى مستحقة أيضاً على اقراض أن الدفاع كان يستلزم التمرض لما تترض له واضح المذكرة إذ مما لا شك فيه أن عباراتها قد غالى فيها واضعها مغالاة ما كان المقام ليقضيها فأذى بها المدعى إيناء أدبياً واضحاً .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قض الحكم المطعون فيه من جهة الدعوى المدنية والحكم فيها بما يقضى به القانون .

وحيث إن محمد بك رمزى هو المسئول مباشرة قبل الطاعن لأنه هو واضح المذكرة وهو الذى قدمها بنفسه للحكمة بعد أن تلاها بالجلسة ولكن مسئوليته تستتبع مسؤولية ابنته التى أمية هاتم من قبل أنها وكلته وقد كان عمله بمحضرتها وبصفته وكيلاً عنها . فهما إذن مسئولان بطريق التضامن عن التمييز المستحق للذى عما ناله من الأذى وتقدره المحكمة بعشرة جنيهات مصرية .

(١٤٣)

القضية رقم ٤٨ سنة ٤٨ القضائية .

سب . تنازل المدعى بالحق المدني لا يؤثر على الدعوى العمومية .

(المادة ٢٦١ ع)

تنازل المدعى بالحق المدني لا يؤثر إلا على الدعوى المدنية ولا يترتب عليه إسقاط الدعوى العمومية لأن قيام الدعوى العمومية مرتبط بالصالح العام . وليس لهذه القاعدة في القانون المصري سوى استثناء واحد وهو حالة الدعوى العمومية التي ترفع على الزوجة الزانية حيث لا تجوز محاكمتها إلا بناء على دعوى زوجها . وما دام الزوج هو وحده الذي يملك تحريك الدعوى العمومية فله أن يتنازل عنها كما أن له أن يوقف تنفيذ حكم الحبس الذي صدر عليها برضائه معاشرتها له كما كانت . أما جريمة السب فلا يمكن أن تقاس على هذا الاستثناء الفذ كما لا يجوز الاحتجاج — في صددها — بأن القانون الفرنسي يقضي بإغاف سير الدعوى العمومية فيها إذا تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه ما دام القانون المصري لم ينص على ذلك .

(١٤٤)

القضية رقم ٥١ سنة ٤٨ القضائية .

جريمة الاعتياد على الإغراض بالربا الفاحش . ركن الاعتياد . وجوب بيان وقائمه .

(المادة ٢٩٤ المكررة ع)

في جريمة الاعتياد على الإغراض بفائدة تزيد على الحد الأقصى للفائدة المتفق عليها قانونا يشترط لتوفر ركن الاعتياد ألا يكون قد مضى بين كل حادثة من الحوادث التي تتكون منها العادة والحوادث التي تلتها الزمن الكافي لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية عن الحادثة السابقة . فإذا كان في عبارة الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة غموض لا ينكشف معه بيان الوقائع التي تتكون منها ركن الاعتياد كأن

لم تين المحكمة تاريخ هذه الوقائع كان هذا الحكم ميبا واجبا قضه .^(١)

(١٤٥)

القضية رقم ٥٥ سنة ٤٨ القضائية .

حكم . ذكر محل الواقعة . عدم ذكر المركز التابع له هذا المحل . غير مبطل للحكم .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

يرفض وجه الطعن المبني على عدم ذكر المركز التابع له محل الواقعة مادام الحكم قد أثبت أن الواقعة حصلت بتاحية كذا . إذ في هذا ما يمكن لبيان محل الواقعة . خصوصا إذا كان اسم المحكمة التي قضت في الدعوى ميبا للمركز التابعة له التاحية التي حصلت فيها الواقعة .

(١٤٦)

القضية رقم ٥٦ سنة ٤٨ القضائية .

مراقبة . تصرفا على الذكور من الرجال فقط .

(المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

إن المادة ٣١ من قانون المتشردين رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ قد منعت سرعان أحكام هذا القانون على النساء والأحداث الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة . وأحكام ذلك القانون تتعلق بمراقبة البوليس على اختلاف أسبابها . فكل نص عام وارد بالتوانين ومتعلق بهذه المراقبة قد خصصته تلك المادة وجعلته مقصورا على الذكور من الرجال فقط^(٢) .

(١) لحضرة الدكتور محمد مصطفى التل أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق تطبيق على هذا الحكم تشريحا القانون والاقتصاد بالبلد الثاني من السنة الثالثة بالصفحات من ٣٠٤ إلى ٣٠٧ يسط فيه مذاهب الآراء المختلفة فيما يتعلق بالمدة التي تبرى بين الأفعال التي تتكون منها جريمة الاعياد بعضها والبعض هل يشترط أى قديمين فيها ؟ وتخلص من بحثه إلى أن الرأي الذي أخذت به محكمة النقض في هذا الحكم هو أقربها إلى الصواب .

(٢) يراجع حكم محكمة النقض الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٢٤٠٠ سنة ٤٦ القضائية المنشورة قاعته بالجزء الأول من هذه المجموعة .

(١٤٧)

القضية رقم ٥٨ سنة ٤٨ القضائية .

مسئولة مدنية - مع سيارة - إهمال سائق المعير في مدة الإغارة - تضامن المعير معه في المسؤولية -
(المادة ١٥١ و ١٥٢ مدني)

المعير لسيارة مع تكليف سائقها التابع له بقيادتها يكون مسؤولاً عن إهمال هذا السائق إذا نشأ منه حادث في مدة الإغارة .

(١٤٨)

القضية رقم ٦٣ سنة ٤٨ القضائية .

إفراض برابا فاحش :

(١) عدم قبض القوائد فلا - لا يمنع من تحقق الجريمة عند توافر الشروط الأخرى .

(ب) وجوب بيان وقائع الاعتداء تفصيلاً .

(المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات)

١ - تقع جريمة الاعتداء على الإفراض بالربا الفاحش بمجرد حصول قرضين مختلفين بفوائد تزيد على الحد الأقصى الممكن الاتفاق عليه قانوناً ولو لم يتم قبض القوائد بالفعل متى توافرت الشروط الأخرى .

٢ - يجب أن يبين الحكم الصادر بالعقوبة على هذه الجريمة كيف ابتدأ التعامل بين المجني عليه والمتهم ، وفي أي تاريخ كان ذلك ، وكيف تسلسلت المعاملة ، ومتى حصل دفع القوائد الربوية إن كان هناك دفع ، وكَم مضى من الزمن بين كل حادثة وأخرى ، حتى يمكن الحكم على ما إذا كان هناك جريمة لا تزال قائمة أم أنها قد سقطت بمضي المدة أو سقط منها على الأقل بعض الحوادث التي يتكون من مجموعها ركن الاعتداء . فإذا اكتفى الحكم في معرض تبيان الوقائع التي قامت عليها التهمة المنسوبة إلى المتهم والتدليل على صحة وجود الجريمة المستندة إليه على ترديد صيغة الاتهام التي تقدمت بها النيابة إلى المحكمة ولم يزد عليها إلا قوله إنها ثابتة من التحقيقات فإن محكمة النقض لا تستطيع مع هذا الغموض أن تؤدى المهمة الموكولة

إليها وهي مراقبة ما إذا كان القانون قد طبق على الوجه الصحيح، ويتعين إذن تقض الحكم .

(١٤٩)

القضية رقم ٦٤ سنة ٤٨ القضائية .

(١) ما هو الاعتراف المنع في المواد الجنائية ؟

(ب) سؤال المتهمة عن تهمة أمام المحكمة الاستئنافية . لا وجوب .

(المادة ١٣٤ عتق)

١ - الاعتراف المنع في المواد الجنائية والذي يؤخذ به المتهمة يجب أن يكون نصا في اقراف الجريمة وأن يكون من الصراحة والوضوح بحيث لا يحتمل تأويلا .
وأما سوق الأدلة على تنف متفرقة من أقوال المتهمة قبلت في مناسبات ولعل مختلفة، وجمعها على أنها اعتراف بالتهمة فلا يعد اعترافا إذا كانت حقيقته تمحيلا لألفاظ المتهمة بما لم يقصده منها .

٢ - سؤال المتهمة غير مأمور به إلا لدى محكمة الدرجة الأولى . وأما لدى المحكمة الاستئنافية فلن الذي يسأل هو المستأنف ليبين وجه استئنافه ، وكل ما في الأمر أن يكون للمتهمة الكلمة الأخيرة . ففي كان المتهمة محكوما ببراءته ابتدائيا ووقع الاستئناف من النيابة والمدعى المدني فهما اللذان يسألان . وإذا كان النائب بحضور الجلسة في هذه الحالة أن النيابة أبدت طلباتها وترافع المدعى بالحق المدني ثم ترافع محامي المتهمة كانت الإجراءات صحيحة لا غبار عليها .

(١٥٠)

القضية رقم ٧٤ سنة ٤٨ القضائية .

ضرب أو نزع بالمادة ٢٠٥ ج . المرض أو العجز عن الاشتغال المدة المقررة قانونا . وجوب بيان ذلك في الحكم .

يجب لإمكان تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات أن يكون الجرح أو الضرب قد أحدث بالمجنني عليه مرضا أو عجزا عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين

يوما . ولما كانت هذه النتيجة هي علة تشديد العقوبة وجب عند تطبيق هذه المادة أن يذكر في الحكم أن هذه النتيجة وقعت فضلا وإلا كان الحكم ناقصا في بيان الوقائع ووجب نقضه .

الغالب أن المرض يترتب عليه العجز عن القيام بالأعمال الشخصية إلا أنه لما كان أحد الأمرين كافيا على انفراد لإمكان تطبيق المادة ٢٠٥ ع وجب أن يكون المرض الذي لا يتسبب عنه العجز عن الأشغال الشخصية بالنسبة من الجسامة مبلغا يجعله أمام القانون في درجة ذلك العجز . وبلوغ المرض هذا المبلغ من الجسامة أمر تقديري موكل لقاضي الموضوع . ولكن لا يكفي لتطبيق المادة المذكورة أن يقول القاضي في حكمه إن المجنى عليه مكث تحت العلاج مدة تزيد على عشرين يوما لأن هذا القول لا يكفي في الدلالة على شدة المرض الذي أصاب المجنى عليه لجواز أن يكون العلاج الذي استمر هذه المدة قاصرا على التردد على الطبيب لعمل غير يومي أو ما أشبه ذلك من الأحوال التي لا تدل بذاتها على جسامة المرض^(١).

الحكم الصادر في القضية رقم ٧٧٢ سنة ٢٧ القضائية بحلة ١٣ مارس سنة ١٩٢٠ برأية مطلى طلعت بإثا وعضوية حضرات المستر كالويجي والمستر كلابكوت ومصطفى فتحي بك ويوسف سليمان بك المستشارين .

وقائع الدعوى

انتهت النيابة العمومية الطاعن المذكور بأنه في ليلة ٦ أبريل سنة ١٩١٩ بمصر ستمالوط شرع في قتل حليلة بنت حسين عمدا بأن أطلق عليها عيارا ناريا أصابها في ساق وجعلها اليسرى وذلك مع سبق الإصرار . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة بحكمة بنى سوييف إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٩٤ و ٤٥

(١) سبق محكمة النقض والإبرام أن نقضت بهذا . راجع حكمها الصادر في ١٣ مارس سنة ١٩٢٠ في القضية رقم ٧٧٢ سنة ٢٧ القضائية المنشورة في راجع في مئى هذه المجلة جارسون نبذة ١١٧ .

و ٤٩ عقوبات ، وحضرة قاضي الإحالة تقرر في ٢٤ مايو سنة ١٩١٩ إحالة المتهم المذكور على محكمة جنائيات بجي سويرف لمحاكمته بالمواد سالفة الذكر ، ومحكمة الجنائيات المشار إليها حكمت في ١٦ أغسطس سنة ١٩١٩ حضوريا باعتبار الواقعة جنحة تطبيق على المادة ٢٠٥ عقوبات وبمحاكمة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنة ونصف ، وقد تقرر المحكوم عليه بالظن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام يوم صدوره وقدم حضرة كامل أفندي حنا المحامي عنه تقريرا بأسباب طعنه في ٢١ أغسطس سنة ١٩١٩ .

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وطلبات حضرة إدوار أفندي قصيرى المحامي الحاضر عن حضرة إبراهيم بك الملباوى محامى الطاعن والاطلاع على الأوراق والمداولة حسب القانون .

من حيث إن الطعن مقبول شكلا .

وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على وجهين :

(أولا) أن الطاعن لم يكن يقصد إحداث إصابة عمدا بل الحادثة حصلت بالقضاء والقدر أو بالإهمال والمحكمة النقض أن تستجيب غير ما استنتجته محكمة الجنائيات وتعتبر الواقعة منطبقة على المادة ٢٠٨ عقوبات .

(ثانيا) لم تذكر محكمة الجنائيات مع تطبيقها المادة ٢٠٥ عقوبات أن المجنى عليها أصابها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما بل قالت إنها مكثت تحت العلاج أكثر من عشرين يوما مع أنه لا بد من ذكر المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا .

وحيث عن الوجه الأول فانه في الموضوع .

وحيث عن الوجه الثاني فان مدة المرض التي تزيد عن العشرين يوما وتكون سببا في تسديد العقوبة هي عن شيتين المرض والعجز عن الأشغال الشخصية . وكثيرا ما يحصل عدم ملاحظة هذا التقسيم عند تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات التي

يقصد منها أن يكون المرض قد زادت مدته عن عشرين يوما أو يكون العجز عن الأشغال الشخصية زادت مدته كذلك عن المئة المينة بالمادة المذكورة. في الحالة الأولى يكون المرض ملازما للعاجلة فلا يزول المرض قانونا إلا بزوال العلاج وقد جاء صراحة في الحكم المطعون فيه أن المجنى عليها مكنت تحت العلاج أكثر من عشرين يوما وهذا يدل على أنها كانت مريضة أكثر من العشرين يوما المذكورة فالمحكمة حددت من جهة مدة المرض وهذا التعديد مسأله ترجع إلى الموضوع ومن جهة أخرى قررت المحكمة أن مدة المرض تزيد عن العشرين يوما وهذا يكفي .

الطن المقدم من طلب أحد على وآخرين ضد النيابة العامة في دعاها رقم ٢٣٥ سنة ١٩٣١ المفيدة بمحلول المحكمة رقم ٧٤ سنة ٤٨ قضائية ومحمد السعيد نعمان وعثمان عبد العزيز سليمان مدعين بحق مدنى .

الوقائع

اتهمت النيابة هؤلاء الطاعين بأنهم في ليلة ٩ أغسطس سنة ١٩٢٩ بتاحية كفر الأمير عبد الله ضربوا محمد السعيد نعمان أحدث به الإصابات المينة بالكشف الطبي وتهتز لملاجهما أكثر من عشرين يوما، والثاني والثالث أيضا ضربا عثمان عبد العزيز، والأول أيضا مع آخر ضربا مصباح محمد سليمان فأحدثوا بهما إصابات لا تحتاج لعلاج. وطلبت معاقبتهم بالمادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ من قانون العقوبات .

وادعى كل من محمد السعيد نعمان وعثمان عبد العزيز سليمان مدنيا وطلبا الحكم لها الأول بمبلغ ١٢٥ جنيا تعويضا قبل المتهمين الأربعة بالتضامن والثاني بمبلغ ٢٥ جنيا تعويضا قبل المتهمين الثاني والثالث بالتضامن .

ومحكمة جنح السبلاوين الجزئية سمعت هذه الدعوى وحكت فيها حضورا بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٣٠ عملا بالمادتين السابقتين : (أولا) بحبس كل من المتهمين الأربعة ثلاثة شهور مع الشغل وبالزمام متضامين بأن يدفعوا لمحمد السعيد

ثمان مبالغ عشرين جنيتها تعويضا والمصاريف المدنية المناسبة. (ثانيا) بتغريم كل من الثاني والثالث ثلاثمائة قرش وبإلزامهما متضامين بأن يدفعا لعثمان عبد العزيز مبلغ خمسة جنيهات تعويضا والمصاريف المدنية المناسبة .

فاستأنف المتهمون هذا الحكم في يوم صدوره واستأنفه أيضا المدعى بالحق المدني محمد السيد عثمان في ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ .

وعكسة المنصورة الابتدائية نظرت هذه الدعوى استئنافا وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بقبول الاستئنافين شكلا وبرفضهما موضوعا وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المتهمين بالمصاريف المدنية الاستئنافية المناسبة . فظن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق التقض والإبرام بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وقدم خضرة المحامي عنهم تقريرا بالأسباب في ٢٣ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يذكر عند تطبيقه المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات حصول مرض للجنى عليه أو عجز عن الأعمال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما .
ومن حيث إنه بالاطلاع على الحكم المستأنف تبين أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي وهذا الحكم الأخير اكتفى في ممرض بيان النتائج التي ترتبت على ضرب المتهمين الطاعين للجنى عليه بالقول بأنه ثبت من الكشف الطبي أن الجنى عليه المذكور عجز ثلاثه وأربعين يوما فتمتن تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات بالنسبة للمتهمين المذكورين .

ومن حيث إنه يجب لإمكان تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات أن يكون الجرح أو الضرب قد أحدث بالجنى عليه مرضا أو عجزا عن الاشتغال الشخصية مدة تزيد

على عشرين يوما . ولما كانت هذه النتيجة هى علة تشديد العقوبة فى المادة المذكورة وجب عند تطبيق هذه المادة أن يذكر فى الحكم أن هذه النتيجة وقعت فعلا وإلا كان الحكم ناقصا فى بيان الوقائع .

ومن حيث إنه يطلب أن يترتب على المرض عجز عن القيام بالأعمال الشخصية ، إلا أنه لما كان أحد الأمرين كافيا على انفراده لإمكان تطبيق المادة وجب أن يكون المرض الذى لا يتسبب عنه العجز عن الأشغال الشخصية بالغاً من الجسامة مبلغا يجعله أمام القانون فى درجة العجز عن الأشغال الشخصية لى يكون هناك تعادل بين الأمرين وليكون كلاهما على انفراده مبررا لتوقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها فى المادة ٢٠٥ . وبلوغ المرض هذا المبلغ من الجسامة أمر تقديرى موكل لقاضى الموضوع .

ومن حيث إن القول بأن المجنى عليه مكث تحت العلاج مدة تزيد على عشرين يوما لا يكفى لبيان شدة المرض الذى أصاب المجنى عليه والذى يبرر تطبيق المادة المذكورة لجواز أن يكون العلاج الذى استمر هذه الأيام الطويلة قاصرا على التردد على الطبيب لعمل غيار يومى أو ما أشبه ذلك من الأحوال التى لا تدل بذاتها على جسامة المرض الذى نشأ عنه الضرب والجرح .

ومن حيث إنه لذلك يكون الحكم المظنون فيه غير مشتمل على البيان الكافى لاتساع عمكة التقضى بأن تطبيق المادة ٢٠٥ كان له مؤوخ قانونى وإذن يتعين نقضه .

ومن حيث إنه لا داعى بعد ذلك لبحث الوجه الثانى من أوجه الطعن .

(١٥١)

القضية رقم ٧٧ سنة ٤٨ القضائية .

(١) التزيد من جانب النيابة فى وصف اللثة لا تأثير له . تلويح الواقعة . خطأ النيابة فيه .
تصححه بعمرة المحكمة . خطأ فى ذلك .

(المادة ٣٦ تشكيل)

(ب) استعمال سند مزور - بيان تواريخ وقائع الاستعمال - متى يكون واجبا حتما ؟

(المادة ١٨٣ ع)

(ج) ارتياض الجرائم - مسألة موضوعية .

(المادة ٣٢ ع)

١ - إذا اتهمت النيابة شخصا بتزوير سند نسب إلى شخص بإصداره بأن وقع عليه بخطه خفية فإن هذا القدر كاف لاعتبار الوصف مستوفيا شرائطه القانونية . فإذا زادت النيابة على ذلك أن المتهم انتهز اختلال قوى المجنى عليه العقلية ووقع بخطه خفية وتبين للحكمة أن التزوير وقع بعد وفاة المجنى عليه فحذفت هذا التزويد من جانب النيابة وصححت تاريخ الواقعة بعد التحقق منه فإن هذا الحذف لا يعتبر تغييرا لوصف التهمة يقتضى نقض الحكم ، بل هو ترك لما قام الدليل على عدم صحته . أما تاريخ وقوع التزوير وكونه بمقتضى صيغة الاتهام قد حصل في وقت يرتب عليه اعتبار أن جريمة التزوير تكون قد سقطت بمضى المدة فإن خطأ النيابة في اعتداد هذا التاريخ لا يمنع المحكمة من أن تحقق التزوير وتبين الواقع فيه ومتى حقيقته كان التاريخ الذى تعتمد له الحصول الواقعة هو وحده المعول عليه . وليس لهم أن يقول إن المحكمة بفعلها هذا قد حرمت من التمسك بمضى المدة إذ أن فعل المحكمة في تحقيق التاريخ لا يعد تغييرا في الوقائع التى تتكون منها أركان الجريمة .

٢ - بيان تواريخ وقائع استعمال المحرر المزور إنما يكون ضروريا عند ما تكون هناك مظنة سقوط الجريمة قبل رفع الدعوى العمومية ، فإذا امتنع هذا الاحتمال فلا مبرر لتحريم ذلك البيان .

٣ - إن مسألة تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات مسألة واجبة إلى تقدير محكمة الموضوع .

جلسة الأحد ١٨ يناير سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب العزة مراد وهبه بك .

(١٥٢)

القضية رقم ٤٣٦ سنة ٤٧ القضائية .

نزوير :

(أ) الإخطارات المأدرة من حسابات المديرية إلى حسابات المجالس المحلية . التزوير فيها تزوير في أوراق أميرية .

(ب) النية الخاصة في جريمة التزوير . نية النش .

(المادة ١٨١ ع)

إخلاص أموال أميرية :

(ح) أموال مجالس المديرية والمجالس البلدية والمجالس المحلية . تدخل ضمن أموال الحكومة . (المادة ١٠٣ ع)

١ - الإخطارات التي تتضمن بيان المتصرف لحساب المجالس المحلية والتي يحررها كاتب حسابات المديرية المختص ويوقع عليها من رئيس الحسابات ويرسلها إلى المجالس المحلية المذكورة لرصدها في دفاتها، ومن واقعها تعرف تلك المجالس ما صرف لحسابها والرصيد لها في خزنة المديرية - تلك الإخطارات هي أوراق أميرية رسمية يقع التزوير فيها تحت تناول المادة ١٨١ من قانون العقوبات ^(١) .

٢ - النية الخاصة في جريمة التزوير التي اشترطها الشارع المصري لتطبيق المادة ١٨١ عقوبات هي نية النش حيث نص على أن يكون التزوير حاصلًا "بقصد التزوير" ولا يشترط في ذلك نية الإضرار بالنشر لأن هذا الاشتراط يفتقر دائرة القصد الجنائي بدون متوخ ما دام أن القانون لم يتطلب سوى نية النش أي نية الاحتجاج بالمحرر المزور على أمر ليس للزور حق فيه .

٣ - أموال المجالس المحلية والمجالس البلدية ومجالس المديرية تعتبر داخلة من ضمن أموال الحكومة التي وضعت المادة ١٠٣ عقوبات لحماية .

(١) أي من كان تزويرا متوينا وبلا قوة إن كانت ماديا وقع طبا تحت تناول المادة ١٧٩ أو ١٨٠ بحسب الأحوال .

الطعن المقدم من عبد العاطي محمد افندي وآخرين ضد النيابة العامة في دعواها رقم ١٨٤٦ سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ المفيدة بجدول المحكة رقم ٤٣٦ سنة ٤٧ قضائية ومجلس ملوى وأسيوط المحلين مدعين بحق مدنى .

الوقائع

أقامت النيابة هاتين الدعوتين رقم ٣٤ سائرة سنة ١٩٢٧ أسيوط و ١٤ سائرة سنة ١٩٢٩ ملوى ضد الطاعنين وآخرين معهم واتهمتهم في القضية رقم ٣٤ سنة ١٩٢٧ أسيوط بأن الأول في خلال سنى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ بندرى أسيوط وملوى بصفته موظفا في مصلحة عمومية أى سكرتيرا لمجلس أسيوط المحلى في سنة ١٩٢٤ ولانهاية شهر أبريل سنة ١٩٢٥ وسكرتيرا لمجلس على ملوى وكاتبا لحساباته في المدة من شهر مايو سنة ١٩٢٥ لاية مارس سنة ١٩٢٦ وسكرتيرا له فقط من أبريل سنة ١٩٢٦ لاية مايو سنة ١٩٢٧ ومختصا بإباشة الأعمال الكتابية والحسابية فيهما ومشرفا عليهما ومثولا عنها :

(أولا) غير بقصد التروير موضوع كشوفات التسوية وأحوالها وهى نمرة ٢٧ و ٢٨ و ٩٧ و ١٦٢ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ فى حال تحريرها المختص بوظيفته والتي صدرت من مجلس أسيوط المحلى لمديرية أسيوط بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤ و ٢٢ يناير سنة ١٩٢٥ و ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ و ٣٠ مارس سنة ١٩٢٥ بطلب إيداع المبالغ الموضحة بها البالغ قدرها ٨٩٤٩ جنيا و ٢٣٦ مليا بخزينة محكة أسيوط الأهلية على ذمة كل من عبد الفتاح درويش غنيمه ومحمد حساين وهبة ومحمد على سليم كاشف وأخيه إبراهيم على سليم كاشف وأحمد جاد المولى ويوسف وهبه ومحمود فرغلى، وموضوع كشوفات التسوية وأحوالها وهى نمرة ٨٧ و ٨٨ و باتيها التي لم يضر عليها الصادرة من مجلس على ملوى بتاريخ ١٧ و ١٨ من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٥ وفى خلال سنى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ بطلب إيداع المبالغ الموضحة بها البالغ قدرها ١٧٣٩١ جنيا و ٥٢٧ مليا بخزينة محكة أسيوط الأهلية على ذمة كل من جلال على وحامد محمود وهنومة بنت على ومحمد إبراهيم وزهرة بنت خليل

ويوسف عمر ووشوان أحمد وهام بنت درويش وعلى زيدان وخليل أحمد وجوده
دكروى ومحمد توفى سليمان والسبب ضيا بنت عبد الملك وخليل باخوم ومصطفى
محمد المغربي؛ وذلك بأن أثبت فيها وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمه
بترورها وهي أن المبالغ المطلوب إيداعها بخزينة محكمة أسبوت الأهلية مستحقة
للأشخاص السالتي الذكر غشا لأملأكم الضائمة بالتنظيم حالة كونهم لا يستحقونها
وحالة أنه ما كان هناك سبب قانوني يبرر الإيداع وقد عرضها بعد ذلك على رئيسي
المجلسين فوقها عليها دون أن يحيطها علما بطرفيها .

(ثانيا) غير بقصد التروير موضوع المكتبات وأحوالها الصادرة من رئيسي
مجلسي أسبوت وملوى المجلسين لبشكاتب محكمة أسبوت الابتدائية الأهلية بتواريخ
٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ و ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٥ و ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥
و ٢٩ مايو سنة ١٩٢٦ و ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤ و ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٥ و ٧ فبراير
سنة ١٩٢٥ و ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ و أبريل سنة ١٩٢٥ و ١١ أبريل سنة ١٩٢٥
و ١١ مارس سنة ١٩٢٥ وذلك بأن أثبت فيها وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة
مع علمه بترورها وهي إثباته فيها عدم وجود مانع لدى المجلسين المذكورين من صرف
هذه المبالغ لأصحابها الموضحة أسماؤهم فيها حالة أنه توجد في الواقع موانع قانونية
لدى المجلسين من التصريح بصرفها إليهم إلا وهي عدم أحقيتهم لها وعدم وجود
مبرر قانوني لإيداعها بخزينة المحكمة على ذمتهم .

(ثالثا) بأنه في خلال سني ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ينسدر ملوى بصفته
كاتب حسابات مجلس محلى ملوى وسكرتيراه غير بقصد التروير موضوع إثبات
حصول صرف مبالغ في دفتر مصروفاته ودفاتر حساب جارية حال تحريرها المختص
بوظيفته وذلك بأن أثبت فيها وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمه بترورها
وهي إثباته في دفتر مصروفات سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦ بأن المبالغ الآتية ٦٠٤ جنبيات
و ١٣٠ مليا و ٩٨٨ جنبيا و ٢٠٤ مليات و ١٦٠٧ جنبيات و ٨٠٣ مليات صرفت
في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٥ في عملية المواسير والمياه عن قيمة الأعمال التي أنماها حسين

افتدى مرزوق الماقل حالة كون هذه المبالغ لم تصرف في هذا الصدد، وإثباته أيضا في دفتر مصروفات سنة ١٩٢٦ و ١٩٢٧ وفي دفتر حساب جاري المجلس في السنة المذكورة حصول صرف مبلغ ٢٦ جنيا و ٧٥٠ مليا تحت لوائح التنظيم لمضى على حالة أنه لم يضع ملك بالتنظيم لمضى على المذكور بل صرف هذا المبلغ لمحات البون مارشيه عن بساط قطيفة لمجرة الملسات، وإثباته أيضا في الدفاتر الأخيرة حصول صرف المبالغ الآتية ٣٢٠٠ جنيه و ٦٣٠ مليا و ٩٢٩٠٠ جنيا و ٢٣ مليا و ١٢٠٣ جنيات و ٩٧٧ مليا بأنها صرفت لمحات برولان قيمة أعمال الجهاز الكهربائي الذي تم ومبلغ ١٤١١ جنيا و ٦٣٠ مليا لتأخرنا في أبريل سنة ١٩٢٥ و ٤٠٨٦ جنيا و ٧٠ مليا لحسين افتدى مرزوق في يونيه سنة ١٩٢٥ تنفيذا لكتاب الوزارة رقم ٤٣ ومبلغ ٣٧٦٧ جنيا و ٤٩٧ مليا لحسين مرزوق الماقل في سنة ١٩٢٥ تنفيذا لكتاب الوزارة رقم ١٢٦ حالة أن هذه المبالغ لم تصرف من ميزانية المجلس بل صرفت على حساب لجنة وزارة المالية للمجلس وأن هذه البيانات مزورة إذ لا مثل لها في دفاتر حسابات المديرية وحالة كون كتاب الوزارة رقم ٤٣ غير صادر عن هذا الخصوص بل هو عن تنفيذ ما ألقى به قسم التضيياع بخصوص الإنذار الصادر من الشيخ حامد محمد مدين للمعربى للمجلس على ملوى وحالة كون الكتاب رقم ١٢٦ هو عن إخطار الوزارة لمجلس على ملوى عن حصول صرف مبلغ ٣٧٦٧ جنيا و ٤٩٧ مليا على حساب لجنة وزارة المالية للمجلس .

(رابعا) بأنه في خلال سنة ١٩٢٦ بتدر ملوى زور صورتين رسميتين للمكاتبين نسب صدورهما من مدير البلديات ووكيل الداخلية وكذا صورة رسمية من محضر جلسة مجلس على ملوى المنعقدة بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٦ وذلك بأن أثبت فيها زورا موافقة المجلس ومدير البلديات ووكيل الداخلية على شراء بساط قطيفة لمجرة الملسات بمبلغ ٢٦ جنيا و ٧٥٠ مليا حالة أنه لم تصدر هاتان المكاتبان من مدير البلديات ووكيل الداخلية ولم يقرر المجلس موافقته على شراء البساط المذكور .

(خامسا) بأنه في يوم ١٤ مارس سنة ١٩٢٥ بتدر أسبوط زور ورقة أميرية

أى قسيمة توريد مبلغ ٦٩٠ جنيتها و ٨٨ مليا لإيرادات مجلس على أسبوط بأن أثبت فيها زورا حصول دفع هذا المبلغ من دائرة جورجي باشا ويصا للجلس المحلى المذكورين زوائد التنظيم التى اشترتها المائة من المجلس وذلك بأن وقع عليها بامضاء منزور لصراف المجلس وأعطاهامرة ١١٨ سلسلة .

(سادسا) بأنه فى يوم ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ بمحكمة عابدين الجزئية الأهلية ارتكب تزويرا فى ورقة أميرية أى محضر التصديق رقم ٥٩٢٤ لسنة ١٩٢٦ على التوكيل المنسوب صدوره زورا من أبو الخير افندى بدر لمحمد حنين وجة وذلك بأن تسمى أمام كاتب تصديقات المحكمة المذكورة باسم أبو الخير افندى بدر ووقع عنه بامضاء منزوله .

(سابعاً) بأنه فى خلال سبتي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ بملوى ارتكب تزويرا فى أوراق أميرية وهى الأحد عشر إخطارا الصادرة من مديرية أسبوط لمجلس على ملوى عن المنصرف لحسابه فى السنتين المذكورتين بالتمر ١٠٨ و ٦٥٩١١ و ٢٨٣٤ و ٣٠٦٠ و ١١٢٢٢ و ١٢٠٧٩ و ١١٤٤٥ و ١٠٩٥٤ و ١٠٠٦٨٠ و ٨٠٥٧ و ٤٩٣٨ ذلك بأن أضاف على الأرقام الصحيحة الثابتة فيها أرقاما أخرى منزورة زعم أنها خصمت فى دفاتر حسابات المديرية لحساب المجلس وصدورت عنها تلك الإخطارات حالة كون هاته الإخطارات لم تكن صادرة عنها .

(ثامنا) بأنه فى خلال المدة من سنة ١٩٢٤ لنهاية مايو سنة ١٩٢٧ بأسبوط وملوى توصل إلى الاستيلاء على مبالغ قدرها ٢٦٣٤٠ جنيتها و ٧٦٣ مليا من أموال مجلس أسبوط وملوى المحليين بالاغتيا لسلب أموالهم وذلك باستعماله طرقا احتيالية من شأنها إيهام رؤساء حسابات مديرية أسبوط المتوطنين بمسك حسابات المجلسين السالف ذكرهما وباشتراك ورئيس حسابات محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية المتوطنين بصرف المبالغ المودعة بمخزينة المحكمة لمستحقها بوجود مشاريع كاذبة ووقائع منزورة وباتخاذ صفة غير صحيحة وذلك بأن حرك كشوفات قسوية منزورة حذروها من المجلسين المذكورين للمديرية بطلب إبداع هذه المبالغ بمخزينة محكمة

أسيوط الأهلية على ذمة أشخاص لا يستحقونها قم الإيداع بمقتضاها، وحرر كذلك مكاتبات مزورة من رؤساء المجلسين لباشكاتب المحكمة الأهلية تضمن أن لا مانع ليهما من صرف هذه المبالغ لأصحابها المودعة على ذمتهم قم لوكلاء بعضهم الصرف حالة كونهم لا يستحقونها وحالة كون البعض الآخر من الوكلاء اتخذوا صفة وكالة غير صحيحة .

(تاسعا) بأنه في خلال شهر مارس سنة ١٩٢٥ بتندر أسيوط توصل إلى الاستيلاء على مبلغ ٦٩٠ جنيتها و ٨٨ مليا من دائرة جورجي باشا ويصا بالاحتيال وذلك باستعماله طرقا احتيالية من شأنها إيهام وكيل الدائرة المذكورة عطا الله أفندي بولس بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وهي أنه مفقد من قبل المجلس لاستلام المبلغ سائل الذ كرمين زوائد التنظيم مشترى البائرة من المجلس وقدم له قسيمة توريد هذا المبلغ بإرادات المجلس موقعا عليها بأعضاء مزورة للصراف وأعطاهها تمرة ١١٨ سلسلة قم له استلام المبلغ بناء على ذلك .

(عاشرا) بأنه بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٢٥ و ١١ مارس سنة ١٩٢٧ بملوى زور إيصالين نسب صدورهما من خليل ياخوم ومصطفى محمد المغربي باستلام الأول المبلغ الذي كان مودعا على ذمته بخزينة محكمة أسيوط الأهلية وباستلام الثاني مبلغ ١٤٦٢ جنيتها و ٦٣٠ مليا وهو الذي كان مودعا على ذمته بخزينة محكمة مصر المختلطة وذلك بأن وقع عليهما بختمين مزورين نسبهما لهما .

(حادى عشر) بأنه في خلال سنة ١٩٢٥ بملوى تتدخل في وظيفة رئيس مجلس على ملوى من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو إذن له منها بذلك وأجرى عملا من مقتضياتها وذلك بأن وقع بختمه على الخطابات الصادرة من الرئيس المذكور لباشكاتب محكمة أسيوط الأهلية وهي المؤرخة ١١ مارس سنة ١٩٢٥ و ١٧ أغسطس و ٨ نوفمبر من سنة ١٩٢٥ .

(ثاني عشر) بأنه في خلال المدة من سنة ١٩٢٤ لمايو سنة ١٩٢٧ بأسيوط

وملأى استعمل الأوراق الأميرية المزورة وهي الموضحة في التهم المنسوبة إليه تحت
 نمرة ١ و ٢ و ٤ وذلك بأن أرسل كشوفات التسوية وصورة المكاتبين المنسوب
 صدورها من مدير البلديات ووكيل الداخلية وصورة محضر جلسة مجلس على ملأوى
 للديرية وأرسل المكاتب المنسوب صدورها من رئيسى مجلسى أسبوط وملأوى
 الحليين لباشكاتب محكمة أسبوط الأهلية وذلك توصلا لصرف المبالغ المينة فيها مع
 علمه بتزويرها . وبأن التهم الثاني :

(أولا) في يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٥ بتندر أسبوط اشترك مع فاعل
 أصلى مجهول في تزوير ورقة أميرية أى محضر التصديق رقم ١١٦١ سنة ١٩٢٥
 على التوكيل المنسوب صدوره من خليل باخوم له وذلك بأن اتفق معه على ارتكابها
 قسبى الفاعل الأصلى المجهول أمام كاتب تصديقات محكمة أسبوط الحزبية الأهلية
 باسم خليل باخوم كذبا ووقع عليه بتم مزور له فتمت هذه الجريمة بناء على هذا
 الاتفاق .

(ثانيا) بأنه في خلال سنة ١٩٢٥ بمجة غير معلومة ارتكب تزويرا في ورقة
 أميرية أى طلب مقدم منه بصفته بائنهندس تنظيم مجلس محلى أسبوط لسعادة
 رئيس المجلس المذكور . وذلك بأن أثبت على هذا الطلب إقرارا لسعادة الرئيس
 سالف الذكر هذا نصه " تاريخه . موافق " موها بذلك أن رئيس المجلس وافق
 على صرف مبلغ ٢١٠ جنيتات من ثمن الأشجار والأقحاض في وجوه معينة حالة
 أن هذا الإقرار ليس صادرا من الرئيس المذكور .

(ثالثا) بأنه في يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ بتندر أسبوط ارتكب تزويرا
 في أوراق أميرية وهي محضر تعيين ملك لعطاء افندى بولس ضائع تنظيم ورسمين له
 على ورق شفاف وذلك بأن أثبت على المحضر والرسمين إقرارا مزورا لمحمد افندى توفيق
 مهندس البلديات يتضمن مراجعته لهذا المحضر حسابيا ووقع عليها بامضات
 مزورة له .

(رابعا) بأنه في خلال الفترة من يولييه سنة ١٩٢٤ لغاية يونيه سنة ١٩٢٦

بندر أسبوط اختلس مبلغ ٣٢٧ جنيا من أموال مجلس أسبوط المحلى ثمن أخشاب وأشجار وأقاض للجلس المذكور إضراراً به كان قد تسلم له من مشتريها ثمنها بصفة كونه ويكلا عنه بالأجرة فى استلامه وتوريده لخزينة .

(خامساً) بأنه فى خلال المدة من يولييه سنة ١٩٢٤ لغاية يولييه سنة ١٩٢٦ بندر أسبوط توصل إلى الاستيلاء على مبلغ ٢٣٩ جنيا و ٢٤١ ملياً من الخواجه إسكندر مينا وسيحه عبد الملاك وهنرى إكلادىوس وحسن أحمد السكرى ومحمد محمود حسن مجازى وخليل نايل وعبد العزيز حسين وحسن بنت عبد العال وعبد الحافظ محمد قاسم وآسنة بنت خليفة بالاحتيال لسلب أموالهم باستملاء طرقاً احتيالية من شأنها إيهامهم بوجود واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة وهى أن هذه المبالغ من ضمن المستحق عليهم ثمناً لزوائد تنظم اشتروها والواقع غير ذلك .
وبأن المتهم الثالث :

(أولاً) فى يوم ٨ أبريل سنة ١٩٢٩ بمحكمة إيبابة الجزئية الأهلية ارتكب تزويراً فى ورقة أميرية أى حضر تصديق نمرة ٣٦٦ سنة ١٩٢٦ على توكيل منسوب صدوره زوراً من على زيدان له وذلك بأن تسمى أمام كاتب تصديقات المحكمة المذكورة باسم على زيدان ووقع عنه بختم مزور له .

(ثانياً) بأنه فى خلال سننى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ بملوى اشترك مع المتهم محمود حماد فى ارتكاب جرائم تزوير التصديقات على التوكيلات المنسوبة إليه وذلك بأن اتفق معه على ارتكابها فوقعت هذه الجرائم بناء على هذا الاتفاق .

(ثالثاً) بأنه فى خلال سننى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ بأسبوط وملوى اشترك مع المتهم الأول عبد العاطى أنسدى محمد فى جريمة النصب المنسوبة إليه تحت نمرة ٨ الآف ذكرها وذلك بأن اتفق معه على ارتكابها قمت بناء على هذا الاتفاق .
وبأن المتهم الأول أيضاً فى خلال سننى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ببندر ملوى اشترك مع المتهم الثالث محمد حسين وهبة والمتهم محمود حماد فى ارتكاب جريمة

التروير في الأوراق الرسمية أى محاضر تصديقات على التوكيلات المزورة المنسوبة إليهما وذلك بأن اتفق معهما على ارتكابها فوقت بناء على هذا الاتفاق .

وبأن التهم الساقى أيضا فى خلال سنى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ بأسيوط وملوى اشترك مع المتهم الأول فى ارتكاب جرائم تزوير الأوراق الأميرية واستعمالها المنسوبة إليه فى التهم ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧ و ١٠ و ١٢ وكلها فى جريمتى التصب المنسوبتين إليه أيضا تحت نمرة ٨ و ٩ وذلك بأن اتفق معه وساعده على ارتكابها بأن قبل توكيله عن الست ضيا عبد المال وخليل باخوم وقبض عنهما مبلغ ٥٧٨٢ جنيا و ٥٧٠ مليا من ضمن المبلغ المنسوب عليه فوقت هذه الجرائم بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وبأنه أيضا فى خلال سنى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ينتدأ أسيوط اشترك مع المتهم الثالث وعمود حماد فى جرائم تزوير الأوراق الأميرية المنسوبة إليهما أيضا أى محاضر التصديقات على التوكيلات المزورة وذلك بأن اتفق معهما على ارتكابها فوقت هذه الجرائم بناء على هذا الاتفاق . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمة الأول بالمواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ٢٩٣ و ١٣٦ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات ومحاكمة الثانى بالمواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ و ١٨٣ و ٢٩٣ و ٤٠ و ٤١ و ٢٩٦ منه ومحاكمة الثالث بالمواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ و ٢٩٣ و ٤٠ و ٤١ من ذلك القانون . وبتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ قرر حضرة قاضى الإحالة إحالتهم على محكمة جنايات أسيوط لمحاكمتهم بالمواد سالفه الذكر .

وباحدى جلسات المرافعة أمام محكمة الجنايات طلبت النيابة العمومية :
(أولا) ضم قضية الجناية رقم ١٤ سيرة ملوى سنة ١٩٢٩ التهم فيها كل من عبد الماطى أفندى محمد وعمود أفندى فهمى بدر بأنهما الأول فى خلال سنى ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ ينتدأ ملوى بصفته صاحب وظيفة عمومية أى سكرتيرا لمجلس على ملوى ومختصا بمباشرة الأعمال الككالية والحسابية فيه ومشرفا عليها ومسئولا عنها ارتكب فى أثناء تأدية وظيفته هذه :

(الأول) تزويراً في أوراق أميرية أي "أذونات الإضافة ١١٢ ع ٠ ح" المعدّة لإثبات ما يدعى من الأصناف والنفال والمهمات المخزن مجلس على ملوى وهي التي أعطاهما نمر ١٣ و ٤٢ و ٣٦ و ٤٣ و ٨٥ و ١٤٣ والأذونات نمرة ٥ و ٢٤ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ والأذونات نمرة ١٤ و ٣١ و ٣٩ و ٣٨ و ٥٦ و ٦٧ و ٦٦ و ٦٨ وذلك بأن وقع على الستة الأذونات الأولى بامضاء مزور لأحمد أفندي صديق ووقع على الأذونات الخمسة التالية للستة الأولى بامضاء مزور لمحمد زكي عبد الواحد أفندي أسنى المخزن في ذلك العهد واصطنع باقى أذونات الإضافة بأن أنشأها بمنا فيها ناشئة مزورة لأبناء المخزن المختصين بالتوقيع عليها حالة كون تلك التوقيعات ليست لهم وأعطاهم بذلك صفة رسمية كما أنه وقع عليها بصفته سكرتير المجلس ومختصاً بتحريرها وأرفقها بأذونات صرف المبالغ الخاصة بها .

(ثانياً) ارتكب في أثناء تاديه وظيفته تزويراً في ورقتين أميريتين هما استمارتا الصرف نمرة ٥٠ ع ٠ ح المتضمنة إحداهما طلب مجلس على ملوى من مديرية أسبوط صرف مبلغ ١٢٣٠ جنيهاً و ٦٤ ملياً لسلطان حسن من بندر ملوى بمن ماضع بالتنظيم من ملكه وقدره ١٠٣٣ و ٠١ متر بشارع محمد عبد القادر والمتضمنة ثانيتهما طلب صرف ٩٤٥ جنيهاً و ١٧٦ ملياً لسلطان حسن بمن ماضع بالتنظيم من ملكه بشارع الإبراهيمية نمرة ١ وأن الوزارة وافقت بكتابها نمرة ٢٢٧ على خصمه من الميزانية غير الاختيادية وذلك بأن أثبت فيهما في حال تحريرهما المختص بوظيفته وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمه بتزويرها وهي أن المبلغين المطلوب صرفهما لسلطان حسن مستحقان له ثمناً لما ضاع بالتنظيم من ملكه حالة كونهما غير مستحقين له ولم يضع له ملك بالتنظيم أليّة، ووقع عليهما كذلك بامضامين مزورين لرئيس مجلس على ملوى عمر بك وهي في ذلك الحين .

(ثالثاً) ارتكب تزويراً في ورقة أميرية "مناقصة عليه" مرفقة بالذن الصرف رقم ١٣٣ وذلك بأن وقع عليها بامضاء مزور لرئيس المجلس عمر بك وهي في ذلك الحين موهاً بذلك أن الرئيس المذكور قد اعتمدها والواقع غير ذلك .

(رابعاً) في خلال سنتي ١٩٢٥ و ١٩٢٧ ينمو ظهور ارتكـب في أثناء تـأدية وظيفته تزويراً في محاضر فحص واستلام الأصناف الواردة للجلس وفـلـك بأن وقع عليها بأـمضاء مزورة لعبد المجيد محمد نوفل أئـدى أئـدى للقرن في ذلك الحين وهى المرفقة بأذونات الصرف نمرة ٤٢٢٣ و ٤٢٧٣ و ٤٩٠٥ و ٥٠٠٢ و ٧٨٩٢ و ١٨٨٦ .

(خامساً) أنه في خلال سنة ١٩٢٦ لـرتكـب في أثناء تأدية وظيفته تزويراً في أوراق أميرية " اعتمادات المناقصات المحلية والفواتير " عن الأصناف الواردة للجلس والمنصرفة أئـانها بالأذونات نمرة ٤٢٨ و ١١٥٣٤ و ١١٥٤٠ و ١١٥٤٢ وفى إـذن الصرف نمرة ٤٨٦٨ وذلك بأن وقع عليها بأـمضاءات مزورة لرئيس المجلس حسين مظهر الطويحي أئـدى مأمور المركز في ذلك الحين .

(سادساً) أنه في خلال سنى ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٦ بصفته السابقة ومختصاً بتحرير صور الأوامر والمكـتـبـات الصادرة من وزارة الداخلية وقسم البلديات للجلس ارتكـب في أثناء تأدية وظيفته تزويراً في صور مكـتـبـات بأن اصطنعها ونسب صدورها كذبا إلى سعادة وكيل الداخلية ومدير قسم البلديات وأعطاهـا نمـر صـادر صـورية وهى نمرة ٣٥٧ و ٢٤٧ و ٤٨٢ و ٣٥٦ و ٢٤٩ و ٤٥٤ و ٤٠٣ و ٦١٣ و ٢٢٣٠ و ٢٢ و أخرى بدون نمرة وأثبت فيها وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمه بتزويرها وهى أن مدير قسم البلديات ووافق في الكـلـب رقم ٤٠٣ على تجاوز الربط من باب (١) قسم ٢ بند ٢٧ تليفونات ووافق في الكـلـب رقم ٤٥٤ على تجاوز الربط من باب ٥ فصل ١ بند ٣ ووافق في الكـلـب رقم ٢٢٣٠ بصرف مبلغ الإذن نمرة ١٠٧٦٠ بصفة استثنائية لصاحبه ووافق في باقى المكـتـبـات الأخرى السابق ذكرها على صرف المبالغ المرفقة تلك المكـتـبـات بأذونات صرفها حالة أن هذه المكـتـبـات جميعها لم تصدر من قسم البلديات ولم توافق على ما جاء بها .

(سابعاً) أنه في خلال سنة ١٩٢٧ ينـدر ملوى بصفته المذكورة ارتكـب في أثناء تأدية وظيفته تزويراً في أوراق أميرية " أذونات إضافة ١١٢ ع . ح " لم يـثر عليها في حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بأن أثبت فيها وقائع مزورة في صورة

وقائع صحيحة مع علمه بتزويرها . وهي أن الأصناف المذكورة فيها أى الأذونات الكهربائية مشترى المجلس من عجلات سمبول ليني بأسويط ومانيلوماسه و ه . فرت بمصر وآخرين وردت لمخزن المجلس في حين أنها لم ترد وقد توصل بذلك إلى الاستيلاء بطريق التصب والاختيال على أمانتها البالغ قدرها ٥٢٦ جنيا و ٤٤٤ مليا من أموال مجلس على ملوى موها قلم حسابات مديرية أسويط بوجود مشاريع كاذبة ووقائع مزورة بأن أرفق هذه الأذونات المزورة بطلبات صرف أمانتها من أموال مجلس على ملوى بواسطة لإرسالها قلم حسابات المديرية قم له صرفها ، ولأنه أيضا في الزمن والمكان السالف ذكرهما استعمل الأوراق الأميرية المزورة وهي الموضحة في التهم المنسوبة إليه آنفا بأن أرفقها بأوراق صرف قيمتها وأرسلها إلى قلم حسابات مديرية أسويط وذلك توصلا لصرف المبالغ المينة بأوراق صرفها مع علمه بتزويرها . ولأن التهم الثاني في خلال سني ١٩٢٢ و ١٩٢٥ يتندر أسويط بصفته صاحب وظيفة عمومية أى باسمهتسا لمجلس على أسويط :

(أولا) في يوم ٧ يناير سنة ١٩٢٢ يتندر أسويط غير بقصد التزوير موضوع عضر المعايضة الذي أجراه عن بناء متل أنطون افندى جبرائيل الكائن بأسويط والمطل على شارعى السلطان حسين كامل والتميس في حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بأن أثبت فيه واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وهي أنه توجه إلى شارعى السلطان حسين كامل والتميس لتحقيق ما إذا كانت الأعمال التي أجراها أنطون افندى جبرائيل مطابقة للرخصة التي أعطيت له من التنظيم أم لا فاتفق له أن حضرته اتج نص الرخصة المعطاة فيما يختص بنظم التنظيم ووزنة الأعتاب حالة أن أنطون افندى جبرائيل المذكور لم يتبع نص الرخصة بل أجرى بناء الدوران في واجهة منزله الغربية خارجا عن خط التنظيم المعتمد كما أنه لم يتبع نص الرخصة أيضا عند بناء أطوال الواجهتين البحرية والتبليية وقد نسب عن ذلك اعتصابه ٣٢ مترا و ٣٢ مترا مستفهما من أرض المنافع العمومية أى الشارع وأدخلها في منزله وذلك إضرارا بمجلس على أسويط .

(ثانياً) بأنه في يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بتدريس أسبوط اشتراك مع موظف عمومي مختص سليم النية هو عبد الحميد افندي محمد نوفل كاتب تنظيم مجلس على أسبوط في ذلك الحين في تزويروقة أميرية "شروط عقد الرخصة" المطعاة لتجاجة أودلف مقار من تنظيم أسبوط لإقامة أعمدة ومد أسلاك كهربائية بين السينا وواوور الطحين الملوكين له في حالة تحريره المختص بوظيفته وذلك بأن أملى عليه واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها فانبتها للكتاب المذكور في صلب شروط الرخصة وهي أن الرسم المستحق على هذه الرخصة وقدره ٤٣ جنيا و ٦٨٠ مليا ورد لخزينة مجلس على أسبوط بالقسيمة نمرة ٣٤٣، والواقع أن هذا المبلغ لم يرد لخزينة المجلس ولم تستخرج عنه القسيمة المذكورة وقد وقع عليه للمتهم بامضائه .

(ثالثاً) لأنه في خلال سنة ١٩٢٥ بتدريس أسبوط بصفته المذكورة آنفا ارتكب في أثناء تادية وظيفته تزويرا في محضرتين الضائع بالتنظيم من ملك محمد بيومي طيد وإخوته . وذلك بتغييره هذا المحرر بأن عا فيه كلمات وأرقام وأضاف بدلا عنها كلمات وأرقاما أخرى هي : (١) وأضاف عبارة (ومايتن ونحسون مليا) بخطه في سياق عبارة السكرير المثبتة على محضر التشرين من قبل المتضمنة بأن اللجنة المستديمة والمجلس قزرا يجلسنهما المتعقدتين بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ جعل ثمن المتر ٢ جنيه بعد التحسين بحيث قصد بتزويره هذا إيهام القارئ بأن قرار اللجنة والمجلس عن تعيين هذا الملك هو جعل ثمن المتر الواحد منه اثنين جنيه ومائتين وخمسين مليا، وأضاف كذلك رقى ٢٥٠ مليا على رقم ٢ جنيه القدي كان أنجه على هذا المحضر في خانة القيات من الجدول المحزر بخطه، وعما كذلك عبارة ٣٧٠ جنيا و ٤٦٠ مليا وتعليقتهما التي كانت متبعة من قبل على أورنيك محضرتين وأثبت بدلا ٤١٦ جنيا و ٧٦٧ مليا وذلك إضرارا بمجلس على أسبوط .

(رابعاً) أنه في خلال سنة ١٩٢٤ بتدريس أسبوط بصفته المذكورة ارتكب في أثناء تادية وظيفته تزويرا في محضرتين ملك جلد افندي واصف عبد الملك

الضامع بالنظم وذلك بإحداثه تنديرا فيه بأن عا رقم ٣ جنيتات و ٥٠٠ ملج التي كانت مثبتة من قبل على هذا المحضر باعتباره وحدة ثمن المتروققا لقرار المجلس المحلي المنعقد في ٥ يولييه سنة ١٩٢٤، وكذا عا رقم ٢٩٠ جنيتها و ١٥٠ ملجيا الذي كان مثبتا كذلك من قبل وأضاف بدلا عنها رقم ٤٢٥ جنيتها على أنها ثمن الملك الضامع جيمه في حين أن ثمنه الحقيقي هو رقم ٢٩٠ جنيتها و ١٥٠ ملجيا الذي عناه؛ وذلك لإضراراً بمجلس محلي أسيوط . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالتهما على محكمة الجنائيات لمحكمة الأول بالمواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ٢٩٣ و ١٨٢ من قانون العقوبات وعما كة الثاني بالمواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ٤٠ و ٤١ من القانون المذكور. فقرر حضرته بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٢٩ إحالتهما على محكمة جنائيات أسيوط لمحاکمتها بالمواد سالفة الذكر — إلى هذه القضية ووافق الدفاع عن المتهمين على ذلك .

(ثانياً) تصحيح قيم بعض المبالغ الواردة في التهم الموجهة لبعض المتهمين إلى أقل مما كانت عليه بأن طلبت تعديل المبلغ الوارد في التهمة الأولى لتهم الأولى من ٨٩٤٩ جنيتها و ٢٣٦ ملجيا إلى ٧٦٣٥ جنيتها و ٤٢٤ ملجيا، وكذا في الكشوفات من ١٧٣٩١ جنيتها و ٥٢٧ ملجيا إلى ١٦١٩٣ جنيتها و ٧٠١ ملجيا وفي التهمة الثامنة من ٢٦٣٤٠ جنيتها و ٧٦٣ ملجيا إلى ٢٣٨٢٩ جنيتها و ١٢٥ ملجيا، وفيما يخص بلاتهم الثالث في التهمة الثالثة يكون مشتركاً في مبلغ ١٠٩٩٣ جنيتها و ٧٤١ ملجيا، وفيما يخص بالتهمة الخامسة الموجهة لتهم الثاني من ٢٣٩ جنيتها و ٢٤١ ملجيا إلى ١٧١ جنيتها و ٦٩٠ ملجيا . وقد وافق على ذلك المدعى بالحق المدني ولم يعترض الحاضرون عن المتهمين على ذلك .

(ثالثاً) تعديل في وصف بعض التهم الموجهة إلى أول وثاني المتهمين فيما يتعلق بعبارات القيد في التهمة الأولى المنسوبة لتهم الأولى يجعلها (بتتير إقرار أول الشأن الذي كان القرض من تحرير تلك الكشوفات إدراجه بها وجملة واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها) بدلا من (بأن أثبت بها واقعة مزورة

في صورة واقعة صحيحة) وفي التهمة الثانية (بتغييره إقرار أولى الشان الذي كان
الترض من تحريره تلك المكتبات إدواجه بها وجعله واقعة غير معترف بها في صورة
واقعة معترف بها) وفي التهمة الثالثة طلبت النيابة اعتبار المتهم عبد العاطي افندي
محمد فاعلا أصليا في إثباته حصول صرف مبلغ ٢٦ جنيا و ٧٥٠ مليا في دفتر
مصرفات سنة ١٩٢٦ و سنة ١٩٢٧ و دفتر حاسبه الجارى عن السنة المذكورة
وفي باقى الإثباتات فهو شريك في تهمة إثباته صرف ٥٩٢٩ جنيا و ٢٣ مليا
و ١٢٠٣ جنيات و ٩٧٧ مليا مع أحمد افندي عبده الهوارى الموظف العموى سليم
النية بطريق المساعدة وفي إثباته باقى المبالغ الموضحة بالتهمة فهو شريك مع محمد افندي
زكى عبد الواحد الكاتب النير المختص سليم النية - والدفاع عن هذا المتهم اعترض
على هذا التعديل على اعتبار أن هذا يعتبر تهمة جديدة وليس للنيابة أن توجهها للتم
ثم رجع وقال إنه لا يترض على هذا التعديل إذا كان المقصود منه أن يكون بيانا
للتهمة ويجب أن يبدى في المرافعة . وفيما يتعلق بالتهمة الثانية المنسوبة للتم الثانى
طلبت جعلها (زور ورقة أميرية أى طلبا نسب تقديمه منه بصفته باثمه من
تنظيم على أسبوط إلى سعادة رئيس المجلس المحلى المذكور) وذلك بأن اصطنعه وأتاه
بما فيه إقرار مزور لسعادة رئيس المجلس سالف الذكر حالة أن هذا الإقرار
لم يصدر من سعادة رئيس المجلس المذكور . ولم يترض الدفاع عن هذا المتهم
على ذلك .

و بناء على المادتين ١٢ و ٣٧ من قانون تشكيل عاكم الجنايات قررت المحكمة :

(أولا) قبول تصحيح المبالغ إلى القيم التى بينتها النيابة في الجلسة .

(ثانيا) قبول تعديل وصف التهمة المستندة إلى أول وثائق المتهمين .

(ثالثا) ضم القضيتين ٣٤ سائرة أسبوط سنة ١٩٢٧ إلى ١٤ سائرة ملوى سنة ١٩٢٩

و ادعى مجلس ملوى وأسبوط المحلين بمبلغ ٢٨٢٨١ جنيا و ٢٧١ مليا قبل

الطاعتين وآثرين مهمهم بالتضامن مع المصاريف والفوائد باعتبار الماية نعمة

سنويا من تاريخ حدوث الاختلاس لكل مبلغ .

وبعد أن آتت محكمة الجنايات نظر الموضوع حكّت حضوراً بالتوقيع ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٩ عملاً بالمواد ٥٠ من قانون تشكيل عاظم الجنايات و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات و ١٧٩ و ١٨١ و ٣٢ من قانون العقوبات للأول و ٥٠ تشكيل و ١٧٢ جنائيات و ١٧٩ و ١٧ و ٢٧ و ١٠٣ عقوبات للثاني و ٥٠ تشكيل و ١٧٩ و ١٨٠ و ٤٠ و ٤١ و ١٨١ عقوبات للثالث :

(أولاً) بمقابلة الأول عبد العاطي افندي محمد بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات من التهم الرابعة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشر والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والثامنة عشرة والحادية والعشرين، وبراءته من التهم الأولى والثانية والثالثة والخامسة والحادية عشرة والسابعة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين .

(ثانياً) بمقابلة الثاني محمود افندي فهمي بدر بالحبس مع الشغل لمدة ستة عن التهمة الثالثة والعزل من وظيفته لمدة سنتين وبالسجن لمدة خمس سنوات عن تهمة استيلائه مع المتهم الأول على مبلغ ٥٢٠١ جنية و ٢٣٠ ملياً من أموال مجلس محلي ملوى وهي شطرنج التهمة السادسة المستندة إليه وبراءته من باقي التهم المستندة إليه .

(ثالثاً) بمقابلة المتهم الثالث محمد حسين وهبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن التهمتين الأولى والثالثة المستندتين إليه وبراءته من التهمة الثانية .

(رابعاً) بإلزام عبد العاطي افندي محمد ومحمود حسين وهبة بأن يدفعوا بطريق التضامن إلى المدعى المدني بصفته مبلغ ٤٢٧ جنية و ٣٢١ ملياً .

(خامساً) بإلزام عبد العاطي افندي محمد وعبد الفتاح درويش غنيمه بأن يدفعوا بطريق التضامن إلى المدعى المدني بصفته مبلغ ٣٩٤٣ جنية و ٨٠١ ملياً .

(سادساً) بإلزام عبد العاطي افندي محمد وزكي افندي درويش غنيمه بأن يدفعوا بطريق التضامن إلى المدعى بالحق المدني بصفته مبلغ ٣٣١٩ جنية و ٧٠٢ ملياً .

(سابعاً) برفض طلبات المدعى بالحق المدنى فيما يخص مبلغ ٤٣ جنيتها و ٦٨٠ ملياً قيمة رسم رخصة أدولف من أصل مبلغ ٣٧٠ جنيتها و ١٨٠ ملياً المطلوب الحكم به على محمود أفندى فهمى بدرو المدعى المدنى وشأنه فى المطالبة بمدنى بياق هذا المبلغ بدعوى على حدة .

(ثامناً) بإلزام عبد العاطى أفندى محمد ومحمود حماد بأن يدفعوا بطريق التضامن إلى المدعى المدنى بصفته مبلغ ١٥٧٤ جنيتها و ٢٠ ملياً .

(تاسعاً) بإلزام عبد العاطى أفندى محمد ومحمود حماد وعبد الحكم إبراهيم بأن يدفعوا بطريق التضامن إلى المدعى المدنى بصفته مبلغ ١٤٦٢ جنيتها و ٦٣٠ ملياً .

(عاشرًا) بإلزام عبد العاطى أفندى محمد ومحمد حسين وهبة بأن يدفعوا بطريق التضامن إلى المدعى المدنى بصفته مبلغ ٦٥٨ جنيتها و ٨١٤ ملياً .

(حادى عشر) بإلزام عبد العاطى أفندى محمد ومحمود أفندى فهمى بدرو بأن يدفعوا بطريق التضامن إلى المدعى المدنى بصفته مبلغ ٥٢٠١ جنيه و ٢٣٠ ملياً .

(ثانى عشر) بإلزام عبد العاطى أفندى محمد بأن يدفع إلى المدعى المدنى بصفته مبلغ ١٠٤٦٦ جنيتها و ٧٦٧ ملياً .

(ثالث عشر) بإلزام المحكوم عليهم بأن يدفعوا للمدعى المدنى بصفته لتقوائد عن المبالغ المحكوم بها على كل منهم باعتبار المداية خمسة سنويا ابتداء من تاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ لفاية السداد مع إلزامهم بمصاريف الدعوى المدنية بنسبة ما حكم به ورفض ما عدا ذلك من الطلبات .

وبتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٩ قرر المحكوم عليهم لثلاثة الأول بالظن على هذا الحكم بطريق التقضى والإبرام وقدم حضرات المحامين عنهم ثلاثة تقارير بألسباب عن الأول فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٩ وعن الثانى فى ١٢ منه وعن الثالث فى ١٤ منه .

كما طعن عليه أيضا الرابع والخامس - بصفتها مسئولين عن حقوق مدنية - في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٩ وقدم حضرة المحامي عنهما تقريرا بالأسباب في اليوم المذكور ثم قررا أمام قلم كتاب نيابة أسبوط الكلية بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بتنازها عن هذا الطعن .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
حيث إن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلا .
” عن طعن عبد الماطي محمد “

حيث إن مبنى الوجه الأزل أن المحكمة في شرحها للتهمة السادسة لم تين القصد الجنائي إنما الذي بيته هو الباعث على ارتكاب الجريمة .
وحيث إنه بالرجوع إلى ما ورد بالحكم المطعون فيه تين أن المحكمة بعد ما ذكرت تصرفات المتهم وما كانت عليه حالة إيرادات ومصروفات مجلس على أسبوط في شهر مارس سنة ١٩٢٩ وعدم وجود التوازن بينهما قبل إيداع المبلغ موضوع هذه التهمة قالت : ” إن تصرف المتهم بإيداع هذا المبلغ كان الغرض منه ستر حالة المجلس المالية وعدم ظهور الاختلاسات التي وقعت في أمواله وقد ظهر أن هذا المبلغ من ضمن المبالغ التي أدخلها المتهم في ذمته من أموال المجلس “ واستخلصت من ذلك أن المتهم ” لم يودع هذا المبلغ من ماله على ذمة توريد مواشير بل من أموال المجلس المختلة وللقصد السابق بيانه وتوصل بطريق تزوير التوكيل إلى الحصول على مبلغ ليس له حق فيه “ .

وحيث إن المحكمة في هذا البيان قد فرقت بين الباعث على ارتكابه الجريمة والقصد الجنائي فيما فيينا أنها دلت أولا على الباعث ببيان الغرض الذي من أجله حصل إيداع المبلغ موضوع التهمة فقد دلت أخيرا على القصد الجنائي ببيان نية الطاعن من تزوير التوكيل وهو الحصول على مبلغ ليس له حق فيه . لنا يتعين رفض هذا الوجه .

وحيث إن الوجه الثانى غير جدى لأن التوكيلات المزورة لم تكن جميعها لأشخاص وهميين بل كان بعضها لأشخاص لم وجود والعقوبة المتوقعة على الطاعن بخصوص هذه التوكيلات واحدة فلا سبيل له إلى التظلم من هذا الحكم .

وحيث إن الوجه الثالث غير جدى أيضا لأن المحكمة قد بينت بكل جلاء الفرق بين المكاتبات التى تبادلها المصالح لتسيير الأعمال وبين الإخطارات التى تصدر من حسابات المديرية إلى حسابات المجالس المحلية بكشف المصروفات لحساب تلك المجالس وهو موضوع التهمة السابعة وبناء على هذا التفریق قد اعتبرت المحكمة بحق أن الأولى ليست من المستندات بالمعنى المقصود من المادة ١٨١ من قانون العقوبات فلا عقاب عليها بينما أن الثانية هى من الأوراق الأميرية المعاقب عليها لأن هذه الكشوف يحررها كاتب حسابات المديرية المختص ويوقع عليها من رئيس حساباتها فصيح بذلك ورقة رسمية تشمل على بيان المبالغ المنصرفة وتاريخ الصرف ونمر أذونات الصرف وبيان المستندات وهذه الكشوف ترسل لرصدها فى دفاتر المجلس ومن واقعها يعرف المجلس ما صرف لحسابه والرصيد له فى خزانة المديرية .

وحيث إن وقوع خطأ مادى فى الحكم عند ذكر الإخطار الرقم ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ بأن جعلت السنة ١٩٢٧ لا يعطى الطاعن الحق فى التمسك به للتصل من التهمة الموجهة إليه بدعوى أنه كان مقبوضا عليه فى تاريخه لأن الخطأ لا يعتد به فضلا عن أن التروير لم يقتصر على هذا الإخطار وإنما شمل أحد عشر إخطارا آخر لم يطعن عليها بأى مطعن .

وحيث إن الوجه الرابع غير صحيح لأن المحكمة عند التكلم عن التهمة الرابعة ناقشت طلب الطاعن إحالة الدعوى على التحقيق ورات عدم إجابته إليه .
وحيث إن الطاعن أضاف إلى هذا الوجه أن المحكمة ذكرت عن توفر القصد الجنائى بأن نية الاحتياج بالمستند ولكن القصد الجنائى فى جريمة التروير هو نية الإضرار بالغير وهذه ليست متوفرة .

وحيث إن النية الخاصة في جريمة التزوير التي اشترطها الشارع المصري لتطبيق المادة ١٨١ عقوبات هي نية النش حيث نص على أن يكون التغير حاصلًا "بقصد التزوير" وهذه العبارة تعادلها في النص الفرنسي لفظة *frauduleusement* أى بقصد النش .

وحيث إن اشتراط نية الإضرار بالتغير تضيق دائرة القصد الجنائي بدون مسوغ مادام أن القانون لم يتطلب سوى نية النش ويستوى بعد ذلك أن يكون المزور قد قصد الإضرار بالتغير أو جرت نفع لنفسه فقط بغير تفكير في الإضرار بالتغير .

وحيث إن القانون المصري صريح في عبارته فلا معنى لمحاولة تأويل أحكامه فضلا عن أن هذه الأحكام مطابقة لأقوال العلامة جارو في هذا الصدد، واعتدائه على الشراح الذين عاقبوه في الرأي وجيه . لذا يكون ما جاء بالحكم المطعون فيه من أن النية الخاصة التي يتطلبها القانون إنما هي نية الاحتجاج بالمحرز المزور على أمر ليس للزور حق فيه هو في محله ويتمين إذن عدم الالتفات إلى تعد الطاعن عليه .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس خطأ المحكمة في تطبيق القانون عند النظر في التهمة الثامنة لأن المادة ١٠٣ عقوبات التي طبقها تشير إلى قعود الحكومة وأموال المجالس المحلية ليست كذلك بل هي من الأموال الأميرية الوارد ذكرها في المادة ٩٧ عقوبات، ولما لم يكن الطاعن عهدة هذه الأموال فعلى فرض صحة الواقعة المنسوبة إليه لا عقاب عليها .

وحيث إنه وقت وضع قانون العقوبات لم يكن هناك مجالس محلية حتى يمكن القول بأن الشارع فرق بين عبارة "الأموال الأميرية" الوارد ذكرها في المادة ٩٧ عقوبات وبين عبارة "قعود الحكومة" الوارد ذكرها في المادة ١٠٣ عقوبات لأنه في ذلك الوقت كانت جميع الأموال معسبة للحكومة وما اختلف التمييز في المادتين إلا اختلاف لفظي لم يقصد الشارع منه أى تمييز بالنسبة للأموال .

وحيث إنه على هذا الاعتبار تكون هذه الأموال سواء عتبر عنها بأنها أموال

أميرية أو تقوم حكومة المقصود منها هي الأموال المخصصة للشئون العامة ولا عبة
بمحل وجودها إن كان خزينة الحكومة أو خزائن المديريات لحساب المجالس المحلية .

وحيث إن إنشاء المجالس المحلية بعد ذلك وتخويلها الشخصية المعنوية ليس
من شأنه تغيير أحكام القانون ولا يزال من الممكن القول بصفة عامة بأن أموال
المجالس المحلية والمجالس البلدية ومجالس المديريات تعتبر داخلية ضمن أموال الحكومة
التي وضعت المادة ١٠٣ عقوبات لحمايتها، فلما يكون ما ذهب إليه الطاعن في غير
محله ويتعين رفضه .

”عن طعن محمود فهمى بدر“

حيث إن الوجه الأول غير صحيح لأن المحكمة بينت بوضوح تام وبأسباب وجيهة
أن الطاعن كان عالما وقت صرفه المبلغ موضوع هذه التهمة بعدم استحقاق المبلغ
للوكيل الموهوم . هذا فضلا عن أنه لم يعاقب على اختلاس هذا المبلغ قط بل
أدين أيضا في تهمة اختلاس مبلغ ٢٠٠٠ جنيه الخاص بضايقت عبد العال ولم
يحكم عليه إلا بعقوبة واحدة فلا سبيل له للتظلم من هذا الحكم .

وحيث إن الوجه الثانى غير صحيح أيضا لأن ما يشترطه القانون في جريمة
التزوير هنا أن تكون العبارة المزورة منسوبة إلى موظف عمومى غرض وقد بينت
المحكمة بجلاء في حكمها المطعون فيه جميع أركان هذه الجريمة وتوفرها في التهمة
الموجهة للطاعن ولا عبة بما يدعيه من أن البيانات المنسوب له تزويرها مثبتة لمركز
قانونى حقيقى لأن المركز القانونى يقتضى حصول المراجعة وقد انعقدت هذه
المراجعة بارتكاب التزوير .

وحيث إن الوجه الثالث هو نفس الوجه الخامس من طعن عبد العالى محمد
وقد ثبت فيما سبق عدم صحته فيتمين رفضه .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون في الدعوى
المدنية لأنها لم تين المبالغ التي يستحقها كل من المجلسين المحليين لأسبوط وملوى .

وحيث إنه لا مصلحة للطاعن في إبداء هذا الطعن لأنه على كل حال هو مدين وهذا أمر يتعلق بالمدين لا به ، لذا يتعين رفضه .

”عن طعن محمد حسين وهبة“

حيث إن مبنى الوجه الأول أن لا تزوير معاقبا عليه ما دام الشخص المتحله شخصيته شخصا خياليا .

وحيث إن التزوير في هذه الحالة قد يكون غير معاقب عليه عند عدم وقوع ضرر منه ؛ أما وقد ثبت أنه توصل بهذا التزوير إلى الحصول على مبلغ ليس له حق فيه فقد توفرت جميع أركان الجريمة ؛ ويكون هذا الوجه متعين الرفض .

وحيث عن الوجه الثاني فهو نتيجة للوجه الأول وواجب الرفض أيضا .

وحيث من جميع ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه سليما من كل نقد ويتعين رفض الطعن المقدم عنه .

(١٥٣)

القضية رقم ٣١٠ سنة ٤٨ القضائية .

تسبب الأحكام . الأسباب المجبة . لا تكفى .

(المادة ١٠٣ مرافعات)

ينقض الحكم الصادر بمقوبة في تهمة حثك عرض إذا اقتصر فيه على القول ” بأن التهمة ثابتة قبل المتهم من مجموع التحقيقات وشهادة الشهود بالجلسة وعقابه ينطبق على المادة ٢٣١ ع ” لأن هذا الإجمال في ذكر الوقائع والأسباب التي اعتمدت عليها محكمة الموضوع في إسناد التهمة إلى المتهم لا يمكن أن يفهم في تهمة خطيرة كالتي بصددنا البحث ولا يكفى لإقناع محكمة النقض بأن محكمة الموضوع إذ حكت في موضوع الجريمة قد تبينت وقائع التهمة المنسوبة إلى المتهم وقام لديها الدليل الكافى على صحتها وعلى توفر أركان الجريمة فيها وانطباقها على المادة التي طبقها . ولا يمكن أن تنبأ لمحكمة النقض أسباب هذا الانتفاع إلا إذا كان الحكم مظهرها لكل ذلك . أما الاقتصار في معرض تبيان وقائع

الدعوى على ما جاء بشأنها في صيغة الاتهام التي تقدمت بها النيابة إلى المحكمة والاكتفاء في معرض التدليل على صحة التهمة بالقول بأنها ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود فإنه يعمل الحكم غامضا غموضا يستوجب حقه .

(١٥٤)

القضية رقم ٣١٨ سنة ٤٨ القضائية .

نقد الأختام . الأختام المعاقب على فكها . مناط العقاب في هذه الجريمة .

(الواد ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ ج)

الأختام التي يعاقب على كسرها بالمادة ١٢٨ عقوبات وما يندرجها هي الأختام التي تضمها السلطة الحكومية عملا بنص قانوني أو بأمر قضائي أو قياما بما تراه هي واجبا عليها للحفاظ على الأمان أو الأوراق أو الأمتعة الأخرى فلا يجوز لأي إنسان المساس بها حتى لو كان يزعم أن لا حق للسلطة الحكومية في وضعها . ونص هذه المادة واضح في أن العقاب إنما هو على كسر الأختام ذاتها . فكل طريقة أخرى غير هذا الكسر أو غير العبث بالأختام ذاتها يتوصل بها إلى التفوذ إلى داخل المكان لا عقاب عليها بمقتضى المادة المذكورة مهما يكن من مخالفة هذه الطريقة للفرض المقصود من وضع الأختام . ذلك بأن نصوص قانون العقوبات هي مما لا يجوز التوسع في تفسيره وإخراج معناه عن دلالة الإنفاظ .

(١٥٥)

القضية رقم ٣١٩ سنة ٤٨ القضائية .

نشر الماكولات . مرض الماكولات منشوثة للبع . العلم بأنها منشوثة . دكن جومري يجب توفره بالحكم .

(المادة ٣٠٢ ج)

لا يكفي في جريمة عرض مسل منشوش للبيع أن يثبت بالحكم الصادر بالعقوبة أن المسل منشوش وأن المتهم قد عرضه للبيع ، بل يجب أن يثبت

به أيضا أن المتهم كان يعلم عند عرضه إياه للبيع بأنه «مفشوش» فإننا خلا الحكم من إثبات ذلك كان ناقصا وتعين نقضه .

(١٥٦)

القضية رقم ٣٢٧ سنة ٤٨ القضائية .

إثبات في المواد الجنائية . إقرارهم على آخر . جواز الأخذ به ولو لم يمزج دليل آخر .
للحكمة الحزبية التسامح في تكوين افتقاعها من كل ظروف الدعوى سواء من أقوال الشهود الذين حلفوا اليمين أو من أقوال الأشخاص الذين يسمعون على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين ومنهم المتهمون أنفسهم . ولا يوجد أى نص قانوني يحظر على المحكمة أن تأخذ بأقوال متهم ضد متهم آخر معه في القضية إلا إذا تعززت بدليل آخر .

(١٥٧)

القضية رقم ٣٣٢ سنة ٤٨ القضائية .

تزوير في محرومي . تزوير شهادة طيبة محرومة لتقدير السن . الصدى بها لدى المأذون ونده بها . عقاب .

(المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ ج)

إذا ارتكب ثلاثة أشخاص تزويرا في شهادة طيبة محرومة لتقدير السن وتعذى أحدهم لدى المأذون بهذه الشهادة الطيبة المزورة وقدمها له للاستدلال بها على سن الزوج، فما أن الشهادة الطيبة هي من الأدلة المعتبرة في تقدير السن ولا يطلب من المأذون أن يذهب إلى أبعد منها في تحويه للسن فخدعه بها وحمله على تحرير العقد هو حمل له على التزوير في سن الزوج وعلى قبول الإشهاد بالزوجية وتدوينه رسميا بدون شعوره منه بالحقيقة . ولا شك أن الخادع بهذا مستحق للعقاب ^(١) .

(١) قد ثابتت محكمة القضاة في حكمها هذا ما كان جاريا عليه مذهب القضاء من قبل ولكنها فيما بعد قد عدلت عنه .

تراجع الأحكام الصادرة في هذا الموضوع بجلية ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ في القضية رقم ١٤ سنة ٢ القضائية و بجلية ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٩٨٠ سنة ٢ القضائية .

(١٥٨)

القضية رقم ٣٣٥ سنة ٤٨ القضائية .

قض وإبرام . الأحكام الجائر العلن فيها بطريق القرض . يجب أن تكون نية الدعوى . حكم بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى . لا يجوز العلن فيه بطريق القرض .
(المادة ٢٢٩ تحقيق)

لا يجوز النيابة العلن بطريق القرض في حكم قضى بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى لأن الحادثة جنائية بوجه أنه كان يجب الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها مباشرة من المدعى المدني . وذلك لأن هذا الحكم القاضي بعدم الاختصاص لم يته الدعوى ؛ وإذن فالعلن فيه غير مقبول .

(١٥٩)

القضية رقم ٣٣٦ سنة ٤٨ القضائية .

ربا فاحش . وكذا الاحياء . متى ينفق ؟ متى تم جريمة الاحياء ؟
(المادة ٢/٢٩٤ مكررة من قانون العقوبات)

يكفى لتحقق ركن العادة في جريمة الاعتياد على الإقراض ربا فاحش حصول قرضين ربويين مختلفين ولو لشخص واحد في وقتين مختلفين . وتم الجريمة بمجرد الاتفاق على فوائد ربوية في قرضين مختلفين ولو لم يتم قبض الفوائد بالفعل .

(١٦٠)

القضية رقم ٣٣٧ سنة ٤٨ القضائية .

سرقة . تسوّر منزل بقصد السرقة . شروع في سرقة لا عمل تخفي .
(المادتان ٢/٢٧٤ و ٢٧٨ عقوبات)

تسوّر منزل بقصد السرقة منه يستبرشوعا قانونيا فيها لا مجرد عمل من الأعمال التحضيرية التي لا عقاب عليها . ذلك بأن المنزل حرم آمن لا يجوز لأحد دخوله إلا برضاء أصحابها أو في حدود القانون ؛ فالجرم الذي يقصد السرقة تنهى أعماله التحضيرية إلى سور المنزل بحيث لو تخفى هذا السور بتعب أو تسوّر وصار في هذا

الحرم الآمن الذي لاحق لأحد من غير أهله في الوجود فيه سواء أكان وجوده في داخله أم فوق سطحه فإن مجرد فعله هذا لا يمكن اعتباره شيئا آخر غير بدء في تنفيذ فكرته الإجرامية . فإذا ما فوجئ وهو على تلك الحال فاضطر على الرغم منه للهرب قبل البحث في المنزل على الشيء المقصود سرقة وقبل تناوله إياه فلا يستطيع الادعاء بأنه لم يأت إلا مجرد عمل تحضيرى .

جلسة الأحد ٢٥ يناير سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا .

(١٦١)

القضية رقم ٢٢٦٢ سنة ٤٧ القضائية .

تبيد أشياء محبوزة . تصرف المالك في هذه الأشياء رغم الحارس . عقاب المالك .

(المادة ٢٨٠ ع)

وجود الحارس لا يمنع من عقاب المالك بمقتضى المادة ٢٨٠ ع إذا كان

هو الذى تصرف في الأشياء المحبوزة ورغم وجود الحارس ولم يقلعها يوم البيع .

(١٦٢)

القضية رقم ١٩ سنة ٤٨ القضائية .

نقض وإبرام . الطعن بطريق النقض . التقرير به . من يجب حصوله ؟

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣٠ مخفقتي)

الطعن بطريق النقض إن لم يحصل من الطاعن شخصيا فلا بد أن يكون التوكيل

بعمله توكيلا خاصا أو على الأقل أن يكون تفويضا خاصا ضمن توكيل عام ، فلا يقبل

الطعن المتقدم من محام بيده توكيل عام عن المتهم وليس فيه تفويض خاص بالطعن

بطريق النقض .

(١٦٣)

القضية رقم ٢٦ سنة ٤٨ القضائية .

(١) حكم غايي استثنائي . طعن النيابة فيه بالنقض . مبادء يبدأ من وقت صدوره انتهائيا .
(المراد ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون تحقيق الجنائيات)

(ب) إيقاف التنفيذ . شرط الأمر به .

(المادة ٥٢ من قانون الضوابط)

١ - لا يتبدى ميعاد الطعن بالنقض من النيابة في الحكم الاستثنائي التبايني

إلا من يوم صدوره نهائيا بقوات ميعاد المعارضة .

٢ - متى ثبت أن المتهم كان قد سبق الحكم عليه في أى تاريخ كان بالحبس

بأكثر من أسبوع فلا يصح أن يؤمر في الحكم بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس
المقضى بها عليه .

(١٦٤)

القضية رقم ٣٤٤ سنة ٤٨ القضائية .

نقض وإيرام . الطعن بطريق النقض . يجب أن يكون الطاعن خصا في الدعوى . ليس لدى المدعى
أن يطعن إلا فيما يختص بحقوقه المدنية فقط .

رفع مدعى بحق مدعى دعواه مباشرة للمحكمة الجزئية فرفضتها فاستأنف واستأنفت
النيابة وقضت المحكمة الاستئنافية في استئنافه أولا بالحكم فيه بعدم جوازه ؛ وبعد
ذلك برز فصلت في استئناف النيابة قاضية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول
الدعوى . فطعن هذا المدعى بطريق النقض فقالت محكمة النقض إنه ليس له أن
يطعن إلا فيما يختص بحقوقه المدنية فقط، وأنه لا يصح له أن يتمك بقبول طعنه
شكلا " إذا كان قد مضى الميعاد المقرر " بحجة أن حكم الدعوى العمومية الذي
صدر أخيرا يحفظ له هذا الميعاد، لأن الدعوى العمومية هي من حق النيابة فقط
وليس له سلطان عليها^(١) .

(١) وقائع هذه الدعوى تحصل في أن الطاعن رفع دعوى جنحة مباشرة ضد آخر بسبب حقه بيمينه كاذبا .
أمام المحكمة الشرعية وطلب الحكم عليه بتعويض قدره قرش مائة غشكت المحكمة الجزئية فيها بالبراءة =

(١٦٥)

التقضية رقم ٣٤٦ سنة ٤٨ القضائية .

مراد مخدرة . الحياة بواسطة الغير . مائة الحياة .

(المادة ٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

لا مانع قانوناً من أن يحوز شخص شيئاً بواسطة غيره وتعتبر حيازة هذا الأخير
حاصلة لحساب الأول؛ إذ الحيازة تتكون من عنصرين : أولها إحراز المادة
(Corpus) ، والثاني وجود نية الإحراز (Animus) ، ولا مانع من أن يفترق
العنصران فيكون أحدهما عند شخص والثاني عند شخص آخر . فإذا اقتضت المحكمة
بأن إحراز المادة المخدرة كان لحساب شخص غير من وجدت عنده هذه المادة
لما قام لديها من الأدلة على أن هذا الغير هو الذي يشتغل بالتجارة بالمخدرات وأن
من وجدت عنده هذه المادة إنما هو خادم يعمل لحسابه كان لها أن تقضى
بالسقوبة على هذا الشخص لحيازته تلك المخدرات .

وعرض التعريض . فاستأنف المدعى الحق الحكم كما استأنفه النيابة . والمحكمة الاستئنافية نظرت
استئناف المدعى الحق أولاً ونقضت في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بدم بجوازه لأن التعريض المطلوب
أقل من التصاب . ثم نظرت استئناف النيابة بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ونقضت فيه بإلغاء الحكم
المستأنف وبعدم قبول الدعوى بناءً على أن التبين المدعى بكتبها هي بين حاشية قد أداها التهم الخالف
بناءً على توجيهها إليه من خصه "المدعى الحق" طلب التعريض منها أمام المحكمة الابتدائية لا يقبل
ولا يجوز الدعوى السبوية . فالقضى المدعى تقرر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بدم الكتاب بالعلن بطريق النقض
في حكمي ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ و ٣٠ من وتقدم في ذات اليوم تقريراً بإسباب طعه منصابه بدمه على
حكم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ومؤداه أن المحكمة الاستئنافية أخطأت في عدم قبول الدعوى المدنية وعدم
اعتبارها بحركة الدعوى السبوية بحجة أن المدعى الحق يتبرر بتوجيه التبين متنازلاً عن حقوقه مع أن اعتبار
المدعى الحق متنازلاً عن حقوقه القائم عليها النزاع هي . وسطاية الخالف كدبا بتعريض ما أمابه من ضرر
التبين الكاذبة هي . آخر ، فحكمت النقض نقضت بدم قبول طعه لانتصابه كله على حكم ٣٠ أكتوبر الذي
لم يكن هو خصافه ولأن هذا الطعن لم يحصل إلا بعد نفي المبدأ القانوني على حكم ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠
الذي انتهت به خصوصه .

(١٦٦)

القضية رقم ٣٤٧ سنة ٤٨ القضائية .

دفع بيطلان ورقة التكليف بالحضور . وجوب التحك بضروة الفصل فيه ابتداء .

(المادة ١٣٨ مرافعات)

إنما حكمت المحكمة الاستثنائية حكما غيابيا ضد متهم ، وعند نظر المعارضة دفع التهم فرعيا بيطلان الحكم التبايني لأن تكليفه بالحضور للجلسة كان غير قانوني ، لكنه لم يتمك بضروة الفصل في دفعه الفرعي ابتداء بل تجاوز الدفاع عن هذا الدفع وتناول الموضوع قرائع فيه وأبدى طلباته بخصوصه بدون أن تأمره المحكمة بالمرافعة في الموضوع ، ثم حكمت المحكمة بتأييد الحكم التبايني فلا يصح أن يطمئن في الحكم الصادر في المعارضة بمقولة إن المحكمة الاستثنائية أيدت حكمها التبايني مع كونه باطلا لبطلان التكليف بالحضور وإن الحكم المؤيد للحكم باطل يكون مثله باطلا — لا يصح له ذلك لأن المحكمة قضت قضاء صحيحا بعد مرافعة صحيحة ، والقضاء الصحيح لا يسقط لمثل تلك العلة النظرية ، إنما كان يقبل منه هذا الطعن لو أنه وقف عند حد تمسكه بيطلان الحكم المعارض فيه وحكت عليه المحكمة رغم ذلك ، أو لو أن المحكمة ضمت الدفع الفرعي للموضوع وأمرته بالدفاع عن نفسه فأظهر عدم استعداده وأنه إنما يزافع إجابة لطلب المحكمة .

(١٦٧)

القضية رقم ٣٥٤ سنة ٤٨ القضائية .

ثبت في المواد الجنائية . مجنى عليه مريض تحت المراقبة . شهادة أمام المحكمة . جواز الأخذ بها .

(المادة ٢٥ من قانون العقوبات)

لمحكمة الجنائيات أن تكون عقيلتها من كل ما يقوم في الدعوى من الأدلة .

فلما أن تأخذ بشهادة الشاهد الذي سمع على سبيل الاستدلال لصهره أو لحرماته من بعض حقوقه المدنية وبدون حلف يمين إذا اعتقدت أن شهادته هي الصادقة طبقا

لنظرية حرية تكوين العقيدة (intime Conviction) .

(١٦٨)

القضية رقم ٣٥٥ سنة ٤٨ القضائية .

سهم . استجواب المحذور . منه .

(المادة ١٣٧ تحقيق)

استجواب المتهم الذي يحظره القانون هو مناقشة المتهم مناقشة تفصيلية في أمور التهمة وأحوالها وظروفها ومجاوبته بما قام عليه من الأدلة ومناقشته في أجوبته مناقشة يراد بها استخلاص الحقيقة التي يكون كاتما لها . أما مجزود توجيه سؤال على سبيل الاستسلام البسيط أو لفت النظر إلى ما يقول الشاهد فليس فيه أدنى خروج على محارم القانون ولا مساس بحق الدفاع .

(١٦٩)

القضية رقم ٣٦٤ سنة ٤٨ القضائية .

إصرار سابق :

(١) مناه .

(ب) استنتاجه . على سلطة محكمة الموضوع في ذلك .

(المادة ١٩٥ ضوابط)

١ - سبق الإصرار يستلزم حتما أن يكون الجاني قد أتم تفكيره وعزمه في هدوء يسمح بتريده الفكرين الإقدام والإحجام وترجيح أولهما على الآخر . فهو لا يعتبر متوفرا في حالة ما إذا علم شخص أن مشاجرة حصلت وأصيب فيها أحد أقاربه مثلا فقام لقوره متوجها وأخذ الفأس وذهب إلى مكان المشاجرة وهو بهذه الحالة فوجد الجاني فضره بالفأس ضربة قضت عليه فيما بعد .

٢ - ثبوت سبق الإصرار وعدمه وإن كان من الأمور التي يفصل فيها قاضي الموضوع إلا أن لمحكمة التعض حق مراقبته إذا خرج في حكمه عما يقتضيه تعريف سبق الإصرار قانونا فاستتبعه من واقعة تتنافر مع مقتضى التعريف ولا تصلح وحدها لاستنتاجه منها .

(١٧٠)

القضية رقم ٣٧٠ سنة ٤٨ القضائية .

سرقة باكره . متى يعتبر الإكراه ظرفا مشددا ؟

(المادة ٢٧١ عقوبات)

من المتفق عليه أن الإكراه الذي يحصل عقب السرقة مباشرة بقصد تمكن السارق من التخلص من المسروق منه والفرار بما سرقه يعتبر من الإكراه المشدد لعقوبة السرقة .

(١٧١)

القضية رقم ٣٧٢ سنة ٤٨ القضائية .

قوة الشيء المحكوم فيه . متهم بتهمة نصب وسرقة . حكم المحكمة الاستئنافية غاييا بتأييد حكم البراءة في النصب وبمعاقبة على السرقة . معارضة في هذا الحكم . عدم المماس بحكم البراءة . ويرجوه .

إذا استأنفت النيابة الحكم الصادر ببراءة متهم بتهمة نصب وسرقة وحكت المحكمة الاستئنافية غاييا بتأييد حكم البراءة في النصب وبمعاقبة المتهم على السرقة فلا يصح لما عند نظر معارضة المتهم أن تلتى حكمها بالنأي التام الصادر ببراءته عن تهمة النصب . فان فعلت كان حكمها باطلا واجبا تقضه .

(١٧٢)

القضية رقم ٣٧٤ سنة ٤٨ القضائية .

اشتراك :

(١) الاشتراك بالاتفاق والتعريض . كيفية إثباته في الحكم .

(ب) عدم ذكر لفظ "الاشتراك" في بعض مواطن الحكم . متى لا يتقص من قيمته ؟

(ح) تعديل التهمة من فعل أصلي إلى اشتراك . شرط جواز حصوله .

(المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ عقوبات)

١ - ليس من الواجب أن يستعمل الحكم الصادر من محكمة الموضوع على الوقائع المكونة للاشتراك بالاتفاق والتعريض ؛ لأن هذا النوع من الاشتراك قد

لا يظهر في الخارج بأعمال مادية . ويكتفى أن تكون المحكمة قد علمت ما استنتجته من وجود الاتفاق والتعريض بطريقة توسع اعتقادها بحقيقة حصوله .

٢ — التعبير عن تهمة الاشتراك في بعض مواطن الحكم بدون ذكر لفظ "الاشتراك" لا ينقص من قيمة الحكم متى كان واضحاً أن هناك اختصاراً في التعبير لا يخل بالمعنى المقصود .

٣ — للحكمة أن تعتبر الفاعل الأصلي في تهمة ما شريكاً فيها بغير حاجة إلى تنبيهه إلى هذا التعديل مادام أنه لم يترتب عليه إضافة وقائع جديدة إلى التهمة المنسوبة إليه ولا تشديد في العقوبة .

(١٧٣)

القضية رقم ٣٧٥ سنة ٤٨ القضائية .

عبارة أمانة . اعتراف المتهم ضحياً بالواقعة . وجوب بيان الأقوال المتزع منها هذا الاعتراف .
(المادة ٢٩٦ غويات)

لا يكتفى في الحكم الصادر بمقوبة في تهمة خيانة أمانة القول بأن "أقوال المتهم في التحقيق تعد اعترافاً ضحياً منه بصحة الواقعة مما يجوز معه الإثبات بشهادة الشهود" . بل يجب أن تبين المحكمة الأقوال التي اترعت منها هذا الاعتراف حتى يتسنى لمحكمة النقض معرفة ما إذا كان يصح اعتباره اعترافاً ضحياً يجوز معه الإثبات بشهادة الشهود أولاً . وإثقال ذلك في الحكم يعد قصوراً موجباً لنقضه .

(١) يلاحظ أن وجه الطعن الذي اتفق عليه هذا الحكم قائم على إنكار وجود أي اعتراف لتهمة في شخص أو أقوال يؤخذ منها أي اعتراف .

جلد ٥ فبراير سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(١٧٤)

القضية رقم ٣١٢ سنة ٤٧ القضائية .

نصب :

(١) تصرف المتصرف في غير ملكه . متى يعتبر نصبا معاقبا عليه ؟

(ب) متى تحقق هذه الجريمة في صورة البيع مرتين ؟

(ج) أثر قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ على هذه الجريمة .

(المادتان ٢٩٣ عقوبات والأول من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣)

١ - إن الشارع إذ جعل تصرف المتصرف في غير ملكه نوعا من الاحتيال قائما بذاته ومستقلا عما يقع بالطرق الاحتيالية الأخرى المينة بالمادة ٢٩٣ عقوبات قد اشترط لاعتبار هذا التصرف نصبا معاقبا عليه بهذه المادة أن يكون المال الذي حصل المتصرف فيه ليس مملوكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه . فإذا تصرف شخص في عقار كان مملوكا له وسبق له التصرف فيه لشخص آخر فيختلف الحكم بحسب ما إذا كان حق الملكية السابق التصرف فيه قد انتقل قانونا إلى المتصرف له أولا أو لم ينتقل إليه . فإذا كان قد انتقل بالتصرف الأول وقع التصرف الثاني في غير ملكه ووجب عقابه عليه بعقوبة النصب وإلا فلا .

٢ - جريمة النصب في صورة البيع مرتين لا تتحقق إلا في جانب المشتري الثاني وفي صورة ضياع ماله بسبب غش البائع له من جهة وحرمانه من العين المتصرف له فيها من جهة أخرى . أما للمتصرف له الأول فلا يتصور قيام أية جريمة في حقه .

٣ - إنه بعد صدور القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ انحصار بالتسجيل أصبح عند البيع لا ينتقل ملك المبيع إلى المشتري إلا بالتسجيل . فإذا كان المشتري الأول لم يسجل عقده وباع البائع العقار مرة أخرى إلى شخص آخر وسجل هذا الشخص

عقده فان الملكية تنتقل اليه هو بالتسجيل ولا عقاب على البائع في هذه الحالة .
ولا دخل لحسن النية وسونها فيما يتعلق بعلاقة البائع بالمشتريين الأول والثاني
كما لا دخل لحسن نية المشتري الثاني ولا لسونها وقت شرائه لأن انتقال الملكية
أصبح بحكم قانون التسجيل مرتبطا بالتسجيل وحده ولأن السابقة بين المتراحمين
أصبحت لمن انتقلت اليه الملكية فعلا بالتسجيل .

٤ - توجد حالة أخرى غير ما ذكرناها بالفقرة (١) يمكن فيها تصور وقوع
النصب ؛ وهي حالة ما إذا اتفق البائع مع المشتري الأول بعقد لم يسجل بعد
ثم أومع المشتري الثاني فباع له وهو يعلم أن المشتري الأول على وشك تسجيل عقده
قبل أن يدرك المشتري الثاني تسجيل عقده هو وأن هذا المشتري الثاني ستضيق
عليه العين حتما - في مثل هذه الصورة يكون البائع قد نصب على المشتري الثاني
ولكن جرمته لا تكون مما تنطبق عليه العبارة الثانية من المادة ٢٩٣ عقوبات
وهي الخاصة بالتصرف في غير المملوك بل تكون من جرائم النصب العادية المنصوص
عليها بالعبارة الأولى من المادة ولا بد فيها من إثبات الطرق الاحتيالية .

الطعن المقدم من حسين أفندي الميناوي ضد النيابة العمومية .

الوقائع

رفع المدعى بالحق المدني الشيخ محمد محمد جاد الحق هذه الدعوى مباشرة أمام
محكمة جنح الموسيقى الجزئية ضد الطاعن واتهمه بأنه في يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٨
بدائرة قسم الموسيقى توصل بطريق الاحتيال بأن استولى منه على مبلغ مائة جنيه
وذلك بواسطة تصرفه (الطاعن) مرة ثانية ببيع حصته في متزل يندو مغاعة كان
سبق أن باعها للدعي المدني المذكور . وطلب معاقبته بالمادة ٢٩٣ عقوبات مع
التضاء له بمبلغ ٤١ جنيها على سبيل التعويض والمصاريف وأتعاب المحاماة .

ف نظرت تلك المحكمة الدعوى وقضت فيها بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٨

حضوريا وعملا بالسادة السالفة الذكر بتفريم المتهم ألف قرش وألزمته بأن يدفع للذئ المدنى مبلغ ٤١ جنبها مع المصاريف و ٢٠٠ قرش أتاها للطماعة .

استأنف المتهم هذا الحكم فى ثانى يوم صدوره . وفى أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة مصر الابتدائية طلب محامى المتهم الحكم بعدم قبول الدعوى أو إيقافها حتى يفصل فى النزاع المدنى المرفوع بشأن هذا . فقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٩ بقبول الاستئناف شكلا ورفض الدفع القرعى وبقبول الدعوى وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية المناسبة عن الدوجتين و ٢٠٠ قرش أتاها للطماعة .

طعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض والإبرام فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢٩ وقدم تقريراً بالأسباب فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢٩ .

المحكمة

... ..

حيث إن الطعن قدم ويثبت أسبابه فى الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن وقائع هذه السادة تلتخص فى أن محمد جاد الحق المدعى بالحق المدنى أذعى فى الدعوى المباشرة التى رفعها لمحكمة جنح الموسيقى أن الطاعن باعه حصة فى منزل يملكه ببندر منفاة بجن مقبوض قدره مائة جنيه ثم باعها مرة ثانية لآخر سجل عقد شرائه وأنه يكون بذلك قد استولى منه بطريق التصب على ما قبضه من الثمن وهو أمر معاقب عليه بمقتضى المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات .

حكمت تلك المحكمة بتفريم الطاعن ألف قرش وبإلزامه بأن يدفع للذئ المدنى بالحق المدنى واحدا وأربعين جنبها تعويضا وأيدت محكمة مصر الاستئنافية هذا الحكم أخذا بأسبابه - ويقول الطاعن أن لا عقوبة عليه فى تصرفه ببيع تلك الحصة مرتين : لأن التصرف الأول كان بمقد غير مسجل لم يتقل ملك الحصة المبيعة للدعية بالحق المدنى فى حق هو مال كالمال حتى تصرف فيها التصرف الثانى ولم يتقل

حق الملكية إلى هذا المشتري الثاني إلا عند تسجيله عقد شرائه ؛ وإذن فلا يمكن اعتباره متصرفا في عقار ليس مملوكا له ولا له حق التصرف فيه حتى تصبح معاقبته بالمادة ٢٩٣ عقوبات .

وحيث إن الشارع إذ جعل تصرف المتصرف في غير ملكه نوعا من الاحتيال قائما بذاته ومستقلا عما يقع بالطرق الاحتيالية الأخرى المبينة بالمادة ٢٩٣ عقوبات قد اشترط لاعتبار هذا التصرف نصبا معاقبا عليه بهذه المادة أن يكون المال الذى حصل التصرف فيه ليس مملوكا للتصرف ولا له حق التصرف فيه .

وحيث إنه يتنوع عن ذلك : أولا أنه كلما أقدم شخص على بيع عقار لم يكن مملوكا له أصلا أو على رهنه أو على المعاوضة في ذلك وتوصل بهذه الطريقة إلى الاستيلاء على مال غيره يكون فعله منطبقا على المادة ٢٩٣ عقوبات . أما إذا تصرف في عقار كان مملوكا له وسبق له التصرف فيه لشخص آخر فيختلف الحكم بحسب ما إذا كان حق الملكية السابق التصرف فيه قد انتقل قانونا إلى المتصرف له أولا أو لم ينتقل إليه ، فإذا كان قد انتقل بالتصرف الأول وقع التصرف الثاني في غير ملكه ووجب عقابه عليه بمقتوبة النصب وإلا فلا . وثانيا أن جريمة النصب في صورة البيع مرتين لا تتحقق إلا في جانب المشتري الثاني وفي صورة ضياع ماله بسبب غش البائع له من جهة وحرمانه من العين المتصرف له فيها من جهة أخرى . أما المتصرف له الأول فلا يتصور قيام أية جريمة في حقه .

وحيث إنه كان يترتب على مجرد انعقاد البيع الصحيح بمقتضى المادة ٢٦٦ من القانون المدنى أنه يجوز عقده تنتقل ملكية المبيع إلى المشتري بالنسبة للماعدين فكان لذلك يعاقب البائع بنص المادة ٢٩٣ عقوبات إذا باع مرة ثانية ما سبق له بيعه ، لأنه يكون عدل البيع الثاني متصرفا في مال قد خرجت ملكيته من يده بالعقد الأول ويجوز انعقاده وتكون جرمته كما سلف واقعة على المشتري الثاني دون الأول . فلما صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وأوجبت المادة الأولى منه تسجيل التصرفات التى من شأنها إنشاء حق ملكية أو حق عيى عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله

ورب على عدم تسجيلها أن هذه الحقوق لا تنشا ولا تنقل ولا تتغير ولا تزول
لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم - لما صدر هذا القانون معدلا لقواعد نقل
الملكية على هذا النحو أصبح عقد البيع لا ينقل ملك المبيع إلى المشتري إلا بالتسجيل؛
وقد ترتب على ذلك أنه إذا كان المشتري الأول لم يسجل عقده وباع البائع العقار
مرة أخرى إلى آخر وسجل هذا المشتري عقده فإن الملكية تنقل إليه هو بالتسجيل
ولا عتاب على البائع في هذه الحالة ، لأن البيع الأول الذي لم يسجل عقده لم يخرج
الملكية من يده قط ، ولأنه وقت صدور البيع الثاني كان القانون لا يزال يعتبره مالكا
للعين المبيعة . ولا دخل لحسن النية وسونها فيما يتعلق بعلاقة البائع بالمشتري الأول
والثاني كما لا دخل لحسن نية المشتري الثاني ولا لسونها وقت شرائه لأن انتقال
الملكية أصبح بحكم قانون التسجيل مرتبطا بالتسجيل وحده ولأن الأسبقية بين
المتراحمين أصبحت لمن استقلت إليه الملكية فعلا بالتسجيل .

وحيث إن القيد الصادر للدعى بالحق المدني والقيد الصادر للمشتري الآخر
كلاهما خاضع لأحكام قانون التسجيل لصدورهما بعد وجوب السجل به فلا
عقاب على ما نسب للطاعن من تصرفه ببيع ما كان يملكه مرتين لأن البيع الأول
الذي لم يسجل عقده لم يخرج الملك من يده قط ، ولأنه وقت حصول البيع الثاني
الذي سجل عقده فيما بعد كان القانون لا يزال يعتبره مالكا للعين المبيعة وبذلك كان
مالكا للعقار وقت صدور كل من اليمين .

وحيث إن واقعة البيع الأول لا نصب فيها على كل حال حتى في مدة العمل
بالقانون القديم وواقعة البيع الثاني لا يمكن أن يقع النصب فيها إلا على المشتري
الثاني دون الأول .

وحيث إن الحالة التي يمكن فيها تصور وقوع النصب هي حالة ما إذا اضيق
البائع مع المشتري الأول بقيد لم يسجل بعد ثم أوهم المشتري الثاني بفباع له وهو
يعلم أن المشتري الأول على وشك تسجيل عقده قبل أن يدرك المشتري الثاني
تسجيل عقده هو وأن هذا المشتري الثاني ستضيق عليه العين حتما . في مثل هذه

الصورة - إذ وجدت في العمل - يكون البائع قد نصب على المشتري الثاني ولكن جريمته لا تكون مما تنطبق عليه العبارة الثانية من المادة ٢٩٣ وهي الخاصة بالتصرف في غير المملوك بل من جرائم النصب العادية المنصوص عليها بالعبارة الأولى من المادة ولا بد فيها من إثبات الطريقة الاحتمالية .

وحيث إنه يبين من جميع ما تقدم أنه لا يمكن قانوناً اعتبار مجزء تصرف الطاعن بالبيع مرتين نصبا يعاقب عليه بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات . ولهذا يتبين قبول الطعن وتقض الحكم وبراءة الطاعن مما نسب إليه وذلك من الوجهة الجنائية . أما فيما يتعلق بالتعويض المدنى المحكوم به فلا شك أن هناك خطأ من جانب الطاعن في حق المدعى بالحق المدنى هو إخلاله بالثقة التى وضعها فيه عند التعامل معه وإن كان هذا الخطأ في ذاته لم يصل إلى حد الإجرام المعاقب عليه .

(١٧٥)

القضية رقم ٣٨٤ سنة ٤٨ القضائية .

مجلات الإجراءات . الإعلان الذى يقع أمام محكمة الدرجة الأولى . وجوب النظم منه محكمة الاستئناف .

لا يقبل الطعن أمام محكمة القضا لتقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة الدرجة الأولى بعد السكوت عليها وعدم النظم منها لمحكمة الاستئناف .

(١٧٦)

القضية رقم ٣٨٧ سنة ٤٨ القضائية .

معارضة . معارضة التهم لائق . حاله .

إنما حكمت المحكمة الاستئنافية غايياً على متهم بوضعه تحت المراقبة ثلاثة شهور فليس لها - بناء على معارضته في هذا الحكم - أن ترفع المراقبة إلى سنة ؛ لأن القاعدة هي أنه لا يجوز قلب الظلامة شراً على المتنظم .

(١٧٧)

القضية رقم ٣٩٣ سنة ٤٨ القضائية .

مواد مخدرة :

(أ) القصد الجنائي في هذه الجريمة . معناه .

(ب) الحيازة . الإحراز . معناها . العقاب على الإحراز بإطلاا . إحراز الزوجة مادة مخدرة

بقصد إخفاء جريمة زوجها . معاقب عليه .

(المادة ٣٥ من قانون المخدرات الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٨)

١ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة ليس شيئا آخر سوى علم المحرز بأن المادة مخدرة ، فكلما وجد إحراز مادي وثبت علم المحرز بأن المادة هي من المواد المخدرة فقد استوفت الجريمة أركانها وحقق العقاب .

٢ - الحيازة المنصوص عليها في الشرط الثاني من المادة ٣٥ معناها وضع اليد على الجوهر المخدر على سبيل الملك والاختصاص (possession) ولا يشترط فيها الاستيلاء المادي ، بل يكون الشخص حائزا ولو كان المحرز للجوهر شخصا آخر نائباً عنه .

وأما الإحراز (détention) فمعناه مجرد الاستيلاء ماذيا على الجوهر المخدر لأي باعث كان تحفظه على ذمة صاحبه أو نقله للجهة التي يريد بها أو تسليمه لمن أراد أو إخفائه عن أعين الرقابة أو السعي في إخفائه حتى لا يضبط إلى غير ذلك من البواعث . والإحراز مطلقا معاقب عليه بالفقرة السادسة من المادة ٣٥ بلا شرط ولا قيد . وعليه فإن هذه المادة تطبق على الزوجة التي تحوز مادة مخدرة بقصد إخفاء أثر جريمة زوجها . لأنه لا فرق بين أن يكون الإحراز طارئا أو غير طارئ طويل الأمد أو قصيره .

الطعن المقدم من النيابة العامة في دعواها رقم ٣٥٣ سنة ١٩٣٠ المتبعة بمحلول

المحكمة رقم ٣٩٣ سنة ٤٨ قضائية ضد زينب محمد خليل .

الوقائع

اتهمت النيابة المتهمة المذكورة وآخرين بأنهم بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٠
يبتدروا أسبوط أخرزوا مواد مخدرة (هوريتا) بقصد الاتجار بدون مسوغ قانوني
وطلبت معاقبتهم بالسواد ١ و ٢ و ٣/٥ ب ٦ و ٣٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من قانون
المواد المخدرة رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ .

ومحكمة جنح أسبوط الجزئية سمعت هذه الدعوى وحكت فيها حضوريا بتاريخ
٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٠ عملا بالمواد السابقة بحبس المتهمة سنتين مع الشغل والغذاء
وغرامة ٢٠٠ جنيه والمصادرة .

فأشافت المتهمة هذا الحكم في يوم صدوره .

ومحكمة أسبوط الابتدائية نظرت هذه الدعوى استئنافيا وقضت فيها حضوريا
بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الحياتيات بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المتأقف وببراءة المتهمة .

وبتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ طعن حضرة رئيس نيابة أسبوط في هذا
الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم تقريرا بالأسباب في التاريخ المذكور .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن واقعة هذه المادة تحصل في أن البوليس قش منزل المتهمة فوجد
مهاكية من الميروين فقالت إنها تزوجها ووافقها زوجها على ذلك والمحكمة الجزئية
حكمت عليها وعلى زوجها وأخرجت معها كية من تلك المادة والمحكمة الاستئنافية
برأتها قائلة إن من المحتمل أنها في الوقت الذي ضبطت فيه المادة المخدرة معها "قد
تكون أراذلت إخفاء أثر الجريمة خوفا على زوجها فيعتبر إحرارها إحرارا طارئا
لا بقصد التعامل أو الاتجار ولذلك يجب تبرئتها" ثم قضت ببراءتها . فالنيابة طعنت

في هذا الحكم قائلة إن القانون يعاقب على وجود الإحراز سواء أكان للإحتياز أو للتسليم أو لأي سبب آخر وإن المحكمة أخطأت إذ خلطت بين الباعث وبين القصد الجنائي الذي هو في جريمة الإحراز وجود علم المحرز بأن المادة مخدرة ولذلك فجعلها مخالفة للقانون .

وحيث إن هذه المحكمة سبق أن بينت أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة ليس شيئا آخر غير علم المحرز بأن المادة مخدرة فكلما وجد إحراز مادي وثبت علم المحرز بأن المادة هي من المواد المخدرة فقد استوفت الجريمة أركانها وحق العقاب . وحيث إن قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ قد عني كل المادة بإيصال السبل دون انتشار المواد المخدرة لها فيها من بالغ الضرر فعاقب بالفقرة الأولى من المادة ٣٥ على تصديرها لمخرج أو جلبها منه بغير ترخيص خاص ثم تناول تجار تلك المواد من صيدلة وغيرهم فعاقبهم بالفقرات الثانية والثالثة والرابعة على ما يقع منهم من المخالفات للقواعد الموضوعية لهم بشأن الاتجار بها ثم تناول غير تجارها من الأشخاص المصرح لهم بميازمتها لأغراض معينة إذا استعملوها في غير تلك الأغراض فعاقبهم بالفقرة الخامسة ثم تناول بعد ذلك الأشخاص الذين ليسوا صيدلة ولا تجارا مقررين ولا مصرحا لهم بإحرازها تصريحا قانونيا معتبرا فهؤلاء منهم من التعرض لها بأي نوع من أنواع التعرض . وقد أحاط الشاوع بما يمكن أن يتصور بالخط من أنواع التعرض للواد المخدرة فوجدنا لا تخرج عقلا عن أنواع ثلاثة رئيسية " إعطاء " و " أخذ " و " اصطناع " . فاما الإعطاء فقد عاقب عليه بالشرط الأول من الفقرة السادسة وعنى أقصى غاية بيان ما يتم بالخط من أسبابه وكيفية فذكر " البيع والتناول والتصرف بأي صفة أخرى والتقديم للتسليم وتسهيل التسليم مجتمعا . ذلك أو بمقابل " وأما الأخذ فقد عاقب عليه بالشرط الثاني من الفقرة المذكورة فذكر أنه وهو " الحيازة أو الإحراز وسببا من أسبابه وهو الاشتراء " . ولما اصطناع وهو تحضير المواد وصنعها فعاقب عليه بالشرط الثاني أيضا لأن الحيازة أو الإحراز يلزمان عن الاصطناع . وبما ينبغي ذكره في هذا الصدد :

(أولاً) أن مقارنة شطرى هذه الفقرة بعضهما ببعض ومقارنتهما أيضاً ببعضهما البعض — هذه المقارنة إذا كانت تدل على أن البيع والتنازل وغيرها من أسباب الإعطاء الواردة بالشرط الأول وكذلك الاشتراء الوارد بالشرط الثانى ملحوظ فيها أن المادة حاضرة فعلاً وقد صار تسليمها فعلاً واستلامها فعلاً فإن القانون زيادة منه فى الاحتياط للضرب على أيدى من يحاولون التعرض بأى شكل للواد المخدرة قد نص فى المادة ٣٨ منه على أن الشروع فى ارتكاب أى جريمة مما نص عليه سواء فى المادة ٣٥ التى يصددها البحث أو فى غيرها (مادى ٣٩ و ٢٧) يعتبر أيضاً جريمة ويعاقب عليها بنفس عقوبة الجريمة التامة .

(ثانياً) أن الحيازة فى الشرط الثانى معناها وضع اليد على الجوهر المخدر على سبيل الملك والاختصاص (Possession) ولا يشترط فيها الاستيلاء المادى بل يكون الشخص حازراً ولو كان المحرز للجوهر شخصاً آخر نائباً عنه . وأما الإحراز (Détention) فمعناه مجرد الاستيلاء مادياً على الجوهر المخدر لأى باعث كان يحفظه على ذمة صاحبه أو نقله للجهة التى يريد بها أو تسليمه لمن أراد أو إخفائه عن أعين الرقباء أو السعى فى إتلافه حتى لا يضبط إلى غير ذلك من البواعث .

(ثالثاً) أن القانون سوى فى العقوبة بين الأمور الواردة فى شطرى الفقرة السادسة من المادة ٣٥؛ ولما كانت أمور البيع والتنازل وغيرها من الواردة بالشرط الأول مقترنة عادة بتسليم الجوهر المخدر وفى هذا التسليم دليل الحيازة أو الإحراز السابقين مباشرة على التسليم فقد جرت عادة النيابة العامة على تطبيق كافة حوادث المواد المخدرة على الشرط الثانى المنصوص فيه على الحيازة أو الإحراز غير أنها غالباً ما تضيف إلى وصف التهمة قيدا هو أن الحيازة أو الإحراز حاصل "على سبيل الاتجار". كأن هذا القيد ركن أساسى من أركان جريمة الحيازة أو الإحراز . والواقع أن الشرط الثانى من المادة لا نص فيه على مثل هذا الركن بل يكفى لتحقيق انطباقه بمجرّد الحيازة أو الإحراز خالياً عن أى قيد . كما أن الشرط الأول لو أريد العمل به فيكفى فى وصف التهمة أن يقال إن المتهم باع مادة مخدرة أو تنازل عنها

أو أعاوها للاستهلاك أو شحنتها بالسكة الحديدية أو بالبريد أو سلمتها لمتعهد نقل أو وهبها أو قدمها للتعاطى أو سهل تعاطيا . أما إضافة عبارة "على سبيل الاتجار" بغير ضرورة مع وصف التهمة بأنها إحرارز فهي إضافة ينشأ عنها في العمل أن المتهمين يتوهمون أن الاتجار ركن من أركان الجريمة ويتمدون على أن الأحكام لا تنين وجه هذا الاتجار فيطمنون فيها ويطلبون تقضيا . وكثيرا ما نهيت محكمة القضا إلى أن هذه الطعون لا محل لها ولكنها لا تزال حاصلة لأن النيابة لا تزال في كثير من الدعاوى تضيف هذه العبارة إلى وصف التهمة . طبعاً إن هذه العبارة تمثل في نظير النيابة معنى هو شدة خطر المتهم الذى يتجرى فى المادة المخدرة ولكن هذا المعنى إذا كان من الظروف المشددة قضائيا فليس من الظروف المشددة قانونا ومثله يمكن عرض وقائعه على القاضي فى أثناء المرافعة لينظر فيه ويقتدره بما يريد لا عر ضها عليه كأنها جزء من وصف الجريمة ومقوماتها .

ولقد يلاحظ أن المحاكم صارت هى أيضا تشمل المقابلة بين الإحرارز المشار إليه بالفقرة السادسة من المادة ٣٥ والإحرارز للتعاطى أو الاستعمال الشخصى المنصوص عليه بالمادة ٣٦ وتفيد الأول بأنه للاتجار . والحق الواضح من نص القانون أن الإحرارز مطلقا معاقب عليه بالفقرة السادسة من المادة ٣٥ بلا شرط ولا قيد . فمضى ثبت هذا الإحرارز وجب تطبيق الفقرة المذكورة اللهم إلا إذا أقام المتهم الدليل على أن هذا الإحرارز هو للتعاطى أو الاستعمال الشخصى أو ظهر للحكمة من أحوال الدعوى وظروفها ما جعلها من تلقاء نفسها تقتنع بهذا، ففى هذه الحالة وحدها تكون المادة ٣٦ هى المنطبقة . وقد سبق لمحكمة النقض أن قررت هذا المعنى . وحيث إنه متى تقرّر ذلك وعلم أن قانون المخدرات يتعقب من يتعرضون لها بأى شكل كان وأن الإحرارز معناه مجرد الاستيلاء المادى على الجوهر المخدر مهما يكن الباعث عليه وأن القصد الجنائى فيه يتحقق بعم المخرز بأن الجوهر مخدر — متى تقرّر ذلك علم أن النيابة محقة فى طعنها وأن التهمة ما دامت تعلم أن المادة التى ضبطت معها هى من المخدرات فهي مستحقة للمعاقب بمقتضى المادة ٣٥/٦ — ب

من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ ، وسيل أن تكون أحوالها لإخفاء أثر جريمة زوجها أو لأى طلة أخرى ، وأن يكون إقرارها لما طارأ أو يكون غير طارئ ، طويل الأمد أو قصير . فان القانون لا استثناء فيه ولم ينص على عذر الزوجة إذا حابت زوجها في هذا الخصوص .

وحيث إن المحكمة الاستئنافية أثبتت في حكمها المطعون فيه أن واقعة إقرار المتهمه للزوجة المخدرة ثابتة عليها وهي لم تبرئها إلا للقلة المتقدمة فالمسألة إذن راجعة إلى الخطأ في تفسير القانون وفي تطبيقه على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . ولهذا المحكمة أن تطبق القانون بلا داع لإعادة المحاكمة . وكل ما في الأمر أن لا توقع على المتهمه إلا أدنى حد للمقوبة رعاية لما رأته محكمة الموضوع من التماس الأعذار لها .

(١٧٨)

القضية رقم ٤٠٠ سنة ٤٨ القضائية .

فك الأختام . ما ط القاب في هذه الجريمة .

(المادة ١٣١ عقوبات)

إذا حكم قضائيا بإغلاق محل لإدارته بدون رخصة ووضعت أختام على المحل ثم توصل صاحب المحل إلى فتح باب للكلن المغلق بدون أن يس الأختام الموضوعة فانه لا يوز في هذه الحالة تطبيق المادة ١٣١ عقوبات الخاصة بفك الأختام بدعى منع الاستهانة بإجراءات السلطات العامة ، لأن نص القانون صريح في أن العقاب عليه هو فك الأختام فقط . فما دامت الأختام سليمة فلا جريمة . على أنه إذا أمكن لصاحب المحل أن يفلت باحتياله هذا من عقاب المادة ١٣١ فان في الاستطاعة مع إعادة إغلاق المحل تنفيذ الحكم السابق معاقبته على فتحه المحل بدون رخصة .

(١) راجع الحكم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٣١ في القضية رقم ٣١٨ سنة ٤٨ القضائية .

(١٧٩)

القضية رقم ٤٠١ سنة ٤٨ القضائية .

(١) دفاع . طلب التأجيل للاستعداد . يجابته . لا إكراه مادام المتهم قد أعلن في المبدأ القانوني .
(المادة ١٣٥ و ١٥٨ تحقيق)

(ب) جريمة اختلاس الوديعة . الإثبات بالينة . متى يجوز ؟
(المادة ٢٩٦ عقوبات)

١ - لا يجوز تأسيس الطعن في الحكم على أن المتهم طلب من المحكمة الاستثنائية التأجيل ولم تجب طلبه لأن المحكمة غير ملزمة بإجابة هذا الطلب مادام المتهم قد أعلن في المبدأ القانوني وكان عليه أن يحضر مستعداً للدفاع بنفسه أو بواسطة محاميه ، فتقصيره في حق نفسه لا تعود تبعته إلا عليه ولا يقبل منه بعد الادعاء بالإخلال بحقه في الدفاع .

٢ - يجوز للحكمة - في جريمة اختلاس الوديعة - قبول الإثبات بالينة عند وجود سبب صحيح مانع عادة من الاستيناق بالكتابة .

فإذا سلمت امرأة مصوغاتها لخالتها عند إقامتها بتمثلها لشقاق بينها وبين زوجها خوفاً على مصوغاتها من الضياع جاز لها إثبات التسليم بالينة .

(١٨٠)

القضية رقم ٤١٢ سنة ٤٨ القضائية .

مؤاد مخدرة . القصد الجنائي في هذه الجريمة . معناه : ضبط القبة مخدرة مع بلافية مادة مخدرة . اعتراضها بحملها وبيعها شخصاً من . دليل على علمها بما فيه .

(المادة ٣٥ من قانون المخدرات الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٨)

القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة ليس شيئاً آخر سوى علم المخرز بأن المادة مخدرة . فكلمها وجد إحراز مادي وثبت علم المخرز بأن المادة هي من المواد المخدرة فقد استوفت الجريمة أركانها وحقق العقاب . فإثبات أن التهمة ضبطت متلبسة بإحراز المندبل الذي يحوى المواد المخدرة واعترفت بأنها حملته وألقته للتخلص منه فإن هذا قاطع في الدلالة على علمها بما هو موجود بداخله .

(١٨١)

القضية رقم ٤١٣ سنة ٤٨ القضائية .

جرمة الاجساد على الإقراض بالربا الفاحش . قرضان ريويان . وجودهما كاف لتكوين ركن العادة . اتحاد تاريخهما . متى يكون مفقدا لهذا الركن ؟

(المادة ٢٩٤ المكررة فقرة أخيرة عقوبات)

وجود قرضين ريويين يكفي لتكوين عادة الإقراض بالربا الفاحش . واتحاد تاريخ القرضين الحاصلين لشخصين لا يفقد ركن العادة إلا إذا ثبت أن عملية الإقراض كانت عملية واحدة للشخصين معا في آن واحد ، وأن دفع المبالغ المقرضة حصل في وقت واحد . أما إذا كان كل من المقرضين اقترض مبلغه وقبضه في وقت غير الذي قبض فيه الآخر فلا محل للقول بأن اتحاد تاريخ السندات يحصل واقعة الإقراض واقعة واحدة .

جلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(١٨٢)

القضية رقم ٦٠٠ سنة ٤٨ القضائية .

(١) عاهة مستديمة . مهبان بإحداث عاهة مستديمة وضرب بسيط . طلب عقابها بالمادتين ٢٠٤ و ٢٠٦ عقوبات . تخليق المادة ٢٠٦ عقوبات دون المادة (٢٠٤) على أحدهما .

يفيد برأته من تهمة العاهة المستديمة .

(المادتان ٢٠٤ و ٢٠٦ عقوبات)

(ب) تعرض مدني . الضامن فيه . ماله .

(المادة ١٥٠ مدني)

١ - إذا اتهم اثنان بأحداث عاهة مستديمة وضرب احتاج لعلاج أقل من عشرين يوما وطلبت معاقبتهما بالمادتين ٢٠٤ و ٢٠٦ عقوبات ، ثم طبقت المحكمة المادة ٢٠٤ على التهم الأول وذكرت بالحكم أن ما وقع من التهم الثاني ينطبق عقابه على المادة ٢٠٦ بشر أن تذكر أن هذا التهم الثاني يرى من تهمة الجنابة

فإن عدم النص صراحة على براءة هذا المتهم من الجناية لا يستوجب نقض الحكم، لأن مجزؤ تطبيق المادة ٣٠٦ عليه كاف في الدلالة على أنه يرى من تهمة الماعة المستديرة ولو أن البراءة لم تذكر صراحة بانقطها .

٢ - المحكمة إذا تعدد المتهمون واختلفت مسؤولياتهم الجنائية أن تحكم عليهم متضامين بالتعويض المدني . لأن اتحاد الفكرة والإرادة لدى أشخاص على التعدي وإيقاع الأذى يحلهم مسئولين متضامين مدنيا عن نتائج أفعالهم ولو اختلفت مسؤولياتهم الجنائية .

(١٨٣)

القضية رقم ٩٠١ سنة ٤٨ القضائية .

إتلاف وتخريب وتعييب :

(أ) جريمة إزالة الحدود . الحدود المخاب على إزالتها .

(ب) القصد الجنائي في جريمة إزالة الحدود .

(المادة ٣١٤ من قانون العقوبات)

(ح) بيان الواقعة . غير واجب إلا في صورة الإداة .

(المادة ١٤٩ من قانون العقوبات)

١ - متى وضعت أوتاد بأخلاق جارين بين ملكيها لتكون علامات للحد بينهما

فإزالتها معاقب عليها بمقتضى المادة ٣١٣ من قانون العقوبات .

٢ - في جريمة إزالة العلامات الموضوعة للدلالة على الحد يتحقق سوء النية

بتمدد ارتكاب الفعل مع تحريره قانونا ولا يقبل من المتهم الدفع بسلام عليه بهذا التحريم؛ لأن هذا العلم حاصل بقوة القانون الذي لا يقبل من أحد دعوى الجهل به .

٣ - تصدى الحكم لبيان الواقعة وظروفها في صلبه غير مأمور به قانونا -

بحسب المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنائيات - إلا في صورة إدانة المتهم وتوقيع العقوبة عليه . أما في صورة تبرئته فيكفى أن تبين المحكمة دليل التبرئة من التهمة الواردة بالوصف المقدم من النيابة أو من المدعى بالحق المدني .

(١٨٤)

القضية رقم ٦٠٦ سنة ٤٨ القضائية .

سب :

(١) عدم ذكر ألقاب السب في الحكم الابتدائي . ذكره في طلب الحكم الاستثنائي . لا أساس بحق الدفاع .

(ب) ركن العلانية . حصول السب في قاعة جلسة المحكمة . توفر ركن العلانية .

(المادة ٢٦٥ المدة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١)

١ - إذا كان الحكم الابتدائي باطلا لعدم ذكره ألقاب السب وإحاطته في بيانها على محضرى التحقيق والجلسة فإن المحكمة الاستثنائية تملك تصحيح هذا البطلان بإرادتها ألقاب السب في طلب حكمها بلا حاجة إلى إعادة الدعوى للمحكمة الأولى . وليس في هذا أى مساس بحق الدفاع ولا تفويت لدرجة من درجات التقاضى عليه .

٢ - لا يقبل وجه الطعن المبني على أن المحكمة أغفلت بيان ركن العلانية الواجب توافره في جرائم السب العلنى متى كان الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذى ورد في صلبه أن السب وقع بقاعة جلسة المحكمة فإن قاعات الجلسة مفتوحة لكل من أراد دخولها فالعلانية متوفرة .

(١٨٥)

القضية رقم ٦٠٨ سنة ٤٨ القضائية .

(١) اختلاس أشياء محبوزة . توافر المسالك مع الحارس . الحارس شريك في الاختلاس . (المواد ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢)

(ب) تخليق . خطأ المحكمة في تطبيق مادة بدل من المادة المطبقة . متى يطل الحكم ؟ (المادتان ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)

١ - إذا توافر المسالك مع الحارس على اختلاس الأشياء المحبوز عليها فإن الواقعة تنطبق على المواد ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ بالنسبة للمالك الذى يعتبر شريكا للحارس في اختلاس الأشياء التى سلمت إليه على سبيل الوديعة .

٢ - إذا أخطأت المحكمة وطبقت مادة غير المادة المنطبقة على التهمة وكانت العقوبة المتفقى بها تدخل في حدود عقوبة المادة الواجب تطبيقها فإن هذا لا يكون سببا لنقض الحكم إذ لا فائدة لثبوتهم من نقضه . بل تكفي محكمة النقض بإصلاح هذا الخطأ بذكر المادة المنطبقة .

(١٨٦)

القضية رقم ٦١٣ سنة ٤٨ القضائية .

مشترون ومشتبه فيهم - تبرئة المتهم من تهمة الحيازة الموجهة إليه - الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة - ساط الحكم بالمراقبة أو بدمها - كون الاتهام جديا أو غير جدي - موضوع .

(المادتان السادسة والثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

إذا اتهم أحد المشتبه فيهم بأنه لم يسلك سلوكا مستقيما بأن اتهم في جناية قتل عمد وطبقت المحكمة عليه المادة التاسعة والعبارة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ وحكمت بوضعه تحت المراقبة بالرغم من تبرئته من تهمة الحيازة فإن هذه التبرئة لا يصح أن تكون سببا لنقض الحكم مادامت محكمة الموضوع قد أثبتت أنها اتهمته في قضية الحيازة كأن جديا وأن محكمة الجنايات لم تبرئه إلا لعدم كفاية الأدلة في نظرها .

والنظر في كون البلاغ جديا أو غير جدي هو أمر متعلق بالموضوع لا شأن لمحكمة النقض به .

(١٨٧)

القضية رقم ٦١٤ سنة ٤٨ القضائية .

محمض على القس والقصور - بيان الواقعة في الحكم - وجوبه .

(المادتان ٢٢٣ عقوبات و ١٤٩ تحقيق)

يجب لتطبيق المادة ٢٢٣ عقوبات أن يثبت في الحكم من التفتيات التحقيقيين وأن المتهم حرضهم على القصور أو ساعدهم عليه أو سببه لمن . فإذا خلا الحكم عن بيان ذلك كان ناقصا واجبا نقضه .

جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب العادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(١٨٨)

القضية رقم ٣٦٥ سنة ٤٨ القضائية .

اشترك عدة أشخاص في جريمة واحدة :

(١) فاعل أصل . شريك . وجه الضربة بينها .

(ب) متهمان بقتل . اتهم كل منهما بإطلاق عيار ناري على القتل . حصول العزاة من مقتوف واحد .

عدم معرفة ملحق هذا العيار . وجوب اعتبارهما شريكين .

(المادة ٣٩ و ٤٠ عقوبات)

١ - يؤخذ من نص المادتين ٣٩ و ٤٠ من قانون العقوبات أنه -

لتبين الحد الفاصل بين الفاعل الأصلي والشريك في جريمة تعدد فيها المتهمون - ينظر إلى الأعمال التي أترفها كل منهم ، فإن كانت هذه الأعمال داخلة ماديا في تنفيذ الجريمة التي حدثت عند مقترفها فاعلا أصليا ، أما إذا كانت تلك الأعمال غير داخلة في تنفيذ الجريمة اعتبر مقترفها شريكا فقط إذا كان هذا العمل هو من قيل التحريض أو الاتفاق أو المساعدة بالقيود المدونة بالمادة ٤٠ عقوبات .

٢ - يجب على المحكمة في حق من تريد اعتباره فاعلا أصليا في جريمة القتل

العمد أن تبين أنه قد اتفق في الواقع فعلا ماديا من الأفعال المادية الداخلة في تكوين الجريمة وإلا فانه قد لا يكون إلا مجزء شريك .

فاذا اتهم متهمان بأن كلا منهما أطلق عيارا ناريًا على الجاني عليه وأثبت الكشف

الطبي أن الواقعة حصلت من مقتوف واحد ولم يثبت أي مقتوف من الاثنين هو الذي تسبب عنه القتل فمن التحكم وتجاوز حد القانون اعتبارهما فاعلين أصليين لمجزء أنهما كانا معا ، وأن كلا منهما أطلق عيارا ناريًا ، وأنهما كانا مصرين على ارتكاب الجريمة ؛ وإنما القدر التيقن في هذه الحالة في حق كل من المتهمين هو أنه اتفق

مع زميله على ارتكاب الجريمة وصمم كلاهما على تنفيذها فتبين اعتبار كل منهما شريكاً لا فاعلاً أصلاً^(١).

الطعن المقدم من حبيب حسن البنا وأعرضه النيابة العامة في دعواها رقم ٢١٣ سنة ١٩٣١ التقيدة بجدول المحكمة رقم ٣٦٥ سنة ٤٨ قضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة هذين الطاعنين بأنهما في يوم ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ الموافق ١٥ القعدة سنة ١٣٤٨ بالبلاتون مركز بليس مديرية الشرقية قتل السيد تطلب عبداً مع سبق الإصرار . وذلك بأن أطلق عليه كل منهما عياراً نارياً قاصدين قتله . وطلبت إحاطتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادة ١٩٤ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ أصدر حضرة قاضي الإحالة أمراً بإحاطتهما على محكمة جنايات الزقازيق لمحاكمتها بالمادة المذكورة .

وبعد أن نظرت محكمة الجنايات هذه الدعوى حكمت فيها بحضورها بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠ عملاً بالمادة السابقة مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة . فظن المحكوم عليهما في هذا الحكم

(١) لحضرة الدكتور محمد مصطفى النقلي أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق تعليق على هذا الحكم تريحه القانون والاقتصاد بالصفحات من ٨٨٥ إلى ٨٩١ ، ورأيه أن التطبيق القانوني الصحيح لهذه الواقعة هو أن الأعمال التي أتاها كل من المتهمين في هذه القضية تقع تحت نص الفقرة الأولى من المادة (٢٩) إذ أن كلا منهما أتى الأعمال اللازمة لتنفيذ جريمة القتل إطلاق العيار ولكن لم يجب عيار أحدهما سبب خارج عن إرادته . أما اعتبار هذه الحالة منطبقة على الفقرة الثانية من المادة (٢٩) فليس من الصواب إذ الفقرة الثانية تعرض أن التنفيذ إنما جاء على عدة خطوات أتى منهم بعضها وأتى زميله البعض الآخر الختم لها . أما في حالتنا فلهذا فكل من المتهمين أتى الخطوة اللازمة أي العمل الذي من شأنه إحداث الواقعة ويجب أن يعتبر كل منهما فاعلاً أصلاً .

بطريق النقض والإبرام بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وقدم حضرة المحامي عنهما
تقريراً بالأسباب في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً .
وحيث إن وقائع هذه الدعوى بحسب التثبت في الحكم تلخص في أنه بينما كان
المجنى عليه جالساً مع زوجته وابنه بمحوش المنزل بعد شروق الشمس بنحو نصف
ساعة إذ حضر المتهمان ويبد كل منهما بندقة ووفقاً على عتبة باب المنزل وأطلق
كل منهما عياراً نارياً على المجنى عليه فأصيب وفراً حارين . ثم تولى المجنى عليه
بسبب الإصابة . وقد دل الكشف الطبي على أن المجنى عليه أصيب بعيار واحد .
وبعد أن أثبتت محكمة الجنايات توفر نية القتل وسبق الإصرار لدى المتهمين اعتبارهما
فاعلين أصليين ولو لم يصيب المجنى عليه سوى أحد الطرفين البارزين وحكت على كل
منهما بالأشغال الشاقة المؤبدة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادتين ١٩٤ و ١٧ من
قانون العقوبات .

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن مبني على أن محكمة الجنايات وصفت
الحادثة في حكمها بأن كلا المتهمين وجد يحمل الحادثة وأن كلا منهما أطلق عياراً
نارياً على المجنى عليه وقد أثبت الكشف الطبي المتوقع على المجنى عليه أن الإصابات
التي وجدت به نتيجة مقذوف واحد ولم تبين المحكمة أى مقذوف من الاثنين هو
الذي أصابه وتسبب عنه القتل مع أن القتل حدث من يد أحدهما دون الآخر
فأحدهما فاعل أصلي والآخر شريك ولكن المحكمة اعتبرتهما فاعلين أصليين وعاقبتهما
على هذا الاعتبار . وهذا خطأ موجب لنقض الحكم .

وحيث إن محكمة الجنايات حقيقة قد اعتبرت المتهمين فاعلين أصليين كما سلف
الذكر إذ قالت في أسبابها ما نصه : " وحيث إنه من جماع ما تقدم يكون المتهمان
" قد اجترأ على قتل السيد تطلب عمداً مع سبق الإصرار وذلك بأن أطلق عليه "

" كل منهما عيارا ناريا أصابه أحدهما قاصدين قله وعقابها يطبق على " المادة ١٩٤ عقوبات " ثم طبقت المادة ١٧ عقوبات لظروف الدعوى .
 وحيث إنه لمعرفة صفة كل من المتهمين في هذه الدعوى إن كان فاعلا أصليا أو شريكا يجب الرجوع أولا إلى النصوص القانونية التي عرفت الفاعل والشريك بقانون العقوبات الأهل ثم استعراض الوقائع التي ارتكبها كل من المتهمين وما ترتب عليها وهل هي تعتبر من الأعمال المكونة لجريمة القتل في ذاتها أو أنها من أعمال الاشتراك .

وحيث إن المادة ٣٩ عقوبات نصت على أنه : " يعد فاعلا للجريمة : " أولا - من يرتكبها وحده أو مع غيره . ثانيا - من يدخل في ارتكابها إذا " كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها " كما عرفت المادة ٤٠ عقوبات الشريك قتالت : " يعد شريكا في الجريمة : " أولا - كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة إذا كان هذا الفعل " قد وقع بناء على هذا التحريض . ثانيا - من اتفق مع غيره على ارتكاب " الجريمة فوقت بناء على هذا الاتفاق إلى آخره ... " .

وحيث إنه يؤخذ من نص المادتين السابقتين أنه لبيان الحد الفاصل بين الفاعل الأصلي والشريك في جريمة تعدد فيها المتهمون ينظر إلى الأعمال التي اقترفتها كل منهم فإن كانت هذه الأعمال داخلة ماديا في تنفيذ الجريمة التي حدثت عد مقترفا فاعلا أصليا ، أما إذا كانت تلك الأعمال غير داخلة في تنفيذ الجريمة اعتبر مقترفا شريكا فقط إذا كان هذا العمل هو من قيسل التحريض أو الاتفاق أو المساعدة بالقيود المدونة بالمادة ٤٠ سابقة الذكر .

وحيث إن الجريمة التي بصدها البحث تنفذت بيار نارى واحد فطلق هذا العيار قد انحصرت فيه كل الأعمال المادية التي تنفذت بها الجريمة ، أما زميله مطلق العيار الذي لم يصب فلم يرتكب الجريمة معه ولم يأت عملا من الأعمال الداخلة في تكوينها . وإذن فليس هذا الزميل سوى شريك بالانفاق والمساعدة .

وحيث إنه إذا صح التهاون في التمييز الفاعل الأصلي وبين الشريك في جميع الجرائم التي لا تستوجب الحكم بالإعدام لكون عقوبة الشريك فيها كمقوبة الفاعل الأصلي فإنه لا يجوز قطعا التهاون في هذا التمييز فيما يتعلق بالجريمة المستوجبة للحكم بالإعدام لأن الشريك فيها يعاقب إما بالإعدام وإما بالأشغال الشاقة المؤبدة حتى مع عدم وجود موجب الرأفة .

وحيث إن من واجب سلطة الاتهام كما هو من واجب المحكمة إقامة الدليل في حق من تريد اعتباره فاعلا أصليا في هذا الصنف من الجرائم — ومنه الجريمة التي هي موضوع الدعوى الحالية — على أنه قد أقر في الواقع فعلا ماديا من الأعمال الداخلة في تنفيذ الجريمة فإن لم تتم هذا الدليل فلا سبيل مطلقا إلى اعتباره كذلك بل إنه لا يكون إلا مجرد شريك متى كان عمله تطبق عليه نصوص القانون الخاصة بالاشتراك .

وحيث إن الدعوى الحالية لم تتم النيابة فيها الدليل على أن أحد الطاعنين بعينه هو الذي نفذت الجريمة باليار التاري الذي أطلقه ولم تصل المحكمة كذلك لإثبات هذا التنفيذ على واحد منهما بعينه فلا سبيل إذن لاعتبار أحد منهما فاعلا أصليا بجريمة . ومن التحكم الواضح وتجاوز حد القانون اعتبارهما معا فاعلين أصليين لمجرد أنهما كانا معا وقت ارتكاب الحادثة وأن كلا منهما أطلق عيارا على المجنى عليه وأنهما كانا مصريين من قبل على ارتكاب الجريمة — هذا من التحكم وتجاوز الحد: أولا لجهالة مذهب الجريمة منهما، وثانيا لأن مجرد اتخافهما معا وسبق إصرارهما على ارتكاب الجريمة إذا كان له اعتبار قانوني فيما يتعلق بالاشتراك فليس له أدنى اعتبار فيما يتعلق بالتعلل الأصلي الذي يقتضي تحقق معنى زائد هو المفارقة الفعلية لعمل من أعمال التنفيذ المادية .

وحيث إنه متى وضع ذلك وتبين أن القدر المتيقن في حق كل من الطاعنين أنه إنما اتفق مع زميله على ارتكاب الجريمة وصمم كلاهما على تنفيذها بناء على هذا الاتفاق وقد وقعت فعلا بناء عليه فيكون كل منهما شريكا للآخر مستحقا العقاب

بمقتضى المواد ١٩٤ و ٤٠ و ٤١ و ١٩٩ عقوبات . أما كون كل منهما ظاهراً أصلياً
فهذا غير متحقق في كليهما ومن المخاطرة اعتبارهما معاً كذلك .
وحيث إنه متى وجب اعتبارهما شريكين يعاقب كل منهما بالمواد المذكورة
فلا يفوت محكمة النقض أن تلاحظ أن محكمة الموضوع عطلتهما بالمادة ١٧
عقوبات وبتطبيق هذه المادة الأخيرة مع مواد الاشتراك السابق بينها تكون أنصى
عقوبة يمكن توقيعها عليهما هي الأشغال الشاقة خمس عشرة سنة .
وحيث إن أوجه الطعن الأخرى خاصة بالموضوع .
وحيث إن لمحكمة النقض بمقتضى المادة ٢٣٢ والفقرة الثانية من المادة ٢٢٩
من قانون تحقيق الجنابات أن تحكم في الدعوى بتطبيق القانون .

(١٨٩)

القضية رقم ٢٨٦ سنة ٤٨ القضائية .
اعتداء على الإقراض بالربا الفاحش . دخول المقرض مدعياً بحق مدنى . لا يجوز .
(المادة ٤٤ تحقيق و ٢٩٤ المكررة عقوبات)
ليس للمقرضين بالربا الفاحش أن يدخلوا مدعين بحق مدنى فى الدعاوى التى
ترفع على معادى هذا الإقراض طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٤ المكررة من
قانون العقوبات ، لأن جريمة الاعتداء على الربا الفاحش لا يمكن أن يتصور بوجه
من الوجوه أن ينشأ عنها ضرر لأى إنسان بسببه ولا يمكن أن يكون للمقرض سوى
أن يسترد لدى المحكمة المدنية ما يكون قد دفعه من الفوائد زائداً على الحد القانونى .^(١)

(١٩٠)

القضية رقم ٦٣٥ سنة ٤٨ القضائية .
تدفع . تقديم شكوى فى حق شخص بالظراف . عدم اعتبار ذلك تدفعا للمنى المقصود فى المادة
٢٦٦ . جواز انطباق الفصل على جريمة البلاغ الكاذب .
(المادة ٢٦١ و ٢٦٢ ع)

(١) راجع الحكم الصادر فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ فى القضية رقم ٢٣٦ سنة ٤٦ القضائية .

إذا أرسل شخص تظروفاً لرئيس مصلحة يشكو فيه أحد مرموسية وينسب إليه أنه لفق عليه قضية فلا يمكن اعتبار المرسل قاذفاً بما ورد في التظرواف مابقاً على قلمته بالمادة ٢٦١ عقوبات لعدم توافر ركن العلانية فيها من جهة ولأن طبيعة المراسلة التظروافية لا تدل على قصد إذاعة محتوياتها من جهة أخرى . ولكن يصح بالنظر في فعلة المرسل من وجهة جواز انطباقها على جريمة البلاغ الكاذب .

(١٩١)

القضية رقم ٦٤٣ سنة ٤٨ القضائية .
سرقه . سرقه من والده . الإغناء من العقوبة . عليه أن يكون الشيء المسروق ملكاً خاصاً بالوالد .
(المادة ٢٦٩ ع)
الإغناء المتخصص عليه بالمادة ٢٦٩ عقوبات لا ينطبق على من سرق شيئاً مملوكاً لعمه ووالده لأن المسروق ما دام ليس متحصلاً للملكية الوالدية له فيه شريك فهذا الإغناء لا يمكن الأخذ به سواء ذكر في الحكم اسم هذا الوالد كجنبي عليه أو لم يذكر .

(١٩٢)

القضية رقم ٦٥٣ سنة ٤٨ القضائية .
قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً . الجمع بين المحاكم العسكرية والمحاكم المدنية .
إذا كان المتهم لم يحاكم أمام المجلس العسكري إلا عن مخالفة للأوامر العسكرية فإن هذا لا يمنع المحاكم الأهلية من محاكمته عن تهمة إحراز الحشيش . والمحاكم المختصة بالمعاقب على إحراز المخدرات هي المحاكم الأهلية لا المجالس العسكرية .

(١٩٣)

القضية رقم ٦٦٢ سنة ٤٨ القضائية .
٢٠ دعوى عجزية :
(١) الدفع بفسطاط الدعوى العمومية بمضي المدة . رفضه لوجود تحقيقات قاطعة للذة . وجوب بيان هذه التحقيقات في الحكم .
(٢) عدلت بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .

(ب) التحقيق الذي يقطع المدة . ماهية .
(المادتان ٢٧٩ و ٢٨٠ تحقيق)

١ - إذا دفع التهم بأن الدعوى العمومية قد سقطت بمضى المدة ورفضت المحكمة دفعه قائلة إن هناك تحقيقات قطعت المدة بدون أن تبين ما هي هذه التحقيقات فإن الحكم يكون باطلا ويتعين نقضه . إذ لا يعلم من هذه العبارة من الذي أجرى هذه التحقيقات وعلى من من التحقيقات المعتبرة لقطع المدة أم لا . وهذا الإيهام في البيان يوجب الحكم ويطله .

٢ - إذا كان التحقيق هو مجرد استدلالات جمعها البوليس لا تحقيقا أصوليا حصل بناء على أمر النيابة أو بانتداب منها وكانت النيابة قد اعتبرته تحقيقا إداريا وحفظته حفظا إداريا ، فمثل هذا التحقيق لا قيمة له في قطع المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية .

(١٩٤)

القضية رقم ٦٦٥ سنة ٤٨ القضائية (الطنن المرفوع من على على البتاسة
النيابة العامة) .

غش البضاعة :

(١) العلاقة بين المرسل إليه وبين الوكيل - بالعمولة وأمانة النقل .
(المادة ٩٩ من قانون التجارة)

(ب) سوء نية البائع - ركن الغش بالغش الحاصل بالبضاعة . وجوب الدليل عليه .
(المادة ٣٠٢ ع)

١ - علم اتباع المرسل إليه للقواعد الواردة بالمادة ٩٩ وما يطلعها من قانون التجارة بشأن إثبات حالة البضائع الواردة إليه لا يسقط حقوقه قبل المرسل بل ولا قبل وكلاء النقل وأمانته في أحوال الغش والتدليس الواقع من أيهم كالحالة المنصوص عليها بالمادة ٣٠٢ عقوبات .

٢ - إذا استلم تاجر بضائع بالجرم واستبقاها بمخازن الاستيداع بالجرم إلى أن باعها للغير وأدرك تلك المخازن بتصديرها بطريق السكة الحديد إلى المشتري

فصدرتها فعلا ثم ظهر عند استلام المشتري إياها من السكة الحديد أن بها تلفا ناشئا من الرطوبة فلا يجوز — لاعتبار المرسل سبي التية ولعاقبته بالمادة ٣٠٢ عقوبات — أن تنظر المحكمة بطريق الاستنتاج العقلي أن هذا المرسل عند ورود البضاعة إليه من الخارج واستلامه إياها كان لابد عالى بما هو مقررها من التلف لمجرد أنه تاجر متميز لانفعوته ملاحظة ذلك وأنه إذن عند بيعه إياها يكون عالى بتلفها — لا يجوز ذلك ما دامت البضاعة بقيت بمخازن الجمر ك زمتا لا يراها المرسل ويحتمل أن الرطوبة التي سببت تلفها قد أصابتها وهي بهذه المخازن وأنه يكون قد باعها وأذن بتصديرها للمشتري غير عالم بتلفها ، بل يجب في هذه الحالة أن تحقق المحكمة زمن طرؤه التلف على البضاعة لتعلم هل طرأ وهي في مخازن الجمر ك فلا يكون المرسل مسئولاً إلا إذا كان علم بالتلف وقت التصدير أم كان ذلك التلف موجوداً عند ورود البضاعة من الخارج واستلامه إياها فيكون هناك وجه لإمكان القول بمسئوليته . وقصور الحكم عن تحقيق ذلك وإثباته يبيحه ويطله .

الطعن المتقدم من على على البنا ضد النيابة العامة .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه في يوم ٧ يونيه سنة ١٩٢٩ بدائرة قسم اللبان باع أرزا مشوشا لزكى البديوى بأن أرسل إليه أربعين شوالا على اعتبار أنها أرز رنجون في حين أن نصفها الأسفل ملوه بأرز متعفن وغير صالح للأكل والجزء الأعلى منها به أرز رنجون مع علمه بذلك وطلبت معاقبته بالمادة ٣٠٢ عقوبات .

وادعى المجنى عليه (زكى البديوى) مدينا وطلب الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيا

تعويضا .

ومحكمة جنح اللبان الجزئية سمعت هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٩ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصاريفها .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ .
ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت هذه القضية استئنافيا وقضت فيها حضوريا
بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ عملا بمادة الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم عشرة جنجيات .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام بتاريخ ١٣ أبريل
سنة ١٩٣٠ وقدم حضرة المحامي عنه تقريرا بالأسباب في اليوم التالي .

المحكمة

حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في المعاد فهو مقبول شكلا .
وحيث إن واقعة هذه المادة بحسب ما أثبتته الحكم المطعون فيه هي :
" أن المحنى عليه اشترى من المتهم بواسطة آخرين مائة شوال أرزا وانجيون نمرة ٣ "
" استيل بمقتضى قانون مؤرخة ٤ يونيه سنة ١٩٢٩ وشحن هذه البضاعة بمعرفة "
" المتهم إلى طنطا حيث عمل تجارة المحنى عليه واستلمها هذا الأخير في مساء يوم "
" ٧ يونيه سنة ١٩٢٩ وعند استلامها مباشرة لاحظ أن بثلاثة شوالات منها "
" رطوبة وبفحص محتوياتها تبين له أن الحزمة الأعلى من الأرز بها سليم والجزء "
" الأسفل به أرز متفنن به رائحة كريهة ومكسر ولونه أصفر فبادر المحنى عليه "
" في نفس اليوم وأرسل للتمس خطابا في ٧ يونيه سنة ١٩٢٩ وهو يوم استلام "
" البضاعة التي وصلت في المساء يعاتبه فيه على ما لاحظته في البضاعة فلما كان "
" اليوم التالي بدأ المحنى عليه بفحص البضاعة وحرر للتمس خطابا آخر في ذلك اليوم "
" وكان عيد رأس السنة المصرية يخبره فيه بأنه بعد البدء في فحص البضاعة ظهر "
" له أيضا وجود شوالات أخرى مشوشة وفي يوم ٩ يونيه سنة ١٩٢٩ تم المحنى "
" عليه فرز جميع البضاعة فظهر له أن بها أربعين شوالا نصفها الأعلى سليم "
" والنصف الأسفل أرزه بجالة تعفن وتالف فأرسل في ١٠ منه خطابا مسجلا "
" إلى المتهم يسجل فيه ما لاحظته فرفض المتهم استلامه وهو مرفق بمحضر البوليس "
" ولم أعجز المحنى عليه عن التفتام الودى حرر محضرا عرفيا ووقع عليه من تجار "

”بطناً أثبتوا فيه حالة البضاعة وقام بتبليغ البوليس في ١٥ يونيه سنة ١٩٣٩“
 ”وفي ١٦ منه أجرى المحقق مطبئة البضاعة بخزن المجنى عليه وأثبت أنه وجد“
 ”أربعين شوالاً على حدة فحص منها عشرة تبين له أن حالتها تطابق الحالة التي“
 ”وصفها بها المجنى عليه“. وقد اعتمدت المحكمة الاستئنافية ما كان من إثبات
 حالة الأرز بالصفة المتقدمة ثم انتهت بعد بحث الموضوع وبيان أن الطاعن قد شحن
 البضاعة بالسكة الحديد وهو يعلم ما بها من النش — انتهت بأن ألقت حكم البراءة
 المستأنف وقضت على الطاعن بالعقوبة بقدمه هو طمته الحال .

وحيث إن محصل الوجهين الأول والثاني أن إجراءات إثبات حالة الأرز
 التي أخذت بها المحكمة هي إجراءات غير قانونية لمخالفتها لما يقضي به المواد ٩٩
 وما بعدها من القانون التجاري إذ هي إجراءات شخصية عرفية لم تراقب عليها جهة
 قضائية ومطابقة البوليس لم تحصل عقب استلام الأرز فوراً كما هو الواجب بل حصلت
 بعد استلامه بخاتمة أيام بينا مواد قانون التجارة المذكورة تبطل كل دعوى على أمين
 النقل أو المرسل إذا لم ترفع في ظرف ثمانى وأربعين ساعة من وقت الاستلام .
 ويقول الطاعن إن هذا من الأوجه المهمة لبطان الحكم خصوصاً وأن هذا الحكم
 لم يتغل عن خطابات المجنى عليه الخاصة بالموضوع قلاً صحيحاً .

وحيث إن المواد ٩٩ وما بعدها من قانون التجارة التي تشير إليها الطاعن خاصة
 بالعلاقة بين المرسل إليه والوكلاء بالعمولة للنقل وأثناء النقل والإجراءات والدعاوى
 المنصوص عليها فيها خاصة بتسوية هذه العلاقة ومهما يكن للرسل من حق الاعتناق
 بها احتياطاً للصور التي يحتمل أن يكون فيها التلف ناشتاً من فعل أولئك الوكلاء
 والأثناء فإن عدم اتباعها لا يسقط حقوق المرسل إليه قبل المرسل بل ولا قبل وكلاء
 النقل وأثناءه في أحوال النش والتدليس الواقع من أهم . وبما أن الحكم المطعون
 فيه ذكر أن الطاعن قد شحن الأرز بالسكة الحديد وهو يعلم ما به من النش فلا وجه له
 إذن في التمسك بعدم حصول إجراءات إثبات الحالة طبقاً للمواد المذكورة؛ كالأهمية
 لقوله إن الحكم لم يتغل عن خطابات المجنى عليه قلاً صحيحاً ، فإن اعتراض الطاعن

في هذا الصدد إنما يرجع إلى المناقشة في تاريخ بعض هذه الخطابات وإلى امتناع أن محضر إثبات الحالة الذي وضعه التجار في ٩ يونيو سنة ١٩٢٩ لا يتفق وهذه الخطابات. وهي مناقشة غير مجدية لأنها ترجع لأمر لا تمس جوهر استدلال المحكمة.

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أنه حتى مع التسليم بأن البضاعة مفشوشة فإن ركن سوء النية وهو العلم بالفش قد فرضته المحكمة فرضاً بدون أي تحقيق إذ أن الطاعن قدّم للحكمة المستند الدال على أن الأرض المبيع منه للجني عليه قد اشتراه الطاعن وهو في الجمرک ثم باع منه المائة الشوال التي باعها للجني عليه بمقتضى إذن تصدير من مخازن الاستيداع إلى السكة الحديد التي على رصيف الجمرک مباشرة وأن مثل هذه البيوع متبعة في الأعمال التجارية التي بالجملة، وأن العرف التجاري يؤيدها، وأن التاجر يشتري ويبع وهو في مكتبه بدون أن يرى البضائع بل بدون أن تكون البضائع وصلت فعلاً من خارج القطر، فإذا ظهر بها شيء من العيوب فلا يكون مسؤولاً عنه إلا إذا ثبت بصفة قاطعة أنه باع وهو يعلم أن البضاعة الواردة إليه مفشوشة. والمحكمة أقرت هذا العلم فرضاً بدون دليل يثبت عليه.

وحيث إن المحكمة الاستئنافية لم تنف صدق دفاع المتهم بأن البضاعة لم ترد لمخازنه بل وردت للجمرک وبقيت به وباعها هو وأصدر لمخازن الجمرک إذاً بشحنها بالسكة الحديد بعنوان المشتري.

وحيث إننا ذكرت في صدد بيان ركن العلم بالفش ما يأتي: "وحيث إنه يشترط لتوفر أركان التهمة المستندة إلى المتهم أن يكون عالماً بالفش في البضاعة التي باعها للجني عليه. وهذا العلم مستفاد في هذه الدعوى من أنه تاجر كبير يفترض فيه الدراية الواسعة بالصنف الذي يتجرفه. ويبعد عن التصور أن يكون قد استلم البضاعة التي باع منها للجني عليه ما باعه بدون فحص يحتمه أقل تبصرين التجار. وقد فحص الجني عليه ما اشتراه بمجرد استلامه وقد ثبت أن الفش الذي في البضاعة المبيعة فادح لا يفوت ملاحظة التاجر مثل المتهم".

وحيث إن المحكة في حكمها قد غيرت كنه الواقعة المنسوبة للتمم . إذ الفش المنسوب له هو أن أسفل الأثولة به أرز متعفن . فالواقعة في الحقيقة ليست غشا بإضافة شيء آخر إلى المادة الميعة وإنما هي فساد وتعفن في الصنف يأتي من الرطوبة كما قد يفهم من بعض عبارات حكم محكمة أول درجة الصادر بالبراءة .

وحيث إنه سواء أكانت البضاعة مفضوشة بإضافة شيء آخر إليها أو ليست مفضوشة بل هي متعفة فقط فإن المحكة الاستئنافية سارت في بيانتها واستنتاجها من نقطة فرضتها ثابتة وهي أن الطاعن اشترى البضاعة وهي مفضوشة (أو متعفة) واستلمها وهي مفضوشة (أو متعفة) ثم باع منها بعد ذلك . وقد رتب علمه على مجرد كونه تاجرا كبيرا لا يستلزم إلا ما يتحقق هو من صلاحيته وعدم غشه (أو غفوته) . وحيث إن استدلال المحكة قاصر البيان إذ ما دامت هي أسندت العلم إلى وقت استلام الطاعن للبضاعة فكان عليها أن تبين هل كانت تلك البضاعة حقيقة مفضوشة (أو متعفة) في الوقت الذي استلمها هو فيه أم لا . وهذا البيان يستلزم معرفة متى استلمها وكيف استلمها وهل كان الفش . أو (التعفن) موجودين بها وقت استلامها . فقصور الحكم عن هذا البيان الخاص بركن من أهم أركان الجريمة مفسد له .

وحيث إن أهمية ذلك البيان واضحة في الدعوى الحالية لأن الفش إذا لم يكن شيئا آخر سوى التعفن الناشئ عن الرطوبة فالرطوبة قد تحدث للأثولة في أي زمان وفي أي مكان حتى بمخازن الجمر ك بلا علم من صاحبها الذي يكون أمر بشحنها غير عالم بما أصابها . بل لو كان الفش هو بإضافة شيء آخر إليها فلا مانع عقليا يمنع من أن يكون قد حصل بنفس بمخازن الجمر ك ويكون من الخطر الشديد افتراض أن التاجر استلمها وهي مفضوشة (أو متعفة) وتركها بهذه الحال بمخازن الجمر ك وبيع منها وهي متعفة أو مفضوشة .

وحيث إنه إن لم يقدّم الدليل على أن البضاعة قد كان بها الفش (أو التعفن) وقت استلام الطاعن إياها وعلى أن الطاعن وقت هذا الاستلام كان يعلم علمًا

صححاً بعينها فإنه بمقتضى القانون يجب على كل حال إثبات أنه إذا أمر بشحنها بالسكة الحديدية للجنى عليه قد شاهدها بنفسه أو بواسطة مندوبه ووصل إلى علمه قبل شحنها أنها مفشوشة (أو متفنة) وأنه مع ذلك استمر في شحنها وإرسالها لتفينا للبيع .
وحيث إنه لتلك القصور في بيان الواقعة يتعين نقض الحكم وإعادة نظر الدعوى .

جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١

(١٩٥)

التقضية رقم ١٧١٨ سنة ٤٧ القضائية .

تروير . شهادة إدارية من عدة وشيخ بد يتران فيها بأن موزت شخص يتك الألمان الموضحة بها .
تحزيرها بعد إبطال قبول ملها لدى قلم التسجيل . لا عقاب .
لا عقاب على تروير شهادة إدارية مدعى صدورها عن المدة وأحد المتابع
متضمنة إقرارها بأن موزت شخص يتك الألمان الموضحة بها مادام ترويرها حصل
لاحقاً لصدور منشور مصلحة المساحة الذى أبطل قبول مثل هذه الشهادات لدى
قلم التسجيل ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٨ وحتم تقديم إعلانات شرعية بدلا عنها
إذ هي لم تعد لها قيمة . وهي بوصفها ورقة عرفية لا يمكن أن يترتب على ترويرها
ضرر لأحد .

جلسة ٥ مارس سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا .

(١٩٦)

التقضية رقم ٩٨١ سنة ٤٨ القضائية .

طرق الطعن في الأحكام :

(١) المعارضة . الاستئناف . النقض . الطعن برفع دعوى متعة بصفة أممية على النيابة .

ليس من طرق الطعن التى رتبها القانون .

(المواد ١٣٣ و ١٤٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٦٣ و ١٧٥ و ١٧٦)

و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٧ تحقيق)

(ب) المفرض من اللطن على الحكم . رفع قض عن الحكم من أحد ردة المحكوم عليه . لا يجوز .
(المادة ٢٢٩ تحقيق)
١ — إن اللطن في الأحكام الجنائية طرعا بينها القانون هي المعارضة والاستئناف والتقض . ولكل منها مواطن وإجراءات خاصة رسمها القانون وليس فيه طريق مرسوم للطن في تلك الأحكام بدعاوى مستقلة ترفع بعنفه أصلية على النيابة العامة .

٢ — إن اللطن في الأحكام الجنائية مقصود به إما إلغاء هذه الأحكام وإما تصحيحها . وذلك يقتضي النظر في الأحكام ذاتها وفي صحتها من جهة الموضوع أو من جهة القانون ؛ وإذ كانت الأحكام في حالة وفاة المحكوم عليه تسقط قانونا وتعدم قوتها والساقط المعلوم قانونا يتمتع قانونا إمكان النظر فيه ، فالطن بالتقض الموجه من ابن المحكوم عليه المتوفى هو وطن غير مقبول لامتناع إمكان النظر فيه بتاتا .

(١٩٧)

القضية رقم ٦٨٢ سنة ٤٨ القضائية .

(١) حكم . تأجيل مدوره . تكرار التأجيل . أنه .

(المادة ١٧١ تحقيق)

(ب) تشكيل المحكمة . نظر المعارضة في أمر الحبس . جلوس القاضي الذي نظرها في الميزة الاستثنائية عند نظر الموضوع . لا مانع . شرط عدم المانع .

(المادة ١٩٢ تحقيق)

١ — تنص المادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنابات على أن الحكم يصدر فوراً إذا كان المتهم مسجوناً . فإذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم إلى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخيره بعد ذلك . ولكن هذا النص الذي وضع لئلا يمتنع على إنجاز القضايا لا ينبغي على مخالفته بطلان الحكم لأن مصلحة العدالة تقتضي ألا تصدر الأحكام إلا بعد أن يستوفى القاضي بحثه وتفكيره ويستريح إلى ما يستقر إليه رأيه .

٢ — نظر المعارضة في أمر الحبس الاحتياطي وتقرير صواب استمراره أو عدم صوابه لا يعتبر إبداء للرأي في موضوع الدعوى يمنع القاضي الذي نظر

المعارضة من المجلس في الهيئة الاستثنائية إلا إذا كان القاضي عند نظر المعارضة قد أبدى أسبابا يظهر منها رأيه في موضوع الدعوى .

(١٩٨)

القضية رقم ٦٩٩ سنة ٤٨ القضائية .

(١) دفاع . حضور محام أمام محكمة الجناح عن متهم في جناية لا وجوب .

(المواد ١٦١ و ١٩٨ تحقيق و ٢٨ تشكيل و ١٣٠ من الدستور)

(ب) تشكيل المحكمة . طلب إفراج نظره القاضي . مجرد النظر لا يمنه من المجلس لنظر الموضوع . (المادة ١٩٢ تحقيق)

١ - إن حضور محام لدى محكمة الجناح للدفاع عن متهم بجناية أحيلت محاكمته عليها عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ليس بواجب . وعدمه لا يطمئن في سلامة الحكم^(١) .

٢ - مجرد نظر القاضي في طلب إفراج عن متهم لا يعتبر إبداء رأيه في موضوع الدعوى . إذ كل ما يبحث فيه القاضي الذي ينظر في مثل هذا الطلب هو ما إذا كانت ظروف التهمة والتحقيق تجعل من الأحوط بقاء الطالب محبوسا أم لا . أما كون الطالب مجرما في الواقع أو غير مجرم ثابتة إقامته أو غير ثابتة فهذا ليس من اختصاص القاضي ولا من شأنه التعرض له . وإذن فرفضه لطلب الإفراج ليس معناه أنه يرى أن المتهم مذنب .

(١٩٩)

القضية رقم ٧٠٤ سنة ٤٨ القضائية .

قتل أوجح خطأ :

(١) (ب) سائق سيارة . مخالفته للوائح . وقوع اصطدام . مسئولية جنائية . اشتراك فيه مع

في المسؤولية الجنائية . لا يتخلل من المسؤولية الجنائية . أثره في المسؤولية المدنية .

(المادتان ٢٠٨ و ٢٠٩ مدني)

(١) انظر حكم ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ في القضية رقم ١٤٩٩ سنة ٤٧ القضائية .

(ح) مصاريف الدعوى . قسبها بين المتهم المحكوم عليه جنائيا ومدنيا وبين المدعى بالخسائر التي لحقت بالمحكوم له ببعض التمييز . حرية محكمة الموضوع في ذلك .

(المادة ٢٥٠ تحقيق)

١ - سائق سيارة قاده وهو سكران وكان مسرعا بها إسراعا خطرا ولم يستعمل النور الذي بها ليكشف له الطريق فاصطدمت سيارته بعربة نقل كانت أمامه فأصيب ركاب السيارة من جراء هذه المصادمة - هذا السائق يكون مسئولاً جنائيا بالمادة ٢٠٨ لرعوته وعدم احتياظه ؛ ولا يؤثر على مسئوليته جنائيا أن ثبت أن قائد العربة التي كانت أمامه كان هو أيضا مخالفا للوائح بعدم استعماله النور الخلفي لعربته مما ساعد على وقوع الحادثة . إذ مهما يكن له من شركاء في هذه المسؤولية الجنائية فاشتراكهم لا يخليه منها ولا يجعل عقوبته غير قانونية لا نوعا ولا مقدارا .

٢ - الاشتراك في الخطأ يكون محل نظر في تقدير المسؤولية المدنية فلا يسأل سائق السيارة وحده عن التمييز كله مع إعفاء شريكه في الخطأ من تحمل شيء فيه ، بل مسؤولية ذلك السائق إنما تكون بمقدار ما وقع منه من خطأ .

٣ - لمحكمة الموضوع الحرية المطلقة في تقسيم مصاريف الدعوى بين المتهم المحكوم عليه جنائيا ومدنيا وبين المدعى بالخسائر التي لحقت بالمحكوم له ببعض التمييز كما يترأى ^(١) هنا .

(١) راجع الحكم الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ في القضية رقم ٢١٨٥ سنة ٤٦ القضائية .

جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٣١

محت رياسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز قهسى باشا .

(٢٠٠)

القضية رقم ٦٣٢ سنة ٤٨ القضائية .

نصب :

(١) الطرق الاحتيالية . متى يكون الكذب من الطرق الاحتيالية ؟

(ب) الحصول على مبلغ بطريق النصب . متى تعتبر هذه الجريمة معروفة الأركان ؟

(ج) أخذ مبلغ من أحد رجال الدين لتقديمه رشوة لموظف . مجرم كذب لا إجرام قانونيا فيه .

(المادة ٤٢٩٣ ع)

١ - إذا كان ما وقع من المتهم مجرم كذب تهاون المجنى عليه فيه (وهو محام)

فصداقه فإن مجرم هذا الكذب الذى ليس من شأنه أن يجوز على مثله لا يكون

الطرق الاحتيالية المرادة بالقانون ولا يستوجب العقاب .

٢ - يشترط فى جريمة النصب أن يكون الحصول على المبلغ هو بطريق

الإيهام لتحقيق مشروع كاذب . فإذا ثبت أن المشروع الذى أخذ المبلغ لتحقيقه

هو مشروع صادق وقد تم بالفعل فلا جريمة .

٣ - إذا كان المجنى عليه فى تهمة نصب هو من رجال الدين وقد دفع المبلغ

للمتهم على أن يقدمه رشوة لموظف لتأدية عمل فإن أخذ المتهم لهذا المبلغ لا يعتبر

جريمة مطابقا عليها . لأن رجال الدين مفروض فيهم أنهم يعلمون أن الرشوة حرام ،

فالمجنى عليه هو الذى يكون قد تساهل فى شأن نفسه وفيما يقتضيه مركزه من علم

تصديق ما قد يكون المتهم أوهمه به ، ولا يكون ذلك من قبل المتهم سوى مجرم

كذب غير متبع للإجرام قانونا .

الطعن المقدم من شكرى زبى ضد النيابة العامة فى دعواها رقم ٤٩٨ سنة ١٩٣١

المقيلة بمحلول المحكمة رقم ٦٣٢ سنة ٤٨ القضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن المذكور بأنه بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٣ بدائرة قسم الموسيقى بالقاهرة استعمل طرق النصب والتحايل على الخواجه إيلى شلال بأن أوهمه بأنه وكيل الفرنسي كان وأن هناك مشروع بناء كاذب حتى تحصل على مبلغ ٥٦٤ جنيه، ولأنه أيضا استعمل طرق النصب والتحايل على الأب مارشلو والأب ماروت حتى تحصل منهما على مبلغ ٤٠٠ جنيه بأن أوهمهما بأنه من رجال الحكومة العظام الموظفين في البوليس السرى وأن له تماخلا في أعمال الحكومة وأخذ منهما المبلغ على ذمة دفعه للستراويل رئيس شركة الدلتا ولعمال مصلحة الأملاك الأميرية وذلك لإنجاز عقد مشتري الأول أرضا من شركة الدلتا ولاستحصل الثاني على أرض بجانا من أرض الحكومة جهة المكس ولم يدق شيئا . وطلبت معاقبته بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات .

وادعى الخواجه إيلى شلال مدنيا وطلب الحكم له بمبلغ جنيه واحد تمويضا .

وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنح الموسيقى الجزئية دفع الحاضرم التهم بدفعين فرعين : أولا بدم الاختصاص لأن المدعى بالحق المدنى أجنبي ، وثانيا بدم فصل التهمتين عن بعضهما لعدم وجود أى رابطة بينهما وطلب الحاضرم المدعى بالحق المدنى رفض هذين الدفين وقال إنه حاضرم عن لازار حسون . قضت المحكمة حضوريا بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ برفض الدفين الفرعين وأمرت بالتكلم فى الموضوع . وبعد أن نظرت موضوع الدعوى وسمعت طلبات النيابة العمومية ودفاع الطرفين قضت حضوريا بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٢٨ عملا بالمادة ١٧٣ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم .

فانقضت النيابة هذا الحكم فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨ .

ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذه الدعوى استئنافا وقضت فيها غايبا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٩ عملا بمادة الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع

بالغاء الحكم المستأنف وحبس التهم ستة مع الشغل . فقرر بالمعارضة فيه وحكم بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بالتأييد .

وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ طعن حضرة المحامي بالتوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم تقريرا بأسباب طعنه هذا في ٣١ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وبيّن أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن ما أسند للتهم وحكم بسببه ينحصر في أمورين :

(الأول) أنه تحصل على مبلغ ٥٦٤ جنيه بطريق التصيب والتعايل على

الخواجه إيلي شولال .

(والثاني) أنه تحصل بطريق التصيب والتعايل على مبلغ ٤٠٠ جنيه من

الأب مارشلو والأب ماروث ليدفع منها ٢٠٠ جنيه لمدير وعمال شركة الدلتا لمشتري

أرض للأب مارشلو بجهة بولاو وليدفع المائتي الجنيه الأخرى لعمال مصلحة الأملاك

الأميرية للحصول للأب ماروث على أرض من أراضي الحكومة بجهة المكس جانا .

”عن الأمر الأول“

حيث إن الوسيلة الاحتمالية التي ذكرها الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بالنصب

على الخواجه إيلي شولال هي أن الطاعن أوهمه بأنه وكيل عن الإرسالية الإفريقية ثم وأنه

بهذه الصفة يوافق على إقراض المبلغ لمن يدعى سقاريو المقاول ويقبل تحويل حقوق

سقاريو المذكور في المقابلة إلى المقرض بحيث إن أجرة العمل المستحقة على

الإرسالية تدفع منها مباشرة للقرض ضمانا له .

وحيث إن الجني عليه وهو الخواجه شولال هو عام يعرف بمقتضى مهته

ما يجب عليه في التوثيق ، ومثله في مهته ليس من الجائز له أن يصدق إنسانا يدعى

الوكالة عن غيره بدون أن يطلب منه دليلا قانونيا على التوكيل .

وحيث إنه بهذه المثابة يكون ما وقع من التهم مجرد كذب تهاون المجنى عليه في واجبه فصدقه، ويجوز الأكاذيب التي ليس من شأنها أن تجوز على مثله لا تكون الطرق الاحتمالية المرادة بالقانون . وإذن تكون الواقعة بحسب البيان الوارد عنها في الحكم غير مستحقة للعقاب .

”عن الأمر الثاني“

حيث إنه فيما يتعلق بمبلغ المائتي الجنيه التي حصل عليها الطاعن من الأب مارشلو لمشتري أرض بولاق من شركة الدكا ليمتد قد ورد في الحكم المطعون فيه أن الأب المذكور دفعها لإثر إيهام الطاعن له بأنه سيعطيها لمدير الشركة وعمالها توسلاً بذلك إلى إتمام صفقة مشتري الأرض من الشركة المذكورة — ولكن ورد أيضاً في الحكم ما يفيد أن الطاعن قد سعى فعلاً عند الشركة حتى أتم الصفقة لمصلحة الإرسالية التي يمثلها الأب وأن مدير الشركة دفع له من جانبه مبلغ خمسين جنيهاً سمرة لإتمام هذه الصفقة .

وحيث إن الطاعن يدعى كما هو ثابت في الحكم أنه إنما أخذ من الأب مارشلو مبلغ المائتي الجنيه المذكورة على اعتبار أنه سمسار ليسعى لدى الشركة في إتمام الصفقة وأنه قد أتمها فعلاً .

وحيث إن مجموع البيانات الواردة في الحكم في هذا الصدد لا يمكن أن يؤخذ منها أن هناك جريمة نصب ما دامت الصفقة قد تمت فعلاً على يد المتهم وأخذ عنها فعلاً سمرة أخرى من الشركة البائنة — لا يمكن ذلك لأن القانون يشترط في جريمة النصب أن يكون الحصول على المبلغ هو طريق الإيهام لتحقيق مشروع كاذب وهنا المشروع الذي أخذ المبلغ لتحقيقه هو مشروع صادق وقد تم بالفعل . ولذلك يكون الحكم غير وحيه فيما يتعلق بالمائتي الجنيه المذكورة .

وحيث إنه فيما يتعلق بالمائتي الجنيه الأخرى التي نسب للطاعن أنه أخذها ليدها لعمال مصلحة الأملاك الأميرية للحصول على أرض جهة المكس — يلاحظ أنه في هذه

الدعوى بخصوصها لا ترى المحكمة وجها لاعتبار ما وقع من التهم جريمة معاقبا عليها لأنه حتى مع عدم قبول ما ألتزمه من أنه أخذ هذا المبلغ لقمة أتابه كوسيط يعمل لمصلحة الإرسالية فإن المبنى عليه هو من رجال الدين المحترمين الذين يجب أن يربأوا بأنفسهم عن السعي في رشوة الموظفين، والذين هم مفروض فيهم أنهم يعلمون أن الرشوة محزنة وأن عمال الحكومة ليس من السهل إرشائهم ولا التصديق بذلك، فإذا صحت عبارة الأب ماروث التي رواها الحكم فمضى ذلك أنه يكون قد تساهل جدا في شأن نفسه وفيما يقتضيه مركزه من عدم التصديق بمثل ما يكون الطاعن أوممه به، ويكون إذن مارواه الحكم بيانا للطريقة الاحتمالية ليس من غايته أن يؤثر في مثله، ولا يكون بذلك سوى مجرد كذب غير منتج للإجرام قانونا.

(٢٠١)

القضية رقم ٧٠٩ سنة ٤٨ القضائية .

اختصاص المحاكم الأهلية . أخذ أثرية من جسر الحكومة اختلاسا . عدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذه الجريمة .

(المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمواد ٣٢ و ٣٨ و ٣٩ من لائحة الترع والجرور)

أخذ شيء من الأثرية المكونة لجرور الترع العامة اختلاسا وإن كان يعتبر في ذاته جريمة مما تختص المحاكم الأهلية بالنظر فيه باعتبارها المحاكم العادية ذات الاختصاص الشامل طبقا لما ورد بالمادة ١٥ من لائحة الترتيب، إلا أن هذا الاختصاص العام قد أخرج منه الشارع بعض أنواع خاصة وكل الفصل فيها هيئات أخرى . ومن تلك الأنواع المخالفات المنصوص عليها بالمواد ٣٢ إلى ٣٥ من لائحة الترع والجرور الصادر بها الأمر العالي في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ والتي منها أخذ الأثرية من جسر ترعة عمومية، فإن المادة ٣٨ من تلك اللائحة جعلت نظر تلك المخالفات والفصل فيها من اختصاص لجنة إدارية تكون أحكامها قابلة للاستئناف لدى لجنة إدارية أخرى . كما أن إثبات وقوعها لم يكلف الشارع لرجال

الضبطية القضائية بل جعل إثباتها من اختصاص عمال مصلحة الري على الوجه المين بقرار وزير الداخلية الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٩٨ تنفيذا للمادة ٣٩ من اللائحة . وبما أن المحاكم الأهلية مكلفة بالعمل بما تقضى به قوانين البلاد ولوائحها فعلها - احتراماً لأمر الشارع بالمادة ٣٨ من لائحة الترع والجسور المشار إليها - أن تمتنع عن الفصل في جميع المخالفات الداخلة في اختصاص اللجنة المنصوص عليها فيها، فإذا هي قضت فيها كان قضاؤها حاصلاً قياً لا ولاية لها فيه وتمين تقضى حكمها والتقرير بعدم اختصاصها .

(٢٠٢)

القضية رقم ٧١٥ سنة ٤٨ القضائية :

تدف وب :

- (١) اقراء أحد الخصوم على الآخرف المرافعة . متى لا ياتب عليه ؟
(المادة ٤٢٦٦ ع)
(ب) عام . إساد وقائع تدف إليه . إثبات وقائع التدف . لا يجوز .
(المادة ٤٢٦١ ع)

- ١ - يشترط لتطبيق المادة ٢٦٦ عقوبات أن تكون عبارات التدف والسب التي استعملت في المدافعة عن الحقوق أمام المحاكم مما يستلزمه الدفاع .
٢ - لا يعتبر المحامي في أداء واجبه موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عمومية ، فلا يسوغ إثبات حقيقة ما أسند إليه من وقائع التدف .

(٢٠٣)

القضية رقم ٧١٦ سنة ٤٨ القضائية .

تشويش بالجلسة :

- (١) حول تشويش بالجلسة . تفضي سباً ودفناً . الحكم من أجل التشويش . أنه بالنسبة لمجموعة التدف والسب .
(ب) عدم إثبات أخطاء السب والتدف بحضور الجلسة . لا يمنع من إمكان محاكمة المتج .
(الواد ٢٣٧ تحقيق و ٨٦ و ٨٩ و ٩٠ مرافعات و ٤٢٦١ ع)

١ - العقاب على التشويش الحاصل بحال القضاء هو أمر راجع لمجرد الإخلال بالنظام فيها ولا شأن له مطلقا بما قد يحتويه التشويش من الجرائم الأخرى مثل القذف أو السب، بل هذه ينظر فيها بالطرق القانونية المرسومة . فإذا حكمت المحكمة على متهم بسبب تشويشه في الجلسة فإن هذا الحكم لا يمنع من محاكته محاكمة قانونية مستقلة على ما تضمنته هذا التشويش من القذف والسب .

٢ - إذا لم تحرر المحكمة المدنية أو محكمة الخط معضرا بالتشويش المشتمل على قذف أو سب فإن هذا لا يمنع إمكان محاكمة المتهم على الجريمة بتدخل النيابة وغيرها من موظفي الضبطية القضائية أو رفع الدعوى مباشرة من قبل المدعين بالحق المدني .

(٢٠٤)

القضية رقم ٧١٩ سنة ٤٨ القضائية .

هتك عرض :

(١) القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟

(ب) أربعة أشخاص ألقوا بقوا على الأرض . بعضهم أسكها من يديها ورجليها وبعضهم اعتدى عليها بطعنات بدمية وتمكن أحدهم من إزالة بكارتها بإصبعه . هتك عرض بالإكراه . الأربعة فاعلون أصليون .

(المادة ٢٣١ ع)

تعديل وصف التهمة :

(ج) طلب النيابة إخبار المتهم فاعلا أصليا بعد إحالة بإعتباره شريكا . متى لا يكون ذلك مخلا بحق الدفاع ؟

١ - القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بثبوت نية الاعتداء على موضع عفة المجنى عليها ، ولا عبرة بالباعث على ارتكابها سواء أكان إرضاء للشهوة أو حبا للانتقام أو غير ذلك .

٢ - إذا اتهم أربعة أشخاص بأنهم ألقوا المجنى عليها على الأرض وأسكوها من يديها ورجليها وطعنوا اثنين منهم بدمية في ساعدها وثغرها حتى تمكن آخر من إزالة بكارتها بإصبعه فإن الأفعال المستندة إلى التهمين الأربعة المذكورين تكون

التعلل الأصلي لجرمة حتك العرض بالإكراه لا الاشتراك فيها، ويعتبر كل منهم فاعلا أصليا في هذه الجريمة .

٣ - لا يعد إخلالا بحق الدفاع أن تطلب النيابة تعديل وصف التهمة بالجلسة واعتبار المتهمين فاعلين أصليين بعد أن أحيلوا لمحكمة الجنايات على اعتبارهم شركاء في التهمة عنها ما دام أن هذا التعديل لم يسوئ مركز المتهم ولم ينسب له أمورا لم يشملها التحقيق ولم يمارض المتهم ولا ويكله فيه .

(٢٠٥)

القضية رقم ٧٢٠ سنة ٤٨ القضائية .

دفع شرعى . الادعاء به . نفي هذا الادعاء . يشمل نفي الادعاء . تجاوز حد الدفاع .

(المادتان ٢١٠ و ٢١٥ ج)

إذا ردت محكمة الموضوع على الادعاء بمحالة الدفاع الشرعى ونفت وجوده فلا يجوز الطعن فى حكمها بزعم أن الطاعن تعدى بنية سليمة حدود الدفاع الشرعى، لأن نفي حالة الدفاع الشرعى يشمل نفي هذا الزعم .

(٢٠٦)

القضية رقم ٧٢٥ سنة ٤٨ القضائية .

بلاغ كاذب . بيان الجهة التى تقدم إليها البلاغ . وجوبه .

(المادة ٢٦٤ ج)

يجب أن يبين الحكم الصادر بالعقوبة فى جريمة البلاغ الكاذب الجهة التى تقدم إليها البلاغ وإلا كان باطلا واجبا تقضه .

(٢٠٧)

القضية رقم ٧٣٠ سنة ٤٨ القضائية .

تزوير . تقليد الإمضاء . ليس شرطا فى التزوير .

(المادة ١٨٣ ج)

لا يشترط فى التزوير بطريقة وضع إمضاءات أو اختتام مزورة أن تكون الإمضاءات أو الاختتام مقابلة؛ بل إن التزوير يقع ولو لم يعتمد المزور التقليد، لأن

القانون يكفى بوضع إمضاءات أو أختام مزورة؛ ففى وقع المزور على محرر بإمضاء غير إمضائه عد المحرر مزورا بنقض النظر عن التقليد .

(٢٠٨)

القضية رقم ٧٣٣ سنة ٤٨ القضائية .

قاضى الإحالة :

(١) قراره بأن لا وجه لإقامة الدعوى . متى يكون نظر الطعن الحاصل فيه من اختصاص غرفة المشورة ويبنى يكون من اختصاص محكمة النقض ؟

(المادتان ١٢ و ١٣ تشكيل)

(ب) تفسير عبارة "عدم كفاية الأدلة" الواردة بالمادة ١٢ (ب) من قانون تشكيل عاكم الجنايات . (المادة ١٢ تشكيل)

١ - يكون النظر فى الطعن الحاصل من النائب العام فى قرار قاضى الإحالة من اختصاص غرفة المشورة إذا كان القرار مبني على عدم كفاية الأدلة . أما إذا كان طعنه فى القرار مبني على خطأ القاضى فى تطبيق القانون أو تأويله فيكون نظره من اختصاص محكمة النقض .

٢ - ليس مراد الشارع من عبارة "عدم كفاية الأدلة" الواردة بالمادة ١٢ من قانون تشكيل عاكم الجنايات أن يورد قاضى الإحالة هذه العبارة بنصها فى قراره حتى تكون غرفة المشورة مختصة بنظر الطعن فيه ، بل الشارع يريد بهذه العبارة كل الأحوال التى يكون فيها عدم إقامة الدعوى راجعا إلى تقدير أدلة وقائع الدعوى وإلى اقتناع القاضى بعدم إمكان الإحالة مع قصور تلك الأدلة أو انتفاؤها؛ فهى تشمل صورة عدم إقامة الدعوى لعدم الجناية أى لقصور الدليل القائم على توفر بعض أركان الجريمة أو لانتفاؤها ، كما تشمل صورة عدم إقامة الدعوى لأن الجريمة فى ذاتها لم تحصل أصلا ، أو لأن نسبتها للثمن هى نسبة معلقة وغير صحيحة ، أو لأن الأدلة على نسبتها إليه غير متوفرة ، أو ما مائل ذلك من الوجوه الأخرى الراجعة إلى تقدير القاضى للوضع . فلذا قرر قاضى الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى وعلى ذلك "بعدم الجناية" فى حين أن السبب هو عدم (كفاية الأدلة) فإن هذا التحليل

لا يكون مانعا من نظر الطعن أمام غرفة المشورة . ولا حجة باللفظ الذى يختاره القاضى للتعبير عن مراده ما دام مراده واضحا وهو أنه يأمر بالكف عن السير فى الدعوى لعدم كفاية الأدلة .

(٢٠٩)

القضية رقم ٧٣٥ سنة ٤٨ القضائية .

دفع . المدعى بقوط الدعوى السومية . إغفال الفصل فيه . بطلان الحكم .
إذا دفع المتهم فرعيا بسقوط الحق فى مقاضاته جنائيا لمضى المدة القانونية وقضت المحكمة بإدائته بدون أن تتعرض لهذا الدفع أو تفصل فيه فإن الحكم يكون باطلا واجبا نقضه .

(٢١٠)

القضية رقم ٧٣٦ سنة ٤٨ القضائية .

حق الدفاع . محكمة الدرجة الثانية . تعديل وصف التهمة أمامها . الحكم فيها باعتبار وصفها أمام محكمة الدرجة الأولى . إخلال .
إذا علقت محكمة الدرجة الثانية وصف التهمة من سرقة بالمادة ٢٧٤/٢ إلى تبديد بالمادة ٢٩٦ ووافقها الدفاع والنيابة وحصلت المرافعة على هذا الاعتبار ثم قضت بتأييد الحكم الابتدائى على اعتبار وصفها القديم وهو السرقة فإن الحكم يكون باطلا . لأن المحكمة تكون قد صرفت المتهم عن الدفاع فى التهمة بوصفها الأول وختمته على حصر دفاعه فى التهمة بعد تعديلها ، وفى ذلك حرمان له من درجة من درجات القضاء وكان واجبا عليها أن تمكن المتهم من الدفاع عن نفسه فى التهمة بوصفها على اعتبار أن كليهما محتمل فى نظرها .

(٩) يظهر أن محكمة النقض لجأت إلى هذا الحكم لما رآته من أن عقاب السرقة أشد قانونا من عقاب التبديد إذ الأصل أن الحبس فى التبديد لا يكون مع الشغل بخلافه فى السرقة ، ولما وجدته من أن الحكم الابتدائى الذى أيدته المحكمة الاستئنافية قاض بالحبس مع الشغل ، وعلى الأنص لما رآته من أن تصرف المحكمة الاستئنافية فى هذه الدعوى يشبه أن يكون تقريرا .

جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٢١١)

القضية رقم ٦٤٢ سنة ٤٨ القضائية .

تهديد مجرمة ضد النفس أو المال . لا تفريق في الجرائم المهددة بها .

(المادة ٢٨٤ عقرة الأخيرة)

من الخطأ القول بأن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات لا تنطبق إلا في صورة ما يكون التهديد هو بالتعدى على الأشخاص أو إيدائهم؛ بل الصحيح أنها تنطبق على جميع الجرائم التي يهدد بها ضد النفس كانت أو ضد المال ما دامت تلك الجرائم لا تبلغ في الجسامه درجة الجرائم المشار إليها في الفقرات الثلاث الأولى من تلك المادة .

الطعن رقم ٦٤٢ سنة ٤٨ القضائية المقدم من عبد الحميد عطية منصور ضد النيابة العامة .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن المذكور بأنه في يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ الموافق ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٤٨ بالقازيق هدد كتابة أحمد إبراهيم الجنائى وزوجته زينب رفاعى بالقتل وإتلاف الزراعة وكان هذا التهديد مصحوبا بتكليف بأمر وهو عدم زراعة الأرض في السنة المقبلة . وطلبت إحالته على محكمة الجنائيات لمحاكمته بالمادة ٢٨٤ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠ قرر حضرة قاضى الإحالة إحالته على محكمة جنائيات القازيق لمحاكمته بالمادة المذكورة .

وبعد أن نظرت محكمة الجنائيات هذه القضية قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ عملا بالمادة السابقة بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل شهرين باعتبار الحادثة جنحة .

نظمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقص والإبرام بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٠ وقدم حضرة المحامي عنه تقريرا بالأسباب بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٣٠ .

المحكمة

... ..

حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن محصل الوجه الأول أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون لأنها بحسب ما أثبتته الحكم تحصر في أن الطاعن "هند أحمد إبراهيم الجنايني وزوجته بإتلاف الزراعة وكان هذا التهديد مصحوبا بتكليف بأمر وهو عدم زراعة الأرض في السنة المقبلة" فهي تهديد بالتعدي على المال لا على النفس ؛ وقد أخطأت المحكمة إذ عاقبت عليها بكذبة بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات لأن هذه الفقرة لا تنطبق إلا إذا كان التهديد هو التعدي على الأشخاص أو إزدياتهم بدليل أن العبارة الفرنسية المقابلة للفظي التعدي والإيذاء هي (Voies de fait ou violences) وهي ألفاظ لا تستعمل خلافا للقانون إلا للتعدي على الأشخاص فقط .

وحيث إن التفسير الذي يذهب إليه الطاعن في غير محله : (أولا) لأن المادة ٢٨٤ واردة في باب السرقات والاعتصاب أى التعدي على الأموال لا على الأشخاص . فتفسير المادة المذكورة يجب أن يلاحظ فيه موطنها من القانون وهو موطن يجعل التعدي على المال هو الأصل والتعدي على الأشخاص هو الاستثناء التالى عن موضعه . (ثانيا) إن المادة ٢٨٤ في مجموعها مؤسسة في أحكامها على جسامه الجريمة المهدد بها ، فال فقرات الثلاث الأولى منها تنص على العقوبات في أحوال التهديد بجرعة معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بجرعة موضوعها إفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف ، والفقرة الأخيرة منها مسوقة لبيان العقاب متى كانت الجريمة المهدد بارتكابها لا تبلغ درجة جسامه الجرائم المشار إليها بالفقرات السالفة المذكورة . وبما أن تلك الجرائم المهدد بها المشار إليها في الفقرات السابقة

قد صرح النص بأن لا فرق فيها بين أن تكون ضد النفس أو المال فلا يوجد أى سبب عقلى يؤذن بتخصيص الجرائم القليلة الجسام المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة بأنها هى التى تكون ضد النفس فقط لا ضد المال . (ثالثاً) إذا صح أن لفظ الإيذاء الوارد بالفقرة الأخيرة المذكورة لا يستعمل إلا فى الاعتداء على الأشخاص فإن لفظ التمديد الوارد بها عام المدلول التام لا فرق فى معناه بين الاعتداء على النفس وبين الاعتداء على المال ، بل هو يصدق عليهما جميعاً . فمن التعسف القول بأنه هو ولفظ الإيذاء لا ينصرفان معاً إلا للاعتداء على الأشخاص فقط . (رابعاً) إذا صح أن ألفاظ (Voies de fait ou violences) الواردة بالنسخة الفرنسية أكثر ما يكون استعمالها هو فى الاعتداء على الأشخاص إلا أن اللغة الفرنسية لا تمنع استعمالها فى الاعتداء على الأموال ، كما أن علماء القانون يستعملونها أيضاً فى هذا المعنى الأخير . (خامساً) إن عبارة المادة ٢٨٤ بالحالة التى هى عليها الآن قد صدر بها القانون رقم ٢٨ فى ١٦ يونيه سنة ١٩١٠ بعد عرضها على مجلس شورى القوانين وأخذ رأيه فيها ، ولا يوجد فى المذكرة الإيضاحية التى قلمت مع مشروع هذه المادة لمجلس شورى القوانين كما لا يوجد فى تقرير المستشار القضائى الذى صدر عقب القانون رقم ٢٨ سنة ١٩١٠ أدنى ما يساعد على التفسير الذى يذهب إليه الطاعن بل إن نص المذكرة وعبارة التقرير كلاهما عام كمعوم نص الفقرة الأخيرة من المادة وهما كتلها لا يشير أيهما إلى تخويق فى الجرائم المتهذ بها ولا تخصيص لها بأن تكون ضد النفس بل يشير أن كتلها إلى جرائم متهذ بها تكون أقل جساماً من الجرائم المشار إليها فى الفقرات الثلاث الأولى . وبما أن الجرائم المشار إليها فى هذه الفقرات منصوص صراحة على أنها قد تكون ضد المال كما تكون ضد النفس وبما أن الأقل جساماً منها ما هو ضد المال ومنه ما هو ضد النفس فلا محل مطلقاً لتخصيص المعوم الذى ورد به النص ؛ وكل تخصيص من هذا القبيل يكون تحكماً بلا دليل .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الوجه الأول .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني انعدام ركن التهديد لأن الخطاب الذى يتضمن هذا التهديد لا يستعمل إلا على عبارات عديمة المعنى لا تحدث فزعاً أو خوفاً فى نفس من أرسل إليه .
وحيث إن هذا الوجه غير صحيح .

(٢١٢)

القضية رقم ٧٤٩ سنة ٤٨ القضائية .

سب - سب بطريق مباشر - القصد المباش - حق النقد المباح .

(المادة ٢٦٥ ع)

يحق توقيع العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٥ ع متى كانت جريمة السب متوافرة الأركان فى المقالات التى ينشرها المتهم فى جريدته طعناً على آخر . ولا حجة بما يدعيه من حسن النية وأنه كصحاف له حق النقد، مادام أن الألفاظ فى ذاتها هى مما يندش التاموس والاعتبار وتحط من قدر المحنى عليه ولم يكن المحنى عليه من الرجال الصوميين الذين خصصوا أنفسهم لخدمة العامة . على أن نقد الرجال الصوميين نفسه لا يباح فيه الخروج على محارم القانون باستعمال السباب والشتائم .

(٢١٣)

القضية رقم ٧٥٥ سنة ٤٨ القضائية .

قض - عدم ختم الحكم فى المبدأ القانونى لا ينعى الطاعن من تقديم أسباب طعه فى المبدأ المقرر .

(المادتان ١٥١ تشكل و ٢٣١ تحقيق)

لا يقبل الطعن شكلاً إذا قدمت أسبابه بعد المبدأ المقرر بحجة عدم ختم الحكم فى المبدأ القانونى ، لأن فى وضع الطاعن أن يقصر أسباب طعنه عندئذ على عدم ختم

(١) عدلت بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ الصادر فى ١٨ يونيو سنة ١٩٣١

(٢) - يظهر أن الحركة التى حدثت بحكمة القضاء إلى إصدار هذا الحكم ماوأنه من الإسراف الزائد فى ختم الطعون ومن وجوب التخلل منها فى كل حالة لا يمنعها القانون من تحقيق هذا الغرض ، ويظهر أيضاً أن المحكمة فى تقريرها عدة هذا الحكم لاحظت منع تهكك المواعيد وضرورة إيقاف الطاعنين فيها عند حد .

الحكم في المبدأ محافظة منه على الإجراءات الشكلية التي حتم القانون رعايتها، وتستطيع محكمة التقض في هذه الحالة أن تمنحه مهلة أخرى ليستوفى فيها أسباب طعنه .

(٢١٤)

القضية رقم ٧٦١ سنة ٤٨ القضائية .

حق الدفاع . اطلاع المتهم على الأوراق المضمومة . وجوبه .

إذا طلب المتهم ضم قضية قال إنها تفيد في الدفاع ورفضت المحكمة طلبه وأصر الحاضر عنه على عدم المرافعة إلا إذا ضمت القضية، ثم رأت المحكمة أن تحكم في الدعوى فقضت بإدانة المتهم وأوردت في أسباب حكمها ما يفيد اطلاعها على هذه القضية واتخاذ ما فيها دليلا على هذه التهمة، فإن هذا يكون إخلالا بحق الدفاع يستوجب تقض الحكم لحربان المتهم من حقه في مناقشة ما في تلك القضية وبيان وجه استفادته منها .

(٢١٥)

القضية رقم ٧٦٨ سنة ٤٨ القضائية .

تسبب الأحكام . حكم بالبراءة . إنفاذه مع عدم الرد على أسبابه . بطلان .

(المادة ١٠٣ مرافعات)

إذا حكمت محكمة الدرجة الأولى ببراءة المتهم ثم حكمت المحكمة الاستئنافية بإدائته بدون أن ترد على الوقائع الجوهرية التي تأسس عليها حكم البراءة فإن الحكم يكون باطلا واجبا تقضه .

(٢١٦)

القضية رقم ٧٧٠ سنة ٤٨ القضائية .

(أ) اختلاس أشياء محبوز عليها . كون الجز مشوبا بالبطلان . لا أثر له على الجريمة .

(المادة ٢٨٠ عقوبات)

(ب) تسبب الأحكام . حكم استثنائي ألقى حكا ابتدائيا صادرا بالإدانة . وجوب الرد على أسباب الحكم الابتدائي .

(المادة ١٠٣ مرافعات)

١ - لا يشترط لتوقيع عقوبة اختلاس الأشياء المحبوز عليها قضائيا صحة المحجز بل يعاقب المختلس ولو كان المحجز مشوبا بالبطلان ما دام القضاء لم يحكم ببطلانه قبل وقوع الاختلاس، ويكفى أن يثبت أن مرتكب الجريمة قد علم بوقوع المحجز.

٢ - يجب على المحكمة الاستئنافية إذا ألفت حكم محكمة الدرجة الأولى الصادر بالإدانة أن تبين في حكمها الوقائع التي تنقض قول تلك المحكمة، ولا يكفي أن تقول مثلا "إن تحقيقات محكمة أول درجة غير موصلة لإثبات التهمة" بدون أن تذكر بيان ذلك .

(٢١٧)

القضية رقم ٧٧٣ سنة ٤٨ القضائية .

(١) إجراءات . وقوع قصص فيها . عدم التظلم من ذلك لمحكمة الاستئناف . التظلم من محكمة النقض . لا يجوز .

(ب) استدلال . تقدير الأدلة موضوعي .

١ - التظلم من قصص إجراءات المحاكمة أمام محكمة الدرجة الأولى لا يقبل لأوّل مرة لدى محكمة النقض بعد السكوت عليه وعدم التظلم منه لمحكمة الاستئنافية .

٢ - لا مراقبة لمحكمة النقض على ما هو داخل قانونا تحت سلطة محكمة الموضوع من طرق الإثبات وتقدير الأدلة .

(٢١٨)

القضية رقم ٧٧٥ سنة ٤٨ القضائية .

(١) عاعة مستدعية . متى يمتنع حصولها ؟

(المادة ٢٠٤ عقوبات)

(ب) إلتلاف الزرع . بيان طريقته . لا وجوب .

(المادة ٢٢١ عقوبات)

١ - لتطبيق المادة ٢٠٤ عقوبات لا ضرورة لأن تكون العاعة قد جعلت حياة المحني عليه عرضة لأخطار جديدة، بل إذا وقعت خسارة المحني عليه عند فقد

عضو من أعضاء جسمه أو جزءه من عضواته فإن تلك المادة تطبق، إذ العجز الذي ينشأ عن الإصابة هو الذي يتحقق به معنى العاهة المستديمة .

٢ - يكفي لصحة انطباق المادة ٣٢١ عقوبات أن يثبت بالحكم حصول إتلاف للزراعة بغير حاجة إلى بيان طريقة الإتلاف ولا كيفية حصوله لأن الإتلاف يصح أن يقع بأية طريقة من الطرق ولم يتطلب القانون له طريقة معينة .

جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(٢١٩)

القضية رقم ٦٢٧ سنة ٤٨ القضائية .

مواد مخدرة . ماط القاب في جريمة إحرار المواد المخدرة . إحرار زوينة مادة مخدرة بقصد إخفاء جريمة زوجها . معاقب عليه .

(المادة ٣٥ من قانون المخدرات الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٨)

إن القانون يعاقب على مجزؤ إحرار الجوهر المخدر مع العلم بأنه مخدر ولا أهمية مطلقا للبائع على الإحرار ولا لكون هذا الإحرار عرضيا طارئا أو أصليا ثابتا . وعليه فلا يصح تبرئة الزوجة التي تضبط وهي تحاول إخفاء المادة المخدرة التي يحرزها زوجها بملء عدم إمكانها الخروج عن طاعة زوجها وأن محاولتها إخفاء تلك المادة إنما كانت لدفع التهمة عنه ^(١) .

(٢٢٠)

القضية رقم ٧٨٣ سنة ٤٨ القضائية .

دعاء . طلب التأجيل للاستعداد مع إعلان المتهم في المبدأ . رفضه . لا إخلال .

(المادة ١٣٥ و ١٥٨ من قانون)

متى أعلن المتهم في المبدأ القانوني فعليه أن يحضر مستعدا للرافعة . وعلى ذلك

فلا يصح الطعن في الحكم بسبب أن المحكمة لم تجب طلبه تأجيل القضية للاستعداد .

(١) يراجع الحكم الصادر في القضية رقم ٣٩٣ سنة ٤٨ : نخبة مجلة ٥ فبراير سنة ١٩٣١

(٢٢١)

القضية رقم ٧٨٨ سنة ٤٨ القضائية .

سرقة - حصولها من حامل سلاح - حل السلاح ظرف مشدد بصرف النظر عن صفة حامله أو علة حمله .
(المادة ٢٧٣ عقوبات)

إن القانون إذ جعل حل السلاح في المادة ٢٧٣ ظرفا مشددا للسرقة لم يفكر قط في صفة حامله إن كان من شأنه حمل السلاح عادة أم لا ، كما أنه لم يعلق أدنى أهمية على كون حمله هو بقصد السرقة أم لأى داع آخر . وكل ما أراداه هو أن تقع السرقة والجاني حامل سلاحا ففى تحقق هذا الظرف تحققا ماديا يقطع النظر عن علله وأسبابه فقد استوفى القانون مراده وحقت كلته .

(٢٢٢)

القضية رقم ٧٩٣ سنة ٤٨ القضائية .

إتلاف وتخريب وتعميب . هدم بناء منزل . ماطر القباب في هذه الجريمة . الدفع بأن المنزل مقام على أرض مملوكة للنافع العامة . لا يجدى .

(المادة ٤٣١٦ ع)

من يهدم منزلا لآخر يعامل بالمادة ٣١٦ ع . ولا يفتى دفعه بأن بناء المنزل مقام على أرض مملوكة للنافع العامة ، لأنه سواء أضح دفعه أم لم يصح فإن هدم البناء لا يجوز إلا بالاتفاق مع ذى الشأن أو بناء على حكم قضائى عند التنازع .

(٢٢٣)

القضية رقم ٧٩٥ سنة ٤٨ القضائية .

(١) دفع . تغيير وصف التهمة بغير تحت نظر المتهم . متى لا يكون غلابة بحق الدفاع ؟

(المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل)

(ب) تزوير . زكى التزوير . قصد الجاني . دلالة ميثاق الحكم على توفرهما . كفاية ذلك .

(ج) اشتراك بالافتقار . كفاية إثباته .

(المادة ٤٠ ع)

١ — ليس لتهم أن يتظلم من تعديل وصف التهمة بدون لفت نظره إليه ما دام الوصف الجديد لم يترتب على إضافة عناصر جديدة إلى الوقائع التى تناوضا

التحقيق ورفضت بها الدعوى العمومية ولم يؤد إلى تشديد العقوبة التي كان مطلوبا تطبيقها من بادئ الأمر .

٢ - لا يصح اللعن في الحكم بسبب أنه لم يذكر صراحة توفر ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التزوير ما دام سياق الكلام يدل عليهما .

٣ - ليس من الواجب حتما أن يشمل الحكم على وقائع مادية مكونة للاشتراك بالاتفاق ، لأن هذا النوع من الاشتراك قد لا يكون له مظهر خارجي يدل عليه ، ويمكن أن يبين الحكم الأسباب التي أفضت بحكمة الموضوع بوجود ذلك الاشتراك .

(٢٢٤)

القضية رقم ٨٠٣ سنة ٤٨ القضائية .

(١) تعدد التهمين . الحكم على تهمين بإخبار كل منهما قاعلا أصليا . عدم النص صراحة في الحكم على ذلك . دلالة عبارات الحكم عليه . لا يجب .

(ب) مسؤولية جنائية . مسؤولية مدنية . أساس كل منهما .

١ - إذا حكمت المحكمة بعقوبة شخصين متهمين بضرب آخر على اعتبار أن كلا منهما فاعل أصلي ولم تذكر ذلك في الحكم بصريح اللفظ فلا وجه للعن في الحكم ما دامت عباراته تدل على ذلك في غير لباس ولا غموض .

٢ - إذا كانت نصوص القانون الجنائي لا تسمح باعتبار الشخص مسؤولا عن فعل غيره إلا إذا كان قاعلا أصليا معه للجريمة أو شريكا له فيها ، فإن قواعد المسؤولية المدنية تسمح بأن يكفي فيها بأن تكون إرادة الشخص طابقت إرادة الفاعل الأصلي ولو في لحظة ارتكابه الجريمة ، وأن يكون قد وقع منه من الأفعال ما هو من نوع فعل ذلك الفاعل الأصلي حتى يستبر نظريا معادلا له في المسؤولية المدنية وإن لم يساقبه القانون الجنائي إلا على فعله فقط . وأساس هذه المسؤولية المدنية مجرد تطابق الإرادات - ولو بغا - على الإبداء بنوع الفعل غير المشروع الذي حدث ^(١) .

(١) يراجع احكم الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ في القضية رقم ٣٥ سنة ٤٨ القضائية .

(٢٢٥)

القضية رقم ٨٠٥ سنة ٤٨ القضاية .

إهانة موظف عمومي . بيان ألقاظ الإهانة . رجوعه .

(المادة ١١٧ ع)

لا يكفي في الحكم الصادر بمقوبة في تهمة إهانة موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته أن تقول المحكمة " إن المتهم اعتدى على المجني عليه بالألقاظ المبينة بالمحضر " بدون أن تبين ما هي هذه الألقاظ ولا إن كانت هي الواردة بصيغة الاتهام المقدمة من النيابة أم هي ألقاظ أخرى ، لأن بيان هذه الألقاظ ضروري حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة ما إذا كانت هي تعتبر في الحقيقة مهينة أولا . وقصور الحكم في هذا الصدد مبطل له .

(٢٢٦)

القضية رقم ٨٠٦ سنة ٤٨ القضاية .

مسئولية مدنية . مسئولية السيد عن أخطاء خادمه . مطالها .

(المادتان ١٥١ و ١٥٢ مدني)

يجب تطبيق المادة ١٥٢ مدني بالنسبة للخدم أن يكون الضرر الذي وقع من خادمه على الغير حاصلًا أثناء تأديته عملاً مسلطاً على أدائه من قبل المخدم وإلا كان الخادم هو المسئول وحده عن التعويض المدني . وعليه فلا تطبق هذه المادة في صورة ما إذا أخذ سائق سيارة مخدمه في غفلة منه واستعملها خلعة لمصلحته الشخصية فإن الضرر الذي ينشأ في هذه الحالة يكون المسئول عنه وعن التعويض المدني المترتب عليه هو السائق وحده إذ السائق مخصص لعمل غير قيادة السيارة ولم يكن استعماله للسيارة حاصلًا في شأن من شئون مخدمه . ولا يمكن إدخال السيد متضامًا مع السائق في التعويض في هذه الحالة التي يعتبر فيها السائق متلصصًا على مال سيده في غفلة منه .

ولا يجوز أيضا تطبيق المادة ١٥١ مدني بزعم أن السيد مكلف على كل حال

بملاحظة خادمه ورعايته ، فإن عبارة تلك المادة خاصة بمبدأ بمسئولية المكلفين بملاحظة القصر وغيرهم من عديمي التمييز .

الطعن رقم ٨٠٦ سنة ٤٨ القضائية المتقدم من جمعه صالح حفشل وأخرى ضد جودة حسن الحبشي وأخرى .

الوقائع

اتهمت النيابة جوده حسن الحبشي بأنه في يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٩ بدائرة بندر الجزيرة تسبب بغير قصد ولا قصد في قتل يونس جمعه حفشل . وكان ذلك ناشئا عن عدم احتياطة وتحريزه ومخالفته للوائح بأن قاد سيارة بسرعة عظيمة في الساعة الثالثة والربع بعد منتصف الليل ولم يبه المحني عليه بوق التنبيه فقدم العرببة التي كان يركبها من الخلف وتسبب عن ذلك وفاته . وطلبت معاقبته بالمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات .

وادعى ورثة المحني عليه — المدعيان بالحق المدني — مدنيا وطلبا الحكم لما يملج تحساسة جنيته تمويضا قبل المتهم والست صفية هاتم السادات التي أدخلت في الدعوى بصفتها مسئولة عن حقوق مدنية بالتضامن مع المتهم .

ومحكمة جنع الجزيرة الجزئية سمعت هذه الدعوى وحكت فيها حضوريا بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٣٠ عملا بالمادة السابقة بحبس جودة حسن الحبشي سنة واحدة مع الشغل وإلزامه بأن يدفع للدعي بالحق المدني مبلغ مائتي جنيه مصري والمصاريف المدنية ورفض الدعوى المدنية قبل السيدة صفية السادات .

فاستأنف المتهم جودة حسن الحبشي هذا الحكم في ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٠ واستأنفه أيضا وكل المدعين بالحق المدني في ١٥ مه .

ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذه الدعوى استئنافيا وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بقبول الاستئنافين شكلا ورفضهما موضوعا وتأيد

الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية المناسبة لما حكم به والمدعين بالحق المدني يباقي المصاريف .

فلطن ورثة المجني عليه - المدعيان بالحق المدني - في هذا الحكم بطريق التفض والإبرام بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وقدم حضرة المحامي عنهما تقريراً بأسباب الطعن في ١٦ منه .

المحكمة

.....

حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن وقائع هذه المادة بحسب الثابت بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه تحصل في أن الست صفية هانم السادات كانت في مصيفها بالإسكندرية ومعها سائق سيارتها ولها سيارة أخرى تركتها بمصر ولكنها أخذت مفتاحها معها حتى لا يستعملها أحد، فجودة حسن الحبشى وهو سايس عندها لاسواق اتهمز فرصة غيابها فاصطنع مفتاح للسيارة ليستعملها خلسة في مصلحته الخاصة . وقد كان منه أن خرج بها بترضى مع بعض أصدقائه فصادم العربى التى كان بها المجنى عليه فأمامته فرقت النياية عليه دعوى القتل الخطأ . وورثة المتوفى وهم الطاعنون الآن طلبوا منه التعويض المدني وأدخلوا الست صفية مخدومه ومالكة السيارة ليقتضى عليها بالتعويض بالضمائم منه . فالمحكمة الابتدائية قضت عليه بالمقوبة والتعويض ورفضت دعوى التعويض قبل الست المذكورة وتأييد حكمها لأسبابه استئنافاً . فالمدعون يطعنون في الحكم قائمين إن المحكمة في رفضها دعوى التعويض قبل المخدومة مالكة السيارة قد خالفت المادتين ١٥١ و ١٥٢ من القانون المدني الخاصتين بمسئولية السيد عن إهمال خلامه وبمسئولية الإنسان عن هم تحت رعايته .

وحيث إنه مادام قد ثبت أن جودة حسن الحبشى لم تستخدمه السيدة المذكورة سائقاً لسيارتها بل كان هو عندها كبائس فقط لا شأن له بالسيارة من جهة قيادتها،

وثبت أيضا أنها احتاطت فأخذت مفتاح السيارة معها حتى لا يتمكن أحد من استعمالها ،
 وثبت أن هذا السائق تخصص على مال سيدته في غفلة منها فاصطاع مفتاحا للسيارة
 ليستعملها خلسة لمصلحته الشخصية وقد استعمالها فعلا على هذا الوجه المناقض
 كل المناقضة لمصلحة سيدته فكل هذا الذي ثبت مما لا يدع محلا للشك في أن
 مخدومه ليست مسئولة عما جره بعمله من الأضرار . لقد أنصفت المحكمة الاستئنافية
 إذ اعتمدت ما قرره المحكمة الابتدائية من أن المادة ١٥٢ مدني لا انطباق لها
 في هذه الصورة التي ليس فيها المتهم خادما مسلطا من قبلها على قيادة السيارة بل هو
 أجنبي عن هذه الخدمة خائن في مال سيدته في غفلة منها وعلى الرغم من احتياطها .
 أما ما يقوله الطاعنون من أن هذا المتهم هو على كل حال خادم عند السيدة فهي مكلفة
 بملاحظته ورعايته ومسئولة بسبب هذا التكليف طبقا للمادة ١٥١ مدني عما يقع
 من الأضرار بسبب إهمالها ملاحظته - ما يقولونه من ذلك لا يلتفت إليه لما
 هو مفهوم من أن عبارة تلك المادة خاصة بمبديا بمسئولية المكلفين بملاحظة
 القصر وغيرهم من عديمي التمييز وليس السائق قاصرا ولا ممتوها تحت كنف السيدة
 مخدومه ولا هي مكلفة برعايته والمحافظة عليه .

(٢٢٧)

القضية رقم ٨٠٧ سنة ٤٨ القضائية .

اختلاس أشياء محبوز عليها . وكس الاختلاس - وجوب إثباته في الحكم .

(المادة ٢٨٠ ج)

لا يكفي لإدانة شخص مالك في تهمة اختلاس بالمادة ٢٨٠ من قانون
 العقوبات الاعتماد على عدم تقديمه الأشياء المحبوزة للمحضر يوم البيع ، لأنه ما دام
 الواقع أن هذا المالك المتهم لم يكن حارسا على الأشياء المحبوزة فلا يمكن أن يكون
 مطالبا بتقديمها إلى المحضر يوم البيع بحيث يعد عدم تقديمها من جانبه اختلاسا لها .
 إذ الأصل أنها في حيازة الحارس وعليه هو يقع واجب تقديمها للمحضر يوم البيع .
 بل إن هذا المالك لا يمكن أن يأخذ بنقض المادة المذكورة إلا إذا ثبت عليه

أنه تصرف في الشيء المحجوز أو أخفاه بقصد منع التنفيذ عليه . والسكوت عن بيان هذا الركن الجوهرى في جريمة الاختلاس يوجب الحكم عينا فاحشا يستوجب تقضه .

(٢٢٨)

القضية رقم ٨٠٩ سنة ٤٨ القضائية .

(١) قتل عمد . قتل عمد تقدمته أو اقترنت به أو تلته جناية أخرى . المادة ١٩٨/٢ ع . مدى تطبيقها .

(ب) طعن بطريق القضا . متهمان بتهمة واحدة . تعديل المحكمة وصف التهمة بالنسبة لأحدهم فقط . طعن الآخر على الحكم بعدم تعديل التهمة بالنسبة له أيضا . لا يصح .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

(ج) إثبات . شهادة بجنى عليه متوفى . الأخذ بأقواله دون تلاتها بالجلسة . لا مانع .

(المادتان ١٦٤ و ١٦٥ تحقيق)

(د) دفاع . تغيير وصف التهمة من قتل مع سبق الإصرار إلى قتل تلته جناية أخرى . هل يمد إخلالا بجنى الدفاع ؟

(المادة ١٩٨/٢ و ١٩٤ ع و ٤ شكل)

(هـ) إثبات . شهادة شهود المدعى المتوفى . طلب المقيم عدم سماحهم لسماع إعلانه بهسم . إجابة المحكمة طلبه . لا يجب .

(المادة ١٩ شكل)

١ - لا يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع أن تضى بين

الجنايتين فترة من الزمن ، بل بالعكس ما دامت هذه الفقرة تنص على أن جريمة القتل العمد تكون قد تقدمتها أو اقترنت بها أو تلته جناية أخرى فهى تطبق في حالة اقتران الجناية الأخرى بجريمة القتل مثل ما تنطبق في حالة ما تكون الجناية الأخرى قد تقدمت جناية القتل أو تلته بزمان قريب . وكل ما في الأمر أن لا تكون الجنايتان ناشتتين عن فعل جنائى واحد كميّار نارى واحد يطلق عمدا فيقتل شخصين أو قبيلة تلقى عمدا فتصيب شخصين أو أكثر ، إذ وحدة الفعل في مثل هاتين الصورتين تكون مائة من انطباق الفقرة المذكورة . أما إذا تعدد الفعل كما لو أقدم الجاني على قتل شخص عمدا بأن طعنه بسكين فاصدا قتله فأصابه إصابة أودت بحياته ثم شرع في قتل شخص آخر عمدا بأن طعنه بالسكين فأحدث به جروحا لم تؤد

إلى وفاته فإن الفقرة تكون مطبقة ولو كانت الأفعال المتعددة قد وقعت في سورة غضب واحدة متصلة .

٢ - لا يصلح وجها للظن أن يقول المتهم إن المحكمة عدلت وصف التهمة بالنسبة لمتهم آخر ولم تعذله بالنسبة له مع اتحاق ظروف التهمتين ، إذ لا شأن للتهم بما أخذت به المحكمة في حق غيره وإنما شأنه ينحصر فيما يتعلق بمصلحته هو فقط .

٣ - ليس من الأوجه المهمة البطلة للإجراءات ولا للحكم أن تأخذ المحكمة بأقوال المجني عليه المتوفى دون تلاوتها بالجلسة .

٤ - العقوبات المقررة بالفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات هي عينها المقررة بالمادة ١٩٤ ، وإذن فلا يطل الحكم أن تطبق المحكمة المادة ٢/١٩٨ بدل المادة ١٩٤ المقدم بها التهم ما دامت أنها لم تسند للتهم وقائع جديدة . بل المحكمة في حل من ذلك بمقتضى المادة ٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

٥ - إذا طلب التهم عدم سماع شهادة شهود المدعى المدنى لأنه لم يعلن بهم وأجابت المحكمة طلبه فلا يكون هنا سببا للظن في الحكم لأن ذلك من حق المتهم والمحكمة طبقا للمادة ١٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة .

(٢٢٩)

التفضية رقم ٧٢٤ سنة ٤٨ القضائية .

تشكيل المحكمة . اشتراك مستشار في حكم التفض . جلوسه بجهة المحكمة إلى أميلت إليها التفضية من جديد . جوازها .

يحموز أن يقضى المستشار في موضوع الدعوى وإن كان سبق له أن قضى في نقطة قانونية في نفس الدعوى عند ما عرضت على محكمة التفض لأن قضاءه الأول لم يتدخل في الموضوع من أية ناحية ولم يمس من أية وجهة .

(٢٣٠)

القضية رقم ١١٠٧ سنة ٤٨ القضائية .

نسيب الأحكام . حكم بالبراءة . إلغاؤه . وجوب الرد على أسباب حكم البراءة .

(المادة ١٠٣ مراعات)

إذا حكمت محكمة الدرجة الأولى ببراءة متهم ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وألغت حكم البراءة وأدانت المتهم بدون أن ترد على وجوه البراءة التي أخذت بها محكمة الدرجة الأولى فإن الحكم يكون باطلا واجبا نقضه .

(٢٣١)

القضية رقم ١١٠٩ سنة ٤٨ القضائية .

قرعة عسكرية . جريمة التستر على آثار القرعة . متى تبدأ مدة سقوطها ؟

(المادتان ٧٣ و ١٤٤ من قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٠٢)

جريمة التستر على شاب مطلوب للقرعة العسكرية وعدم تبليغ الجهة الإدارية بوجوده بقصد تخليصه من ملزوميته بالخدمة العسكرية هي جريمة مستمرة لا تبدأ مدة سقوط الحق في الدعوى العمومية فيها إلا متى بلغ الشاب سن السابعة والعشرين .

(٢٣٢)

القضية رقم ١١١٩ سنة ٤٨ القضائية .

(١) تغيير وصف التهمة . لحظة المحكمة الاستئنافية في ذلك . حذرها .

(ب) تزوير . مذكرة تخمين ضاعة يائسة . شهادات جرمية . تغيير الحقيقة فيها . تزوير في محرمات عرقية .

(المادة ١٨٢ ع)

١ - إذا اشتبه الأمر على مدافع عن متهم وطلب إلى المحكمة أن تبين له على أي وجه يترافع هل على اعتبار أن موكله فاعل أصلي أم على أنه شريك ، فأنسحت له المحكمة المجال ليترافع كما يريد ، ثم حكمت بإدانة المتهم باعتباره فاعلا أصليا ، وقد كان حكم محكمة الدرجة الأولى يعتبره شريكا ، فلا يجوز للمتهم بعد ذلك أن يطعن

في الحكم بدعوى أنه لم يتراجع في التهمة على هذا الاعتبار وأنت هذا فيه إخلال بحقوق الدفاع، إذ هو من جهة قد مكن لدى المحكمة الاستثنائية من المرافعة في كلا الأمرين ومن جهة أخرى فإن الاشتراك يساوى الفعل الأصلي في العقوبة .
على أنه لا مانع يمنع المحكمة الاستثنائية عند الحكم من وصف الأفعال الثابتة لديها في الدعوى بوصفها الحقيقي ما دامت لا تضيف أفعالا جديدة ولا تشدد العقوبة عن أصل المطلوب .

٢ — يستد تزويرا في محركات عرقية واقعا تحت حكم المادة ١٨٣ ع تغيير الحقيقة في مذكرة شحن بضاعة بياطرة وفي شهادات بحركية بوضع أختام قنصلية أجنبية وإمضاء كل من القنصل ونائبه . ويعد استمالة لمحركات مزورة مع العلم بتزويرها تقديم مذكرة الشحن هذه إلى شركة البواخر لاستبدال إذن استلام البضاعة بها وتقديم شهادة الإجماعات الجركية إلى الجرك للتوصل بذلك إلى إخراج صناديق بها مهربات من دائرة الجرك بدون تفتيش وبدون دفع رسوم بحركية باعتبارها مسموحات قنصلية .

(٢٣٣)

القضية رقم ١١٢٠ سنة ٤٨ القضائية .

إثبات . الأخذ بشهادة طفلة سمعت عن سبيل الاستدلال بأقوال متهمين في الدعوى دون تخليفهم . جوازه .

(المادة ١٤٥ تخفيق)

لم يحظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين ، بل للمحكمة متى اقتنعت بصحتها أن تأخذ بها وتعتمد عليها في أحكامها . كما أن لما أن تعتمد على أقوال المتهمين التي تعتقد صحتها بدون تخليفهم لأن القانون لم يأمر بالتخليف . وبناء على ذلك لا يقبل وجه الطعن المبني على أن المحكمة اعتمدت في إدانة الطاعن على شهادة طفلة أخذت على سبيل الاستدلال وأقوال اثنين من المتهمين في الدعوى لم يحلفا إيمين .

(٢٣٤)

القضية رقم ١١٢٥ سنة ٤٨ القضائية .

اشترك في جريمة . الفرق بين الفاعل الأصل والشريك .

(المواد ١٩٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٣٩ و ١٧ و ٤٣٢)

كان المتهمون في هذه القضية ثلاثة وقد أثبتت محكمة الموضوع قيام نية القتل عند ثلاثتهم وكذلك سبق إصرارهم واجتماعهم لهذا الغرض، كما أثبتت أن كلا من الأول والثاني أطلق عيارا ناريا وأن أحد العيارين أصاب الرأس ونشأت عنه الوفاة وثانيهما أصاب الكف، ثم ذكرت المحكمة أن هذا يحمل المتهمين الثلاثة فاعلين أصليين وطبقت عليهم المواد ١٩٤ و ٤٥ و ٤٦ عقوبات وعاقبتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة بعد أن طبقت المادة ١٧ عقوبات واستعملت المادة ٣٢ بالنسبة

لثالث .

وقد قالت محكمة النقض إن هذا الحكم مخالف للقانون لأن الثابت فيه أن المتهم الثالث لم يطلق عيارا ناريا ففى غير الإمكان اعتباره فاعلا أصليا في جريمة القتل لأنه لم يرتكب هو الفعل الذى تنفذ به القتل ماديا، وليس هذا الفعل وهو إطلاق العيار الناري مما يحتمل عادة أن يرتكبه غير شخص واحد ارتكابا ماديا، فشروط قيام الفعل الأصلي بحسب المادة ٣٩ ع غير متوفرة، منها بالنسبة له ولا يمكن اعتباره إلا شريكا فقط وتكون عقوبته الأشغال الشاقة المؤبدة . ولكن بما أن هذا المتهم الثالث قد ارتكب جريمة أخرى هي الشروع في قتل آخر وعقابه عليها هو الأشغال الشاقة المؤبدة كذلك، وبما أن محكمة الموضوع طبقت عليه المادة ١٧ عقوبات فكان يجب أن تكون عقوبته في كل من جريمتي الاشتراك في القتل والشروع فيه هي الأشغال الشاقة المؤقتة، ثم بما أن محكمة الموضوع استعملت معه أيضا المادة ٣٢ وكل من العقوبتين تساوى الأخرى فيجب أن توقع عليه إحداها فقط، ويكون إذن من الحصين بالنسبة لهذا المتهم تطبيق القانون على الاعتبار المتقدم الذكر ومعاقبته بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة بدلا من الأشغال الشاقة المؤبدة .

أما بالنسبة للتهمين الأول والثاني فانه يجب التمييز الفاعل الأصلي منهما والشريك في جريمة القتل ، وبما أن كلا من المتهمين أطلق عيارا ناريا أصاب أحدهما الرأس ونشأت عنه الوفاة وأصاب ثانيهما الكف ، وبما أنه لم يصرف صاحب العيار الذي نشأت عنه الوفاة فلا يصح اعتبارهما هما الاثنين فاعلين أصليين كما اعتبرتهما محكمة الموضوع ، لأن الفاعل الأصلي هو صاحب العيار القاتل ولم يصرف ، وحيث يجب اعتبارهما شريكين لأن الاشتراك هو القدر المتيقن في جانب كل منهما وتكون عقوبة كل منهما بحسب نص المادة ١٩٩ الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، وبتطبيق المادة ١٧ تكون عقوبتهما الأشغال الشاقة المؤقتة ، ولذلك يتعين نقض الحكم وتطبيق القانون على الاعتبار المتقدم الذكر ومعاقبة كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة .

جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد المریز فهمی باشا رئيس المحكمة .

(٢٣٥)

القضية رقم ٦٦٧ سنة ٤٨ القضائية .

(١) تعدد الأفعال المستدة إلى متهم . اعتبارها مجزأة من الجرائم مرتبطا بضعه مع بعض أو لا . موضوع .

(المادة ٣٢٢ع)

(ب) إجراءات . إجراءات التحقيق الابتدائي وشهادة الشهود . تقديرها موضوعي . رد المحقق والشاهد . لا يجوز .

(ح) دفاع شرعي . قيام أحد ما موری النجبة القضائية بأمر بناء على واجبات وظيفة . تخليه حدود وظيفة مع حسن النية . تقدير حسن النية . موضوعي .

(المادة ٢١٢ع)

١ — إن مسألة ما إذا كانت الأفعال المنسوبة إلى متهم واحد تكون مجزأة من الجرائم مرتبطا بضعه ببعض بحيث لا يقبل التجزئة ويجب اعتبارها كلها جريمة واحدة وتطبيق حكم المادة ٣٢ عقوبات عليها — هذه المسألة تقديرية وموضوعية

ولمحكمة الموضوع الفصل فيها نهائيا ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيما تراه مادام رأيها لا يتناقض مع مقتضى العقل .

٢ - لم ينص القانون فيما يتعلق بالمحققين - سواء أكانوا من رجال النيابة أم من رجال البوليس - على نظام للرد كالتبع في شأن القضية، كما أن القانون الأهلي لم يأخذ بنظام رد الشهود . فقيام الخصومة بين المتهم والمحقق أو بينه وبين الشاهد لا يستدعي بطلان إجراءات التحقيق أو شهادة الشاهد، بل الأمر في ذلك مرجعه إلى تقدير محكمة الموضوع . فتى رأيت - بفرض وجود هذه الخصومة - أن تأخذ بتحقيقات المحقق أو بشهادة الشاهد كان لها ذلك، ولا يكون في تويلها على إجراءات التحقيق وشهادة الشهود في هذه الحالة ما يستوجب بطلان الإجراءات أو الحكم .

٣ - إن حسن النية الذي يشترطه القانون بالمادة ٢١٢ عقوبات في مأمور الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته كي لا يتاج مقاومته بحجة استعمال حق الدفاع الشرعي هو من المسائل التي لمحكمة الموضوع حق الفصل فيها بدون رقابة عليها من محكمة النقض .

(٢٣٦)

القضية رقم ٦٦٩ سنة ٤٨ القضائية .

(١) . تعدد الأفعال المستندة إلى متهم . اعتبار هذه الأفعال مجتمعا من الجرائم مرتبطة بصفة مع بعض أولا . موضوعي .

(المادة ٤٣٢ع)

(ب) إجراءات - إجراءات التحقيق الابتدائي وشهادة الشهود - رد المحقق والشاهد . لا يجوز .

(ج) دفاع شرعي . محله .

(المادتان ٢١٠ و ٢١٢ع)

١ - إن مسألة ما إذا كانت الأفعال المستندة إلى متهم واحد تتكون مجتمعا من الجرائم مرتبطة بعضها ببعض بحيث لا يقبل التجزئة ويجب اعتبارها كلها جريمة واحدة وتطبيق حكم المادة ٣٢ عقوبات عليها - هذه المسألة تقديرية ومتعلقة

بموضوع الدعوى، وللمحكمة الموضوع حق الفصل فيها نهائيا ولا رقابة للمحكمة التقض عليها فيما تراه ما دام رأيا لا يتفكر مع مقتضى العقل .

٢ - إن القانون لم ينص فيما يتعلق بالمحققين - سواء أكانوا من رجال النيابة أم من رجال البوليس - على نظام للرد كالتبع في شأن القضاة، كما أن القانون الأهل لم يأخذ بنظام رد الشهود . فقيام الخصومة بين المتهم والمحقق أو بين المتهم والشاهد لا يستدعى بطلان إجراءات التحقيق أو شهادة الشاهد، بل الأمر مرجعه في كل الأحوال إلى تقدير محكمة الموضوع وطعنا يقع عبء وزن هذه التحقيقات والشهادات وإعطائها قيمتها القانونية بعد مراعاة كافة الظروف والاعتبارات المحيطة بالدعوى؛ فإذا رأت في النهاية أن الخصومة المزعومة - على فرض صحتها - لا تمنع من الأخذ بتحقيقات المحقق أو شهادة الشاهد كان لها ذلك بحكم ماتمك من سلطة التقدير المطلقة ولا يكون في توليها على إجراءات التحقيق وشهادة الشهود في هذه الحالة ما يستوجب بطلان الإجراءات أو الحكم .

٣ - الدفاع عن الحزبية لا يباح حيث يكون لتقيدها موجب قانوني . فالتهم المحبوس حبا قانونيا إذا اعتدى على من يكون قائما بتنفيذ القانون ليتخلص من الحبس فإنه يستحق العقاب، وليس له أن يحتج في هذا الصدد بمبدأ الدفاع الشرعي عن النفس .

(٢٣٧)

القضية رقم ٧٥٦ سنة ٤٨ القضائية .

(١) جريمة - التبليغ عنها مقبول من أى إنسان . الجريمة المنشأة من هذا الحكم هي جريمة الزنا . (المادتان ٧ تحقيق و ٢٢٥ ع)

(ب) قذف . مجنى عليه غير مولف . إثبات وقائع القذف . لا يجوز .

(ح) قذف . حصوله بطريق النشر . عدم إنكار التهم أنه شرف في جريته العبارات التي اعتبرت قذفا . الحكم عليه بدون سماع شهادة المجنى عليه . جوازه .

(المواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ و ١٤٨ ع)

١ - التبليغ عن الحوادث الجنائية مقبول من أى إنسان كان، ولم يجعله القانون

من حق المجنى عليه وحده إلا في جريمة الزنا فقط . فلا يجوز الطعن في حكم بأن تقديم البلاغ في الحادثة التي قضى فيها هذا الحكم كان من غير المجنى عليه فيها .

٢ — إذا كان المجنى عليه في القذف غير موظف فلا يقبل من القاذف إقامة الدليل على صحة ما قذف به .

٣ — إذا كان المتهم في جريمة القذف بطريق النشر لم ينكر أنه نشر في جريدته العبارات التي اعتبرتها المحكمة قذفا واكتفت المحكمة بذلك وحسكت عليه بالعقوبة بدون أن تسمع شهادة المجنى عليه كان حكمها صحيحا . ولا يجوز أن يطعن المتهم بعدم سماع شهادة المجنى عليه ، خصوصا إذا كان هذا الأخير قد ادعى مدنيا وقدم هو أو وكيله أعداد الجريدة وفيها كل الفينة عن سماع أقواله .

(٢٣٨)

القضية رقم ٧٦٦ سنة ٤٨ القضائية .

قتل خطأ :

(أ) مديرية تجارية مالكا أو مستأجرا . اتخاذ طرق الوقاية المانعة لأخطارها . وجوبه .

(ب) مديرية تجارية مالكا أو مستأجرا . اتخاذ طرق الوقاية المانعة لأخطارها . خطأ المجنى

عليه لا يجب مسئوليته الجنائية .

(المادة ٢٠٢ ع)

١ — على كل مديرية تجارية أن يتخذ طرق الوقاية المانعة لأخطارها عن الجمهور المعرض للاقترب منها ، لا فرق في ذلك بين أن يكون المدير مالكا للألة أو مستأجرا لها .

٢ — إذا ثبت أن المجنى عليه أخطأ في اقترابه من عامود الآلة المتحركة الذي نشأت عنه الإصابة فإن خطأه هذا لا يجب خطأ مدير الآلة في عدم اتخاذ إجراء ما يلزم من طرق الوقاية ما دام المحل الذي فيه العامود المتحرك مفتوحا للجمهور .

(٢٣٩)

القضية رقم ١١٣٢ سنة ٤٨ القضائية .

زواج - شهادة الشهود في تقدير سن الزوجين - عدم الصدق فيها - متى يكون مؤاخذا عليه جنائيا ؟
مسئولية المأذون .

شهادة الشهود لا تصلح ألينة لأن تكون دليلا في تقدير سن الزوجين ولا يترتب على عدم صدقهم فيها أية مسؤولية جنائية عليهم ، فلا يصح لأذون أن يعتمد عليها في هذا المقام بل إن عليه أن يعتمد على معانيته الشخصية لقعات المتزوجين ، أو على شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها ، أو على شهادة طبية ، لافا فوط هو في واجبه من التحوى بالطرق المعتبرة أمكن النظر في أمره إداريا ، بل إذا ظهر أنه تعمد التخير في إثبات السن مع علمه بالحقيقة أمكن النظر في أمره جنائيا . ومع ذلك فتصح مؤاخذاة الشهود في صورة ما إذا ثبت أن المأذون تعمد الإخلال بواجبه وهم تواطؤوا معه على هذا الإخلال أو في صورة ما إذا ثبت أن الشهود قدسوا إلى المأذون شهادة ميلاد مزورة أو شهادة طبية مزورة . وتأتى مؤاخذتهم في الصورة الأولى من جهة أنهم أعانوا المأذون على تعمد الإخلال بواجبه ، وفي الصورة الثانية من جهة أنهم خدعوه في ذات الدليل المقبول الذى لا محيص له عن الاعتماد عليه فأمسكوا عليه عمله ، وجعلوه يخل بواجبه بلا شعور منه .^(١)

الطعن المقتّم من النيابة العامة في دعاوها رقم ٨٨٩ سنة ١٩٣١ المقيدة بجدول المحكمة رقم ١١٣٢ سنة ٤٨ قضائية في قرار حضرة قاضى الإحالة ضد إبراهيم هاشم إسماعيل وآخرين .

الوقائع

اتهمت النيابة المتهمين المذكورين بأنهم في يوم ٥ يونيه سنة ١٩٢٨ الموافق ١٦ ذى الحجة سنة ١٣٤٦ بتاجية السباية اشتركوا مع موظف عمومى هو المأذون

(١) يلاحظ أن هذا الحكم يشف عن أن محكمة التقض مالت بعض الشيء عن المذهب القديم في هذا الصدد .

زين العابدين سليم الحسن النبة في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية هي وثيقة زواج محمد أحمد بآمنة بونس عامر في حالة تحريرها المختص بوظيفته؛ وذلك بحمله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبت في وثيقة الزواج أن سن الزوجة يزيد عن ست عشرة سنة حالة أنها لا تريد عن قس سنوات ونصف ، وقد اتفق المتهمون معه وساعدوه على ارتكاب هذه الجريمة بأن شهد المتهمان الأول والثاني على قسيمة الزواج وشهد باقي المتهمين على ورقة عرفية على صحة هذه الواقعة المزورة مع علمهم بتزويرها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

وطلبت إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١٨١ و ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣١ قرر حضرة قاضي الإحالة بمحكمة أسوان الأهلية بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية .

وبتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٣١ قرر سعادة النائب العمومي بالطنين في هذا القرار بطريق النقض والإبرام وقدم تقريراً بالأسباب في اليوم نفسه .

المحكمة

- بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانوناً .
- حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن معنى الطعن في جلته أن قاضي الإحالة إذ أخذ بمحكم محكمة النقض الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وقرّر بأن لا وجه لإقامة الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون : (١) لأن المأذون إذا خدعه الشهود فأثبت تلك السن على غير حقيقتها كان سليم النبة غير مستحق للعقاب بخلاف الشهود الذين خدعوه وجعلوه يثبت غير الحقيقة فانهم يكونون مستحقين للعقاب عملاً بالمادة ٤٢ من قانون العقوبات ، وأن القول بغير ذلك يعطل مفعول تلك المادة إذ يحصل الشريك لا يعاقب إلا إذا عوقب الفاعل الأصلي ، وهذا استثناء لا يحتمله عموم القاعدة الواردة بالمادة

المذكورة ، و (٢) بلوغ الزوجين السن القانونية وإن لم يكن ركناً أساسياً من أركان عقد الزواج فإنه حالة من أحوال هذا العقد يجب على المأذون إثباتها على حقيقتها ، وكل تغيير فيها يخالف الحقيقة فهو تزوير تطبق عليه المادة ١٨١ من قانون العقوبات ، و (٣) لأن محكمة النقض سبق أن أخذت برأى النيابة بحكمها الصادرين في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ و ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ .

وحيث إن قول النيابة فيه شيء كثير من انتقال النظر ، فإن محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ في القضية نمرة ١٧٧٨ سنة ٤٧ قضائية بحثت شهادة الشهود من حيث صلاحيتها لأن تكون مصدراً يعتمد عليه المأذون في تقدير السن ، وقد أوضحت أنها لا تصلح مطلقاً لأن يعتمد عليها المأذون في هذا المقام الذي هو ملزم بتحيزه بل هي فيه لئو صرف ، سواء أصادفت الحقيقة أم لم تصادفها ، وأن الأدلة التي يبنى له أن يعتمد عليها هي معانيته الشخصية لذات المتزوجين وتقديره الشخصي لسنهما بحسب ما يبدو له من مشاهدته لإيهامه ، وعند تعضبه أو عند حيولة العرف المسامح من رؤية الزوجة فتعتمد لا يكون إلا على شهادة الميلاد وما ماثلها من الأوراق الرسمية أو الشهادة الطلية — هذا النظر الذي نهت إليه محكمة النقض متى صح وإعبر أساساً بأن القول بانخداع المأذون بشهادة الشهود غير مقبول ، لأن لم أن يمدعوه بشهادتهم ما شاموا وعليه أن لا يتخذ ما دامت شرادتهم صحيحة كانت أو كاذبة لا يتأذى بها واجبه من التحزى ولا قيمة لها فيه — ولكن النيابة سارت من مبدأ مخالف لنظر محكمة النقض في حكمها المذكور بخلت لهذه الشهادات قيمة يسؤل عليها في تقدير السن . وهي إذ وجدت أن إثبات المأذون للسن على غير حقيقتها تزوير في حالة من أحوال العقد المأمور هو تحريكها وبيانها ، ووجدت أنه قد يتخذ تلك الشهادات فيقبلها كالصحيحة وهو لا يشعر — إذ وجدت ذلك رأت أن عدم مؤاخنة الشهود الحاديين يكون تعطيلاً للمادة ٤٢ ؛ وواضح جداً أن انتقال نظر النيابة بسيرها من مبدأ غير المبدأ الذي نهت إليه محكمة النقض هو الذي طوع لها القول بذلك التعطيل — وزادها اعتصاماً برأيها ما ذكرته المحكمة من أن الشهود

لا يعاقبون إلا إذا عوقب المأذون ذاته . ولكن ظاهر لأدنى تأمل أن ما قاله المحكة من ذلك تشير به إلى الصورة التي يعرف فيها المأذون من معاينته الشخصية للزوجين أن سنّ كليهما أو أحدهما أقل من الحدّ القانوني فيتعهد الإخلال بواجبه، ويثبت السنّ على غير الحق بتواطئه مع الشهود، ففى هذه الصورة لا تكون الشهادة هى التي خدعت المأذون بل يكون المأذون هو الذى أخل بواجبه ويكون الشهود أظانوه على هذا الإخلال . ومن هذه الجهة يأتى استحقاقهم للعقاب لا من جهة مجزؤ شهادتهم ، بحيث لو ثبت فى قضية ما أن المأذون تعمد الإخلال بواجبه وأن شهودا غير متواطئين معه ولا عالمين بحقيقة فكره من الإخلال بواجبه أدوا لديه شهادة غير حقة فإن هؤلاء الشهود الذين لا اتصال بينهم وبين المأذون فى فكرة الإجرام لا عقاب عليهم . وللاحظ أن تلك الصورة التي أشارت إليها محكة النقض مقصورة على حالة الشهود المتواطئين مع المأذون، وهى لا تمنع عقاب الشهود فى صور أخرى يخدعون فيها المأذون كصورة شهادة طيبة مزورة، أو شهادة ميلاد مزورة، فإن الشهود فى مثل هذه الصور لا يقتصر خدعهم المأذون على مجزؤ شهادة يكون المأذون اتخذها عماده الوحيد فى تقدير السنّ، بل إنهم خدعوه فى ذات الدليل المقبول الذى لا يحصى له عن الاعتماد عليه وهو شهادة الميلاد أو الشهادة الطيبة فأفسدوا عليه عمله وجعلوه يخل بواجبه بلا شعور منه .

وحيث إن هذه المحكة لا زالت ترى رأيها من أن شهادة الشهود لا تصلح أئنة لأن تكون دليلا فى تقدير السنّ، وأنها سواء أصادفت الواقع أم لم تصادفه فلا عبرة بها فى هذا الصدد، وأنه لا يترتب على عدم الصدق فيها أية مسئولية جنائية . ولقد يحدّر فى هذا المقام الإشارة إلى أن هذه المحكة بعد إصدار حكمها فى القضية نمرة ١٧٧٨ سنة ٤٧ قضائية علمت أن وزارة الحفانية ذاتها وهى المراقبة للأعمال المأذونين كانت قد بحثت مسألة تقدير سنّ الزوجين وأخذت رأى الطيب الشرعى وأصدرت فى سنة ١٩٢٨ بمنشورها نمرة ٤٥ تعليمات للحاكم الشرعية قررت فيها أن هذا التقدير بالنسبة للفتيات راغبات الزواج لا يقبل فيه إلا شهادة الميلاد

أو شهادة من طبيين من الأطباء الموظفين بالحكومة . وتعليات الوزارة هذه التي بلنت للنائب العموى فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ لها قيمتها من حيث حصر طرق التحزى الواجب على المأذون اتخاذا، وفيها المصداق الكلى لراى محكمة النقض ، بل بمقتضاها لا تكفى مطلق شهادة من طبيب بل لا بد أن تكون من طبيين اثنين وأن يكونا من موظفى الحكومة . ومهما يكن من قول النيابة إن واقعة هذه الدعوى حدثت قبل العمل بتلك التعليات وفى وقت كانت شهادة الشهود كافية فى تحزيات المأذونين — مهما يقل من ذلك فانه قول لا يثير شيئا من راى محكمة النقض ، إذ تلك التعليات هى اعتراف صريح من الوزارة بأن طرق التحزى المعقولة المقبولة هى ما جاءت بها ، وأن شهادة الشهود غير صالحة فى هذا الباب ، وأن الجوء إليها خطأ قد يميز إلى الظلم ، وبما أن الصواب هو الأصل والخطأ عارض فن شأن تلك التعليات أنها يفهموها مقررة للصواب لا منقشة له ، والصواب يجب الخطأ ويمحو كل آثاره ، ولا يمكن أن نجيب محكمة النقض ما تطلبه النيابة من اعتماد هذا الخطأ والأخذ بآثاره ما دام الصواب وضع فأبطل كل أثره . وعليه يكون الوجه الأول متعين الرفض .

وحيث إن ما تقوله النيابة من أن إثبات السن فى عقد الزواج على غير حقيقته هو تزوير فى حالة من أحوال العقد مما يقع تحت متناول المادة ١٨١ من قانون العقوبات — ما تقوله من هذا صحيح فى ذاته ولكنه غير متنج . فان جوهر الدعوى الحالية وأمثالها منحصر فى هل شهادة الشهود المخالفة للحقيقة متى كانت وحدها عماد المأذون فى تحزياته تجزى عليهم مسئولية جنائية أم لا ؟ وقد قالت هذه المحكمة إنها على الوجه المبين فى القضية نمرة ١٧٧٨ سنة ١٣٤٧ قضائية وفى الدعوى الحالية وأمثالها لا اعتماد بها ولا تجزى أدنى مسئولية جنائية . فان كان فى الدعوى الحالية تغيير فى حقيقة السن فى عقد الزواج فأساسه تخريب المأذون فى واجبه من التحزى بالطرق المتبعة وهو وحده المعلوم فى ذلك ويمكن النظر فى أمره بصفة إدارية متى لم تكن التعليات الأولى تبيح له الاعتماد على مجرد شهادة الشهود بل يمكن النظر فيه

بصفة جنائية إذا ظهر أنه تعمد التفرير في السن مع علمه بالحقيقة . أما الشهود فلا مسئولية عليهم قطعا اللهم إلا إذا ثبت كما تقدم أن المأذون تعمد الإخلال بواجبه وهم تواطؤوا معه على هذا الإخلال وعاونوه فيه وهذا غير ثابت بوقائع الدعوى ولا تدعيه النيابة العامة . وعليه يكون الوجه الثاني غير سديد أيضا .

وحيث إن ما تقوله النيابة في الوجه الثالث من أن محكمة النقض سبق أن أخذت برأيها في الحكمين الصادرين منها بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ و ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ فالرد عليه أن محكمة النقض غير معصومة من الخطأ ؛ على أن الحقائق في القانون معظمها ظني ، وربما كانت محكمة النقض مخطئة أيضا في رأيها الجديد ولكن هو رأيها الذي اعتدلت إليه وتظن أنها تستمر على السير عليه ما لم توفق إلى رأي غيره .

(٢٤٠)

القضية رقم ١١٣٣ سنة ٤٨ القضائية .

تقص وإبرام . طعن بطريق النقض . عدم ختم الحكم في المبدأ . أثره . ضرورة التقرير في قلم الكتاب وبيان السبب في المبدأ . شهادة قلم الكتاب .

(المادة ٥١ تشكيل و ٢٣١ تحقيق)

عدم ختم الحكم في المبدأ القانوني لا يصح أن يترتب عليه إهدار حكم القانون باغفال الموعد المقرر فيه لتقديم الطعن وتحرير أسبابه ، بل كل ما يمكن أن يترتب عليه هو أن تمنح محكمة النقض مهلة جديدة للطاعن تموض عليه ما فاته بسبب عدم تمكنه من أخذ صورة من الحكم في مياد الثانية الأيام التالية لصدوره . ولكن يجب قبل ذلك أن يأتي الطاعن من جانبه بعمل إيجابي يفيهم منه محكمة النقض أنه كان يظن وحريصا على احترام أوضاع القانون الشكلية وهي التقرير بالطعن ثم بيان الأسباب . فإذا تمذر عليه بعد التقرير بالطعن أن يقدم في المبدأ وهو ثمانية عشر يوما تقريرا بأسباب طعنه لعدم استطاعته الاطلاع على الحكم في الوقت المناسب فلا أقل من أن يقدم بذلك بيانا لقلم الكتاب في المبدأ المذكور

معتبدا على شهادة من الجهة المختصة تفيد أن الحكم المطعون فيه لم يتم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره ^(١).

(٢٤١)

القضية رقم ١١٤٣ سنة ٤٨ القضائية .

قرعة عسكرية . إهمال الموظف عمدا في واجباته . قصد الجنائي في هذه الجريمة .

(المادة ١٢١ من قانون القرعة العسكرية)

إن المادة ١٢١ من قانون القرعة العسكرية لا تكني باشتراط توفر القصد الجنائي العام وهو العلم بأن الإهمال في التبليغ مخالف للقانون والإمساك مع هذا العلم عن التبليغ ، بل هي تسترط قصدا جنائيا خاصا هو أن يكون إهمال المتهم في تأدية واجباته المفروضة عليه وتعمده الإصرار على عدم التبليغ مقصودا به "تخليص أحد الأشخاص من ملزوميته بالخدمة العسكرية بدون حق" ، فإذا لم تتوفر هذه النية التي قد يدل عليها بعض أمور كالقرابة أو الرشوة مثلا فلا جريمة ولا عقاب . وعليه فإذا اتهم عمدا بإهماله في تأدية واجباته لأنه لم يبلغ رئيس مجلس القرعة عن شخص احترف التجارة بعد معافاته لأسباب دينية وحكت المحكمة بإدائته بدون أن تبين توفر نية تخليص هذا الشخص من الخدمة العسكرية فإن الحكم يكون باطلا واجبا تقضه .

(٢٤٢)

القضية رقم ١١٤٤ سنة ٤٨ القضائية .

نقض وإبرام . استعمال الزاعة . موضوع .

(المادة ٢٣١ تحقيق)

لا يضمن على الحكم ألا تكون المحكمة استعملت الزافة مع المتهم حتى لو كانت النيابة نفسها قد بيّنت في مرافعتها وجوب الزافة به ، إذ أن من أخص ما يدخل

(١) هذا الحكم الذي ليس في القانون ما يمنع محكمة القضاء من إصداره يظهر أن هذه المحكمة عمدت إليه جريا وراء فكرة التقليل من الطعون بقدر الاستطاعة . إذ أنها من الطعون الاستثنائية والإحصاءات تدل على أن أربابها يرفعون فيها إضرافا زائفا .

في سلطة محكمة الموضوع تقدير العقاب بعد ثبوت الإدانة دون أن تتقيد في ذلك بأى رأى كان .

(٢٤٣)

القضية رقم ١١٤٧ سنة ٤٨ القضائية .

(١) أوجه الطلائ الذى يقع أمام محكمة الدرجة الأولى . ويوجب التصك بها أمام المحكمة الاستئنافية .

(ب) تشكيل المحكمة . قاض كان عضوا بالنيابة الى استأنف أحد أعضائها الحكم . لا مانع من نظر الدعوى استئنافية مادام لم يتصرف فى شئ من التحقيقات .

١ - إذا طلب المتهم إلى المحكمة الابتدائية سماع شهود أو ضم تحقيقات ولم تجبه إلى طلبه ولم يصر المتهم على هذا الطلب أمام محكمة الدرجة الثانية فلا يجوز له بعد ذلك أن يطعن أمام محكمة النقض فى حكم محكمة الدرجة الثانية بدعوى قصور الاجراءات أمام محكمة الدرجة الأولى . لأن العبرة إنما هى بالحكم الأخير وبالاجراءات التى جى عليها .

٢ - إذا وجد ضمن هيئة المحكمة الاستئنافية قاض كان عضوا بالنيابة الى استأنف أحد أعضائها الآخرين الحكم الابتدائى فلا يكون ذلك سببا لمنعه عن نظر الدعوى مادام لم يسبق له هو ذاته أن يتصرف فى شئ من التحقيقات الخاصة بها .

(٢٤٤)

القضية رقم ١١٥٠ سنة ٤٨ القضائية .

سرة . تيار كهربائى . مال منقول .

(المادة ٢٦٨ ع)

التيار الكهربائى هو مما نتأوله كلمة " منقول " الواردة بالمادة ٢٦٨ ع .
إذ المنقول — طبقا لأحكام القانون المدنى — هو كل شئ ذى قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته ونقله ، وهذه الخصائص متوفرة فى الكهرباء . ولا يشترط فى المنقول أن يكون جسما متغيرا قابلا للوزن .

(٢٤٥)

القضية رقم ١١٥٧ سنة ٤٨ القضائية .

(١) إثبات - اعتراف منهم على منهم - جواز الأخذ به .

(ب) مواد مخدرة - زوجة تخرز مادة مخدرة - احتياجها بالمادة ١٢٦ ع المكرة - لا يجوز .
(المادة ١٢٦ ع المكرة)١ - للعكة الجنائية مطلق الحزية في تخدير الدليل الذي يقدم إليها . فإذا
اطمأنت عند نظرها الموضوع إلى صحة اعتراف منهم على آخرورات الأخذ بذلك
الاعتراف فإن لما ذلك بغير مرأه .٢ - المادة ١٢٦ المكرة من قانون العقوبات يستثنى من أحكامها الزوج
والزوجة والأصول والفروع . لكن إذا اتهم زوج وزوجته باحراز مادة مخدرة وثبت
عليهما الإحراز كما مستحقين للعقاب ؛ ولا يجوز للزوجة في هذه الحالة أن تمتنع
بالمادة ١٢٦ المكرة بزعم أنها مسلوقة الإرادة أمام زوجها مادام أن لها في الجريمة
عملا ماديا مستندا إليها استقلالا عن عمل زوجها .

جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(٢٤٦)

القضية رقم ١١٦٩ سنة ٤٨ القضائية .

قرار الحفظ :

(١) شك .

(ب) صدور قرار من النيابة يحفظ الدعوى السوية . رفع المدعى المنفى دعواه مباشرة بمرز
الدعوى السوية .

(المادة ٩٢ تحقيق)

١ - قرار الحفظ الذي تصدره النيابة هو عمل قضائي كالحكم تترتب عليه
حقوق ، فالواجب أن يكون ثابتا بالكتابة ومؤرخا وموقعا عليه من الموظف المختص

بإصداره . وعليه فما دام لا يوجد قرار حفظ كتابي بالمعنى المتقدم فلا يجوز الطعن في الحكم بزعم أن النيابة قد حفظت الدعوى العمومية ضمنيا .

٢ — سبق صدور قرار من النيابة بحفظ الدعوى العمومية لا يمنع المدعى المدني من رفع دعواه المدنية مباشرة فيتحرك بها الدعوى العمومية^(١) .

(٢٤٧)

القضية رقم ١١٧٦ سنة ٤٨ القضائية .

اختلاس أموال أميرية . أجور الخفر . اعتبارها من الأموال الأميرية يجوز تحصيلها .

(المادة ٩٧ ع)

الأموال التي تحصل من المولدين باسم أجور الخفر تعتبر أموالا يجوز تحصيلها باسم الدولة ويمابق غنيتها بالمادة ٩٧ ع . ولا يسير من اعتبارها كذلك أنها لم تدخل خزانة الدولة بعد تحصيلها ، لأن ذلك ليس شرطا في صحة هذا الاعتبار .

(٢٤٨)

القضية رقم ١١٧٧ سنة ٤٨ القضائية .

(١) قرض وإبرام . الطعن في الحكم إذا كان مشتملا على جريمتين : جنحة وخلافة .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

(ب) جرح خطأ . مسؤولية صاحب الحيوان . بيان نوع الخطأ في الحكم . وجوبه .

(المادة ٢٠٨ ع)

١ — إذا قدم الطعن جملة في حكم صدر في جنحة وفي مخالفة قاضيا في هذه الأخيرة بقرامة وبتعويض مدني عن الضرر الناشئ عنها فلا يجوز نظره بالنسبة لجرمة المخالفة هذه ولا بالنسبة للتعويض الناشئ عنها عملا بالمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات .

(١) يظهر أن محكمة النقض تابع ما عليه مذهب القضاء في هذا العدد وإلا فإن هذا المبدأ محل

لكتير من الضرر .

٢ - لا يمكن لمسألة شخص جنائيا عما يصيب النير من الأذى بفعل حيوانه أن يثبت أن ذلك الحيوان مملوك له ، فإن ذلك إذا صح مبنيًا أن يكون سببا للمسئولة المدنية فانه لا يكفي في تقرير المسؤولية الجنائية التي لا يصح أن يكون لها محل إلا إذا ثبت على المالك نوع من الخطأ في المحافظة على حيوانه ومنع أذاه عن الغير . وفي هذه الحالة يجب بيان نوع هذا الخطأ في الحكم ووجه نسبته إلى مالك الحيوان بالذات . فان قصر الحكم في هذا الشأن كان باطلا وواجبا تقضه . وعلى ذلك فالحكم الصادر بقوبة من أهل في حفظ كلبه فمض شخصا آخر إذا اقتصر على القول بأن الكلب قد أصيب بمرض فمض المجني عليه دون أن يبين ما إذا كان هذا المرض قد طرأ عليه بخافيا أم ظهرت عوارضه من زمن ، ولا متى عض المجني عليه حتى يعرف ما إذا كان صاحب الكلب قد علم بخطره في وقت مناسب ومع ذلك لم يعمل على حجزه أو قتله وكف أذاه عن النير ، وبالبسطة ما هو نوع الخطأ الذي يصح أن ينسب إلى المتهم بالذات ويجعله مسئولا ، كان بالحكم قصور يعيبه سببا جوهريا يستوجب تقضه .

(٢٤٩)

القضية رقم ١١٧٩ سنة ٤٨ القضائية .

(١) تمّ على موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته . موظفو المجالس البلدية من الموظفين العموميين . (المادة ١١٧ ع)

(ب) دفاع . تعميم التهم في المرافعة لا يصح أن يتخذ سبيلا للظن في الحكم . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

١ - موظفو المجالس البلدية وعملها يقومون بخدمة عامة فهم لذلك من الموظفين الذين تعميم المادة ١١٧ عقوبات .

٢ - إذا اقتصر التهم في مرافعته أمام المحكمين الابتدائية والاستئنافية على الكلام في صفة المجني عليه وكونه من تعميم المادة ١١٧ عقوبات أم لا ، ولم يقدم أي دفع في الموضوع وحكت المحكمة بإدائته فلا يكون تقصيره هذا سببا للظن

في الحكم أمام محكمة النقض يزعم أنه قد حرم من درجتي التقاضي في الموضوع، لأنه لم يمنحه أحد من التكلم فيه كما كان يريد فهو المقصر في حق نفسه، أما الحكم فسلم من العيب .

(٢٥٠)

القضية رقم ١١٨٩ سنة ٤٨ القضائية .

تقضى وإبرام . شكل الطعن . قلم كتاب المحكمة الذي يجب التفرقة بالطن . تقديم الأسباب لقلم كتاب محكمة النقض . جوازه .

(المادة ٢٣١ تحقيق)

تنص المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنائيات على أن الطعن يكون بتقرير يحصل بقلم كتاب المحكمة وأن أسبابه تبين في الميعاد المقرر . وقضاء محكمة النقض ثابت على أن قلم الكتاب المشار إليه هو قلم كتاب المحكمة الصادر منها الحكم، فهو دون غيره الذي يحصل فيه التقرير بالطن كما أنه هو الذي يقدم إليه بيان الأسباب . ولم يتساهل القضاء إلا فيما يتعلق بالجهة التي يقدم إليها بيان الأسباب فأجاز أن يكون تقديمه في الميعاد لقلم كتاب محكمة النقض مباشرة، فإذا قُمت الأسباب لغير هاتين الجهتين كان الطعن غير مقبول شكلاً .

(٢٥١)

القضية رقم ١١٩٢ سنة ٤٨ القضائية .

(١) قرار الحفظ . الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور قرار من النيابة بحفظها . مح .
(المادتان ٤٢ و ١٢٧ تحقيق)

(ب) إثبات . ملحة محكمة الموضوع في تقدير شهادة الشهود وأقوال المتهمين .

١ - الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور قرار عنها من النيابة بالحفظ هو من قبيل الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفعل فيها، وبعبارة أخرى هو من قبيل التمسك بقوة الشيء المحكوم به . ولأجل أن يكون لهذا الدفع محل يجب أن يكون قد وجهت إلى المتهم تهمة في موضوع معين، وأن يكون قد

صدر عن هذه التهمة قرار من النيابة العمومية بحفظ الدعوى . أما القرار الذي يصدر بحفظ التهمة مؤقتا لعدم معرفة الفاعلين فلا يصح الاستناد عليه في طلب عدم قبول الدعوى . لأن ذلك يتناقض مع المبادئ التي تقوم عليها حجية الشيء المحكوم به .

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الاعتماد على أية عبارة لشاهد أو لمتهم مهما ضوئت ، وأن تؤولها التأويل الذي تراه مما تحتمله تلك العبارة عقلا وتستنتج منها حقيقة الواقعة لتعرضها بعد ذلك على النصوص القانونية لمعرفة ما إذا ينطبق عليها منها ولا رقابة لأحد عليها في ذلك .

(٢٥٢)

القضية رقم ١١٩٩ سنة ٤٨ القضائية .

تقض وإبرام . الأحكام التمهيدية . الطعن فيها بطريق التقض . غير جائز .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

١ - الأحكام التي أبيع الطعن فيها بطريق التقض والإبرام إنما هي الأحكام التي تفصل في أصل الدعوى وتنتهي بها الخصومة إما بالبراءة أو بالعقوبة . وبهذا القيد تخرج سائر الأحكام التي تصدرها محكمة الموضوع . تمهيدا لبت في موضوع الدعوى . وعلى ذلك فلا يصح الطعن في الحكم التمهيدي القاضي بتعيين خبراء لتحقيق الخطوط التي أسند إلى الطاعن تزويرها .

جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبدالعزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ماعدا القضية الآتية رقم ١٤٧٢ سنة ٤٧ القضائية فانها كالت برئاسة حضرة صاحب العزة محمد لبيب عطية بك .

(٢٥٣)

القضية رقم ١٤٧٢ سنة ٤٧ القضائية .

(١) تقض وإبرام . الطعن بالتقض . معاد تقديم الأسباب . شرط منح أجل تقدم فيه الأسباب .

رأى محكمة التقض الجديد . التمييز بين الطعون المقدمة قبل هذا الرأي وبين الطعون المقدمة بعده .

(المادة ٢٣١ تحقيق)

(ب) أوامر الحفظ المنصوص عليها بالمادة ٤٢ تحقيق . وجوب إثباتها بالكافة الصريحة .

هل يمكن أن يكون أمر الحفظ ضيقاً ؟

(المادة ٤٢ تحقيق)

(ج) دعوى عمومية . رضا على موظف . موافقة الرئيس الإداري على رضا أو عدم موافقة .
أثرها قانوناً .

(د) قبض وجس وهجز بدون وجه حق . انطباق المادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ ع على الموظفين وغيرهم .

الفرق بين هذه الجريمة وجريمة استعمال القوة المنصوص عليها في المادة ١١٣ ع .

(هـ) قبض وجس وهجز بدون وجه حق . حصوله لمصلحة انتخابات . انطباق المادة ٧٧ من قانون

الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ على هذه الوقائع . تطبيق أشد العقوبتين المنصوص عليهما

في هذه المادة وفي المادة ٢٤٤ ع .

(و) محل تطبيق المادة ٥٨ ع .

(ز) حكم . استعراض الحكم لوقائع لم تذكر في التحقيق . أثر ذلك على الحكم .

(ح) دعوى مدنية . مناط الادعاء مدنيا أمام القضاء الجنائي .

(المادة ٥٤ تحقيق)

(ط) مسؤولية الحكومة مدنيا عن أخطاء موظفيها . مطالها .

(المادة ١٥٢ مدني)

١ - كان قضاء محكمة النقض قد استقر زماناً على منح الطاعن أجلاً لتقديم

أسباب الطعن إذا ما أثبتت شهادة رسمية أن الحكم المطعون فيه لم يتم في الميعاد ؛

ولكن هذه المحكمة قد انتقلت إلى رأي جديد بحكمها الصادر في ١٩ مارس

سنة ١٩٣١ في القضية رقم ٧٥٥ سنة ٤٨ القضائية قيدت منح هذا الأجل

بوجوب التقرير من الطاعن في قلم الكلب في ميعاد الثمانية عشر يوماً بأن الحكم

للمطعون فيه لم يتم ، وإرفاق هذا التقرير بشهادة رسمية تؤيده . وهذا الانتقال كان

مناره انتفاء التفكك في المواعيد ؛ فمن الواجب عدلاً التمييز الطعون التي قدمت

قبل صدور الحكم الذي قرر الرأي الجديد وبين الطعون التي قدمت بعده ، فإن

الطعون الأولى لا يطبق على مقدمها هذا الرأي الجديد ، لأنهم قدموها في وقت كان

يكنى فيه لمنحهم أجلاً جديداً أن يقدموا شهادة بعدم ختم الحكم جرياً على رأي

محكمة النقض القديم .

٢ - أوامر الحفظ المنصوص عليها بالمادة ٤٢ تحقيق جنائيات هي من الأعمال القضائية الواجب أن تكون ثابتة بالكتابة ومؤرخة وموقعة عليها من الموظف المختص بإصدارها؛ ولا يقبل الاستدلال عليها لا بشهادة الشهود ولا بالاستنتاج من أعمال أخرى إدارية أو قضائية، اللهم إلا إذا كان العمل يلزم عنه هذا الحفظ حتما وبالضرورة العقلية، كضرورة التقرير بعد التحقيق برقع دعوى البلاغ الكاذب، إذ أن هذا التقرير دال بلفظه وبطريق التزوم العقل على أن من اتهمهم المبلغ برشون في مثل هذه الصورة يكون الحفظ ضمينا ويكون صحيحا مستجا آثاره^{(١)(٢)}.

٣ - اتفاق النائب العمومي مع الرئيس الإداري على رفع الدعوى العمومية على موظف تابع لهذا الرئيس أو اختلافهما على رفضها لا يمكن أن يكون له أي أثر قانوني على سير هذه الدعوى العمومية. فإذا أمر النائب العمومي برفضها على موظف بدون الحصول مقدما على ترخيص رئيسه قامت الدعوى سليمة وأصبحت نتائجها ولو سبق أن كان وعد النائب العمومي بحفظها، إذ هذا الوعد عديم الأثر على سير الدعوى.

٤ - المادة ١١٣ من قانون العقوبات لا تنطبق إلا على من استعمل القوة من الموظفين اعتمادا على سلطة وظيفته، ولا تنسح لحالات القبض والحبس والجزر بدون وجه حق لا سيما إذا كانت مشفوعة بالتعذبات البدنية المنصوص عليها بالمادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ ع. أما هاتان المادتان فلورودهما بالكتاب الثالث في الباب الخامس من قانون العقوبات الذي عنوانه "القبض على الناس وجسمهم" بدون وجه حق"، ولكون نصيهما مطلقين فهما وحدهما الواجب تطبيقهما في أحوال القبض والحبس والجزر المذكورة أيما كان الجاني موظفا أم غير موظف.

(١) يراجع حكم محكمة القضا الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ في القضية رقم ٢٦٨٠ سنة ١٩٢٦ القضائية.

(٢) سكت النائب العمومي سنة ونصف سنة عن رفع الدعوى على موظف مع وجود كتاب بلف الدعوى مرسل إليه من وزير الداخلية - وهو الرئيس الإداري لهذا الموظف - يلته فيه خبر فصل هذا الموظف مسافة له على ما وقع منه ومذكور فيه أنه "الوزير" يبعد له بلف الدعوى لحفظ الأوراق بناء على الاتفاق المتفق الذي تم. فمحكمة القضا قالت إن هذا السكت مهما قيل له لا يفهم منه بطريق التزوم العقل حصول حفظ الدعوى.

٥ - إذا كانت الوقائع التي تكون الجناية المنصوص عليها بالمادة ٢٤٤ عقوبات حصلت لمناسبة إجراء انتخابات بحيث يمكن أن يكون منها ما ينطبق كذلك على المادة ٧٧ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ فإنه يكون من المتعين على المحكمة توقيع أشد العقوبتين .

٦ - لا محل لتطبيق المادة ٥٨ عقوبات إلا إذا كانت ما وقع من الموظف قد كان تنفيذا لأمر سائق مشروع صادر إليه من رئيس وجبت عليه إطاعته أو اعتقده أنها واجبة . أما إذا كانت الوقائع مما لا يمكن للرجل العادي الفهم أن يفترض فيها أنها مما يجوز للرئيس أن يأمر مرعوسه بارتكابها لخروجها عن حدوده فلا محل إذن لتطبيق هذه المادة .

٧ - استمرار الحكم لوقائع لم تذكر في التحقيق لا يكون سببا لنقضه مادام أن المحكمة لم تأت به إلا تصورا لما اعتقدته من تفاصيل الأعمال المستندة إلى المتهمين ولم يضار المتهم به ولم يكن سببا لتشديد العقوبة^(١) .

٨ - المادة ٥٤ تحقيق جنايات واسعة النص . وهي ترخص لكل من ادعى بإصابته بضرر من الجريمة أن يدعى مدنيا أمام القضاء الجنائي ، ولم يفرق النص بين الضرر المباشر والضرر غير المباشر .

٩ - مسؤولية الموظف عن التمييز شخصيا قبل من أصابه ضرر من جراء سوء سير الأعمال في مصلحة عامة لا يفي الحكومة من الضمان . وقد استقر القضاء على أن الحكومة تسأل مدنيا عن أخطاء موظفيها إذا ارتكبت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها^(٢) أو بتناسبتها^(٣) وكان الموظف يعمل لحساب الحكومة .

الطعن المقدم من محمد عثمان وآخرين ومن وزارة الداخلية بصفتها ضامنة لما قضى به من التمييز قبل المتهمين ضد النيابة العامة في دعواها

(١) يراجع الحكم الصادر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ١٢٢ من ٤٦ القضائية .

(٢ و ٣) هذا محل لكثير من النظر .

رقم ١٠٦٤ سنة ١٩٣٠ المقيدة بجدول المحكة رقم ١٤٧٣ سنة ٤٧ قضائية .
ومحمود باشا الإترى وآخرين مدعين بحق مدنى .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعنين وآخرين حكم عليهما غايبا وهما أحمد فريد التهامى
ومحمد مبروك بأنهم فى المدة ما بين ٩ و ٤ من شهر مايو سنة ١٩٢٥ بمجة إخطاب
مركز أجا بمديرية الدقهلية قبضوا على كل من على أبو شوشة وسيد أحمد جمال الدين
وآخرين . وأودعهم بنقطة بوليس إخطاب وحبسهم بها بشير وجه حق مدعا
تتراوح بين يوم وأربعة أيام وعذبهم بالتعذيبات البدنية - بأن ضربهم على أيديهم
وأجسامهم بالعصى والسياط وكانوا يقيدونهم بالحبال ويعلقون أقدامهم ويضربونهم
عليها ويمعلونهم يدورون على شكل حلقة ويوسعونهم ضربا بالعصى والسياط
ويرقدون صفوفًا على بطونهم ويمثلون حركات عسكرية من رفع وخفض وقيام
وقعود ويتسمى كل منهم باسم امرأة يختاره وكانوا يكتفونهم بالكس والرش وتعذيب
الأرض وبعد أن تبذل الأرض بالماء يأمرونهم بأن يتزغوا عليها فتلوث أجسامهم
بالطين وأحضروا لهم قصاص البهائم فقص لكثير منهم شعور رؤوسهم وشواربهم
بمقص البهائم بشكل مشوه وقد أحدثوا بهم الإصابات والآثار البدنية المينة فى التقارير
الطبية . وطلبت إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٤٢ و ٢٤٤ و ١١٣
من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٢٧ أصدر حضرة قاضى الإحالة أمرا بإحالتهم على
محكمة جنايات المنصورة لمحاكمتهم بالمواد المذكورة على التهم السالفة الذكر أو لمحاكمتهم
بطريق الخيرة بالمادة ١١٣ عقوبات لأنهم فى المدة ما بين ٤ إلى ٩ من شهر مايو
سنة ١٩٢٥ بإخطاب مركز أجا بمديرية الدقهلية استعملوا القوة مع جميع الأشخاص
السالف ذكرهم بأن ضربهم وأحدثوا آلاما بأجسامهم وأحضروا بعضهم للنقطة
وحجزهم بها واستعملوا معهم أعمال العنف بضربهم على أجسامهم وربطهم بالحبال
وجعلهم يدورون على شكل حلقة واضطروهم إلى التسمى بأسماء نساء وتكليفهم

بالكنس والرش وتمهيد الطرق وتلوينهم بالطين وقص شعر رؤوسهم وشواربهم
بمقص المواشي . وقد ترك الضرب بأجسام الخي علىهم الإصابات الميئة بالتقاوير
انطية .

وادعى المدعون بالحق المدني الأول بمبلغ عشرة آلاف جنيه والثاني بمبلغ
٢٠٠٠ جنيه والثالث بمبلغ ٥٠ جنيا وكل من الباقي مبلغ مائة جنيه قبل المتهمين
جميعا بالتضامن مع وزارة الداخلية هذا المدعى المدني الثالث فانه يطلب تعويضه
قبل أحمد فريد التهامي متضامنا مع الوزارة .

وعند نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات دفع سعادة توفيق دوس باشا بعدم
قبول الدعوى العمومية لصدور قرار من سعادة النائب العمومي بحفظ الدعوى .
فقضت المحكمة في هذا الدفع برفضه وباعتبار الدعوى العمومية قائمة . وبعد سماع
شهادة الشهود ومرافعة النيابة والمدعين بالحق المدني دفع حضرات المحامين الحاضرين
عن الطاعنين أولا بأن ما وقع منهم لا عقاب عليه قانونا طبقا لأحكام المادة ٥٨
من قانون العقوبات، ودفع حضرة أحمد رشدي أفندي المحامي بأن الواقعة المستندة
إليهم على فرض أنهم غير معينين من العقاب فهي جنحة داخلية تحت حكم المادة
١١٣ عقوبات وليست من الجنايات المنصوص عنها بالمادة ٢٤٤ . فيعد أن سمعت
المحكمة هذه الدفوع وكذا الموضوع قضت حضوريا بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٣٠
عملا بالمواد ١١٣ و ٢٤٢ و ٢٤٤ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بحبس كل من
الطاعنين ستة شهور مع الشغل مع إلزامهم والمحكوم عليهما غاييا ووزارة الداخلية
بالتضامن بأن يدفعوا مبلغ ألفي جنيه لمحمود الإربى باشا ومصاريف دعواه المدنية
وآلف قرش أتعاب محاماة ومبلغ خمسمائة جنيه لمحمود بك عبد النبي ومصاريف
دعواه المدنية وخمسمائة قرش أتعاب محاماة وإلزام أحمد فريد التهامي ومحمد مبروك -
المحكوم عليهما غاييا - والحكومة متضامنين بأن يدفعوا لأحمد التوماني ألف
قرش تعويضا والمصاريف المدنية، وإلزام أحمد فريد التهامي ومحمد مبروك ويس
عبد الكريم والحكومة بأن يدفعوا متضامنين لكل من سيد أحمد جمال الدين .

ومحمد مندور مبلغ ألف قرش تمويسا والمصاريف المدنية وإلزام أحمد فريد التهامي ومحمد عثمان وعلى كريم والحكومة متضامين بأن يدفعوا لإسماعيل بلال مبلغ ألف قرش تمويسا ومصاريف دعواه المدنية، وإلزام أحمد فريد التهامي ومحمد عثمان ومحمد مبروك والحكومة متضامين بأن يدفعوا إلى محمود محمد عرض مبلغ ألف وخمسمائة قرش ومصاريف دعواه المدنية وإلى أحمد إبراهيم داود مبلغ ألف قرش ومصاريف دعواه المدنية، وإلزام أحمد فريد التهامي والحكومة متضامين بأن يدفعوا إلى أحمد أحمد النحاس مبلغ ثلاثين جنيا ومصاريف دعواه المدنية .

فطن المتهمون في هذا الحكم بطريق التقض والإبرام في ثاني يوم صدوره، وقدم حضرة المحامي عنهم تقريرا بالأسباب في ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠، كما طعن أيضا مندوب وزارة الداخلية في ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠ وقدم تقريرا بالأسباب بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ .

وبالجلسة التي جددت لنظر هذا الطعن دفعت النيابة ودفع حضرة المحامي عن المدعين بالحق المدني بعدم قبول طعن المتهمين شكلا لتقديمهم أسباب طعنهم هذا بعد الميعاد القانوني، وطلب حضرة المحامي عن المتهمين رفض هذا الدفع للأسباب المدققة بمحضر الجلسة . وبعد أن ضمت المحكمة هذا الدفع إلى الموضوع وسمعت دفاع طرفي الخصوم أجلت الحكم إلى جلسة هذا اليوم .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والأطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
بما أن النيابة والمدعين مدنيا طلبوا القضاء بعدم قبول طعن محمد عثمان، ويس عبد الكريم، وعلى كريم، وعبد الرحمن الشريفي من جهة الشكل لأن الأسباب التي بنى عليها لم تصل لقلم كتاب محكمة التقض إلا في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ في حين أن الحكم المطعون فيه صدر في ١٥ يناير سنة ١٩٣٠ .
وبما أن قضاء هذه المحكمة بشأن موعد تقديم أسباب الطعن في حالة فوات التوقيع على أصل الحكم المطلوب تقضه في أجل ثمانية أيام المضروبة قد اختلفت

وجهاته ثم استقر من عهد غير قريب على رأى يقضى بمنح الطاعن أجلا يقدم فيه أسباب طعنه إذا ما أثبت بشهادة رسمية أن الحكم المطعون فيه لم يتم في الأجل المحدد قانونا . وبعد ذلك بدا أن هذا الرأى فيه ترخص قد يكون غير حميد الأثر ومدة للفوضى فقيد منح أجل جديد لتقديم الأسباب بوجوب التقرير في قلم كتاب من الطاعن أو وكيله في ميعاد الثمانية عشر يوما بأن الحكم المطعون فيه لم يتم وإرفاق هذا التقرير بشهادة رسمية تؤيده .

وبما أن هذا القيد الجديد الذى وضعته هذه المحكمة لأول مرة في حكمها المؤرخ في ١٩ مارس سنة ١٩٣١ في القضية رقم ٧٥٥ سنة ١٨ قضائية قد كان مثاره كما تقدم انتهاء التفكك في المواعيد الذى بدا كأثر للرأى القديم حتى أن بعض الطاعنين كان يطول قعودهم عن إعداد وجوه طعنهم شهورا بعد ختم الحكم ويمثلون أمام محكمة النقض وليس يدهم أسباب طالين منحهم أجلا جديدا لتقديمها ، فالرأى الحديث يؤدى بلا ريب إلى استعمار كل طاعن بواجبه ويدعوه لتعقب الحكم ، حتى إذا ما اقتضى ميعاد ختمه لزمه واجب آخر وهو أن يقدم تقريرا بذلك مؤيدا بشهادة رسمية يودعه قلم الكتاب في مدى الثمانية عشر يوما ، إلا أنه من جهة أخرى يجب التمييز عدلا بين الطعون التى قدمت قبل صدور الحكم الذى أعلن هذا الرأى الجديد والطعون التى تلت ، فإن الطعون الأولى كان أصحابها على يقين بعد حصولهم على الشهادة المثبتة لفوات ختم الحكم في ثمانية الأيام المضروبة أنهم لابد سيمنحون أجلا جديدا من محكمة النقض لتقديم الأسباب جريا على رأيا القديم .

هؤلاء الطاعنون يتادى الإنصاف بأن لا يطبق عليهم الرأى الجديد . فقد قدموا عن التقرير أمام قلم الكتاب في بحر الثمانية عشر يوما بأن الحكم لم يتم مسترشدين بقضاء هذه المحكمة الذى استقر زمنا وبعد أن فات هذا الموعد أعلن الرأى الجديد ، فوجب عدلا أن لا يضاروا به على شريطة أن لا يكونوا استنلوا ظرف فوات ختم الحكم في مواعده وظلوا ساكتين حتى موعد جلسة النقض وليس يدهم أسباب

لطعنهم . بهذا يستقيم الرأى الجديد ويثبت حكمه ويرفع الظلم فى الحالات العارضة التى أوجدها الانتقال من رأى إلى رأى .

وبما أن حالة المتهمين الطاعنين تنطبق على تلك الشروط بل إنهم عنوا بالتقدم فيها خطوة؛ فقد قدموا أسباب طعنهم لقلم الكتاب فى ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ أى قبل أول جلسة أمام هذه المحكمة والحكم ثبت أنه لم يحتم إلا فى ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠؛ ثم إن هذه المحكمة منحتهم فى جلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٣٠ أجلا يمتد إلى آخر ذلك الشهر ليقدموا أسبابا جديدة فأكدت بذلك رأيا القديم وارتبطت فى شأنهم ارتباطا لا يجوز معه تطبيق الرأى الجديد .

وبما أنه بين من ذلك أن لا محل لقبول دفع النيابة والمدعين مدنيا ويجب قبول طعن المتهمين شكلا .

وجما أن السبب الأول من وجوه طعن المتهمين يتلخص فى أن الدعوى العمومية ما كان يجوز رفضها عليهم لأن النيابة العمومية سبق أن حفظتها ولم يظهر بعد حفظها دليل جديد ولم يبلغ أمر الحفظ طبقا للمادة ٤٢ من قانون تحقيق الحريات، وجاء الطاعنون فى سبيل تأييد هذا الوجه بنظريتين : الأولى أن القانون لم ينص على وجوب كتابة أمر الحفظ بل إن صدور هذا الأمر وقيام الثبوت عليه يكفى لإنتاج أثره؛ والثانية أن الدعوى العمومية يجب قانونا لرفضها على موظف أن يرخص رئيسه الإدارى بذلك . وقد فرعوا عن هذه النظرية الأخيرة حكما مستتبعا وهو أن سكوت النائب العام على كتاب وزير الداخلية الذى أرسله إليه مع ملف الدعوى فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٥ معلنا رقت ملاحظ البوليس وبجائزة مأمور المركز وذاكرا أنه يمد هذا الملف لحفظ الأوراق بنيه على الاضاق الشفوى الذى تم — هذا السكوت الذى دام ستة ونصف سنة لا يمكن أن يفهم منه إلا أن أمرا بالحفظ قد صدر ، أما قوائم تدوين هذا الأمر فى ورقة وإثباته فى دفاتر النيابة فانه تقصير أو تراخ يجب أن لا يضار به المتهمون .

وبما أن هذه المحكمة سبق أن قضت في حكمها الرقم ٣٠ بتاريخ سنة ١٩٣٠ في القضية رقم ٣٦٨٠ سنة ٤٦ قضائية بما يأتي : (إن أوامر الحفظ المنصوص عليها بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات هي من الأعمال القضائية الواجب أن تكون ثابتة بالكتابة الصريحة ومؤرخة وموقعا عليها من الموظف ذي الاختصاص في إصدارها ولا يقبل الاستدلال عليها لابتهاة الشهود ولا بالاستنتاج من أعمال أخرى إدارية كانت أو قضائية ، اللهم إلا إذا كان العمل يلزم عنه هذا الحفظ حتما وبالضرورة العقلية كصورة التقرير بعد التحقيق برفع دعوى البلاغ الكاذب ؛ إذ هذا التقرير دال بلفظه وبطريق الزوم العقلي على أن من اتهمهم المبلغ هم يرشون لا شائبة عليهم وأن النيابة ترى عاكمة من اتهمهم ظلما وزورا . في مثل هذه الصورة — ولعلها الوحيدة يكون الحفظ ضمنا ويكون صحيحا متجا آثاره) .

وبما أن الطاعين يرون أن هذا المبدأ لا يقيد المحكمة في اقتضاء الكتابة في جميع أوامر الحفظ لأنه أقر أحوالا يكون فيها الحفظ ضمنا يستخلص بالضرورة العقلية وقد ضرب لذلك مثلا وهو البلاغ الكاذب وتقرير رفع الدعوى عنه .

وبما أن المفهوم أن محكمة النقض لم ترد أن تغلق باب الحفظ الضمني والمثال الذي ساقته وإن كان نصت بأنه يكاد يكون للوحيد بقى مثالا لاحالة واحدة محصورة فيجب إذن استيعاب النجحة التي يسوقها الطاعنون تأييدا لدعواهم بأن أمر الحفظ قد صدر فعلا من النائب العام وإن كان لم يظهر له أثر مكتوب .

وبما أن أول ما يلاحظ بادى الرأي أن صيغة كتاب وزير الداخلية للنائب العام فيه تأكيد بأن اتفاقا شفويا قد تم بينهما أتيح مجازاة ملاحظ البوليس بالرفق ومجازاة مأمور المركز بقطع مهرب عشرة أيام ، وأن هذا الجزاء قد وقع فعلا فأصبح لازما تنفيذ الشق المقابل من الاتفاق وهو الحفظ فالكسوت من جانب النائب العام بعد هذا الكتاب الصريح المعنى واستمرار ذلك الكسوت سنة ونصف سنة من شأنه أن يؤول من الطاعين كدليل على حفظ تم وإن لم يبرز ماديا في صورة أمر مكتوب ؛ على أن المهم في الأمر أن جزاء وقع وكان فادحا للملاحظ إذ أنه رفعت من الخدمة والمعهد

في الجزاءات الإدارية إننا ما وقعت قبل رفع الدعوى العمومية أن يكون فيها الغناء عن رفضها وأن التمسجل بها يقطع بذلك إذ المحاكاة الجنائية قد تمنح البراءة مضافا إليها ما قد يفهم منه دفع المسؤولية الإدارية أيضا، فالقضاء إداريا بالرفق وطلب الحفظ بعد تنفيذ هذا الجزاء يقتضى في نظر الطاعنين بطريق اللزوم العقلي تأويلا واحدا وهو أن الأوراق قد حفظت ولتتهم الذى جوزى بأكبر جزاء إدارى أن يطمئن إلى أن المحاكاة الجنائية قد تحول سينها عن رأسه؛ ولكن من جهة أخرى قد ورد على لسان مثل النيابة في جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٢٩ أن الأمر لم يتعد قرارا شفويا حصل بين وزير الداخلية والنائب العام وورد أيضا في مذكرة رئيس نيابة المنصورة المؤرخة في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٧ أنه استلم من النائب العام شخصيا فأذن له أن يقرر أنه بعد انتهاء التحقيق حصلت مخبرات بين النيابة ووزارة الداخلية ولكن بشأن الجزاء الإدارى فقط وطلب النائب العام طلبات في هذا الشأن لم تجبه إليها كلها ووزارة الداخلية وأخيرا اتفق على إرجاء البت في المسألة لوقت ما ولم يحصل اتفاق قط على حفظ الدعوى ولذلك لم يصدر قرارا لا بالحفظ ولا بالسير في الدعوى واستمر ذلك إلى أن رأى أخيرا رفع الدعوى فأصدر أمره برفعها بعد استيفاء تحقيق بعض نقط رآها .

لا ريب أن الطريقة التي اتخذت فيها شذوذ وتصرف غير مسموح أنتج حالة غير عادية وولد عقيدة عند المتهم النائب وشركائه يمكن أن يقال إنه كان من حقهم أن تسارع النيابة إلى تصحيحها، لا سيما إذا لوحظ أن قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٨٩٥ والذي كان حكمه في ذلك الحين نافذا قد فرض على الوزير الذى يقيم الموظف الذى يراد محاكمته أن يستقر على رأى في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ مغادرة وزير الحقانية إياه فلو أن النائب العام لم يقبل ما جاء في كتيب وزير الداخلية المؤرخ في ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٥ لصحح واقعة هامة فيه وهى حصول الاتفاق، ولا اتخذ السبيل الذى رسمه قرار مجلس الوزراء .

وهنا يأتي موضع البحث الذى ساقه الطاعنون من وجوب الحصول على ترخيص

الرئيس الإداري برفع الدعوى العمومية وإلا كان رفعها باطلا لأن هذا الترخيص عنصر من عناصر سلطاتها وقيامها وعدم وجوده معطل ويمت لها ولا يمكن أن تخفى عليه .

هذا الرأي لا يتفق إطلاقا مع روح التشريع وآراء الفقهاء إذ الاتفاق أو الخلاف مع الرئيس الإداري على رفع الدعوى العمومية أو على حفظها لا يمكن أن ينتج أي أثر قانوني على سيرها، وإذا أمر النائب العام برفع الدعوى العمومية على موظف من غير أن يحصل مقدما على ترخيص من رئيسه فقد أمره وقامت الدعوى سليمة وأنتجت نتائجها . أما تصرفه من الناحية الإدارية فله شأن آخر . ويتفرع عن هذا الرأي أن الوعد بالحفظ والقيود عن تنفيذ ذلك الوعد هو إجراء جائز للنائب العام وإذا رتب نتائج فهي لا تمس الدعوى العمومية بأية حال .

وبما أن المحكمة ترى أن المستخلص من سيرة الإجراءات التي اتخذت في شأن هذه الدعوى أن النائب العام لم يصدر أمرا بالحفظ وإنما اتفق مع وزارة الداخلية على أن يصدره بشروط اشتراطها لم تتم ثم بدا له أن يتخذ بين ذلك سبيلا فسكت طويلا عن التصرف في الدعوى واحتدى أخيرا إلى رفعها وهو تصرف ليس في وسع المحكمة الحكم على ظروفه وما قد يكون له من مبررات وإنما تأخذ منه الواقعة المهمة وهي أن أمرا بالحفظ لم يصدر وأن طمأنينة الطاعين كانت مخدوعة بالظواهر لا بالحقيقة ، وأنه لهذا لا يصح أن يربط لهم حقا وإن عذروا ؛ ولو أنهم كانوا حريصين على بناء طمأنيتهم على أساس لطلبوا صورة من قرار الحفظ الذي ظنوا أنه صدر وعندئذ كان ينكشف لهم الواقع .

وبما أنه يتبين من ذلك أن الحالة التي استعرضها الطاعنون ليست مما يؤخذ منها صدور حفظ ضمني يفهم بطريق اللزوم العقلي ، وإنما هي ملاسبات وظواهر ولدت عقيدة خاطئة كان في استطاعة الطاعين تصحيحها بطلب صورة من أمر الحفظ ، فالوجه الأول الذي يجي على هذه المسألة لا محل لقبوله إذن ويتمين رفضه .

وبما أن الوجه الثاني من طعن المتهمين يدور حول اعتبار الواقعة الثابتة في الحكم جنحة تنطبق عليها المادة ۱۱۳ لا جناية تنطبق عليها المادة ۲۴۴ من قانون العقوبات .

وبما أن بحث هذا توجه يقتضى المقارنة بين تينك المادتين والمواد المقابلة لهما في قانون العقوبات الفرنسى واستعراض ما ذهب إليه فقهاء القانون في تفسير المواد الفرنسية .

وبما أنه لا نزاع في أن المادتين ۲۴۲ و ۲۴۴ من قانون العقوبات الأهلى يقابلهما في القانون الفرنسى المواد ۳۴۱ إلى ۳۴۴ ، أما المادة ۱۱۳ المصرية فقد ذهب الحكم المطعون فيه إلى أنها تقابل المادة ۱۸۶ فرنسية وجزم بأن لا صلة لها إطلاقاً بالمادة ۱۱۴ الفرنسية . وقد سارت النيابة والمدعيان مدنيا هذه السيرة في الرأى وأتوا بستة حجج في تأييده وخالفهما الطاعنون من المتهمين ذاهبين إلى أن المادة ۱۱۳ المصرية هى المقابلة قطعا للمادة ۱۱۴ الفرنسية وفرعوا عن ذلك نتيجة هامة وهى أن البحث الذى أثاره فقهاء القانون الفرنسى ونرجح أعلامهم منه بأن المواد ۳۴۱ إلى ۳۴۴ مقصور تطبيقها على أفراد الناس دون الموظفين لأن أولئك لهم نص خاص وهو المادة ۱۱۴ — هذا البحث يجب أن يكون نبراس هدايتنا هنا في استظهار غرض المشرع المصرى ومرايمه في هذه التهمة .

وقد جاء في تدليل المتهمين على توافق نص المادة ۱۱۳ المصرية و ۱۱۴ الفرنسية أنه يوجد في القانون المصرى مادتان متعلقتان بالجرائم التى تقع من الموظفين والأفراد على الناس الأولى جنحة تنطبق على المادة ۱۱۳ والثانية جناية القبض والتعذيب (وهما على ما يرى الدفاع نوع من أنواع القسوة) وهذه الجناية تنطبق على المادتين ۲۴۲ و ۲۴۴ ، وقال المتهمون إن المحكمة في التفرقة بين الفعلين وإن اتحدت نتيجتهما هى أن الباعث لموظف على الاعتداء إنما هو شدة حرصه على المصلحة العامة وتحمسه في أداء الواجب المنوط به وهذان يكونان دائماً أو في الغالب سلامة النية . أما الاعتداء الحاصل من الأفراد فأنما يدفعهم إليه دائماً شهوة الانتقام

وجذوة الحقد فاختلاف البواعث هو الذى حدا بالشرائع إلى إقامة هذه القوارق في الجزاء على عمل واحد تبعا لصفة مرتكبه .

جاء هذا التدليل من قبل المتهمين وهو في ذاته على شيء من الوجاهة كانت تكفى لو أنه أشير إلى أن الشرائع أدركت أن رجال السلطة الذين في يدهم بحكم وظائفهم إجراء القبض والحبس إذا ما وقع منهم شيء من ذلك بغير مسوغ قانوني أو خروجا عن حدود وظائفهم فإن جرمهم ينظم بحكم عملهم الملابس لحياتهم تحت التجاوز عن حدود الوظيفة أو إساءة استعمال سلطتها . أما أفراد الناس فإن لهم شأنا آخر إذ إقدام واحد منهم على القبض على رجل أو حبسه فيه معنى استلاب السلطة العامة وتصيب نفسه مكان رجالها وهذه تاحية من الجريمة يستبين منها خطر يتصل بالقوضى ويثم له الشارع ويتخذ في وجهه العدة .

ولكن هذا التدليل كاملا أو مقنوعا لا يمكن الإصغاء إليه قبل البت في منعى المادة ١١٣ المصرية وهل ما نصت عليه من استعمال القسوة التي تحدث آلاما بالأبدان أو تغل بالشرف يمكن أن يدخل تحته فعل القبض على شخص أو حبسه أو محبزه بدون أمر أحد الحكام المختصين وهو الفعل المعاقب عليه بالمادة ٢٤٢ وهل يجوز ذلك إذا اقترنت القبض بتعذيبات بدنية وهو الفعل المعاقب عليه بالمادة ٢٤٤ .

إن الترجمة الفرنسية لعبارة استعمال القسوة جاءت هكذا (aura usé) (de violences) وعبارة أحدث آلاما بأجسامهم جاءت هكذا (Occasionner une souffrance Corporelle) في حين أن عبارة عذب بتعذيبات بدنية جاءت هكذا (soumises à des tortures Corporelles) ويدعى أن المعنى في هذه العبارات المتعاقبة يختلف اختلافا واضحا سواء أ كان ذلك في النص العربي أو في الترجمة الفرنسية وليس بالهين اقتراف أن الشارع المصرى توقع في أساليبه جزاؤا ورأى أن عبارة استعمال القسوة تفي بأداء معنى القبض والحبس والمججز حتى لو اقترنت بتعذيبات

بدنية ما دام أنه ذكر في المادة ١١٣ آلام الأجسام والإخلال بالشرف فإن هذا الاقتراض فيه عمل غير قليل وتخريج نلاحظ لا يستقيم مع معناها المصطلح عليه .

ليس بهين أن يكون المشرع المصرى أراد هذا في سبيل تأييد مبدأ اقتراض سلامة نية الموظف في أعمال العنف التي يرتكبها أو مبدأ حرص المشرع على التشديد على الأفراد الذين يستلبون سلطانه مع أن الخلاف بين الفقهاء الفرنسيين عند ما أثاروا البحث الذي يتعلق بتطبيق المواد ٣٤١ إلى ٣٤٤ على أفراد الناس دون الموظفين يكاد يكون مقصورا على فكرة واحدة وهي أن الشارع الفرنسى قد نص على عقاب الموظفين في مادة أخرى وهي المادة ١١٤ ، فقد قال جازو في الصفحة رقم ١٨٥ من الجزء الخامس من مؤلفه في شرح قانون العقوبات إن المادة ٣٤١ وما يليها تعاقب على القبض الذي يحصل من أشخاص ليس بيدهم أمر من السلطات المختصة؛ أما المادة ١١٤ وما بعدها فتعاقب على القبض أو الحبس الذي يقع من رجال السلطة العامة المختصين إذا كان مخالفا للقانون . وقال جارسون في الصفحة رقم ٢٥٣ من تعليقاته على قانون العقوبات ما يؤيد هذا الرأي إلى حد ما وإن كان أرى بحفظات دقيقة ترمى إلى اعتبار قبض الموظفين على أفراد الناس واقفا تحت حكم المادة ٣٤١ وما بعدها إذا كانوا في ظروف تجعلهم بعيدى الصلة بعمل وظيفتهم وقت الاعتداء الذي يقررونه .

فالتحالف قائم إذن على أساس أن نصين قائمان في القانون الفرنسى ذكر كليهما الاعتداء بالقبض على الحزبية الشخصية واستبان من موضعهما في ذلك القانون أن أحدهما خاص بالموظفين والآخر خاص بأفراد الناس . أما في القانون المصرى فإن أساس الخلاف معدوم بما تقدم شرحه من أن نص المادة ١١٣ لا يتبع لحالات القبض والحبس والمجاز لا سيما إذا كان مشفوعا بتعذيرات بدنية . وفوق هذا فإن موضع المادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ جاء في الباب الخامس من الكتاب الثالث وهذا الباب عنوانه القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق ، والكتاب الثالث عنوانه الجنايات والجنح التي تحصل لأفراد الناس ، أما المادة ١١٣ فقد

وردت في الباب السادس من الكتاب الثاني وهذا الباب عنوانه الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس . والكتاب عنوانه الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وفي هذه العناوين ما ترتب به فكرة المشرع المصري من أنه عذ الاعتداء على حرية الناس في القبض أو الحبس أو المحجز من الجرائم التي تقع إطلاقاً من موظف أو غير موظف ؛ وليس صحيحاً أن هذه الجرائم إذا وقعت من موظف كفل عقابها الباب السادس من الكتاب الثاني إذ أن مواد هذا الباب لم يأت فيها نص عن القبض أو الحبس بغير وجه حق ولم يذكر فيها إلا التعذيب الذي يكون الفرض منه حمل متهم على الاعتراف . وهنا يجب التنويه إلى ظاهرة هامة في النصوص المصرية وهو قصر عقاب الموظف المرتكب للتعذيب على حالة حمل متهم على الاعتراف فكان التعذيب الذي يرتكبه الموظف لغير هذا الفرض مع شخص حبه بغير وجه حق لا يعتبر بناء على رأى الطاعين إلا جنحة لا تستدعي عقوبتها الحبس ستة طبقاً للمادة ١١٣ مع أن التعذيب قد تصل فداحته إلى حد يعاقب عليه بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة إذا وقع على شخص قبض عليه بغير وجه حق . هذا هو مؤدى الأخذ بالرأى الذى يقول به الدفاع عن المتهمين وتلك نتيجة التفرة التي بنوها على أن الباعث لوظف على الاعتداء هو شدة حرصه على المصلحة العامة وتحسه في أداء الواجب .

وبما أن الذى يستخلص من ذلك جميعاً أن البحث الذى عني به فقهاء التشريع الفرنسى ليس له محل عندنا فإن المادة ١١٣ من قانون العقوبات الأهل لم تمن قط إلا بوسائل العنف التي لا تبلغ حد القبض على الناس أو حبسهم . أما المادتان ٢٤٢ و ٢٤٤ من ذلك القانون فتصهما عام ينطبق على الموظفين وغيرهم . ويجب أن يشار هنا إلى أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ صريحة المعنى في أنها تشير على السواء إلى الأحوال التي تقع في باقى فقرات تلك المادة وفي المادة ٢٤٢ وجعل المتهمين في هذه النقطة غير سائقين .

وبما أن ما جاء في آخر الوجه الثاني من انطباق الواقعة على المادة ٧٧ من

قانون الانتخاب يرد عليه أن الوقائع الثابتة في الحكم المطعون فيه تشكل منها على ما تقدم شرحه أركان الجناية المنصوص عنها في المادة ٢٤٤ فإذا كانت هذه الوقائع أيضا أركان المادة ٧٧ من قانون الانتخاب فإن حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات يجعل الجناية وحدها وهي الجريمة الأشد محل التطبيق .

وبما أنه يبين من هذا أن الوجه الثاني من أوجه المتهمين واجب رفضه .
وبما أن الوجه الثالث يتلخص في أن الواقعة لا عقاب عليها طبقا للمادة ٥٨ من قانون العقوبات لأن ما وقع من المتهمين كان تنفيذا لأمر صادر إليهم من رئيس وجبت عليهم طاعته أو اعتقدوا أنها واجبة .

وبما أن الوقائع المذكورة في الحكم المطعون فيه والتي اعتقدت محكمة الموضوع أنها ثابتة لا يمكن أن يفترض فيها أنها مما يجوز للرئيس أن يأمر مرعوبه بارتكابها لأنها بطبيعتها على ما وضع في الحكم من تفصيلاتها تجعل الرجل العادي التهم يدرك أن الرئيس الأمر بها قد خرج بهذا الأمر عن حدوده وانحرف عن واجباته فطاعته في مثل هذه الحال تجزى بلا ريب مسئولية الفاعل الأصلي . وميزان التقدير في ذلك هو كما تقدم أن الرجل العادي يدرك تلك المسئولية . فهذا الوجه لا محل لقبوله .

وبما أن الوجه الرابع يتلخص في أن محكمة الموضوع أدمجت في الحكم وقائع لم تكن محلا للتحقيق ولم ترد في قرار الاتهام كالمباراة التي صدرت عن دخول المساجد وإغلاقها ومنع ذكر اسم الله فيها .

وبما أن هذه الوقائع إنما استعرضت في الحكم تأييدا للعقيدة التي أبرزتها محكمة الموضوع في سياق تمثيل صورة العمل المسند للمتهمين فهي تؤكد لأرباب هذا العمل واستنكار له صيغ على مقتضى الغرض من رسمه ولم يضار المتهمون به فانهم كانوا سيقون على أية حال من المحكمة الجزاء الذي قدرته للعمل الذي وقع بالصورة التي اعتقدتها . فهذا الوجه لا محل لقبوله أيضا .

وبما أن الوجه الخامس نحوه أن محكمة الموضوع لم تلحظ أن بعض المجنى عليهم قد ثبت كذبهم من الكشف الطبي الذي أوضح أن إصاباتهم حصلت قبل الكشف عليهم بساعات والمتهمون كانوا غادروا نقطة البوليس قبل ذلك بخمسة أيام . وبما أن هذه النقطة مهما قيل في وجاهاها فانها ترتبط بالموضوع وليست المحكمة ملزمة بأن ترد على كل قطع الدفاع وإن كان الواجب استظهار النقط الهامة وتفنيدها ، فهذا الوجه أيضا يتعين رفضه .

وبما أن الوجه السادس بحث مسألة القعود عن ختم الحكم من ١٥ يناير إلى ٢٩ منه وخرج عن ذلك أن هذا التصور يجب أن تجزئه محكمة النقض بالناء الحكم وهو رأى لا تأخذ به هذه المحكمة فإن البطالان عند وقوع هذه المخالفة لم ينص عليه . أما ماذكره الطاعنون في ثانيا هذا الوجه عن تحميل كل طاعن مشقة الاستفسار في كل حين عما إذا كان الحكم ختم أو لم يتم فقد عابته هذه المحكمة واحتدت فيه إلى الرأى الذى يصون القوضى ويمنع المشقة على ما ذكر في صدر هذا الحكم ردا على الدفع المقدم من النيابة والمدعين مدنيا ، فيجب إذن رفض هذا الوجه .

وبما أن ماذكره الطاعنون في خامسة الوجوه المقتمة منهم ليس إلا تقسدا لأسلوب الحكم وما يقولون ببعده عما يجب أن تتنازه الأحكام من تركيز المعانى وحصرها في الواقع الثابتة من غير حواش من المحسنات وهو ما لا شأن لمحكمة النقض أن تتعرض له .

وبما أن الدفع الذى قدم بشأن طعن الحكومة ينطبق عليه الرد الذى جاءت به المحكمة فيما يتعلق بطعن المتهمين لا سيما وأن أسباب طعن الحكومة قدمت لقلم الكاتب يوم ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ أى في اليوم الذى تلا مباشرة الثانية عشر يوما المحددة قانونا . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على عدم احتساب اليوم الثامن عشرة فيتمتعين رفضه وقبول طعن الحكومة شكلا .

وبما أن الوجه الأول من وجوه طعن الحكومة هو عين الوجه السادس المقدم من المتهمين وقد سبق الرد عليه .

وبما أن الوجه الثاني يتلخص في أن محكمة الجنايات قد أخطأت في تطبيق القانون بقبولها دعوى المدعين مدنيا لأن الضرر الذي يدعيان بمحصله لما لم يكن مباشرا للعمل المطلوب العقاب عليه فليس للقاضي الجنائي أن ينظر فيه لأن اختصاصه إنما هو اختصاص استثنائي أجازته الشارع لمصلحة العدالة وما تقتضيه الجريمة من سرعة الفصل في الوقت المناسب وما يستلزمه زجر المتهم بالإسراع في دفع التعويض المترتب على ارتكاب الجريمة التي تم فحصها ودرس عناصرها. أما من يكون أصابه ضرر غير مباشر من وقوع الجريمة فإن أمامه الطريق المدني إن كان له وجه .

وبما أنه يرد على هذا الوجه أن من خصوصيات القضية الحالية أن الدعوى المدنية الموجهة فيها على المتهمين تابعة للدعوى الجنائية ودعوى الضمان بالتضامن الموجهة على الحكومة تابعة للدعوى المدنية الموجهة على المتهمين فلا يمكن فصلها عنها. ومن جهة أخرى فإن المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات واسعة النقص وهي ترخص لكل من ادعى بإصابته بضرر من الجريمة أن يدعى مدنيا أمام القضاء الجنائي، ولم يفرق النص بين الضرر المباشر والضرر غير المباشر .

أما ما قد تكون عتبه الحكومة من التفرقة بين الضرر الشخصي والضرر غير الشخصي على ما هو مفهوم من معنى بحثها في هذا الوجه فلا محل للاعتراض إليه . لأن محكمة الموضوع ذكرت في صراحة أن الضرر الذي وقع قد لحق بالمدعين مدنيا شخصيا، وقد فصلت نواحي هذا الضرر تفصيلا وذكرت أن شقا منه كان ضررا أدبيا تمثل في الإهانة والحط من كرامتهما وليس من ريب في أن الضرر الشخصي يميز تضمين مرتكبه حتى لو وقع بطريق غير مباشر . وهذا هو الرأي السائد في القضاء الفرنسي والقضاء المصري، فيتين إذن رفض هذا الوجه .

وبما أن الوجه الثالث من الوجوه المقدمة من الحكومة يتلخص في أن حكم محكمة الجنايات جاء باطلا ومعيا إذ أن تلك المحكمة لم تدين النص القانوني الذي بنت عليه إلزام الحكومة بالتعويض الذي قضت به وأو فرض وأنها كانت تلحظ

في حكمها المادة ١٥٢ من القانون المدني فقد أخطأت في ذلك التطبيق لأن علاقة الموظف بالحكومة ليست علاقة الخادم بخدمه .

وبما أن محكمة الموضوع قد استعرضت في حكمها عند بحث الدعوى المدنية النظرية القانونية التي بنت عليها إلزام الحكومة بالتعويض بطريق التضامن مع المتهمين فذكرت أن ضمان الموظف شخصيا لا يفي الحكومة من ضمانها قبل الشخص الذي أصابه ضرر من جراء سوء سير الأعمال في مصلحة عامة، واستشهدت بأحكام مجلس شورى الدولة المنشورة في الصفحة رقم ٣٧٥ من الجزء العاشر من رايانوار يرايك دالوز . وفي هذا غناء عن ذكر المادة التي طبقها من القانون المدني لاسميا وأن المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الحثايات لا تقتضي النص في الحكم إلا على مادة العقاب وقد استقرت أحكام القضاء المصري على هذا الرأي وبعض تلك الأحكام ذهب إلى أبعد من ذلك إذ قرر أن إغفال ذكر مادة قانون العقوبات نفسه لا يدعو للبطلان .

أما البحث الذي أثارته الحكومة ابتغاء نفي علاقة السيد والخادم بين الحكومة والموظف وفي انطباق المادة ١٥٢ من القانون المدني تبعا لذلك - هذا البحث قد استقر بشأنه القضاء على أن الحكومة تسأل مدنيا عن عمل موظفها إذا ارتكب أثناء تادية الوظيفة أو بسببها أو بمناسبتها . وقد قطعت محكمة الموضوع في بيان وقائع الدعوى بأن الثابت على لسان جميع المشورين في التحقيق أن المتهمين كانوا يعملون لحساب الحكومة القائمة وقتئذ، على أنه حتى لو أخذ بما ذهب إليه الحكومة في مذكرتها بأن المادة التي كان يصح أن يقال بانطباقها هي المادة ١٥١ من القانون المدني لأنها في نظرها أقرب للمعقول فإن ما تدعيه الحكومة من عدم توافر شروط هذه المادة لا يمكن التسليم به على طريقة الجزم الذي أبدته لأن خطأ الرقابة الذي يندرج في هذا البحث محل للتقدير، والأمر على أية حال في غناء عن كل هذا بما تقدم من البيان، فإن محكمة الموضوع قد وفقت بحسب النظرية التي بنت عليها التعويض المقضي به على الحكومة ولم تكن فيه خاطئة .

وبما أنه يبين من ذلك أن هذا الوجه واجب رفضه أيضا .

(٢٥٤)

القضية رقم ٣٨١ سنة ٤٨ القضائية .
 دعوى جنحة مباشرة . الحكم فيها بالبراءة وبشطب الدعوى المدنية . عدم جواز إعادة نظر القضية .
 إذا غلب المدعى بالحق المدني في دعوى الجنحة المباشرة التي رفعها وحكم ببراءة
 المتهم وبشطب الدعوى المدنية فلا تجوز إعادة نظر القضية في حالة حضور المدعى
 المدني قبل انتهاء الجلسة ، إذ لا يمكن في هذه الحالة اعتبار الدعوى المدنية مرفوعة
 بالتبعية لدعوى عمومية قائمة .

(٢٥٥)

القضية رقم ٧٠٢ سنة ٤٨ القضائية .
 معارضة في حكم غيابي . ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الحكم . إعلان التهم بمرّة المدعى المدني .
 التسمية بينه وبين الإعلان الذي تقوم به النيابة في الأثر .
 (المادتان ١٣٣ و ١٦٣ تحقيق)
 إن المادتين ١٣٣ و ١٦٣ من قانون تحقيق الجنايات جاءتا مطلقتين فيما يتعلق
 بإعلان الحكم مبدأ لميعاد المعارضة في الأحكام النهائية الصادرة في المخالفات
 والجناح . وهذا الإطلاق يدل على أن الإعلان الذي يوجه للتهم كما يجوز أن يحصل
 من النيابة يجوز أيضاً أن يحصل من المدعى المدني الذي هو خصم ذو شأن في الدعوى .
 وإذا حصل منه ترتب عليه نفس النتيجة التي ترتب على حصوله من النيابة وهي
 قبول المعارضة في ظرف الثلاثة الأيام التالية لتاريخ وصول الإعلان للتهم .

(٢٥٦)

القضية رقم ١١٢٢ سنة ٤٨ القضائية .
 خيانة الأمانة . التسليم على سبيل الودعة والتسليم الاضطراري . الاعتراف في المواد المدنية لا يجزأ .
 سلم أحد لاعبي القمار لشخص محفظة وبها نقود لحفظها حتى ينتهي من اللعب
 مع آخرين ، ثم ادعى أنه ساء فتحها بعد أن استردّها وجد النقود التي بها ناقصة

فقال محكمة التقض إن هذه الواقعة لا تنج سوى أن تسليم المحفظة كان على سبيل الوديعة وهي وديعة اختيارية لا شيء فيها من الاضطرار فاقول فيها قول المودع لديه ما لم يقر الدليل الذي يقبله القانون المدنى على صحة دعوى المدعى . فانما كان المتهم لم ينكر استلامه للمحفظة ولكنه يقرر أنه تسلمها وردّها كما هي بدون أن يفتحها فلا يمكن أن يعتبر اعترافه هنا مبدءاً ثبوت بالكتابة بجزء لإقامة الدليل بالبيئة على مقدار ما كان بها من التقدود^(١) .

(٢٥٧)

القضية رقم ١١٢٧ سنة ٤٨ القضائية .

خيانة الأمانة . تسليم نقد على وجه الوكالة . تبديده . خيانة أمانة .

(المادة ٢٩٦ ع)

إذا تسلم وكيل المؤجر مبلغاً بدون إيصال من أحد المستأجرين لخصمه من الإيجار المطلوب منه لصاحب العين المؤجرة ثم اختلس هذا الوكيل المبلغ لنفسه وكان عقد الإيجار يقضى بعدم الدفع إلا بمقتضى إيصال، فإن هذا الدفع لا يمكن اعتباره أنه حصل على أساس عقد الإيجار لمخالفته^(٢)، وإنما يعتبر أنه حصل بناء على عقد استئمان بين الدافع والوكيل ولا يمكن أن يترتب عليه انشغال ذمة الوكيل لحساب المؤجر بصفته وكيلا عنه إلا بتسليم الإيصال للدافع، بل تبقى ذمته مشغولة بهذا المبلغ لحساب الدافع بمقتضى عقد من عقود القنمة أو الأمانة وسواء أكان هذا العقد عقد وكالة أم عقد وديعة مؤقتة فهو داخل على كل حال تحت حكم المادة ٢٩٦ عقوبات .

(١) يلاحظ على المصمم أن المدعى لم يطلب إقامة الدليل بالبيئة على أنه عند تسليمه المحفظة قتم قد فتحها أمام الاعيين أو غيرهم وقد ما فيها أمامهم وسلمها لهم، بل القهوم أنه كان يطلب إقامة ذلك الدليل على أنه قبل أن يحضر لمكان الحب كان قد أخذ المبلغ الذى يدعيه من والده ووضع بالمحفظة .

(٢) أى أنه لا يبرى ذمة المستأجر الدافع أمام المؤجر لعدم وجود إيصال من هذا المؤجر ذاته .

(٢٥٨)

القضية رقم ١١٥٥ سنة ٤٨ القضائية .

جريمة الامتناع عن تسليم الطفل لمن له حق حضائه شرعا . - جريمة مستمرة . - أثر ذلك في التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه .

(المادة ٢٤٦ ع)

إن جريمة الامتناع عن تسليم الطفل لمن له حق حضائه شرعا هي من الجرائم المستمرة استمرارا متابعا أو متجددا بمعنى أن الأمر المعاقب عليه فيها يتوقف استمراره على تدخل الإرادة الجاني متابعا ومتجددا بخلاف الجريمة المستمرة استمرارا ثابتا فإن الأمر المعاقب عليه فيها يبقى ويستمر بغير حاجة إلى تدخل جديد من جانب الجاني كبناء جدار خارج عن التنظيم مثلا . - والمتفق عليه أنه في حالة الجريمة المستمرة استمرارا ثابتا يكون الحكم على الجاني من أجل هذه الجريمة مانعا من تجديد محاكته عليها مهما طال زمن استمرارها ، فإذا رفعت عليه الدعوى العمومية مرة ثانية من أجل هذه الجريمة جاز له التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه ، أما في حالة الجريمة المستمرة استمرارا متابعا فمحاكمة الجاني لا تكون إلا عن الأحوال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . وفيما يتعلق بالمستقبل فتجدد إرادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تصح محاكته من أجلها مرة أخرى ولا يجوز له التمسك عند المحاكمة الثانية بسبق الحكم عليه .^{(١١) (٢١)}

- (١) ذكرت محكمة النقض في حكمها هذا أنها إذا كانت لا زالت توافق على سلطة الوالدين بمقتضى المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات فما ذلك من جانبها إلا أخذ بما سار عليه قضاءها من زمن طويل وهو قضاءهما يكن محققا للصلة العامة فانه لا يتخلو من بعض التأويل وفي هذا مضى آن الشارع المصري أن يصر في رفعه بوضع نصوص صريحة خاصة بالوالدين . هذا وقد أضاف الشارع المادة ٢٥٣ المكررة إلى قانون العقوبات بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢ بشأن العقاب على عدم تسليم الأطفال وعطفهم بواسطة الوالدين أو الباقين وقد ابتداء من يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٤٦ .
- (٢) الحق أن مسألة التفريق بين نوعي الجرائم المستمرة مسألة دقيقة جدا وإن كانت المحكمة بما يوضح الحقيقة القانونية فيها توضحنا شافيا بطلان إليه .

(٢٥٩)

القضية رقم ١٢٠٦ سنة ٤٨ القضائية .

اتهام حرمة ملك الغير . دخول منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه . بيان القصد في الشك .

(المادة ٣٢٤ ع)

من الأركان الأساسية للجريمة المنصوص عليها بالشطر الثاني من العبارة الأولى من المادة ٣٢٤ عقوبات أن يكون دخول المكان بقصد ارتكاب جريمة فيه . فعل عمدة الموضوع أن تين بيانا واضحاً أن هذا القصد الخاص قد ثبت لها . ولا يكتفى أن تذكر أن بين المتهم وصاحب المكان صفات بدون أن تين ما هي ولا أن تين أن قصد المتهم من دخوله إنما كان للإجرام . وهذا القصور يوجب الحكم عيا جوهريا يطله .

(٢٦٠)

القضية رقم ١٢١٠ سنة ٤٨ القضائية .

(١) مسؤولية مدنية . التجربة من الجريمة لا تستوجب الإخلاء من المسؤولية المدنية .

(المادة ١٧٢ تحقيق)

(ب) تعدد التهم . إغفال الفصل في إحداها . قض .

١ - عدم المعاقبة الجنائية على واقعة ما لا يترتب عليه حتماً إخلاء فاعلها من المسؤولية المدنية، بل إنه إذا ثبت للعمدة وجود خطأ من جانبه ترتب عليه ضرر كان مشولاً مدنياً عن تعويضه ولو برئ من العقوبة الجنائية .

٢ - إذا رفع المدعى المدني دعواه مباشرة ضد المتهم طالبا الحكم عليه بتعويض لأنه بلغ في حقه بلاغا كاذبا مع سوء القصد، ولأنه سبه علنا بما ورد في بلاغه الكاذب فحكمت المحكمة براءة المتهم ورفض التعويض المدني وتبين من الإطلاع على الحكم أن المحكمة قصرت كلامها على تهمة البلاغ الكاذب ولم تتناول تهمة السب العلى كان هذا الحكم باطلا لإغفال الفصل في تهمة السب العلى .

جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٣١

(٢٦١)

القضية رقم ٣٦ سنة ٤٨ القضائية .

صحف وغيرها من طرق النشر . إهانة موظف عمومي . المادة ١٥٩ ع . وجوب الظرف في جميع أجزاء المطبوع لتحقيق من أن الطعن يتصل بأعمال الموظف .

(المادة ١٥٩ ع)

الركن الأساسي لجريمة إهانة الموظف المنصوص عليها بالمادة ١٥٩ ع هو وقوع الإهانة بسبب أمور تتعلق بوظيفة الموظف المعتدى عليه .

ويجب لتحقيق من توفر هذا الركن النظر في جميع أجزاء المطبوع . فإذا اتضح من الاطلاع على الصور والمقالات التي اشتملت عليها الصحيفة أنها كلها سلسلة واحدة يرى بها التهم إلى الطعن في حق المجني عليهم بسبب أمور تتعلق بوظيفتهم تبين اعتبار ما وقع منه إهانة موظف بسبب أعمال تتعلق بأداء وظيفته جمع تحت نصوص المواد ١٤٨ و ١٥٨ و ١٥٩ ع .^(١)

جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٣١

(٢٦٢)

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

القضية رقم ٦ سنة ١ القضائية .

حريق عمد :

(١) القصد الجنائي في هذه الجريمة .

(ب) قس الأرز وحطب القرة . ذرع محمود بالمخني المقصود بالمادة ٢٢٠ ع .

١ - القصد الجنائي في جريمة الإحراق يتحقق بمجرد قصد وضع النار في الأشياء لإتلافها . ولا يلتفت إلى القول بأن القصد من الإحراق كان تنظيف المكان ولم

(١) نوافذة قبل صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

يكن الإضرار بمالك الأشياء لأن هذا إخلال للبائع بحمل القصد الجنائي والبواعث لا اعتداد بها .

٢ - وضع النار في قش الأرز وحطب النخلة كاف لتكوين جريمة المادة ٢٢٠ عقوبات لأن كليهما من المواد التي يذبحها أهل القرى للوقود . وعلى فرض أن لفظ الأخشاب لا يوسع دخولها في مدلوله ، فإنها لا شك زرع محصود والقانون لم يشترط في الزرع المحصود أن تكون ثمرته لا زالت متصلة به أو أنها انفصلت منه .

(٢٦٣)

القضية رقم ٨ سنة ١ القضائية .

دخول عقار بقصد منع الحياة . استعمال القوة فعلا . عدم اشتراطه .

(المادة ٣٢٣ ع)

إن المادة ٣٢٣ عقوبات لا تشترط استعمال القوة فعلا لمنع الحياة ، وإنما هي تشترط فقط دخول العقار بقصد منع الحياة بالقوة . فمن يدخل عقارا مهددا باستعمال القوة وقاصدا بذلك منع حائزه من الاستمرار في الحياة كان مرتكبا للجريمة وإن لم يستعمل القوة فعلا .

فإذا كان الثابت بالحكم أن رجال المجني عليه قد توجهوا لحرث الأرض فتمهم المتهمون وهددوهم بخافوا وتركوا الأرض فهذا السياق يدل على أن المتهمين دخلوا الأرض حتى أمكنهم منع الحرث وأنهم هددوا رجال المجني عليه بخافوا وتركوا الأرض ، وهذه المعاني مما تصدق عليه عبارة المادة ٣٢٣ ع .

(٢٦٤)

القضية رقم ٣٠ سنة ١ القضائية .

خريب قتلت عة طاعة متديعة . تعديل وصف القصة إلى ضرب قتلت عة بنمايات استوجب علاج

المصاب مدة تزيد على عشرين يوما .

(المادة ٢٠٤ و ٢٠٥ ع)

إذا اتهم شخص بأنه ضرب غيره فأحدث به جرحاً شات عنه عاهة مستديرة ورات المحكمة عدم نشوء هذه العاهة من الضرب الذي وقع منه وطبقت عليه لذلك المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات بدلا من المادة ٢٠٤ عقوبات كان حكمها صحيحاً^(١) . ولا يصح اللعن فيه بزعم أنه مع تبرئة المتهم من جناية العاهة ما كانت تصح محاكمته عن تهمة الضرب التي لم تكن مرفوعة بها الدعوى - لا يصح اللعن بهذا لأن التهمة الأساسية الموجهة على المتهم هي تهمة الضرب ونشوء العاهة ليس إلا نتيجة لهذا الضرب ومسئولته عن العاهة ليست هي المسئولة الأولى بل هي مسئولية احتمالية رتبها القانون على من تثبت عليه جريمة الضرب الذي يكون أدى إلى هذه العاهة، فعدم ثبوت العاهة من الضرب الذي وقع من المتهم لا يخله مطلقاً من المسئولة الأساسية الأولى عن هذا الضرب ولا يجعل هذا الضرب غير مرفوعة به الدعوى كما يزعم .

جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(٢٦٥)

القضية رقم ٤٥ سنة ١ القضاية .

(١) تدير . شهادة من طبيب بتقدير من امرأة يراد عقد زواجها انقضت اسم أخرى . لاجرمية .

(ب) من الزوجة . إثباته يكون بموجب شهادة من طبيين موظفين .

١ - إذا أحضر أشخاص امرأة إلى طبيب لتقدير منهن بدلا من امرأة أخرى

يراد عقد زواجها وحصلوا من الطبيب على شهادة بأن سنّها تزيد على ست عشرة

سنة وقتئذها إلى الماذون لحله على تحرير عقد الزواج فلا تزوير معاقبا عليه في هذه

الشهادة لأنها ليست ورقة رسمية ولو كان الطبيب موظفا بالحكومة ؛ وكل

(١) يلاحظ أن المذهب هو أن هذا الضرب الذي نشأ عنه العاهة قد أجزأ الجنى عليه عن عمله

أكثر من عشرين يوما .

ما تضمنته هو رأى من الطبيب خاص بسن المرأة التى عرضت عليه ، فإذا كانت تلك المرأة قد اتخذت فى الشهادة اسم أخرى فلا ضرر على الطبيب من هذا لأنه ليس مكلفا بتحقيق شخصية من يحرى الكشف عليهم ، كما لا ضرر على المرأة التى اتحل اسمها لأن تقدير السن فى ذاته بالتقص أو بالزيادة لا حجة فيه عليها ولا ضرر منه يلحقها .

٢ - لا عقاب على شهود الزواج إذا قدموا لأذون شهادة طبية مزورة صادرة من طبيب واحد تثبت على خلاف الحقيقة أن سن الزوجة تزيد على ست عشرة سنة فحز العقد بناء عليها ، لأن تعليمات وزارة الحفانية الصادر بها المنشور نمرة ٤٥ سنة ١٩٢٨ إلى المحاكم الشرعية المبلغ للنائب العمومى أوجبت على المأذون أن لا يعتمد فى تقدير السن عند عدم وجود شهادة الميلاد إلا على شهادة من طبيين موظفين فى الحكومة . فإذا كان الشهود قدموا له شهادة من طبيب واحد ولو كان موظفا بالحكومة فما كان ينبغي له أن يخضع بها ، بل إن قبوله إياها هو إخلال منه بواجب التحزى الذى فرضته عليه تلك التعليمات وهو وحده المعلوم .

(٢٦٦)

القضية رقم ٥٢ سنة ١ القضائية .

(١) قتل خطأ . أركان هذه الجريمة . إحداث جرح ونشوء الوفاة عنه . تعديل وصف التهمة من قتل خطأ إلى جرح خطأ . حق المحكمة فى ذلك .

(المادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ ع)

(ب) جنحة وخلافة . إيجاب عقوبتين على مرتكبهما . متى يكون ؟

(المادة ٣٢ ع)

١ - جريمة القتل الخطأ تحرك واقعتها من أمرين : أولا أن الجاني جرح المجنى عليه ، وثانيهما أن هذا الجرح نشأت عنه الوفاة . فلمحكمة الموضوع إذا استبعدت ظرف نشوء الوفاة عن الجرح أن تعدل وصف التهمة من قتل خطأ إلى جرح خطأ وتطبق المادة ٢٠٨ بدلا من المادة ٢٠٢ عقوبات .

٢ - إجراء عملية جراحية بغير ترخيص يتحقق منه في آن واحد ويجزئ حصوله مظهران قانونيان : مظهر مخالف لأئحة تعاطى صناعة الطب ومظهر جنحة إصابة خطأ . ففصل هذه العملية يعتبر مخالفاً ويعتبر في الوقت عينه مرتكباً جنحة الإصابة الخطأ فتجب عليه عقوبة الجنحة وحدها لا عقوبتا الجنحة والمخالفة ، لأن المخالفة والجنحة اللتين ارتكبهما نشأتا معا عن فعل واحد هو إجراء العملية ، والفعل الواحد إذا كون جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بها دون غيرها . أما لإيجاب عقوبتين إحداها على الجنحة والأخرى على المخالفة فلا يكون إلا في صورة ما إذا لم تكن المخالفة والجنحة نشأتا معا عن فعل واحد بعينه كصورة سائق سيارة بلا رخصة صدم إنساناً في أثناء سيره .

(٢٦٧)

القضية رقم ٥٤ سنة ١ القضاية .

قوة الشيء المحكوم فيه . متهم مجرمين . صدور حكم بالبراءة بصيغة عامة . تناول الحكم جريمة واحدة في أسبابه . اجباره صادراً في الجرمين .

إذا اتهم متهم مجرمين وحصلت المرافعة فهما وحكت محكمة الدرجة الأولى بالعقوبة في كل منهما ثم حكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي وتبرئة المتهم مما أسند إليه فإن حكما هذا بصيغته العامة يعتبر صادراً في التهمتين ولو أن المحكمة لم تتناول في أسباب حكمها إلا إحداها . ولا يجوز للنيابة أن تقدم الدعوى ثانية إلى المحكمة الاستئنافية ، فإذا فعلت وسمعت المحكمة الاستئنافية الدعوى وأعلنت النظر في موضوع التهمة التي أهملت الإشارة إليها في الأسباب كانت في عملها هذا خارجة على القانون ، إذ هي مهما كانت غلطية في حكمها الأول فمن المحرم عليها أن ترجع فيه . وتصحيح هذا الخطأ يكون من شأن المحاكم الأخرى على وفق القانون .

(٢٦٨)

القضية رقم ٥٥ سنة ١ القضائية .

انتهاك حرمة ملك الغير . دنول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة . الحيازة المبينة على محضر تسليم على يد محضر .

(المادة ٤٢٢٢)

إن لفظ "الحيازة" الوارد بالمادة ٣٢٣ عقوبات إذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد فعليا فإن من يستلم عقارا على يد محضر تنفيذا لحكم قضائي فقد حصلت له بمجرد هذا التسليم حيازة فعلية واجبة الاحترام قانونا في حق خصمه المحكوم عليه . ومعارضة هذا المحكوم عليه بعد فترة الاستلام وعدم تمكنه المحكوم له من الاستمرار في الحيازة ليس إلا ضربا من المشاغبة والاعتصاب الذي لا تثبت به حيازة محترمة . فإذا كانت هذه المعارضة وعدم التمكين حاصلين باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها فلا شك أن مقترنها يكون مستحقا لعقاب المادة ٣٢٣ عقوبات طالبت مدة الاعتصاب المستند إلى القوة أو قسرت ^(١) .

(٢٦٩)

القضية رقم ٦١ سنة ١ القضائية .

(١) قضي . أوجه البطالان الجمورية . عدم ختم الحكم في المبدأ . لا بطلان .
(المادتان ٥١ تشكيل و ٢٣١ تحقيق)

(ب) إبيات :

أقوال الشهود التي تبدي بالملحة . الرجوع إلى أقوالهم في التحقيقات . جوازه . أقوال تتم على آخرى التحقيقات . عدوله عنها بالملحة . الأخذ بأقواله الأولى . جوازه .

١ — إن المادة ٣٣١ من قانون تحقيق الجنايات لم تنص على بطلان الحكم إذا لم يتم في ظرف ثمانية أيام . والضرر الذي قد يعود على الطاعن في هذه الحالة

(١) لا شك أن مراد المحكمة بذكر عبارة "المستند إلى القوة" أنه اعتصاب فيه نزاع مستمر من جانب المالك وجره مستمر إلى القوة من جانب المنتصب ، أي أنه ليس مما يحرمه قواعد وضع اليد المنبئة في القانون الخفي .

هو عدم تمكنه من تقديم أسباب قضيه . وقد جرت عمكة التقض على منعه أيلا
عند طلبه ليتمكن من تحضير الأسباب .

٢ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تكوين اعتقادها واعتناها من أى
طريق . والقانون لا يلزمها بأن تكون هذا الاعتقاد من الشهادات التي تحصل
لها فقط ، فلها الرجوع إلى أقوال المتهمين والشهود في التحقيقات الأولى لمقارنتها
بما حصل أمامها توصلا إلى استخلاص الحقيقة منها .

٣ — لا مانع في القانون يحول دون الأخذ بأقوال متهم على متهم في التحقيقات
الأولى ولو عدل عنها في الجلسة متى وجد من الظروف ما يجعل المحكمة تثق بتلك
الأقوال الأولى ، وترى أن المدول عنها أمامها غير مطابق للحقيقة .

(٢٧٠)

القضية رقم ٧٢ سنة ١ القضائية .

المادة ٢٠٧ عقوبات . مدى انطباقها .

يجب لتطبيق المادة ٢٠٧ عقوبات أن يثبت في الحكم أن الاعتداء الذي وقع
من المتهمين كان بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى وأن المتهمين
توافقوا على التمدى والإيذاء .

(٢٧١)

القضية رقم ٧٧ سنة ١ القضائية .

قصر . شكل الظن . عدم ختم الحكم في مباداه لا يفي من تقديم أسباب الظن في المباداه .

(المادة ٢٣١ تحقيق والمادة ١٠١ شكل)

عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني لا يعنى التهم من تقديم أسباب طعنه
في غضون الثمانية عشر يوما المقررة في المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات ،
لأن في وسعه أن يقصر أسباب طعنه عندئذ على نفس هذا السبب وهو عدم ختم
الحكم في الميعاد ويكون بذلك قد حافظ على الإجراءات الشكلية الجوهرية التي ختم

المشرع رعايتها ، وعندئذ تستطيع محكمة التقص أن تمنحه مهلة أخرى يتمكن فيها من استيفاء ما عسى أن يكون لديه من أوجه الطعن وتعوضه بذلك عما أضاعه عليه محكمة الموضوع من الوقت . أما إذا أهمل هو من جانبه حتى فوت الميعاد القانوني بغير أن يقدم أسباب طعنه فلا سبيل إلى تدارك الأمر ، ويجب أن يتحمل هو تبعه إهماله .

جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(٢٧٢)

القضية رقم ١١ سنة ١ القضاية .

(١) اقترء خصم على خصمه أثناء الدفاع . محل تطبيق المادة ٢٦٦ ع .

(ب) جلسة . تقرير سريتنا من حق المحكمة .

(المادتان ٧٨ و ٢٣٥ تحقيق)

١ - محل تطبيق المادة ٢٦٦ عقوبات أن يقع الاقترء بالقتف أو السب من الخصم على خصمه أثناء دفاعه في قضية فلا تطبق هذه المادة في حالة ما إذا وقع الاقترء على شخص لم يكن خصما في القضية الحاصلة فيها المرافعة وكان حصوله بذكريات وزعت على الجمهور بعد إتمام المرافعة .

٢ - تقرير سرية الجلسة من حق المحكمة وخاضع لتقديرها . فتى رأيت أن المحافظة على الحياء أو مراعاة الآداب تقضى بذلك فلا سلطان لأحد عليها وليس من حق المتقاضين أمامها مناقشتها في ذلك .

(٢٧٣)

القضية رقم ٤٧ سنة ١ القضاية .

جريمة الامتناع عن تسليم قتل لمن له الحق في حضانة . عقاب الوالد لا يجوز إلا في حالة مدور حكم بالحضانة لتفريده . النسخ يطلان الحكم لصدوره من جهة غير مختصة . آخره .

(المادة ٢٤٦ ع)

- ١ - لوالد الطفل المتنازع على حضائته الحق في ضمه إليه ، ولا يمكن معاملته بمقتضى المادة ٢٤٦ ع - التي جرى القضاء على معاملة الوالدين بها - إلا إذا قضى بالحضانة لغيره وامتنع هو عن تسليم الطفل للقضى له بهذه الحضانة .
- ٢ - إنه وإن كان ممكناً لا شك فيه أن لمحكمة التقض المراقبة على اختصاص الهيئة التي تصدر الحكم بالحضانة وأن تأكد من كونه حكماً واجب التنفيذ إلا أنه إذا كان المتهم بهذه الجريمة - جريمة الامتناع عن تسليم الطفل لمن له الحق في حضائته - قد اعترف صراحة لدى المحكمة الشرعية بأن حكم مجلس البطريركياتة هو حكم صادر من جهة مختصة وأنه راض به ، فمن الواجب مؤاخذته باعتراضه الذي يدل على أنه حق الحضانة هو للدعية دونه واعتباره ممتنعاً ورد الطفل لوالديه امحكوم لما بمحضاته^(١) .

الطن المقدم من واهان دوليان ضد النيابة العامة في دعاها رقم ٥٥١ سنة ١٩٣١ المقيدة بجدول المحكمة رقم ٤٧ سنة واحد قضائية والسبب غيفة زلوم مدعية بحق مدنى .

(١) التهمة الموجهة على المتهم هي أنه امتنع عن تسليم ولده إلى والدته المحكوم لها بالحضانة من مجلس البطريركياتة معنياً بأن المجلس الملى غير مختص بإصدار مثل هذا الحكم . ومع أن وقائع الدعوى تدل على أن هذا الولد قد اعترف اعترافاً صريحاً لدى المحكمة الشرعية بأن حكم مجلس البطريركياتة قد فصل في النزاع اختصاص بحضانة الطفل وأنه صادر من جهة مختصة وأنه راض به - مع ذلك قد ماد أمام محكمة التقض إلى الكلام في اختصاص مجلس البطريركياتة وفي صحة تشكيله وفي وجوب قاض حكمه بسد رضائه به لدى المحكمة الشرعية ومنعها بسبب هذا الرضاء من نظر الدعوى . فقدت محكمة التقض ذلك تلاعباً منه بمبهمات القضاء وأخذت بأفكاره واعتبرته ممتنعاً عن رد الطفل إلى والدته صاحبة الحق في حضائته .

ملحوظة : نيت محكمة التقض في هذا الحكم إلى أنه يجب وضع تسريع خاص بمجاله الوالدين الذين يتنازعان حضانة طفلها حتى يرفع الحرج عن القضاة الذين لا يطبقون المادة ٢٤٦ ع على الوالدين إلا وهم يتبرمون .

وقد أضاف الشارع بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢ المادة ٢٥٣ المكررة إلى قانون العقوبات بشأن انتخاب على عدم تسليم الأطفال وعقلهم بواسطة الوالدين أو الجدين .

وقد نفذ هذا القانون ابتداء من يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٤٦

الوقائع

وقعت المدعية بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جنح الأزبكية الجزئية ضد الطاعن المذكور واتهمته بأنه أخفى ولدها، وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٧ من قانون العقوبات مع الحكم لها عليه بمبلغ قرش صاغ تعويضا .

وبعد أن سمعت المحكمة المذكورة هذه الدعوى حكمت فيها حضوريا بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٢٩ عملا بالمادة ٢٤٦ عقوبات بتغريم المتهم مائتي قرش وإلزامه بأن يدفع إلى المدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد مع المصاريف المدنية . استأنف المتهم هذا الحكم في ٥ فبراير سنة ١٩٢٩ .

ومحكمة مصر الابتدائية الأهلية نظرت هذه الدعوى استئنافا وقضت فيها غايبا بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٠ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . عارض المتهم فيه وحكم بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه .

وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قرر المحكوم عليه بالظن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم تهريرا بأسباب طعنه في ٥ يناير سنة ١٩٣١ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا . حيث إن الظن قد تم وبيئت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن أوجه الظن تتحصل في : (١) أن مجلس البطريركخانه الذي أصدر حكم ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ بتسليم الطفل إلى والدته لم يكن مشكلا تشكيلا قانونيا وأن الطاعن دفع بذلك أمام محكمة الموضوع فرفضت دفعه اعتادا على قبوله المرافعة لدى ذلك المجلس مع أن قبول المرافعة أمام مجلس باطل التشكيل لا يمنع الظن في تشكيكه بالبطلان ولا يصحح الحكم الذي يصدره مثل هذا المجلس الباطل التشكيل ،

و(٢) أن الواقعة الثابتة في الحكم لا عقاب عليها لعدم توفر أركان المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات إذ حكم ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ الذي تمتد عليه المدعية بالحق المدني في أحقيتها بحضانة الطفل ليس صادرا من جهة مختصة مشكلة تشكيلا قانونيا كما أنه ليس إلا حكما غاييا غير مشمول بالتأجيل الموقت ولم يسبق إعلانه إلى الطاعن مع طلب تنفيذه ، وقد امتنت وزارتا الحفانية والداخلية عن تنفيذه فطلبت المدعية إلى المحكمة الشرعية والمحكمة الشرعية قضت برفض دعواها ، و(٣) أن إنذار المدعية للطاعن بتسليم الطفل لها لا يقوم مقام اتخاذ إجراءات التنفيذ الواجب اتخاذها لإثبات امتناع الطاعن عن التسليم ، و(٤) عدم وجود القصد الجنائي لأن الطاعن والد الطفل قد كانت البطرثانة من قبل حكمت له في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦ باستلامه والقصد الجنائي لا يوجد إلا إذا امتنع الشخص عن علم منه بأنه محكوم عليه بالتسليم وهذا الامتناع غير متوفر في الدعوى الحالية لأن حكم ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ الصادر لل مدعية لم يطن قانونا ولم يكن قابلا للتنفيذ .

وحيث إن وقائع هذه المادة بحسب الثابت في الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، وما يؤخذ من المذكرات الكتابية التي قدمتها النيابة العامة والطاعن لمحكمة النقض ، ومن المستندات الرسمية الموجودة بملفها أن الطاعن رفع لدى المجلس الملي الروماني ببطرثانة الأرمن الأرثوذكس بالقاهرة دعوى لطلاق زوجته الست عفيفة المعروفة باسم زاروهي بنت فرج الله زلوم (المدعية بالحق المدني) وأنه بعد سماع ذلك المجلس أقوال الخصوم قرر قبل الفصل في الموضوع تسليم الطفل أناديس دوليان إلى والده وإحسان دوليان لحين الفصل في دعوى الطلاق المذكورة وكان قراره هذا في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ، وبعد ذلك أصدر المجلس الملي للأرمن الأرثوذكس حكما في ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ في دعوى الطلاق المذكورة قاضيا برفضها وبإحقاق الزوجة في استلام طفلها لحضات محاولت الزوجة (المدعية بالحق المدني) تنفيذ هذا الحكم فلم تستطع فأنذرت الطاعن رسميا في ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٧ بتسليم الطفل إليها فلم يفعل والظاهر أنه تمسك بما تمسك به الآن من أوجه بطلان حكم

جلس البطريرك الصادر عليه فرقت عليه دعوى الجثة المباشرة المطعون الآن في الحكم الاستئنافي الصادر فيها . ولقد كانت من قبل صدور حكم ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ من مجلس البطريرك قد لجأت إلى محكمة الجالية الشرعية فوفت لديها دعوى قيدت بمجلدوها تحت نمرة ٢٤١٦ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ طلبت فيها الحكم لها بحضانة الطفل وباستلامه ، فلما صدر لها حكم ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ من البطريرك أتي الطاعن لدى المحكمة الشرعية المذكورة ودفع دعواها بدفعين : أحدهما عدم اختصاص المحكمة الشرعية ، وثانيهما عدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها من مجلس البطريرك ثم تنازل عن الدفع بعدم الاختصاص وصمم على الدفع الثاني وهما هي عبارة أحد وكيله الخاصة بهذا الدفع الثاني متقولة حرفيا عن محضر جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بمحكمة الجالية الشرعية " وحضر المدعى عليه بنفسه ووكيل عنه كلا من الشيخ محمد العبد وعبد العزيز بندادي أباضه في هذه القضية وفي طلب العيدين والصلح وأنهما بتوكيل الغير عنهما اجتماعا وافرادا وقبل ذلك - وقال الشيخ محمد العبد وكيل المدعى عليه إلى أدفع هذه الدعوى بعدم سماعها لسبق الفصل فيها من الجثة المختصة وهي بطريرك الأرمين الأرثوذكس وقد حكم للدعية من البطريرك المذكورة على موكل بأن يسلمها ولها منه . والبطريرك المذكورة هي جثتهما المختصة . ومتى فصل في الدعوى فلا تسمع بعد ذلك في جهة أخرى . وإن موكل راض بما حكمت به البطريرك وقابل له وهو الحكم المتضمن الحكم للدعية على موكل باستلام ولها أفاديس " . وهذه عبارة صريحة الصراحة كلها في أن البطريرك مختصة بنظر النزاع في حضانة الطفل ، وأنها فصلت في هذا النزاع بتسليم الطفل للدعية ، وأن الطاعن لا يمانع في تنفيذ هذا الحكم بتسليم الطفل إليها وأنه راض بهذا الحكم وقابل له وأنه لا يجوز للدعية أن تخاضه (الطاعن) في هذا الشأن مرتين . أما محكمة الجالية الشرعية التي قدم لها هذا الدفع فلم تعتبره ونظرت الموضوع وقضت فيه بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٨ بضم الطفل لوالدته المدعية فاستأنف الطاعن الحكم لدى محكمة مصر الابتدائية الشرعية وقيد استئنافه بمجلدوها بنمرة ٣٧٦ سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ .

وكرر لديها دفعه الذى أبداه لدى محكمة الجماية بعدم سماع الدعوى لسبق الفصل فيها والمحكمة قبلت دفعه هذا، وحكت فى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٨ بإلغاء الحكم الابتدائى وبعدم سماع الدعوى لسبق الفصل فيها من البطريركانة . فرفضت المدعية التماسا عن هذا الحكم الشرعى الاستئنافى لدى المحكمة التى أصدرته قيد بجدولها بتمرة ٧٤٣ سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ وقضت فيه تلك المحكمة برفضه بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ - هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الطاعن رفع لدى محكمة الوايل الجزئية دعوى جنعة مباشرة (قبلت بجدولها بتمرة ٣٢ سنة ١٩٢٧) على أعضاء مجلس البطريركانة الذين أصدروا حكم ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ بتهمة أنهم تدخلوا فى وظيفة القضاء فى الأحوال الشخصية للأرمن الأرثوذكس بنير أن يكون لهم صفة رسمية والمحكمة حكمت فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٨ ببراءتهم ورفض دعواه المدنية مينة فى حكما أن إجراءات المدعى أمام مجلس البطريركانة وأمام المحكمة الشرعية فيها ما يكتفى لإثبات اعتقاده بصفة المتهمين وبعدم إمكان اعتبار جلوسهم للقضاء تدخل منهم فى وظيفة عمومية بنير أن تكون لهم صفة رسمية - تلك وقائع المادة وموجز ما تم بين الطاعن وزوجته من إجراءاتهما فى التقاضى بشأن حضانة طفلهما .

وحيث إن الطاعن هو والد الطفل المتنازع عليه فله حق فى ضمه إليه ولا يمكن معاملته بمقتضى المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات - التى جرى القضاء على معاملته الوالدين بها - إلا إذا قضى بالحضانة لغيره وامتنع عن تسليم الطفل للمقتضى له بهذه الحضانة .

وحيث إن جوهر الطعن كما يعلم من بيانه المتقدم ينحصر فى أن حكم مجلس البطريركانة الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ بحضانة المدعية لولدها وتسليم الطفل إليها هو حكم باطل لصدوره من هيئة غير مختصة ولا مشكلة تشكيلا قانونيا وكونه فوق ذلك غاييا غير واجب التنفيذ .

وحيث إنه وإن كان مما لا شك فيه أن لمحكمة التقض المراقبة على اختصاص الهيئة التى تصدر مثل هذا الحكم وأن نتا كد من كونه حكما واجب التنفيذ إلا أن

هذه الدعوى بخصوصها لا تحتل مثل هذا البحث . إذ إصرارات الطاعن فيها ما ينشأ عن هذا لأنه واضح مما تقدم في إيراد الوقائع أنه اعترف اعترافاً صريحاً لدى محكمة الجنايات الشرعية ولدى محكمة مصر الابتدائية الشرعية بأن حكم مجلس البطريركية الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ هو حكم قد فصل في التراجع الخاص بحضانة الطفل وأنه صادر من جهة مختصة وأنه واضح به .

وحيث إن عودة الطاعن إلى الكلام الآن في اختصاص مجلس البطريركية وفي صحة تشكيكه وفي وجوب نفاذ حكمه بعد رضائه لدى المحكمة الشرعية من هذا الحكم ومنعها بسبب هذا الرضاء من نظر الدعوى لا يمكن أن تفهم منه محكمة النقض إلا أنه مجرد تلاعب يجهل القضاء وأن من الواجب مؤاخذته بأفاريه التي تدل على أن حق الحضانة هو للدعية دونة واعتباره محتماً عن رد الطفل لوالدته التي لها حق حضنته . وكل ذلك مما يدعو إلى التقرير بأن الحكم المطعون فيه سليم من الخطأ وأن الطعن هو الذي في غير محله . على أنه لا يفوت محكمة النقض أن تلاحظ هنا كما لاحظت في أحكامها الأخيرة في مثل هذا الموضوع أنه قد آن الأوان لوضع تشريع خاص بحالة الوالدين اللذين يتنازعان حضانة طفلهما حتى يرفع الحرج عن القضاة الذين لا يطبقون المادة ٢٤٦ عقوبات على الوالدين إلا وهم متبرمون .

(٢٧٤)

القضية رقم ٦٣ سنة ١ القضائية .

حمل وإبراز السلاح بدون رخصة . شيخ يدعى رفعت ولم يكن بالوقت . استمرار حيازته لسلاح قبل العلم برقه . لا عقاب .

(قانون إبراز وحمل السلاح رقم ٨ لسنة ١٩١٧)

إذا فصل شيخ بلده في حين غيابه عن بلده ولم يعلن بهذا الفصل واستمرت حيازته للسلاح فلا عقاب عليه . لأن حيازته في الأصل قبل فصله كانت مباحة لأنه من رجال القوة العمومية ؛ فاستمرار تلك الحيازة بعد فصله وأثناء غيابه عن مقر بلده لا يغير صفة الحيازة من مباحة إلى محزنة ، بل المفروض في هذه الحالة أن

تطالبه الإدارة بتسليم السلاح حتى يحصل من جديد على ترخيص بحمله وإخرازه .
وليس تمين شيخ آخر بدله مما يصح اعتباره إعلانا له بالفصل .

(٢٧٥)

القضية رقم ٢٦٢ سنة ١ القضاية .

(١) سب على . عدم ثبوت خلاية بالحكم . قض .

(المادة ٢٦٥ ع)

(ب) دعوى عمومية . مدعى مدعى . رفع الدعوى مباشرة أمام محكمة المرح . تنازله عن الدعوى المدنية . نزه على الدعوى الجنائية .

(المادة ٥٠ تحقيق)

١ - يجب تطبيق المادة ٢٦٥ عقوبات أن تتوافر شروط منها حصول السب علنا أى فى محل أو محفل عمومي؛ فإذا اقتصر الحكم على ذكر أن التهمة ثابتة من شهادة المدعى المدنى وكانت شهادة المدعى المدنى قاصرة على ذكر ألقاظ السب بدون بيان المحل الذى حصل فيه السب وهل هو عمومي أو خصوصي كان الحكم باطلا وأجبا نقضه .

٢ - أباح القانون للمدعى المدنى تحريك الدعوى الجنائية بمجرد رفعه دعواه المدنية أمام محكمة المرح أو المحالفات؛ ومتى رفعت الدعوى المدنية تحركت معها الدعوى الجنائية وأصبح من حق المحكمة وإوجبها الفصل فى الدعوى الجنائية بما تراه دون أن تتقيد بطلبات النيابة ودون أن يؤثر عليها تنازل المدعى المدنى عن دعواه المدنية؛ لأن ذلك التنازل لا يؤثر على الدعوى الجنائية التى تبقى معلقة أمام المحكمة . فتنازل المدعى المدنى وتقويض الرأى من النيابة لا يعمو الدعوى الجنائية من الوجود ويكون فصل المحكمة فيها يلقى ومطابقا للقانون .

(٢٧٦)

القضية رقم ٢٦٨ سنة ١ القضاية .

(١) قضاء محكمة المرح فى جنابة غير معزلة إليها بطريقة قانونية (قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥) .
خطوطها . استمرار محكمة الاستئناف لنظرها مع وجود هذا الخطأ . لا بطلان .

(المادة ١٨٩ تحقيق)

- (ب) تعديل وصف الجريمة . النزول بالجريمة إلى نوع أخف . حق المحكة في ذلك .
(المادة ٤ تشكيل)
(ج) دعوى مدنية . أثر استئناف المدعى المدني . جواز الحكم بالتعويض على منتهى مقتضى براءته
ابتدائيا مع عدم استئناف النيابة .
(د) مسئولية مدنية . التضامن فيها . مناهة .

١ — إذا قضت محكمة الجناح في جنابة لم تحوّل إليها طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ واستأنف التهم وحده هذا الحكم وسارت محكمة الجناح في نظر الاستئناف وقضت فيه بعقوبة الحكم الابتدائي فلا يصح الطعن في الحكم بسبب أن محكمة الدرجة الأولى أخطأت في تطبيق القانون وجارتها محكمة الدرجة الثانية على خطئها . ذلك لأن محكمة الدرجة الأولى وإن كانت مخطئة حقا في حكمها إلا أن المحكمة الاستئنافية كانت ملزمة في هذه الحالة التي كان الاستئناف فيها حاصلا من التهم وحده بالحكم في موضوع القضية كما تقتضي بذلك المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنايات، كما كانت ملزمة أن لا تتجاوز العقوبة المقررة بها ابتدائيا، وهذا ما فعلته فلا بطلان في حكمها . وكل ما في الأمر أنه كان يجب على المحكمة الاستئنافية في مثل هذه الصورة أن تقر بوقوع الجنابة فعلا وأن تصفها وصفها القانوني المترتب على وقائعها التي تكون ثبتت فعلا لديها وأن تذكر مادة القانون المنطبقة عليها .

٢ — القاعدة المقررة في المادة ٤ تشكيل هي من القواعد العامة التي يؤخذ

بها أمام جميع المحاكم الجنائية . وهي تميز للمحكة أن تنزل في حكمها بالجريمة إلى نوع أخف متى ظهر لها عدم ثبوت بعض الأفعال المنسوبة للتهم أو عدم ثبوت بعض الظروف المشددة، فلا يجوز الطعن في الحكم بسبب أن المحكمة نزلت بالجريمة من جنابة إلى جنحة خصوصا إذا روعي أن لا مصلحة للتهم في مثل هذا الطعن .

٣ — لمحكة الجناح الاستئنافية أن تقتضي بالتعويضات المطلوبة من المتهمين المقتضى براءتهم بناء على استئناف المدعى بالحقوق المدنية دون النيابة ولو أنها لا تملك الحكم في مسئوليتهم الجنائية بسبب عدم استئناف النيابة لحكم البراءة الصادر لمصلحتهم .

٤ - القضاء على المسؤولين عن الحقوق المدنية بالتضامن لا يقتضى انخفاها سابقا بين المتهمين على الإجماع بل ولا يقتضى توافق المتهمين على التعدي والإيذاء .
ويكفى لترتب التضامن أن تتحد إرادة الفاعلين بمجرد اتحاد وقتي على الاعتداء على المحنى عليهم، وأن يوافى كل منهم هذا الاعتداء فعلا أو يشترك فيه .

جلسة ١٥ يونيه سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة .

(٢٧٧)

القضية رقم ٣ سنة ١ القضائية .

اختصاص المحاكم الأهلية - سرعان قانون العقوبات على كل من يرتكب جريمة بالقطر المصرى .
الأحوال المشاة - صنى يستغل بحارا ببرك انجليزية - ارتكابه جريمة أثناء مروره بالأراضى المصرية .
اختصاص المحاكم الأهلية بمحاكمته .

(المادتان الأولى والثامنة من قانون العقوبات)

إن المادة الأولى من قانون العقوبات تنص على سرعان أحكامه على كل من يرتكب فى القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه إلا إذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية .
والمادة الثامنة منه تنص على أن هذا الحكم بشأن كافة الجرائم المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المصرية الأخرى .
فإننا ضبط بحار صنى من بحارة مركب انكليزية بمدينة بورسعيد محرزا مواد مخدرة فحاكمته يجب أن تكون أمام المحاكم المصرية لأن مجرته اشتغاله بحارا ببرك انجليزية لا يجعله من ذوى الامتيازات ولأن القانون لم يفرض على المجرمين بين المقيمين منهم بالقطر المصرى وبين المازنين به مجرته مروره بل كل ما يتطلبه هو وقوع الجريمة على أرض مصرية من شخص لا توجد قوانين ولا معاهدات ولا عادات مرعية تخبره من انطباق القوانين المصرية عليه .

الطنن المقدم من النيابة العامة في دعواها رقم ١٢٢٨ سنة ١٩٣١ المتيدة بجدول المحكمة رقم ٣ سنة ١ التقضائية ضد شنج منج بحرى صنى بالبواخر .

الوقائع

اتهمت النيابة المتهم المذكور بأنه في يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٣١ بدائرة قسم المينا بيور سعيد أحرز مادة مخدرة "أفيونا" بدون مسوغ قانونى بقصد التعاطى .
وطلبت معاقبته بالمؤبد ١ و ٢ و ٣٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من قانون المواد المخدرة
رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ .

ومحكمة جنح بور سعيد الجزئية سمعت هذه الدعوى وحكت فيها حضوريا بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٣١ عملا بالمواد المذكورة بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل والنفاذ وغرامة ٣٠ جنيتها والمصادرة .

بإستئناف المتهم هذا الحكم في يوم صدوره .

ومحكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية نظرت هذه الدعوى استئنافيا وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣١ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذه القضية والإفراج عن المتهم فورا إن لم يكن محبوسا لسبب آخر .

وبتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٣١ قرر حضرة رئيس نيابة الزقازيق بالطنن فى هذا الحكم بطريق التفض والإبرام وقدم تقريرا بأسباب الطعن فى التاريخ المذكور .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه فى الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن وقائع هذه الدعوى تحصل بحسب ما أثبتته الحكم للمطعون فيه فى أن المتهم أحرز مادة مخدرة (أفيونا) بدون مسوغ قانونى بقصد التعاطى وكان ذلك بدائرة قسم المينا بيور سعيد فقدمته النيابة لمحكمة جنح بور سعيد فحكمت عليه

• بالعقوبة طبقا لقانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . فاستأقت الحكم والمحكمة الاستئنافية حكمت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قائلة في حكمها إن المتهم صني الجنسية ولا يمكن اعتباره مقيما في مصر إذ هو لم يتزل في بورسعيد إلا في فترة تغير الوابور الإنجليزي الذي كان راجعا عليه إلى وابور آئر إنجليزي أيضا ، وإنه تبين من كتاب القنصلية الإنجليزية أن المذكور وإن كان صني الجنس إلا أنه مقيم في إنجلترا وله بها عائلة وأولاد وأنه معتبر إنجليزيا ، وقائلة أيضا إن القانون الواجب تطبيقه على المتهم في مثل هذه الحالة — باعتباره أجنبيا عن البلد — إنما هو قانون الجهة التي يقيم فيها لا الجهة التي يمر بها مرون وقتا وذلك حسب أصول القانون الدولي . وقد طمئت النيابة في هذا الحكم بما ملخصه أن المحاكم المصرية هي المختصة دون غيرها بمحاكمة المتهم الذي هو صني الجنسية لأن مجرد إقامته بإنجلترا ووجود عائلته فيها لا يكسبه الجنسية الإنجليزية إلا إذا استوفى الشروط المقررة لهذا وأن المتهم لم يتدع حصوله على الجنسية الإنجليزية ولم تقل القنصلية الإنجليزية في خطابها إنه اكتسب الجنسية الإنجليزية وإن قولها في ذلك الخطاب إنه يعتبر مثل البخرة البريطانية على البواخر الإنجليزية غير متج إذ هو لم يرتكب جريمة أثناء وجوده في مركب إنجليزية مما ليس للسلطات المصرية شأن في ضبط ما يقع فيها من الجرائم ، وما دام الأمر كذلك والصينيون ليسوا من المتمتعين بالامتيازات في مصر فالمحاكم الأهلية المصرية هي دون غيرها المختصة بمحاكمة المتهم . ولذلك تطلب النيابة قرض الحكم وإعادة الدعوى للقصل في موضوعها .

وحيث إن المادة الأولى من قانون العقوبات الأهلى تنص على سريان أحكامه على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه إلا إذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية وهذا الحكم يسرى أيضا بمقتضى المادة الثامنة على مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في القوانين المصرية الأخرى كقانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الذي طلب تطبيقه على المتهم .

وحيث إنه إذا صح ما هو ثابت بالحكم الابتدائي من أن المتهم قد ضبط في مدينة بورسعيد ومعه شيء من الأفيون اعترف بميلته المحكمة الابتدائية أنه كان يحمله للتعاطى - إذا صح ذلك فبأن بورسعيد جزء من القطر المصرى فيكون قانون المخدرات المصرى ساريا عليه وتكون المحاكم المصرية مختصة بمحاكمته على إخلاله بهذا القانون إلا إذا كان هناك قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية تخرجه من سلطتها .

وحيث إن المتهم صينى الجنسية ولا توجد قوانين ولا معاهدات تخرج الصينيين الذين يرتكبون جرائم فى القطر المصرى من سلطة القوانين المصرية والمحاكم المصرية كما أنه لا توجد عادات دولية مرعية تقضى بإخراج مثله من تلك السلطة .

وحيث إن القنصلية الإنجليزية لم تؤكد أنه اكتسب الجنسية الإنجليزية حتى كان يصح البحث والتحيز من جهة الاختصاص المصرية عن قوة هذا التأكيد ومداه ويجوز قولها إنه يعتبر كالبجارة البريطانيين لا يمكن التسليم به لأن البحارة البريطانيين جنسيتهم البريطانية، ويجوز اشتغال الصينى الجنسية بحاراً بمركب إنجليزية لا تجعله من ذوى الامتيازات فى مصر .

وحيث إن ما تقوله المحكمة الاستئنافية من أن المتهم ليس مقبياً بمصر وإنما كان مازا بالقطر المصرى مجزى مرور وأنه ارتكب جريمة فى الفترة بين نزوله من مركب لأخذه مركب آخر فهذا قول لا تأثير له فى الموضوع الذى نحن بصدد . إذ القانون لم يفرق فى المجرمين بين المقيمين منهم بالقطر المصرى على سبيل الدوام وبين المازرين به مجزى مرور، بل كل ما يهيم هو مجزى وقوع الجريمة على أرض مصرية من شخص لا توجد قوانين ولا معاهدات ولا عادات مرعية تخرجه من تطبيق قوانين العقوبات المصرية عليه .

وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه فى غير محله ويتمتع بقضه والتقرير باختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى وبإعادة أوراقها للمحكمة الاستئنافية للقضاء فى موضوعها .

جلسة ٢٨ يونيو سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(٢٧٨)

القضية رقم ٨٤ سنة ١ القضائية :

غينة الأمانة . عقد الوكالة بالعمولة . جواز إثباته بالينة .

(المواد ٨١-٨٩ تجاري و ٢٣٤ مدني)

عقد الوكالة بالعمولة هو من العقود التجارية بنص القانون التجاري وقد أجازت

المادة ٢٣٤ من القانون المدني إثبات مثله بالينة فلا يصح القول بعدم إمكان

إثبات هذا العقد إلا بالكتابة عملاً بالقواعد المدنية .

جلسة الاثنين ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(٢٧٩)

القضية رقم ٢٩٥ سنة ١ القضائية .

استئناف . استئناف النيابة حكماً صادراً بالبراءة بناءً على معارضة المتهم . أثره . عدم جواز تشديد

العقوبة المحكوم بها غيائياً ما دامت النيابة لم تستأنف الحكم النهائي .

إذا حكم على متهم غيائياً بعقوبة وعارض في الحكم ولم تستأنف النيابة ثم حكم

بإلغائه وبراءة المتهم فاستأنفت النيابة حكم البراءة فليس للحكمة الاستئنافية أن تستد

(١) راحة القضية أن نخشا تجرباً عهد إلى التهم القيام بتصرف بذرة على المزاولين وتحرير سندات

بما يكون في ذمتهم ثم تحصيل هذه السندات عند الاستحقاق وذلك نظير عمولة معينة ، تقام التهم بهذه

الغاية على وجه مرض في السنة الأولى ولكنه احتسب ثمن البذرة وما حصله من قيمة السندات في السنة

الثانية . ولما طلب المدعي المدني أمام محكمة الموضوع أن تسمح له بإثبات ما يدعيه بالينة دفع التهم

طلبه هذا بعدم جواز قبوله بناءً على أن عقد الوكالة المدعى يزيد على ألف قرش قبلت المحكمة هذا الدفع

وقضت بعدم جواز إثبات العقد المدعى إلا بالكتابة عملاً بالقواعد المدنية وحكمت ببراءة المتهم ورفض

الدعوى المدنية وبمحكمة التخص قضت هذا الحكم بناءً على القاعدة التي قررتها .

العقوبة التي كان مقضيا بها غيايا . لأن عدم استئناف النيابة للحكم الغيايى الابتدائى يحل هذا الحكم نهائيا فى حقها بالنسبة للإدانة ومقدار العقوبة بحيث لو عارض فيه المتهم وتأييد فلا وجه لها فى استئناف الحكم الصادر بتأييده لأنه لم يسلبها شيئا مما حصلت عليه بالحكم الغيايى وقتت به . أما إذا ألتى وبرى المتهم أو إذا عدل بتخفيف العقوبة فلها أن تستأنف كىما تصل إلى إدانة للمتهم ومماقبتة فى حد القدر الذى كان نهائيا فى حقها وهو القدر الوارد بالحكم الغيايى . وكل تصرف من المحكمة الاستئنافية لتجاوز فيه هذا الحد يكون تصرفا خاطئا لأنه — من جهة — يتافى قوة الشيء المحكوم به فى حق النيابة العامة والمكسوب للمتهم — ومن جهة أخرى — فيه إزلال الضرر بالمتهم بسبب مسماه هو بلز مصلحة لنفسه ، إذ لولا معارضته فى الحكم الغيايى لما توصلت النيابة إلى رفع الأمر للمحكمة الاستئنافية ولأصبح الحكم الغيايى نهائيا فى حقه وحقها معا .

(٢٨٠)

القضية رقم ٢٩٧ سنة ١ القضائية .

اشتراك فى جريمة . اتهام عدة أشخاص بضرب أنضى إلى موت من غير سبق إصرار . وجوب تعيين من ضرب الجنى عليه الضربة الميئة . الإتماد فى هذا التعيين على مصدر غير صحيح . بطلان الحكم . إذا اتهم عدة أشخاص بارتكاب جريمة ضرب أنضى إلى موت مع سبق الإصرار وكانت وفاة الجنى عليه ناشئة من ضربة واحدة من ضربات متعقدة واستبعدت المحكمة سبق الإصرار فإنه يصبح واجبا عليها عندئذ أن تعين من بين المتهمين من هو الذى ضرب الجنى عليه الضربة الميئة . فلذا ما عينت المحكمة أحد المتهمين واعتدلت فى تعيينه على مصدر ذكره بالحكم وتبين أن هذا المصدر لا يفيد هذا التعيين ، فإن حكمها يكون باطلا متعينا نقضه لمخالفته للمصدر الذى استقت منه اعتقادها .

(٢٨١)

القضية رقم ٣٠٤ سنة ١ القضائية .

(١) دفاع . تبرئ الجنى عليهم . رفض طلب الإطلاع على قضية لإثبات ذلك بدون دليل . لا إخلال .

- (ب) اشتراك في الجريمة - تغيير وصف التهمة واختيار المتهمين جملة شارعين مع سبق الإصرار أو قتل المجنى عليهم جملة - خطأ المحكمة في هذا الاعتبار - عدم وجود مصلحة في العزل في الحكم هذا السبب - تحقق المصلحة لو كانت الجريمة هي القتل التام لا الشروع فيه .
- (ج) شريك - عقوبة في جريمة القتل المستوجب لعقوبة الإعدام - عقوبة في جريمة الشروع في القتل - سبيل موازتهما .

(المادتان ٤١ و ١٩٩ ع)

(د) بينة - حرية المحكمة في تقرير شهادات الشهود .

١ - إذا طلب الدفاع عن المتهمين الاطلاع على قضية تثبت تطبيق المجني عليهم بخاتبة على بعض متهمين ورفضت المحكمة هذا الطلب فلا يعتبر هذا إخلالا بحق الدفاع موجبا لنقض الحكم، لأن هذا الدفاع لا يقطع إطلاقا بأن المجني عليهم يكذبون دائما في ادعائاتهم ؛ وليس على محكمة الموضوع عند رفضها هذا الطلب أن تعلل رفضها إليه تعليلا صريحا .

٢ - إذا اتهم شخص بجريمة شروع مع سبق الإصرار في قتل مجنى عليه معين وكان معه آخرون كل منهم متهم بجريمة معينة من هذا النوع وقتلوا للمحاكمة على هذا الاعتبار ثم عدلت المحكمة وصف التهمة بدون لفت الدفاع إلى ذلك فاعتبرتهم جميعا بجملة واحدة شارعين مع سبق الإصرار في قتل المجنى عليهم جملة واحدة فإن هذا الاعتبار وإن كان خاطئا لا يسوغ للمتهمين الطعن على الحكم ما داموا لم يضاروا به . لأن كلا منهم هو - على أقل تقدير تراعى فيه مصلحته - شريك في الجريمة التي ارتكبوها زميلا وفاعل أصلي في الجريمة التي ارتكبوها هو بنفسه، فاعتبار جميع المتهمين بجملة فاعلين أصليين في الجرائم التي ارتكبوها فرادى لا يسوّئ حالتهم لأن عقوبة الشريك في هذه الجريمة هي هي عقوبة الفاعل الأصلي .

لكن لو أن الجريمة التي أدين فيها المتهمون كانت جريمة القتل التام لكن خطأ محكمة الجنائيات فيما ذهبت إليه من اعتبارها سائق الذكر واحدا ولكن للمتهمين مصلحة في الطعن لأن الفاعل الأصلي في جريمة القتل التي تستوجب الإعدام مركزه أسوأ من الشريك الذي يجوز الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فقط ، فاعتبار الشريك فاعلا أصليا يجب في هذه الصورة أن ينفه إليه الدفاع .

- ٣ — إن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة قد شرعت على وجه الاستثناء للشريك في جريمة القتل المستوجب لعقوبة الإعدام . وشرعتها جاءت في باب غير باب الشروع لاعتبارات لصيقة بنفس عقوبة الإعدام وهي أن لا تكون تلك العقوبة الفادحة قضاء محتملا على الشريك . أما عقوبة الشريك في جريمة الشروع في القتل فإن سبيل موازتها يكون باستعراض عقوبة الفاعل الأصلي فيها ثم قياسها عليها تطبيقا للقاعدة العامة الثابتة وهي من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها .
- ٤ — لا حرج على المحكمة في أن تأخذ بشهادة بعض شهود النفي وتطرح شهادة البعض الآخر إذ هي مطلقة المطلقة في تقدير أقوال الشهود .

جلسة الاثنين ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٢٨٢)

القضية رقم ٢٩٣ سنة ١ القضاية .

(١) اختلاس أموال أميرية . التزاة التي يجب الحكم بها كعقوبة تكميلية . غرامة نفية . عدم جواز تقديرها . إيجاب التضامن فيها .

(المادتان ٤٤ و ٩٧ ع)

(ب) جريمة . بيان أركانها في الحكم . استيفاء الأدلة القائمة عليها . الرد على النقط التي يثيرها الدفاع . غير لازم .

(المادتان ١٤٩ تحقيق و ١٠٣ مرافعات)

١ — إن الغرامة التي نصت عليها المادة ٩٧ عقوبات هي من الترامات النسية التي أشارت إليها المادة ٤٤ عقوبات . وهي مؤسسة على قاعدة تحالف قاعدة الترامات المتروكة تقديرها للقاضي فهذه تكون مسئولية كل متهم فيها مرتبطة بدرجة إدابته حسب تعيين القاضي لا بحسب عدد المشتركين معه في الفعل أو حسب عصرهم ، بينما تلك التي تقتدر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التي تحققت أو كان يراد تحقيقها بواسطة ارتكاب الجريمة أو تقدر ببلغ ما يمين بالوجه المتقدم

أهمية الجريمة . فكل إنسان أتى فعلا بعمله مسئولاً للحكومة عن نتائج هذا الفعل . يكون ملزماً بالتضامن مع بقية المتهمين بدفع كامل المبلغ الذي كان يحق للحكومة أن تحصله . ومؤدى هذا أن الشارع إنما عني بأن يضمن للحكومة أن تحصل من المتهمين جميعاً مبلغاً بصفة غرامة يساوى المبلغ المختلس لا أكثر ولا أقل ، ولهذا أوجب التضامن فيه على المحكوم عليهم ما لم ينص على خلاف ذلك . فإذا تخلفت المحكمة هذه القاعدة بتعديدها للغرامة وإيجابها كلها على كل واحد من المتهمين فإن حكمها بهذا لا يمتثل مع القصد الذي رعى إليه الشارع . ولحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ وجعل الغرامة المقتضى بها مبلغاً واحداً يلزم به جميع المتهمين بالتضامن .

٢ - ليست محكمة الموضوع ملزمة بأن ترد على كل نقطة يشيرها الدفاع من وقائع الدعوى وأدلتها ما دامت هي قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توافرها وبجنت التقط الجوهرية المرتبطة بذلك .

(٢٨٣)

القضية رقم ٢ سنة ٢ القضائية .

(١) بنة . جرية المحكمة في تقدير شهادة الشاهد . طلب ضم قضية لتبرج شاهد . ورفضه بدون إبداء أسباب . لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) سلك حديدية . تعطيل قطار . متى تحقق هذه الجريمة ؟ (المادة ١٤٥ عقوبات)

(ح) عام . السور عن ذكر اسم المحامي الذي ترفع عن التهم . لا أهمية له .

١ - كل إنسان يجوز للمحكمة قبول شهادته والاعتماد عليها متى وقعت بصحتها ولو كان لهذا الإنسان سوابق في الكذب والتفريق ، فإذا طلب الدفاع عن التهم ضم قضية لبيان الحالة الأدبية لأحد شهود الإثبات للظن فيه وتجريمه ورفضت المحكمة هذا الطلب من غير إبداء أسباب فلا يعتبر هذا إخلالاً منها بحق الدفاع .

٢ - تحقق الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٤٥ عقوبات يجوز تعطيل قطار السكة الحديدية بسبب إلقاء أشياء على الخط الحديدي سواء أوقع اصطدام

القطار فعلا بهذه الأشياء وكان التعليل بسببه أم كان هذا التعليل نتيجة إلتفاف
القطار خوف الاصطدام .

٣ - إذا حضر محاميان عن المتهمين وحصلت المرافعة ودقنت بحضور الجلسة
ولم يذكر من من المحامين هو الذى قام بالمرافعة فلا أهمية لهذا السهو مادام الدفاع
عن المتهمين قد حصل فعلا كما يقضى به القانون .

(٢٨٤)

القضية رقم ١٠ سنة ٢ القضائية .

عامة مستدعية . عبارة "يتحيل برؤها" فضلة لا موجب لإيرادها بالحكم .

(المادة ٢٠٤ عقوبات)

إن عبارة "يتحيل برؤها" التى وردت بالمادة ٢٠٤ عقوبات بعد عبارة
"عامة مستدعية" إنما هى فضلة وتكرر لعلنى بلازمه ، إذ استدانة العامة يلزم عنها
حتما استتالة برئها . ففى قيل "إن العامة مستدعية" كان معنى ذلك أنها باقية على
النوام والاستقرار مستحيل برؤها والتخلص منها . على أن تلك العبارة لا وجود لها
بالنص الترنسى للمادة إذ اقتصر فيه على عبارة مستدعية (permanente) . فلذا قرر
الحكم أخذنا بقول الطيب الشرى أن العامة مستدعية ولم يزد على ذلك وطبق
المادة ٢٠٤ كان حكما صحيحا غير مقصر فى تعرف وقائع الموضوع وبيانها .

(٢٨٥)

القضية رقم ١١ سنة ٢ القضائية .

قض وإيرام . قرار قاضى الإحالة . أوامر غرة الشورى . الطعن فيها أمام محكمة النقض .
من حق النائب العام وحده .

(المادتان ١٢ ج ١٣ تشكيل)

إن المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات صريحة فى أن الطعن
فى قرارات قاضى الإحالة أمام محكمة النقض لا يجوز إلا لخطأ فى تطبيق نصوص
القانون أو فى تأويلها ولا يكون إلا من النائب العمومى . وإذا صح بطريق القياس

اعتبار الأوامر الصادرة من غرفة المشورة بحسب المادة ١٢ (ج) من القانون المذكور قابلة للطعن فيها أيضا بطريق النقض فلا يمكن أن يكون ذلك إلا في صورة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ولا يكون حق الطعن إلا للنائب العام وحده . أما المدعى بالحق المدني فلا يجوز له أن يطعن في هذه الأوامر أمام محكمة النقض .

(٢٨٦)

القضية رقم ١٤ سنة ٢ القضائية .

تسزوير :

(١) شهادة طيبة مقدمة لأذون لعقد زواج . متى يصح الاعتماد عليها في تقدير السن ؟
(ب) عرض امرأة نفسها على طيب منسية باسم أخرى . حصولها منه على شهادة بأن سنّها أزيد من ست عشرة سنة . توقيعها على هذه الشهادة . تقديم هذه الشهادة لأذون لإثبات سن المرأة المتحلل اسمها . لا تزوير .

١ — قد استقر قضاء محكمة النقض على وجوب أن تكون الشهادة الطيبة التي تقدم للأذون عند عقد الزواج صادرة من طيبين موظفين بالحكومة حتى يصح له أن يعتمد عليها في تحمّله لتقدير السن ، فإن كانت صادرة من طيب واحد فلنّها لاتصلح لأن تكون سنداً يعتمد عليه ، فإن قبلها المأذون واعتمد عليها فهو المعلوم لتقصيره فيما يجب عليه ، ولا جناح على من قدّمها له ولا مسئولية جنائية عليه .^(١)

٢ — إذا حضرت امرأة أمام طيب وعرضت نفسها عليه منسية باسم أخرى يراد عقد زواجها وطلبت إليه إعطائها شهادة بسنها توصلا لإثبات أن سن المرأة المتحلل اسمها أكثر من ست عشرة سنة حتى يمكن عقد زواجها وانخدع الطيب وأعطاه الشهادة المطلوبة ووقعت هي على هذه الشهادة ببصمة إصبعها فهذه الشهادة لا تزوير فيها مطلقا لا ماديا ولا معنويا ، لأنها ليست سنداً على أحد ولا تضر أحداً ، فهي لا تضر الطيب لأنه أثبت فيها ما شاهده تماماً ولا المرأة التي كان مرادها عقد زواجها لأن التزوير كان لمصلحتها .

(١) تراجع محكمة النقض الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٣١ في القضية رقم ٣٢ سنة ٤٨ القضائية .

(٢٨٧)

القضية رقم ٢٣ سنة ٢ القضائية .
 أحداث . لرسالم للإصلاحية . تحديد مقتضاها .
 (المادة ٦٤ ع المعلقة بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١)
 قانون جديد . سر يانه على المائى . تطبيق القانون الأصلى لهم .
 (المادة ٥ ع)
 إن النص الجديد للسادة ٦٤ عقوبات (المعلقة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١)
 إذا كان قد جمل أقصى مدة يبقى فيها الصنير في مدرسة إصلاحية أو محل آخر
 من هذا النوع خمس سنين كما كان بالمادة الملقاة فانه حذف الحد الأدنى وصارت
 مدة بقاء الصنير بالإصلاحية غير متعلقة برأى القاضي بل متعلقة برأى وزير الحفانية
 الذى يجوز له أن يأمر بالإفراج عنه فى أى وقت أراد مهما قلت مدة وجوده بها
 عن سنين وهو الحد الأدنى فى المادة الملقاة . وبذا أصبح كل تحديد للدة فى حكم
 القاضى اختيارا على حق وزير الحفانية ومخالفا للقانون . وبما أن هذا النص الجديد
 أصلى للتممين من النص الملقى فهو الواجب العمل به فى القضايا التى لم يحكم فيها
 إلا بعد وجوب العمل به حتى ولو كانت حوادثها وقعت قبل هذا الوجوب .
 وإذن فالحكم الذى يحدد مدة بقاء المتهم فى الإصلاحية يتعين حذف هذا التحديد
 منه تطبيقا للقانون .

جلسة الاثنين ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا .

(٢٨٨)

القضية رقم ٦ سنة ٢ القضائية .
 (أ) خطف . القصد الجنائى . قطع صلة المحبى عليه بأهله .
 (المادة ٢٥٠ ع)
 (ب) حثك عرض . تمزيق الباس . كشف العورة بدون ملامسة .
 (المادة ٢٣١ ع)
 ١ — يجب لتوفر القصد الجنائى فى جريمة الخطف أن يكون الجنائى قد تعمد
 قطع صلة المحبى عليه بأهله قطعاً جذباً . ولا اعتداد بالبائع فى الحكم على الجريمة

من حيث الوجود أو العدم، إذ لا مانع يمنع من توفر جريمة الخطف متى استكملت أركانها القانونية ولو كان غرض الجاني الاعتداء على عرض الطفل المخطوف .

٢ - إذا قرر قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى على شخص منهم بخطف طفل وأراد في قراره أن ينفي عن المتهم توفر القصد الجنائي لديه فأتى بما يصح أن يستفاد منه أنه خلط بين القصد الجنائي وبين الباعث ولكن كان المفهوم من مجموع عبارة القرار أن مراده إنما هو التذليل على انتفاء القصد الجنائي وإن كان قد ألم بالباعث الذي دفع الجاني إلى ارتكاب فعله على سبيل توكيد هذا الانتفاء الذي هو كل مرماه، فلا وجه للاعتراض على هذا القرار .

٣ - إذا مزق شخص لباس غلام من الخلف فقد أخل بحيائه المرضى إذ كشف جزءاً من جسمه هو من الموراث التي يحرص كل إنسان على صونها وحجبها عن أنظار الناس . وكشف هذه المورة على غير إرادة المجني عليه بتزريق اللباس الذي كان يسترها يعتبر في حد ذاته جريمة منك عرض تامة ولو لم تصاحب هذا الفعل أية ملامسة مخلة بالحياء .

الطعن المقدم من النيابة العمومية في دعواها رقم ١٥٧٣ سنة ١٩٣١ المقيمة بجدول المحكمة رقم ٦ سنة ٢ قضائية ضد القرار الصادر من حضرة قاضي الإحالة بمحكمة بور سعيد بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٣١ بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية على مسعد على السيد .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية مسعد على السيد بأنه في يوم ١٠ مارس سنة ١٩٣١ بذاتة قسم ثالث ببور سعيد : (أولاً) خطف الغلام محمد أنور محمد بطريق التحايل حالة كون سنه أقل من سبع سنوات . (ثانياً) شرع في منك عرض الغلام المذكور بأن أدخله في غرفة مفردة ومزق لباسه بقصد التسق به . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة أن يحيله إلى محكمة جنايات الزقازيق لمعاقبته بالمادتين ٢٥٠

و ٢٣١ فقرة ثانية من قانون العقوبات . وبتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٣١ قرر
حضرته بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية على المتهم . فطعنت النيابة في هذا القرار
بطريق التقص بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣١ وألحقت به تقريرا بالأسباب مؤرخا
في ذات التاريخ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .
من حيث إن الطعن قدم وببينة أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن محصل الطعن المقدم من النيابة العمومية أن قرار قاضي الإحالة
أخطأ في تطبيق القانون إذ قال بانتفاء القصد الجنائي في التهمة الأولى بناء على أن
المتهم إنما أخذ المجنى عليه بنية موافقته لا بنية خطفه مع أن في هذا خطأ بين البنية
الجنائية والباعث على ارتكاب الجريمة فإن جنائية الخطف تتم بمجرد نقل المتهم الطفل
المختطف من الجبهة التي وضعه فيها أولياء أمره الشرعيون إلى جهة أخرى متعمدا
إخفائه علما بصغر سنه . ولا عبرة بعد ذلك بالباعث أو الترض الذي رعى إليه
المتهم . كذلك أخطأ القرار في تطبيق القانون في التهمة الثانية إذ لم يعتبر شروعا
في تلك الموضع ما صدر عن المتهم من أنه أخذ الطفل المجنى عليه إلى غرفة منفردة
وطلب منه أن يوافق ، فلما رفض مزق لباسه فبكى الطفل وصاح فلم تتم الجريمة
واعتمد القرار في ذلك على أن القانون قد سوى بين الشروع والفعل التام في جنائية
هذه الموضع فوجب للعقاب على كل منهما أن يقع من المتهم فعل مادي على جسم
المجنى عليه . وهذا نظر خاطئ لأن القانون في المادة ٢٣١ من قانون العقوبات
قد افترض للشروع في جريمة تلك الموضع وجودا مستقلا عن الجريمة التامة وغاية
الأمر أنه من باب التشديد واستثناء من نص المادة ٤٦ عقوبات جعل عقوبة
هذا الشروع مساوية لعقاب الفعل التام .

ومن حيث إن واقعة هذه المادة كما أثبتتها قرار قاضي الإحالة المطعون فيه
تتلخص في أن المتهم قابل المجنى عليه في الشارع "فأخذه بقصد إدخاله التياترو

والمراجع فذهب معه وأدخله في أودة يجوار المراجع ومزق لبله من الخلف بيده بعد أن طلب منه موافقة ولما لم يقبل تركه وأخذ فادخله التيازو حيث عثر عليه". وقد عقب القرار على ذلك بقوله "وحيث إنه مع التسليم بصحة رواية المجنى عليه فإن الظاهر من أخذ المتهم للمجنى عليه من الشارع للأودة التي أدخله فيها هو لنية موافقة لانية خطفه بدليل السير به جهرا في الشارع من أمام منزله للجهة التي كانت فيها المراجع وبدليل إدخاله التيازو أمام الناس جهرا بعد ذلك خصوصا وأن دائرة محل الحادثة كما يرى من الرسم الكروكي المرفق بالأوراق من منزل المجنى عليه للمراجع التي يجوارها الأودة التي أدخل فيها المجنى عليه لموافقته لتيازو مصورة في شارع نيه والشارع الثلاثيني وتوفيق وهي شوارع رئيسية بيور سعيد ومطروقة كثيرا بالمآزين وبها محال تجارية عديدة ولو كان في نية المتهم الخطف لما سار بالمجنى عليه في هذه الشوارع من وقت مقابله إياه في الصباح لغاية العثور على المجنى عليه في التيازو في المساء".

ومن حيث إنه يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة الخطف أن يكون الجنائي قد تعمد قطع صلة المجنى عليه بأهله. وقد أراد القرار المطعون فيه أن يبرز هذا المعنى فأتى بما يصح أن يستفاد منه أنه خلط بين القصد الجنائي والباعث على ارتكاب الجريمة مع أنه لا عبرة بهذا الباعث ولا اعتداد به في الحكم على الجريمة من حيث الوجود أو العدم إذ لا مانع يمنع من توفر جريمة الخطف متى استكملت أركانها القانونية ولو كان غرض الجنائي الاعتداء على عرض الطفل المختطف. غير أن المفهوم من مجموع عبارة القرار أن ذلك لم يكن مراد واضحه وإنما كان مراده التبدل على انتفاء القصد الجنائي وقد استعان على تأكيد ذلك بذكر الفرض الحقيقي الذي كان يرى إليه المتهم بأخذ الطفل ولم يقف عند هذا بل تطرق منه إلى جوهر البحث فبين أن المتهم لم يعمد بالمجنى عليه عن المآزة التي بها منزل والديه وأنه كان يسير به جهرا في الشوارع القريبة منه وأنه دخل به ملعبا في نفس المآزة كان من المحتمل أن يوجد بين المترقدين عليه من تكون له معرفة بالطفل أو بنويه كما حصل فعلا.

وليس ذلك كله شأن من يريد أن يفترق بين الجني عليه وبين أهله ويقطع صلته بهم
تقريباً وقطعاً جذبين وهذا هو مدار الدليل وموطن الأهمية في البحث .

ومن حيث إنه متى تبين أن هذا هو مرمى القرار فلا وجه للاعتراض عليه ،
ويتعين إذن رفض الطعن فيما يتعلق بالتهمة الأولى .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالتهمة الثانية وهي تهمة الشروع في حثك المرض
تري المحكمة أن القرار المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة
فيه إذ لم يرفياً وقع من المتهم جريمة أصلاً على حين أنه بحسب الوقائع التي أثبتتها
ذلك القرار يجب أن يعد الفعل الذي أئاه المتهم جريمة حثك عرض تامة لأنه إذ مزق
لباس الجني عليه من الخلف قد أدخل بجيائه المرضي وكشف جزءاً من جسمه هو
من العورات التي يحصر كل إنسان على صونها من العبث وحجبها عن أنظار الناس
فكشفت هذه العورة على غير إرادة الجني عليه بتزريق اللباس الذي كان يسترها يعتبر
في حد ذاته جريمة حثك عرض تامة ولو لم يصاحب هذا الفعل أية ملامسة مخلة
بالحياء . وقد سبق لهذه المحكمة أن فصلت هذا البحث في حكمها الصادر في القضية
نمرة ١٧٤٤ سنة ١٩٢٨ .

ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض القرار المطعون فيه فيما يتعلق بالتهمة الثانية .

(٢٨٩)

القضية رقم ٣٧ سنة ٢ القضائية .

(أ) إصرار سابق - إثبات يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق .

(ب) احداً . - التهمة على الاعمال . - يجوز أن تكون غير محدودة .

(ج) إصرار سابق - إثباته يفي ظرف القناع الشرعي .

(المواد ١٩٥ و ٢٠٩ و ٢١٠ ج)

١ - مجود إثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق

بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصيرين عليها . وليست المحكمة ملزمة

ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار .

- ٢ - التية المينة على الاعتداء يصح أن تكون غير محدودة (indéterminée) ويكتفى فيها أن يدبر الجاني الاعتداء على من يفترض عمله كأننا من كان ذلك المعترض .
- ٣ - متى أثبت الحكم توفر سبق الإصرار كان معنى ذلك أن المحكمة استبطلت ما دفع به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس .

جلسة الاثنين ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد الميرز فهمى باشا .

(٢٩٠)

القضية رقم ٢٦١ سنة ١ القضائية .

نقض وإبرام . الأحكام التى يقبل الطعن فيها بطريق النقض .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات إنما تتكلم عن المواعيد الخاصة بالأحكام الجائز الطعن فيها بطريق النقض وهى المنصوص عليها بالمادة ٢٢٩ ، وهذه المادة إنما تجيز الطعن فى أحكام آخر درجة الصادرة فى مواد الجنايات أو الجنع أى فى الأحكام التى تفصل نهائيا فى الموضوع أو تنهى الخصومة فصلا وإنهاء لم يجعل لها القانون طريقا عاديا للطعن فيها .

وإذن فالحكم الذى يفصل فى دفع فرعية فقط دون أن يتعرض لموضوع الدعوى لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، إذ مثل هذا الحكم لا يمنع أى خصم من خصوم الدعوى من أن نهائيا من المداخلة فيها أمام محكمة الموضوع ، فهو إذن ليس من قبيل الأحكام التى تقرر المادة ٢٣١ من تحقيق الجنايات مواعيد لتبليغ صورتها .

(٢٩١)

القضية رقم ٢٧١ سنة ١ القضائية .

انتهاك حرية ملك القيد . وجود شخص فى منزل سكوت مخفيا عن أعين من لهم الحق فى إيماره . المقصود بمن له حق الإخراج .

(المادة ٣٢٥ ع)

إن المقصود بعبارة "من لم الحق في إخراج" الواردة بالمادة ٣٢٥ عقوبات هو رب الدار الذي له دون غيره أن يأذن بدخول من يريد دخوله من الزائرين ويأمر بالخروج من لا يرغب في بقاءه بمنزله . فلدخول شخص بدعوة من إحدى سيدات المنزل لا يكفي لتبرير وجوده به إذا كان وجوده غير مرغوب فيه من رب الدار . فإذا وجد هذا الشخص مخفياً عن أعين رب الدار فقد قارف الجريمة المنصوص عليها بالمادة المذكورة .

(٢٩٢)

الفضية رقم ٤١ سنة ٢ القضائية .

دفاع . تعديل وصف التهمة . قيوده .

(المواد ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ تنجيك)

إن المادة ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تفضي بتنبه الدفاع إلى تعديل التهمة وتأجيل الدعوى إذا كان التعديل يخشى منه ضرر بدفاع المتهم . والحق الذي خوله القانون لمحكمة الجنايات في تعديل التهمة في ذات الحكم ومن غير سبق تنبيه الدفاع لا يكون — طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات — إلا في صورة عدم ثبوت بعض الأفعال المستندة للتهم أو إثبات الدفاع عنه لشيء يقتضي تبريل التهمة . وعليه فإذا عدلت المحكمة التهمة من جناية "سرقة بإكراه" إلى جنحة "إخفاء أشياء مسروقة" وأصدرت حكمها بهذا الاعتبار دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل كان ذلك إخلالاً بحق الدفاع موجباً لنقض الحكم . ومهما يهمل من أن جريمة الإخفاء التي انتهت إليها المحكمة في حكمها هي جنحة أخف عقوبة من جناية السرقة التي كانت مرفوعة بها الدعوى فإنه مما لا شك فيه أن عناصر السرقة بالإكراه غير عناصر الإخفاء والدفاع في الإخفاء غير في السرقة ، فتعديل المحكمة في حكمها للتهمة من سرقة إلى إخفاء ضار بدفاع المتهم وكان يجب تنبيه إليه وتأجيل الدعوى إذا اقتضت الحال .

(٢٩٣)

القضية رقم ٤٩ سنة ٢ القضائية .

قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى قفّة أمام المحكمة الشرعية . الأخذ بنبهة الشهود فيها . الإدعاء مدنيا ضد الشهود لزريرهم الشهادة . الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . لا يقبل اختلاف الدعوى . (المادة ٢٣٢ مدني)

إذا أصدرت المحكمة الشرعية حكما يقضي بنفقة بناء على شهادة شهود ثم اتضح للنيابة أن شهادات هؤلاء الشهود مزورة فرفضت عليهم الدعوى ودخل المحكوم عليه في دعوى النفقة مدعيا بحق مدني فلا يجوز لهؤلاء الشهود أن يدفعوا أمام محكمة الجناح بعدم قبول الدعوى المدنية محتجين بالحكم الصادر من المحكمة الشرعية الذي أخذ بشهادتهم لأن الدعوى الشرعية ودعوى التعويض دعويان مختلفتان من حيث الموضوع والسبب والأخصام فالحكم الصادر في أحدهما لا يمتنع به في الأخرى .

(٢٩٤)

القضية رقم ٥٤ سنة ٢ القضائية .

مباراة :

(أ) السير على البعثة . نظام مقرر واجب الاتباع .

(ب) الإسراع في السير بدون تبعية . مخالفة . حرية محكمة الموضوع في استنتاج حكمه .

(المادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ ع والمادة ١٥ من لائحة عريات الركوب)

الصادرة في ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤ والمادتان ٢٨ و ٥٣ من لائحة السيارات

١ — السير على البعثة هو نظام عام مقرر في مصر ومتعارف عليه في كافة أنحاء

القطر ، وقد نصت عليه لائحة عريات الركوب الصادرة في ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤

في المادة ١٥ منها ، وإذا كانت لائحة السيارات لم تنص على هذا النظام فليس

معنى ذلك أن سائق السيارة معنى من الخضوع له . على أن مخالفة سائق السيارة

لهذا النظام إن لم تعتبر مخالفة للائحة معينة فانها تعتبر عدم احتياط في السير نظرا إلى

ما هو متعارف من أن الجهة اليسرى من الطريق يجب إخلاؤها لمن يكون قادما من

الطريق العكسي . وهذا القدر من الخطأ كاف لمسألة سائق السيارة عما يقع منه من الحوادث الجثائية نتيجة عدم احتياطة ، وذلك عملاً بمحكم المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات . وللمحكمة الموضوع أن تستنتج حصول هذه المخالفة من أية قرينة في الدعوى كقرينة وجود الجثة ملقاة بسد الحادثة في وسط الطريق . وليس للمتهم أن يتظلم إلى محكمة النقض مما تراه محكمة الموضوع في ذلك لدخوله فيما تملكه هي من حرية استخلاص الأدلة من ظروف الدعوى .

٢ - الإسراع في السير بدون تنبيه يعتبر مخالفة بمقتضى المادتين ٢٨ و ٥٣ من لائحة السيارات . وللمحكمة الموضوع أن تستنتج حصول هذه السرعة ولا رقابة لأحد عليها ما دامت لم تتعارض في استنتاجها مع ما يقبله العقل ولم تخالف الواقع الثابتة في الدعوى .

(٢٩٥)

القضية رقم ٥٨ سنة ٢ القضائية .

إثبات . اعتراف متهم على آخر . قوة في الإثبات .

إن ما اشتهر من أن اعتراف متهم على متهم آخر لا يصح بذاته أن يكون دليلاً على هذا الآخر ليس قاعدة قانونية واجبة الاتباع على إطلاقها . لأن حجية هذا الاعتراف مسألة تقديرية بحسب متروكة لرأي قاضي الموضوع وحده ، فله أن يأخذ باعتراف متهم ضد متهم آخر إذا اعتقد صدقه أو أن يستبعد إذا لم يثق بصدقه .

(٢٩٦)

القضية رقم ٦٨ سنة ٢ القضائية .

مجرم إعدام الإبرام . الحكم بإرساله إلى محل خاص . عقوبة جناية . توقيعها من اختصاص محكمة الجنايات دون محكمة الجناح .

(القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ وقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

إذا اتهم شخص بسرقة مع السوء وأحيل إلى محكمة الجناح حكمت بإرساله إلى محل خاص تطبيقاً للسادة الأولى من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين

المتادين على الإجماع فإن الحكم يكون باطلاً، لأن الحكم بهذه العقوبة — وهي عقوبة جناية — من شأنه محكمة الجنايات وحدها . أما قاضي الممنوع ومحكمة الدرجة الثانية فليس لهما في هذه الحالة إلا أن يحكما بعقوبة الحبس . فإذا قضى أيهما بإرسال المتهم إلى محل خاص فقد تجاوز سلطته وأخطأ في تطبيق القانون .

جلسة الاثنين ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٢٩٧)

القضية رقم ٩١ سنة ٢ القضائية .

اختلاس أشياء . محجوز عليها :

(أ) حارس . عدم تقديم الشيء المحجوز عليه وعدم إرشاده عنه يوم البيع .

(ب) القصد الجنائي في هذه الجريمة . كدقة تحقيقه .

(ج) بطلان الجزاء . أثره في تكوين الجريمة .

(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)

١ — إن من واجب الحارس أن يقدم الشيء المحجوز إلى المحضر يوم البيع ، فإذا كان هذا الشيء قد قتل من مكان التجزأة لعله من العال وجب على الحارس أن يرشد المحضر إلى مكان وجوده إن لم يستطع إحضاره إلى المكان الذي كان فيه . وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يمكن أن يتسع لمثل ذلك ولأن مهمة الإرشاد تقع على عاتق الحارس . فامتناعه عن تقديم الشيء يوم البيع أو الإرشاد عنه يكفي لاعتباره مبدعاً لأن كل فعل من هذا القبيل يكون الفرض منه وضع المراقيل في مسيل التنفيذ على الشيء المحجوز عليه يأخذ حكم التبيد سواء بسواء .

٢ — قول الحارس للمحضر "إن الشيء المحجوز لا يمكن بيعه وإنه لا يسلم في بيع الشيء المحجوز مهما كان" — هذا القول يفيد توفر القصد الجنائي في جريمة التبيد لأن فيه معنى الامتناع عن تقديم الشيء المحجوز للبيع أو الإرشاد عنه .

٣ - كون المجز قد وقع باطلا لعدم مراعاة الأوضاع القانونية الواجب اتباعها فيه لا يمتنع سوء النقص ولا يرفع المسؤولية الجنائية عن المختلس .

جلسة الاثنين ٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٢٩٨)

القضية رقم ٥٤٤ سنة ٢ القضائية .

جريمة دخول منزل . إثبات توافر القصد الجنائي . وجوبه .

(المادة ٣٢٤ ع ٢)

دخول المنازل يكون لأسباب بعضها مشروع جائز وبعضها غير جائز . ولكن لاعتقاب على الدخول الغير الجائز إلا في الصور التي ينص قانون العقوبات صراحة على حظرها والعقاب عليها . والمادة ٣٢٤ تنص فيما تنص عليه على حظر دخول البيوت المسكونة وما مالها إذا كان هذا الدخول مقصودا به ارتكاب جريمة فيها . فقصد ارتكاب الجريمة في أحد تلك الأمكنة ركن أساسي من أركان الجريمة التي تنص عليها المادة وعلى القاضي أن يبين في حكمه قيام هذا الركن وثبوته لديه ، فإن لم يفعل كان حكمه غير صحيح وتعين نقضه .

ولا يكفي للإثبات في هذا المقام أن يقول القاضي "إن التهمة ثابتة على المتهم من شهادة المجني عليه بأنه وجد المتهم بعد متصرف الليل بمرته ومن اعتراف المتهم في التحقيق بوجوده داخل المنزل وضبطه فيه" إذ يحصل هذا كله أن المتهم دخل منزل المجني عليه وليس كل دخول معايبا عليه .

(٢٩٩)

القضية رقم ٥٤٥ سنة ٢ القضائية .

نقض وإبرام . محكوم عليه بقوة غير مقيدة لمخزاة . طلبة . وجوب يداع كفتة .

(المادة ٣٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)

كل من لم يكن محكوما عليه بعقوبة مفيدة للحرية يجب عليه — عند التقرير بالظن — أن يودع الكفالة المنصوص عليها بالمادة ٢٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الصادر بإنشاء محكمة النقض والإيرام، فلذا هو لم يصحب تقريره بالإدعاء هذه الكفالة فلا يجوز لقم الكلاب قبول تقريره، فلذا قبله قم الكلاب تعيين على المحكمة استيفاده.

(٣٠٠)

القضية رقم ٥٤٧ سنة ٢ القضائية.

(١) اغتلاس أشياء محجوز عليها . صدور قانون بمنع المطالبة بالدين الذي وقع الحجز من أجله . سقوط الجريمة .

(المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ والمادة ٥ ح)

(ب) حكم . تناقض أسبابه مع الثابت بمحضر الجلسة . قض .

١ — إنه وإن كان المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ الخاص بمنع مهلة لدفع إعطالات الأراضي الزراعية لا يصرى بنص المادة الخامسة منه إلا على الدعاوى التي كانت متطورة وقت صدوره إلا أنه من باب أولى يصرى على التنفيذات الحاصلة قبل صدوره ما دامت متعلقة بأجرة سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ الزراعية، بحيث إذا كانت قبل صدوره قد وقعت جريمة تبديد خاصة بمحجز حاصل لدفع أجرة السنة المذكورة فلا شك أن مرتكب هذه الجريمة التي لم يكن حكم فيها بعد يحق له أن ينفع بنتائج هذا المرسوم خصوصا إذا كان بادر من قبل صدور المرسوم إلى دفع المستحق عليه .

٢ — تناقض أسباب الحكم مع الثابت بمحضر الجلسة يعيد الإطعمان إلى سلامة الحكم ويوجب نقضه .

الظن المتقدم من جرجس تادرس ضد النيابة العامة في دعاها رقم ١٧٣٥ سنة ١٩٣١ المفيدة بحدول المحكمة رقم ٥٤٧ سنة ٢ قضائية . ومحمد بك وفق مدع بحق مدنى .

الوقائع

انتهت النيابة العمومية عرفة سام وأحمد حسين وجرى تدرس بأنهم في يوم أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ بتاحق ترمت والجزيرة القريبة اختلسوا زراعة قطن وهي المينة في محضر المحضر المحضر في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ إضرارا بمحمد بك وفق يكن حالة كون الأول والثاني حارسين وسلمت إليهما الزراعة على سبيل الوديعة والثالث حارس ومالك لبعضها . وطلبت من محكمة جنح بنى سويف الجزئية عقاب الأول والثاني بالمادة ٢٩٩ من قانون العقوبات والثالث (الطاعن) بها وبالمادة ٢٩٧ من القانون المذكور .

وادعى محمد بك وفقى مدنيا وطلب الحكم له بمبلغ ٢١ جنيا تعويضا على المتهمين بالتضامن .

وبعد أن سمعت المحكمة المذكورة هذه الدعوى حكمت فيها بحضورها في ١٩ أبريل سنة ١٩٣١ عملا بالسواد ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات للأول و ٢٩٩ من قانون العقوبات الثاني و ٢٩٧ من القانون المذكور للتأنيب لمرأة الأول وسجن كل من الثاني والثالث (الطاعن) شهرين مع الشغل وألزمتهما متضامتين بأن يدفعن للدعوى بالحق المدعى ألف قرش تعويضا والمصاريف المناسبة .

فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم في ٣٠ و ٣١ أبريل سنة ١٩٣٠ .

ومحكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية بعد أن نظرت هذه الدعوى بيئة استئنافية قضت فيها بحضورها في ٣٠ مايو سنة ١٩٣١ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة لهما الثاني (الطاعن) مع إيقاف التنفيذ وتعديله بالنسبة لهما أحمد حسين والاكتفاء بحبس خمسة عشر يوما مع الشغل .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقضى في ٧ يونيو سنة ١٩٣١ وقدم حضرة المحامي عنه تقريرا بأسباب الطعن في ١٤ يونيو سنة ١٩٣١ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن صحيح شكلا لتقديمه هو وأسبابه في الميعاد القانوني .

وحيث إن أوجه الطعن تنلخص في أن الطاعن قرر أمام المحكمة أن الواقعة المنسوبة إليه لا عقاب عليها وأوضح لها أنه استأجر مع شريك له يدعى كامل أفندي ميخائيل من المدعى بالحق المدني ١١٠ فدادين و ٨ قراريط و ٤ أسهم لثلاث سنوات من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩ لغاية نوفمبر سنة ١٩٣١ بإيجار سنوي قدره ٢٨٢٠ جنيا و ٧٣٠ مليا يستد منه ٣٣٩ جنيا قيمة دين للبنك العقاري و ٥٤٠ جنيا و ٨٢٠ مليا قيمة الأموال الأميرية السنوية والباقي وقدره ١٩٧١ جنيا يدفع على أقساط شهرية من أول نوفمبر سنة ١٩٢٩ باعتبار كل قسط ٥٥ جنيا واشترط أنه إذا تأخر في قسط جلت باقي الأقساط كما اشترط حق المدعى المدني في التحويل وأن عقد الإيجار تحوّل فصلا للبنك الألماني الشرق — وقرّر الطاعن للمحكمة أنه سدد دين البنك العقاري والأموال عن سنة ١٩٣٠ الزراعية واستمر في دفع الأقساط الشهرية للبنك الألماني إلى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٠ وأن جلة ما دفعه هو ١٧١٧ جنيا و ٣٢٠ مليا في حين أن الإيجار السنوي ١٠٣٦ جنيا و ٩٤٠ مليا وأنه صدر وقت ذلك مرسوم ملكي قاض بأن من يستد في سنة ١٩٣٠ ثمانين في المائة من مجموع الإيجار السنوي فلا يجوز للوزير أن يطالبه بالباقي إلا في سبتمبر سنة ١٩٣١ ويقول الطاعن إنه وقد تستد منه أزيد من ٨٠ ٪ أصبح محقا في الاستفاد بهذا المرسوم ولذلك امتنع عن سداد نصيبه وقدره النصف في قسط سبتمبر سنة ١٩٣٠ فقام المدعى المدني وأوقع الجزاء التحفظي على القطن في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وفاء لجميع الإيجار وتحمّد للبيع يوم أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ الذي فيه تمخّز محضر التبديد مع أن ذمة الطاعن كانت بريئة من الإيجار وقت التبديد .

وهنا يشكو الطاعن من أن المحكمة لم تحقق شيئا مما ادّعاء ولم ترد على دفاعه

في هذا الصدد وأن ما أوضحته في الحكم خاصا بشريكه كامل افندى ميخائيل جاء كذلك متناقضا مع بعضه وأذواقه التبديد لم تين البيان الكافي .

وحيث إن المرسوم بقانون نمرة ٥٤ سنة ١٩٣٠ الخاص بمنع مهلة لدفع إيجارات الأراضي الزراعية قد صدر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أى بعد أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ المقبول بمحصول التبديد فيه فدعوى الطاعن في هذا الوجه من أن تصرفه في الفطن المحجوز عليه وعدم تقديمه يوم البيع كان منه أخذا بحق متقرر في المرسوم بالقانون المذكور هي دعوى لا تطابق الواقع . غير أنه مما يجب ملاحظته أن المرسوم المذكور قد صدر قبل عاكمة الطاعن والمادة الأولى منه تقضى بأن من يكون مستأجرا أرضا لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ زراعية لزراعة الفطن ويكون قد دفع أربعة أخماس إيجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبته قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١ بالخمس الباقى والمادة الثانية منه تنص فيما تنص عليه على أن الأربعة الأخماس المذكورة يجوز دفعها أثناء تنفيذ الحكم الصادر بدفع الإيجار (أو طبعا عند تنفيذ العقد الرسمى إن كانت الإجارة بمقد رسمى واجب التنفيذ) على شرط أن يتم ذلك قبل بيع الأعيان المحجوزة وأنه في هذه الحالة إذا كان دفع الأربعة الأخماس مصحوبا بدفع مصاريف التنفيذ والملاحقات القانونية تعتبر الإجراءات ملغاة . ولئن كان هذا القانون ساريا بنص المادة الخامسة منه على الدعوى التي كانت منظورة وقت صدوره فهو من باب أولى يسرى على التنفيذات الحاصلة قبل صدوره مادامت متعلقة بأجرة سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية بحيث إذا كانت قبل صدوره قد وقعت جريمة تبديد خاصة بمحجز حاصل لدفع أجرة السنة المذكورة كالتقصية الحالية فلا شك أن مرتكب هذه الجريمة التي لم يكن حكم فيها بعد يحق له أن ينتفع بنتائج هذا المرسوم خصوصا وأنه إذ بادر من قبل صدور المرسوم إلى دفع المستحق عليه فهو أولى بالرعاية ممن لم يدفع إلا بعد صدور هذا المرسوم .

وحيث إن اعتبار المحجز ملقى والتبديد ساقطة جريمته ذلك مشروط بأن يثبت الطاعن أنه كان قد دفع فعلا أربعة أخماس إيجار سنة ١٩٣٠ مع مصاريف التنفيذ

والملاحظات القانونية . وبما أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لبحث هذه النقطة التي أثارها الدفاع عن الطاعن كما هو ثابت بمحضر الجلسة وغاية الأمر أن المحكمة أمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة على الطاعن قائلة - "إذ إنه قام بسداد مبالغ يتد بها مما لحاجز عليه"، وهذا إيهام لا فصل فيه لما قدمه المحامي من الدفاع في هذه النقطة . وبما أن تحقيق حصول دفع أربعة أنحاس الإيجار ومصاريف التنفيذ وملحقاته فعلا قبل أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ أو عدم دفع ذلك هذا يقتضي تحقيقا موضوعيا ليس من شأن محكمة القضاة إيجازها .

وحيث إنه بقطع النظر عن مسألة تسديد الطاعن لأربعة أنحاس الإيجار وحقه في الاستئناف بمرسوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ على الوجه السالف البيان فإن ما ذكره الطاعن من أن الواقعة غير مبنية بالحكم وأن أسباب هذا الحكم متناقضة لما جاء في محضر الجلسة ومتناقضة أيضا بعضها مع بعض - ما ذكره الطاعن من هذا بعضه صحيح الأساس؛ إذ بالاطلاع على الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه في الحكم المطعون فيه وجد أنه عزاه لمن يدعى كامل ميخائيل الذي كان متهما بالاشتراك مع الطاعن والذي كان شريكا للطاعن في الاستعجار أنه قال إنه لم يأخذ من محصول الزراعة المحجوز عليها (وهي ستة أفدنة) إلا محصول فدان واحد مع أن الثابت من أقوال كامل ميخائيل هذا في محضر جلسة المحكمة الجزئية أنه أخذ ثلاثة أفدنة محصولا ثمانية فناطير . وأهمية الإشارة إلى هذا الخطأ هي وقوع الاتهام فيما أثبتته المحكمة بعد من أن كامل ميخائيل هذا قد حصل من المدعى المدني (الحاجز) على إقرار بالتنازل عن الحجز الذي أوقعه على دكانه وعلى نصيبه في الزراعة - إذ فرق جسم في التقدير بين أن يكون نصيبه هذا هو محصول ثلاثة أفدنة وأنه أخذ هذا المحصول - كما يقوله الطاعن - أو أنه محصول فدان واحد كما ورد خطأ في الحكم أنه هو ما قاله كامل ميخائيل - ولا شك أن خطأ المحكمة في بيان هذه النقطة مما سيعد الاطمئنان إلى سلامة حكمها .

وحيث إنه لذلك جميعه يكون الطعن الخالي على أساس ويتمين قبوله موضوعا .

جـلـة الـاثـنـيـن ١٤ دـيـسـمـبر سـنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٣٠١)

القضية رقم ٨٨٧ سنة ٢ القضائية .

نقض وإيرام . الطعن في قرار غرفة المشورة بطريق النقض . عدم جواز من المدعى المدعى .
(المادة ١٢ (ج) ١٣ تشكيل)

إن القانون لم ينص على جواز الطعن في قرار غرفة المشورة بطريق النقض والإيرام ، وإنما نص في المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على جواز هذا الطعن في قرار قاضي الإحالة الصادر بأن لاوجه لإقامة الدعوى أو الصادر بإعادة القضية إلى النيابة لأن الأعمال المستندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ، ولم يبح ذلك الطعن إلا للنائب العمومي على أن يكون مبنيًا اشتغال قرار الإحالة على خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . فإذا صح قياساً على ذلك اعتبار قرارات غرفة المشورة الصادرة طبقاً لحكم المادة ١٢ (ج) من القانون المذكور قابلة للطعن بطريق النقض والإيرام فلا يجوز أن يقبل هذا الطعن إلا من النائب العمومي وحده ولنفس السبب الذي يباح له من أجله الطعن في أوامر قاضي الإحالة . أما المدعى المدعى فلا يقبل منه الطعن فيها .

(٣٠٢)

القضية رقم ٨٩٧ سنة ٢ القضائية .

سرقة . سرقة في طريق عمومي . تعريف الطريق العمومي .

(المادة ٢٧٢ ع)

من المتفق عليه أن الطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت وبغير قيد سواء أكانت أرضه مملوكة للحكومة أم للأفراد . فوقع سرقة على جسر ترعة مباح المرور عليه يقع تحت تناول المادة ٢٧٢ عقوبات سواء أكانت هذه الترعة عمومية مملوكة جسرًا للحكومة أم كانت خصوصية ولكن المرور عليها مباح .

(٣٠٤)

القضية رقم ٨٩٩ سنة ٢ القضائية .

(١) إثبات في المواد الجنائية . مدعى مدنى . شهادة . اتخاذا سنة الحكم بالإدانة . لا مدعى .
 (ب) إثبات في المواد الجنائية . مدعى مدنى . قضاة الأهلية لقصره فيما يتعلق بالدعوى المدنية .
 جازاته الأهلية القانونية لأداء الشهادة في الدعوى المدنية متى كانت سنة أزيد من
 أربع عشرة سنة .

(ج) منهم . تمدد التبعين . احبارهم قاطنين أصليين في برية ضرب أحدث وفاة . شره .

١ - لا يوجد أى مانع قانونى يمنع من سماع شهادة المدعى المدنى في الدعوى
 المدنية مع تحليفه اليمين كغيره من الشهود . ولئن كان هو يستفيد في دعواه المدنية
 من شهادته التي يؤتيها بعد الحلف فهي استفادة تبعية محضة لا يصح بسببها تعطيل
 دليل الدعوى العمومية . ولا يصح القول بأن المدعى المدنى خصم في الدعوى
 ولا تجوز شهادته ، فان المدعى المدنى إذا كان خصما في الدعوى المدنية فهو ليس
 خصما في الدعوى العمومية وشهادته إنما هي راجعة أولا وبالذات إلى الدعوى
 العمومية التي لا خصومة له فيها ، والمحكمة إذ تحكم في الدعوى المدنية لمصلحته
 فليس ذلك آتيا من أنها أخذت بأقواله في الدعوى المدنية مباشرة وهو خصم فيها
 بل لأن الدعوى العمومية قد ثبتت صحتها لديها وثبوتها يقتضى حتما ثبوت الدعوى
 المدنية المترتبة عليها .

٢ - المدعى المدنى سواء أكان مدعىا بشخصه أم بواسطة نائب شرعى عنه
 تصح شهادته بعد حلفه اليمين ، لأنه إذا كان قاصرا فاقد الأهلية فيما يتعلق بالدعوى
 المدنية فانه فيما يتعلق بأداء الشهادة في الدعوى العمومية يكون حائزا للأهلية
 القانونية متى كانت سنة أزيد من أربع عشرة سنة .

٣ - المحكمة أن تعتبر المتهمين قاطنين أصليين في الضرب الذي أحدثت الوفاة
 ولو كانت بعض الضربات لم تؤثر في القتل متى ثبت أن الضربات التي نشأت عنها
 الوفاة كانت أزيد من عدد الضارين .

جلسة الاثنين ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٤٠٣)

القضية رقم ٥٣٠ سنة ٢ القضائية .

(١) قض . بإفحال الحكم ذكر اسم شخص غير المتهم . لا يطلع عليه .

(ب) تسليم الشيء إلى الخدم أو المستخدمين أو الصناع . اختلاس أحدهم إياه . حكمة .

(ج) تسليم الشيء إلى مخرب بالقتل . اختلاس إياه . حكمة .

(المادة ٢٩٦ ع و ٢٧٤ و ٢٧٥ ع)

١ - ليس مما يعني المتهم أن يكون الحكم قد أغفل ذكر أشخاص غيره متهمين أو غير متهمين ، وإذن فلا يقبل منه أن يطلع على الحكم إلا بما له ماس بشخصه .

٢ - الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديلاً معاقباً عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات إلا إذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت إلى المختلس بحيث تصبح يد الحازر يد أمانة ثم يخون هذه الأمانة باختلاس الشيء الذي أؤتمن عليه . أما إذا كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت على ذمة صاحب الشيء كما هو الحال في التسليم الحاصل إلى الخادم أو العامل وكان الغرض منه مجرد القيام بعمل مادي (acte matériel) مما يدخل في نطاق عمل المسلم باعتباره خادماً أو عاملاً لتنظيف الشيء أو نقله من مكان إلى آخر فإن الاختلاس الذي يقع من الخادم أو العامل في الشيء المسلم إليه يعد سرقة لا تبديلاً .

٣ - إنه وإن كان التسليم الحاصل إلى المحترفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل إنما يقع بناء على عقد من عقود الأمانة يتم بين صاحب الشيء وتمدده نقله سواء أكان العقد شفويًا أم كتابيًا وكان من مقتضى ذلك أن تنتقل حيازة الشيء إلى مستلمه إلا أنه إذا اختلس هذا المحترف الشيء سلم إليه فإنه يعد سارقاً بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٧٤ ع .

وقد يعترض على هذا النص بأنه شذ عن القواعد العامة للسرقة إذ لم يعتد

بالتسليم الحاصل في هذه الحالة والذي من شأنه أن يتقل حيازة الشيء المنظم إلى مسئله فإذا اختلصه عد حثنا للأمانة لا سارقا - قد يعترض بهذا غير أنه لا محل للاجتهاد في مقام النص الصريح .

الطعن المقدم من إبراهيم محمود المعامل ضد النيابة العمومية في دعواها رقم ١٩٣١ سنة ١٩٣١ المفيدة بجدول المحكمة رقم ٥٣٠ سنة ٢ قضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن المذكور وأثر بأنهما في يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠ بدائرة قسم محرم بك سرقاكية من الفحم لشركة فايري حلة كونهما عاملين بها بالأجرة . وطلبت من محكمة جنح العطارين الجزئية عقابهما بالفقرة السابعة من المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات ثم طلبت بإحدى الطلبات تطبيق المادة ٤٨ من القانون المذكور بالنسبة للطاعن .

وبعد أن سمعت المحكمة المذكورة هذه الدعوى قضت غيابيا في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عملا بالفقرة السابعة من المادة ٢٧٤ والفقرة الثالثة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات بحبس الطاعن ستة شهور مع الشغل . فعارض في هذا الحكم ونظرت المعارضة وقضى فيها في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم القياي وبإدائه مما نسب إليه .

فاستأنفت النيابة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٠ و ٥ يناير سنة ١٩٣١ . ومحكمة استئنافية الابتدائية الأهلية بعد أن سمعت الدعوى بجهة استئنافية حكمت في ١٠ مارس سنة ١٩٣١ غيابيا وعملا بالفقرة السابعة من المادة ٢٧٤ والفقرة الثالثة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس الطاعن ستة شهور مع الشغل . فعارض في هذا الحكم وسمعت المعارضة وقضى فيها في ٣٦ أبريل سنة ١٩٣١ بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في يوم صدوره وقدم تقريراً بالأسباب في ٢ مايو سنة ١٩٣١ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً .
ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه
بنى على أسباب لا وجود لها بالأوراق ولكنها مستمدة من مجرد اعتقاد المحكمة
وهذا يبطل الحكم بطلاناً جوهرياً .

ومن حيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه تبين أنه جاء مؤيداً للحكم
غياي استئناف صدر قبله ومعتمداً لأسبابه وهذا الحكم الغياي بنى على شهادة شاهد
سمع في التحقيق وقد عزز الحكم المذكور صحة التهمة المستندة إلى الطاعن بأقوال
شاهد آخر سمع في التحقيق أيضاً، فأدلة الإثبات مستمدة كلها من أوراق الدعوى
ولا صحة لما يزعجه الطاعن خلاف ذلك .

ومن حيث إن الوجه الثاني مردود بأن الجهة التي وقعت فيها السرقة المستندة
إلى الطاعن مذكورة بدياسة الحكم وهي دائرة قسم عزم بك . كما أنه ليس مما يبنى
الطاعن أن يكون الحكم قد أغفل ذكر أشخاص غيره متهمين أو غير متهمين إذ لا يقبل
منه أن يطن في الحكم إلا بما له ماس بشخصه .

ومن حيث إن الوجه الثالث مردود بأنه كان في وسع الطاعن أن يشكو إلى
محكمة الموضوع ما في التحقيق الابتدائي من نقص أو قصور زعم أنه أضربه .
أما وقد سكت عن ذلك أمام محكمة الموضوع فليس له أن يتظلم منه لأول مرة
أمام محكمة النقض .

ومن حيث إن الوجه الرابع مردود بأن الاختلاس لا يمكن أن يعمد تبديلاً
مديناً عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات إلا إذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت إلى المختلس

بحيث تصبح يد الحائز أمانة ثم يغون هذه الأمانة باختلاس الشيء الذى أؤتمن عليه . أما إذا كانت الحيازة لم تنقل بالتسليم بل بقيت الحيازة على ذمة صاحب الشيء كما هو الحال فى التسليم الحاصل إلى الخادم أو العامل وكان الغرض من التسليم مجرد القيام بعمل مادي (acte matériel) مما يدخل فى نطاق عمل المسلم باعتباره خادما أو عاملا لتنظيف الشيء أو نقله من مكان إلى آخر كما هو الشأن فى القضية الحالية (حيث كان الطاعن يشتغل عاملا فى الشركة صاحبة الفحم وتسلم الفحم منها لتوصيله إلى منزل أحد العملاء) فإن الاختلاس الذى يقع من الخادم أو العامل فى الشيء المسلم إليه يعد سرقا لا تبديدا منطبقا على المادة ٢٩٦، على أنه إذا اعتبر أن الطاعن ليس خادما ولا عاملا بشركة الفحم كما وصفته النيابة فى التهمة التى قمته بها إلى المحكمة وكان برغم اقطاعه لخدمة الشركة المنحى عليها كما يستفاد من وقائع الدعوى لا يزال تغلب عليه صفة أنه حوزى عموى (عربى كروكا وصف بدياجة الحكم الابتدائى أو عربى نقل نمرة ٦٢٥٢ كما وصف بدياجة الحكم الاستئنافى والنابى والحكم المطعون فيه) فإن ذلك لا يفيد الطاعن شيئا لأن الاختلاس الحاصل منه بهذه الصفة لا يزال بصريح نص القانون معتبرا سرقا بحكم الفقرة الثامنة من المادة ٢٧٤ التى تعتبر من الظروف المشددة فى جريمة السرقا أن تقع السرقا من المخترفين بنقل الأشياء فى العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو من أى إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو من أحد أتباعهم إذا كانت الأشياء المسروقة قد سلمت إليهم بصفتهم السابقة . وقد يعترض على هذا النص بأنه شذ عن القواعد العامة للسرقا إذ لم يستند بالتسليم الحاصل فى هذه الحالة والذى من شأنه أن ينقل حيازة الشيء المسلم إلى مستلمه لأن التسليم إلى متعهد النقل غير التسليم إلى الخادم أو العامل، إذ هو لا يقع فى الحالة الأولى إلا بناء على عقد من عقود الأمان يتم بين صاحب الشيء ومتعهد نقله سواء أكان العقد شفويا أم كتابيا وكان من مقتضى ذلك أن تنقل حيازة الشيء إلى مستلمه فإذا اختلسه كله أو بعضه عد خائنا للأمانة لاسارقا — قد يعترض بذلك غير أنه لا محل للاجتهاد فى مقام النص الصريح، وما دام

القانون قد اعتبر هذه الحالة بالذات سرقة ونص عليها في الفقرة الثامنة من المادة ٢٧٤ فلا منافى من احترام حكم القانون .
ومن حيث إنه يمكن الرد على الوجه الخامس ماسبق ذكره ودأ على الوجه الرابع .

(٣٠٥)

القضية رقم ٥٥٠ سنة ٢ القضائية .

غش البضاعة . مائة . التقليد . الفرق بين المبروتين .

(المادة ٣٠٢ و ٣٠٥ ع)

الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٠٢ ع تستلزم حتما حصول النش في جنس البضاعة . وجنس البضاعة هو مجموع صفاتها وخواصها التي تلازمها فتميزها عن غيرها . جليا يعرفه ذوق المران من الكافة ولا يخطئون فيه عادة . وهذه الصفات ترجع إما إلى الإقليم الذي تنبت فيه البضاعة أصلا إذا كانت مما يزرع ، أو تنشأ فيه وتنتج أصلا إذا كانت من الحيوانات ، أو الجهة التي تصنع فيه أصلا إذا كانت من المصنوعات . فالبضاعة التي ليس لها خواص طبيعية أو صفات صناعية تتفرد بها ومميزون ثابتا بل هي تركيب قابل للتغير والتتويع حسب مشيئة صاحبه (كدخان مصنع من المصانع) لا يمكن أن يقع فيها غش الجنس الذي عتبه المادة ٣٠٢ ع . فمن يبيع بضاعة (طوبى حجار) على أنها من صنع مصنع كذا ثم انضح أنها ليست من صنع هذا المصنع وأن الصف الموجد بها رديء فلا عقاب عليه ، لأن جرمته هي جريمة تقليد علامة هذا المصنع التي نص عليها في المادة ٣٠٥ ع الموقوف العمل بها لأن الشارع لم يضع للآن لوائح تخصيص علامات المصانع لأصحابها .

(٣٠٦)

القضية رقم ٩١٥ سنة ٢ القضائية .

(أ) إجراءات . وقوع خلل في إجراءات التحقيق الابتدائي . محل الطعن عليه . سلطة محكمة الموضوع .
(ب) إثبات . سماع الشهود مجتمعين . سلطة محكمة الموضوع في تقدير الجليل المستفاد من هذه الشهادة .
(المادة ١٦٦ تحقيق)

١ - كل ما يكون من الخلل في إجراءات التحقيق الابتدائي مهما يكن نوعه فهو محل للظن أمام محكمة الموضوع . والمحكمة تقدر قيمة هذا الظن كما تقدر كل دليل يقدم لما وتحكم في الموضوع بما تحكم به ولا تستطيع أن تلتجئ لتحقيق وتعيد القضية لسلطة التحقيق ثانيا .

٢ - سماع المحكمة الجزئية شهادة شهود مجتمعين غير مفترق بينهم مهما يكن فيه من الخلل فانه متعلق بقيمة دليل الإثبات ويكفي أن يمرض أمره على المحكمة الابتدائية أو المحكمة الاستئنافية، ولكل منهما السلطة المطلقة في تقدير قيمة الدليل المستفاد من شهادة الشهود التي أخذت على هذا الوجه والعمل بما تعتقده من صدقها أو عدم صدقها . ولا تستطيع المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية للمحكمة الأولى، بل ما دامت هي أيضا محكمة موضوع فلها - عند قيام الضرورة - أن تعيد سماع الشهود أمامها هي وتحكم بما يراها لها . وإذا دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بخلل إجراءات التحقيق أمام محكمة الدرجة الأولى لسماعها للشهود مجتمعين ولم تبا المحكة الاستئنافية بهذا الدفاع فيكون معنى ذلك أنها فطرت الدليل المستفاد من تلك الإجراءات مع ما قد يكون اعترؤها من الخلل ورأت أنها على كل حال موصولة لاقتناعها برأيها . وعلى ذلك فالظن أمام محكمة النقض بخلل هذه الإجراءات ظن غير مقبول .

جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٣٠٧)

القضية رقم ٩٤٠ سنة ٢ القضائية .

نصب . اتخاذ صفة كاذبة . ادعاء الوكالة عن شخص كذا . إيهام زوجه بهذا الادعاء . حكمة . (المادة ٢٩٣ ع)

ادعاء الوكالة كذا عن شخص بعد اتخاذا اصفة كاذبة . ولو أن بعض الأحكام جرت على أن ادعاء حالة قانونية أو علاقة تكسب حقا قانونيا لا يكون صفة كاذبة

إلا أن أغلب الأحكام قد استثنت بالذات ادعاء الوكالة وعينت على الأخص حالة من ينهب لزوجته آثرو يدعى كذبا أنه كلف بأخذ أشياء منها لتوصيلها إليه . فإذا ذهب شخص إلى امرأة وأدعى أنه موفد من قبل زوجها لأخذ شيء عينه لها فصدقته وأعطته إياه اعتبر هذا الشخص متخذا لصفة غير صحيحة وحق عقابه بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات .

(٣٠٨)

القضية رقم ٩٤٤ سنة ٢ القضائية .

مواد مخدرة . القصد الجنائي في جريمة إحرارها .

(القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ « المادتان ٣٥ و ٣٦ »)

القصد الجنائي في جريمة إحرار المواد المخدرة إنما هو علم المحرز بأن المادة مخدرة، فتي توفر ركن الإحرار مع علم المحرز بأن المادة التي يحمرزها هي مادة مخدرة . فقد استكملت الجريمة أركانها القانونية وحق العقاب . ولا عبرة . طلقا بالباعث على الإحرار .

فإذا تقدم شخص بنفسه إلى البوليس ومعه مادة مخدرة قاصدا دخول السجن لخلاف شجر يئنه وبين والديه مثلا كانت الجريمة مستوفية أركانها وحق عليه العقاب ؛ ولا تصح تبرئته بزعم أنه لم يتوفر لديه أى قصد إحرار لأن القانون إنما أضاف بأحكامه التي فصلها في المادتين ٣٥ و ٣٦ منه العقاب على الإحرار مهما كانت وسيله أو سببه أو مصدره أو الناية منه . وقد نص في هاتين المادتين على صور شتى للإحرار وأسبابه ووسائله وغاياته، ونقطة الارتكاز فيها كلها إنما هي الإحرار فهو الذى يعنى القانون بمحاربه وإبصاد السبل دونه ولو كان مجردا عن كل غرض (أو على الأقل ولو لم يعلم الفرض منه) ما لم يكن بتريخيص قانونى .

الطعن المقدم من النيابة العامة في دعواها رقم ٢١٨٢ سنة ١٩٣١ المقيدة بمحذول

المحكمة رقم ٩٤٤ سنة ٢ قضائية ضد أنور على محمد السكرى .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية أنور على محمد السكري بأنه في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بدائرة قسم الجمرح أحرز مواد مخدرة (حشيشا) بقصد التعاطي في غير الأحوال المصرح بها قانونا — وطلبت من محكمة جنح المفشية الجزئية عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤٥ من قانون المواد المخدرة رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ .

وبعد أن سمعت محكمة الجنح المذكورة هذه الدعوى قضت بحضورها في أول أبريل سنة ١٩٣١ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات وبالمادة ٤٥ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ براءة المتهم مما أسند إليه والمصادرة .
فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ٣ أبريل سنة ١٩٣١ طالبة الإلغاء وعقاب المتهم بالمواد السابق بيانها .

ومحكمة إسكندرية الابتدائية الأهلية بعد أن نظرت هذه الدعوى بهيئة استئنافية حكمت غاييا في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣١ عملا بالمادة ٣٦ من قانون المخدرات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وغرامة ٣٠ جنيا والمصادرة . فعارض المتهم في هذا الحكم وسمعت المعارضة وقضى فيها في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣١ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم .

فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣١ وقدمت تقريرا بالأسباب في ذات الترخيخ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن العطن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن واقعة هذه المادة بحسب ما أثبتته الحكم المطعون فيه تحصل في أن المتهم تقدم بنفسه إلى البوليس ومعه قطعة متروكة بها حشيش بنسبة ٥٪ .

وسلمها للضابط رغبة منه في دخول السجن لخلاف شجر بينه وبين والديه وبعد اتخاذ الإجراءات القانونية رفعت النيابة عليه الدعوى العمومية بتهمة أنه أحرز مواد مخدرة (حشيشا) بقصد التعاطي في غير الأحوال المصرح بها قانونا . قفقت محكمة المنشية الجزئية براءته استنادا إلى أن المتهم لم يكن يقصد من وراء إحراز المادة المخدرة سوى الوصول إلى السجن ، وعلى هذا يكون القصد الجنائي عنده منعنما والتهمة المستندة إليه غير متوفرة . فاستأنفت النيابة ومحكمة الإسكندرية الأتلية قفقت غاييا بإلقاء الحكم المتأنف وعقاب المتهم استنادا إلى أنه ما دام المتهم معترفا بإحراز المادة المخدرة فلا عبة بالفرض الذي من أجله أحرزها سواء أكان رغبته في دخول السجن أم غير ذلك . إذ أن مراد المشرع منع الحياة أو الإحراز منها باتامهما كان الفرض منه ما دامت الحياة حاصلة بغير مسوغ قانوني . فاضر المحكوم عليه والمحكمة قفقت عند نظر المعارضة بإلقاء الحكم التأيي وبراءة المتهم وعللت حكما بأن نية الشارع إنما انصرفت إلى مؤاخنة من يحرز المواد المخدرة بقصد تحقيق أى غرض من الأغراض التي بينها قانون المخدرات . وأما إنما تجوز فعل الإحراز المأذى من الاقربان بأية نية أو قصد إجرأى مما شرع قانون المخدرات للقضاء عليه فلا يكون ذلك الفعل مستحق العقاب . وبما أن المتهم قد اشترى قطعة المتزول وقدمها مختارا إلى البوليس ابتناء دخول السجن معتقدا أنه يربحه من متاع الحياة لفضب والديه عليه ولعجزه عن كسب الرزق بنفسه ولم يكن ممن يستعملون هذه المادة أو يتجرون فيها فهذا العمل من جانب لم يقتن بأى قصد إجرأى مما يمزحه قانون المخدرات . ولتلك يكون الحكم الذى قفى ببقائه في غير محله الخ .

فطلعت النيابة في هذا الحكم قائلة إن جريمة إحراز المخدرات من الجرائم العمدية والقصد الجنائي في هذا النوع من الجرائم إنما يقوم على تعمد التفاعل ارتكاب الجريمة كما حددها القانون ؛ وبعبارة أخرى القصد الجنائي هو تعمد التفاعل مخالفة ما نهى عنه القانون بنقض النظر عن البواعث التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة ، والمتهم في هذه

القضية إنما قصد ارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون حتى تكون مبررا لجسه
تخصا من معاشره والديه فاشترى المادة المخدرة وأحضرها علما أنه بذلك يرتكب
جريمة فالأركان القانونية متوفرة والباعث الذى لا يمد ركا من أركان الجريمة إنما
هو رغبته فى دخول السجن وهذا الباعث لا يؤثر فى كيان الجريمة وإنما يصح
أن يكون له دخل فى تقدير العقوبة فقط وأنه إذن يتبين أن المحكمة الاستئنافية
خلطت بين القصد الجنائى والباعث فتجاوزت الأول للبحث فى ماهية الثانى وهذا
خطأ قانونى تطلب النيابة من أجله نقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون على
وجهه الصحيح .

ومن حيث إن الذى يتبادر إلى الذهن أن محكمة الموضوع إذ أصدرت حكم
البراءة كانت مسوقة بماطفة الإشفاق على المتهم لصغر سنه من ناحية، ولأن قانون
المخدرات من الناحية الأخرى ينهى فى المادة ٤٠ منه عن الحكم بإيقاف تنفيذ
الحبس لمن يحكم عليه فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه، فغلبتها هذه العاطفة
الشريفة على تلمس الأسباب لجرمة المتهم، ولكن مهما يكن من جهدها فى صياغة
الحكم وتدعيم أسبابه فانه لا يستطيع التوفيق بينه وبين حكم القانون لأن القانون
إنما يتوخى فى أحكامه المصلحة العامة ولا يعرف إلى العاطفة سبيلا .

ومن حيث إن هذه المحكمة سبق لها أن بينت فى عدة أحكام أصدرتها وعلى
الخصوص فى حكمها الصادر بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣١ (فى القضية المقيمة بمحدها
تحت رقم ٣٩٣ سنة ٤٨ قضائية) أن القصد الجنائى فى جريمة إحراز المواد المخدرة
إنما هو علم المحرز بأن المادة مخدرة فتى توفر فى قضية ما الركن السادى للجريمة
وهو الإحراز وبنت علم المحرز بأن المادة التى يحضرها من المواد المخدرة فقد استكملت
الجريمة أركانها القانونية وحق العقاب ولا عبرة مطلقا بالباعث على هذا الإحراز .

ومن حيث إن قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ إنما أراد بأحكامه التى
فصلها فى المادتين ٣٥ و ٣٦ منه العقاب على إحراز المواد المخدرة مهما كانت وسيلة
ذلك الإحراز أو سببه أو مصدره أو الغاية منه . فنص فى المادتين المذكورتين على

صور شتى للإحراز وأسبابه ووسائله وغاياته . ونقطة الارتكاز فيها كلها إنما هو الإحراز ذاته فهو الذى يبنى القانون بحاربه وإيجاد السبل لدونه ما لم يكن بتريخيص قانونى . وهذه الصور هى التى اعتمد عليها الحكم المطعون فيه فى تبرئة المتهم بقوله إنها هى الأغراض التى يعاقب القانون من أجلها على الإحراز حتى إذا انتفت جميعها أصبح الإحراز فى ذاته غير معاقب عليه . وهذا خطأ بدليل أن من بين الصور التى يعاقب عليها القانون فى المادة ٣٥ فقرة ٦ ب الحيازة أو الإحراز وحده بمجردا عن كل غرض (أو على الأقل ولو لم يعلم الغرض منه) ما لم يكن بموجب تذكرة رخصة أو تذكرة طبية أو بموجب أى نص من نصوص القانون . وهذا النص أقطع دليل على أن محل العقاب إنما هو الإحراز نفسه لا أكثر ولا أقل . ولكن الحكم المطعون فيه تناسى هذا النص الصريح كما يصل من وراء ذلك إلى التبرئة التى كانت مرماه الأخير فى رحته وإشفاقه .

ومن حيث إنه متى تبين أن قانون المخدرات يعاقب على الإحراز فى كافة صورته وألوانه — إلا ما كان منه بتريخيص قانونى كما تقدم — ومهما كان الباعث عليه وأن القصد الجنائى لا شأن له بالباعث على الإحراز وأنه يتحقق بمجرد علم المحرز بأن المادة مخدرة — فقد وضع أن طعن النيابة على أساس قانونى وأن الحكم المطعون فيه إذ خلط بين القصد الجنائى والباعث قد أخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة النابتة به ، ويتعين من أجل ذلك نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح مع مراعاة عدم تجاوز العقوبة التى قضت بها المحكمة الاستئنافية فى حكمها النيابى .

(٣٠٩)

القضية رقم ٩٦١ سنة ٢ القضائية .

تحقيق أوبه القناع . طاعة مستديرة . رأى الطبيب بجلدها . الأخذ به فى حالة وجود دليل مادي يتعارض معه . نقض .

لا يلجأ القاضي إلى رأى الطبيب إلا إذا كان ذلك هو الوسيلة الوحيدة المتبعة لفهم ما يشكل عليه من الأمور الفنية فهو عندئذ يطلب رأيه ويعتمد عليه خطأ

كان في ذاته أم صوابا ما دام لا وسيلة له في التعرف الحقيقة سواء . أما إذا وجد لدى القاضى وسيلة أضمن وأثبت فإن من واجبه الحتمى ألا يعدل عنها إلى مثل تلك الوسيلة التى هى في ذاتها مظنة الخطأ . فإذا اتهم متهم بإحداث عاهة مستديمة في عين مجنى عليه ودفع أمام المحكمة بأن إصابة عين المجنى عليه قديمة وأن إعفائه من الخدمة العسكرية إنما كان بسببها وطلب تحقيق ذلك فتحقيق الطلب في هذه الصورة بالاستعلام من إدارة القرعة كان واجبا . وعدم تحقيقه اكتفاء برأى الطبيب — وهو غير معصوم من الخطأ — فيه هضم عظيم لحقوق الدفاع ويتعين من أجله نقض الحكم .

هذا ولا يمنع من نقض الحكم أن المحكمة إذ رفضت التحقيق قد علت رفضها إياه ، فإن المسألة متعلقة بمبادئ الاستدلال في ذاته وبواجب القاضى من حيث الأخذ فيه بالأحوط والأضمن لتحقيق العدالة .

جلسة الاثنين ٤ يناير سنة ١٩٣٢

تحت رياسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا .

(٣١٠)

القضية رقم ٨٠ سنة ١ القضائية .

(١) تزوير في أوراق رسمية . استمارات السقيات الزراعية (أ) .

(المادة ١٨١ ع والمادة ١١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٩)

(ب) اختلاس أموال أميرية . إدخال قود الحكومة في القس بأى كمية كانت . التفسير الصحيح لهذه العبارة .

(المادة ١٠٣ ع)

(ج) قض . تسيب الأحكام . تتبع الدفاع في كل ما يثيره من الأدلة . لا وجوب . (المادة ١٠٣ مرافعات)

(د) جريمة . الاعتراف بالجريمة بسد وقرعها . لا يعتبر دليلا على حسن النية . حسن النية أمر موضوعي .

١ - أنشئت لجنة القرية بمقتضى تعليمات وزارة المالية الصادرة تنفيذاً للسلطة ١١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٩ الخاص بتسليف المزارعين لمخارج الزراعة . وهذه التعليمات تدل صراحة على أن الأعمال التي يباشرها أعضاء هذه اللجنة - وهم من الموظفين العموميين - في جميع الشؤون الخاصة بالتعليمات الزراعية وتوقيعهم على الاستمارات هي من أعمال وظائفهم وأنهم مكلفون بها رسمياً وفي حدود القانون ، وأن تقريرهم بصحة البيانات الواردة بالاستمارة (١ س) التي عملت خصيصاً للتعليمات ليس بمجرد تركية لا يترتب عليه أى أثر بل هو عمل نهائى يكفى بمجرد تحققه لوجوب تنفيذ مقتضاه فوراً بصرف السداد والبذرة بإذن من المصارف ثم لا اعتماد المدير صرف باقى السلفة ، فهو إذن يجوز وقوعه منسئاً لوضع قانونى يترتب عليه عهود وواجبات متبادلة .

٢ - إن الاستمارة (١ س) هي فى الأصل ورقة عرفية يتداولها الأفراد ويجزؤون فيها ما يشاءون وهى تبقى هكذا حتى تهتم لجنة القرية للواقعة على صحة البيانات الواردة فيها . فإذا ما توقع عليها من أعضاء اللجنة أصبحت ورقة رسمية ككل ورقة يجوزها موظف عمومى يخص بتحريرها ، فثبتت بيانات فيها غير مطابقة للحقيقة يعتبر تزويراً معاقباً عليه بمقتضى المادة ١٨١ ع .

٣ - إن الشارع فى المادة ١٠٣ ع لم يرد بقوله "بأى كيفية كانت" أن تكون هذه العبارة وصفاً للوجه الذى عليه أخذ الموظف القود بل هى وصف للوسيلة التى توصل بها لأخذ القود . كما أنه لم يرد بعبارة "لمصلحة نفسه" الواردة فى المادة ١٠٣ ع أنها تكون متاعاً شاملاً للأخذ مع نية الرد بل أن يكون قاصراً على الأخذ مع نية الإضاعة على المالك . وإذن فلا تنطبق هذه المادة على حالة الموظف الذى يأخذ شيئاً من قود الحكومة قاصداً مجرد الاستماع به وقتاً ووقته من بعد .

(١) . بلا شك أن المحكمة قد ذهبت إلى هذا الرأى من طريق الترجيح والأخذ بالأحوط فخلعت التهمة . هذا وقد لاحظت المحكمة أن من الخطأ على أموال الحكومة أن تبقى المادة ١٠٣ ع على نصها الحالى الذى رجحت المحكمة مع عدم إمكان ساقية الموظف الذى يأخذ شيئاً من قود الحكومة قاصداً مجرد الاستماع به وقتاً ووقته من بعد ، وأشارت إلى أنه يحسن التفرق بتعديل هذا النص تعدى ما يضمن معه بكيفية أكيدة عدم استهلاك الموظفين لمال الحكومة فى مصالحهم الخاصة ولو استعملوا مؤقتاً متوينا فيه الرد .

٤ - قاضى الموضوع غير مكلف أن يتتبع الدفاع في جميع ما يثيره من الأوجه ، بل يكفى أن يبين الأسباب التى كوّن منها اعتقاده وأن تكون الأسباب صحيحة واقعا وقانونا ، فإمالة الرد على بعض ما دفع به المتهم ليس من شأنه أن يعيب تحكّمه .

٥ - الاعتراف بالجريمة بعد وقوعها لا يعتبر دليلا على حسن النية . وسأله النية من المسائل الموضوعية المتروكة لتقدير قاضى الموضوع وحده .

الطنن المقدم من مصطفى محفوظ بك وآخرين ضد النيابة العامة في دعواها رقم ١٢٥٨ سنة ١٩٣١ المقيدة بمجدول المحكمة رقم ٨٠ سنة واحد قضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين المذكورين وعلى أحمد صابر بأنهم : أولا في خلال الأشهر يناير وفبراير ومارس سنة ١٩٣٠ بناحية الجوانكة مركز مغلول مديرة أسبوط الخمسة الأول بصفتهم موظفين عموميين الأول عمدة والثاني صراف والثالث والرابع والخامس مشايخ بلد وبصفتهم مكلفين بتحرى صحة البيانات الواردة في طلبات السلفيات من الحكومة وتحقيق صفات طالبي تلك السلفيات ومقدار مساحة ما في حيازة كل منهم من الأطنان الزراعية باعتبارهم أعضاء لجنة القرية المكوّنة طبقا للرسوم بقانون رقم ٥٣ سنة ١٩٢٩ انخلص بإنشاء جزء من الاحتياطي العام من مالى الدولة ليسهل للطبقات الفقيرة والمتوسطة من المزارعين وسائل الحصول على ما يعوزهم من المال للقيام بمحاجاتهم الزراعية وطبقا للرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٢٩ انخلص بتسليف المزارعين لحاجات زراعتهم من الاحتياطي المذكور والتطبيقات التى وضعتها وزارة المالية تنفيذا لهذا القانون ، غيروا بقصد التزوير موضوع أوراق أميرية وهى الخمس وخمسون (استمارة رقم ١ س) المنطقة بطلب سلفيات زراعية والخاصة بكل من على عيد الله وآخرين (مذكورة أسمائهم) وذلك في حال تحريرها المختص بوظائفهم بجمعهم وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمهم بتزويرها بأن أفروا واعتمدوا بيانات غير صحيحة وهى أن هؤلاء الأشخاص من طبقة الزراع وأن

كلا منهم حائر للساحة المدونة في الاستمارة الخاصة بهم حالة كونهم عاقلين بأن هؤلاء الأشخاص ليسوا من هذه الطبقة ولا هم حائزون للساحات المدونة في تلك الاستمارات وذلك في جميع الاستمارات المتقدمة بالنسبة للتمهين الأول والثاني وفي الاستمارات من (١) إلى (٤٤) بالنسبة لثالث ومن (٤٥) إلى (٥١) للرايع ومن (٥٢) إلى (٥٥) لخامس .

والسادس والسابع بصفتها شريكين للتمهين الخمسة الأول في جريمة التزوير الآنف ذكرها بأن رضاهم على الأعمال المكونة لها واعتقادهم على ارتكابها فوقعت بناء على هذا التحريض وهذا الاتفاق .

(ثانياً) لأنهم في خلال الأشهر يناير وفبراير ومارس سنة ١٩٣٠ بتأحية الحوائكة وبندر أسبوط : المتهم الثاني استعمل جميع الاستمارات المزورة الآنف ذكرها مع علمه بتزويرها بأن قدمها لمديرية أسبوط لمراجعتها واعتماد صرف السجلات المطلوبة بمقتضاها ، والمتهمون الأول والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع اشتركوا مع المتهم الثاني في جريمة استعمال الأوراق المزورة المذكورة بأن رضاهم على الأعمال المكونة لها واعتقدوا معه على ارتكابها فوقعت فعلا بناء على هذا التحريض وهذا الاتفاق .

(ثالثاً) لأنهم في خلال الأشهر فبراير ومارس وأبريل سنة ١٩٣٠ بتأحية الحوائكة مركز مغلولات الخمسة الأول بصفتهم موظفين عموميين حسب ما تضمن الأول أدخل في ذمتهم قودا للحكومة والباقيون سهواً ذلك له وجميعهم سهواً لمحمد محفوظ بأنا المتهم السادس بأن يدخل في ذمته أيضاً قودا للحكومة . وكيفية ذلك أن مصطفى محفوظ بك ومحمد محفوظ بأنا المتهمين الأول والسادس المذكورين لكي يحصلوا على قود الحكومة من المخصص للسجلات الزراعية واكونهما ليسا من طبقة صغار الزراع الذين يحق لهم الانتفاع بهذه السجلات حسب القانون الخاص بذلك - سحرا أشخاصا ليس لهم كذلك حق الانتفاع بتلك السجلات لأنهم ليسوا من الزراع وليس في حيازتهم أراض زراعية ليطالبوا بسجلات بمقتضى استمارات

ذكروا فيها بيانات غير صحيحة بشأن صفاتهم وحيازاتهم أقرها المتهمون الخمسة الأول بصفتهم أعضاء لجنة القرية مع علمهم عدم صحتها واعتمدتها مديرية أسبوط بناء على ذلك فصرفت على مقتضى الاستثمارات المذكورة وهي الخمس ونمسون استمارة الآنف ذكرها بمبالغ مجموعها ٨٠١٣ جنيا و ٧١٥ مليا استولى مصطفى محفوظ بك منه على مبلغ ٢٤٩٢ جنيا و ٦٥ مليا ومحمد محفوظ باشا على مبلغ ٥٥٢١ جنيا و ٦٥٠ مليا وانتفع كل منهما بغير حق بما استولى عليه .

والمتهمان السادس والسابع اشتركا مع المتهمين الخمسة الأول في الجريمة المذكورة بأن حرضاهم على الأفعال المكونة لها واتفقا معهم على ارتكابها فوقعت فعلا بناء على هذا التعريض وهذا الاتفاق .

(رابعا) ولأن المتهمين الأول والثاني والرابع والسادس والسابع وعلى أحمد صابر في غضون شهر سبتمبر سنة ١٩٣٠ بتاحية الحواتكة مركز مغلولو المتهم الثاني حالة كونه موظفا عموما أى صراف الناحية المذكورة ومكلفا بتوقيع المحجوزات الإدارية بتلك الجهة بصفته مندوب المديرية ضد من يتأخر في سداد سلفيات الحكومة على الزراعة غير بقصد التروير موضوع أوراق رسمية في حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بحمله وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمه بترويرها بأن حرر محاضر حيز على زراعات ومحاضر ضم حاصلات هذه الزراعات مع أنه لم يباشر إجراءات تلك المحجوزات ولم يحضر ضم هذه الحاصلات ومع علمه أن بعض هذه الزراعات لم تكن موجودة فعلا ، وبأن دقن في هذه الأوراق أنه خاطب أولى الشأن فيها محجوزا عليهم وحاسا وأنه عين الزراعات وقاس مساحتها وقدر حاصلاتها وقت الحجز والضم وكل ذلك على خلاف الحقيقة ومحاضر الضم التي وقع فيها التروير المتقدم ذكره هي المحزنة باسم الأشخاص الآتي ذكرهم باعتبارهم محجوزا على زراعاتهم وهم : على عبد المال على ومحمد رحاب عبد الله الخ .

وبالتقون اشتركا مع المتهم الثاني المذكور في جريمة التروير الآنف ذكرها بأن حرضوه جميعا على الأفعال المكونة لها واتفقوا معه على ارتكابها وبأن ساعده الرابع

والسابع وعلى أحمد صابر في الأفعال المسهلة والمتسمة لها بتحريرهم بعض هذه المخاض وتوقيعهم عليها بصفة شهود وقد وقعت هذه الجريمة فعلا بناء على هذا التعريض والاتفاق والمساعدة . وطلبت إحالتهم على محكمة الجنايات لحاكمهم بمقتضى المواد ١٨١ و ١٨٢ و ١٠٣ و ٤٠ . فقرة أولى وثانية وثالثة و ٤١ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٣١ قرر حضرة قاضي الإحالة إحالتهم على محكمة جنايات أسبوط لحاكمهم بالمواد السالفة الذكر .

ومحكمة جنايات أسبوط بعد أن سمعت الدعوى حكمت فيها بحضور يا بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٣١ عملا بالمادتين ١٠٣ و ١٨١ من قانون العقوبات بالنسبة الخمسة الأولى وبالمادة ١٨٢ منه بالنسبة للثاني أيضا وبالمواد ٤٠ فقرة أولى وثانية و ٤١ و ١٨٢ من القانون المذكور بالنسبة للأول والثالث والرابع والخامس أيضا وبالمواد ٤٠ فقرة أولى وثانية وكذلك فقرة ثالثة للرابع و ٤١ و ١٨١ عقوبات بالنسبة للأول والرابع أيضا وبالمواد ٤٠ فقرة أولى وثانية و ٤١ و ١٠٣ و ١٨١ و ١٨٢ من القانون المذكور بالنسبة للسادس والسابع وكذلك الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون العقوبات بالنسبة للسابع أيضا مع تطبيق المادة ٣٢ منه بالنسبة لجميع الطاعين وبالمادتين ١٧ و ٥٢ عقوبات بالنسبة للثالث والرابع والخامس والسادس أيضا وبالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بالنسبة لعل أحمد صابر : أولا بمحاكمة مصطفى محفوظ بك بالجلس مع الشغل ستة واحدة ومعاينة فيار أطناسيوس بالجلس مع الشغل تسعة شهود ومعاينة حسن عبد الرحمن بالجلس مع الشغل ستة شهود ؛ وثانيا بمحاكمة كل من علي حسن خليل وعبد الرحمن علي وأحمد ميد خليل وعبد محفوظ باشا بالجلس مع الشغل ستة شهود وأمرت بإيقاف تنفيذ هذا الحكم على أولئك الأربعة ؛ وثالثا براءة علي أحمد صابر عما أسند إليه .

فطن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق التخص بتاريخ ٢١ و ٢٢ مارس سنة ١٩٣١ وقدم حضرات المحامين عنهم ثلاثة تقارير بالأصواب عن الأول والسادس

بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٣١ وعن الثاني في ٥ أبريل سنة ١٩٣١ وعن الباقيين في التاريخ الأخير .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
حيث إن الطعن قتم وتلاه بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلا .
وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة يحصل في أن التهمة الأولى للوجهة إلى الطاعنين بخصوص الترويز والاشتراك فيه في استمارات النفايات الزراعية رقم (١ س) لا عقاب عليها قانونا لأن هذه الاستمارات ليست إلا طلبا لسلفة زراعية وأن هذا الطلب يجب أن يركبه أعضاء لجنة القرية ويجب بعد ذلك أن يعرض على اللجنة العليا في المديرية وهي التي تجرد ما تراه من قبوله أو رفضه ثم تأذن المديرية بعد ذلك بالصرف . فعلم لجنة القرية لم يكن إلا تحضيرا أو إرشادا تحت البحث والنظر قد يكون كاذبا وقد يكون صادقا فلما قرر أعضاؤها غير الحقيقة في الاستمارة فلا يمكن اجبار تحريرهم هذا ترويزا بالمعنى القانوني إذ أن الترويز يجب أن يكون في سند أي في عقد أو في ورقة ملزمة تنشئ حقا أو واجبا ويموز التحك بها ضد النير أو لمصلحة النير والاستمارة (١ س) لا تتغير قيمتها بعد توقيع أعضاء لجنة القرية عليها بل تبقى كما هي طلب سلفة . وقد أفاض الطاعن في بيان هذا الوجه إضافة مطولة .

وحيث إن نقطة البحث في هذا الوجه تنحصر في تحديد الصفة القانونية التي تعمل بها لجنة القرية ومدى سلطتها .

وحيث إن هذه اللجنة أنشئت بمقتضى تعليمات وزارة المالية الصادرة بتفيها للادة ٦٦ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٩ أخلص بتسليف المزارعين لحاجات الزراعة إذ ما خصت عليه تلك التعليمات ما يتلخص فيما يلي :

(أولا) أنشئت في كل قرية لجنة مكونة من العمدة والصراف بصفة دائمة على أن يضم إليهما شيخ الجهة التابع لها طلاب السلفة .

(ثانياً) يكون اختصاص هذه اللجنة التوقيع على استمارات عملت خصيصاً للسلفيات (استمارة ١ س) كلما قدم أحد صغار المزارعين أو متوسطيهم عن يجوز لهم الاقتراض قانوناً من اعتماد الاحتياطي الزراعى طلب سلفة ، ويكون تقيمهم على هذه الاستمارات إعلالاً بصحة البيانات الواردة بها .

(ثالثاً) بعد هذا التوقيع يباشر الصراف تحرير الاستمارة (٢ س) ويستلم طالب السلفة بموجبها السداد والبذرة التي تلزم لزراعتها .

(رابعاً) يرسل الصراف طلبات السلف المستوفاة (استمارة ١ س) إلى المديرية لمراجعتها بمعرفة قلم الحسابات وحفظها به حتى ورود الاستمارات (٢ س) فتنتقل قيمة هذه الاستمارات الأخيرة منها ويصدر اعتماد المدير بصرف الباقي .

(خامساً) في حالة رفض أى طلب سلفة يجوز للطالب أن يرفع شكواه من قبل اللجنة إلى المديرية وهذه تفصل فيه بما تراه .

(سادساً) تباشر اللجنة أعمالها بالتوكيل عن مدير المديرية .

وحيث إن هذه التعليمات تدل دلالة صريحة على أن الأعمال التي يباشرها أعضاء هذه اللجنة - وهم من الموظفين السوميين - في جميع الشئون الخاصة بالسلفيات الزراعية وتقيمهم على الاستمارات هي من أعمال وظائفهم وأنهم مكلفون بها رسمياً وفي حدود القانون وأن تحريرهم بصحة البيانات الواردة بالاستمارة (١ س) ليس مجرد تركية لا يترتب عليه أى أثر بل هو عمل نهائى يكفى بمجده لتحقيقه لوجوب تنفيذ مقتضاه فوراً بصرف السداد والبذرة باذن من الصراف ثم لاعتماد المدير صرف باقى السلفة . فهو إذن يجوز وقوعه منتهى لوضع قانونى يترتب عليه عهود وواجبات متبادلة .

وحيث إن الاستمارة (١ س) وإن كانت في الأصل هي ورقة عرفية يتداولها الأفراد ويمزرون فيها ما يشاءون وتبقى هكذا حتى تقدم لجنة القرية الموافقة على صحة البيانات الواردة فيها إلا أنه إذا ما توقع عليها من أعضاء اللجنة أصبحت رسمية ككل ورقة يمزرها موظف عمومي مختص بتحريرها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت إثباتا جليا عنهم مطابقة البيانات الواردة بالاستمارات (١ س) التي هي موضوع الدعوى الحقيقية فهذه المخالفة — وهي من عمل موظفين عموميين — في غرر أعد لتدوين هذه البيانات والتصديق عليها تعتبر تزويرا مقابلا عليه بمقتضى المادة ١٨١ من قانون العقوبات .

وحيث إن شرطي الضرر والتقصّد الجنائي في جريمة التزوير هذه قد بينهما الحكم المطعون فيه بيانا وإثباتا فإعماله الرد على بعض ما دفع به الطاعنون وعلى ما يشيرون إليه في الوجه الثاني من طعنهم من جهة سوء النية ليس من شأنه أن يعيه لأن قاضي الموضوع غير مكلف أن يتبع الدفاع في جميع ما يثيره من الأوجه بل يكفي أن يبين الأسباب التي كوّنت منها اعتقاده وأن تكون هذه الأسباب صحيحة واقعا وقانونا .

وأسباب الحكم المطعون فيه من جهة الوقائع هي أسباب مستوفاة مدلل على صحتها ، وهي من جهة القانون لا غبار عليها سواء فيما يتعلق بالفاعلين الأصليين أم بالشركاء .

وحيث إن الطاعنين دفعوا أخيرا في هذا الصدد بأن الحكومة رأت لأسباب قامت لديها أن تمسّد قروضا في غير حدود قانون التسليف الزراعي وذلك بإعطاء سلفيات للملاك أو مستأجرين يجوزون أطيانا مساحتها تتجاوز الحد الوارد بهذا القانون وأنه للتوفيق بين هذه الرغبة وبين نصوص القانون التجهن إلى بيانات ظاهرها متفق مع مقتضيات القانون ويقولون إن لجنة القرية استلهمت هذه الرغبة من المدير الذي تمثله هي بطريق الوكالة ، وأنه قد عقدت على هذا النحو في قرى أخرى ومدن متعددة قروض مع كبار الملاك وأرباب العشار في الوجهين القبلي والبحري ، وأنه في هذه الحالة لا يمكن أن يقال إن البيانات مزورة لمجرد أنها لا تطابق الواقع بل كل ما قد يمكن قوله هو أنها بيانات صورية وضمت هكذا برغبة جهة الإدارة ولا إجماع فيها ما دام وضعا كان باتفاق الطرفين .

وحيث إن هذا الدفاع فضلا عن أنه يتناقض مع الدفاع الأول لاختلافهما في الأساس الذي بنى عليه كل منهما فإنه فوق كونه متعلقا بالموضوع وقد جله متأخرا هو دفاع مجرد عن الدليل ، لأن النظام الذي وضع للسير عليه كان بمقتضى تعليمات

رسمية محكمة للقانون فالخروج عن هذا النظم كان يجب أن يكون بتعليمات رسمية معتلة للأولى . ومع ذلك فقد ثبت من الاطلاع على الملف الإدارى الخاص بالتسليف الزراعى المضموم لأوراق هذه الدعوى أن وزارة المالية لم تعطل تعليماتها الأولى فقد حررت لمديرية المالية بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ أى بعد تاريخ التوقيع على جزء كبير من الاستمارات المحكوم بترويعها بأنه فى حالة ما "إذا ثبت للمديرية أن طالب السلفة فى حياته أكثر من ثلاثين فدانا فلا يجوز إقرضه أصلا" . فما تقدم يكون الوجه الأول متعين الرضى .

وحيث إن الوجه الثانى خاص بالظن فى الحكم من جهة عدم رده على ما دفع به الطاعنون لإثبات حسن نيتهم فيما نسب إليهم فى التهمة الأولى . والرد على هذا الوجه ظاهر مما تقدم فى الرد على الوجه الأول .

وحيث إن الوجه الثالث خاص بالتهمة الثانية وهى جريمة استعمال الاستمارات المزورة والاشتراك فيها . ومبنى هذا الوجه أن هذه الاستمارات ليست سندبات بالمعنى القانونى أى أنها ليست أوراقا متبعة فى ذاتها لحق أو واجب ، فاستعمالها لا يكون استعمالا لأوراق مزورة بالمعنى القانونى . وبما أنه سبق الكلام على ماهية هذه الأوراق فيما تقدم ، فيتعين رفض هذا الوجه أيضا .

وحيث إن الوجه السابع خاص بالتهمة الرابعة وهى التزوير فى أوراق رسمية هى محاضر حجز وضم . ووجه الظن فى الحكم من هذه الجهة ينحصر فى أن الدفاع لم يكن قائما على إنكار تغيير الحقيقة فى تلك المحاضر بل كان مداره لإثبات حسن نية المبراف والتبديل على ذلك باعتباره على الفور وفى أن المحكمة لم تلفت لهذا الدفاع فحكمها يعتبر غير مسهب من هذه الناحية ، كما أن المحكمة اعتبرت باقى الطاعنين شركاء فى هذا التزوير بدون أن تبدى الأسباب التى كوّنت منها اعتقادها .

وحيث إنه فضلا عن أن الاعتراف بعد وقوع الجريمة لم يكن دليلا فى وقت من الأوقات على حسن النية ، فإن هذه الممالة موضوعية بحته متروكة لتقدير قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض على ما يقرره فيها . وقد أفاض الحكم فى بيان

وجهة نظر المحكمة في هذا الصدد، بأنها من جهة جرمية الاشتراك قد ثبتت المحكة الأسباب التي بنت عليها حكمها بما كان كافياً، ولذا يتعين رفض هذا الوجه أيضاً. وحيث إن الأوجه الرابع والخامس والسادس خاصة بالتهمة الثالثة وحاصلها أن لا عقاب على رافعي النقص بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات لأن المال لم يكن وديعة لدى واحد منهم وإنما أعطته المديرية بأمرها لحسابهم على أنهم مبرورون لها وأن حسن نيتهم ظاهر والتقصّد الجنائي منعدم.

وحيث إن النظر في هذه الأوجه يقتضي معرفة كنه الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٠٣ عقوبات وماذا أراد الشارع بها، وقد تضاربت الآراء في تفسير هذه المادة، ففرق يقول بأن الشارع قد استعمل عبارة "أدخل في ذمته" دون لفظ "اختلس" وأن الإدخال في الذمة كما يتحقق بشغل الذمة بالمال المأخوذ على نية إخضاعه نهائياً على مالكه يتحقق أيضاً بشغلها بهذا المال مأخوذاً على نية رده وإذن فيكون الشارع أراد بامتثال تلك العبارة حماية تقود الحكومة وحسونها من البعث ولو كان أخفها ينوي ردها ولم يقصد عند أخذها إلا مجرد الانتفاع بها انتفاعاً وقياً. ويقول هذا الفريق ومنهم النابية العمومية إن القانون أراد بقوله "بأي كيفية كانت" تأكيد هذا المعنى الشامل لصور الإدخال في الذمة ثم يعزز رأيه بالرجوع للقانون النهائي المأخوذة هذه المادة منه أصلاً.

وفريق ثان يقول إن الشارع أورد في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بيان جرائم الاختلاس الذي يقع في أموال الحكومة أو الأموال الخصوصية التي تحت يدك وكذلك جرائم البذر الذي يقع من الموظفين في المعاملات الحكومية، وإنه بالإطلاع على جرائم الاختلاس التي وردت في هذا الباب وبمعنى المشتل إليها في المواد ٩٧ و ٩٨ و ١٠١ و ١٠٣ يرى أن الشارع وجه أن الموظف إما أن يكون مسلطاً من قبل وظيفته على المال الذي اختلصه وإما أن لا يكون مسلطاً عليه، فإن كان مسلطاً عليه فقد بين عقابه في المواد ٩٧ و ٩٨ و ١٠١. معينا في كل مادة منها كنه سلطة الموظف وموضوع الاختلاس ومترا العتاب على قدر جسامته الجرمية

وإن الأحوال الواردة في المواد الثلاث المذكورة هي أظهر ما يحول الفكر من مواطن تسليط الموظف على المال المختلص ولذلك نص عليها القانون نصا تفصيليا خلاصا . أما إن كان الموظف غير مسلط أصلا من قبل وظيفته على المال المختلص أو مسلطا عليه تسليطا غير ما نص عليه في تلك المواد فالشارع وجد أن الصورة التي يجب الاهتمام بها هي صورة ما إذا كانت المختلص هو قودا من قود الحكومة أخذها الموظف لنفسه أو سهل لغيره أخذها فلم يشأ تركه في هذه الصورة يعاقب كما يعاقب الأفراد بل غلظ العقاب عليه بسبب كونه موظفا ونص على ذلك في المادة ١٠٣ . ولكون المواد ٩٧ و ٩٨ و ١٠١ وأردنا بها كيفيات وأوضاع خاصة للجرائم المنصوص عليها فيها وكل تلك الكيفيات والأوضاع راجعة لبيان وجه تسليط الموظف فالشارع في المادة ١٠٣ بين بقوله "بأي كيفية كانت" أنه يريد العقاب بمقتضاها مهما تكن الكيفية أي الوسيلة التي توصل بها الموظف لاختلاس قود الحكومة أو لتسهيل اختلاسها لغيره . ولأنه لما كان الاختلاس بمقتضى القانون هو أخذ المختلص للشيء بنية إضافته إلى ملكه إضافة نهائية خالية من كل مقابل وكانت جميع مواد الاختلاس التي قبل المادة ١٠٣ لا يشتمل منها راحة إمكان تحقق الجرائم المشار إليها فيها بنبر هذا المعنى الكامل المطلق فلا محل للقول بشذوذ المعنى في المادة المذكورة عنه في غيرها من المواد ولا محل للاعتراض بأن القانون لم يعبر في تلك المادة بلفظ الاختلاس فإنه أيضا لم يعبر به إلا في المادة ٩٧ وأما في المادتين ٩٨ و ١٠١ فغير عن معناه بالفاظ أخرى . هكذا يقول الفريق الثاني .

وحيث إن المادة ١٠٦ من قانون العقوبات القديم الصادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ التي حلت محلها المادة ١٠٣ من قانون العقوبات الحالي كان نصها على ما يأتي "الموظفون في الخدمات الملكية الذين أدخلوا في ذمتهم بأي وجه كان قودا للزى أو سهلوا لغيرهم فعل جرم من هذا القبيل يزلون من وظائفهم ويعاقبون بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين أو بالنفي من ستة أشهر إلى ثلاث سنين فضلا عن العقوبة المقررة للتزوير إن وجد" .

وحيث إن هذه المادة لو كانت بقيت عبارتها على حالها لم رجت هذه المحكمة الأخذ برأى الفريق الأول . ذلك بأنها استعملت عبارة "بأى وجه كان" وهذه العبارة صريحة لا يفهم منها إلا أنها وصف لدخول التقود فى الثقة فمماها أنه على أى وجه (à quelque titre que ce soit) يأخذ الموظف تقود الحكومة أى سواء أخذها على وجه التملك الذى لا رد فيه أو أخذها على وجه العارية المنوى فيها الرد فانه يكون مستحقا للعقاب . ويتناسب مع هذا الفهم أن الجزية كانت معتبة جنحة لا يحكم فيها إلا بالحبس لثاية ستين أو بالنفى لثاية ثلاث ستين وذلك مراعاة لانطباق المادة على حالة من يأخذ شيئا من تقود الحكومة فلو يأرده . ولكن يظهر المحكمة أنه عند تعديل القانون فى سنة ١٩٠٤ قد حصلت غيبة فى تعريف مدى جريمة المادة ١٠٦ القديمة المذكورة وأساس الغيبة على ما يظهر أن واضع التعديل كان نظرم غير واضح إلا على النص الفرنسى لتلك المادة وقد كانت قبل التعديل كما بقيت من بعده فى نصها الجوهرى كما يأتى "Tout fonctionnaire" "qui, d'une manière quelconque, aura fait passer à son compte" "les deniers de l'Etat ou facilité etc." وهذا النص الفرنسى غامض حقيقة فان ترجمته الحرفية هى "كل موظف نقل لحساب نفسه تقودا من تقود الحكومة بأى كيفية كانت أو سهل ذلك لغيره..... الخ" وإذا أخذت كلمة "Compte" بمعنى "Avantage" — كما يظهر أنه هو المراد — كانت الترجمة "كل موظف توصل بأى كيفية كانت لأخذ تقود من تقود الحكومة لمصلحة نفسه أو سهل ذلك ... الخ" ومع هذا الفهم فإن عبارة "بأى كيفية كانت" ليست وصفا للوجه الذى طيه أخذ الموظف التقود لمصلحة نفسه بل هى وصف للوسيلة التى توصل بها لأخذ التقود . ويبقى بعد ذلك معرفة مدى معنى "لمصلحة نفسه" أى يكون هذا المعنى شاملا للأخذ مع نية الرد أم قاصرا على الأخذ مع نية الإضاعة على المالك ؟

وحيث إن واضى تطبيقات الحظانية على المادة ١٠٣ المذكورة لم يرد في عبارتهم عنها سوى ما يأتي "المادة ١٠٣ - (المادة ١٠٦ القديمة) - قد حالت صعوبات جمة في العمل دون التمييز بين هذه المادة والمادة ٩٧ (المادة ١٠٠ القديمة) ولا يلوح أن هناك فرقا ما بين جسامه الجرائم المنصوص عنها في كلا المادتين وقد تشابهت العقوبات لذلك".

وحيث إن واضى التطبيقات مع إثباتهم فيها قيام صعوبات في العمل للتمييز بين جريمة هذه المادة وجريمة المادة ٩٧ قد تركوا الغموض على حاله ولم يتشاوروا ببيان وجه الفرق بين الجريمتين ولكنهم مع ذلك يظهر أنه للعللة السابق إيرادها من اتهام النص الفرنسي للمادة قد فهموا أن جريمة المادة ١٠٣ تقتضي أخذ المال بلا نية رقه كما تقتضيها جريمة المادة ٩٧ ؛ ولذلك قالوا إنهم لا يرون فرقا ما بين جسامه الجرائم في كلا المادتين وإلا لو كانوا يفهمون أن جريمة المادة ١٠٣ قد تتحقق ولو كان أخذ المال هو على سبيل الاستفاد فقط بنية رقه لما وسعهم مطلنا أن يقولوا إن الجريمتين لا فرق بينهما في الجسامه إذ كل يدرك أن هناك فرقا شاسعا بين إباحه من يأخذ الشيء بلا وجه حق أو يا اختصاص نفسه به وإباحته على مالكه وبين من يأخذ بلا وجه حق ولكن أو يا مجرد الاستفاد به وردة لصاحبه - فهم واضى التطبيقات ذلك الفهم ومن أجله قلوا عقوبة المادة ١٠٣ من عقوبة جنحة إلى عقوبة جناية وهم إذا كانوا جعلوا أقصى العقوبة في المادة ١٠٣ هو السجن لثاية سبع سنوات بينما عقوبة المادة ٩٧ تصل إلى السجن خمس عشرة سنة فبما ذلك بالبداية إلا لأن في جريمة المادة ٩٧ طرفا ثابتا هو كونه الموظف أمينا على ما تحت يده من الودائع والتعود وقد خان أمانته ... وحيث إن هذا الظرف لم يستعمل في المادة ١٠٣ لعبارة "بأي كيفية كانت" دون عبارة "بأي وجه كان" يحمل هذه المحكة ترجيح الرأي الثاني على الرأي الأول وترى من الأحوال لمصلحة الطاعنين أن المادة ١٠٣ لا تنطبق في النشوى الحالية التي لم يأخذ الطاعنون فيها التقود إلا بمقدور فرض ضمتوا فيها الدفع. وخصوصا إذا لوحظ

أن أصل المال مقرض لإقراض المزارعين وكل ما في الأمر أنه الطاعين ما كان لهم أن يأخذوا منه شيئا لأن إقراضه يشترط فيه تكون المزارعين من الفقراء لا متاهم من الأغنياء . وعلى ذلك يتعين قضى الحكم من جهة إدانته للطاعين في التهمة الثالثة وعقابه بإمام عليها والقرارير ببراءتهم منها وتعديل عقوبتهم بسبب التجربة من هذه التهمة .

وحيث إن المحكمة لا يفوتها في هذا المقلم أن تلاحظ أن من الخطر على أموال الحكومة أن تنفي المادة ١٠٣ على نصها الحالي الذي رجحت المحكمة معه عدم إمكان معاقبة الموظف الذي يأخذ شيئا من قود الحكومة قاصدا بجود الانتفاع به انتفاعا وقيا ورده من بعد — تلاحظ ذلك وترى أنه يحسن النظر في تعديل هذا النص تعديلا يضمن منه بكيفية أكيدة عدم استعمال الموظفين لمال الحكومة في مصالحهم الخاصة ولو استملا مؤقتا متوينا فيه الرد .

(٣١١)

القضية رقم ٥٢ سنة ٢ القضاية .

(أ) إهانة الموظفين السوميين . القذف المباح . الإغناء . المصوص عليه في المادة ٢٦١ ع والإغناء .

المصوص ع في المادة ٢٦٥ ع . الفرق بين الحالتين .

(ب) دعوى عمومية . دعوى القذف والسب وإهانة الموظفين السوميين . عدم اشتراط رضا المجنى عليه برضاها .

(ج) قذف وسب وإهانة . القذف الجنائي في هذه الجرائم . سوء النية .

(المادتان ٢٦١ و ٢٦٥ فقرة الأخيرة ع)

١ — إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ ع لم تسترضا لبيان حكم القذف المباح وإنما نصتا على إعفاء مرتكب القذف والسب من العقاب إذا كان طمسه موجها إلى موظف عمومي بسبب أمر يتعلق بأعمال وظيفته متى كان الطعن سليم النية واستطاع أن يثبت صحته ما نسب إليه إلى المجنى عليه . والفرق بين الأمرين كبير ، فالقصد المباح لا عقاب عليه أصلا إذ المفهوم منه أن

الناقد لم يخرج في تحقه إلى أخذ القذف والسب . وأما الحالة التي تشير إليها الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ فالأصل فيها العتاب لأن شروط القذف أو السب متوفرة فيها ولكن مرتكب الفعل - فقد كان أوسبا - يعنى من العتاب الذى كان يستحقه بحسب الأصل إذا توفرت الشروط السابق بيانها .

٢ - الدعوى العمومية في كافة الجرائم القولية والكتابية وفي جميع الجرائم - إلا ما استثنى منها بنص خاص - لا يتوقف رفعها على رضا المجنى عليه أو شكواه مما وقع له وليس لتقدير المجنى عليه أى تأثير على ما للنيابة من الحق المطلق في رفع الدعوى العمومية في هذه الأحوال .

٣ - القصد الجنائى في جرائم القذف والسب والإهانة يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها ، ولا حاجة في هذه الحالة إلى الاستدلال عليه بأكثر من ذلك .

٤ - متى تحقق القصد الجنائى في جرائم القذف والسب والإهانة فلا محل لقروض في مسألة النية إلا في صورة ما يكون الطعن موجها إلى موظف عمومي . ففي هذه الصورة إذا أطلع المتهم في إقناع المحكمة بسلامة نيته في الطعن بأن كان يسعى به الدفاع عن مصلحة عامة واستطلاع مع ذلك أن ثبت حقيقة كل فعل أسند إلى المجنى عليه فلا عقاب عليه رغم ثبوت قصده الجنائى . أما إذا تبين أن قصده من الطعن إنما هو مجرد التشهير والتجريح فالعتاب واجب ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة كل ما أسند إلى المجنى عليه . فالفرق بين سوء النية والقصد الجنائى في مسائل القذف والسب كبير .

الطعن المقدم من محمد حسين هيكى بك ضد النيابة العامة في دعواها رقم ١٢٨٨ سنة ١٩٣١ المقيدة بمجلد المحكمة برقم ٥٢ سنة ٢ قضائية .

الوقائع

انتهت النيابة المتوهمية الطاعن المذكور بأنه في يوم الجمعة ٢١ يناير سنة ١٩٣٠ الموافق أول رمضان سنة ١٣٤٨ بناية قسم طابدين بمحافظة مصر بصفتها المدير

المسؤول لتحرير جريدة السياسة التي تطبع في مصر وتنتشر في أنحاء القطر المصري فنشر في العدد رقم ٢٢٥٧ من الجريدة المذكورة مقالا تحت عنوان "الناس رئيس أوجد" شمل إهانة وسبا في حق حضرة على بك سالم بصفته قائما في خدمة عامة أى عضوا مجلس النواب ورئيسا للجنة الرد على خطاب العرش بأن نسب إليه الاستجداء والصغار وتلويت القضاء وعضم الحقوق ونصرة الظالم على المظلوم مذ كان مستشارا. وطلبت معاقبته بالمواد ١٥٩ و ١٥٨ و ١٤٨ من قانون العقوبات .

وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات مصر طلبت النيابة معاقبة الطاعن بالمادة ١٥٩ من القانون المشار إليه وبعد أن سمعت الدعوى قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣١ عملا بالمواد ١٤٨ و ١٥٩ و ١٦٧ من القانون المذكور بمعاينة الطاعن برامة فدرها بحسب ما قرش وبإلزامه بنشر الحكم في جريدتين بمصاريف من طرفه .

فطن المحكوم عليه على هذا الحكم بطريق القضا بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٣١ وقدم حضرة المحامى عنه تقريرا بالأسباب بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن قدم وببنت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الواقعة كما أثبتتها المحكمة المظنون فيه لا عقاب عليها قانونا إذ هي تعد مباح طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٩٦ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٥ من قانون العقوبات وطبقا لما قرره محكمة القضا والإبرام المصرية في أحكامها المديدة . والمفهوم من المبادئ التي تقررت بهذه الأحكام أن القضا لا ينبغي أن يتدخل في المنازعات السياسية بين الأحزاب إلا إذا مست مصلحة حقيقية لأحد الأشخاص ويتفرع على هذا أن تدخل القضا موقوف على تقدير الشخص صاحب المصلحة الذي منه التقدر .

وحاضرة على بك سالم الذى وجه إليه النقد فى المقال الذى هو موضوع المحاكمة قرر أمام محكمة الجنايات أنه لم يثبت وأنه يرى أن ما وجه إليه إنما هو نقد مباح وأنه لا محل للزاخنة عليه ولو كلفه شديدا .

ومن حيث إن الشق الأول من هذا الوجه مردود بأن الفقرة الثانية من المادة ٢٩١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٥ عقوبات لم يتعرضا لبيان حكم النقد المباح كما يقول الطاعن وإنما نصتا على إعفاء مرتكب القذف والسب من العقاب إذا كان طعنه موجها إلى موظف عمومى بسبب أمر يتعلق بأعمال وظيفته متى كان الطاعن سليم النية واستطاع أن يثبت صحة كل فعل أسنده إلى المظنون فى حقته . والفرق بين الأمرين كبير فالنقد المباح لا عقاب عليه أصلا إذ المفهوم منه أن الناقد لم يخرج فى طعنه إلى حد القذف أو السب . وأما الحالة التى تشير إليها الفقرة الثانية من المادة ٢٩١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٥ عقوبات فالأصل فيها العقاب لأن شروط القذف أو السب متوفرة فيها ولكن مرتكب الفعل - قذفا كان أو سبا - يعفى من العقاب الذى كان يستحقه بحسب الأصل إذا توفرت الشروط التى نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٢٩١ عقوبات واتى سبق ذكرها فيما تقدم .

ومن حيث إن الطاعن فى القضية الحالية إنما يمتسك بأنه كان فى حدود النقد المباح وقد أثبت عليه الحكم المظنون فيه عكس ذلك وذكر بأسبابه العبارات التى رأى فيها الحكم شططا وخروجا عن دائرة النقد الذى يميزه القانون وهذه المحكمة ترى حين ما رآه محكمة الموضوع فى هذا الصدد وأن لا محل مطلقا لما يقوله الطاعن من أنه كان فى حدود القانون فيما أسنده إلى المجنى عليه . أما الاستناد فى هذا المقام إلى المادتين ٢٩٦ و ٢٩٥ عقوبات وما جاء بهما عن حكم الإغضاء فلا محل له لأن الطاعن لم يمتسك أمام محكمة الموضوع ولا فى مراجعته أمام هذه المحكمة بأن حكم الإغضاء يطبق عليه ولم يبد استعداده لإثبات حقيقة كل فعل أسنده إلى المجنى عليه ككلامه مثلا بأنه لوث القضاء المصرى وحضرم الحقوق ونصر الظالم على المظلوم إلى غير ذلك مما جاء بالمقال موضوع المحاكمة .

ومن حيث إن الشق الثاني من هذا الوجه مردود بما أجاب به الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع في هذا الصدد إذ قال ما ملخصه أن القانون المصري لم يأخذ بما أخذ به القانون الفرنسي من اشتراط رضا المجنى عليه في دعاوى القذف والسب برفع الدعوى العمومية . والواقع أن الدعوى العمومية في كافة الجرائم القولية والكتابية وكذا في سائر الجرائم - إلا ما استثنى منها بنص خاص - لا يتوقف رفعها على رضا المجنى عليه أو شكواه مما وقع له وليس لتحدير المجنى عليه أى تأثير على ما للنيابة من الحق المطلق في رفع الدعوى العمومية في هذه الأحوال .

ومن حيث إن عمل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه استتج ركن سوء النية من بعض العبارات الواردة بالمقال الذى قامت عليه التهمة مرتكبة في هذا إلى حكم محكمة النقض الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ مع أن هذا المبدأ قد عدلت عنه محكمة النقض منذ سنة ١٩٢٤ وقررت مبدأ ينطبق من كل الوجوه على الحالة التى هى موضوع المحاكمة اليوم .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن المتفق عليه هنا وقضاء أن القصد الجنائى في جرائم القذف والسب والإهانة يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائبة بذاتها ولا حاجة في هذه الحالة إلى الاستدلال عليه بأكثر من ذلك . والظاهر أن الطاعن يخلط في طعنه هذا بين أمرين هما : (أولا) البحث الخاص بالقصد الجنائى وهو الركن الأدبى الواجب توفره في الجرائم الصمدية إطلاقا ومنها جرائم القذف والسب والإهانة ، (والثاني) البحث الخاص بسوء النية أو سلامتها وهو ما لا يكون للحوض فيه عمل إلا عند ما يكون الطعن موجها إلى موظف عمومي . ويريد المتهم أن يمتنع وراء الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات أو الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات اللتين تصان على حكم الإعفاء الذى سبقت الإشارة إليه عند الكلام على الوجه السابق . وهذا الإعفاء يكون واجبا رغم توفر القصد الجنائى لدى مرتكب القذف أو السب إذا أفلح هو في إقناع المحكمة بسلامة

نيتة أى بأنه كان يبنى بطلته الدفاع عن مصلحة عامة واستطاع فوق ذلك أن يثبت حقيقة كل فعل أسند إلى الجنى عليه ، فإذا توفر الشرطان وجب على المحكمة أن تحكم بإراءة الطاعن برغم ثبوت قصده الجنائى ويكون العقاب واجبا متى استبان للمحكمة سوء نية المتهم أى أنه كان يقصد بطلته مجرد التشهير والتجريح ولو كان فى استطاعته إثبات حقيقة ما أسند إلى الجنى عليه . فالفرق بين سوء النية والقصد الجنائى فى مسائل القذف والسب كبير .

وبما أن البحث فى هذا المطن يدور حول القصد الجنائى فقط وهو يتوفر متى ثبت علم المتهم بأن العبارات التى وجهها إلى الجنى عليه من شأنها أن توجب عقابه أو احتقاره أو تنقص من شرفه وكرامته الخ . ويمكن أن يستفاد هذا العلم من كون الألفاظ والعبارات المستعملة شائعة بذاتها كما تقدم . وقد أثبت الحكم المطنون فيه ذلك بقوله (وحيث إنه لا شك أن هذا الشطر من المقال فيه إهانة لرجل كان موطئا عموما نسب إليه مذ كان قاضيا بمحكمة الاستئناف تلويث القضاء وبعض الحقوق ونصرة الظالم على المظلوم وسوء القصد (أى القصد الجنائى) هنا ظاهر لأن العبارات فى ذاتها شائعة ولا موجب للإتيان بدليل آخر عليه) فلا محل بعد ذلك للقول بأن محكمة الموضوع ارتكبت فى إثبات القصد الجنائى على مبدأ تهرىر بحكم محكمة النقض الصادر فى ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ وأن هذا المبدأ قد عدلت عنه محكمة النقض والإبرام منذ سنة ١٩٢٤ لأن المبدأ المذكور لم يتدعه حكم النقض الصادر فى سنة ١٩٠٨ وإنما هو مبدأ جمع على التسليم به فى جميع الأزمان . أما حكم محكمة النقض الصادر فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فقد بحث فى حسن النية بالمعنى الذى تقدم ذكره وهو بحث لا محل للتصدى له فى القضية الحالية لأن الطاعن لم يلجأ فى دفاعه إلى الاجتهاد بالفقرة الثانية من المادة ٣٦١ أو الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٥ عضويات .

ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

(٣١٢)

القضية رقم ٥٣ سنة ٢ القضاية .

إعانة الموظفين العموميين :

(١) على انطباق المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ ع .

(ب) سوء التصدد . اشتغال المقال الواحد على عبارات الفرض منها الدفاع من مصلحة عامة وعلى

أخرى القصد منها التشهير والتجريح .

(ج) القصد المباح . الخروج عن الحد . خروج ضايل . حكمة .

(المواد ١٥٩ و ٢٦١ و ٢٦٥ و ٢٦٥ قرعة أخيرة عقوبات)

١ - لا مصلحة للطاعن في الطعن بأثر جريمة الإهانة الوارد عليها حكم المادة ١٥٩ ع ينسحب عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ ع لأنه على فرض انطباق التهمة المستندة إلى الطاعن على المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ ع بدلا من المادة ١٥٩ (التي طبقها المحكمة) فإنه يشترط لإعفاء القاضي من العقاب طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ و الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات أن يثبت للحكمة صحة الوقائع التي أسندتها للوظف المذنب وأن القذف كان منبثقا عن سلامة نية أى أنه قد رعى به إلى تحقيق مصلحة عامة . ولا يمنع ثبوت صحة الوقائع على فرض حصوله من الحكم بالعقوبة متى تبين أن القاذف كان يبنى التشهير والتجريح .

٢ - لا مانع يمنع من اشتغال المقال الواحد وما يتبعه من رسم وغيره على عبارات يكون الفرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير . والحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدتين وتقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر . ولا محل للقول بأن حسن النية يجب أن يقدم في كل الأحوال على ما عناه وإلا لاستطاع الكاتب تحت ستار الدفاع ظاهريا عن مصلحة عامة مزعومة أن ينال من كرامة الموظف العمومي ما شاء دون أن يناله القانون بعقابه .

٣ - إذا كان للإنسان أن يشتد في قهده أخصامه السياسيين فإن ذلك يجب ألا يمتد إلى حد القصد المباح ، فإذا خرج إلى حد الطعن والتجريح فقد حقت عليه

كلمة القانون . ولا يرر عمله أن يكون أخصامه قد سبقوه في جمعهم إلى استباحة
حرمات القانون في هذا الباب ويكنى أن تراعى المحكة هذا الظرف في تقدير
العقوبة .

الطن المقدم من ٤٤ حسين هيكلك بك ضد النيابة العامة في دعاها
رقم ١٢٨٩ سنة ١٩٣١ المقيدة بجدول المحكة برقم ٥٣ سنة ٢ قضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن المذكور بأنه في يومى ١٩ و ٢١ ديسمبر
سنة ١٩٣٠ بمدينة القاهرة وبلاد القطر المصرى بصفته المدير المسئول بلحرمة
سياسة اليومية ورئيس تحريرها أهان هيئة نظامية وهى مجلس وزراء الدولة المصرية
بأن نشر فى الجريدة المذكورة فى العدد رقم ٢٥٣٦ مقالا تحت عنوان "حفلات
حفلات الطرب . ألم يكن الفقراء أولى بها" نسب فيها إلى بعض الوزراء أنهم
سلكوا سلوكا معيا فى غير حدود الاحتشام وصدر منهم من المساخر ما لا يليق
بشخصهم ومناصبهم كما نشر أيضا فى العدد رقم ٢٥٣٨ تحت عنوان "حفلات
الاستباح بالآزمة" رسما وعجاجة يمتلان الهيئة المذكورة بحالة منافاة للأداب . وطلبت
معاقبته بالمواد ١٤٨ و ١٥٠ و ١٥٨ و ١٦٠ من قانون العقوبات .

وأثناء نظر الدعوى أمام محكة جنائيات . مصر طلبت النيابة مطاقبته بالمادتين
١٤٨ و ١٦٠ من القانون المذكور، وبعد أن سمعت الدعوى قضت حضوريا
بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٣١ عملا بالمواد ١٤٨ و ١٥٠ و ١٥٩ و ١٦٧ من القانون
انتشار إليه بمخاطبة الطاعن برامة قدرها عشرة جنيهات مصرية وبإلزامه بأن ينشر
أحكام فى جريدتين بمصاريف من طرفه .

فضمن المحكوم عليه على هذا الحكم بطريق التقضى بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٣١
وقدم حضرة المحامى عنه تقريرا بالأسباب بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٣١ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
 من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في المبدأ فهو مقبول شكلاً
 ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن من المتفق عليه علماً
 وقضاء أن الجريمة الواردة عليها حكم المادة ١٥٩ من قانون العقوبات ينبغي
 عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات أى أن الطعن على الموظفين
 العموميين لا عقاب عليه متى ثبت صحة الوقائع المستندة وكان الطعن لا يتعدى
 وظيفة الموظف مع سلامة نية الطاعن كما تقرر ذلك بحكمة التقض بمحكمها الصادر
 بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فالأمر كان ما نترصد أحد الموظفين العموميين بسبب
 أعمال وظيفته يتضمن إهانة وقذفاً وكان هناك ارتباط مباشر بين الإهانة والقذف
 الذى ثبت وقامه فمن الواجب الحكم براءة المتهم من الإهانة والقذف على السواء .
 على أنه يجب لتطبيق المادة ١٥٩ أن لا يقوم الدليل على صحة الوقائع وصدورها ، أما
 وقد قام الدليل على صدق كل واقعة من المقال والصورة ولم يبق من جانب النيابة
 اعتراض من شأنه أن يشكك في صحة الوقائع ، كما أن ما ورد بالحكم بنقض
 المحكمة بهذه الحقيقة لحيث أصبح تطبيق المادة ١٥٩ عقوبات ممتنعاً وبقي أن
 ما ورد بالمقال وبالصورة من الماطعن داخل تحت حكم الفقرة الثانية من
 المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات . وتكون المحكمة قد أخطأت
 في حكمها في تطبيق القانون والحكم بالمعقوبة .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن لا مصلحة للطاعن من ورائه لأية على
 فرض انطباق التهمة المستندة إليه على المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ من قانون العقوبات
 بدلاً من المادة ١٥٩ التى طبقها المحكمة فانه يشترط لإعطاء القاضى من العقاب
 طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ المشار إليها أن يثبت بحكمة الموضوع
 أن القذف كان منهجاً عن سلامة نية أى أن يكون القاضى قد روى به إلى تحقيق
 مصلحة عامة ولا يمنع ثبوت صحة الوقائع على فرض حصوله من أن تحكم المحكمة

بالعقوبة متى استبان لها أن القاذف كان يبنى التشهير والتجريح وكذلك الحال فيما يتعلق بحكم العقوبة الأخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات . وما دام الحكم المطعون فيه قد أثبت أن نشر المقال المتضمن للظن والتعيب عليه بالرسم (لم يدع مجالا للشك في أن أهم أغراضه - أي الظن - من المقال والبارات الجارحة الواردة فيه لم تكن الدفاع عن أموال الخزينة ... بل التكاية بالوزراء والتشهير بهم وإظهارهم في عين الأمة بمظهر المستهتر بالأزمة التي تعانيها وبمخال الدولة) فلا فائدة للطاعن من استبدال مادة بجدة في التطبيق القانوني لأن الإعفاء يمنع على كل حال بانتفاء سلامة النية . وظاهر من مراجعة عبارات المقال الذي هو موضوع الظن وما كتب بأسفل الرسم الذي نشر بعده أن استنتاج محكمة الموضوع في محله ولا وجه للاعتراض عليه .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن أحد الشروط الواجب توفرها لتطبيق المادة ١٥٩ عقوبات هو سوء التصدد وقد جاء الحكم خلوا بما يثبت توفره على المعنى الذي قرره محكمة النقض والإبرام بحكمها المشار إليه وكل الذي يفهم من قول محكمة الجنايات في هذه المسألة أن نشر المقال كان لغرض هو الدفاع عن أموال الدولة وأن هذا الغرض مهم ولكن المتهم كان له غرض آخر أهم من ذلك ولا مجال للشك فيه وهو التشهير بالوزراء . ودلت المحكمة على هذا الاستنتاج بالرسم الذي أعقب المقال وكان الواجب أن تقدم المحكمة حسن النية ما دام قد ظهر لها أن من أغراض النشر الدفاع عن مصلحة عامة . إذ المصلحة العامة حتى ولو كانت غرضا عرضيا تخوق حماية الموظف فهي أولى بالاعتبار . ومن كل ما تقدم يكون سوء التصدد متزيا ومن انحط الحكم بالعقوبة .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأنه لا مانع يمنع من اشتغال المقال الواحد وما يقع من رسم وغيره على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون التصدد منها التشهير والمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين التصدين قصد التشهير وقصد الدفاع عن المصلحة العامة وتقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس

التشريعين تثير المقال المواخذ به . ولا محل للقول بأن حسن النية يجب أن يقيم في كل الأحوال على ما عداه وإلا لاستطاع الكتب تحت ستار الدفاع ظاهرها عن مصلحة عامة مزعومة أن يتآل من عرض الموظف العمومي وكرامته ويحط من قدره ما شاء دون أن يتأله القانون بقاب وهذا ما لا يمكن التسليم به بحال . وقد أفاض الحكم المطعون فيه في البحث في هذا المعنى وذكر أنه لا يأخذ بالرأى الذى ذهب إليه بعض الأحكام السابقة . ثم بين القاعدة التى رآها أولى بالتطبيق في مثل هذا المقام وهى أنه (إذا تبين أن غرض الكتب الأول هو التقنف في خصومه والتشهير بهم وإهاتهم أخذ بهذا القصد وتبين فصل السب عن الموضوع الواقع عليه الجدل وتوقيع العقاب) . وبطبيق هذه القاعدة على وقائع الدعوى الحالية رأى (أن الرسم والعبارة المذيل بها قد حثدا الترض الأول من المقالات والمبارات الجارحة الواردة فيه وهو إهانة الوزراء وتسوى سمعتهم في نظر الأمة ...) ثم ختم هذا البحث بقوله (ومن حيث إن قصد الضرر ظاهر من البيان المتقدم ولا يحتاج إلى دليل آخر) . ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه قد غلب سوء نية الطاعن فيما نشر فلا محل للقول بخلوه مما يفيد ذلك .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن جرائم الصحافة قوامها الاستنتاج من مدلول الألفاظ وتوضيح مآثيها . ومدلول الألفاظ والأساليب الكتابية في تميز وتقول طبقا للظروف كل بلد سياسية والاجتماعية الخاصة وقد قررت محكمة التقض والإبرام المصرية نتيجة ما استقر عليه رأى فقهاء القانون في فرنسا وما استقرت عليه أحكامها " أن المناقشات العمومية مهما بلغت من الشدة في نقد أعمال وآراء الأحزاب السياسية تكون في مصلحة الأمة التى يتبنى لها بهذه الطريقة أن تكون لها رأيا صحيحا في الحزب الذى تنبى به وتؤيده الخ " وهذا الذى قررته محكمة التقض والإبرام ينطبق كل الإطباق على الدعوى الحالية . وقد قدم الطاعن للحكمة عدة مقررات من جرائد عديدة تنصل بالوزراء وبالحزب الذى يرأسه رئيس الوزراء . وفي تلك الجرائد من الطعن على حزب الأحرار الدستوريين وأشخاص رجاله وأعضائهم ما لا يسفه

الأديب ومع ذلك فلم يكن شيء منه محل مؤاخذه جنائية ، ولا وجه لتشبيهه بين ما نشرته جريدة السياسة وزفت عنه الدعوى العمومية وبين ما نشره جرائد الوزارة .
فرفع الدعوى العمومية على رئيس تحرير السياسة في هذه الظروف والحكم عليه من أجل المقال الذي كان موضوع المحاكمة إنما هو خطأ لا يقتره القانون وفيه معنى توزيع العدالة بين الصحف والهيئات السياسية بما ليس بخلفه وهذا يخالف المبدأ الذي قرره محكمة النقض والإبرام وثبت عليه .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأنه مع التسليم بأن الطاعن أن يشتد في نقد أعمال أخضامه ويقسو عليهم ما شاء إلا أن ذلك كله يجب أن لا يتعدى حد النقد المباح فإذا خرج بذلك إلى حد الطعن والتشهير والتجريح فقد حقت عليه كلمة القانون ولا يبرر عمله — كما قالت محكمة الموضوع بحق — أن يكون أخضامه قد سبقوه في صحفهم إلى استباحة حرمت القانون في هذا الباب ، ويكفي أن الحكم المطعون فيه قد راعى هذا الظرف عند تقدير العقوبة كما جاء بمحيته الأخيرة وهذا أقصى ما يستطيع القاضي عمله .

ومن حيث إن محصل الوجه الرابع أن من المقرر أن جريمة القذف أو السب أو الإهانة لا تكون إلا عما نشر فعلا لا على الوقائع والمعلومات التي تكون في ذهن الكاتب ولم ينشرها . فقد قرر المتهم بعض معلومات ذكرها بالتحقيق بخصوص دعوة بعض الوزراء للشاء بمثل أحد أعيان مدينة الأقصر والمحكمة في هذه المسألة قالت إنه قد أبيع لهم إقامة الدليل عنها فسجز وهذا القول من جانب المحكمة فضيلة منطوية المسئلة بالموضوع . على أن المحكمة بقولها هذا قت أهم ركن من أركان التهمة الواردة عليها للمادة ١٥٩ عقوبات التي طبقها وهو وجوب أن يكون الطعن على الموظفين العموميين بسبب وظيفتهم ودعوة الوزراء هذه ليست من أعمال وظيفتهم وقد هذا العمل ليس بسبب الوظيفة فحق الحكم خطأ في تطبيق القانون على الواقعة التابعة عليها الدعوى العمومية .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود من جهة بأن الحكم المطعون فيه قرر أن الطعن في حق الوزراء حاصل بسبب أمور تتعلق بوظائفهم وقد جرى على قاعدة عدم جواز الإثبات في هذه القضية كما يفهم من أسبابه السابقة على التبعة التي بنى عليها الطاعن هذا الوجه من أوجه طعنه — والقول بعدم جواز الإثبات هو الواجب الأخذ به في التهمة الحالية للأسباب التي سبق ذكرها عند الرد على الوجه الأول، فإذا كان الحكم قد أشار بعد ذلك إلى أن الطاعن قد أباح له إثبات نقطة معينة فنجيز عن إثباتها فانما كان ذلك من باب استطراد القول . على أن هذه العبارة لا تستقيم ولا تؤثر في جوهر الموضوع وحذفها لا ينقص من قيمة الحكم شيئاً كما أن بقاءها لا يصلح أن يتخذ كدالة للطعن فيه بحال . وهذا الوجه مردود من جهة أخرى بأنه لا مصلحة للطاعن في التمسك به لأن تمسكه به قد جره إلى التسليم بأن ما طعن به الوزراء في مقاله الذي نشره أموراً لا علاقة لها بحياتهم العمومية بل هي أدخل في حياتهم الشخصية وقد اضطر في التحقيق إلى شرح ما رمى إليه بمقاله في هذا الشأن فاقى بوقائع يقول هو في طعنه إنها ليست من أعمال ووظائفهم . وبما أن أقل ما توصف به تلك المظالم الواردة في المقال والرسم أنها سب مما تطبق عليه المادة ٢٦٥ فتح استبعاد الحيثية التي يشكو منها الطاعن واعتبارها كأن لم تكن ما دام السب في هذه الصورة التي لا تعلق لها بالوظيفة لا يجوز فيه الإثبات. يبقى بعد هذا أن الطاعن قد ناقض نفسه إذ ادعى أن مقاله لم ينشر إلا للدفاع عن مصلحة عامة هي التي اتخذها عنواناً لتلك المقال على حين أن قلعه لم ينف في هذا المقال عن تناول الوزراء في شخصياتهم ورميهم بأمور لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالمصلحة العامة التي يزعم الدفاع عنها كما سبق أن القوية التي قضى بها عليه مبررة لدخولها في حدود المادة ٢٦٥ المذكورة .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(٣١٣)

القضية رقم ٩١٠ سنة ٢ القضائية .

سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة :

(أ) إجراءات التحقيق القاطعة للقوة . ما فيها .

(ب) متى يكون أمر الحفظ قاطعاً للمدة ؟

(المواد ٢٩ و ٤٢ و ٢٨٠ تحقيق)

١ - إجراءات التحقيق التي تشير إليها المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات

وتنص على أنها قاطعة لسقوط الدعوى العمومية إنما هي الإجراءات التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق أى من النيابة سواء بنفسها أو بواسطة من تندبهم هي لذلك من مأمورى الضبطية القضائية بمقتضى أمر منها ثابت بالكتابة بين فيه - ولو بطريق الإيجاز - المسائل التي يكلف هؤلاء المأمورون بتحقيقها .

٢ - أمر الحفظ الذى يصدر من النيابة إذا ما بأنها لم تجد - بحسب تحديدها - من المحاضر أو التبليغات المقدمة لها أن هناك جريمة وقعت لا يعتبر من إجراءات التحقيق ولا يقطع المدة . أما قرار الحفظ المشار إليه بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات فإنه لما كان حاصله بعد التحقيق فهو إجراء من إجراءات الدعوى العمومية حدث بعد تحريكها بالتحقيق فيها وهو معتبر قانوناً أنه هو النتيجة المتممة لدور التحقيق . فهو إذن من إجراءات القاطعة للمدة بخلاف أمر الحفظ الأول فإنه من عمل النيابة - لا بصفتها محققة - بل بصفتها رئيسة للضبطية القضائية التي من مأموريتها التحري والاستدلال . وهو إيداع منها بأنه لا محل لتحريك الدعوى العمومية بالشروع في تحقيقها . وما دامت الدعوى العمومية لم تحرك لا بهذا الأمر ولا من قبله فما يخالف المنطق أن يقال إن مثله هو إجراء من إجراءاتها قاطع للمدة سقوطها .

الطعن المقدم من أمين عبد العزيز علام ضد النيابة العامة في دعواها رقم ٤٣٧

سنة ١٩٣١ القدية بمعدل المحكمة رقم ٩١٠ سنة ٢ قضائية والست بخيلة سيد أحمد مدعية بحق مدنى .

الوقائع

رفضت المدعية بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جنح عابدين الجزئية ضد الطاعن المذكور وانتهت بأنه في أوائل سنة ١٩٢٤ بدائرة قسم عابدين ارتكب تزويرا في إقرارات عرفية يحمل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وذلك بأن زور ثلاثة إيصالات مخالصة ووقع عليها بتم حامد أفندي شكرى إضرارا بها. وطلبت معاقبته بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات مع الحكم لها بمبلغ خمسة جنيهات تعويضا . وبعد أن سمعت تلك المحكمة الدعوى حكمت فيها حضوريا بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ عملا بالمادة السابقة بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وأقرته بأن يدفع لل مدعية بالحق المدني مبلغ خمسة جنيهات مصرية تعويضا والمصاريف المدنية ومائة قرش أتابا للعامة .

فاستأنف المتهم هذا الحكم بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية بينة استئنافية دافع الحاضر مع المتهم فرعيا بعدم قبول الدعوى لمضى المدة والحاضر مع المدعية بالحق المدني طلب رفض هذا الدفع والمحكمة ضمت الدفع الفرعى للوضع ، وبعد أن سمعت دفاع الطرفين قضت حضوريا بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف أخذا بأسبابه التي منها أن الدعوى لم يسقط الحق في إقامتها بمضى المدة لأن تحقيقات البوليس والنيابة انتهت بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ثم حركتها المدعية بدعواها هذه في ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ أى بعد سنتين وأربعة أشهر . وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاحتياطية .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقص والإبرام بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وقدم تهريرا بأسباب طعنه هنا في ١٦ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن بالحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون لأن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستثنائية بسقوط الدعوى العمومية بمضي أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ الواقعة المنسوبة إليه وهو أول أبريل سنة ١٩٢٤ وتاريخ رفع دعوى اللجنة المباشرة من المدعية بالحق المدني وهو ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ ؛ وهذه المدة لم ينقطع سريانها بأي إجراء من الإجراءات التي يمكن أن يترتب عليها الانقطاع . وأما التحقيقات التي عملت في الشكوى المقدمة من المدعية بالحق المدني بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٢٤ فلا تقطع المدة كما ذهب إلى ذلك محكمة أول درجة خطأ لأن هذه التحقيقات عملت بواسطة البوليس بدون ابتداء خاص من النيابة فلا تعتبر قانونا من أعمال التحقيق المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات .

ومن حيث إن واقعة هذه المادة أن المدعية بالحق المدني قتمت بلاغا بتاريخ ٤ يونيو سنة ١٩٢٤ إلى النائب العمومي ضد الطاعن لتزويره لإصلاين على زوجها المتوفى : أحدهما يبلغ خمسة آلاف قرش ، والثاني يبلغ ٥٨ جنيا فأحال النائب العمومي هذا البلاغ إلى نيابة عابدين بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٢٤ ونيابة عابدين أرسلته بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٢٤ إلى قسم عابدين " بالإحالة " فقال معاون بوليس القسم المشتكى عن شكواها بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٢٤ ثم أرسلت الأوراق إلى نقطة طنوب لأخذ أقوال المشكو في حقه فاستحضره ملاحظ بوليس النقطة وسأله في يوم ٥ يولي سنة ١٩٢٤ عما نسب إليه ثم أعاد الأوراق إلى قسم عابدين ، وبتاريخ ٢١ يولي سنة ١٩٢٤ سأل جاويز بقسم عابدين الشاكية عما قرره المشكو في حقه . وبتاريخ ٢٣ يولي و ٢ و ٣ و ٤ من شهر أغسطس سنة ١٩٢٤ أجرى البوليس تحريات عن شهود استشهد بهم المشكو في حقه ولم يمكن الاستدلال عليهم ثم أرسلت الأوراق بمعرفة البوليس إلى مركز تلا بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٩٢٤ لتكليف المتهم بتقديم الإيصالات المطعون فيها بالتزوير فانهل مركز تلا بملاحظ بوليس طنوب وهذا طلب من المشكو في حقه الإيصالات المذكورة وأرسلها إلى

مركز تلا والمركز سلها. بدوره إلى نيابة تلا فأرسلتها إلى نيابة عابدين بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ لتصرف "حيث إنه ظاهر من أقوال المشكو في حقه أن الإيصال المطعون فيه بالتروير تحوز بدائرة نيابة عابدين". وفي يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ أرسلت نيابة عابدين إلى مأمور قسم عابدين الشكوى ومعها المظروف المختوى على السنتين المطعون فيهما بالتروير لتسليمهما إلى المشكو في حقه وقيد الأوراق إداريا "مع تفهيم المشتكية برفع دعواها مباشرة في ظرف شهر من تاريخه وفي نهاية هذا الشهر إذا لم ترفع الدعوى تحفظ الأوراق". وبتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أعاد قسم عابدين الأوراق إلى نيابة عابدين "بعد قيدها بجمرة ٨١ إداري وقد سلم الإيصالان لمن قدمهما" فكتب وكيل نيابة عابدين تحت ذلك بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ "تبقى إلى أن ينتهي الميعاد وتحفظ".

ومن حيث إنه بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ رفعت الشاكية دعواها مباشرة إلى محكمة عابدين الجزئية على المشكو في حقه لاحتجته طبعا لنص المادة ١٨٣ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يدفع لها ٥٠٠ قرش على ميل التعويض مع المصاريف والأتعاب وقالت بمرضاة هذه الدعوى إن المشكو في حقه زور الإيصالات قبل وفاة زوجها (الحاصلة في ٢ أبريل سنة ١٩٢٤ على ما ذكره الحكم الابتدائي الصادر في القضية الحالية)، كما قالت أيضا إنها بلغت عن هذا التروير وضبطت له واقعة بقم عابدين بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٢٤.

ومن حيث إنه من يوم ٢ أبريل سنة ١٩٢٤ على الأقل إلى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ وهو تاريخ رفع دعوى المنحة المباشرة يكون قد مضى أكثر من ثلاث سنوات هجرية فيجب البحث فيما إذا كان قد تخلل هذا الزمن ما يوجب أن يوصف بأنه إجراء من إجراءات التحقيق يمكن أن يترتب عليه - كمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات - انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الضمنية أم لم يكن هناك إجراء من إجراءات التحقيق بالمعنى الذي أراده القانون وبالتالي لم يحصل انقطاع فيكون قد مضى من تاريخ الحادثة المستندة إلى الطاعن

إلى يوم رفع الجلسة المباشرة عليه من المدعية بالحق المدنى زمن مقدّر بثلاث سنين
مجرّمة على الأقل وهو الزمن الكافى فى حكم المادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنائيات
لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية فى مواد الخنح .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم المستأنف وقد جاء
بأسباب هذا الحكم الأخير ما يفيد عدم السقوط إذ قال "إن تحقيقات البوليس
والنيابة انتهت بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ثم حركتها المدعية بدعواها المباشرة بتاريخ
٣١ مارس سنة ١٩٢٧ أى بعد سنتين وأربعة أشهر قبل أن يسقط الحق فى إقامة
الدعوى العمومية" فيكون الحكم المطعون فيه قد أخذ بضربة عدم السقوط أيضا
ورأى أن ماتم من الإجراءات فى الدعوى هى إجراءات تحقيق قاطعة للدّة وأن التهمة
لا تزال قائمة وبذلك حكم بتأييد الحكم المستأنف القاضى بإدانة الطاعن .

ومن حيث إن سقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية بمضى المدة هو من
النظام العام فمن الواجب الاحتياط فى تحديد معنى عبارة "إجراءات التحقيق"
الواردة بالمادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنائيات حتى لا يدخل فى تلك الإجراءات
ما ليس منها .

ومن حيث إن المادة ٢٨٠ منقولة بنصها عن المادة ٢٥٣ من قانون تحقيق
الجنائيات القديم الصادر فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ والنص الفرنسى فى المادتين
الجديدة والقديمة لعبارة "إجراءات التحقيق" هو (actes d'instruction) فتحديد
معنى هذه العبارة يقتضى تمييز السلطات التى كانت إجماعاتها تعتبر تحقيقات
(instruction) .

وبحيث إن قانون سنة ١٨٨٣ كان يعمل التحقيق (instruction) من
اختصاص قاضى التحقيق وحده ولم يكن يعمل للنيابة العامة ولا لرجال الضبطية
القضائية أى تدخل فيه إلا فى حالة مشاهدة الجانى يتلبس بالجنائية (مادة ١٣)
أو فى حالة تدب أحد مأمورى الضبطية القضائية لإجرائه (مادة ١٢) - على أن القاضى
ما كان له بحسب هذه المادة تدب أحد من رجال النيابة العامة . وقد كان مقتضى

المادتين ٣٣ و ٣٤ منه أن التليغات والمحاضر التي ترد من الضبطية القضائية للنيابة (أى محاضر التحريات وجمع الاستدلالات التي تحزر في غير حالة التلبس عملا بالمادة ١١) يجوز أن تقدمها النيابة لقاضي التحقيق مع بيان طلباتها . وكانت المادتان المذكورتان واردتين في الباب الثالث الذي عنوانه " في طلب التحقيق وفي إجراءاته وفي الدعوى العمومية " . فصوص القانون القديم كانت واضحة في الدلالة على أن أعمال التحقيق (instruction) هي من اختصاص قاضي التحقيق وحده وأن الإجراءات التي يباشرها في هذا الصدد وكذلك أعمال النيابة والبوليس القضائي في حالة التلبس وأعمال البوليس القضائي في حالة ندبه من قبل القاضي تلك فقط هي التي يطلق عليها أنها إجراءات تحقيق فهي إذن دون غيرها التي كانت تشير إليها المادة ٢٥٣ وتنص على أنها قاطعة لمئة سقوط الدعوى العمومية . أما غير تلك الإجراءات من أعمال النيابة والبوليس فما كان القانون يعتبره تحقيقا بل كان يعتبره مجرد استدلالات وإيضاحات واجب بمقتضى المادة ١١ على رجال الضبطية القضائية جمعها وإرسالها للنيابة ولذلك فما كان لما أى قوة في قطع سريان مدة السقوط .

وحيث إن الشارع رأى أن يحصل التحقيق (instruction) من اختصاص النيابة العامة والأبقى لقاضيه سوى ما ترى النيابة أن تطلب إليه تحقيقه من مواد الحثايات وجنح التزوير والنصب وخيانة الأمانة فأصدر قانون ٢٨ ماي سنة ١٨٩٥ أنفى به مواد الباب الثالث من قانون سنة ١٨٨٣ وهي المواد من ٣٢ إلى ٣٩ واستبدل بها سبع عشرة مادة جعل عنوانها " في إجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفي الحبس الاحتياطي وفي الدعوى العمومية " . وكان نص المادة الأولى منها هكذا " على قلم النائب العمومي بعد الاطلاع على ما يرد إليه من المحاضر المحزنة بمعرفة رجال الضبط أو على ما يصل إليه من التليغات والأخبار أن يشرع في إجراءات التحقيق التي يرى له لزومها لظهور الحقيقة سواء كان بنفسه أو بواسطة مأموري الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدر لهم منه " . فيقتضى هذا النص آلت للنيابة العامة

سلطة التحقيق وأصبح لها أن تشرع في إجراءاته إما بنفسها أو بواسطة رجان الضبطية القضائية عقب وصول محضر البوليس أو التبليغات إليها وطولها بما فيها وذلك بدل أن تطلب التحقيق من قاضيه كما كانت تفعل به المادة ٣٣ المضافة كما أصبحت الإجراءات التي يتبناها هي أو التي يباشرها البوليس القضائي بأمر منها أو التي يباشرها هذا البوليس في حالة التلبس بالجريمة هي وحدها التي تقطع المدة عملاً بالمادة ٢٥٣ القديمة لأنها إجراءات تحقيق .

وحيث إنه عند تعديل القانون في سنة ١٩٠٤ قد احتفظ بسلطة النيابة في التحقيق بدل قاضيه وبق عنوان الباب الثالث على حاله كما كان بقانون ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ ولكن عثت مواده التعديل المناسب . فالمادة الأولى جعلت هي المادة ٢٩ في القانون الجديد ولكن صار نصها كالآتي "إذا رأت النيابة العمومية (وفي النص الفرنسي قوت "estime") من بلاغ قدم لها أو محضر محرز بجرعة أحد رجال الضبط أو من أي إخبار وصل إليها وقوع جريمة (وفي النص الفرنسي أن جريمة وقعت "qu'une infraction a été commise") فعليها أن تشرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة سواء بنفسها أو بواسطة مأموري الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها إليهم بذلك" . وواضح أن هذا التعديل كان ضروريا لإزالة ما كان قد يتوهم من نص المادة الأولى من قانون مايو سنة ١٨٩٥ من أنه على النيابة الشروع في التحقيق بمجرد وصول التبليغات أو محضر البوليس إليها وأن لا خيار لها في حفظ المادة وصرف النظر عن الشروع في التحقيق حتى ولو تلبت من البلاغ أو من محضر البوليس أن لا جريمة تستدعي تحقيقات . أتى هذا التعديل فأزال اللبس إذ لم يوجب على النيابة الشروع في التحقيق بنفسها أو بواسطة البوليس إلا في صورة ما إذا وجدت — بحسب تقديرها — من المحاضر أو التبليغات المقدمة لها أن هناك جريمة وقعت . ومقتضى هذا أنها إن لم تختار أن جريمة وقعت فليست مكلفة بالشروع في التحقيق بل لها حفظ الأوراق . والحفظ في هذه الحالة يختلف اختلافا كليا عن الحفظ المشار إليه بالمادة ٤٢ من القانون

الجديد من جهة أن هذا الأخير لما كان حاصلًا بعد التحقيق فهو إجراء من إجراءات الدعوى العمومية حدث بعد تحريكها بالتحقيق فيها وهو معتبر قانونًا أنه هو النتيجة المتممة لدور التحقيق فهو إذن من إجراءاته القاطعة لمدة بخلاف الحفظ الأول فإنه من عمل النيابة لا بصفتها محققة بل بصفتها رئيسة للضبطية القضائية التي من مأموريتها التحري والاستدلال وهو إذن منها بأن لا محل لتحريك الدعوى العمومية بالشروع في تحقيقها؛ وما دامت الدعوى العمومية لم تتحرك لا بهذا الأمر ولا من قبله فما يخالف المنطق أن يقال إن مثله هو إجراء من إجراءاته قاطع لمدة سقوطها .

وحيث إنه سبق بعد ذلك معرفة كنه الأوامر التي تصدورها النيابة العامة للمأموري الضبطية القضائية (البوليس) من جهة شكلها وموضوعها حتى يكون عملهم بناء عليها هو من إجراءات التحقيق ويمكن أن يترتب عليه ما يترتب على تحقيق النيابة من أثر قطع مدة السقوط .

وحيث إنه متى لوحظ أن أعمال التحقيق هي من الأعمال القضائية فالأمر الذي يصدر من النيابة العامة للمأموري الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٣٩ هو أمر قضائي لا شك في صفته هذه . ويجب إذن أن يكون ثابتًا بالكتابة كما هو الشأن في كل الأوامر القضائية وأن يكون الصادر هو إليه مأمورًا من مأموري الضبطية القضائية مميًا بوظيفته على الأقل ولو في جملة موظفي الجهة — هذا من جهة شكل الأوامر ؛ أما من جهة موضوعها فإنه يلزم أن ينظر في نص المادة ٣٩ يرى أن تلك الأوامر يجب أن تكون موضحة للنقط التي يكلف المأمور بتحقيقها وذلك : (أولاً) لأن قول تلك المادة " أن تشرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة " حال بذاته على أن هناك أمورًا من الضروري كشفها حتى تثبت الحقيقة . وإذا كانت النيابة نفسها في غير حاجة إلى بيان هذه الأمور عند ما تشرع في التحقيق بنفسها فإنها عند ما تكلف مأمور الضبطية بالتحقيق لا بد لها بطبيعة الحال من أن تبين له هذه الأمور التي رأت ضرورة كشفها . ففي النص

من الإشارة ما يقتضى هذا البيان خصوصا متى لوحظت كلمة "بذلك" في عبارة "بناء على أوامر تصدرها إليهم بذلك" وأن هذه الكلمة لم تكن موجودة في عبارة المادة الأولى من قانون مايو سنة ١٨٩٥ .

(ثانيا) إن الأوامر المذكورة لو صح صدورهما بتكليف المأمورين المذكورين "بالتحقيق" فقط بدون بيان آمر للزم على ذلك أن ينظر أولئك المأمورون في البلاغات التي ترسل إليهم من النيابة أو محاضر التحريات التي تعاد إليهم منها ويجهدوا برأيهم في تعرف ماذا يجب عليهم عمله من "إجراءات التحقيق التي يرون هم لزومها لظهور الحقيقة" . وبهذه المثابة يكونون قد تقللوا لأنفسهم حقا لم يعطه نص المادة ٢٩ إلا لرجال النيابة ولم يجعل لهؤلاء أن يتقلوه لمأموري الضبطية القضائية، لا بطريق الزوم الضمني كما في هذه الصورة، ولا بطريق التصريح كما لو كتبوا لهم أنهم "يأمرونهم بعمل إجراءات التحقيق التي يرى هؤلاء المأمورون لزومها لظهور الحقيقة" . وهذا النظر يؤكد أيضا ضرورة بيان الأمور التي تكلف النيابة مأموري الضبطية القضائية بتحقيقها .

(ثالثا) إن الشارع قد اترع سلطة التحقيق من قاضيه وجعلها حقا أصيلا للنيابة العامة لما رآه في وجعلها من الضمانات التي كانت في قضاة التحقيق . فإذا ساء للنيابة كلما ورد عليها تبلغ بمحادث أن ترسله لأبوليس "للتحقيق" فحسب لترتب على ذلك أن يكون في استطاعة النيابة التسلب من سلطتها وإحالتها بحلة واحدة لرجال الضبطية القضائية الذين لا يشترط فيهم توفر تلك الضمانات . ومن غير المقبول فهم أن عبارة الشارع تنص لمثل هذه النتيجة مهما تكن بعيدة الوقوع . ولا يعترض هنا بأن الشارع أجاز لرجال الضبطية القضائية التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية وأن لهم متى استدعوا فيه أن يتموه متى أذن لهم بذلك من يحضر من رجال النيابة العامة (مادة ١١ و ٢٥ جنائات) — لا يعترض بذلك لأن هذه رخصة استثنائية عليها ضرورة الإسراع في إثبات معالم الواقعة وحققاتها قبل

تبتدأها وانظلمها ثم عدم إيقاع الاضطراب باستبدال محقق بمحقق آخر بدأ بالعمل وعرف من وجوه المادة ما لا يعرفه البديل .

وحيث إنه يجب إذن أن يفهم أن الأوامر التي تصدرها النيابة للمأموري الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٣٩ من قانون تحقيق الجنايات ينبغي أن يكون مبهنا بها ولو بطريق الإيجاز ما ترغب النيابة تكليفهم به من إجراءات التحقيق وأن الشأن فيها من هذه الجهة هو الشأن في الاستدابات التي كان ولا يزال يجريها قاضي التحقيق؛ فإن لم تبن تلك الأوامر شيئا فلا يمكن اعتبارها إلا مجرد إخطار مقصود به عمل مخزيات وجمع استدلالات توطئة للتحقيق الذي يحصل من بعد إذا اقتضاء الحال . والتحريرات وجمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى هي مما يدخل في وظيفة أعضاء النيابة العمومية وغيرهم من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة الثالثة من قانون تحقيق الجنايات، ومما يدخل بصفة خاصة في واجبات من عدا أعضاء النيابة العمومية من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة العاشرة منه .

وحيث إنه متى تقرر ذلك سهلت معرفة ما للإجراءات التي حصلت في الدعوى العمومية المطعون الآن في الحكم الصادر فيها من القوة في قطع سرمان مئة سقوطها فإن كانت إجراءات تحقيق حصلت بالصفة المشار إليها فيما تقدم قطعت تلك المدة وإلا فلا .

وحيث إنه يتضح مما سبق مرده من الوقائع أن كل ما فعلته النيابة بخصوص الشكوى التي قامت عليها هذه الدعوى أنها بمجرد وصولها إليها أرسلتها إلى قسم عابدين بالإحالة وبعد ذلك دارت الأوراق بين بوليس قسم عابدين وبوليس نقطة طنوب وبوليس مركز تلا دورة سلت أثناءها المشتكية عن شكواها، كما سئل المشكو في حقه عما هو منسوب إليه وطلب منه تقديم الأوراق المطعون فيها بالتزوير فقدمها وتولت نيابة تلا إرسالها إلى نيابة عابدين وهذه الأخيرة ردت الأوراق والإيصالات إلى قسم عابدين لتسليم الإيصالات إلى مقدمها وقيد الأوراق إداريا والتنبيه على

المشتكية برفع دعواها مباشرة في المعاد المعين فلم ترفع المشتكية دعوى في المعاد المضروب وانتهى الأمر بحفظ الأوراق بناء على تأشير النيابة الحاصل بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤ .

وحيث إنه لا يوجد في ما جريات هذه الدعوى أى إجراء من إجراءات التحقيق ، إذ النيابة نفسها لم تباشر فيها تحقيقا ولم تصدر فيها أمرا بالتحقيق مينا للأمر الواجب تحقيقها بل ولا أمرا ولو بالتحقيق فقط ؛ وكل ما كان منها هو مجرد إرسال الشكوى للبولىس " بالإحالة " ومفهوم ذلك أن النيابة — وهى مديرية الضبطية القضائية (مادة ٦٠ و ٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية) ومن وظيفتها أيضا جمع الاستدلالات قبل التحقيق بمقتضى المادة ٣ من قانون تحقيق الجنايات بقاء مأمورى الضبطية القضائية — قد أعلنت البولىس بذلك الشكوى حتى يقوم بواجبه من الحصول على جميع الإيضاحات وإجراء جميع التحريات اللازمة لتسليم تحقيق الوقائع المبلغ عنها وتحرير محضرها يتم على يده من تلك الإجراءات وإرساله للنيابة مع الأوراق الدالة على الثبوت كما تقضى بذلك كله المادة العاشرة من ذلك القانون التى بينت ما يجب على مأمورى الضبطية القضائية من التحزى وجمع الاستدلالات بشأن الوقائع التى تبلغ إليهم أو التى يعلمون بها بأى كيفية كانت ويدخل فى ذلك بطبيعة الحال الإجراءات التى يجب عليهم القيام بها فى الشكوى التى تصل إلى عليهم من طريق إحالتها إليهم من النيابة .

وحيث إن أمر الحفظ الذى صدر من النيابة فى هذه الدعوى إنما هو إجراء اختتمت به النيابة أعمال التحريات والاستدلالات التى قام بها البولىس إينانا منها بأنها لم ترفى تلك التحريات ما يجعلها تفتقر أن هناك جريمة وقعت وأن من اللازم الشروع فى تحقيقها . ومثل هذا الأمر كما يفهم مما ذكر آنفا لا يعد مطلقا من إجراءات التحقيق ولا يقطع المدة .

وحيث إن المدة التى انقضت بين يوم ٢ أبريل سنة ١٩٣٤ تاريخ وفاة موزث المنعجة ويوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٧ تاريخ رفع دعوى اللجنة المباشرة بمقرتها هى

مدة تزيد على ثلاث سنوات هجرية فهي كافية لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر أن الدعوى العمومية مازالت قائمة، وإذن يتعين نقضه وبراءة الطاعن مما أسند إليه بلا حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(٣١٤)

القضية رقم ٩١١ سنة ٢ القضائية .

نقض وإبرام . وصف الحكم بأنه حضوري مع أنه غايبي . جواز المعارضة فيه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

إن الخطأ في وصف الحكم لا يغير من الحقيقة الثابتة في محاضر الجلسات . فإذا وصفت المحكمة حكمها بأنه حضوري وتبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن المتهم لم يحضر قط ألام المحكمة جازله أن يعارض في هذا الحكم لصدوره في غيبته رغم وصفه بأنه حضوري . وما دام باب المعارضة فيه لا يزال مفتوحا فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض إلا بعد استنفاد طرق الطعن العادية .

(٣١٥)

القضية رقم ٩٩٥ سنة ٢ القضائية .

دعوى عربية . منع رضا مباشرة على الموقوفين . إطلاق هذا المنع .

(المادة ٥٢قرة الأخيرة لتحقيق والمرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩)

إن النص الصريح للفقرة الأخيرة التي أضيفت إلى المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٩ قاطع بأن المنع من رفع الدعاوى المباشرة على الموظفين غير مقصور على الجرائم التي ترتب أثناء تأدية الوظيفة بل هو منع مطلق إطلاقا غير محدود ؛ ولم يرد في المذكرة التفسيرية لهذا القانون ما يفيد غير ذلك ؛ بل المستفاد من هذه المذكرة أن المحكمة في التشريع الجديد هي صيانة الموظف من تعقم الناس بالدعاوى الكيدية وإحاطته ببيلاج تشريعي

رد عنه زوايا المحاكمة الجنائية ما لم تكن على أساس من الحق وما لم تتولها سلطة الاتهام التي أقامها القانون . ولا ريب في أن هذا الفرض يشمل كل أنواع قضايا الجرح التي ترفع مباشرة من غير تمييز ^(١) بينها .

(٣١٦)

القضية رقم ٩٦٨ سنة ٢ القضائية .

رد الاعتبار . وجوب الأخذ بصوم نص القانون لا بخصوص سبه . إعادة الاعتبار بمحوز لكل محكوم عليه بلخاية أو جنحة ولو كانت الجريمة المحكوم عليه بسببها غير ماسة بالشرف .
(المادة ١ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٣١)

إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤١ سنة ١٩٣١ صريحة في إجازة رد الاعتبار إلى كل محكوم عليه بلخاية أو جنحة ونصها مطلق من كل قيد يمكن أن يرد على الجريمة التي صدر من أجلها الحكم أو على العقوبة المحكوم بها . فبواء أكانت الجريمة ماسة بالشرف أم غير ماسة به ، وسواء أكانت العقوبة مالية أو مقيدة للحرية أم غير ذلك ، وسواء أرتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق أم لم يرتب عليها شيء من ذلك قلنس يشملها جميعا ولا يفرق بين نوع وآخر منها . وتقيد النص الوارد بصيغة الإطلاق لا يجوز إلا إذا وجد ما يدعو إليه كلبس في صيغة النص أو غموض في عبارته يجعل النص غير مفهوم إلا على صورة التقييد أو يذهب بحكمه إذا أخذ على إطلاقه . أما إذا لم يمكن شيء من ذلك بل كان النص صريحا في عبارته لا لبس فيه ولا إبهام فلا يجوز أن تضاف إليه قيود أجنبية عنه ولا أصل لها في نفس التشريع . وإذن فلا يستقيم القول بأن قصد الشارع من وضع هذا القانون إنما هو فقط إعادة الاعتبار للمحكوم عليهم بعقوبة من شأنها أن يترتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق وأن الذي حدا بالشارع إلى التفكير في وضعه

(١) لحضره الدكتور محمد مصطفى القليل أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق تطبق على هذا الحكم تسمية القانون والاقتصاد بالمصدر الثاني من السلسلة الثالثة بالصفحات من ٣٠٧ إلى ٣١١ وראה أنه يجب التضييق في تفسير الفقرة الجديدة المضافة .

ليس إلا الرغبة في تنظيم طريقة قانونية للحالات التي كانت تقدم من أجلها الطلبات إلى وزارة الحفانية بالتمس العفو ورفع عدم الأهلية المقتر كعقوبة تبعية في قانون العقوبات أو المنصوص عليه في قانون الانتخاب - لا يستقيم القول بهذا حتى مع التسليم بأن هذه الحالات هي التي حفزت الشارع إلى التفكير في وضع هذا القانون مادام نصه يتسع لهذه الحالات ولنيرها مما يصح أن يطلب فيها رد الاعتبار عند توفر شرائطه . إذ المعلوم أنه متى كانت النص عاما وجب الأخذ بصومه لا بخصوص سبه .

الطنن المقدم من النيابة العامة المقيد بجدولها رقم ٢٣٤٣ سنة ١٩٣١ ويجدول المحكمة برقم ٩٦٨ سنة ٢ قضائية عن طلب رد الاعتبار المقدم من أحمد أحمد المرشدي .
الوقائع

بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٣١ قدم أحمد أحمد المرشدي طلبا لحضرة النائب العمومي يطلب فيه إعادة اعتباره إليه لأنه سبق الحكم عليه بالعقوبات الآتية :

١ - من محكمة المنصورة بتاريخ ١٩ ربيع آخر سنة ١٣٣٧ الموافق ٢٢ يناير سنة ١٩١٩ في القضية رقم ١٤٢٠ جنح متأنفة سنة ١٩١٨ حضوريا طبقا للادة ٢٠٨ من قانون العقوبات بحبه شهرين بسيطا لتسبيه في فقد إصبعين عينا طفلة بشير قصد .

٢ - من محكمة المنصورة الابتدائية بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ في القضية رقم ٨١٠ جنح أجا سنة ١٩١٨ حضوريا طبقا للادة ٢٠٨ من قانون العقوبات بفرامة ٥٠٠ قرش لتسبيه خطأ في إصابة أخرى يبروح في عينا بأن عمل لها عملية وهو غير مصرح له .

٣ - من محكمة المنصورة بتاريخ ٢ ربيع آخر سنة ١٣٣٨ الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ في القضية رقم ١٥٠ جنح متأنفة سنة ١٩١٩ حضوريا طبقا للادة ٢٠٨ من قانون العقوبات بحبه خمسة وأربعين يوما بسيطا لتسبيه يبرج

أخرى بإهماله . وبعد أن أجرت النيابة تحقيقا بشأن هذا الطلب رفعت بتقرير مؤرخ في ١٤ يولييه سنة ١٩٣١ إلى محكمة استئناف مصر الأهلية طالبة عدم قبوله للأسباب المدققة بهذا التقرير .

ومحكمة جنائيات مصر بعد أن نظرت هذا الطلب بفرقة مشورتها قضت فيه بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٣١ عملا بالمواد ٢ و ٣ و ٤ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٤١ سنة ١٩٣١ الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٣١ بقبول الطلب وإعادة الاعتبار إلى أحمد أحمد المرشدي .

فطن حضرة النائب العام في هذا الحكم بطريق التقص والإبرام بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣١ وقم حضرة تقريراً بأسباب الطعن في اليوم عينه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً .
ومن حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المعلوم فيه خطأ في تفسير القانون فإن المادة الأولى من قانون إعادة الاعتبار وإن نصت بطريقة عامة على أنه يجوز إعادة الاعتبار إلى كل محكوم عليه بلجاية أو جنحة إلا أنه يبين من مراجعة المذكرة الإيضاحية أن الشارع قد قصد من وضع هذا القانون إعادة الاعتبار للحكوم عليهم بعقوبة من شأنها أن يترتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق وأما العقوبة التي لا يترتب عليها شيء من ذلك فما كانت محل نظر الشارع ويؤيد ذلك الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من القانون المذكور . وبما أن العقوبات التي حكم بها على طالب رد الاعتبار إنما كانت في جرائم إصابات خطأ ولا يترتب عليها عدم الأهلية أو الحرمان من الحقوق فلا محل للحكم بإعادة الاعتبار من أجل هذه العقوبات .

ومن حيث إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ صريحة في إجازة رد الاعتبار إلى كل محكوم عليه بلجاية أو جنحة . ونصها مطلق من كل

قيد يمكن أن يرد على الجريمة التي صدر من أجلها الحكم أو على العقوبة المحكوم بها سواء أكانت الجريمة ماسة بالشرف أم غير ماسة به وسواء أكانت العقوبة مالية أو مقيدة للحرية أم غير ذلك وسواء أترتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق أم لم يترتب عليها شيء من ذلك فالنص يشملها جميعا ولا يفرق بين نوع وآخر منها .

ومن حيث إن قيد النص الوارد بصيغة الإطلاق لا يجوز إلا إذا وجد ما يدعو إليه كلبس في صيغة النص أو غرض في عبارته يجعل النص غير مفهوم إلا على صورة القيد أو يذهب بمحكه إذا أخذ على إطلاقه أما إذا لم يكن شيء من ذلك وكان النص صريحا في عبارته لا لبس فيها ولا إبهام فلا يجوز أن تضاف إليه قيود أجنبية عنه ولا أصل لها في نفس التشريع .

ومن حيث إن النيابة العمومية تستند في طعنها إلى ما فهمته من المذكرة الإيضاحية من أن التشريع لم يوضع إلا لتنظيم طريقة قانونية للحالات التي كانت تقدم من أجلها الطلبات إلى وزارة الحفانية بالتماس العقولرفع عدم الأهلية المقرر كعقوبة تبعية في قانون العقوبات أو المنصوص عليه في قانون الانتخاب . ومع التسليم بأن هذه الحالات هي التي خفزت الشارع إلى التفكير في وضع قانون لرد الاعتبار فالواجب ألا يقصر حكم القانون على هذه الحالات إذا كان نصه يقع لها ولغيرها من الحالات التي يصح أن يطلب فيها رد الاعتبار عند توفر شرائطه . إذ المعلوم أنه متى كان النص عاما وجب الأخذ بعمومه لا بخصوص سببه .

ومن حيث إن محكمة الاستئناف قد بينت بحق أن في المذكرة الإيضاحية نفسها ما يفيد أن الشارع إنما أراد بإطلاق نص المادة الأولى من القانون أن يشمل حكمها كل حالة محكوم فيها على طالب رد الاعتبار بعقوبة جناية أو جنحة بنفس النظر عما إذا كانت هذه العقوبة قد استبعت فقدان الأهلية أو الحرمان من بعض الحقوق أو لم يترتب عليها شيء من ذلك . فأشارت إلى ما جاء بالمذكرة من أن "الحكم بعقوبة جناية أو جنحة يؤدي إلى الانتفاص من شخصية المحكوم عليه ويحول

دون استعادة مكلته السابقة في الهيئة الاجتماعية ودون الوصول إلى مركز شريف لأن الحكم بالعقاب في غالب الأحوال يتبعه الحرمان من بعض الحقوق السياسية والمدنية ويسجل في قلم السوابق فيتعذر على المحكوم عليه الاندماج ثانية في الهيئة الاجتماعية "فهذه العبارة ناطقة بنفسها بأن الشارع لم يقصر نظره على المحكوم عليهم بعقوبة ترتب عليها الحرمان من بعض الحقوق السياسية أو المدنية وإنما رعى بنظره إلى كل حكم بعقوبة جناية أو جنحة لما يؤدي إليه ذلك الحكم على وجه العموم "من الاستفاص من شخصية المحكوم عليه والحيلولة بينه وبين استعادة مكانته السابقة في الهيئة الاجتماعية والوصول إلى مركز شريف" ولو لم ينقص ذلك الحكم من حقوق المحكوم عليه السياسية أو المدنية .

ومن حيث إن استناد النيابة إلى الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من قانون رد الاعتبار - التي تنص على أن الحكم باعادة الاعتبار يزيل من تاريخ صدوره كل ما ترتب على حكم الإدانة من وجوه انعدام الأهلية أو الحرمان من الحقوق - واستنتاجها منه أن القاتلون لم يقصد إلا الأحكام التي ترتبت عليها تلك النتيجة المنصوص عليها في الفقرة المذكورة - هذا الاستنتاج يرد عليه أن القانون عتد في المادة العاشرة الآثار التي ترتب على إعادة الاعتبار فنص في الفقرة الأولى منها على الأثر المباشر لكل حكم باعادة الاعتبار وهو محو الحكم بالإدانة بالنسبة للمستقبل ثم نص في الفقرة الثانية على ما يمكن أن يترتب أيضا على رد الاعتبار وهو محو الآثار التبعية إن وجدت وليس في النص ما يقطع بأن الشارع أشار إلى هذا الأمر الثاني باعتباره نتيجة لازمة لكل حكم رد الاعتبار كالأثر المنصوص عليه في الفقرة الأولى . ومتى كان الأمر كذلك فلا يحدى الاعتماد على هذا النص في القول بأن القاتلون أرادوا في مادته الأولى أحكاما دون أخرى .

ومن حيث إن ما تعرض به النيابة من أنه لا مصلحة لطالب إعادة الاعتبار في هذه القضية بالذات مادامت العقوبة المحكوم عليه بها قد امت من صحيفه سوابقه من تاريخ سابق على تاريخ انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة الثانية

من قانون رد الاعتبار وذلك عملاً بأحكام المادة الرابعة عشرة من القرار الوزاري الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوابق - هذا الاعتراض مردود بأن محو السابقة ليس هو المزية الوحيدة التي يمكن أن تترتب على إعادة الاعتبار . فضلاً عن أن المذكرة الإيضاحية عند كلامها على المادة ١٢ من القانون قد أشارت إلى ما يمكن أن يقع بين نظام قلم السوابق والقانون الجديد من التمازض . ولذلك وعدت وزارة الحفانية بتعديل نظام القلم المذكور ليتوافق مع أحكام قانون إعادة الاعتبار .

ومن حيث إن المادة الأولى من قانون رد الاعتبار تقابل المادة ٦١٩ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي وتساويها في المعنى وإن اختلفت عنها قليلاً في اللفظ . ونص المادة الفرنسية مطلق كنص المادة المصرية وإجماع الشراح والمحاكم الفرنسية على أن إطلاق النص يفتح باب طلب رد الاعتبار لكل محكوم عليه لجناية أوجنته ولو لم يقرب على حكم الإدانة انعدام أهليته أو حرمانه من شيء من الحقوق بل ولو كان الحكم صادراً بالفرامة فقط .

ومن حيث إنه مما تقدم بين أن الحكم المطعون فيه لم يخطئ في تطبيق القانون ولا في تفسيره وأن الطعن المرفوع عنه غير سديد ويتمين رفضه .

(٣١٧)

القضية رقم ٩٧٩ سنة ٢ القضائية .

هك عرض . كل سائر بمرات الإنسان يعتبر هك عرض .

(المادة ١/٢٣١ عتوبات)

كل ساس بما في جسم المجنى عليه مما يبر عنه بالموراث يعتبر في نظر القانون هكاً للعرض . فن يطوق كنى امرأة بذوايعه ويضمها إليه يكون مرتكباً لجناية هك العرض . لأن هذا الفعل يترتب عليه ملاسة جسم المتهم لجسم المجنى عليها ويمس منه جزءاً هولا ريب داخل في حكم الموراث . وفي هذا ما يكفى لإدخال الفعل المنسوب إلى المتهم في عداد جرائم هك العرض لأنه يترتب عليه الإخلال بحياء المجنى عليه الرضى .

(٣١٨)

القضية رقم ٩٧٨ سنة ٢ القضائية .

سرة . تسليم قيد بشرط . الإخلال بالشرط . انعدام الرضا .

(المادة ٢٧٥ ع)

إذا طلب المتهم باقى قطعة من القود (ريال) فسلمه المجنى عليه هذا الباقي
ليأخذ منه الريال وبذا يستوفى دينه منه فهذا التسليم مقيد بشرط واجب تنفيذه
فى نفس الوقت وهو تسليم الريال للمجنى عليه . فإذا انصرف المتهم خفية بالقود
التي تسلمها فقد أخل بالشرط وبذا ينعدم الرضا بالتسليم وتكون جريمة السرقة
متوفرة الأركان^(١) .

(٣١٩)

القضية رقم ٩٧٩ سنة ٢ القضائية .

استئناف . استئناف النيابة للأحكام النيابية . نفاذ .

إن المفهوم من نصوص القانون المصرى الخاصة بقيمة ونطاق الاستئناف
المرفوع من النيابة العامة عن الأحكام النيابية أن المعارضة فى الحكم النيابى
لا تسقط الحكم بل تجعله معلقا إلى أن يفصل فيها . فإذا صدر الحكم بتأييد الحكم
المعارض فيه كان هذا التأييد إيذانا بعدم تغير مركز الخصوم وباتصال القضاء
الأول بالثانى واتحادهما معا وكان استئناف النيابة إذن للحكم الأول الذى تأيد بالثانى
استئنافا قائما لم يسقط ومنصبا على الحكم الثانى بطريق التبعية واللزوم ولم يكن
على النيابة أن تجدده . أما إذا حصل إلغاء الحكم المعارض فيه أو تعديله فيتعين
على النيابة أن تجدد استئنافها لأن هذا الحكم قد استبدل به حكم آخر يجب أن يكون
هو محل الاستئناف ولا يمكن أن ينسحب عليه استئناف الحكم النيابى .

(١) لحضرة الدكتور محمد مصطفى القلى أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق تطبيق على هذا الحكم

تشرىحه القانون والاقتصاد بالعدد الثانى من السنة الثالثة بالصفحات من ٢٩٦ إلى ٣٠٣ ، وهذا التطبيق

يتضمن بحثا طريفا متنا فى مسألة التسليم وأثره فى ركن الاختلاس .

جلسة الاثنين ١٨ يناير سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٣٢٠)

القضية رقم ١١٦٥ سنة ٢ القضائية .

(١) اختصاص المحاكم الأهلية - دعوى جنحة مباشرة بتزوير مخالصة يتعلق نزاع أمام المحاكم المختلطة . اختصاص المحاكم الأهلية بالفصل في الدعوى المرفوعة إليها .

(ب) قسور وإبرام . الأحكام القابلة للعلن . حكم صادر باختصاص المحاكم الأهلية بولاية النظر في الدعوى . جواز الطعن فيه بطريق القسور .

(المادة ٣٥ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)

١ - المحكمة الأهلية مختصة بالفصل في دعوى جنحة مباشرة بطلب تعويض عن تزوير مخالصة يتعلق بها نزاع قائم أمام المحكمة المختلطة خصوصاً إذا كانت تلك المخالصة لم يقدمها المتهم للمحكمة المختلطة إلا بعد رفع المدعى بالحق المدني دعوى الجنحة المباشرة عليه . ذلك بأنه كان من حق المدعى بالحق المدني أن يسلك إما الطريق المدني بالطعن بالتزوير في المخالصة بأن ينتظر إيداعها في الدعوى المدنية التي تنظرها المحكمة المختلطة ثم يطعن فيها لديها وإما أن يسلك الطريق الجنائي الذي اختاره فعلاً برفضه دعوى أمام محكمة الجناح الأهلية قبل إيداع تلك المخالصة بالمحكمة المختلطة . ولا شك أن محكمة الجناح الأهلية مختصة بنظر دعواه المدنية تابعة لدعوى الجنحة مادام الطرفان وطنيين . ومهما تكن المحكمة المختلطة مختصة بنظر أصل النزاع المقدمة بسببه المخالصة فهذا لا يمنع المحكمة الأهلية من النظر فيها هو من اختصاصها^(١) .

٢ - الطعن المقدم عن حكم صادر باختصاص المحاكم الأهلية بولاية النظر في دعوى هو طعن جائز قانوناً .

(١) الواقعة هي أن شخصاً ادعى لدى محكمة الجناح مدنياً قبل شخص آخر أنهم مع ثالث تزوير مخالصة عليه . ولدى نظر الدعوى دفع المدعى عليه فرجاً بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظرها لأن الورقة المدعى بتزويرها مودعة في قضية منظورة أمام المحكمة المختلطة . قضت المحكمة برفض هذا الدفع . فاستأنف المدعى عليه . فأيدت المحكمة الاستئنافية حكم الرضا ضمن في الحكم الاستئنافي بطريق القسور فتردت محكمة القسور هذه القاعدة .

جلسة الاثنين ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا .

(٣٢١)

القضية رقم ٤٢ سنة ١ القضية .

حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن . استثناء أو العكس فيه بطريق التقض لا يشمل الحكم النيابي المعارض فيه . يشبه إذا نص في التقرير على ذلك .
(المادتان ١٧٧ و ٢٢٩ تحقيق)

١ - حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن هو حكم قائم بذاته مختلف اختلافا كلياً عن الحكم النيابي المعارض فيه، إذ هذا الحكم النيابي إنما يقضى في الموضوع بعد بحثه؛ أما حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن فيصدره القاضي بدون أى بحث في الموضوع بل لمجرد أن المعارض لم يحضر في الجلسة، فهو في الحقيقة عقاب للمعارض المهمل بحرمة من حقه في نظر معارضته أمام قاضيه، ويؤخذ بأن هذا التقاضي قد فرغ قضاؤه من جهة موضوع الدعوى والمناقشة فيه، وبأن المعارض إن كانت له ظلامة من جهة الحكم النيابي السابق صدوره فليرفع أمره بشأنه للسلطة العليا . وحق المعارضة في الحكم النيابي هو حق عادي أصيل والحكم بالحرمان منه وهو حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن قد يكون خاطئاً فيجوز للصادر في حقه هذا الحكم التظلم منه للسلطة العليا بطريق الاستئناف أو التقض بحسب الأحوال .
ومتى انضغ خطؤه كان من المتعين إلغاؤه وإعادة القضية لقاضي المعارضة لنظر موضوعها . فإذا اقتصر التقرير المحرر بقلم الكاتب سواء بالاستئناف أو بالظمن بطريق التقض على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن فهذا الحكم وحده هو الذي يكون قد استؤنف أو طعن فيه بطريق التقض، ولا يمكن أن يطرح هذا التقرير على المحكمة الاستئنافية أو على محكمة التقض الحكم النيابي الأصلي الذي حصلت فيه المعارضة لأن طبيعة المحكمين ليست واحدة . والمحكوم عليه الحق في قصر نظمه على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن حتى إذا ما أدلى للمحكمة العليا بخطأ هذا الحكم

كان له الحق في إعادة نظر معارضته لدى التناضى الذى حرمه منها . ولا يعترض على هذا الرأى بأن العمل به ربما يفوت على المستأنف أو الطاعن بطريق التقض مواعيد الطعن في الحكم النيابى . إذ ما على المستأنف أو الطاعن بطريق التقض - إذا أراد الاحتياط لنفسه - سوى أن يذكر في تقرير الاستئناف أو تقرير الطعن بطريق التقض أنه يستأنف الحكم النيابى الصادر في الموضوع، أو يطعن فيه بطريق التقض، أو أنه يستأنف الحكمين النيابى والصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن معاً، أو أنه يطعن فيهما معاً بالتقض^(١) .

الطعن المقدم من عبد الرسول عبد المطلب ضد النيابة العامة في دعواها رقم ١٨٦ سنة ١٩٣١ المقيدة بمجدول المحكمة رقم ٤٢ سنة ١ قضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن المذكور بأنه في يوم ١٩ يولييه سنة ١٩٢٦ بدائرة قسم الأربكية فك ختما موضوعا على خزانه له تنفيذاً لأمر حجز قضائى وطلبت عقابه بالمادة ١٣١ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح الأربكية الجزئية سمعت هذه الدعوى وحكمت فيها غايياً بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٢٧ عملاً بالمادة السابقة بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل . فعارض فيه المتهم وحكم بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فلستأنف المتهم هذا الحكم في ٢٧ مايو سنة ١٩٢٨ .

ومحكمة مصر الابتدائية الأهلية نظرت هذه الدعوى استئنافاً وقضت فيها غايياً بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٨ بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف . فقرر المتهم بالمعارضة فيه وحكم بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بالتأييد .

(١) ملحوظة - فترت المحكمة أنها في هذه الدعوى بخصوصها لا ترى الأخذ بهذا المبدأ لأن المحكمة الاستئنافية قد سارت فيها على ابتدأ الذى كان معمولاً به من أن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن يتدرج فيه استئناف الحكم النيابى وليس من العدل مزاحمة الطاعن بتفسير لقانون كان العمل سائراً على خلافه .

فطلق حضرة المحامي بالتوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التفض والإبرام بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وقدم تقريراً بأسباب طعنه في اليوم نفسه .
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
حيث إن الطعن قُدم وبيئت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً .
وحيث إن مبنى الطعن يتحصل في خلو الحكم من الأسباب من جهة، ومن جهة أخرى في أن المحكمة كلفت النيابة باستحضار محضر إخلاء، وأنه على الرغم من تأجيل الدعوى عدة جلسات لتنفيذ النيابة أمر المحكمة فانها لم تنفذه وترتب على ذلك أن المتهم الذي كان مصرحاً له بإعلان شهود قى لم يتمكن من استحضارهم جميعاً، وقد انتهت المحكمة بأن حكمت بتأييد حكمها النهائي لأسبابه . ويقول الطاعن إن الحكم شاب عيب الخلو من الأسباب، وعيب الإخلال بحق الدفاع، وكلاهما جوهرى يبطل به .
وحيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد أنه أيد الحكم الاستثنائي النهائي لأسبابه، وهذا الحكم الاستثنائي النهائي لا أسباب خاصة فيه، بل هو اقتصر على تأييد الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة لأسبابه، وهذا الحكم الأخير صدر باعتبار المعارضة كأن لم تكن، ولا سبب فيه سوى أن المعارض لم يحضر؛ أما الحكم الابتدائي النهائي المعارض فيه الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٧ فكل ما به من الأسباب هو أن التهمة ثابتة من التحقيقات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه راجع في النهاية بحسب ظاهر عبارته إلى الحكم المستأنف وهو حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن، وقضاؤه بالتأييد راجع في النهاية إليه .
وحيث إن من أوجه الطعن ما يرجع في النهاية إلى الحكم الابتدائي النهائي الذي اعتبرت المعارضة فيه كأن لم تكن فمن المهم قبل الفصل في هذا الطعن بحث التعطين الآتيين :

(١) هل استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن يستتبع بذاته استئناف الحكم النهائي المعارض فيه ؟

(٢) ماذا يجب على المحكمة القضاء به في هذه الدعوى بخصوصها ؟

(١) عن التقطع الأولى

حيث إن القضاء يقتضص بالطلب ، وليس للقاضي أن يتنظر في غير ما هو معروض عليه ، وإلا كان متجاوزا حده .

وحيث إن الطعن بطريق المعارضة أو الاستئناف أو التقض لا يمكن أن يطرح على قاضي هذا الطعن سوى الحكم الذي ورد بالقرار المحرر بقلم الكتّاب أنه هو المطعون فيه .

وحيث إن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن هو حكم قائم بذاته مختلف اختلافا كليا عن الحكم النيابي المعارض فيه ؛ إذ هذا الحكم النيابي إنما قضى في الموضوع بعد بحثه . أما حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن فيصدره القاضي بدون أى بحث في الموضوع ، بل يجتزأ أن المعارض لم يحضر في الجلسة التي حددت لنظر معارضته ؛ فهو في الحقيقة عقاب للمعارض المهمل بحرمة من حقه في نظر معارضته أمام قاضيهما ، ويؤذن بأن هذا القاضي قد فرغ قضاؤه من جهة موضوع الدعوى والمناقشة فيه ، وبأن المعارض إن كانت له علامة من جهة الحكم النيابي السابق صدوره فليرفع أمره بشأنه للسلطة العليا .

وحيث إن حق المعارضة في الحكم النيابي ابتدائيا كان أو استئنافيا هو حق عاды أصيل ، والحكم بالحرمان منه وهو حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن قد يكون خاطئا فيجوز للصادر في حقه هذا الحكم التظلم منه للسلطة العليا بطريق الاستئناف أو التقض بحسب الأحوال ، ومتى اتضح خطأه كان من التمين إلغاؤه وإعادة القضية لقاضي المعارضة للنظر في موضوعها والفصل فيه .

وحيث إنه متى علم ذلك وكان التقرير المحرز بقلم الكتّاب سواء بالاستئناف أو بالطعن بطريق التقض قد اقتصر في بيانه للحكم المطعون فيه على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فهذا الحكم وحده هو الذي يكون قد استؤنف ، أو طعن فيه بطريق التقض ؛ ولا يمكن أن يطرح هذا التقرير مع نصه الصريح على المحكمة

الاستثنائية أو عكسة التقض الحكم النيابي الأصلي الذي حصلت فيه المعارضة ، والذي لم يرد له أى ذكر فيه .

وحيث إن القول بأن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أو الطعن فيه بطريق التقض يشمل حتماً وبطبيعة الحال استئناف الحكم النيابي الذي كان معارضاً فيه ، أو يشمل الطعن فيه بطريق التقض على اعتبار أن هذا الحكم الأخير اندمج في الأول — هذا القول غير منطقي ؛ فإن طبيعة الحكيم كما تقدم ليست واحدة ؛ وللحكوم عليه الحق كل الحق في قصر نظمه على الأول وهو حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن حتى إذا ما أدلى للحكمة العليا بخطأ هذا الحكم كان له الحق في إعادة نظر معارضته لدى القاضى الذى حرمه منها .

وحيث إن السير على هذا المنهاج هو الأقرب للنطق ، والأكثر انطباقاً على قاعدة صدم اتصال القضاء إلا بما يطرح لديه من الطلبات .

وحيث إنه لا يمكن الاعتراض بأن قصر مدى الطعن في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن على هذا الحكم وحده ، وعدم شموله بطريق الزوم للطعن في الحكم النيابي ربما قوت على المستأنف أو الطاعن بطريق التقض مواعيد الطعن في الحكم النيابي المذكور — لا يمكن الاعتراض بذلك ؛ إذ الواقع أن ميعاد استئناف الحكم النيابي لا يبدأ إلا من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة (١٧٧) تحقيق جنابات) فهو إذن يتحدد في مبدئه ونهايته مع ميعاد استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن ؛ لأن تاريخ هذا الحكم هو تاريخ تصبح فيه المعارضة غير مقبولة ؛ وكذلك الحال فيما يتعلق بميعاد التقض في الحكم الاستئنافى النيابي ؛ إذ تاريخ حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن هو التاريخ الذى يصبح فيه ذلك الحكم الاستئنافى النيابي نهائياً قابلاً للطعن بمقتضى المادة ٢٢٩ تحقيق جنابات ؛ وإذن فما على المستأنف أو الطاعن بطريق التقض — إن كان يريد الاحتياط لنفسه — سوى أن يذكر في تقرير الاستئناف أو في تقرير الطعن بطريق التقض أنه يستأنف الحكم النيابي الصادر في الموضوع ، أو يطعن فيه بطريق التقض ، أو أنه يستأنف الحكيم

النيابي والصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن مما، أو أنه يطن فيها بما بالنقض .
 بهذه الوسيلة السهلة يحفظ حقوقه ، ثم هو لدى المحكمة الاستئنافية أو محكمة النقض
 مختار ، إن شاء ترك استئنافه أو طعنه فيما يتعلق بحكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن
 في صورة ما إذا وجد نفسه عاجزا عن إقامة الدليل على بطلانه — إن شاء تركه وتناول
 حكم الموضوع النيابي ، وإن شاء تناول الحكيم مما : أولا من طريق أصل ، والثاني
 وهو حكم الموضوع النيابي من طريق احتياطي ، والمحكمة تنظر في طلبة ، وتحكم بما
 يقتضيه المقام ، أما إذا لم يحيط المسألف أو الطاعن بطريق النقض بل اقتصر
 في تقريره المحزر بقلم الكاتب على استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن ، أو على
 الطعن فيه بطريق النقض ، فليس للمحكمة الاستئنافية أو محكمة النقض أن تنظر إلا
 فيما يتعلق بصحة حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أو بطلانه بحيث إذا رفض
 الاستئناف أو الطعن بالنقض وكان يعمد استئناف الحكم النيابي الصادر في الموضوع
 أو يعمد الطعن فيه بالنقض قد انقضى فإن هذا الحكم يصبح نهائيا ، والمتهم وحده
 هو الملوم لتقصيره في حق نفسه .

(٢) عن النقطة الثانية

وحيث إن هذه الدعوى بخصوصها قد سارت فيها المحكمة الاستئنافية على المبدأ
 الذي كان معمولاً به من أن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن يندرج فيه
 استئناف الحكم النيابي ، ولذلك سمحت من المسألف (الطاعن الآن) طلبات له
 خاصة بالموضوع فصرحت له بإعلان شهوده ، ثم كلفت النيابة باستحضار أصل
 محضر إخلاء ، وما زالت الدعوى تتأجل أمامها إلى أن قضت فيها أخيرا بتأييد
 الحكم المسألف ، ولا شك أن حقيقة مرادها بالحكم المسألف هو حكم الموضوع
 النيابي الصادر من المحكمة الجزئية في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٧ المفهوم أنها اعتبرته متديجا
 في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وإذن فليس من العدل مؤاخذه الطاعن بتفسير
 للقانون كان العمل سائرا على خلافه ، ويكون من الوجوب استماع ظلامته ، واعتبار
 أن الحكم المطعون فيه راجع ماصدر به من التأييد إلى الحكم النيابي الأؤلى الصادر

في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٧ كما هو الواقع في الحقيقة، وأن أسباب التأيد هي في النهاية أسباب هذا الحكم التبايني الأول .

وحيث إن كل ما ورد بالحكم التبايني الابتدائي المذكور من الأسباب هو قول المحكمة "إن التهمة ثابتة من التحقيقات" وهي عبارة مجملة مبهمة لا تصلح سببا للحكم كما يقول الطاعن في الوجه الأول من تقريره؛ إذ لا تستطيع معها محكمة التقض مراقبة توافر أركان الجريمة المحكوم فيها على الطاعن ، فيتعين إذن نقض الحكم بلا حاجة إلى البحث في المطاعن الأخرى .

(٣٢٢)

القضية رقم ٤٤ سنة ١ القضائية .

نقض - حكم غيابي صادر في المعارضة - الطعن فيه بطريق النقض - مياده يتبدئ من يوم صدوره لا من يوم إعلانه .

(المادة ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

١ - الطعن بطريق النقض في الحكم التبايني الصادر في المعارضة يتبدئ مياده من يوم صدوره لا من يوم إعلانه . ذلك لأن نص المادة ٢٣١ تحقيق جنايات صريح في أن مياد الطعن بطريق النقض يتبدئ من يوم صدور الحكم بلا تفریق بين الحكم التبايني والحكم الحضورى . والمراد بالحكم هو الحكم النهائي الذى انسد فيه طريق الطعن العادى وأصبح قابلا للطعن بطريق النقض كقضى المادة ٢٢٩ من القانون المذكور . ولا شك في أن الحكم التبايني الصادر في المعارضة هو حكم نهائي من وقت صدوره لأنه غير قابل لمعارضة أخرى فتله مما يصدق عليه نص المادة ٢٢٩ من جهة كونه من وقت صدوره نهائيا قابلا للطعن بطريق النقض وبما يجرى عليه عموم نص المادة ٢٣١ من جهة ابتداء مياد الطعن فيه من وقت صدوره لا من يوم إعلانه . ولا يجوز قياس الحكم التبايني الصادر في المعارضة على الحكم التبايني الأول من جهة أن مواعيد الطعن في هذا الحكم الأول لا يتبدئ إلا بعد الإعلان ، إذ الحكم التبايني الأول لا يكون نهائيا إلا إذا انقضى

مبدأ المعارضة فيه . ومبدأ المعارضة لا يتبدى إلا بعد إعلانه فالإعلان إذن لازم لاستيفاء شرط النهائية الواجب توفره بمقتضى المادة ٢٢٩ . وكذلك لا يجوز الاعتراض بأن فقهاء القانون الفرنسى أوجبوا إعلان الأحكام النيابية الصادرة فى المعارضة ، لأن نص قانونهم فيما يختص بمبدأ المبدأ يخالف نص القانون المصرى ، إذ هو عندما يتبدى من يوم النطق بالحكم التزم لا من يوم صدوره إطلاقا كما عندنا . كما أنه لا يصح الاعتراض أيضا بأن المدل يقضى بإعلان الأحكام النيابية الصادرة فى المعارضة حتى تبدأ مواعيد الطعن فيها ، لأن المدل أمر نسبي غالبا ولا محل للاعتراض به ما دام نص القانون صريحا ، ولا الاعتراض بأن الشارع فى قانون إنشاء محكمة النقض والإيرام قد نص على أن مبدأ الطعن بالنقض فى الأحكام المدنية النيابية الصادرة فى المعارضة لا يبدأ إلا من وقت إعلانها مما يدل على أن الروح السارية فى التشريع المصرى ترى إلى تبصير المحكوم عليهم بما صدر فى غيبتهم حتى لا يباغثوا — لا يصح الاعتراض به لأن نظام الطعن فى الأحكام المدنية غيره فى الأحكام الجنائية ، ولا يمكن الاستدلال بالتقواعد الخاصة بأحدهما على ما يجب أن يعمل به فى الآخر . على أن الواقع أن روح التشريع فى مصر فيما يختص بمبدأ مواعيد الطعن بطريق النقض فى الأحكام الجنائية النيابية ظاهر فيها الميل إلى التضييق على المحكوم عليهم . ويبدو أن سبب هذا الميل هو ما شوهد من كثرة التقضايا ، وما لوحظ من أن المتهمين كثيرا ما يسرفون فيها بلا وجه حق ، وما رقى من ضرورة أخذهم فى هذا السيل بشئ . من الشدة لسرعة إنجاز الأعمال وتقصير أمد المشاغل الباطلة .

الطعن المتقدم من على محمود ملو ضد النيابة العامة فى دعاها رقم ٢٢٣

سنة ١٩٣١ المقيدة بمجدول المحكمة رقم ٤٤ سنة ١ قضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه فى يوم ٧ يونيه سنة ١٩٢٨ بالسبلاوين بقد مبلغ

٢١٠ قروش سلم إليه من عبد السلام السيد بطاح على سبيل الوكالة على ذمة رفع دعوى ومحب صورة حكم وطلبت معاقبته بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح السبلاوين الجزئية سمعت هذه الدعوى وحكمت فيها غاييا بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ عملا بالمادة السابقة بحبس المتهم شهرين حبسا بسيطا .
فعارض وحكم في ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٩ باعتبار المعارضة كأن لم تكن وألزمته بالمصاريف الجنائية فقرر باستئناف هذا الحكم في الميعاد .

ومحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية نظرت هذه الدعوى استئنافا وقضت فيها غاييا بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٢٩ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فعارض أيضا المتهم في هذا الحكم وحكم بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٩ بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وحكمت محكمة النقض والإبرام بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقضي الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى لمحكمة جنح المنصورة الاستئنافية للحكم فيها مجددا من هيئة أخرى .

بعد ذلك نظرت محكمة المنصورة الابتدائية هذه الدعوى استئنافا وقضت فيها بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وقدم تقييما بأسباب طعنه هذا في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .
حيث إن الحكم المطعون فيه صدر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ والطعن لم يقرر به في قلم الكتاب إلا في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أي بعد زيادة عن ثمانية عشر يوما

من تاريخ الحكم والأسباب لم تين إلا بعد ذلك في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ فالظمن غير مقبول شكلا .

وحيث إن الاعتراض بأن الحكم المظمن فيه هو حكم غيبي صادر في موضوع المعارضة برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه وأن مثله لا يبدأ ميعاد الظمن فيه إلا من تاريخ إعلانه وأن هذا الإعلان مادام لم يحصل إلا في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ فالتقرير بالظمن ثم بيان أسبابه يكونان حصلا في الميعاد الذي لا يتيسر إلا في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ — هذا الاعتراض في غير محله لأن نص المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن ميعاد الظمن بطريق التقض يتبدى من يوم صدور الحكم بلا تفريق بين الحكم النيابي والحكم الحضورى . والمراد بالحكم في هذه المادة هو الحكم النهائي الذي انسد فيه طريق الظمن العادى وأصبح قابلا للظمن بطريق التقض كمقتضى المادة ٢٢٩ من القانون المذكور . ولا شك في أن الحكم النيابي الصادر في المعارضة هو حكم نهائي من وقت صدوره لأنه غير قابل لأى معارضة أخرى فلهذا مما يصدق عليه نص المادة ٢٢٩ من جهة كونه من وقت صدوره نهائيا قابلا للظمن بطريق التقض ومما يجرى عليه عموم نص المادة ٢٣١ من جهة ابتداء ميعاد الظمن فيه من وقت صدوره .

وحيث إن قياس الحكم النيابي الصادر في المعارضة على الحكم النيابي الأول من جهة أن مواعيد الظمن في هذا الحكم الأول لا تتبدى إلا بعد إعلانه قياس غير صحيح لأن الحكم النيابي الأول يعزذ صدوره لا يكون نهائيا فلا يجوز إذن بحسب المادة ٢٢٩ الظمن فيه . وهو لا يكون نهائيا إلا إذا اقتضى ميعاد المعارضة فيه وميعاد المعارضة لا يتبدى بنص القانون إلا بعد إعلانه . ومن هنا كان من الضروري إعلانه حتى يصبح نهائيا باقتضاء ميعاد المعارضة فيه وحتى تكون نهايته مجيزة للظمن فيه بالتقض . فصورة هذا الحكم النيابي الأول هي صورة خاصة تخرج من عموم نص المادة ٢٣١ وتقتضى الإعلان للملة المذكورة وهي استيفاء شرط النهائية الواجب توفره بمقتضى المادة ٢٢٩ .

وحيث إن الاعتراض بأن فقهاء القانون الفرنسي أوجبوا إعلان الأحكام النيابية الصادرة في المعارضة سواء برفضها أو باعتبارها كأن لم تكن حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها بطريق النقض — هذا الاعتراض غير وجيه لأن نص قانونهم (مادة ٣٧٣) فيما يختص بمبدأ الميعاد يخالف نص قانوننا . إذ هو يقرر بأن الميعاد يتبدى "من يوم النطق بالحكم لتتهم" فوزود نصهم بهذه الصيغة اضطرمحتما إلى أن يقولوا بوجوب إعلان تلك الأحكام النيابية — التي لم ينطق بها لتتهم — حتى يكون التهم عالما بها كما لو كان قد نطق بها له وبمحضرته . أما قانوننا فهو أن الميعاد يتبدى من يوم صدور الحكم بلا تفريق بين الحضورى والنيابى وبين المنطوق به لتتهم وغير المنطوق به له .

وحيث إن الاعتراض أيضا بأن العبد يقضى بإعلان الأحكام النيابية حتى تبدأ مواعيد الطعن فيها وحتى لا يؤخذ ذوو الشأن فيها على غرة — هذا الاعتراض غير وجيه . لأن العبد أمر تنبى غالبا ولا عمل للاعتراض به مادام نص القانون صريحا والقانون قضى بأن ميعاد الطعن بالنقض يبدأ من يوم صدور الحكم مطلقا لا من يوم صدوره إن كان حضوريا ومن يوم إعلانه إن كان غائبا .

وحيث إن الاعتراض أيضا بأن الشارع فى قانون إنشاء محكمة النقض والإبرام قد نص على أن ميعاد الطعن بالنقض فى الأحكام المدنية النيابية الصادرة فى المعارضة لا يبدأ إلا من وقت إعلانها وبأن هذا يدل على الروح السارية فى التشريع المصرى وأنها ترى إلى تبصير المحكوم عليهم بما صدر عليهم فى غيبتهم من الأحكام وعدم ابتداء مواعيد الطعن إلا بعد تبصيرهم هذا حتى لا يباغتوا — هذا الاعتراض أيضا فى غير عمله لما سلف فى الرد على الاعتراض السابق من جهة ومن جهة أخرى لأن نظام الطعن فى الأحكام المدنية غيره فى الأحكام الجنائية . ولا يمكن الاستدلال بالقواعد الخاصة بأحدهما على ما يجب أن يعمل به فى الآخر فإن استئناف الأحكام المدنية مثلا لا يبدأ بميعاده إلا من تاريخ إعلان الحكم ولو كان حضوريا والأمر بخلاف ذلك بالنسبة لاستئناف الأحكام الجنائية الحضورية .

وحيث إن الواقع أن روح التشريع في مصر فيما يختص بمبدأ مواعيد الطعن بطريق النقض في الأحكام الجنائية الغيابية ظاهر فيها الميل إلى التضييق على المحكوم عليهم. ويدعو أن سبب هذا الميل هو ما شوهد من كثرة القضايا وما لوحظ من أن المتهمين كثيرا ما يسرفون في نظرها بلا وجه حق وما رأى من ضرورة أخذهم في هذا السبيل بنىء من الشدة لسرعة إنجاز الأعمال وتقصير أمد المشاغبات الباطلة. يدل لذلك أن الشارع قد عدل نصوص قانون تحقيق الجنائيات لدى المحاكم المختلطة بالقانون نمرة ١١ الصادر في سنة ١٩١٧ فأوجب بالمادة ١٥٣ مكررة الواردة في باب محاكم المخالفات وبالمادة ١٧٥ الواردة في باب محاكم الجناح أن العشرة الأيام التي قررها للطعن بطريق النقض يكون ابتدؤها بالنسبة للأحكام الغيابية من يوم صدور الحكم النهائي في المعارضة (أى لا من يوم إعلانه) أو من بعد اقضاء ميعاد المعارضة في الحكم النهائي — وهذا النص صريح في بيان ميل الشارع المصرى ولا يمكن الاعتراض عليه بخلافته لقواعد العدل .

وحيث إنه يتحصل مما تقدم أن نص القانون وروح التشريع ترى إلى أن الأحكام النهائية يتدنى ميعاد الطعن فيها بطريق النقض من يوم صدورها لامن يوم إعلانها إن كانت غيابية .

وحيث إن هذا النظر هو المتعين الأخذ به خصوصا متى لوحظ أن طريق الطعن بالنقض هو طريق غير عادى وأن لا عمل للتوسعة في تفسير النصوص الخاصة بقبوله احتراماً للأحكام النهائية .

وحيث إنه لذلك يتعين عدم قبول الطعن الحالى شكلا لحصوله بعد الميعاد .

(٣٢٣)

القضية رقم ٤٨ سنة ١ القضية .

- (١) استئناف . حكم بإثبات تنازل المدعى المتفق عن دعواه المدنية . وصى . بجواز الحكم بإثبات تنازله بدون إذن المجلس المحلى . عدم جواز استئناف الحكم . الفرق بين إثبات التنازل واعتماد الصلح .
- (ب) مسئلة مدنية . وجهها . بينه .

١ - لا يجوز استئناف الحكم الصادر بإثبات تنازل المدعى عن دعواه المدنية ما دام أنه مقرب بصحة رواية المحكمة لحدوث هذا التنازل .

فإذا أثبتت المحكمة في حكمها تنازل الوصي بصفته عن دعواه المدنية فإثبات هذا التنازل ليس حكما بصحة الصلح الذي قدم الوصي ورقته للمحكمة ولا بصحة التنازل عن الحق الناشئة عنه الدعوى حتى يجوز له استئنافه بحجة أن المجلس الحسي لم يأذن بالصلح ، وإنما هو مجرد إثبات لواقعة حصلت فعلا أمام المحكمة وهي التنازل عن الدعوى . ومثل هذا الإثبات ليس من قبيل الأحكام التي تستأنف لأن المحكمة لم تقدر اعتماد الصلح بل اقتصرت في حكمها على مجرد إثبات هذا التنازل ، فهي في عملها تركت باب الطعن في الصلح مفتوحا للسعي في إبطاله لدى جهة الاختصاص المدنية .

وإذا عين المجلس الحسي وصيا الخصومة فليس له أن يدخل في الدعوى لدى المحكمة الاستئنافية لأن دخوله لا يكون استمرارا لاستئناف صحيح حصل طبق القانون من الوصي الأول بل يكون استمرارا لاستئناف غير جائز .

٢ - إذا قصر الحكم في بيان علاقة المسئول عن الحق المدني بالدعوى ووجه مسئولية المدنية وقضى مع ذلك بالتعويض كان حكما باطلا واجبا تقضه فيما يتعلق بالتعويض .

(٣٢٤)

القضية رقم ٧٨ سنة ١ القضائية .

سب - إستاد عيب معين - مراد الشارع من عبارة الإستاد .

(المادة ٢٦٥ ع)

إن المادة ٢٦٥ عقوبات تعاقب في عبارتها الأولى على كل سب مشتمل على إستاد عيب معين وفي العبارة الثانية على كل سب مشتمل على خدش التاموس أو الاعتبار بأي كيفية كانت . ومراد الشارع من عبارة الإستاد هنا إنما هو لصق عيب أخلاقي معين بالشخص بأي طريقة من طرق التعبير . فمن يقول لفسيره

”ما هذه الدسائس“ و”أعمالك أشد من أعمال العزمين“ يكون مسندا عيا
معينا لهذا الغير خادشا للناموس والاعتبار ويحق عقابه بمقتضى المادة ٢٦٥ ع
لا بمقتضى المادة ٣٤٧ ع .

الطنن المقدم من الدكتور أنطون ناصر ضد النيابة العامة في دعواها رقم ٨٥٣
سنة ١٩٣١ المقيدة بجدول المحكمة رقم ٧٨ سنة ١ قضائية .

الوقائع

أقامت النيابة هذه الدعوى أمام محكمة المنشأة المركزية ضد الطاعن المذكور
واتهمته بأنه في يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٠ بدائرة قسم المنشية تعدى بالسب
العلني على الدكتور الفتيى كوستالاس بأن وجه إليه الألفاظ المدونة بالمحضر وطلبت
معاقبته بالمادة ٢٦٥ من قانون العقوبات .

وبعد أن سمعت المحكمة المركزية المذكورة هذه الدعوى حكمت فيها حضوريا
بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عملا بالمادة ٣٤٧ فقرة ثانية عقوبات باعتبار الواقعة
المسبوبة لاتهم مخالفة وتقريره مائة قرش .

فاستأنف المتهم هذا الحكم في ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ واستأنفته النيابة أيضا
في ٤ منه .

وبحكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية نظرت هذه الدعوى استئنافا وقضت
فيها حضوريا بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣١ عملا بالمادتين ١٤٨ و ٢٦٥ عقوبات
يقول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع باعتبار الحادثة جنعة بالمادة ٢٦٥ وتقرير
المتهم مائتي قرش .

فطنن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التخص والإبرام في ٣١ يناير
سنة ١٩٣١ وقدم حضرة المحامي عنه تقريرا بأسباب الطعن في ٢ فبراير سنة ١٩٣١
ومعه شهادة مؤرخة ٢٨ يناير سنة ١٩٣١ تفيد أن الحكم لم يتم لغاية تاريخها .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن صحيح شكلا لتقديمه هو وأسبابه في الميدان القانوني .

وحيث إنه قبل البحث في موضوع الطعن الحالي يتعين بيان الألفاظ المقول بتوجيهها من الطاعن الى الدكتور كوستيلاس ورفضت بسببها الدعوى لمعرفة ما إذا كانت تدخل تحت نص المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات كما قضى بذلك الحكم الاستثنائي المطعون فيه أم هي تنطبق على ما جاء بالمادة ٢٤٧ التي رأت المحكمة الابتدائية تطبيقها .

وحيث إن الثابت في الحكم الاستثنائي المطعون فيه أن الطاعن قال للدكتور كوستيلاس ما يأتي :

” ما هذه الوساخات أو القذارة - ce- ces ce- qu'est-ce que c' est que ces ce-
(chonneries) وما هذه الدسائس ؟ إن أعمالك أشد من أعمال المزعزين “ .

وحيث إن المادة ٢٦٥ تعاقب في عبارتها الأولى على كل سب مشتعل على إستاذ عيب معين وفي العبارة الثانية على كل سب مشتعل على خدش التاموس أو الاعتبار بأي كيفية كانت .

وحيث إن مراد الشارع من عبارة الأستاذ هنا إنما هو لصق عيب أخلاق معين بالشخص بأي طريقة من طرق التعبير .

وحيث إنه لا شك في أن من يقول لغيره ” ما هذه الدسائس “ يصفه طبعاً بوصف الدساس . وكذا من يقول لغيره ” أعمالك أشد من أعمال المزعزين “ يصفه حتياً بأنه أخط أخلاقاً من المزعزين .

وحيث إن في هاتين العبارتين سباً يشتمل بلا ريب على إستاذ عيب معين للدكتور كوستيلاس وفيه في الوقت ذاته خدش للتاموس والاعتبار اللذين يثار عليهما كل شخص ويجب على الغير احترامهما .

وحيث إنه من ذلك يرى أن الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد أصاب الحق باعتبار ما وقع من الطاعن داخل تحت نص المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات لا تحت نص المادة ٣٤٧ منه التي رأت محكمة أول درجة تطبيقها وأن لا عمل إذن لما يشكو منه الطاعن في الأوجه الثاني والرابع والخامس من طعنه . على أنه لا يلتفت إلى ما أوجبه الطاعن في الشق الأخير من الوجه الخامس السالف الذكر من أن المحني عليه موظف عمومي وأنه يجوز إثبات ما وجه إليه من سب — لا يلتفت إلى ذلك لأنه فضلا عن عدم وجاهة هذا الدفع قانونا فإن الطاعن لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع ولم يشر إليه بكلمة واحدة وليس له أن يثير دفعا كهذا ولأول مرة أمام محكمة التقض .

وحيث إن الوجه الثالث بنى على عدم بيان عمل الحادثة بيانا كافيا وهذا ادعاء غير صحيح . فقد أثبت الحكم المطعون فيه أن الواقعة حصلت ببيادة الإسعاف (بالاسكندرية طبعا) على أن الطاعن مسلم هو وقتئذ بذلك فيما أورده في هذا الصدد في الوجه الخامس من طعنه .

وحيث إنه لا عمل أيضا لما يشكو منه الطاعن في الوجه السادس من عدم توفر شرط العلانية . إذ بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يعلم أن المحكمة أثبتت توفر هذا الشرط .

وحيث إنه لا عمل أخيرا لما يتظلم منه الطاعن من عدم ختم الحكم المطعون فيه في مدة التأمية الأيام المقررة لذلك قانونا لأنه وإن كان الطاعن قدّم شهادة رسمية بذلك فإنه لم يطلب من هذه المحكمة إعطائه ميعادا آخر لتقديم ما عسى أن يكون لديه من أوجه أخرى مكفيا بالأوجه الخمسة السالف ذكرها .

وحيث إنه مما توضح جميعه يرى أن الطعن الحالي في غير محله ويتمين رفضه موضوعا .

(٣٢٥)

القضية رقم ٤ سنة ٢ القضائية .

(أ) حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن — المعلن فيه بطريق التضخ . وجوب انصاف أسبابه على هذا الحكم نفسه .

(ب) معارضة . جنة تستوجب عقوبة الحبس . غياب المتهم . حضور المحامي عنه وطلبه التأجيل . رفض الطلب . الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . صحيح .

(المادة ١٦١ بمقتضى)

١ — إذا رفع المتهم تقضاً عن حكم صادر باعتبار معارضته كأن لم تكن وكانت أسبابه راجعاً بعضها إلى الحكم النيابي المعارض فيه وبعضها إلى حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن فلا يجوز النظر إلا في الأسباب التي ترجع إلى هذا الحكم الأخير . أما ما تعلق من الأسباب بالحكم النيابي المعارض فيه فيجب رفضها لعدم انصافها على الحكم المطلوب تقضه .

٢ — إذا كانت المعارض متهماً بمحنة تستوجب العقوبة بالحبس ولم يحضر فحكمت المحكمة باعتبار معارضته كأن لم تكن كأن حكمها صحيحاً ولو حضر المحامي عنه وطلب منها التأجيل فرفضت طلبه ، لأن حضور المحامي في مثل هذه الدعوى لا يفتى عن حضور المتهم وعدم التأجيل هو من سلطة المحكمة .

جلسة الاثنين أول فبراير سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٣٢٦)

القضية رقم ٥٣٩ سنة ٢ القضائية .

غاية الأمانة . ثبات القند . إقرار المتهم . الإقرار بالارتباط الأجزاء غير قابل للجزء .

إذا أقر المتهم بعدم صحة السبب الوارد في عبارة التحويل وهو أن القيمة وصلت المحيل قدماً وشفع هذا الإقرار بإقرار مرتبط به أشد الارتباط وهو أنه كتب على نفسه سنداً بقيمة الكيالة مستتراً منها مبلغاً مقابل أتمائه وأنه بعد ذلك دفع

له فعلا قيمة هذا السند واسترده ومزقه . فتل هذا الإقرار مترابط الأجزاء ووقائمه متلازمة تحدث في المادة ولا تنافرين بعضها والبعض ومن غير الجائز اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة يبيع تجزئته وإثبات ما يخالفه بالبيئة^(١) .

(٣٢٧)

القضية رقم ١٢٠١ سنة ٢ القضائية .

دعوى عمومية . سقوط الدعوى والقوة بمعنى القوة . الإبرامات القاطنة للقوة . الأحكام الصادرة غايها من محكمة الجنايات . مفعولها . الجرائم التي تطبق عليها المادة ٥٠ ع هي جرائم ثقة الفرع قد تكون جنائيات أو جنائياتا للقوة المحكوم بها فيها .
(المواد ٢٢٤ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٩ تحقيق جنائيات)

١ - إن الخطة التي رسمها قانون تحقيق الجنائيات لمحكمة القاتل لدى محكمة الجنائيات ولإعادة محاكمته عند حضوره أو القبض عليه هي خطة واحدة لا تفريق فيها بين المحكوم عليهم بالجنح وبين المحكوم عليهم بالجنائيات . ولأن كانت هذه الخطة فيما يتعلق بمرتكبي جرائم الجنح تخالف أصول المحاكمة لدى محاكم الجنح إذ لا إعلان فيها للحكم بالطرق العادية ولا معارضة فيها ولا استئناف فإن علة هذه المخالفة هي مجرد كون المحاكمة حاصلة لدى محكمة الجنائيات ونظامها لا يحتمل التفريق وفيه من الضمان لمرتكبي الجنح ما رآه الشارع كافيا لمرتكبي الجنائيات .

(١) سلم زيد كناية إلى عمرو ليضع دعوى بها باسمه وترك له التحويل على يائض فلا عمرو هذا التحويل بأن القية وصلت الخيل قسدا على خلاف الواقع ثم حوّل الكناية إلى أكرم . فرفع زيد دعوى مباشرة إلى محكمة الجنح اتهم فيها عمرا بأنه ارتكب زورا في ورقة عرقية "الكناية" وبأنه بددها إنشرازا به وطلب عقابه والمحكمة له عليه بالتعرض . دفع عمرو فرعا بعدم قبول الية بالنسبة إلى عبادة الأمانة لأن قيمتها تزيد على عشرة جنيهات فرفضت المحكمة هذا الدفع وأحالت الدعوى على التحقيق وجاءت نتيجة التحقيق مؤيدة لدعوى المدعي بالحق المدعي فحكمت بحجبه وتعرض لدعوى المدعي . ومحكمة الاستئناف طافه على تهمة التبيد فقط وبرأته من تهمة الزور واحتجبت أن يقرار التهم بعدم دفعه فلا للحيلولة السد وقت التحويل وعدم تقديمه أوراقا صادرة من الخيل يد مبدأ ثبوت بالكتابة يجيز إحالة الدعوى إلى التحقيق . فظن التهم في الحكم الاستئنافي بضييق التضييق فحكمت التضييق برأته ورفضت الدعوى المدنية مقررة هذه القاعدة .

٢ - ومقتضى نص المادة ٢٢٤ من القانون المذكور هو : أولا أن الحكم التبايى الصادر على المتهم الغائب يظل قائما لا يطل إلا إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل نهاية المدة المقررة قانونا لسقوط العقوبة . ومفهوم هذا أنه إذا انقضت تلك المدة ولم يحضر أصبح ذلك الحكم نهائيا له ما يبقئ لثله من الآثار ؛ وثانيا أنه إذا حضر هذا المحكوم عليه أو قبض عليه قبل انقضاء تلك المدة فإن الحكم يطل والدعوى العمومية ترفع من جديد أمام المحكمة الصادرة منها الحكم التبايى . والمفهوم الواضح من هذا أن القانون فيما يتعلق بالمحكوم عليه في غيبته من حكمة الجنايات قد حفظ الدعوى العمومية من السقوط بالمدة المقررة أصلا لسقوطها بحسب المادة ٢٧٩ تحقيق جنايات وجعل مدة سقوطها مقيسة بمدة سقوط العقوبة ومقدرة بقدرها تماما أى أنها خمس سنوات هجرية في مواد الجنح وعشرون أو ثلاثون بحسب الأحوال في الجنايات .

ولما كانت الجرائم المنطبق عليها حكم المادة ٥٠ ع هي جرائم فلكة النوع - قد تكون جنحة أو جناية تبعا لنوع العقوبة المقررة بها - فالحكم التبايى الذى قضى بإرسال المتهم للإصلاحية ليسجن بها قد اعتبر أن جرمته جناية لأن هذه العقوبة هي عقوبة جنائية . وإذن فالدعوى العمومية لإعادة المحاكمة تمتد إلى عشرين سنة هلالية وهي المدة المقررة لسقوط عقوبة مثل الجناية المذكورة .

الطنن المتقدم من النيابة العامة في دعاها رقم ٣٥٨ سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢
المقيدة بمحلول المحكمة رقم ١٢٠١ سنة ٢ قضائية ضد بركات عبد المحسن .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية بركات عبد المحسن بأنه في ليلة ١٦ مارس سنة ١٩٣٦ الموافق ٢ رمضان سنة ١٣٤٤ بمهمة أبا الوقف مركز مغاضه مديرية النيا سرق ملابس مينة بالمحضر وواجر غاز لعبد العزيز حسين أحمد من منزله حالة كونه خادما عنده بالأجرة وحالة كونه مجرما اعتاد الإجرام إذ سبق الحكم عليه بسبع عقوبات

مقيدة للزينة في سرقات الأخيرة منها بجنسه سنة بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٢٥ الموافق ٢٥ رمضان سنة ١٣٤٣ وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة جنائيات بنى سويف لمحاكمته بالمواد ٣٧٤ فقرة أولى وسابعة و ٤٨ فقرة ثانية و ٥٠ من قانون العقوبات والمادة الأولى من دكرينو الإجرام الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨، فقرر حضرته إحالته إلى محكمة الجنائيات بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٦ لمحاكمته بالمواد السابقة .

ومحكمة جنائيات بنى سويف سمعت هذه الدعوى وحكت فيها غيابيا في ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ عملا بالمواد ٣٧٤ و ٤٨ و ٥٠ من قانون العقوبات والمادة الأولى من دكرينو الإجرام الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ باعتبار التهم بركلت عبد المحسن مجرما اعتاد الإجرام وإرساله إلى الإصلاحية لسجن بها إلى أن يأمر وزير المحفانية بالإفراج عنه .

بعد ذلك قبض على المتهم واستجوب بمعرفة النيابة في ١٩ يولييه سنة ١٩٣١ وقدمته ثانية لحضرة قاضي الإحالة وطلبت إحالته إلى محكمة الجنائيات لمحاكمته بالمواد السالفة الذكر على التهمة الميئة آنفا . فقرر حضرته في أول سبتمبر سنة ١٩٣١ إحالته إلى محكمة الجنائيات لمحاكمته بالمواد المذكورة .

وعند نظر الدعوى أمام محكمة جنائيات المنيا دفع الحاضر عن التهم بسقوط الدعوى العمومية لمضي المدة القانونية على تاريخ آخر الإجراءات التي اتخذت وفرضت النيابة الرأي للمحكمة في هذا الدفع . وبعد أن سمعت المحكمة الدعوى قضت فيها حضوريا في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ عملا بالمادة ٣٧٩ من قانون تحقيق الجنائيات بسقوط الحق في الدعوى العمومية في هذه القضية لمضي أكثر من ثلاث سنوات هلالية على تاريخ آخر الإجراءات التي اتخذت فيها ضد المتهم وهو الحكم النهائي الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ .

فطعن حضرة رئيس نيابة المنيا في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ وقدم تقريرا بأسباب الطعن في اليوم عينه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
 حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميدان فهو مقبول شكلا .
 وحيث إن واقعة هذه المادة تحصل في أن قاضي الإحالة أحال المتهم على
 محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٧٤ ققرة أولى وسابعة و ٤٨ ققرة ثانية و ٥٠ من
 قانون العقوبات والمادة الأولى من قانون ١١ يولي سنة ١٩٠٨ لأنه سارق ومجرم
 اعتاد الإجرام، وقد حكمت عليه محكمة الجنايات في غيبته بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٢٧
 بإرساله إلى الإصلاحية ليسجن تطبيقا للمادة الأولى من قانون معتادى الإجرام
 المذكور، فلما قبض عليه في ١٩ يولي سنة ١٩٣١ واستجوبته النيابة وقدم لمحكمة
 الجنايات لإعادة محاكمته رأت - كما يؤخذ من حكمها المطعون فيه الصادر في ٢٥ نوفمبر
 سنة ١٩٣١ - أن الجريمة المسندة إليه هي جنحة وأن الدعوى العمومية فيها قد
 سقطت لمضي أكثر من ثلاث سنوات مجرية من تاريخ الحكم النهائي الصادر في ٦ فبراير
 سنة ١٩٢٧ إلى تاريخ مبدأ الإجراءات الجديدة وهو ١٩ يولي سنة ١٩٣١، ولذلك
 حكمت بهذا السقوط عملا بالمادة ٣٧٩ من قانون تحقيق الجنايات . فطلعت النيابة
 العامة في هذا الحكم قائلة إن المحكمة أخطأت إذ اعتبرت أن الدعوى العمومية فيها
 سقطت بمضي المدة . ذلك بأن المعتبر قانونا فيمن يحاكم أمام محكمة الجنايات
 أن يبقى الحكم النهائي الصادر عليه قائما لا يبطل إلا إذا حضر أو قبض عليه قبل نهاية
 المدة المقررة قانونا لسقوط العقوبة، فمدة سقوط العقوبة هي الواجب اتخاذها أساسا
 في متابعة المحكوم عليه غاييا من محكمة الجنايات لا المدة المقررة لسقوط الدعوى .
 وتقول النيابة ما يستفاد منه أنه مع التسليم بما رأته المحكمة من اعتبار الجريمة جنحة ومع
 التسليم بأن هذا الاعتبار يستند إلى يوم صدور الحكم النهائي فإنه لم يمض من يوم
 ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ إلى ١٩ يولي سنة ١٩٣١ إلا زمن أقل من خمس السنوات
 المجرية المقررة لسقوط العقوبة في مواد الجتمع ولذلك تطلب نقض الحكم وإعادة
 الدعوى للمحكمة السير في موضوعها .

وحيث إن المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات نصت على أن "المتهم النائب تحكم في غيبته محكمة الجنايات حسب أحكام قانون تحقيق الجنايات" وهذا النص يشمل كل منهم بحيله قاضي الإحالة إلى محكمة الجنايات سواء أكانت جريمته جنائية بحسب قرار الإحالة وحكم فيها باعتبارها جنائية كذلك أو باعتبارها جنحة أم كانت جنحة بحسب ذلك القرار وحكم فيها باعتبارها جنحة أيضا .

وحيث إن قانون تحقيق الجنايات عقد فصلا خاصا بمحاكمة الغائبين لدى محكمة الجنايات بين فيه بالمواد ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ الإجراء الذي يقوم مقام إعلانهم بالحضور والإجراءات التي تتبع في الجلسة إلى أن يحكم عليهم، وبين في المواد ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢٢ و ٢٢٣ أحكاما خاصة بالتضمينات المدنية التي يقضى بها عليهم، وبين في المادتين ٢٢١ و ٢٢٤ ماذا يجب اتباعه من الإجراءات في الدعوى المدنية والمعموية عند حضور المحكوم عليه أو القبض عليه وتقرر في أولاهما ما يفيد (بمقارنته بالمادة ٢٢٣) أن الحكم فيما يتعلق بالتضمينات المدنية يصبح نهائيا لا يجوز إعادة النظر فيه إذا كان حضور النائب أو القبض عليه لم يقع إلا بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ صدوره، أما إذا وقع أيهما قبل تمام هذه المدة فيعاد النظر فيه من هذه الجهة - وتقرر في ثانيتهما (٢٢٤) أنه إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره وتماد محاكمته أمام محكمة الجنايات بتقديمه مباشرة إليها إن كان سبق حضوره أمام قاضي الإحالة أو تقديمه إلى هذا القاضي إن لم يكن سبق حضوره أمامه .

وحيث إن تلك الخطة التي رسمها القانون لمحاكمة النائب لدى محكمة الجنايات ولإعادة محاكمته عند حضوره أو القبض عليه هي خطة واحدة لا تفريق فيها بين المحكوم عليهم بالجنح وبين المحكوم عليهم لجنايات، وإذا كانت فيما يتعلق بجرميتهم جرائم الجنح تخالف أصول المحاكمة لدى محاكم الجنح إذ لا إعلان فيها للحكم بالطرق العادية ولا معارضة فيها ولا استئناف فإن علة هذه المخالفة مجرد كون المحاكمة حاصلة

لدى محكمة الجنايات ونظامها لا يحتمل التفريق وفيه من الضمان لمرتكبي الجناح
مارآه الشارع كافيا لمرتكبي الجنايات .

وحيث إن مقتضى نص المادة ٢٢٤ سالفة الذكر أولا أن الحكم النهائي
الصادر على المتهم النائب يظل قائما لا يطل إلا اذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه
قبل نهاية المدة المقررة لسقوط العقوبة ، ومفهوم هذا أنه اذا انقضت تلك
المدة ولم يحضر أصبح ذلك الحكم نهائيا له ما بقي لمثله من الآثار . وثانيا أنه اذا
حضر هذا المحكوم عليه أو قبض عليه قبل انقضاء تلك المدة فإن الحكم يطل
والدعوى العمومية ترفع من جديد أمام المحكمة الصادرة منها الحكم النهائي . والمفهوم
الواضح من هذا أن القانون فيما يتعلق بالمحكوم عليه في غيبه من محكمة الجنايات
قد حفظ الدعوى العمومية من السقوط بالمدة المقررة أصلا لسقوطها بحسب
المادة ٢٧٩ تحقيق جنايات وجعل مدة سقوطها مقبضة بمدة سقوط العقوبة
ومقتدة بقدرها تماما أى أنها تحس سنوات هجرية في مواد الجناح وعشرون أو ثلاثون
بحسب الأحوال في الجنايات (مادتي ٢٧٦ و ٢٧٧) .

وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه أخطأ إذ اعتبر المدة العادية لسقوط
الدعوى العمومية أساسا لقضائه غير ملاحظ أن هذه المدة تريد بمقتضى عبارة
المادة (٢٢٤) إلى أن تصل إلى حد المدة المقررة لسقوط العقوبة وتتمد بذلك
معها في القدر .

وحيث إن الجريمة المنسوبة للتهم هي جريمة قلقة النوع إذ هي تكون جنحة
أو جنابة تبعا لنوع العقوبة التي تقضى بها المحكمة فيها .

وحيث إن الحكم النهائي إذ قضى بإرسال المتهم للإصلاحية ليسجن بها فقد
اعتبر أن جريمته جنابة لأن هذه العقوبة هي عقوبة جنابة بنص القانون ما دام فيها
يسجن وهي كذلك بنص العبارة الأخيرة من المادة الأولى من قانون المتادى الإجرام
الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ ، وإذن فالدعوى العمومية لإعادة المحاكمة كانت

تحد إلى عشرين سنة هلالية وهي المدة المقررة لسقوط عقوبة مثل الجنابة المذكورة وهذه المدة لما تمض بعد .

وحيث إنه حتى مع التسليم لمحكمة الجنابات بما أراذته في حكمها المعلوم فيه من اعتبار هذه الجريمة جنحة فقط — إذ هي صرحت بذلك وإن كانت لم تمض في موضوعها — مع التسليم بذلك فإن مدة سقوط العقوبة في مواد الجنح هي خمس سنوات هجرية وهي لم تمض من وقت الحكم التأيي إلى حين إعادة الإجراءات إذ الحكم صدر في ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ والإجراءات الجديدة بدئ بها في ١٩ يولييه سنة ١٩٣١ كما سبق البيان .

وحيث إنه لذلك يتعين قرض الحكم وإعادة القضية لمحكمة الجنابات للسير في موضوعها على اعتبار أن ليس هناك مضي مدة يمنع من إعادة النظر في هذا الموضوع .

جلسة الاثنين ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٣٢٨)

القضية رقم ٥٣٢ سنة ٢ القضائية .

معارضة :

(١) الحكم باعتبارها كأن لم تكن . استثناء أو الطعن فيه بالنقض لا ينسب على الحكم التأيي .

(ب) الحكم باعتبارها كأن لم تكن . متى يصح ؟

(المادة ١٣٣ تحقيق)

١ — استثناء حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أو الطعن فيه بطريق النقض لا يطرح أمام المحكمة العليا إلا هذا الحكم بالنات ولا يمكن بأي حال أن ينصرف إلى الحكم التأيي الصادر قبله في موضوع الدعوى .

٢ — إن المادة ١٣٣ تحقيق جنابات إذا كانت رتب الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن بطريقة مطلقة على المعارض الذي لم يحضر فإن العلة الأساسية في ذلك هي

أن الشارع أراد ترتيب جزاء على من لا يهتم لمعارضته ويتبهما قضى بحرماته من أن يعاد فحص قضيته بواسطة المحكمة التي أداته غاييا . وتفهم القاعدة على هذا الأساس يجعل حالة المعارض الذى يحضر عدة جلسات ثم يتخلف فى الجلسة الأخيرة محل نظر لا يثنى مع فكرة الجزاء ، بل يتعين معه التمييز بينه وبين المعارض الذى لم يحضر مطلقا ، فالمعارض الذى حضر جلسة أو جلسات واستفتح دفاعه وآتته أو استفتحه ولم يته أو لم يستغتمه مطلقا يكون على المحكمة أن تقضى فى موضوع دعواه على حالها التى هى بها .

إن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يمكن إصداره إلا فى الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة إذ هذا الحكم هو من قبيل الجزاء والأحكام الجزائية لا تخضع للتوسع فى تفسير مداه ، وإذن فالمعارض الذى يتخلف عن حضور الجلسة الأولى هو وحده الذى يحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن ، إلا إذا أثبت أن قوة قاهرة حالت دون حضوره تلك الجلسة . وعمل نظر هذا المذم وتقديره يكون عند استئناف حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن أو عند الطعن فيه بطريق النقض^(١) .

الطعن المقدم من روفائيل صموئيل حاسين ضد النيابة العامة فى دعواها رقم ١٦٣٤ سنة ١٩٣١ المقيدة بمجدول المحكمة رقم ٥٣٢ سنة ٢ قضائية .

الوقائع

انتهت النيابة العامة محمود محمد الخواقي وروفائيل صموئيل حاسين بأنهما فى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بدائرة قسم العطارين توصلا إلى الاستيلاء على بضائع من الروانج بمبلغ ٢٣٤٠ قرشا من محل الخواجات أجوستو وأدولفو فرانكى كاكاش وكان ذلك بطريق الاحتيال بأن أوهما وكيل المحل بأن المتهم الأول هو

(١) سبق لمحكمة النقض أن قضت بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٩ فى القضية رقم ٣١٥ سنة ٤٦ القضائية بأنه يتعين الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن حتى لو كان المعارض المتخلف قد سبق له أن حضر فى بعض الجلسات ما دام أنه لم يقدم دفاعه فى الجلسات التى حضر فيها ، لكنها رأت المدول عن ذلك رأى إلى هذا رأى الذى هو أكثر ترخصا للتمين .

التاجر الشهير "عمود عمد الخواصة"، وأنها في الزمن والمكان المذكورين شرطا أيضا في الاستيلاء على شنت حرمي من نفس المحل بمبلغ ٣٣٨٦,٥ قرشا وذلك باستعمال نفس الطرق الاحتيالية، وطلبت من محكمة جنح المطارين الجزئية عقابهما بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات .

وبعد أن سمعت المحكمة الدعوى حكمت في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ حضوريا للأول وغايبا للثاني (الطاعن) عملا بالمادة السابقة بحبس كل منهما أربعة أشهر مع الشغل فاستأنفته النيابة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٨ وعارض فيه الطاعن في ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ونظرت المعارضة وحكم فيها في ١٩ مارس سنة ١٩٢٩ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف الطاعن هذا الحكم في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ .

ومحكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية نظرت هذه الدعوى ببيئة استئنافية وقضت فيها غايبا في ١٥ يولي سنة ١٩٢٩ بقبول الاستئنافين شكلا وبرفضهما موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . فتقرر الطاعن بالمعارضة في هذا الحكم وقضى فيها في ٧ مايو سنة ١٩٣١ باعتبارها كأن لم تكن .

فطن حضرة الحامي بالتوكيل من الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٤ مايو سنة ١٩٣١ وقدم تقريرا بأسباب الطعن في ٢٤ مايو سنة ١٩٣١ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
بما أن الطعن قد قدم في الميعاد وكذلك أسبابه فهو مقبول شكلا .

وبما أن تحرير الطعن لم يذكر به إلا الحكم الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٣١ من محكمة اسكندرية الابتدائية بصيغة استئنافية باعتبار معارضة الطاعن كأنها لم تكن ولكن معظم أسبابه راجعة إلى الحكم الابتدائي الصادر غايبا من محكمة المطارين الجزئية في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ ضد الطاعن والذي اعتمدت أسبابه على التوالى .
وبما أن قضاء هذه المحكمة استقر على أن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن

لم تكن أو الطعن فيه بطريق النقض لا يطرح أمام المحكمة العليا إلا هذا الحكم بالقات ولا يمكن بأي حال أن ينصرف إلى الحكم النهائي الصادر قبله في موضوع الدعوى .

وبما أن اختصاص محكمة النقض في الدعوى الحالية منحصر إذن في الحكم الصادر أخيراً باعتبار المعارضة كأنها لم تكن وهو الحكم المؤرخ في ٧ مايو سنة ١٩٣١ والذي لم يذكر الطاعن سواء في تقريره بالطعن بطريق النقض والإبرام، وإذن فكل ما كان من الأوجه الواردة بتقرير الأسباب راجعاً إلى حكم ١٥ يولييه سنة ١٩٢٩ الصادر غايياً ضد الطاعن لا محل لنظره .

وبما أن الطاعن قد بنى الوجه الأول من تقرير الأسباب على أن محكمة ثانية درجة قد أخلت بحق الدفاع لأنها لم تمكنه من الدفاع عن نفسه بحيث كانت النتيجة أنه حرم من الدفاع في جميع درجات التقضاء .

وبما أن هذا الوجه في جلته يشمل التظلم من حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن ويبيح للمحكمة النظر فيه من حيث صحته وعدم صحته .

وبما أنه يتضح من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة ثانية درجة أن الطاعن حضر أمام تلك المحكمة في جلسات ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ و ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ و ١٣ أغسطس سنة ١٩٣٠ و ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وكانت توجب الدعوى لإثبات رعيته وحضر في جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وأجلت للاستعداد ثم حضر في جلسة ٢٩ فبراير سنة ١٩٣١ وأجلت لمرض محاميه وأخيراً تخلف في جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣١ وطلب محاميه التأجيل لمرض المتهم وقدم شهادة مرضية فلم تأخذ بها المحكمة وأصدرت حكمها باعتبار المعارضة كأنها لم تكن .

وبما أنه قد سبق لهذه المحكمة أن قضت بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٣١٥ سنة ٤٦ قضائية بأنه يتعين الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن حتى لو كان المعارض المتخلف قد سبق له أن حضر في بعض الجلسات مادام أنه لم يقدم دفاعه فعلا في الجلسات التي يكون حضر فيها .

وبما أن هذه المحكمة ترى المدلول عن هذا الرأي إلى رأى أكثر ترخصاً للمتهمين مستهدية في ذلك بأن الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات إنما كانت رتب الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن بطريقة مطلقة على المعارض الذى لم يحضر وكانت بهذا الإطلاق قد أوصت وجوه التأويل في مدى انطباق هذه القاعدة إلا أن الملة الأساسية فيها على ما هو ظاهر أن الشارع أراد ترتيب جزاء على من لا يهتم لمعارضته ويتبناها قضي مجرماته من أن يباد فحص موضوع قضيته بمعرفة المحكمة التي أداته غايباً .

وبما أن تفهم القاعدة على هذا الأساس يجعل حالة المعارض الذى يحضر عدة جلسات أمام محكمة المعارضة ثم يتخلف عن الحضور في الجلسة الأخيرة محل نظر لا يلتقي مع فكرة الجزاء الذى رتبته الشارع ويتمين إذن التمييز بين حالة المعارض الذى لا يحضر مطلقاً بقصر وجوب الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على حالة هذا الأخير . أما المعارض الذى حضر جلسة أو جلسات واستفتح دفاعه وأتمه أو استفتح ولم يتمه أو لم يستتمه مطلقاً فإن على المحكمة أن تقضى في موضوع دعواه على حلها التي هي بها .

وبما أن هذا النظر يستدعى أيضاً التقرير بأن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يمكن إصداره إلا في الجلسة الأولى الممتدة لنظر المعارضة وعلى ذلك كون هذا الحكم من قبيل الجزاء والأحكام الجزائية لا تخضع للتوسع في تفسير مداه . وبما أن القانون رتب على عدم الحضور فلا بد من قصر ذلك على عدم الحضور بالجلسة التي عينت عند تقرير المعارضة والتي ورد في المادة ١٣٣ نفسها ما يفيد وجوب تعيينها لنظر المعارضة فيها . فمن لم يحضر في أول جلسة للمعارضة مع ثبوت علمه علماً يقيناً بتاريخ تلك الجلسة — لأنه يجبره عند تقريره بالمعارضة كما هو مقتضى القانون وكما هو الجارى في العمل فلا — هذا المعارض المتخلف في الجلسة الأولى هو وحده الذى يحكم عند تخلفه في تلك الجلسة الأولى باعتبار معارضته كأن لم تكن . ومثله لا يتسع له وجه المنذر إلا إذا أثبت أن قوة قاهرة حالت دون حضوره؛ ومحل نظر

هذا المنذر وتقديره يكون عند استئناف حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن أو عند الطعن فيه بطريق التقص .

وبما أن تطبيق هذه القاعدة على الدعوى الحالية يقتضى تقض الحكم المطعون فيه لأنه صدر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن مع أن المعارض كان حاضرا أمام المحكمة الاستئنافية التي أصدرت هذا الحكم ست دفعات أجلت الدعوى في أربع منها لتثبت من رعيته وفي هذا إخلال بحق الدفاع منشؤه الخطأ في تفسير القانون .

(٣٢٩)

القضية رقم ٩٨٠ سنة ٢ القضائية .

تدوير . إثبات السن على غير حقيقتها في عقد الزواج . أثر ذلك على صحة العقد وسميته . متى يصح العقاب عليه ؟

عقد الزواج الذي يحصل على يد المأذون حتى لو كان فيه تغيير للسن عن حقيقتها أو كانت فيه السن على حقيقتها ولكنها أقل من المقرّر هو عقد رسمي صحيح على الرغم من أن المأذون لم يكن مصرحا له بتغييره ، إذ الواقع أن الغرض من المقد إنما هو وجود دليل كتابي خاص بالزوجية يحرره موظف حكومي مختص ويكون له أثر ثابت يرجع إليه في أوراق الحكومة حتى لا يدعي الناس الزوجية بعضهم على بعض ، وهذا الدليل يستفاد يقينا حتى من مثل هذا المقد ، وإذن تكون مخالفة المأذون للنهي المنصوص عليه بالمادة ٣٦٤ من اللائحة القديمة وبالمادة ٣٦٧ من اللائحة الجديدة سواء أكان متعمدا لها أم كان غدوبا فيها هي مخالفة لأمس جوهر عقد الزواج من جهة موضوعه ولا تنه من جهة الاحتجاج برسميته على وجود الزوجية . وكل ما قد يخشى منها هو أن يكون مظهرها مضللا للمحكمة فتقبل الدعوى والزوجان أو أحدهما غير بالغ السن . على أن هذا التخوف وهمي غالبا فإن الالتجاء للوثيقة الرسمية لا يكون إلا عند إنكار الزوجية ، وفي هذه الحالة يجتهد كل خصم في عرقلة مسعى خصمه ، فمن تم الوثيقة بحجة عليه لا يتردد في الدفع بعدم سماع

الدعوى لعدم بلوغه هو أو خصمه السن وقت الدعوى وفي إقامة الدليل على عدم صحة السن الواردة بتلك الوثيقة . وعلى ذلك تكون مسألة إثبات السن على غير حقيقتها في وثيقة الزواج هي مسألة ضمنية الأخر ، فالنفس الذي يقع من الزوجين وذويهما فيها لا يمكن أن يكون الشارع أراد العقاب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وإن كان عقاب المأذون وحده وهو العامل المحكومى المكلف بعمى السن هو الذى يعاقب لإخلاله بوظيفته متى تعمد إثبات السن على غير حقيقتها ، أما غيره من ذوى الشأن فلا يعاقبون إلا إذا أثبت أنهم تواطؤوا معه على هذا الإخلال . وفي غير هذه الصورة لا يمكن عقاب أحد منهم مهما خدعوا المأذون حتى ولو أتوا به بشهادة طيبة مزورة لأن المأذون هو المكلف بالتحريص عليه أن لا يعتمد في تحريه على مثل هذه الشهادة التي لا تعيد أن الذى كشف عليه الطبيب وقدرته هو هو بنفسه العاقد الذى يحضر هو أو ذويه لديه لتحرير العقد بل عليه أن يحضر بنفسه الكشف على الشخص الذى يريد الزواج حتى يكون متيقنا أنه هو الذى يمرره العقد . فإذا تعمد له شخص غير العاقد متسما باسم هذا العاقد فحضر الكشف الطبي عليه وحرره العقد كان هناك تزوير صريح باتحال شخصية الغير في عقد رسمي .^(١)

الطعن المتقدم من النيابة العامة في دعاها رقم ١٨٨ سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المقيدة بمجلد المحكمة رقم ٩٨٠ سنة ٢ قضائية في قرار حضرة قاضى الإحالة بمحكمة قنا الابتدائية الأهلية الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١ بأن لا وجه لإقامة الدعوى بالنسبة للتهمة الأولى وبالإحالة لمحكمة الجناح بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة ضد دسوقي محمود منصور وآخر .

(١) ملحوظة — لاحظت المحكمة أنه يحسن جعل التلاعب في تقدير سن الزوجين في وثائق الزواج الرسمية جريمة خاصة يعاقب عليها المأذون متى كان عامدا عالما أنه يمثل بواجبه بالحس البسيط أو بالقرابة ويعاقب عليها ذوى الشأن في كل الأحوال أى سواء تواضعا مع المأذون أو انتصروا على خدعه بأى وسيلة بالقرابة فقط ، وأن يكون موضع هذه الجريمة بلائحة الحاكم الشرعية . بهذه التاية وحدها يكون العقاب مناسبا للذنب ويرتفع المخرج عن القضاة في هذه المسألة المتعلقة بموضوع دين وعاتق دقيق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة دسوق محمود منصور وعل محمود منصور بأنهما في يوم ٥ مايو سنة ١٩٣٠ الموافق ٦ ذى الحجة سنة ١٣٤٨ و ٦ يونيه سنة ١٩٣٠ الموافق ٩ محرم سنة ١٣٤٩ بناحية فاو غرب مركز دشنا اشتركا مع الشيخ محمد أبو بكر محمد على مأذون الناحية الحسن التية في ارتكاب تزوير في ورقين رسميين وهما قسيما زواج فهميه دسوق محمود وأم المنة على محمود وذلك بأن قررا أمامه كذبا بأن الزوجين المذكورين يزيد منهما عن الستة عشر عاما وقدما إليه تأييدا لدعواهما شهادتين طبيتين صادرتين من مفتش صحة المركز بتقدير منهما حالة كون تلك الشهادتين مزورتين وقد أثبت المأذون ذلك في القسيتين المختص بتحريرهما مع أن سن كل من الزوجين أقل من ذلك . ولأنهما أيضا في يوم ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ و ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ بدائرة بندر دشنا اشتركا مع عبد الحميد افندي عرفه مفتش صحة مركز دشنا الحسن التية في ارتكاب تزوير في ورقين عرفيتين وهما شهادتا تقدير سن الزوجين المذكورين وذلك بأن قدما إليه امرأتين مجهولتين على أنهما الزوجتان قائمت الطيب بناء على ذلك في الشهادتين المختص بتحريرهما أن سن الزوجين يزيد عن الستة عشر عاما حالة كون سن كل منهما أقل من ذلك . ولأنهما في يوم ٥ مايو سنة ١٩٣٠ و ٦ يونيه سنة ١٩٣٠ فاو غرب استملا تلك الشهادتين الطبيتين مع علمهما بتزويرهما بأن قدماهما للشيخ محمد أبو بكر محمد على مأذون الناحية . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة بمحكمة قنا الابتدائية الأهلية إحالتهما على محكمة الجنائيات لمحاكمتها بالمواد ٤٠ و ٤١ و ١٨١ و ١٨٣ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١ قرر حضرة قاضي الإحالة : (أولا) أن لا وجه لإقامة الدعوى بالنسبة للتهمة الأولى . (ثانيا) إحالة القضية بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة على محكمة المفتح .

فلمن حضرة صاحب العزة النائب العام في هذا القرار بطريق النقض في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ وقدم حضرة تقريره بالأسباب في اليوم عينه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قتم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن فيما يتعلق بالتهمة الأولى وهي تهمة الاشتراك مع المأذون الحسن النية في تزوير السن في وثيقتي الزواج أن المتهمين قد خدعا المأذون في ذات الدليل المقبول الذي لا يحصى له من الاعتماد عليه وهو الشهادة الطيبة التي قمتهاها له مفيدة أن سن كل من الزوجتين تزيد على ست عشرة سنة بينا الواقع أن سنهما أقل من ذلك وأن هذه الشهادة مزورة — وتقول النيابة إن هذه الخديعة تجعل المتهمين شريكين في تزوير السن في وثيقتي الزواج كما سبق لمحكمة النقض أن اوتأت ذلك في بعض أحكامها ويكون قرار الإحالة المطعون فيه قد أخطأ في عدم اعتبارهما كذلك وفي تحريره بأن لا وجه لإقامة الدعوى عليهما من هذه الجهة .

وحيث إن الزواج أمر مباح شرعا ولم يجعل له الشريعة الإسلامية سنا خاصة يحصل فيها ولم يرد في القوانين المصرية أى نص يجعل السن شرطا في صحة عقده . وحيث إن الشارع المصرى علّا فكر في تحديد سن الزواج لم يستطع مخالفة الشريعة الإسلامية في هذا الصدد يجعل السن شرطا في صحة العقد وإنما أتى الأمر من جهتين : (الأولى) أنه نهى المأذونين المكلفين بتحرير عقود الزواج أن يحزروها إلا متى كانت سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة . (والثانية) أنه رتب عقابا مدنيا على من يتزوجون قبل السن أن لا تسمع مطلقا دعواهم بالزوجة إلا بإذن من ولى الأمر (الفقرتان المضافتان بالقانونث بمرة ٥٦ سنة ١٩٢٣ إلى المادتين ٣٦٤ و ١٠١ من اللائحة الشرعية القديمة) . على أن الشارع وجد ذلك العقاب المدينى صارما ولا مبرر لتقصوه فساد في اللائحة الجديدة الصادر بها المرسوم نمرة ٧٨ سنة ١٩٣١ وصرح بإجماع دعواهم متى بلغوا تلك السن (الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ والمذكرة الإيضاحية) ، أما إذا لم يبلغوها فلا تسمع الدعوى إلا بإذن ولى الأمر .

وحيث إن تصريح الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ المذكورة بعدم سماع الدعوى إلا متى بلغ المتعاقدان السن فيه تسليم واضح من قبل الشارع بتلك الحقيقة الشرعية وهي أن عقد الزواج يصح أن يحصل قبل بلوغ هذه السن وأن هذا الزواج الذي يحصل قبل السن لم يعد الشارع بدا من اعتماده "تيسيرا على الناس وصيانة للحقوق واحتراما لآثار الزوجية" (المذكرة الإيضاحية) .

وحيث إن الفقرة الثالثة من المادة ٩٩ المذكورة نصت على أنه عند الإنكار لا تسمع دعوى الزوجية إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية .

وحيث إنه إذا لم يعتبر أن العقد الذي يحصل على يد المأذون وفيه تغيير للسن عن حقيقتها أو فيه السن على حقيقتها ولكنها أقل من ست عشرة سنة للزوجة وثماني عشرة للزوج — إذا لم يعتبر أن هذا العقد هو عقد رسمي على الرغم من أن المأذون لم يكن مصرحا له بتغييره لمطّل غرض الشارع الذي أوداه بالفقرة الرابعة من سماع دعوى من يتزوجون منهم قبل السن متى كانوا وقت الدعوى قد بلغوها "تيسيرا على الناس وصيانة للحقوق واحتراما لآثار الزوجية"، إذ المتزوجون بمقتضى مثل هذا العقد لو اعجز غير رسمي لا تسمع دعواهم عند الإنكار أبدا ولو باذنهولى الأمر؛ وهذه نتيجة لا يقبلها أحد ولا تمشى مع روح التيسير الظاهرة في القانون الجديد . والواقع أن كل مراد الشارع باشتراط الوثيقة الرسمية لسماع الدعوى عند الإنكار إنما هو وجود دليل كتابي خاص بالزوجية يحزره موظف حكوى مختص ويكون له أثر ثابت يرجع إليه في أوراق الحكومة حتى لا يدعى الناس الزوجية بعضهم على بعض بالباطل . وهذا الدليل مستفاد يقينا من الوثيقة التي يحزرها المأذون وإن كانت السن فيها على غير حقيقتها أو كانت على حقيقتها ولكنها أقل من المقرر .

ويبدو بعيدا جدا أن تمتنع المحاكم الشرعية عن سماع الدعوى — عند الإنكار — من بالى السن فعلا لمجرد أن منهم في الوثيقة غير صحيحة أو أنها أقل من المقرر وأنهم لم يكونوا بالنسبة فعلا عند تحريرها وأن المأذون لم يكن مصرحا له بتغييرها مع عدم بلوغ السن .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن مخالفة المأذون للنهي المنصوص عليه بالمادة ٣٦٤ من اللائحة القديمة وبالمادة ٣٦٧ من اللائحة الجديدة سواء أكان متممدا لها أم كان مخلوطا فيها هي مخالفة لا تمس جوهر عقد الزواج من جهة موضوعه ولا تمسه من جهة الاحتجاج برسمته على وجود الزوجية . وكل ما قد ينشئ منها هو أن يكون مظهرها مضللا للحكمة فتقبل الدعوى والزوجان أو أحدهما غير بالغ السن . على أن هذا التخوف وهمي غالبا فإن الالتجاء للوثيقة الرسمية لا يكون إلا عند إنكار الزوجية وفي هذه الحالة يمتد كل خضم في عرقلة مسعى خصمه ، فمن تم الوثيقة بحجة عليه لا يتردد في الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم بلوغه هو أو خصمه السن وقت الدعوى وفي إقامة الدليل على عدم صحة السن الواردة بتلك الوثيقة .

وحيث إنه متى تقرر ذلك علم أن مسألة إثبات السن على غير حقيقتها في عقد الزواج هي مسألة ضئيلة الأثر وأن الفشل الذي يقع من الزوجين وذويهما فيها مع ضآلتها هذه لا يمكن أن يكون الشارع أراد العقاب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن وأنه إن كان عقاب المأذون وحده وهو العامل الحكومي المكلف بتحري السن هو الذي يعاقب لإخلاله بوظيفته متى تعمد إثبات السن على غير حقيقتها ، أما غيره من ذوي الشأن فلا يعاقبون إلا إذا ثبت أنهم تواطأوا معه على الإخلال بواجباته الرسمية . وأنه في غير هذه الصورة لا يمكن عقاب أحد منهم مهما خدعوا المأذون حتى ولو أنوا له بشهادة طيبة مزورة كما في صورة الدعوى الحالية لأن المأذون هو المكلف بالتحري فيجب عليه أن لا يستمد في تحريه على مثل هذه الشهادة لأنها لا تغني عن الكشف عليه الطيب وقد رسنه هو بنفسه العاقد الذي يحضر هو أو ذووه لديه لتحرير العقد . فإذا اكتفى بها كان مقصرا في أداء واجبه وهو وحده المعلوم بل عليه أن يحضر بنفسه الكشف على الشخص الذي يريد الزواج حتى يكون متيقنا أنه هو الذي يحرره العقد ، فإذا تقدم له شخص غير العاقد منسما باسم هذا العاقد فغضر الكشف الطيب عليه وحرره له العقد كان هناك تزوير صريح باتعمال شخصية الغير في عقد رسمي . ولا يمنع هذا النظر وعدم الاعتداد

بالشهادة الطيبة التي لم يحضر المأذون إجراءات الطبيب الذي حررها ما سبق لمحكمة
التحضر أن أشارت إليه في بعض أحكامها مما يخالفه .

وحيث إنه يتعين لذلك رفض الطعن بخصوص التهمة الأولى .

وحيث إنه — مع ضالة النتائج التي تترتب على إثبات السن على غير حقيقتها
في عقود الزواج ومع كون هذه العقود ليست معنة لإثبات السن بل المعنة لها
في الأصل هي دفاتر المواليد — لا يفوت المحكمة أن تلاحظ أنه مما يزيد عن الحد
المناسب أن يبقى تواطؤ ذوي الشأن مع المأذون على إثبات تلك السن على غير حقيقتها
معتبرا أنه اشتراك في تزوير في ورق رسمي يعاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة
أو السجن . وتظن المحكمة أنه يحسن جعل التلاعب في تقدير سن الزوجين في وثائق
الزواج الرسمية جريمة خاصة يعاقب عليها المأذون متى كان عامدا عالما أنه يخجل
بواجبه بالحس البسيط أو بالفرامة ويعاقب عليها ذوو الشأن في كل الأحوال أي
سواء تواطأوا مع المأذون أو اتبعوا على خدعه بأي وسيلة كانت بالفرامة فقط وأن
يكون موضع هذه الجريمة بلائحة الحاكم الشرعية نفسها . بهذه المثابة وحدها يكون
العقاب مناسبا للذنب ويرفع الحرج عن القضاة في هذه المسألة المتعلقة بموضوع
ديني وعائلي دقيق . إذ في الحق أن شخصين كلتاهما في الدعوى الحالية يستندان
ديانة أن الزواج سنة محكمة ويران ابنيهما وابنتهما بلغ كل منهم السن الطبيعية
التي ينتهي فيها الزواج وأن من الواجب تزويج بعضهم ببعض رعاية لشرف العائلة
ولصلحة لها ولأولادها ويرانها وهما وحدهما المارقات بالواجب وغير الواجب
في هذه المسألة العائلية الدقيقة — هذان الشخصان إذا احتالا على التزويج برفع
السن عن حقيقتها فإن أي قاض لا يستطيع بطبعه التسليم بأنهما ارتكبا جرما شديدا
يعاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن بل إنه ينفر بطبعه من هذا ويرى
أن الشارع — كما هو الواقع — لم يرد مطلقا الوصول بهاتهما إلى مثل هذه النتيجة
التي هي في شدة التصورة . ولذلك فإن كان لا بد من العقاب فليكن على الطريقة
المقترحة آنفا .

وحيث إن مبنى الطعن في التهمين الثانية والثالثة أن قاضي الإحالة أخطأ في اعتباره الشهادتين الطيبتين مزورتين تزويراً يعاقب عليه القانون إذ الواقع أن لا تزوير جاثيا فهما وما دام لا تزوير جاثيا فلا استعمال .

وحيث إن هذا الطعن في محله لأن الشهادتين المذكورتين ليستا سنداً على أحد ولا تضران أحداً وعليه يتعين قبول هذا الطعن وتقض القرار والتقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى أيضاً بالنسبة لتهمتي تزوير هاتين الشهادتين واستعمالهما .

فبناءً عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع: أولاً برفض الطعن فيما يتعلق بالتهمة الأولى وإبقاء قرار قاضي الإحالة فيها على حاله ، وثانياً بإلغاء القرار المذكور فيما يتعلق بالتهمين الثانية والثالثة الخاصتين بتزوير الشهادتين الطيبتين واستعمالهما وبأن لا وجه لإقامة الدعوى فهما .

(٣٣٠)

القضية رقم ١٤٢٤ سنة ٢ القضائية .

ضرب وقع من أشخاص يؤثرون عصباً أو مجبراً :

(أ) التوافق على التعدي والإيذاء .

(ب) المسؤولية الجنائية . ملها .

(المادة ٢٠٧ ع)

١ - إن المادة ٢٠٧ عقوبات لم تشترط إلا أن يكون الضرب أو الجرح حصل بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبية أو مجبر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والإيذاء .

فالتوافق على التعدي هو المحور الذي تدور عليه علة التشديد التقى أراءه المشرع بوضعه هذه المادة التي أريد بها العقاب على الفكرة الإجرامية المتحدة التي تنشأ عند عصبية من المعتدين في وقت واحد وتقصر ظروفها عن توافر شروط الاشتراك بمناه القانوني وشروط سبق الإصرار . وهذه الفكرة الإجرامية قد تتحقق في التزمور

من غير أن يجد الجناة من قبل آلات الضرب بل قد توجد يعود اجتماع المعتدين ووصول يد واحد منهم أو أكثر إلى آلة من آلات الضرب مع اتحاد الجميع في فكرة الاعتداء .

٢ - إن المادة ٢٠٧ عقوبات تنص في المسؤولية بين من قارف الضرب بشخصه وبين من لم يقارفه وتعمل الصنفين فاعلين أصليين وهي حالة خاصة من أنواع الإجماع أورد لها الشارع حكما استثنائيا لا يتخفى مع المبادئ العامة للمسؤولية الجنائية .

جلسة الاثنين ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٣٣١)

القضية رقم ١٤٢٥ سنة ٢ القضائية .

تهديد :

(أ) تهديد بإقتناء أمور خادشة لشرف مصرف .

(ب) حصول الإقتناء بالتشترط .

(ح) حكم - بيان مغبة الأمور المهددة بها .

(المادة ٢٨٤ / ٣ عقوبات)

١ - يعتبر تهديدا بإقتناء أمور خادشة لشرف مصرف توجيه عبارات إلى بعض موظفي هذا المصرف فيها إشارة إلى حصول خسائر في أعماله وإلى فضاخ ارتكبتها إدارته وإشارة إلى أن مديري المصارف في البلاد الأجنبية قد أودعوا السجن وتلجج إلى أن مديري هذا المصرف ليسوا خيرا من أولئك المديرين ، إذ أن في هذه الميازنت أشد ما يمس سمعة البنك ويزعزع الجمهور في كفايته لأن المصارف المالية بطبيعتها حساسة وقد تضار بأقل تعريض بسمتها مهما كان شأن المهاجم ضئيلا ومجته واهية .

٢ - نيس لنتهم أن يتدفع بأن نشره عبارات التهديد لا يعاقب عليه إذا هو

مكن من إثبات وقائعها . ذلك لأن التهديد بإنشاء الأمور الخالدة الشرف بطريقة نشرها إنما هو جريمة مستقلة بذاتها تم يمتد صدور التهديد سواء أحصل الإنشاء بالنشر فعلا أم لم يحصل .

٣ - يمكن في بيان ماهية الأمور المهدد بها أن يكون الحكم قد أشار إلى العبارات التي هدد بها المتهم مصرفا من المصارف واقتبس غواها من الورقة المكتوبة بخطه والتي هدد شفعيا بعض موظفي المصرف بنشرها إن لم يعطه المصرف ما يطلب ، وما دامت هذه الورقة مودعة ملف الدعوى فقد أصبحت بهذا الإيداع جزءا من الحكم يمكن الرجوع إليه عند تحرى التفاصيل .

جلسة الاثنين ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا

(٣٣٢)

القضية رقم ١٤٤٨ سنة ٢ القضائية .

(١) إجراءات - آراء النيابة وطلباتها - عدم تقيد المحكمة بها .

(ب) قتل محمد بدون سبق إصرار - القتل الذي تارة كل من المتهمين من شأنه أن يحدث القتل .

اعتبار كل منها قاتلا أملا - صحيح .

(ج) دعوى مدنية - رفضا أمام المحكمة الجنائية على التهم وعدم الأهلية بدون إدخال ومعه

أوقيه - جواز .

(د) أحداث - المادة ٩٦ ع - كيفية تليتها .

١ - المحكمة غير مقيدة برأى النيابة ولا بطلباتها بل لما الحزية المطلقة في تقدير ظروف الدعوى المطروحة أمامها وتكوين رأيها فيها بحسب ما يؤدي إليه اعتقادها . وإذا فوضت النيابة الرأى للمحكمة وصدر الحكم خاليا من الإشارة إلى هذا التفويض فلا يصح أن يتخذ ذلك سببا لتقضه ، لأنه مهما يقل من أنه يحسن أن يكون الحكم مشتملا على بيان كل ما جريات الدعوى وما يقع فيها من تطورات فإن

إغفال مثل هذا التفويض الذى لا ترتبط به المحكمة أى ارتباط ولا شأن له بيوهر الحكم لا يبييه .

٢ - إذا بين الحكم الصادر فى جريمة القتل العمد بدون سبق إصرار ما يفهم منه أن الموت كان نتيجة فعل كل من المتهمين فيكون هذا الحكم قد أصاب إذا هو اعتبر كلا من هذين المتهمين فاعلا أصليا . ولا يصح الطعن فى هذا الحكم بزعم أنه لم يبين ما هو مستند إلى كل من المتهمين على حدثه من الأفعال التى جعلته مسئولا على انفراد عن جريمة القتل العمد ما دام الفعل الذى قارفه كل منهما على انفراد كان من شأنه أن يحدث الموت .

٣ - من المتفق عليه أنه يجوز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر أو المحجور عليه أمام المحكمة الجنائية بلا حاجة إلى إدخال الوصى أو القيم عليه ، لأن إيجاب دخول الوصى أو القيم فى الدعوى المدنية المطروحة أمام المحكمة الجنائية يخلق شيئا من التعارض بين إجراءات الدعوى العمومية والمدنية، إذ ما دام المتهم مفروضا فيه أنه قادر على الدفاع عن نفسه فى الدعوى العمومية فالواجب أن يكون أقدر على الدفاع أمام المحكمة عينها فى الدعوى المدنية التى هى فرع عنها .

٤ - إذا بين الحكم أولا أن ما وقع من المتهمين ينطبق على نص الفقرة الأولى من المادة ١٩٨ ع ثم أشار إلى سن أحد المتهمين قائلا إنه يجب معاملته بالمادة ٦٦ ع والحكم عليه بالسجن بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة وحكم عليه أخيرا بالسجن عشر سنوات فإن هذا الحكم لم يشذ عن مقتضى المادة ٦٦ ع ولم يخطن فى تطبيق القانون .

جلسة الاثنين ١٤ مارس سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٣٣٣)

القضية رقم ٩٩ سنة ٢ القضائية .

(١) نظام الحكومة المقرر في القطر المصري . متى هذه البارة .

(المادة ١٥١ ع)

(ب) الحكومة . ماهيتها القانونية .

(ج) إغاثة . حسن النية . ساء .

(د) جرائم النشر . سلطة محكمة القضاة في تقديرها .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

١ - إن عبارة "نظام الحكومة المقرر في القطر المصري" الواردة في المادة ١٥١ الممثلة من قانون العقوبات كما تصدق لغة على نظام الحكم في نوعه أى في أساسه الإجمالى المقرر بالمادة الأولى من الدستور من أن حكومة مصر تكون ملكية وراثية نيابية تصدق لغة أيضا على هذا النظام في صوره التفصيلية المقررة بباقي مواد الدستور .

٢ - الحكومة (Gouvernement) في ماهيتها القانونية هي السيادة في مظهرها

العمل (souveraineté mise en oeuvre) أى السيادة فعالة مجرمة ما تختص به طبيعتها من تحقيق سلطانها في الناس ، فكل الضوابط والأحكام الكلية التي تتحدد سير السيادة في تحقيق سلطانها في الناس هي التي يتكون منها في مجموعها معنى الحكومة . وتلك الضوابط والأحكام متغيرة متقلبة على صور ووجوه شتى فكلما تتحدت في بلد على أى وجه من الوجوه وبأى كيفية من الكيفيات كانت الحكومة المقررة لتلك البلد هي هي ذلك الوجه المحدد، وأطلقت على ذلك الوجه أنه نظام الحكومة المقرر . والدساتير هي الوثائق الأساسية التي تتكفل ببيان ذلك النظام وتفسيره ، وهي لا غرض من وضعها إلا هذا البيان والتقرير ، فكل ما ورد فيها مما عدا بيان السيادة من جهة مصدرها ومستقرها ومستودعها هو نظام الحكومة

المقرر، حتى الحقوق المدنية العامة التي تحسّر عادة في أوائل التساير ليست على التحقيق إلا ضوابط تحدّد مدى السيادة وإلى أى حد يجب وقوف سلطتها .

٣ - إن حسن النية الذى يتطلبه القانون في جريمة الإهانة هو اعتقاد المتهم بصحة الوقائع التى ينسبها لغيره وأن يكون قصده مما يقتضيه من ذلك مصلحة البلاد لا مجرد التشهير .

٤ - إن القضاء قد استقر على أن محكمة التقص والإبرام في جرائم النشر حق تقدير مرامي المبارات التى يحاكم عليها الناشر لأنه وإن عدّ ذلك في الجرائم الأخرى تدخلا في الموضوع إلا أنه في جرائم النشر وما شابهها يأتى تدخل محكمة التقص من ناحية أن لها بمقتضى القانون تعديل الخطأ في التطبيق على الواقعة بحسب ما هو مثبتة في الحكم .

الطعن المقدم من النيابة العامة في دعواها رقم ١٩٩٠ سنة ١٩٣١ المقيدة بجدول المحكمة برقم ٦٦ سنة ٢ قضائية ضد حسن عبده خليل النحاس افندى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المذكور بأنه في يومى ١٥ و ٢٠ فبراير سنة ١٩٣١ بدائرة قسم الدرب الأحمر بمحافظة مصر : (أولا) عرض علنا على كراهية نظام الحكومة المقرر في القطر المصرى وعلى الازدراء به بأن وزع على الجمهور نشرات مطبوعة ذكر فيها أن الحكومة استحدثت دستورا جديدا تأبى كرامة الناس طاعته واحترامه ولصق بعض هذه النشرات على الحائط بالشارع العمومى بالحريص على مقاطعته . (ثانيا) لأنه في الزمان والمكان السابقين أهان علنا إحدى الهيئات النظامية وهى هيئة الوزارة بأن نسب لها في تلك النشرات المطبوعة والتي وزعها أنها قتلت الحريات واستباححت المحرمات وأن عهدا عهد ظلم وطنيان وغدر . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٤٨ و ١٥١ معتلة و ١٦٠ من قانون العقوبات . وبتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٣١ قرر حضرته إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد السالفة الذكر .

ومحكمة جنايات مصر بعد أن سمعت الدعوى قضت حضورياً بتاريخ ٢٣ يولي
سنة ١٩٣١ عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ببراءة المتهم مما
أسند إليه والإفراج عنه فوراً إن لم يكن مجبواً لسبب آخر.

فطن حضرة صاحب العزة رئيس نيابة مصر على هذا الحكم بطريق القضا
بالتوكيل عن سماعة النائب العام بتاريخ ٢٩ يولي سنة ١٩٣١ وقدم حضرته تقريراً
بالأسباب في التاريخ المذكور.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
بما أن الطعن قد قدم في الميعاد وكذلك أسبابه فهو مقبول شكلاً .

وبما أن الوجه الأول من وجهي الطعن المتقدمين من النيابة يدور حول التهمة
الأولى المستندة للتهم وهو يتلخص في أن محكمة الجنايات أخطأت في تأويل القانون
إذ بنت حكمها ببراءة المتهم من تهمة التحريض علناً على كراهة نظام الحكومة المقرر
في القطر المصري وعلى الازدراء به على معنى خاطئ لميابة نظام الحكومة إذ نهبت
في فهم هذا المعنى إلى غير ما أراده الشارع وقطعت بأن المادة ١٥١ من قانون
المقبوبات لم تكن في الفقرة الأولى منها إلا نظام الحكم في الدولة المصرية على ما هو
مقرر في المادة الأولى من الدستور وهو أن حكومة الدولة ملكية وراثية وشكلها
نيابي واستخلصت من ذلك التأويل أن المتهم لم يحن أية جناية لأنه لم يعطى على
كون الدولة المصرية ملكية أو وراثية ولم يتناول شكلها النيابي بأى قدح — نهبت
محكمة الجنايات هذا المذهب في تأويل معنى المادة ١٥١ المتقدم ذكرها مع أن
الشارع إنما أراد بعبارة نظام الحكومة الواردة في الفقرة الأولى من تلك المادة
جميع النظم الأساسية للدولة المصرية كالوزارة ومجلس الشيوخ ومجلس النواب
والقضاء والجيش، ومتى كان هذا هو غرض الشارع فإن المادة ١٥١ تنطبق على
فعلة التهم .

وبما أن موازنة الحجج التي استندت إليها محكمة الجنايات من ناحية مع الحجج التي تقدمت بها النيابة في طعننا من جهة أخرى يستدعي: (أولاً) بيان الواقعة التي يحاكم من أجلها المتهم؛ (وثانياً) تفهم مراد الشارع من عبارة "نظام الحكم المقرر في القطر المصري" الواردة في المادة ١٥١ عقوبات .

وبما أن واقعة هذه الدعوى تلخص في أنه في يوم ٦ فبراير سنة ١٩٣١ علم بوليس قسم الدرب الأحمر أن المتهم يخطب المصلين في الشؤون السياسية داخل مسجد جامع المارداني بشارع النجاة فاستحضره وسأله عما عزي إليه فقرر في محضر البوليس أنه ذهب إلى مسجد المارداني لصلاة الجمعة وبعد انتهاء الصلاة وقف قريباً من المنبر في وسط المسجد وقال بصوت مرتفع نوعاً ما يأتي: (حجة الوطن من الإيمان وإن خير مائتقون به إلى الله أن تؤدوا عملاً صالحاً في هذا الوقت العسير وإن الحكومة شارعة في أعمال انتخاب فقاطموا الانتظاب وإلا ضيعتم الحريات التي كفلها لكم دستور الأمة) . ولما أحيل محضر ضبط الواقعة على النيابة أعادت سؤال المتهم فأصر على اعتزافه بما صدر منه وقال إنه سبق له أن خطب في مسجد الفكهاني وفي مسجد الأشراف في الأسبوعين الماضيين بمثل ما خطب به في مسجد المارداني . بعد ذلك أخلت النيابة سبيل المتهم . وفي ١٣ فبراير سنة ١٩٣١ عثر بوليس الدرب الأحمر على نسخة من منشور مطبوع ملصقة بميدان في شارع الضمامين بدائرة ذلك القسم عليها توقيع باسم المتهم حسن النحاس فعلت مذكرة بذلك . وفي يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٣١ ضبط أحد رجال القسم نسختين من ذلك المنشور مع المتهم وقبلاً كان يوزعه على الجمهور أمام مسجد المؤيد بعد انتهاء صلاة الجمعة فبلغ الأمر للنيابة وسئل المتهم أمام أحد وكلائها فاعترف بأن المنشورين المضبوطين كانا معه وأنه قبل ذلك كان يصل في مسجد المؤيد ثم خطب في المصلين ووزع عليهم نسخاً من المنشور داخل المسجد ووزع الباقي خارجه وأقر بأنه هو الذي حرر المنشور المضبوط وطبعه على نفقته وتولى بنفسه توزيعه على الجمهور ورفض أن يدل على المطبعة التي طبعه فيها وقد أرفق المنشور بـ وراق التحقيق فإذا عبارته كما يأتي :

منشور نمبر ۱

إلى أهالي العرب الأحمر

”اسألوا الله الرحمة مما أتم فيه من ظلم وفقر ومفسدة وادعوه مخلصين أن يرفع
عنكم أثمان عهد بأن قدره واستفاضت منه الشكوى فإن لم تترككم رحمة الله
” فسر محيط وهلاك مبین .“

”الوزارة الحاضرة قطت الحريات واستباححت المحرمات بعد أن وأدت
” الدستور واستحدثت دستورا جديدا تآبى كرامة الناس طاعته واحترامه ثم
” أشكلت عليها المسائل وأحاطت بها النكبات فاتخذت لها من سقط القوم حزبا
” مريضا بعد أن يئست من تأييد الأمة وعطفها .“

”والوزارة تريد الآن أن تجري انتخابات وأن تخلق نوابا هم أولئك الأنصار
” المرضي ولست أبدو بلوى أمن في حرب الأمة وأدخل في ضررها من هذه
” الانتخابات التي إن نجحت تذهب بأمالك وحرمانكم جميعا .“

”هل تريدون أن يطول عهد هذا الحكم ويمتد بكم ظلمه وطفائه ؟ وهل
” ترضى كراتكم أن يكون موضع الرأي منكم أولئك المرضي من أنصار الحكومة
” والمحسوين على حزبها ؟ إن أردتم أن يلبح جهادكم رغبصا فادخلوا الانتخابات .“

”وإن أردتم الكرامة والعزة إن أردتم العدل والنظام والحزبية إن أردتم زوال
” هذه الوزاة وما تقترب إن أردتم خير الأمة ونصرها قاطعوا الانتخابات في جميع
” أدوارها ولا تمأوا بنتائجها وحينئذ يدول حكم هذه الوزارة ويذهب سلطانها
” وتشرق على البلاد أنوار دستور الأمة وتلو كلنتها ويكتب لها النصر المين وإني
” لأدعو الله يا قومي أن يهيك السداد والحكمة وأن يجمع كلتكم على ما فيه الخير
” واعلموا أن النصر قريب بإذن الله .“
حسن الناس

”اقرأ هذا وأعطه لفيرك يقرأه ۲۰ - ۲ - ۱۹۳۱ .“

رأت النيابة أن ما في المنشور من الخس على عدم طاعة الدستور هو تخويض على كرامة نظام الحكومة المقرر في القطر المصري وعلى الإزدراء به ، وما فيه من الطعن في الوزارة القائمة هو إهانة لتلك الوزارة فقضته لقاضي الإحالة الذي أحاله على محكمة الجنايات بالتهمة المذكورتين لمحاكمة بمقتضى المواد ١٤٨ و ١٥١ معتلة و ١٦٠ من قانون العقوبات . فقضت المحكمة ببراءته وأثبتت في حكمها الوقائع المتقدمة إثباتا بوضه صريح وبعضه بالإشارة إلى ما في الأوراق .

وبما أن عبارة نظام الحكومة المقرر في القطر المصري الواردة في المادة ١٥١ معتلة من قانون العقوبات كما تصدق لمة على نظام الحكم في نوعه أى في أساسه الإجمالى المقرر بالمادة الأولى من الدستور من أن حكومة مصر تكون ملكية وراثية نيابية تصدق لمة أيضا على هذا النظام في صورته التفصيلية المقررة بباقي مواد الدستور بدليل أن محكمة الجنايات قسما قد عبرت عن الدستور برته (أى بما فيه من التفصيلات) بأنه هو نظام الحكم وذلك في قولها في معرض بيان عدم اختصاص المحاكم بالفصل في صحة الدستور ما يأتى : (أما الدستور نفسه باعتباره نظام الحكم المقرر في البلاد فلا يحد فاه أن أعاد منه يمكن الرجوع إليه لتقديره والحكم عليه بمقتضاه) .

وبما أنه فوق هذا المفهوم القوى لتلك العبارة قلنا معنى الحكومة (Gouvernement) في ماهيتها القانونية — كما قال الدفاع بحق قلا عن علماء القانون — هي السيادة في مظهرها العمل (La souveraineté mise en oeuvre) أى السيادة فعالة مجرية ما تقتضيه طبيعتها من تحقيق سلطانها في الناس ؛ فكل الضوابط والأحكام الكلية التى تحد سير السيادة في تحقيق سلطانها في الناس هى التى يتكون منها في مجموعها معنى الحكومة ؛ وتلك الضوابط والأحكام متغيرة متقلبة على صور ووجوه شتى فكما تحدثت في بلد على أى وجه من الوجوه وبأى كيفية من الكيفيات كانت الحكومة المقررة لذلك البلد هى ذلك الوجه المحدد وأطلق على ذلك الوجه أنه نظام الحكومة المقرر . والدساتير هى الوثائق الأساسية التى تشكل

بيان ذلك النظام وتقريره . وهي لا غرض من وضعها إلا هذا البيان والتقرير . فكل ما ورد فيها مما عدا بيان السيادة من جهة مصدرها ومستورها ومستودعها هو نظام الحكومة المقرر ؛ حتى الحقوق المدنية العامة التي تقرر عادة في أوائل الدساتير ليست على التحقيق إلا ضوابط تحدد مدى السيادة وإلى أى حد يجب وقوف سلطانها .

وبما أنه فوق المفهومين القنوى والفقهى لتلك العبارة تجد هذه المحكة أن الشارع إنما استعملها في معناها الشامل لتفاصيل النظام لا لأسه النوعى فقط فقد جاء في المذكرة التفسيرية التي شغمت القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ الذى عدلت به المادة ١٥١ عقوبات ما يأتى : "إن النص القديم كان يمكن تفسيره تفسيرا ضيقا واعتبار أنه لا يشير إلا إلى الحكومة أى الوزارة القائمة وقتئذ . على أن كلمة الحكومة يجب إعطاؤها معنى واسما وهي تشمل كل النظم الأساسية للدولة : الوزارة ومجلس النواب ومجلس الشيوخ والقضاء والجيش" . وجاء أيضا في تلك المذكرة بعد ما تحتم العبارة الآتية "ومن الواضح أن لكل إنسان الحزية في تعد النظم الأساسية للدولة بشرط أن يكون الغرض الحقيقى لهذا التعد الوصول إلى إصلاح النظم المذكورة بالطرق القانونية لكن إذا كان ينشأ عن التعد التحريض على كراهة نظام الحكومة والازدراء به مما يترتب عليه وضع عثرات تعوق الحكومة عن إنجاز الأعمال المنوطة بها في اختصاصاتها الأساسية وذلك بالقاء الاضطراب في النفوس وتعرض الشعب على بغض الحكومة والازدراء بها — فحينئذ يكون قد وقع تجاوز لحدود التعد المسموح به وتجب العقوبة إذا أريد الاحتفاظ بالهبة والسلطة اللتين لاغنى عنهما للحكومة ولتنظيم الدولة الأساسية للقيام بالأعمال المنوطة بها" ووضح من هذا البيان ما يؤكد فكر الشارع الذى سبق الإشارة إليه تمام التأكيد .

وإذن فالمعنى القنوى والعرف الفقهى العام وعرف الشارع المصرى الخاص كل أولئك متضافرة على وجوب صرف معنى عبارة "نظام الحكومة المقرر

في القطر المصري" الواردة بالمادة ١٥١ إلى ما يشمل تفاصيل النظام الحكومي بحسب ما هي عليه في الدستور القائم الذي هو الموطن الوحيد لتقريرها .

وبما أن محكمة الجنايات قررت أن عبارة نظام الحكومة المقتر في البلاد الواردة بالمادة المذكورة لا معنى لها إلا الأساس النوعي لذلك النظام وهو الوارد بالمادة الأولى من الدستور وبالترامها ذلك التأويل الضيق تخلصت إلى القول بأن المتهم هو من أشد أنصار الحياة النيابية وأنه لم يقصد قط محاربة النظام النيابي أو هدمه وإنما هو يرى أن الدستور القديم كان يحقق الحياة النيابية بشكل أكمل وأن الدستور الجديد قد انتقصها فهو يريد أن يبدل بهذا إلى ذاك وأن هذه المفاضلة لا تعتبر تحريضا على كراهة نظام الحكم المقرر في البلاد وهو الحكم النيابي .

وبما أن ما جاءت به المحكمة من ذلك التفسير وما رتبته عليه من النتيجة في الدعوى لا يستلزمه المدلولان اللغوي والفقهى لعبارة نظام الحكومة المقرر على ما تحتمل بيانه وهو في ذاته مخالف لمراد الشارع المصري المدلول عليه بالمذكرة التفسيرية التي هي في الواقع مظهر للنقض لسان المشرع وإليها مرد الأمر في هذا الصدد . بل الحق أن أية محاولة من صور الحكم النيابي يقرها الدستور بدلت أو قربت من الكمال النوعي فهي نظام الحكومة المقرر وتدخل تحت حماية المادة ١٥١ عقوبات .

وبما أن استناد محكمة الجنايات في تفسيرها إلى المادة ٧٨ من قانون العقوبات غير مفهوم، إذ تلك المادة إذا كانت تحمي شكل الحكومة ونظام توارث العرش من أن يقلبها أحد بالقوة أو يغير فيها شيئا بالقوة فإنها أيضا تحمي الدستور من أن يقلبه أحد بالقوة أو يغير شيئا منه بالقوة فهي تحمي الدستور في كليته وفي أجزائه . وإذا كانت المادة ١٥١ مقيسة على المادة ٧٨ كما يفهم من قول محكمة الجنايات نفسها وأنها تحمي من التعريض على كراهة ما تحميه المادة ٧٨ من أن يقلب بالقوة كانت النتيجة — كما هو الحق الواقع — أن المادة ١٥١ تحمي أي جزء من أجزاء

الدستور منظم لأمر من أمور الحكم قل أو جل وكان استناد محكمة الجنايات غير مفهوم حقيقة لأنه مؤد إلى التفسير الواسع المخالف لتفسيرها .

وبما أن الحوائش التي جاء بها الحكم المطعون فيه تأييدا لما تخلص إليه من أن المتهم لم يقصد محاربة الحياة النيابية أو هدمها وإنما يبغي استكمالها بالرجوع إلى الدستور القديم — هذه الحوائش سواء أكانت من مقتضات خطبة المرش أو من أقوال رئيس الحكومة في مجلس النواب بشأن يمين جلالة الملك أو أقواله في مجلس الشيوخ في الرد على سؤال خاص بخطبة المرش وسواء أكانت مفيدة أن الدستور الحالي لم يغير شيئا من أنظمة الحكم أم كانت — كما هو الواقع — صريحة في أن هناك خلافاً بين هذا الدستور والدستور القديم تنصب على بعض القواعد والأنظمة وأنه أريد بها الانسجام والتوازن بين السلطات — هذه الحوائش جميعها لا قيمة لها في الدعوى لأن الممول عليه إنما هو نصوص الدستور نفسه لا ما يكون ورد بخطبة المرش أو بالجدل السياسي الذي يلي مجلس البرلمان .

وبما أن المقارنة بين الدستورين القديم والحديث تدل على أن هناك تعديلاً قد حصل وأن هذا التعديل الذي ينصب على قواعد الحكم وأنظمتها — ضليلاً كان في ذاته أو غير ضئيل — من شأنه على كل حال أن يجعل تلك القواعد والأنظمة في الدستور الجديد صورة مختلفة عن صورتها في الدستور القديم . وسواء اعترفت الحكومة بذلك التعديل في جملها السياسي أو لم تعترف فان ذلك الجدل لا يصبح ركوز القضاء إليه بل معوله الوحيد يجب — كما تقدم — أن يكون الواقع في وثيقة الدستور .

وبما أن الطعن في الدستور من جهة تلك التعديلات والتعريض على عدم طاعته هو إذن طعن على نظام الحكم في صورته التي قررها ذلك الدستور وتعريض على كراهته .

وبما أن الدفاع قد ذهب إلى أن الدستور الحالي لم يتغذى إلا من تاريخ انعقاد

البرلمان وأنه لم يكن قائما في الفترة التي مرت بين صدوره وبين ذلك الانقضاء فأي طعن عليه في هذه الفترة ليس فيه جريمة .

وبما أن هذا المنصب متقوض . فقد جاء في المادة السابعة من الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ الذي صدر به الدستور الجديد أن وزراء الدولة مكلفون بتنفيذهم هو والدستور والدستور إذن نافذ من وقت صدوره ونشره . وقد أخذ فعلا في تنفيذه بوضع قانون الانتخاب المذكور في ديباجته أنه مسنون بناء على الدستور أي الدستور الجديد . ولكن لما لم يكن في الاستطاعة أن يتكون مجلسا البرلمان في الحال لاستحالة ذلك ماديا قبل إجراء الانتخابات فعلا فقد نص في المادة الثالثة من ذلك الأمر الملكي على ما يفيد أن الدستور نافذ ما عدا شئون السلطة التشريعية التي احتجزت لتلك الاستحالة المادية وجعلت مؤقتا في يد السلطة التنفيذية ربنا ينقذ البرلمان .

وينص النظر عن هذا فإن الدستور من يوم نشره قد أصبح هو النظام الأصلي المقر للحكم في البلاد ومسألة تنفيذه لا شأن لها في وجوب احترامه وطاعته .

وبما أن ما تقدم كاف في إفادة أن ما نسب إلى المتهم من العبارات الواردة في المنشور والثابتة في الحكم الملعون فيه يعتبر قينا تحريضا على كراهة نظام الحكومة المقرر في القطر المصري وعلى الازدراء به مما يقع تحت نص الفقرة الأولى من المادة ١٥١ معثلة من قانون العقوبات لو وقع علنا . ولا محل بعده لتعقب الدفاع في مناحيه واستنتاجاته فإن جميعها لا عبرة به أمام ثبوت الحقيقة القانونية التي رأتها هذه المحكمة . وإذن يكون الوجه الأول من وجهي الطعن مقبولا .

وبما أن المتهم قد اعترف أمام محكمة الموضوع بالوقائع المكونة لهذه الجريمة وهي إذاعة نشرات مطبوعة ذكر فيها أن الحكومة استحدثت دستورا جديدا تأي كرامة الناس طاعته واحترامه ولم يلق بعض هذه المنشورات على الحائظ العمومي وقد أثبت الحكم الملعون فيه كل هذا ، فلمحكمة التقض والإبرام أن توقع في هذه

الحالة العقوبة التي يقتضيها تطبيق القانون وفقا لحكم المادتين ٢٢٩ و ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات .

وبما أن الوجه الثاني من تقرير الطعن يتلخص في أن محكمة الجنايات برأت المتهم من تهمة الجنحة المستندة إليه على أساس أن العبارات الصادرة منه منصبية على قد أعمال الحكومة وسياستها وليس فيها أى تعريض بشخص فرد منها وأن الوقائع المستندة إلى الحكومة لم تكن محل نزاع في الدعوى فقد قررنا المتهم في التحقيق وأكدها الدفاع بالجلسة وقدم لإثباتها عصاصات من الجرائد بنشر أخبارها في حينها والنيابة لم تنكرها فهي إذن مسلمة بها وأن المتهم لم يفتر وكان سليم النية فلا يكون ما صدر منه معاقبا عليه — استندت محكمة الجنايات على هذا الأساس بجاء استنادها خطأ في تأويل القانون تخلفه إخلال بحق الدفاع .

أما انطلافاً فيانه أن تهمة الجنحة المستندة لاتهم هي أنه أهان ملكاً إحدى الهيئات النظامية وهي هيئة الوزارة بأن نسب إليها في نشرات مطبوعة قد وزعها أنها قتلت الحزبيات واستباحات المحرمات وأن عهدا عهد ظلم وطفان وغدر . وقد سبقت هذه العبارات في أسلوب عام من السب والإهانة لا يجوز معه لاتهم ولا للمحكمة التفرع بإمكان التذليل على صحة ما قيل باختيار واقعة واحدة يثبتها المتهم فإن هذا لا يرفع صفة التعميم والإيهام الذي يقصد به أن يقوم في الأذهان ما هو أشد مما قيل فعلاً وأروع أثراً . ثم إن الإهانة والسب إن جاز إثباتهما فإن ذلك لا يكون إذا صدرتا بعبارات عامة بل إن محله أن تكون العبارة التي استعملت معينة إلى حد يقرب من القذف . وقد أخطأت المحكمة أيضاً في فهم ركن حسن النية في جريمة الإهانة إذ دلت عليه بأن المتهم تملكته عقيدة سياسية وأن كل ما صدر منه إنما كان بدافع هذه العقيدة ودفاعاً عنها مع أن حسن النية الذي يتطلبه القانون هو اعتقاد المتهم بصحة الوقائع التي نسبها لغيره وأن يكون قصده مصلحة البلاد لا مجرد التشهير . وكذلك أخطأت في تقدير مرامي العبارات التي صدرت من المتهم فإن ألفاظها ومنعها لا يدل على أنها مجرد نقد يصح التسامح فيه بل هي ألفاظ سب وإهانة .

أما إخلال المحكمة بحق الدفاع فإن مظهره احتجارها قصاصات الجرائد وأقوال المتهم ولسان دفاعه دليلاً قانونياً على صحة الوقائع المسندة للوزارة ثم تأويلها سكوت النيابة عن تقي مافرمه المتهم عن هذه الوقائع بأنه تسليم منها بصحتها مع أنه كان يجب على المحكمة إذا ما رأت أن تثير الإثبات وأمر به أن تطالب كل فريق بأسانيدته في هذا الشأن .

وبما أن الفقرات التي حوaha هذا الوجه تتركز جميعاً في أن خطأ محكمة الجنائيات في تبرئتها المتهم من تهمة إهانة هيئة الوزارة طناً يرجع إلى تقطين أخذت فيها برأى غير صحيح : الأولى أنها أولت مراعى المتهم فيما كتب في حق هيئة الوزارة بأنها تعد مباح يصح التسامح فيه واستخلصت من ذلك حسن نيته فيما فعل . والثانية أنها جعلت العبارات التي صدرت من المتهم مرئفاً من الوقائع وأن هذه الوقائع يصح قانوناً لاتهم أن يثبتها وأخيراً اعتبرت سكوت النيابة عن تقيها دليلاً قانونياً على ثبوتها . وبما أن العبارات الواردة في منشور المتهم والتي بنت عليها النيابة التهمة هي عبارات في غاية الإهضاع وقد جاءت بأسلوب عام لا يبرز فيه واقعة معينة بالذات يمكن القول بأن المتهم كان يتقنطها، ومن أثرها أن تصوّر في خيال القارئ أفدح المكاره وأزرى الصفات التي يمكن أن تستند إلى هيئة الحكم في البلاد ، وصيغة التعميم هذه هي تشهير صريح لا يقبل فيه القول بحسن النية . كما أن هذا التعميم لا ينقلب إلى تخصيص بوقائع معينة جائز إثباتها لجرد ما ورد على لسان المتهم فيما بعد عند ما تولت النيابة التحقيق معه لأن أقواله عندئذ — حقة كانت أو باطلة — إنما كانت على سبيل ضرب الأمثال وهي لا تقنى شيئاً فيما كان لقلته من الأثر في أذهان الجمهور الذي قرأ المنشور خالياً من التخصيص والتعيين . ولا يسوغ الاعتراض في هذا الصدد بأن واقعة استعملت الدستور الجديد هي واقعة معينة واردة في صلب المنشور وأنها تميز رمى الوزارة بما رماها به المتهم من استباحة المحترقات ومن الظلم والظلمة والغدر — لا يسوغ ذلك لأن قيام هذا الدستور بالفعل ووجوب طاعته واحترامه وعقاب من يحاول التحريض على كراهته كل ذلك يحمل الهيئة التي استصدرته

يمنحى من كل تعريض بكراسها ويحصل من بينها لهذا السبب مستحقا للعقاب وإلا اضطريت الأعمال العامة واختل النظام . ولا محل هنا أيضا للقول بسلامة النية أو بسوئها مادام الموضوع طمنا وتشهيرا فيما يصمم فيه القانون المنحى عليه من كل طعن وتجريح .

وبما أن القضاء قد استقر على أن لمحكمة الغض والإبرام في جرائم النشر حتى تقدير مرأى العبارات التي يحاكم عليها الناشر لأنه وإن عد ذلك في الجرائم الأخرى تدخل في الموضوع إلا أنه في جرائم النشر وما شابهها يأتي تدخل محكمة الغض من ناحية أن لها بمقتضى القانون تعديل الخطأ في التطبيق على الواقعة بحسب ما هي مثبتة في الحكم . وما دامت العبارات المنشورة هي هي بينها الواقعة الثابتة في الحكم صح لمحكمة الغض تقدير علاقتها بالتعاون من حيث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها وذلك لا يكون إلا بتبين متاحيا واستظهار مرامها .

وبما أنه متى تقرر - كما تقدم - أن العبارات التي نشرها المتهم هي تشهير بيعة الوزارة وإهانة لها وليس فيها ما يسبغ قبول إثبات صحة الوقائع التي ساقها فيها بعند تبريرا لتدينك التشهير والإهانة - متى تقرر ذلك وجب تطبيق المادة ١٦٠ القديمة من قانون المقبولات وصرف النظر عن بحث قيمة الطريقة التي اتخذتها المحكمة في إثبات الوقائع إذ لا محل لذلك مع استثناء جواز الإثبات .

وبما أن الجرمين اللذين ارتكبهما المتهم وقتا لفرض واحد وهما مرتبطتان الواحدة بالأخرى بحيث لا تخجلان التجزئة فيتم توقيع عقوبة أشدها وهي عقوبة الحبس تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات .

وبما أن ما اجترحه المتهم لم يسبق أن عرض في راحة القضاء واستبانت خطورته وتكف وجه الرأى فيه وهذا ما يدعو المحكمة إلى الرحمة في الجزاء لاسيما أن المتهم شاب يلوح أن قد غمرته غياهب السيادة فأفقدت عليه كلمة التصرف وباعدت بينه وبين المحكمة واللاق بالساد ولذلك فانها تطبق في شأنه المادة ١٧

معلقة من قانون العقوبات وكذلك المادة ٥٢ معلقة من ذلك القانون مع إنذاره بما تقتضيه المادة ٥٤ عقوبات .

(٣٣٤)

القضية رقم ١١٩٩ سنة ٢ القضائية .

مظاهرات - التنبه على المظاهرات بالتفرق وعصيانهم هذا الأمر - ركن جوهري في جريمة المظاهرة .
(المادتان ١١ و ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣)
التنبه على المظاهرين بالتفرق وعصيانهم هذا الأمر هو ركن جوهري من أركان جريمة المظاهرة المحظورة كما هو مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ . فلذا كانت الوقائع المثبتة بالحكم الصادر بالإدانة لا تفيد حصول هذا التنبه تمين قض هذا الحكم وبجرة المتهم .

(٣٣٥)

القضية رقم ١٤١٣ سنة ٢ القضائية .

سرقة - أخذ أجهار من الجبل من غير المناطق المخصصة للجبل - لا يعتبر سرقة .
جرى قضاء محكمة التفتيش على أن أخذ أجهار من الجبل من غير المناطق المخصصة للجبل لا يعتبر سرقة لأن تلك الأموال مباحة وملكية الحكومة لها هي من قبيل الملكية السياسية العليا لا الملكية المدنية التي يعد اختلاسها سرقة . فلا عقاب على من أخذ هذه الأجهار إلا في صورة ما إن ثبت أن الحكومة وضعت يدها عليها وضما صحيحا يخرجها من أن تكون مباحة إلى أن تكون داخلة في ملكها الحز أو المخصص للخدمة العامة .

(٣٣٦)

القضية رقم ١٤٢١ سنة ٢ القضائية .

سب غير مشتمل على إساءة عيب معين - جواز احتجاره تخافة حتى لو كان عليا بمقتضى المادة ٤٣٤٧ ع - جواز احتجاره بجنة متى وقع علنا بمقتضى المادة ٤٢٦٥ ع - النظر الثاني أقرب إلى غرض الشارع .
(المادتان ٢٦٥ و ٤٣٤٧ ع)

إن المادة ٣٤٧ ع يفيد نصها أن السب غير المشتمل على إسناد عيب أو أمر معين يكون مخالفة حتى ولو كان عليا مهما يكن في هذا السب مما يחדش التاموس أو الاعتبار، بينما أن المادة ٢٦٥ يقضى نصها صراحة بأن مثل هذا السب المخادش للناموس والاعتبار متى وقع علنا كان جنحة مما تعاقب عليه المادة المذكورة حتى ولو كان غير مشتمل على إسناد عيب معين؛ فإيه النصين أولى بالاعتبار؟

ترى محكمة النقض أن المنطبق على غرض الشارع هو اعتبار مثل هذا السب جنحة لا مخالفة وذلك : (أولاً) لأن المادة ٢٦٥ ع حلت محل المادة ٢٨١ ع من قانون سنة ١٨٨٣ الأمل المتقولة إليه من القانون المختلط (مادة ٣٧١ ع) التي أخذها هذا من القانون الفرنسى وأضاف إليها ما يفيد أنه جعل العلانية هي الفارق المميز بين الجنحة والمخالفة . فهذه الإضافة الواردة على أصل النص الفرنسى هي إضافة مقصودة عند الشارع المصرى والتوسيع الذى أتت به في نطق الجنحة يعتبر أنه تخصيص للنص المحدد لنطاق المخالفة والمقول عن القانون الفرنسى . وكل ما في الأمر أن الشارع حين إضافتها فاته أن يعدل النص الخاص بالمخالفة التعديل الذى يتفق معها بل نقل هذا النص عن الأصل الفرنسى على حاله نقلاً خطأ .

(ثانياً) لأن المادة ٢٦٥ ع التى تنص على السب المعتبر جنحة قد عدلت أخيراً في سنة ١٩٣١ (القانون رقم ٩٧ سنة ١٩٣١) ولم يمس الشارع أصل تلك الإضافة بل استبقاها على حالها . وفي هذا ما يشير إلى تأكيد رضائه بوجودها وأنها واجبة التطبيق . هذا إلى أن من قواعد الأصول أنه إذا تعارض نصان عمل بالتأخر منهما ؛ فإذا كان نصا المادتين ٢٦٥ و ٣٤٧ متعارضين فإن نص أولاهما أصبح هو المتأخر بما طرأ عليه من التعديل في سنة ١٩٣١ ذلك التعديل اللفظي الذى لم يمس جوهره بل بينه وأكد حرص الشارع على استبقائه . وعليه فإذا كان المتهم قد سب

(١) لفتت المحكمة النظر إلى وجوب تعديل إحدى المادتين (٢٦٥ و ٣٤٧) تعديلاً يمنع هذا التعارض ورأها أن الأول بالتعديل هي المادة ٣٤٧ وأن يكون تعديلاً يهدف عبارة "أو غير مشتمل على إسناد عيب أو أمر معين" حتى يكون الفرق بين الجنحة والمخالفة هو مجرد العلانية . وتحقيق هذا الفرق أسهل في العمل على القاضي من بحث وراء سرعة تورط العيب المعين في ألقاظ السب وعدم توفره . =

الحجني عليه علنا بقوله "اطلع به يا كلب" فمثل هذه العبارة الخادشة للثاموس والإعتبار تجعل الواقعة جنة لا مغالفة ولو أن السب غير مشتمل على إسناد عيب معين .

الطعن المقدم من حسين بك فوده ضد النيابة العامة في دعاوها رقم ٤٣٤ سنة ١٩٣١ و ١٩٣٢ المقيدة بمجدول المحكمة رقم ١٤٢١ سنة ٢ قضائية .

الوقائع

أقامت النيابة العمومية هذه الدعوى أمام محكمة مصر الجديدة المركزية ضد حسين بك فوده واتهمته بأنه في ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بدارة قسم مصر الجديدة اعتدى بالسب الطعن المخدش للشرف والثاموس على جرائت أفندي اسكندر بأن قال له علانية "اطلع به يا كلب" وطلبت معاقبته بالمادة ٢٦٥ من قانون العقوبات .

وبعد أن سمعت للمحكمة المذكورة الدعوى حكمت غيائياً في أول مارس سنة ١٩٣١ عملاً بالمادة السابقة بتتريم المتهم بمائة قرش . فعارض في هذا الحكم ونظرت المعارضة وحكم فيها في ١٩ أبريل سنة ١٩٣١ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ .

ومحكمة مصر الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية نظرت هذه الدعوى وحكمت فيها حضورياً في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ وقدم حضرة المحامي عنه تقريراً بأسباب طعنه في ذات التاريخ .

== وفي ١٠ يولي سنة ١٩٣٢ صدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ بتعديل الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ على الوجه الآتي : " وإذا كان السب موجهاً إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد عن مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط " كما عدلت الفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ على الوجه الآتي " من ابتدأ ناساً بسب غير عظمى " - ألغى ماجا . بهذا القانون .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
حيث إن الطعن قدم في الميعاد وكذلك أسبابه فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ اعتبرت الواقعة جنحة سب مما تطبق عليه المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات مع أنها ليست إلا مخالفة مما تطبق عليه المادة ٣٤٧ من القانون المذكور وذلك لأن الطاعن لم يستند إلى المجنى عليه حيا معينا .

وحيث إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات إذ نصت على أن "من ابتدر إنسانا بسب غير عتي أو غير مشتمل على إساءة عيب أو أمر معين" فقد أفادت أن السب غير المشتمل على إساءة عيب أو أمر معين يكون مخالفة مما تطبق عليه المادة المذكورة حتى ولو كان عليا مهما يكن في هذا السب ما يتخذه التاموس أو الاعتبار .

وحيث إن المادة ٢٦٥ يقضى نصها صراحة بأن مثل هذا السب المخادش للناموس والاعتبار متى وقع علنا كان جنحة مما تعاقب عليه المادة المذكورة حتى ولو كان غير مشتمل على إساءة عيب معين .

وحيث إن واقعة الدعوى الحالية أن الطاعن سب المجنى عليه علنا بقوله "اطلع به يا كلب" وهذه العبارة خادشة لاشك للناموس والاعتبار .

وحيث إن هذه العبارة من قبل أنها سب غير مشتمل على إساءة عيب أو أمر معين داخلة تحت نص المادة ٣٤٧ وإن كان هذا السب عليا لأن مفهوم تلك المادة يقتضي هذا الدخول كما سلف القول . كما أن هذا السب من جهة أنه عتي ومشتمل على ما يتخذه التاموس والاعتبار هو جنحة واقعة تحت نص المادة ٢٦٥ كما يفهم مما تقدم أيضا .

وحيث إن هذا الإشكال أت من أن النصين لم يراع وقت التشريع التدقيق في ضبط مدى تطبيقهما، والمعين الآن على المحكمة معرفة أى النصين أولى بالاعتبار .

وحيث إن الشارع المصرى نقل النصوص الخاصة بمجرثم السب عن قانون الصحافة الفرنسى الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨١٩ إلى قانون العقوبات المختلط (مواد ٢٧١ و ٢٧٣ و ٣٤٠) ثم نقل هذه النصوص من القانون المختلط إلى القانون الأهلئ فى سنة ١٨٨٣ (مواد ٢٨١ و ٢٨٣ و ٣٤٦) . ولكنه عند نقل هذه النصوص عن القانون الفرنسى المذكور يظهر أنه أخطأ القاعدة الفرنسية التى كانت لا تعتبر السب جنحة إلا بشرطين: الأول أن يكون علنياً؛ والثانى أن يكون فيه إسناد عيب معين فإذا انعدم أحد الشرطين كان السب مخالفة أى إذا كان غير علنى أو إذا كان علنياً ولكنه غير مشتمل على إسناد عيب معين مهما يكن فيه مما يحرج الناموس والاعتبار — أخطأ القاعدة أولاً لأنه فيما يتعلق بالجنحة لم يقتصر على إيجاب شرطى العلنية وإسناد العيب المعين لتحقيق الجريمة كما هو مقتضى القانون الفرنسى بل أضاف إلى ذلك ما يفيد أن السب الذى هو جنحة يتحقق أيضاً بتوجيه ما يندش الناموس والاعتبار بأى كيفية كانت توجهها علنياً وإن لم يكن فيه إسناد عيب معين (مادة ٢٧١ مختلط و ٢٨١ من قانون سنة ١٨٨٣ الأهلئ) أى أنه جعل العلنية هى الفارق المميز بين الجنحة والمخالفة . وبينما هو يضيف هذه الإضافة إذا به يستثنى "السب غير العلنى أو غير المشتمل على إسناد عيب معين" وينص على اعتباره مخالفة (مادة ٢٧٣ مختلط و ٢٨٣ من قانون سنة ١٨٨٣ الأهلئ) أخذاً فى ذلك بقاعدة القانون الفرنسى . بتلك الإضافة حصل الخلط بين ضابط الجنحة وهو العلانية وضابط المخالفة وأصبح السب العلنى الخادش للناموس والاعتبار وإن لم يكن فيه إسناد عيب معين — أصبح هذا السب جنحة ومخالفة معا لانطباق النصين (٢٧١ و ٢٧٣ مختلط و ٢٨١ و ٢٨٣ أهلئ) عليه .

على أن الاضطراب لم يقف عند هذا الحد بل إنه فى باب المخالفات جاءت المادة ٣٤٠ مختلط و ٣٤٦ أهلئ سنة ١٨٨٣ بقاعدة تخالف قاعدة المادتين ٢٧٣ مختلط و ٢٨٣ أهلئ إذ ورد فيها "أن الشتم أو السب غير العلنى وغير المشتمل على إسناد عيب أو أمر معين" يقاب بعقوبة مخالفة . ففى هذا النص جعل القانون

عدم العلانية شرطاً أساسياً لا يتحقق المخالفة على أى حال إلا به على خلاف مفهوم المادتين ٢٧٣ مخطوط و ٢٨٣ المذكورتين القاضى بأن السب العلنى غير المشتمل على إساءة عيب معين يكون مخالفة .

وحيث إن كل ما عمله قانون العقوبات الأهل الصادر فى سنة ١٩٠٤ أنه حذف المادة ٢٨٣ لعدم لزومها ثم أتى للسادة ٣٤٦ فجعلها ٣٤٧ وأصلح نصها بحذف حرف العطف (الوار) واستبدال حرف العطف (أو) به قائلاً إن المحذوف كان خطأ "نظراً للإحالة الواردة بالمادة ٢٨٣ القديمة" . ومفهوم هذا أن الشارع عاد إلى أصل النص الفرنسى بشأن المخالفة ؛ ولكن بقي الإشكال على حاله فيما يتعلق بالسب العلنى المحتوى على ما يندش التاموس والاعتبار بأى كيفية كانت وإن لم يكن مشتملاً على إساءة عيب معين أهو جنحة تنطبق عليها المادة ٢٦٥ التى حلت محل المادة ٢٨١ القديمة مادامت تصدق عليه بسبب الإضافة الواردة فيها زائدة على أصل القانون الفرنسى أم هو مخالفة تنطبق عليها المادة ٣٤٧ مادامت تصدق عليه أيضاً . وحيث إن هذا الاضطراب الذى أوجده عدم مراعاة أصل الضوابط فى القانون الفرنسى يضطر المحكمة إلى تلمس أقرب ما يوافق غرض الشارع . وترى المحكمة أن من المتطبق على غرضه اعتبار الحادثة جنحة لا مخالفة وذلك : أولاً — لأن الإضافة التى أضافها شارع المحاكم المختلطة ونقلت للقانون الأهل الصادر فى سنة ١٨٨٣ والصادر فى سنة ١٩٠٤ هى إضافة واردة على أصل النص الفرنسى فهى إضافة مقصودة للشارع المصرى والتوسيع الذى أتت به فى نطاق اللجنة يعتبر أنه تخصيص للنص المحدد لنطاق المخالفة والمقتول عن القانون الفرنسى — وكل ما فى الأمر أن الشارع إذ أضافها فاته أن يعدل النص الخاص بالمخالفة التعديل الذى يتفق معها بل تقل هذا النص عن الفرنسى على حاله قلاً خطأ .

ثانياً — لأن المادة ٢٦٥ التى تنص على السب المعتبر جنحة قد عدلت أخيراً فى سنة ١٩٣١ (القانون نمرة ٩٧ سنة ١٩٣١) ولم يمس الشارع أصل تلك الإضافة بل استبقاها على حالها ؛ وفى هذا ما يشير إلى تأكيد رضائه بوجودها وأنها واجبة

التطبيق . يضاف لهذا أن من قواعد الأصول أنه إذا تعارض نصان عمل بالتأخير منهما فإذا كان نصا المادتين ٢٦٥ و ٣٤٧ متعارضين فإن نص أولاهما أصبح هو المتأخرا طرأ عليه من التعديل في سنة ١٩٣١ ذلك التعديل اللفظي الذي لم يمس جوهره بل بينه وأكد حرص الشارع على استبقائه .

وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه لم يخطئ إذا اعتبر الحادثة جنحة منطبقة على المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات، ويتعين إذن رفض الطعن ومصادرة الكفالة .

على أن هذه المحكمة لا يفوتها لفت النظر إلى وجوب تعديل إحدى المادتين المذكورتين تعديلا يمنع هذا التعارض وتظن أن الأولى بالتعديل هي المادة ٣٤٧ وأن يكون تعديلها بجلف عبارة "أو غير مشتمل على إساءة عيب معين" حتى يكون الفارق بين الجنحة والمخالفة هو مجرد العلانية على مثال قانون الصحافة الفرنسي الصادر في يولييه سنة ١٨٨١ . وتحقيق هذا الفارق أصهل في العمل على القاضي من البحث وراء معرفة توفر العيب المعين في ألفاظ السب وعدم توفره .

جلسة الاثنين ٢١ مارس سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٣٣٧)

القضية رقم ١٤٥٧ سنة ٢ القضائية .

عيلة الأمانة . تسليم شيء على سبيل الوديعة . التزام المودع لديه برده فيه . تسليم قطن ملحج . (المادتان ٢٩٦ و ٤٨٢ مدني)

الزام المودع لديه برده الشيء بعينه للمودع عند طلبه شرط أساسي في وجود عقد الوديعة طبقاً لأحكام المادة ٤٨٢ من القانون المدني؛ فإذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الوديعة . فإذا سلم قطن ملحج بموجب إيصالات ذكرها أنه لا يجوز لحاملها طلب القطن عيناً ثم تصرف صاحب الملحج في القطن بدون إذن صاحبه فلا يعتبر ذلك تبديداً معاقباً عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات .

جلسة الاثنين ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة مساعدة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة وحضور
حضرات أصحاب العزة والسعادة مراد وهبه بك وحامد فهمي بك وعبد الفتاح
السيد بك وأمين أنيس باشا المستشارين .

(٣٣٨)

القضية رقم ١٥٨٣ سنة ٢ القضائية .

(١) اختلاس أموال أميرية . الأموال التي تسلمها الصراف بمقتضى وظيفته . عدم قيدها بالدفاتر
لا يعتبر من اعتبارها أموالاً أميرية .

(المادتان ٩٧ و ٢٩٦ ع)

إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٧ من قانون العقوبات هي من صور
جرعة خيانة الأمانة المبينة في المادة ٢٩٦ منه وإنما الذي يميزها أنها لا تقع إلا من
موظف عمومي أو من في حكمه على أموال في عهده بمحکم وظيفته سواء أكانت
أميرية أم خصوصية ؛ فكل مبلغ يستلمه الصراف بوصفه صرافاً يعتبر يعزود تسلمه إياه
من الأموال الأميرية سواء أدرج هذا المال في الأوراد أو الدفاتر أم لم يدرج بها ،
فإذا اختلصه فعليه تطبيق على المادة ٩٧ ع .

(٣٣٩)

القضية رقم ١٥٨٦ سنة ٢ القضائية .

(١) إهانة بالاشارة أو القول . بيانها في الحكم .

(المادة ١١٧ ع)

(ب) إهانة بالاشارة أو القول . كون المتهم في حالة اعتداء وقع عليه لا يخل من العقاب . هذا الطرف
يخل في مخالفة السب غير العلى .

(المادتان ١١٧ و ٢٤٧ ع)

١ - قول شخص لأمور مركز حال اجتماع عام بمحكمة "أنا مش أشتمل
في الدار بتاعتك" مقترناً هذا القول بالإشارة باليد في وجه المأمور يكفي لتكوين
جريمة الإهانة المبينة في المادة ١١٧ من قانون العقوبات . فإذا اقتصر الحكم

الاستثنائي على إثبات هذه العبارة مقترنة بالإشارة باليد في الظروف التي حدثت فيها وكانت هذه العبارة هي بعض ما أسند إلى المتهم صدوره — على ما هو ثابت بالحكم الابتدائي — فان عدم ذكر باقي الألفاظ المنسوب صدورها إلى المتهم والمدونة في الحكم الابتدائي لا يعد قصورا في بيان الواقعة .

٢ — من ثبت عليه الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١١٧ ع لا يجلبه من العقاب عليها أنه كان في حالة دفع اعتداء وقع عليه ، لأن عبارة هذه المادة عامة تشمل كل إهانة بالإشارة أو القول بلا فرق بين أن تكون حصلت ابتداء من المعتدى أو حصلت ردًا لإهانة وقعت عليه . والجريمة الوحيدة التي نص القانون على أن العقاب عليها يستحق إذا وقعت ابتداء ولا يستحق إذا وقعت دفاعًا عن اعتداء هي جريمة مخالفة السب غير العلني المبينة في المادة ٣٤٧ ع ؛ فان مفهوم نصها أن من وقع منه السب غير العلني دفاعًا عن سب وقع عليه لا عقاب عليه . أما المادة ١١٧ فاذ لم ينص المشرع فيها على ما يفهم منه ذلك فيجب تطبيقها بحسب عموم نصها .

(٣٤٠)

القضية رقم ١٥٨٩ سنة ٢ القضائية .

(١) دفاع . قصير المتهم في إعلان شهوده بالطرق القانونية . طلبه التأجيل لإعلامهم . رفضه . لا إخلال .

(المادتان ١٧ و ١٨ تشكيل)

(ب) شهود . عدم تلاوة أترالهم في الجلسة . لا بطلان .

(المادة ١٦٥ تحقيق)

(ج) نية القتل . لا تناقض بين نية القتل وارتكاب القتل تحت تأثير الغضب .

١ — إن القانون أباح للمتهم تقديم قائمة بشهود فيه لقاضي الإحالة لكي يكلف هذا الأخير النيابة بإعلامهم بالجلسة التي تتحدد لنظر القضية ؛ فإذا فاته ذلك صرح له بإعلان شهوده قبل الجلسة على يد محضر بعد إيداع مصاريف سفرهم بقلم الكاتب ، فإذا قصر في الأمرين ولم يفعل شيئًا مما سنده له القانون ورفضت المحكمة طلبه التأجيل

إعلان شهود لم يبين إن كانوا شهود حق أو إثبات فلا يعد ذلك إخلالا بحق الدفاع لأنه هو المقصر في حق نفسه وكان لديه منع من الوقت يعلن فيه من يرى إعلانهم فلم يفعل فطبعه بعمل نتيجة قصيره .

٢ — إن المادة ١٦٥ من قانون تحقيق الجنايات تجيز للقاضي والمقصوم ومنهم المتهم إذا لم يحضر الشهود أن يتلوا أقوالهم ولا تترم أحدا منهم بذلك فلا بطلان في الإجراءات إذا لم تحصل تلاوة أقوال الشهود بالجلسة .

٣ — إذا استنتجت المحكمة نية القتل من معانية "الكريك" الذي استعمل في ضرب المني عليه ومن موضع الإصابة وجسامتها وشدة الضربة ومن باقى ظروف الحادثة التي استعرضتها في حكمها فلا يجب حكمها أن يكون قد أوضع مع ذلك ما يفيد أن المتهم ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب ولا أنه لم يرد على دفع المتهم بأنه كان يحمل "الكريك" الذي استعمله في القتل بمقتضى صناعته ، إذ لا تناقض بين قيام نية القتل عند المتهم وبين كونه ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب ، لأن الغضب يبعد سبق الإصرار فقط ولأن وجود الكريك بيد المتهم لا يمنع المتهم عنه انفعاله من أن ينوى القتل في الحال وينفذ نيته بما في يده .

(٣٤١)

القضية رقم ١٥٩٦ سنة ٢ القضائية .

(١) اختلاس . اختلاس أشياء محجوزة . تمام هذه الجريمة بعدم تقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع .

(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)

(ب) ضد جنائي . تقديمه . موضوع .

١ — إن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم قانونا بعدم تقديم تلك الأشياء في اليوم المحدد للبيع بقصد منع التنفيذ القضائي ، فإذا وجد الدائن تلك الأشياء نفسها فيما بعد يوم البيع في دار المدين ووقع حجزا جديدا عليها فلا تأثير لذلك في الجريمة التي تمت أركانها ، لأنه ليس من الضروري لتكوينها أن يكون المتهم قد بدد الأشياء

المحجوزة فعلا كما أنه لا شك في حصول ضرر للثان بتأخير وصوله إلى حقه كاملا مما اضطره إلى إعادة الحجز .

٢ - إن مسألة توافر القصد الجنائي من المسائل التي يختص بها قاضي الموضوع بحسب ما يراه من ظروف الدعوى .

جلسة الخميس ٣١ مارس سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٣٤٢)

القضية رقم ١٤٤٤ سنة ٢ القضائية .

(أ) النيابة العامة . استخلاصا من السلطة القضائية . حرينا العامة في بسط آرائنا لدى المحاكم . ليس لقاضي أن يلوم النيابة أو أن يبينها بسبب سيرها في أداء وظيفتها . وجوب اتجاهه في ذلك إلى النائب العام أو إلى الوزير .

(ب) الحول إليه في الحكم هو الجزء الذي يتدفق فيه انتفاع القاضي .

(ح) شهود . حق المحكمة في استدعاء أى شخص لسماح أقواله . شاهد تخدم المحكمة من تلقاؤه . حق المحكمة . حق الخصوم .

(د) الملاحظات التي تبديها المحكمة في الجلسة . إيداعها لا ينض سببا لمعلن على حكمها .

(هـ) تحقيق بواسطة المحكمة . حظر غشيان قاعة الجلسة أو مباحستها . جوازه .

(و) سرية . منع متقول . اختلاس ورقة غير جدية . لا جريمة .

(ز) سلامة النية . سماعا في مواد القذف والسب . خضوعها لزمانية محكمة القضاة .

(ح) الجلبع عن جريمة . تتر الأوراق المضاد منها نسبة الجريمة إلى المتهم بها يعتبر قذفا . نشر البلاغ مع هذه الأوراق فيه جريمة قذف أيضا . الإسناد في دعوى القذف . تحققه بالصيغ الكلامية أو الكتابية التوكيدية . تحققه بالصيغ التشكيكية . إعلان التكرار غير المأقبات عليه هو الإخبار البسيط الخالي من كل تفصيل .

(ط) إلغاء القذف . شرط سلامة النية . قصد الصلوة العامة وصحة الوقائع المقنونة بها مع استبعاد تقاذف التليل على صحتها .

(المواد ٢٧٤ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠)

١ - النيابة العامة هي من النظم المهمة في الدولة المصرية . أشار الدستور إليها في كلامه عن السلطة القضائية وهي - بحسب القوانين التفصيلية المعمول

بها — شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية خضعت بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة ، وجعل لها وحدها حق التصرف فيها تحت إشراف وزير الحفانية ومراقبته الإدارية . فهي بحكم وظيفتها تلك مستقلة استقلالا تاما عن السلطة القضائية . ولئن كانت القوانين المصرية جعلت لها سلطة قضائية في التحقيق فإن هذا الحق لا يمس بأصل مبدأ استقلالها عن القضاء وعدم تبعيتها له أية نتيجة إدارية في أداء شئون وظيفتها .

و يترتب على استقلال النيابة عن القضاء وعلى ماخوذا القانون من الاختصاص : (أولا) أن يكون لها الحرية التامة في بسط آرائها لدى المحاكم في الدعوى العمومية بدون أن يكون للمحاكم أى حق في الحد من تلك الحرية إلا ما يقضى به النظام وحقوق الدفاع ولا ينبو عن المنطق الدقيق . (ثانيا) أن ليس للقضاء على النيابة أية سلطة تتيح له لومها أو تضييقها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها ، بل إن كان يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له إلا أن يتجه في ذلك إلى النائب العمومي المشرف مباشرة على رجال النيابة أو إلى وزير الحفانية وهو الرئيس الأعلى للنيابة ، على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة للنيابة العامة .

٢ — ليس من مانع يمنع التنازع من أن يستعرض في حكمه كل الصور التي يحتملها الموضوع المطروح أمامه ثم يختار منها الصورة التي يعتقد أنها هي الواقعة فعلا ويبني حكمه عليها . ولا يظن على حكمه أن يكون عند استعراض تلك الصور قد بدا فيه ما يدل على تردد في الاقتناع بحقيقة الصورة التي وقعت بها الحادثة ما دام أنه قد انتهى بعد بتوكيد اقتناعه بنبوت الوقائع المكونة للصورة التي اتخذها أساسا لحكمه إذ الممول عليه في الأحكام هو الجزء الذي يبدو فيه اقتناع التنازع دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

٣ — مادام أن القانون لم يجعل لأذى خصم في الدعوى سوى حق الاعتراض على سماع شهادة الشاهد الذي لم يكلف بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن له اسمه ثم لم يربط أى بطلان على سماع مثل هذا الشاهد لو تخطت المحكمة الاعتراض وسمعت ،

وما دام أنه لم يحرم سماع شهادة الشهود الذين ترى المحكمة الجنائية سماعهم فلا وجه للبحث في طريقة استدعاء هؤلاء الشهود ولا في البواعث التي أدت بالمحكمة إلى هذا الاستدعاء . كما لا محل للقول بتحريم سماع شهادة من يتقدم من تلقاء نفسه إلى ساحة المحكمة طالبا سماع شهادته بعلّة أن مثل هذا الشاهد مريب ، فإنه إذا صح أن من يحضرون من تلقاء أنفسهم للشهادة يكونون مندفعين بعامل التحيز لمصلحة المتهم أو المجنى عليه فإنه يصح أيضا أنهم يكونون مندفعين بدافع إحقاق الحق في ذاته . كل ما في الأمر أن على محكمة الموضوع أن تلاحظ ظرف عرض الشاهد نفسه على القضاء وأن تتمكن من رفض معارضته في سماعه من أن يقدم لها ما يتقصّ شهادته وأن تعطيه من الوقت ما يكفي لتحضير أدلته في هذا الصدد .

٤ — إنه وإن كان ليس من المقبول أن تزعم المحكمة الخصوم الذين أمامها بملاحظات قد تم عن وجه الرأي الذي استقام لها بشأن تقدير الوقائع المطروحة لديها إلا أن ذلك لا ينهض أن يكون سببا للطعن على حكمها ، إذ من المخاطرة القول بأن إبداء مثل تلك الملاحظات يفيد قيام رأى ثابت مستقر في نفس المحكمة ليس عنه من محيص بل من المحتمل أن تكون تلك الملاحظات ليست منبعثة إلا عن مجرد شبهات قامت في ذهن المحكمة فأرادت أن تتحقق منها وتمكن الخصوم من درئها قبل أن يستقر رأيا فيها على وجه نهائي معين .

٥ — للمحكمة أن تجسرى التحقيق الذي تراه لتعرف الحقيقة . ولها في سبيل ذلك أن تحظر غشيان قاعة الجلسة أو مبارحتها متى كانت طبيعة التحقيق تقتضي هذا الحظر .

٦ — لا يمتد سرقة ولا خيانة أمانة اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان إذا ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جديّة ذات حرمة ولا يمكن اعتبارها متاعا للحزب يحرص عليه وأنها أنشئت لترضّ خاص لا ارتباط له بأعمال الحزب وإنما هي أترخدة وأداة غش ألبست ثوب ورقة لها شأن .

٧ - إن مسألة "سلامة النية" المشروط في الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ ع وجوب توفرها لإعفاء القاذف من عقوبة قذفه في حق الموظفين العموميين ومن في حكمهم - هذه المسألة وإن كان الشارع المصرى يرى أنها مسألة موضوعية إلا أنه رسم لها أقل قاعدة مقررة للعناصر الأساسية التى يتكون منها معناها . وهذه القاعدة هى أن يكون موجه الاستفاد يعتقد في ضميمه صحته وأن يكون قدر الأمور التى نسبها إلى الموظف تقديرا كافيا وأن يكون انتقاده للصحة العامة لا لسوء قصد ، فأصبح من الواجب على قاضى الموضوع عند بحثه في توفر هذا الشرط أو عدم توفره أن يفهمه على ذلك المعنى ، فان فهمه على معنى آخر كان حكمه واقعا تحت رقابة محكمة النقض من جهة خطئه في تأويل القانون وتفسيره . ولا يجوز في هذه الحالة أن يقال إن مسألة حسن النية وسوئها أمر متعلق بالموضوع مما يختص به قاضيه وحده إذ المسألة متعلقة بماذا يجب قانونا على القاضى أن يشته لا بصحة الأمر المادى الواقعى الذى أثبتته وعدم صحته ، فهى مسألة قانونية بحتة .

٨ - إذا قدم شخص إلى النيابة بلاغا نسب فيه إلى موظف صدور أوراق منه يستفاد منها ارتكابه جريمة ما وطلب في بلاغه تحقيق هذه المسألة ومحاكمة هذا الموظف إن صح صدور هذه الأوراق منه أو محاكمة مزور هذه الأوراق إن كانت مزورة ثم نشر بلاغه مع هذه الأوراق في الجرائد فلا يمكن أن يفهم معنى لهذا النشر على الملأ إلا أن الناشر يستند إلى الموظف المعنى المستفاد من صيغ تلك الأوراق . ولا يظن في تحقق هذا الإستناد كون الناشر أورد في بلاغه الذى نشره ما يحتمل معه أن تكون تلك الأوراق غير صحيحة فانه لاشأن لهذا البلاغ مطلقا بنشر الأوراق المحتوية على القذف بالجريدة ، بل إن كان في هذا النشر في ذاته قذف فانه يأخذ حكمه القانونى بدون أى تأثير لمباراة البلاغ عليه . ولا يقال إن نشر صورة البلاغ مع نصوص تلك الأوراق قد يكون له أثر في تحديد قوة الإستناد المستفاد من الأوراق فان نشر صورة هذا البلاغ فيه هو أيضا جريمة قذف صريحة لأن الإستناد في هذا الباب كما يتحقق بكل صيغة كلامية أو كتابية توكيدية يتحقق أيضا بكل صيغة ولو تشكيكية

من شأنها أن تلقى في أذهان الجمهور عقيدة ولو وقتية أو غلطا أو احتمالا ولو وقتيا في صحة الأمور المدعاة ولذلك لا عبرة بما يتخذ القاذف من الأسلوب القولى أو الكتابي الذي يجهت فيه في التهرب من نتائج قذفه . ولا يصح التمسك في هذا الصدد بما ورد في صدر الفقرة الثانية من المادة ١٦٣ ع من أنه لا عقاب على مجرد إعلان الشكوى إذ أقصى ما يستفاد من هذه العبارة أنه مباح هو مجرد إعلان الشكوى المقدمة في دعوى من الأنواع الثلاثة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ١٦٣ أى الإخبار البسيط عن حصول هذه الشكوى إخبارا خاليا عن كل تفصيل (Simple annonce) .

٩ — إن القانون قد اشترط لإعفاء القاذف في حق الرجال العموميين من العقاب فوق سلامة النية إثبات صحة الوقائع المقتضف بها . ومعنى هذا الشرط أن يكون القاذف مستمدا على الدليل على صحة ما قذف به وأن يقدمه للحكمة فتعبد به ، أما أن يقدم على القذف ويده خالية من الدليل معتمدا على أن يظهر له التحقيق دليلا فهذا ما لا يحيزه القانون .

الطعن المقدم من النيابة العامة في دعاوها رقم ٥٩٧ سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ القيدة بجدول المحكمة رقم ١٤٤٤ سنة ٢ قضائية ومن حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا ومحمد شتبول صفا افندى مدعين بحق مدنى ضد عزيز ميريم افندى ومحمد توفيق دياب افندى وناشد مسيحه وزكى خطاب ومحمد أحمد خطاب، ومن ناشد مسيحه وزكى خطاب ومحمد أحمد خطاب المتهمين ضد النيابة العامة في دعاوها المذكورة .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية عزيز ميريم افندى ومحمد توفيق دياب افندى بأنهما :
الأول في خلال شهر مايو ويونيه ويوليه سنة ١٩٣١ بدائرة قسم السيدة محافظة مصر .

أولاً - اشترك مع آثر مجهول في سرقة أوراق من إدارة حزب الشعب أى تقرير مرفوع من أعضاء الجمان حزب الشعب إلى محمد متبولى صفا افندى مدير إدارة هذه الجمان بأن حرضه وافترق معه على ارتكاب الأعمال المكونة لجرعة السرقة فوقت فعلا بناء على هذا التحريض وهذا الاتفاق .

ثانياً - ارتكب تزويراً في أوراق عرقية وهى خطاب نسب صدوره إلى محمد علام باشا مدير إدارة حزب الشعب يتضمن الإشارة إلى أن حضرة صاحب الدولة رئيس حزب الشعب أمر برصد مبلغ ٢٧٠٠ جنيه لمساعدة المرشحين المرغوب في نجاحهم من الأحزاب الموالية للحكومة وتنظيم حفلات الدعاية للمرشحين إلى آثر ما جاء بهذا الخطاب وخطاب ثان نسب صدوره إلى أحمد مراد بك المفتش بوزارة الداخلية يتضمن الطلب من حضرة صاحب الدولة رئيس حزب الشعب نقل بعض الموظفين إلى جهات أخرى بسبب الانتخابات وذلك بأن اصطنع الخطابين المذكورين ونقل إمضاء صحيفة لمحمد علام باشا ولصقتها على الخطاب الأول وزور الإمضاء على الثاني كما زور لمحمد متبولى صفا افندى إمضاء على التقرير المتوه عنه بالتهمة الأولى .

ثالثاً - استعمل الأوراق المزورة المذكورة مع علمه بتزويرها بأن عمل على تقديمها للنيابة العمومية لتحقيق الواقع التى وردت بهذه الأوراق كما عمل على نشرها في الصحف للاستفادة بها وبما احتوت عليه في دعايته السياسية .

رابعاً - ولأنه مع المتهم الثانى بصفته رئيس التحرير لجريدة الضياء اليومية في الزين والمكان الساتى الذكر قدفا وسبا علنا كلا من حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا وأحمد بك مراد المفتش بوزارة الداخلية ومحمد علام باشا ومحمد متبولى صفا افندى بسبب أمور تتعلق بوظيفة الأول والثانى وقد حصل التقذف والسب في الأحوال المتقدم ذكرها بأن أنشأ المتهم الأول الأوراق المزورة المذكورة ونشرها الثانى بجريدة الضياء اليومية بالمعدين رقم ٢٠٨ و ٢٢٠ الصادرين بتاريخ ١٩ يونيه وأول يوليه سنة ١٩٣١ وقد جاء في هذه الأوراق أن النجنى عليهم

المذكورين يعملون على التدخل في انتخابات مجلس النواب والشيوخ والتأثير على الموظفين ورشوة الناخبين والمرشحين . وطلبت من محكمة جنايات مصر متابعة الأول بالمواد ٢٧٤ فقرة أولى و ٤٠ فقرة أولى وثانية و ٤١ و ١٨٣ و ١٤٨ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ من قانون العقوبات والثاني بالمواد ١٤٨ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ و ١٦٦ و ١٦٨ من القانون المذكور .

وادعى بحق مدنى حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا ومحمد متبولى صفا أفندى وطلب كل منهما الحكم له بتعويض قدره نصف قرش على هذين المتهمين .

وباشرت المحكمة (محكمة الجنايات) سماع الدعوى . وفى خلال سماعها أصدرت قرارا فى جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ برفع الدعوى العمومية على ناشد مسيحه بتهمة سرقة التقرير المذيل بالإشارة المنسوبة لمتبولى صفا أفندى طبقا للمادة ٢٧٤ فقرة أولى من قانون العقوبات وبتروير إمامه أحمد بك مراد على الخطاب المنسوب إليه طبقا للمادة ١٨٣ من القانون المذكور وبالاشتراك فى تروير الإشارة المنسوبة إلى متبولى أفندى صفا والخطاب المنسوب لمحمد علام باشا طبقا للواد ١٨٣ و ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ عقوبات . وعلى زكى خطاب بتهمة الاشتراك فى سرقة التقرير المذكور طبقا للواد ٢٧٤ فقرة أولى و ٤٠ فقرة ثانية و ٤١ من قانون العقوبات وبتروير الخطاب المنسوب إلى أحمد بك مراد طبقا للمادة ١٨٣ عقوبات وبالاشتراك فى تروير الإشارة المنسوبة لمتبولى أفندى صفا والخطاب المنسوب لمحمد علام باشا طبقا للواد ١٨٣ و ٤٠ فقرة ثانية و ٤١ من القانون المذكور . وكلفت النيابة العمومية باعلاتهما بالتهم المتقدم ببيانها .

وعامى المدعين بالحق المدنى طلب تعديل التعويض وجعله قرشا لكل واحد منهما قبل المتهمين جميعا .

ويجلسنى ١٥ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ وجهت النيابة إلى المتهمين بالسرقة تهمة الاختلاس من باب الاحتيال وتهمة الاتفاق الجنائى إلى جميع المتهمين .

ويجلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ قدم ناشد مسيحه طلبا برد حضرة صاحب العزة رئيس محكمة الجنائيات ونظر الرد وقضى برفضه .

ويجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ رفعت النيابة الدعوى العمومية على محمد أحمد خطاب بتهمة تزوير خطاب علام باشا وطلبت عقابه بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات .

ويجلسة ٣ يناير سنة ١٩٣٢ فوضت النيابة الرأى للحكمة في تهمة عزيز ميريم أفندى بالتزوير والاشتراك فيه وأصرت على اتهامه باستعمال الأوراق المزورة مع علمه بتزويرها .

وبعد أن أتمت المحكمة سماع الدعوى قضت حضوريا في ٥ يناير سنة ١٩٣٢ عملا بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات بالنسبة لناشد مسيحه عن تزوير الخطاب المنسوب لعلام باشا والخطاب المنسوب لأحمد بك مراد وزكى خطاب عن الخطاب الثانى والنسبة لمحمد أحمد خطاب عن تزوير خطاب علام باشا وبالمواد ١٨٣ و ٤٠٠ فقرة ثانية و ٤١٠ منه بالنسبة لزكى خطاب لاشتراكه في تزوير خطاب علام باشا وبالمادة ٣٢ من القانون المذكور بالنسبة لناشد مسيحه وزكى خطاب وبالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات بالنسبة لناشد مسيحه وزكى خطاب عن السرقة والاختلاس والاتفاق الجنائى وتزوير إشارة وإمضاء متبولى أفندى صفاء وبها بالنسبة لعزيز ميريم أفندى ومحمد توفيق دياب أفندى عن جميع ما أسند إليهما : (أولاً) بمعاينة كل من ناشد مسيحه وزكى خطاب بالحبس مع الشغل مدة ثلاث سنوات وإلزامهما بأن يدفعا بالتضامن قرشا واحدا إلى محمد علام باشا المدعى بالحق المدنى ونصف مصاريف الدعوى المدنية . (ثانياً) بمعاينة محمد أحمد خطاب بالحبس مع الشغل مدة ستين . (ثالثاً) ببراءة ناشد مسيحه وزكى خطاب من تهمة السرقة والاختلاس والاتفاق الجنائى وتزوير إشارة وإمضاء متبولى أفندى صفاء ورفض دعواه المدنية قبلهما وإلزامه بالنصف الباقى من مصاريف المدعى المدنية . (رابعا)

ببراة كل من عزيز ميريم أفندي ومحمد توفيق دياب أفندي من جميع ما أسند إليهما
ورفض دعوى المدعين بالحق المدني قبلهما .

فطن حضرة رئيس نيابة مصرفي هذا الحكم بطريق التقص في ٢٣ يناير
سنة ١٩٣٢ وقدم حضرته تقريرا بالأسباب في ذات التاريخ .

وطعن فيه كل من محمد علام باشا ومتبولى صفا أفندي المدعين بالحق المدني
الأول في ٢١ يناير سنة ١٩٣٢ والثاني في ٢٠ منه وقدم حضراتا المحامين عنهما
تقريرين بأسباب طعنهما في ٢٣ منه ومع تقرير أسباب متبولى صفا أفندي شهادة
مؤرخة في ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ بعدم ختم الحكم في الميعاد .

وطعن فيه أيضا المحكوم عليهم ناشد مسيحه وزكي خطاب ومحمد أحمد خطاب
الأول في ٥ يناير سنة ١٩٣٢ والثاني والثالث في ٩ منه وقدم ناشد مسيحه تقريرا
بأسباب طعنه في ٢١ منه بأن الحكم لم يختم في الميعاد القانوني وألحق به شهادة
مؤرخة ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ تنفي ذلك . وقدم محمد أحمد خطاب تقريرا بأسباب
طعنه في ٢٣ منه ولم يقدم زكي خطاب أسبابا لطعنه إلا في ٢٠ مارس سنة ١٩٣٢ .

ويجلس ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ المحمدة لتنظر هذه الطعون طلب كل من
الحاضرين عن المدعين بالحق المدني والحاضر عن المتهم ناشد مسيحه أجلا لتقديم
تقارير أسباب الطعون فتحتهم المحكمة أجلا بمدة عشرة أيام فقدموها في ٢٤ فبراير
سنة ١٩٣٢ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

بما أن الطعون المقتمة من النيابة العمومية ومن المدعين مدنيا ومن المتهمين
عدا زكي خطاب قد قدمت في الميعاد وكذلك أسبابها فهي مقبولة شكلا .

وبما أن الطعن المرفوع من زكي خطاب لم تهتم عنه أسباب في الميعاد فهو
غير مقبول شكلا .

وبما أن الأوجه الأول والثاني والسادس من تقرير النيابة العمومية تتلخص فيما يأتي :

جاء في الوجه الأول أن محكمة الجنايات قد أغضت حكم القانون في استقلال النيابة العمومية عن المحاكم استقلالا كلياً وأقامت نفسها كسلطة تأديبية إذ حققت مع ممثل النيابة في القضية ووجهت إليه عبارات فيها لوم وتأنيب - وقد ذكرت النيابة أمثلة لما تشكو منه ثم طلبت أن تفضي هذه المحكمة بمخلف كل ما جاء في محاضر جلسات محكمة الجنايات وفي الحكم مما كان مبعث شكواها مع التنويه بمبدأ استقلال النيابة العمومية عن المحاكم وإعجاب احترامه كقاعدة أساسية في نظام مصر القضائي . وقد بنى الوجه الثاني على أن محكمة الجنايات كانت تقاطع رئيس النيابة المترافع وهو يسطر القضية مقاطعة مستمرة بدا فيها الإسراف إلى حد حال بين النيابة وبين أداء واجبها على الوجه الذي قصده القانون مع أن النيابة العمومية وإن كانت خصماً أصلياً في الدعوى الجنائية إلا أنها بحسب طبيعة وظيفتها ونظامها ليست كسائر الأشخاص فهي لا تربطها بالدعوى إلا الصلة العامة صلة الحق والقانون .

ولقد ترتب على استرسال المحكمة في مقاطعة النيابة أن ضابعت فائقة مرافعتها في إيضاح الدعوى كما أن مفاجأة المحكمة لرئيس النيابة المترافع بين لحظة وأخرى بأن ما يقوله يتناقض مع الثابت أولاً لا يتفق مع المقبول أو الظاهر مما يؤدي إلى اضطرابه وقطع اتصال أفكاره . وفي هذا كله إخلال بحق الدفاع .

وبنى الوجه السادس على أن تصرفات محكمة الجنايات في جلستها قد انحرفت بالقضية عن الطريق الذي كان يجب أن تسلكه طبقاً للقانون، إذ خلقت جواً كان من أثره أن أخرج الأمر على نفس المحكمة على ما تقيده عباراتها الواردة في الحكم . إذ صرحت "بأن التحقيق الطويل الذي قامت به النيابة ثم المحكمة لا يؤدي مع الأسف إلى صورة واحدة يمكن القطع بها دون غيرها بل يؤدي إلى صورتين كلتاهما محتملة" ثم ذكرت بعد ذلك ما يفهم منه أنها وقت بين تينك الصورتين في شبه حيرة . وأخيراً رجحت إحداها بمؤدى الأقوال التي أدلى بها ناشد مسيحه وأبواب

الجلسة منفلقة مع أنها وصفت تلك الأموال في موضع آخر من الحكم بأنها غير جديرة بالثقة .

ذلك حاصل ما ذكرته النيابة في تلك الوجوه الثلاثة .

وبما أن النيابة العامة هي من النظم المهمة في الدولة المصرية . أشار الدستور إلى وجودها في كلامه عن السلطة القضائية . وهي في حقيقة الأمر وبحسب القوانين التفصيلية المعمول بها في مصر شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية خصتها القوانين بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة وجعلت لها وحدها حق التصرف فيها تحت إشراف وزير الحفانية ومراقبته الإدارية . فهي بحكم وظيفتها تلك مستقلة استقلالاً تاماً عن السلطة القضائية . ولئن كانت القوانين المصرية جعلت للنيابة سلطة قضائية في التحقيق فإن هذا الحق الذي خوله لها القانون إذا كان من شأنه أنه يرفع من مكانتها ويزيد في أهميتها فإنه لا يمس بأصل مبدأ استقلالها عن القضاء وعدم تبعيتها له أية تبعية إدارية في أداء شؤون وظيفتها .

يترتب على استقلال النيابة عن القضاء وعلى ما خولها القانون من الاختصاص :

(أولاً) أن يكون لها الحرية التامة في بسط آرائها لدى المحاكم في الدعوى العمومية بدون أن يكون للمحاكم أى حق في الحد من تلك الحرية إلا ما يقضى به النظام وحقوق الدفاع ولا ينبو عن المنطق الدقيق . (ثانياً) أن ليس للقضاء على النيابة أية سلطة تتيح له لومها أو تمييزها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها بل إن كان يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له إلا أن يتجه في ذلك إلى الموظف المشرف مباشرة على رجال النيابة وهو النائب العام أو إلى الرئيس الأعلى للنيابة وهو وزير الحفانية على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة للنيابة العامة والقضائية بأن لا ينفض من كرامتها أمام الجمهور .

وبما أن الذى استخلصته هذه المحكمة مما هو ثابت في محاضر الجلسات — وهى المرجع الوحيد الذى يجب الاعتماد عليه في تقصى ما وقع — أن الأدوار التى تنقلت

فيها الدعوى وما ألتجته المصادقات أو تصريحات بعض المتهمين من تكشف ونحوه في القضية كانت غامضة إبان التحقيقات الأولى - كل هذا حدا بمحكمة الجنائيات إلى الرغبة في التثبت مما أدخلته هذه الظروف في عقيدتها فشت إلى ذلك بحماس قد يبدو غريبا عما ألقه الناس من أناة القضاة فانجرح بمثل النيابة من ظواهر هذا الحماس لفوات كشف التحقيقات الأولى ما مكنت الظروف المحكمة من كشفه. وكان هذا وذلك مبعثا لما تشكو منه النيابة الآن . على أن الأمثلة التي ساقها النيابة في الوجه الأول من أسباب طعننا لا يتسع لها في الواقع الرأي الذي ذهب إليه ، فسوء التقديره يحجبه لسان رئيس الجلسة إلا في سبيل تلطيف ما نطق به الدفاع ، وهو بالسياق الذي جاء فيه أقرب لمعنى السهو أو الخطأ الغير المقصود والذي ليس أحد معصوما منه ، والتفريع والتأنيب المقول بهما ترجح المحكمة أن العبارات التي عنتها النيابة مفيدة لما ليست إلا بمجرد اعتراض من قبل رئيس المحكمة لنس عفوا ثوب الشدة التي تقتضي مثل هذه القضية التي منيت فيها النيابة والقضاء منها بمقصوم خبثاء لم يالوهم خبالا ، أما التحقيق الذي أجرته المحكمة بشأن أوراق المضاهاة فكان على الظاهر في سبيل دفع شبهة عن النيابة آثارها الدفاع .

وأما المقاطعة فهما يقل عن أثرها في نفس ممثل النيابة وفي عمله فهي لا يمكن أن ترد إلا إلى رغبة المحكمة في التريد من بيان الشبه التي قد تحملها على إقرار يقينها في جهة دون الأخرى من جهتي الثبوت والنفي في المسئلة الواحدة . وذلك بالكشف عن هذه الشبه لمن يستطيع أن يزولها بالبحجة والدليل . وهذا بلا ريب أجدى حل العدالة . ولكن عيب ذلك إن لحقه عيب قد يأتي من ناحية الأسلوب الذي تلجسه المقاطعة أو الطرف الذي تأتي فيه . على أن كل ما يكون قد حدث فقتصر في هذه القضية للعلة المتقدمة وهي ابتلاء القضاء والنيابة فيها بمقصوم خبثاء ما كرين .

وفيا يتعلق بما جاء في الوجه السادس من أن الحكم المطعون فيه معيب لما به من لجة التردد الذي بدا عند استعراض الصورتين اللتين رسمهما فان هذه المحكمة تلاحظ أن محكمة الجنائيات بعد إظهارها ما يفيد الحيرة حقيقة قد انتهت بتوكيد

اقتناعها بنبوت الوقائع المكونة للصورة التي اتخذتها أساسا لحكمها . وهذا الاقتناع الوارد في الحكم المطعون فيه متعلق بالموضوع ولا محل لتدخل محكمة القضا والإبرام فيه . ومن القضاة المتمرض للأسلوب الذي التزمته محكمة الجنايات قبل توكيدها بثبوت الصورة التي اعتمدتها من إظهار تشككها في حقيقة الصورة التي وقعت بها الحادثة - من القضاة ذلك لأن الممول عليه في الأحكام هو الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . وليس من مانع يمنع القاضي من أن يستعرض في حكمه كل الصور التي يحتملها الموضوع ثم يختار منها الصورة التي يعتقد أنها هي الواقعة فعلا ويبنى حكمه عليها .

وبما أنه بين مما تقدم أن ليس في الوجهين الأول والثاني ولا في الوجه السادس ما يمس الحكم المطعون فيه من حيث هو حكم . وكذلك لا ترى هذه المحكمة في الإجراءات التي أشارت إليها النيابة في هذه الوجوه ما يبيها إلى الخطأ الذي يقتضى إبطالها مهما يكن فيها مما هو غير مألوف في جلسات القضا .

وبما أن مبنى الوجه الثالث من تقرير النيابة أن محكمة الجنايات قد خالفت القانون في إجراءات التحقيق الذي قامت به فقامت تلك الإجراءات باطله هي والحكم الذي ترتب عليها فقد سمعت شهودا ما كان لها أن تسمعهم لأنهم حضروا من تلقاء أنفسهم ومن غير أن تستدعيهم المحكمة أو أحد من الخصوم مثل محمد خليل ونسيم مسيحه وكر كوريحي فقد كان كل منهم يتقدم إلى المحكمة بعريضة للرئيس يقول فيها إن عنده معلومات وإنه متظر بالباب فتقطع المحكمة سير الإجراءات وتستدعيه ثم تستجوبه . وقد أثرف ذلك على صحة الإجراءات وترتب عليه ما يبطل الحكم ، إذ قد جعلت المحكمة شهادة كركوريحي أمامها وهو أحد من سمعوا على هذه الطريقة المخالفة للقانون من العناصر التي بنت عليها حكمها مع أن هذا الشاهد كان قد سئل أثناء التحقيقات الابتدائية عن صنع كليشيهها لحزب الشعب فأجاب بعدم المعرفة ولكنه تقدم من تلقاء نفسه للحكمة وقزر أنه هو الذي صنع الكليشيه وروى رواية في مصلحة الفريق الأول من المتهمين وضد مصلحة الفريق الآخر .

وبما أن القاعدة التي منها قانون تشكيل محاكم الجنايات في هذا الشأن في المادة ٥٤ أنه يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب ما يخص كلا منهم أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن بأسمائهم طبقا للواد ١٠ و ١٩ و ٢٠ المتقدمة إلا مانص عليه في المادة الآتية . وجاء في المادة ٤٦ أنه يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعي وتسمع أقوال أى شخص ولو بأصدار أمر بالضبط والإحضار إذا دعت الضرورة الخ . فإذ لم أن القانون لم يجعل لأى خصم في الدعوى سوى حق الاعتراض على شهادة الشاهد الذى لم يكلف بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن له اسمه ثم لم يرب أى بطلان على سماع مثل هذا الشاهد لو تخطت المحكمة الاعتراض وسمته ، وما دام أنه لم يحزم سماع شهادة الشهود الذين ترى المحكمة الجناحية سماعهم فلا وجه للبحث في طريقة استدعاء هؤلاء الشهود ولا في البواعث التي أدت بالمحكمة إلى هذا الاستدعاء كما لا محل للقول بتحريم سماع شهادة من يتقدم من تلقاء نفسه إلى ساحة المحكمة طالبا سماع شهادته بصفة أن مثل هذا الشاهد مريب . فإنه إذا صح أن من يحضرون من تلقاء أنفسهم طالين سماع شهادتهم يكونون مندفعين بامل التميز لمصلحة المتهم أو المبنى عليه فإنه يصح أيضا أنهم يكونون مندفعين بدافع إحقاق الحق في ذاته . ومن الخطر تحريم سماعهم على المحكمة وقصر الرخصة الواردة بالمادة ٤٦ على الصورة التي ترى فيها المحكمة من تلقاء نفسها استدعاء شاهد ما بدون طلب من هذا الشاهد . كل ما في الأمر أن على محكمة الموضوع أن تلاحظ ظرف عرض الشاهد نفسه على القضاء وما قد يحتمله من دافع التحيز وأن تتمكن من ترفض معارضته في سماعه من أن يقدم لها ما ينقض شهادته إن كانت في غير مصلحته وأن تعطيه من الوقت ما يكفي لتحضير أدلته في هذا الصدد .

وبما أن الذي حصل في الدعوى الحالية أن التحقيقات التي قامت بها المحكمة في الجلسة فتحت بها أبواب تشعبت فيها مناحى الوقائع إلى حد جعل المحكمة — في سبيل تعرف الحقيقة — تنتج صدرها للتطوعين للشهادة راجية أن يكونوا من

نصراء الدلالة . - وهي قد انقضت عن لم تجد في شهادته فقام ولم تأخذ إلا بمن كانت شهادته منهم مؤيدة بباقي أدلة الدعوى ، وهذا التصرف لا يجوز أن يعاب حتى لو قيل إنه أسرف فيه - لا يجوز ذلك خصوصا والنيابة لم تدع في طعنها أنها اعترضت فعلا على سماع أولئك الشهود .

وبما أن مبنى الوجه الرابع من التقرير أن رئيس محكمة الجنايات أبدى في الجلسة رأيه علنا في مصلحة المتهمين الأول والثاني كما بدا منه ما عده المتهم الثالث إظهارا لرأيه في غير مصلحته فقدم طلبا برده عن نظر القضية وحكم برفض هذا الطلب على تأويل أن أوجه الرد في القانون المصرى محصورة وليس من بينها إبداء القاضى رأيه في القضية وإنما يجوز أن يكون ذلك وجهها لبطلان الحكم .

وبما أن هذه المحكمة ترى من جهة أنه وإن كان ليس من المقبول أن ترجع المحكمة الخصوم الذين أمامها بملاحظات قد تنم عن وجه الرأى الذى استقام لما بشأن تقدير الوقائع والمسائل المطروحة عليها إلا أنه من ناحية أخرى قد يحتمل أن تأتى ملاحظات المحكمة في هذا الصدد بدافع الرغبة في تنبيه الخصوم إلى مواضع الضعف في دعواهم كي يادروا إلى استكمال دفاعهم وتحسوية حججهم وقد تتجلى الحقيقة من وراء ذلك .

وبما أن الظاهر من محاضر الجلسات أن رئيس محكمة الجنايات كان بوجه أسئلة للنيابة ويمدى ملاحظات يصح أن يؤخذ من منطها أنها تدل على عقيدة قامت عنده في براءة المتهمين الأول والثاني من جهة وفى إدانة المتهم الثالث من جهة أخرى ولكن يجب أن يلاحظ أن من المخاطرة القول بأن تلك الدلالة تفيد قيام رأى ثابت مستقر في نفس رئيس المحكمة ليس عنه من محيص ، إذ تلك الملاحظات يصح أيضا أن لا تكون منبعثة إلا عن مجرد شبهات قامت في ذهنه فأرد أن يتحقق منها ويمكن الخصوم من دفعها قبل أن يستقر رأيه فيها على وجه نهائى معين . وإنذ يكون الشأن في هذا الوجه كالشأن في الوجه الثانى .

وبما أن مبنى الوجه الخامس أن إجراءات محكمة الجنايات كانت مخالفة للقانون

فقد أمرت باقتال قاعة الجلسة إجابة لطلب ناشد مسيحه أحد المتهمين ليدي أقوالا جديدة أمامها ولم تسمح لأحد من الجمهور بأن يقش القاعة أو يرحها حتى فرغ ذلك المتهم هو وأشخاص آخرون من الإدلاء بأقوالهم ثم أميكت العلانية . وقد أخذت المحكمة بنتيجة هذه الإجراءات الباطلة واعتمدت عليها في تأميس حكمها .

وبما أن هذا الوجه لا أهمية له ؛ فإن للحكمة أن تجرى التحقيق الذي تراه لتعرف الحقيقة . وقد كان من طبيعة التحقيق الذي استدعه إدلاء أحد المتهمين بأقوال جديدة أن تتخذ له المحكمة حيطتها فلا تمكن أحدا من إذاعة هذه الأقوال قبل أن تتم تحقيق الوقائع الواردة بها . وهذا هو ما فعلته بحظرها غشيان قاعة الجلسة أو مبارحتها ريثما يتم ذلك . وفوق كون هذا الحظر سائنا للحكمة فإن ناشد مسيحه جعله شرطا لإبداء أقواله الجديدة وما كان للحكمة أن تحرم العدالة من سماع أقواله برفضها تنفيذ شرطه .

وبما أن مبنى الوجهين السابع والتاسع أن الأسباب التي استند إليها الحكم المعلوم فيه بها قصور ظاهر يستدل منه على أن حكمة الجنايات لم تكن أركان الجرائم المطروحة أمامها فهو حكم كأنه خال من الأسباب . هذا فضلا عن أن ما استعرضته من الجحج فيه ما يؤدي إلى إدانة المتهمين بحريتي خيانة الأمانة والاتفاق الجنائي .

فقيا يتعلق بقصور الأسباب لم تستعرض المحكمة لمسألة رد الأوراق التي سلمت لعزير ميرهم أنقضى مع أن ثبوت عدم ردها تتحقق به أركان جريمة السرقة أو الاختلاس إضرارا بحرب الشعب أو بالمتدوين الذين قدموها .

وفما يتعلق بتخاذل الأسباب فإن ثبوت توقيع المتدوين على تقرير متبولى صفا أنقضى وهم جاذون يعمل ذلك التقرير ورقة تحوى أسراراً لهم قصدوا توصيلها لحزب الشعب دون غيره وقد سلمت تلك الورقة إلى ناشد مسيحه لهذا الغرض ليوصلها لمدير إدارة بلان الحزب فانما ما سلمها ناشد له فيكون التسليم بهذه الصفة

وعلى ذلك الأساس وتكون يد متبولى أفندى يد أمانة . وإنا سلم باشتراك متبولى أفندى فى إعطاء الأوراق لعزیز میرهم أفندى بواسطة ناشد مسیحه أو زكى خطاب فان هذا الاشتراك لا ینئى عن عزیز أفندى اشتراكه فى جريمة خیانة الأمانة كما لا ینئى عنه جريمة الاتفاق الجنائى الذى سبق حصوله ینته وین ناشد وزكى خطاب بشأن سرقة أوراق من حزب الشعب لنشرها والتشهير بها .

وبما أن هذين الوجهين لا أهمية لما مع ما أنتجه الحكم ومع ما يؤخذ من وقائع الدعوى التى ثبتت أمام محكمة الموضوع من أن تقرير المندوبین لیس بورقة جذية ذات حرمة ولا يمكن اعتبارها متاعا للحزب یحرص علیه ، فقد أثبت الحكم أنها أنشئت لغرض خاص لا ارتباط له بأعمال الحزب وإنما هی أثر خدمة وأداة غش أليست ثوب ورقة لها شأن .

أما مسألة رد الأوراق التى سلمت لعزیز میرهم أفندى فان المفهوم من صدر الحكم ومن الوقائع التى سردها أن تلك الأوراق قد ردت لمن قمتها . وفيما يتعلق بجريمة الاتفاق الجنائى فنلاحظ هذه المحكمة أن محكمة الجنایات بما ذكرته عن احتقادها بأن عزیز میرهم أفندى كانت مغلوطا من أول الأمر عن مد إلیهم يده لتعاون على تنفيذ خططه ولم يكن أحد من هؤلاء مخلصا له فى هذه الخطط بل كانوا جميعا يعملون على غشه بتقديم أوراق مزورة له — بهذا الذى ذكرته محكمة الجنایات فى صدد نقطة موضوعية أصبح فى غير حدود محكمة التقض والإبرام التعرض للوقائع الأخرى التى لم تتمدها محكمة الموضوع والتى لا تتسجم مع ما رأته من أن لیس هناك اتفاق جنائى لعدم وجود إرادتين كل الأقل تكونان اتعتدا على الإبرام .

وبما أن مبنى الوجه الثامن أن واقعى التصفى والسبب كما هما ثابتان فى الحكم المطعون فيه يعاقب عليهما القاتون لتوافر الشروط اللازمة لتبئك الجرمين إذ أن نشر الخطابين والتقرير بما فى هذه الأوراق المزورة مما یمس شرف أصحاب الشأن ینتج القصد الجنائى ولا یوجد فى المبررات التى ساقها محكمة الجنایات كتقرير حسن النية وغيرها شىء قانونى ینئى هاتین التهمتين عن المتهمين الأول والثانى .

وبما أنه لا شبهة في أن الأوراق موضوع الدعوى وهى الخطاب المنسوب لعلام باشا والخطاب المنسوب لأحمد بك مراد والتقرير المرفق به — تلك الأوراق التى أثبتتها المحكمة بنصها فى حكمها تشمل على مطالع بأمر يعاقب عليها القانون . كما لا شبهة فى أن نشر تلك الأوراق فى صحيفة الضياء ذلك النشر الذى أثبتته أيضا الحكم المطعون فيه يجعل ما وقع قذفا علينا مما نص عليه فى المادة ٢٦١ ويجعل فاعله مستوجبا للعقاب بمقتضى المادة ٢٦٢ .

وبما أن من بين المقذوف فى حق اثنين من الموظفين العموميين هما إسماعيل صدق باشا وأحمد مراد بك ، والفقرة الثانية من المادة ٢٦١ تعنى القاذف فى حق الموظفين العموميين متى توفرت شروط منها سلامة نية القاذف ومنها وجوب إثباته لكل أمر مما قذف به . فالبحث فى هذا الوجه من أوجه الطعن يقتضى معرفة ما إذا كان الحكم لذكر المتهمين من تهمة القذف هذه قد لاحظ هذين الشرطين وقدر توفرهما بالمعنى الذى يقصده القانون أم لا .

وبما أنه لاستظهار معنى "سلامة النية" المشروط فى الفقرة المذكورة وجوب توفره لإعفاء القاذف من عقوبة قذفه فى حق الموظفين العموميين ومن فى حكمهم يجب أن يلاحظ أمر هام هو قيام فارق عظيم بين نص قانون الصحافة الفرنسى الصادر فى ٢٩ يولي سنة ١٨٨١ وبين نص قانون العقوبات المصرى (المأخوذ أصلا عن القانون الفرنسى كما صرحت به تعليقات الحفائية على المادة ٢٦١) . ذلك أن القانون الفرنسى قد رتب الإعفاء من العقاب على مجرد ثبوت وقائع القذف المنسوبة للموظفين ومن فى حكمهم (تراجع المادة ٣٦ من ذلك القانون) . أما فى قانون العقوبات المصرى فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ على أن الطعن فى أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بمهمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذا حصل سلامة نية وكان لا يتمتع أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه .

فبهذا الفارق الخطير وهو اشتراط قيام سلامة النية قد ابتعد الشارع المصرى

عن حكم القانون الفرنسي في جرمي القذف والنسب في حق الموظفين ومن إليهم وأصبح اجتهاد الفقهاء الفرنسيين في هذا الباب غير متج عندنا . ولقد كان رائد الشارح المصري في وضع قاعدة سلامة النية الحرص على المصالح العامة من أن تالما المالب وحماية سمعتها من تهجمات من يطمعن على الموظفين ومن في حكمهم إرضاء لسخيمة في نفسه حتى ولو كان طمعه صحيحا . فتل هذا الطاعن يجب أن لا يخفى بإمكانه إثبات صحة الوقائع التي ينسبها للقذوف فيه فتفسح له طرق التشهير والزيادة ويلحق بالمصالح العامة ما ينقض من كرامتها . وهو على أية حال غير مضار بهذا الحكم فإن له دائما حق تبليغ السلطة المختصة عن الوقائع التي يستطيع إثباتها فسمى تلك السلطة في رد الظلم إن كانت قد وقع وفي تلافى السيئات المدعى بها في هدوء الكون وطمأنينة من غير جلبه التشهير وضوضاء الغالة التي تجعل مكانة الوظائف العامة مضخة في الأقواء مهانة لدى الجمهور . ولما كانت عبارة " سلامة النية " حقيقة مقولة بالتشكيك قد ينهم معانها رأى محرورو قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ أن يبينوا في مذكرته الإيضاحية مراد الشارع منها ليستهدى رجال القانون بذلك . وملا قد ورد في تعليقات وزارة الحفانية على قانون العقوبات المذكور عند الكلام على المادة ٢٦١ ما يأتي : — " وشرط حسن النية هو مسألة من المسائل المتعلقة بالوقائع لا يمكن أن تقرر لما قاعدة ثابتة ولكن يلزم على الأقل أن يكون موجه الاستفاد يستند في ضميره صحته حتى يمكن أن يمد صادرا عن سلامة نية وأن يكون قدر الأمور التي نسبها إلى الموظف تحديرا كافيا وأن يكون استفاده للصلحة العامة لا لسوء قصد " .

وواضح من هذه التعليقات أن الشارع المصري وإن كان يرى أن مسألة حسن النية هي مسألة موضوعية إلا أنه رسم لما أقل قاعدة مقررة للعناصر الأساسية التي يتكون منها معانها وأصبح من الواجب على قاضي الموضوع عند بحثه في توفر هذا الشرط أو عدم توفره أن يفهمه على ذلك المعنى فإن فهمه على معنى آخر كان حكمه واقعا تحت رقابة محكمة النقض من جهة خطئه في تأويل القانون وتفسيره . ولا يجوز في هذه الحالة أن يقال إن مسألة حسن النية وسوئها أمر متعلق بالموضوع مما

يختص به قاضيه وحده إذ المسألة متعلقة بماذا يجب قانونا على القاضى أن يشته
لابصحة الأمر المادى الواقعى الذى أثبتته وعدم صحته، فهى مسألة قانونية بحتة .

وبما أنه لمعرفة توفر شرط سلامة النية فى الدعوى الحالية بالمعنى القانونى
المتختم يجب تحليل الأسباب التى استندت إليها محكمة الجنايات فى تبرئة المتهمين
الأول والثانى من تهمة القذف والسب؛ وهذه الأسباب هى بنصها ما يأتى : —

- ” حيث إنه فيما يختص بعزيز قد ثبت مما تقدم أنه لم يشترك فى التزوير ولم يعلم
” به قبل تقديم الأوراق المزورة للنيابة ونشرها بحريضة الضياء فلا محل للقول بأنه
” أسند أو اشترك فى إسناد ما جاء بهذه الأوراق إلى المجنى عليهم فى هاتين التهمتين
” خصوصا وهو يطلب فى بلاغه إجراء التحقيق ومحاكمة مرتكبي الجرائم المتوهم عنها
” بها إن كانت صحيحة أو محاكمة مزورهما إن كانت مزورة ولا يمكن القول بأنه
” كان سعيه النية فى التلجج عنها ونشرها وهو يستند محتما ولا يمكن مطالبة بثبات
” بحة ما جاء بها مع أنها لم تصدر منه ولم يشترك فى تزويرها ولم يعلم به هذا فضلا
” عن أن تبلغه النيابة عن جرائم يعلم بوقوعها ليس من حقه قطع بل من واجبه .
” وحيث إنه فيما يختص بالأستاذ دياب لم تقدم النيابة دليلا على سوء نيته
” سوى قوله إن أحد الضباط جاءه بعد أن شرع فى طبع العدد الذى نشر فيه خطاب
” هلام باشا وقال له إن دولة صدق باشا أمر بتليفه أن هذا الخطاب مزور وأنه
” يسمح له بإصدار هذا العدد بشرط أن يكون مستندا لتحمل المسؤولية الجنائية
” التى تترتب على نشره فكان بين أحد أمرين إما أن يرفض نشر بلاغ جاءه من
” رئيس الهيئة السياسية التى يرمى إليها وإما أن يتحمل المسؤولية الجنائية فلم يسمع من
” الوجهة الأدبية سوى اختيار الأمر الثانى خصوصا وأنه استبعد كثيرا بل رأى
” مستجيلا أن يكون هذا الخطاب مزورا بالمعنى الذى يتبادر إلى ذهنه فى تلك
” الساعة وهو أن يكون التزوير آتيا عن طريق دولة النقاس بلشا وأن من المواصل
” التى حلتها على الاعتقاد بأن هذا الخطاب صحيح التمرة المسلسلة (١٤٦٨) التى

”استرعت نظره بصفة خاصة وذويوع بعض ما ورد في الخطاب بين أنصار “
”المعارضة واعتقاده أن علام باشا غير معصوم من الخطأ وتوكيد بعض من “
”اطلعوا على الإمضاء قبل النشر أنها إمضاءه “ .

”وحيث إنه يؤخذ من هذه الأقوال أن دياب أفندي لم ينشر هذا الخطاب “
”إلا وهو معتقد بحته أما خطاب أحمد بك مراد وتقرير متبولى أفندي فلم يقم “
”أى دليل على علمه بعدم صحتهما بل ظهر أنه كان سليم النية في نشرهما كما كان “
”سليم النية في نشر خطاب علام باشا، ولذلك يتعين الحكم ببراءته كما يتعين الحكم “
”ببراءة عزيز ميعهم أفندي من هاتين التهمتين “ .

وبما أن الذى يستخلص من عبارة محكمة الجنايات بشأن محمد توفيق دياب
أفندي أنها تجزم بسلامة نيته وأنها لا تقبل دليل النيابة على سوء هذه النية للاعتبارات
التي ذكرتها .

وبما أنه بقطع النظر عن أن محكمة الجنايات حين قدرت أن محمد توفيق دياب
أفندي كان حسن النية في نشر خطاب علام باشا قد أخذت بقوله في هذا الصدد
قضية سلمة، وبقطع النظر عن قبولها ما قاله من أنه عند النشر كان يعتقد في ضيحه
صحته، وبقطع النظر أيضا عما قد يفهم من عبارتها من أن دياب أفندي يكون قدر
الظلم التي يحتويها هذا الخطاب تهديرا كافيا على الرغم من تأكيد رئيس المحكمة
له (وهو صاحب شأن فيه) أنه مزور ومن تحذيره إياه من نشره وإلا استهدف
السنوية الجناية - بقطع النظر عن كل ذلك لكون جميعه تقديرا موضوعيا في بعض
العناصر التي تتكون منها سلامة النية بحسب القاعدة المرسومة لما فإن العنصر الثالث
وهو أن يكون الاستناد المصلحة العامة قد أغفله المحكمة إغفالا تاما في عبارتها
المذكورة فيما تقدم .

وبما أن كل ما توجه المصلحة العامة في موضوع خطاب علام باشا إنما هو
السعى في تحقيقه تحقيقا قانونيا بمعرفة الجهة المختصة . وهذا الفرض يتم بتقديم بلاغ
مصطفى النحاس باشا المشتمل على هذا الخطاب إلى النيابة العمومية لتحقيقه فكان

نشر الخطاب بصورته الزنكوغرافية على الرغم من قيام هذا البلاغ غير مراد به أية مصلحة عامة بل هو لمجرد التشهير وإذ أن يكون العنصر الثالث من عناصر حسن النية متفيا انتفاء لا ريب فيه . وبهذا تصبح سلامة النية في نشر هذا الخطاب لا وجود لها .

أما نشر خطاب أحمد مراد بك وتقرير متبولى افندى فلم تذكر محكمة الجنايات عنه إلا أنه " لم يقدّم أى دليل على علمه بعدم صحتها بل ظهر أنه كان سليم النية في نشرها كما كان سليم النية في نشر خطاب علام باشا " . بهذا الإجمال قطعت المحكمة بحسن نية دياب افندى في نشره هاتين الورقتين أيضا . وهنا يلاحظ أنه بقطع النظر عما أثبتته المحكمة من أن عزيز افندى بلغ النيابة عن هاتين الورقتين وذكر في بلاغه الذى نشره دياب افندى معها أنه من المحتمل أن يكون خطبا علام باشا ومراد بك مزورين وعندئذ تلحق الفضيحة أصحابها وعمّا أثبتته أيضا من أن خطاب علام باشا الذى سبق نشره كان من قبل قد طعن فيه بالتزوير وتولت النيابة تحقيق الطعن ، وبقطع النظر عن أن من شأن ذلك كله أن يربب دياب افندى في صحة الورقتين المرتبطتين بخطاب علام باشا وأن يبعد المحكمة عن أن تقرر أنه لم يقدّم أى دليل على علمه بعدم صحة الورقتين — بقطع النظر عن كل ذلك فإن المحكمة إذ أثبتت في حكمها ما يفيد أن نشر الورقتين المذكورتين كان بعد تقديم البلاغ الخاص بهما للنيابة فإنها بهذا الإثبات قد دقت حتما وجه المصلحة العامة في نشر هذه الأوراق ، وبانتفاءه لا يمكن تحقيق حسن النية على المعنى الذى أراده القانون كما سلف القول .

وبما أنه يبين من ذلك جميعا أن ما فهمته محكمة الجنايات من عبارة سلامة النية وما جرت عليه في التدليل على قيامها كل هذا لا يتحقق به المعنى القانونى لهذه العبارة سواء في نشر خطاب علام باشا أو في نشر خطاب أحمد مراد بك والورقة التى معه ، ويحق إذن لمحكمة النقض والإبرام أن تصحح خطأ محكمة الموضوع وتقرر بأن سلامة النية غير حاصله فيما اجترحه محمد توفيق دياب افندى مما هو موضوع

تهمة القذف المستندة إليه والتي تناول الحكم المطعون فيه ذكر وقائمه المادية وسلم بنيتها .

وبما أنه حتى لو وجد أقل شك في كون بحث هذه المحكمة في توفر شرط سلامة النية بمقتضى القانون أو عدم توفره يشبه أن يكون أمرا متعلقا بالموضوع فإن سلامة النية ليست هي كل ما يطلبه القانون لحط العقوبة عن القاذف في حق الموظفين ومن في حكمهم ، بل إن القانون كما تقدم في صدر هذا البحث يشترط أيضا لإعفاء القاذف فيهم أن يقيم الدليل على صحة الأمور التي قذفهم بها . وقد تركت محكمة الجنايات بالمرأة التعرض لهذا الأمر فيما يتعلق بدياب افندى مع أن عدم تحقق هذا الشرط يحسم عقابه كقاذف في حق موظفين عموميين حتى ولو كان سليم النية . ولعل المحكمة وقد أشارت إلى هذا الشرط فيما يتعلق بعزير ميرهم افندى يكون مرادها أنها تسوى دياب افندى به فيما يتعلق بتوفر هذا الشرط وعلى هذا الاعتبار فسأتى عند الكلام عن عزير ميرهم افندى بيان ما لتقدير محكمة الجنايات في هذا الصدد من القيمة القانونية .

وبما أنه فيما يتعلق بعزير ميرهم افندى فإن الأسباب التي استندت إليها محكمة الجنايات في تبرئته من تهمة القذف والسب تتلخص في أنها رأت : (أولا) أنه لا يمكن القول بأنه في تبليغه النيابة أو نشره الأوراق المزورة قد أسند أو اشترك في إسناد ما جاء بتلك الأوراق إلى المجنى عليهم . (وثانيا) أنه لا يمكن القول بأنه كان سيئ النية في التبليغ عن الأوراق وفي نشرها وهو يعتقد صحتها . (وثالثا) أنه لا يمكن مطالبته بإثبات صحة ما جاء في الأوراق لأنها لم تصدر منه ولم يشترك في تزويرها ، وتبليغه النيابة عن جرائم اعتقد بوقوعها ليس من حقه قطع بل من واجبه أيضا .

وبما أنه ينبغي قبل الكلام عن قيمة الحكم في هذا الصدد ملاحظة أن النيابة العامة لم تعتبر بلاغ عزير ميرهم افندى الذي قدمه إليها مباشرة جريمة يستحق عليها المؤاخذه قانونا ، بل كل ما اتهمته به هو قذفه في حق صدق باشا وأحمد مراد بك بنشر الخطاب الذي نسب إلى الثاني أنه خرره لأول وبشر التقرير المرفق به لما

في هذا النشر من التخصف فيهما علنا . ومن أجل هذا فلا يفهم معنى لقول المحكمة إنه لم يكن سعي النيابة في التبليغ ولا لقولها إن التبليغ ليس حقا له فقط بل هو واجب عليه أيضا .

وبما أنه بعد استبعاد ما في عبارة المحكمة من الزائدات التي لا علاقة لها بالتهمة يبقى أن الوقائع المادية التي أثبتتها الحكم المطعون فيه عن تهمة هذا المتهم تفيد قطعا أنه قد عمل على نشر الخطاب المنسوب إصداره إلى أحمد مراد بك والتقرير المؤثر عليه بتوقيع منسوب لتبولى صفا أفندى . ولا يمكن أن يفهم معنى لهذا النشر على الملأ إلا أن الناشر يستند إلى رئيس الحكومة وإلى أحمد مراد بك المفتش بوزارة الداخلية المعنى المستند من صيغة هاتين الوثقتين وهو أنهما مع تبولى صفا أفندى يعملان على التدخل في الانتخابات والتأثير على الموظفين تدخلاتهما وإجراءاتهما .

وبما أن هذا الإسناد لا يظن في تحققة ما أشارت إليه المحكمة من أن عزيز ميرهم أفندى في بلاغه الذي قدمه للنيابة كان يطلب إجراء التحقيق ومحاكمة مرتكبي الجرائم المنزه عنها بالأوراق إن كانت تلك الأوراق صحيحة أو محاكمة مزورها إن كانت مزورة — لا يظن هذا في تحقق الإسناد : (أولا) لأن التبليغ للنيابة شيء ونشر الأوراق المبلغ عنها والمتضمنة بذاتها لإسناد الإجراء شيء آخر، وكل من الأمرين يعطى حكمه القانوني . (ثانيا) لأن الذي قاله عزيز ميرهم أفندى في هذا الصدد في بلاغه الذي قدمه للنيابة هو ما يأتي كما أثبتته المحكمة وكما هو مذكور في نفس ورقة البلاغ : "إما أن يكون خطاب أحمد بك مراد وخطاب علام باشا صحيحين — وهو ما اعتقده — فتكون القضية ثابتة بمقتضى هذين المستندين وإما أن يكون كلا الخطابين أو أحدهما مزورا كما يدعون فتنين العدالة والأمة من هم الذين زوروا وإلى أى فريق ينسب المزورون وعندئذ تكون القضية الثانية شرا من الأولى" "عزيز ميرهم أفندى في بلاغه يقول إن الأوراق تحتوي فضائح وإبهام مبدئيا يستدعي خطابي علام باشا ومراد بك المتيقن لهذه الفضائح . فلنا فرض على خلاف ما تقدمت أن عبارة هذا البلاغ يصح اتخاذها نكاة لتقدير قيمة الإسناد

المستاد من نشر الأوراق بالصحف السيارة فان هذه المحكمة لا تستطيع أن تفهم
 عن يقول في بلاغه إنه يستند أن هذه الأوراق صحيحة — لا تفهم كيف يقال عنه
 إنه لم يسند شيئا لمن يضمن عليهم لمجرد أنه أردف عبارته باحتال أن تكون الخطابات
 غير صحيحة وأنه يطلب تحقيقها . الحق أن هذا البلاغ المقدم للنيابة لو كان لم يذكر
 فيه عزيز ميرم شيئا عن اعتقاده من جهة الأوراق بل كان قال فيه إنه لا يستطيع
 اعتقاد شيء أو ترجيح شيء من جهة صحتها أو تزويرها وإنه لا يبدى فيها رأيا ما بل
 يترك كشف حقيقتها لسطة التحقيق — حتى لو كان عزيز ميرم وقف في البلاغ
 موقف المحايد الجاهل لشيء من حقيقته فانه كما تقدم لا شأن لهذا البلاغ مطلقا
 بنشر الأوراق المحتوية للقذف بالجريدة ، بل إن كان في هذا النشر في ذاته قذف
 فانه يأخذ حكمه القانوني بدون أى تأثير للبلاغ ولا لمبارته عليه . ولا يخطر بالبال
 في هذا الصدد أن صورة البلاغ المقدم للنيابة قد نشرت مع الأوراق المرفوعة بشأنها
 دعوى القذف وأن نشرها معها قد يكون له أثر في تحديد قوة الإسناد المستند من
 هذه الأوراق — لا يخطر في البال ذلك فان نشر صورة هذا البلاغ فيه أيضا جريمة
 قذف صريحة وإن كانت النيابة لم تدخله ضمن أعمال تهمة القذف المنسوبة لعزيز
 ميرم أفندي ولتوفيق دياب أفندي — فيه جريمة قذف لأن الإسناد في هذا الباب
 كما يتحقق بكل صيغة كلامية أو كتابية توكيدية يتحقق أيضا بكل صيغة ولو تشكيكية
 من شأنها أن تلقى في أذهان الجمهور عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيا
 في صحة الأمور المدعاة . ولذلك لا مبرر بما يتخذة القاذف من الأسلوب القولى
 أو الكتابي الذي يجتهد فيه في التهرب من نتائج قذفه . ومن كل هذا يرى أن علة
 استقاء الإسناد التي تملكت بها محكمة الجنايات لا قيام لها على الإطلاق . ويجب أن
 يلاحظ أن كلام المحكمة الآن راجع إلى بحث الوقائع التي يجتهدت المحكمة في حكمها من
 جهة علاقتها بالقانون ومعرفة هل فيها إسناد قذف بالمعنى القانوني أم لا فهو كلام
 كله من حق محكمة التخص وبعيد عن الموضوع بالمرة .

أما العلة الثانية التي استندت إليها تلك المحكمة وهي أنه لا يمكن القول بأن

عزیز آفتدی كان سئی النیة فی التبلیغ عن الأوراق وفی نشرها وهو معتقد صحتها فیحجب ابتداء أن یحذف منها قول المحکمة "إنه لا یمکن القول بأن عزیز میرهم كان سئی النیة فی التبلیغ عن الأوراق" یمحذف هذا وعدم الاعتداد به لأن الدعوی المرفوعة علی عزیز میرهم لیست دعوی تبلیغه النیابة بلاغا کاذبا حتی یقال إنه لیس سئی النیة فی التبلیغ عن الأوراق بل المرفوعة علیه هی دعوی قذف أسماها نشر الأوراق . ویحذف هذه العبارة الیی جاءت فی الحکم بدون أدنی مناسبة تقتضیها تنقی عبارة المحکمة هكذا :

"إنه لا یمکن القول بأن عزیز میرهم كان سئی النیة فی نشر الأوراق المزورة وهو یعتقد صحتها" .

وبتی كان الأمر كذلك وضع یحلاء ما یفید أن إسناد عزیز المطاعن الیی تحتویها تلك الأوراق كان إسنادا صحیحا مبنا علی عقیده فی صحتها . وفی ذلك ما یؤكد ما رأته هذه المحکمة بشأن العبارة السابقة . أما كون ما أثبتته المحکمة من اعتقاد عزیز بصحة الأوراق عند نشرها وكون هذا المنصر الذی أثبتته المحکمة هو من العناصر المكونة لسلامة النیة المطلوبة من یطعن علنا فی الموظفين العمومیین فلا علی الخوض فیها ما دام قاضی الموضوع أثبتته .

وبما أنه مع التسليم بثبوت عنصر اعتقاد عزیز آفتدی فی ضمیره بصحة الأوراق المشتبهة علی المطاعن الیی أسندنا للجنی علیهم ومع اقتراض أنه قدر تلك المطاعن تحذیرا کافیا قبل أن ینشر تلك الأوراق ، فإن محکمة الجنایات قد غفلت عن المنصر الثالث المكون لسلامة النیة الیی یریدها القانون فی المادة ٣٦١ وهو أن يكون العقد للصحة العامة .

وبما أن الثابت فی الحکم المطعون فییه أن عزیز میرهم آفتدی أرسل بلاغه للنیابة العمومیة قبل نشره الوریختین فی الجریده فالصلصة العامة إن كانت هی المقصودة فانها كانت قد تحققت بالتبلیغ للنیابة ولم یبق لها أیة فائدة فی نشر الأوراق علی الملأ بل كان هذا النشر لنشر هذه المصلحة أی لمحض الضیحة . ولیس

أدل على ذلك من عبارة بلاغه الذي قدمه للنيابة ثم نشره بنصه في عدد الجريدة الذي نشر فيه الورقتين إذ ورد فيه ما يأتي : " ويؤخذ مما جاء في هذا الخطاب المسائل الخطيرة الآتية : (أولاً) تدخل الإدارة الحكومية في شئون الانتخابات وطبعتها طبقاً لأهواء حزب الشعب وبلحانه . (ثانياً) تأييد لما جاء في خطاب علام باشا عن تدخل أحمد بك مراد المفتش بوزارة الداخلية في شئون الانتخابات . (ثالثاً) تأييد لما ورد في الخطاب المذكور أيضاً من أن مأمور قسم الأوبكية أخلص في النهاية بعد أن ظهرت نية فصله من الخدمة ، وإني لأرجو بالحاح أن تحققوا ما اشتمل عليه هذا الخطاب والقرار المرفق به من فضائح خطيرة والواقع أن لا متر من أن تليس الفضيحة أصحابها على كلا الحالين ، فاما أن يكون خطاب أحمد مراد بك وخطاب علام باشا صحيحين — وهو ما أعقده — فتكون الفضيحة ثابتة بمقتضى هذين المستندين ، وإما أن يكون كلا الخطابين أو أحدهما مزوراً كما يدعون فتبين العدالة والأمة من هم الذين زوروا وإلى أي فريق ينتمي المزورون وعندئذ تكون الفضيحة الثانية شراً من الأولى " . وقد أثبتت محكمة الجنايات في حكمها الشطر الأخير من هذه العبارة كما سبق ذكره عند الكلام على توفر شرط الإسناد وهو ناطق بأن المراد إلياس المقدوف في حقهم الفضيحة على كل حال .

فلا ريب إذن في أن المصلحة العامة لا شأن لها فيما أقدم عليه عزيز ميرم أفندي من نشر الورقتين ، وباتقاء المصلحة العامة في عمله تنفي عنه سلامة النية بالمعنى الذي أراداه القانون . ولئن كانت محكمة الجنايات أغضت عن التعرض لهذه النقطة إلا أن مفهوم الوقائع الثابتة في حكمها واضح الدلالة على ما رآته محكمة النقض فيما قبلتم .

أما العلة الثالثة التي استندت إليها محكمة الجنايات في تبرئة عزيز ميرم أفندي وهي التي أدرجتها إلى أنه لا يمكن مطالبة بآثبات صحة ما جاء في الأوراق لأنها لم تصدر منه ولم يشترك في تزويرها ، فإن القانون قد اشترط لإعفاء التآذف في حق

الرجال العموميين من العقاب فوق سلامة النية إثبات صحة الوقائع المذف بها .
ومعنى هذا الشرط أن يكون القائف مستمدا على الدليل على صحة ما قذف به وأن
يقدمه للحكمة فتتمده ؛ أما أن يقدم على القذف ويده خالية من الدليل معتمدا
على أن يظهر له التحقيق دليلا فهذا مما لا يميزه القانون . ولو كان الأمر بخلاف
ذلك لجاز لكل متهم على الناس أن يسلك هذا السبل اعتمادا على ما تفسر عنه
التحقيقات . وعلى هذا فانه حتى على فرض ثبوت سلامة نية عزيز ميرهم في نشر
الورقتين المزورتين - وهذا الفرض ممتنع قطعيا لما تقدم من الأسباب - فانه ليس
بمنجى من العقاب الذى سنه القانون لمن يقذف فى حق الرجال العموميين إذ هو
قد عجز عن إقامة الدليل على صحة الأمور التى قذف بها .

وبما أن المحكمة لا ترى فى الوقائع التى أئتمها الحكم المطعون فيه أن لعزير
ميرهم افندى دخلا مباشرا فى نشر الخطاب المنسوب لعلام باشا فان غيره هو الذى
تولى إيصاله للحرية، فيعين إذن اعتباره غير مسئول جنائيا عن نشره وإن كان
مسئولا عنه مدنيا .

وبما أنه متى تنظر أن ما ذعت إليه محكمة الجنايات فى تبرئة عزيز ميرهم افندى
ومحمد توفيق دياب افندى من تهمة القذف يرجع لخطأ فى فهم عبارة سلامة النية
وعلى الأخص فهم ما يوجب القانون من ضرورة إقامة القائف فى الرجال العموميين
للدليل على صحة الأسمال التى يقذفهم بها - متى تنظر ذلك تعين على محكمة النقض
والإبرام تصحيح هذا الخطأ والقرار للأسباب السابق شرحها بعدم توفر سلامة النية
بمناها القاتون عند التهمين وبسببهما عن إقامة الدليل على صحة الأمور التى قذفا
المنى عليهم بها وأنه لا عمل لإعفائهما من العقاب على تهمة القذف المستند إليهما
والى تناول الحكم المطعون فيه ذكر وقائعها وسلم بثبوتها بل يجب معاقبتها على تلك
التهمة تطبيقا للبائدين ٢٩١ و ٢٩٢ من قانون العقوبات المعدلين بالمرسوم بقانون
رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .

وبما تجدر ملاحظته أيضا أنه يظهر من عبارة حكم محكمة الجنايات فى صدد

كلامها على تهمة عزيز ميرهم افندى أن نظرها انتقل فتصوّرت أن المرفوع لديها هي تهمة بلاغ بأمر كاذب ولذلك حكمت في تهمة هو ومحمد توفيق دياب افندى طبقا للبائى القانونية المقررة في تهمة البلاغ الكاذب ومن أجل ذلك جاء حكمها في هذا الصدد علما لما سلف بيانه من التقء، إذ شأن في الأحكام ماين الموضوع منها لجريرة البلاغ الكاذب وبين المقرر لجريرة القذف .

وبما أن الدفاع عن المتهمين الأول والثاني قد تمسك بأن لعزيز ميرهم افندى أن يحتج بنص المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات لأنه إنما كان يبلغ عن جريمة لما نشر خطاب مراد بك والتقرير المرفق به .

وبما أنه لا محل لقبول هذا الدفع لأن عزيز افندى وقت أن نشرها بين الورقتين كان أرسل بلاغه إلى النيابة العمومية فعلا . وإذن فغير صحيح أنه إذ نشرها كان يبلغ عن جريمة . وعليه فلا يجوز اجتازها بالمادة ٢٦٣ .

وبما أن الدفاع قد تمسك أيضا بما ورد في صدر الفقرة الثانية من المادة ١٦٣ عقوبات من أنه لا عقاب على مجزوء إعلان الشكوى أو على مجزوء نشر الحكم .

وبما أن أقصى ما يستفاد من هذه العبارة أنه مباح مجزوء إعلان الشكوى المقدمة في دعوى من الأنواع الثلاثة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ١٦٣ أى الإخبار البسيط عن حصول هذه الشكوى إخبارا خاليا عن كل تفصيل (simple annonce) .

وبما أنه متى علم ذلك فلا يخفى وجه تمسك الدفاع بتلك العبارة لأن أيا من المتهمين لم يعلن شكوى قدمت من شخص عني عليه في دعوى من أصنافه الدعاوى المشار إليها بالفقرة الأولى من المادة وإيس أى منهما متهما في الدعوى الحالية بذلك .

أما ما قاله الدفاع من أن عزيز ميرهم افندى يعتبر مجنيا عليه في جريمة التزوير وقد بلغ النيابة بهذه الصفة فقول غير جدى أيضا إذ حصوله على الأوراق التي ظهر

أنها مزورة كان عن طريق غير مشروع، ومثل هذه الأوراق في ذاتها — صحيحة كانت أو مزورة — ليس من حق الحصول عليها ولا استعمالها .

”من طغى المدعين مدنيا والمتهمين“

وبما أن الوجه الأول من تقرير الأسباب المقدم من محمد علام باشا المدعى المدني يتلخص في أن محكمة الجنائيات قد أخطأت في الإجراءات برفعها الدعوى العمومية من تلقاء نفسها على ناشد مسيحه وزكى خطاب ثم على محمد أحمد خطاب وأن تلك المحكمة قد أخطأت أيضا بإبقائها عزيز ميرهم في الجلسة وقت إدلاء بعض المتهمين بأقوال تمه .

وبما أنه فيما يتعلق برفع محكمة الجنائيات الدعوى العمومية على بعض المتهمين ليس للدعى المدني أية مصلحة في التمسك بشيء منه لا سيما إذا لوحظ أنه قد وجه هو دعواه المدنية إلى اثنين ممن رفعت عليهم محكمة الجنائيات الدعوى العمومية وحكم له عليها .

أما ما أشار إليه هذا الوجه من بقاء عزيز ميرهم أفندى في قاعة الجلسة فانه يرجع إلى ما رأته المحكمة من أن ليس ما يدعى لإخراجه ، وهي الحكم في تقدير ذلك .
وبما أن مبنى الوجه الثاني من ذلك التقرير يرجع لما أتت به النيابة في الوجهين السابع والتاسع من تقريرها وقد سبق الرد على هذين الوجهين .

وبما أن مبنى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه أثبت أن عزيز ميرهم أفندى استعمل أوراقا مزورة للاضرار بالمدعى المدني وهو لا يعلم بتزويرها فكان من الواجب الحكم بالتعويض لأن حسن النية لا ينصرف إلا إلى العلم بالتزوير ، أما نية الإضرار فموجودة .

وبما أن هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه قد تى جرمي التزوير والاستعمال عن عزيز ميرهم أفندى وهذا يستتبع رفض التعويض المبني على جريمة التزوير أو المبني على جريمة الاستعمال باعتبارها جريمة مقصودة حاصلة مع العلم بالتزوير .

وبما أن الوجه الرابع مبنى على أن جريمة القذف بمباصرها قد وقعت في حق المدعى المدنى فيجب تعويضه عنها .

وبما أنه متى قرر قبول الوجه الثامن المقدم من النيابة العمومية عن تهمة القذف المستندة لمحمد توفيق دياب أفندى وعزيز مبرهم أفندى يصح القضاء عليهما بالتعويض المطلوب لمحمد علام باشا عن الضرر الذى أصابه من الجريمة . ولكنه بالنظر إلى أن علام باشا لم يطلب فى تقرير الأسباب المقدم منه الحكم على محمد توفيق دياب أفندى بل قصر كلامه على عزيز مبرهم أفندى فلا يمكن الحكم على دياب أفندى بشيء .

وبما أنه وإن لم يثبت أن عزيز مبرهم أفندى كانت له يد مباشرة فى نشر خطاب علام باشا إلا أنه قد تبين أن خططه المعية هى التى أدت إلى ظهور هذا الخطاب فى الوجود ، كما أنه هو الذى أوصله لمن سعى فى نشره ، فهو غير برىء من الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية .

وبما أن الأوجه الثلاثة الأولى من تقرير الأسباب المقدم من محمد متبولى صفا أفندى المدعى المدنى ترجع لما أوضحته هذه المحكمة فى الرد على كل من الوجه الثالث والرابع والخامس من تقرير النيابة .

وبما أن الوجه الرابع من التقرير يرجع لما سبق الرد به على الوجهين السابع والثامن من تقرير النيابة . ولقد ذكر متبولى أفندى فى هذا الوجه فوق ما سبق الرد عليه أن محكمة الجنايات قد اعتمدت فى حكمها على أن هناك علقا منه على ناشد مسيحه وأرجعت هذا العطف إلى أسباب غير صحيحة مع أن السبب الصحيح لهذا العطف وهو اتحاد شعورهما بشأن رد رئيس الجلسة كان معروفا لدى المحكمة وتجاهلته .

وبما أن هذا القول مردود بأنه كان على المدعى المدنى أن يدلى لمحكمة الموضوع بصراحة وعلى الوجه المشروع الذى يراه بالسبب الحقيقى الذى جعله

يعطف على ناشد مسيعة وهو على ما يقول اتحاد شعورها بشأن الرد ، إنما وقد قدم عن ذلك في الوقت المناسب فلا سبيل الآن إلى استماع ما يقول .

وبما أن الوجه الخامس من التقرير حوى بحثا مأخوذا من وقائع الدعوى تخلفه تحليل للنقط القانونية التي سبق الرد عليها في بعض الوجوه المقدمة من النيابة ولا ترى المحكمة فيما احتواه هذا الوجه شيئا يعيب الحكم المطعون فيه بما عابه به الطاعن .

وبما أن الوجوه التي شملها تقرير الأسباب المقدم من ناشد مسيعة ليس فيها غير ما سبق الرد عليه من الوجوه التي تمسكت بها النيابة سوى أبحاث تدور حول وقائع الدعوى وانتقاص لقيمة الأدلة التي أخذت بها محكمة الموضوع وهذا كله لا شأن لمحكمة النقض والإبرام به .

وبما أن تقرير الأسباب المقدم من محمد أحمد خطاب يتركز مبناه في أنه كتب خطاب علام باشا وهو يجهل ما يدبر بشأنه وما كان يعلم أن هذا الخطاب ستوضع عليه إمضاء منقورة لعلام باشا ، فهو إذن حسن النية ولا عقاب عليه فيما فعل .

وبما أن هذا الوجه مردود بما قطعت به محكمة الجنايات من أن هذا الطاعن كان سيئ النية وكان يعلم بما أعد له الخطاب الذي كتبه وما كان يدبره ناشد مسيعة وزكى خطاب فالطعن منصب إذن على تقدير الوقائع واستنتاج محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

وبما أنه بين من ذلك جميعا أن الوجهين المقبولين من الطعون المقدمة هما الوجه الثامن من تقرير النيابة العمومية والوجه الرابع من تقرير محمد علام باشا المدعى المدني اتحاصان بمجرىي القذف والسب المرفوعين على المتهمين الأول والثاني . وهذا القول يرجع خطأ محكمة الجنايات في تطبيق نصوص القانون على الواقعة المثبتة في حكمها فيتمين على محكمة النقض والإبرام أن تحكم في موضوع الدعوى بمقتضى القانون تطبيقا للمادتين ٢٢٩ و ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات

وأن تحكم على عزيز أفندي ميرهم بالتعويض المدني بالتضامن مع كل من ناشد مسيحه وزكى خطاب اللذين حكمت محكمة الجنايات عليهما وحدهما به .

وبما أن الجريمة التي ارتكبها محمد توفيق دياب أفندي هي جريمة قذف على اشتراك معه في بعض أجزائها عزيز ميرهم أفندي بطريق الاتفاق والمساعدة على الوجه المبين في التهمة وعلى ما سبق بيانه في أسباب هذا الحكم . وعقاب أولهما دياب أفندي يقع تحت نص المواد ١٤٨ و ٢٦١ و ٢/٢٦٢ و ١٦٦ مكررة من قانون العقوبات وعقاب الثاني عزيز ميرهم أفندي ينطبق على المواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ١٤٨ و ٢٦١ و ٢/٢٦٢ من ذلك القانون .

وبما أن المحكمة ترى في تهديد العقوبة أن تلحظ في شأن محمد توفيق دياب أفندي ما بدا من استهتاره بالمسئولية الجنائية إلى حد أن تأتى يمينه عن تحذير رئيس الحكومة إياه من نتائج فعله إنما هو أقدم على نشر خطاب يجره - وهو صاحب الشأن فيه - أنه مزور ريمته . اطرح دياب أفندي هذا الإنذار ولم يعبأ به متعللاً بأن عليه من الوجهة الأدبية أن يطبع أمر رئيسه السياسى الذى كلفه بنشر ذلك الخطاب ، وهو تعامل أقل ما فيه أنه يتم عن استخفاف بالنظام وعناد في هذا الاستخفاف عظيم . أما في شأن عزيز ميرهم أفندي فقد استبان من وقائع الدعوى أنه في سبيل تحقيق غاياته قد اتخذ وسائل معينة تتنافى مع قواعد الخلق الكريم إذ لم يتحرج في أن يعمل من خططه التجسس على الناس والرضا عن كشف أسرارهم من طريق السرقة والاختلاس . على أن المحكمة ترى من وجهة أخرى أنه يصح لها أن تراعى المركز الاجتماعى لهذين المتهمين ولا سوابق لهما تفضى طبقاً لـ (٥٢) من قانون العقوبات بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس التي تسلب فتلتهما ليكون ذلك لهما إنذاراً بوجوب الكف عن مثل ما اندفعا فيه .

جلسة الاثنين ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا :

(٣٤٣)

القضية رقم ١١٦٨ سنة ٢ القضائية .

(١) جريمة الزنا . تبس . المراد به قانونا . الألة التي تبجل في حق الزاني . ملحة محكمة الموضوع في التقدير .

(المادة ٢٣٨ عقوبات)

(ب) رشوة . الشروع فيها . وعد الزاني بإعطائه كل ما يملك .

(المادة ٩٦ عقوبات)

١ - إن القانون إنما أراد بحالة التبس التي أشار إليها في المادة ٢٣٨

عقوبات أن يشاهد الشريك والزوجة المزني بها في ظروف لا تترك مجالا للشك عقلا في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا . فتي بين الحكم الوقائع التي استظهر منها حالة التبس وكانت هذه الوقائع كافية بالقتل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى فلا وجه للاعتراض عليه بأن الأمر لا يبدو أن يكون شروعا في جريمة الزنا لأن تقدير هذا أو ذاك مما يملكه قاضي الموضوع ولا وجه للعطن عليه فيه . خصوصا إذا لوحظ أن القانون يعمل بمجرد وجود رجل في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم دليلا على الزنا أي على الجريمة التامة لا بمجرد الشروع .

٢ - إذا وعد شخص موظفا بإعطائه كل ما يملك في نظير قيامه بعمل له فإن

هذا القول لا يفيد أن هناك شروعا منه جديا في إعطاء رشوة إذ هو لم يعرض فيه شيئا معينا على الموظف بل عرضه هو أشبه بالهزل منه بالجد .

(٣٤٤)

القضية رقم ١١٩٧ سنة ٢ القضائية .

تروير في محروسي . عدم اختصاص الموظف بتحرير مثل المحرر الموقر . حكمة . إشارة تلفظية منسوب صدورها إلى رئيس مصلحة تتضمن سؤال موقفه عن سبب محققه عن الاشتراك في الانتخاب . ترويرها تروير في وثيقة عرقية .

(المادتان ١٧٩ و ١٨٣ عقوبات)

لا يمتد المحرر رسميا إلا إذا حرره موظف عمومي مختص بمقتضى وظيفته بتحريره وإعطائه الصيغة الرسمية . ويعطى حكم المحرر الرسمي في باب التزوير المحرر الذي يصطنع على صورة المحررات العمومية أو الرسمية وينسب زورا إلى الموظف العمومي المختص بتحرير أشباهه ولو أنه لم يصدر في الحقيقة عن الموظف المذكور . أما إذا كان الموظف المنسوب إليه المحرر المزور غير مختص بتحرير أمثاله فلا يمكن إعطاء هذا المحرر حكم المحررات الرسمية إلا إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب إليه ثبوت ملاحظته على كثير من الناس . ففى هذه الصورة يجب العقاب على التزوير الحاصل فيه باعتباره محررا رسميا لتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال . وإذن فالتزوير الذى يقع فى إشارة تليفونية منسوب صدورها إلى رئيس مصلحة ما تتضمن سؤال موظف عن سبب تخلفه عن الاشتراك فى الانتخاب لا يعتبر تزويرا فى أوراق رسمية وإنما هو تزوير فى ورقة عرفية .

الطعن المقدم من النيابة العامة فى دعواها رقم ٣٤٨ سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢
المقيدة بمعدل المحكمة رقم ١١٩٧ سنة ٢ قضائية ضد شوق عبد الوهاب .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية شوق عبد الوهاب بأنه فى خلال شهر مايو سنة ١٩٣١ الموافق شهر محرم سنة ١٣٥٠ بناية بندر الجيزة : (أولا) سرق قسائم بيضاء من دفتر إشارات التليفون بالمعمل اليطرى بالجيزة حالة كونه خادما بالأجرة فيه . (ثانيا) ارتكب تزويرا فى أوراق رسمية بطريق الاصطناع بأن أنشأ إشارات مزورة على الأوراق البيضاء المذكورة المسروقة ونسب صدورها إلى كل من أحمد بك فريد مدير القسم اليطرى وحافظ شرف الدين أفندى مدير المعمل اليطرى بالنيابة والدكتور إسماعيل أبو بكر خليفه بالمعمل ووقع بإمضاءات الآخرين عليها نسب صدورها إليهما . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة جنائيات مصر لحاكمته بالمواد ٢٧٤ فقرة سابعة ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات . تقرّر حضرته

في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣١ إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد المذكورة .
ومحكمة جنابات مصر بعد أن سمعت الدعوى قضت فيها بحضور يا في ٢٥ نوفمبر
سنة ١٩٣١ عملا بالمواد ٢٧٤ ققرة سابعة و ٢٧٩ و ١٨٣ و ٣٢ من قانون العقوبات —
باعتبار أن ما وقع من المتهم جنحا سرقة وتزوير في أوراق عرقية ومعاقبته من
أجلهما بالحبس مع الشغل لمدة سنة .

فطن حضرة رئيس نيابة مصر بالتوكيل عن سماعة النائب العمومي في هذا
الحكم بطريق النقض في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ وقدم تقريرا بأسباب الطعن
في اليوم عينه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في المبدأ فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن محصل الطعن المتقدم من النيابة أن محكمة الموضوع أخطأت
في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة في الحكم إذ اعبرت تزوير المتهم للإشارتين
التلفونيتين تزويرا في أوراق عرقية مع أن إحداها مزعوم صدورها عن مدير
القسم البيطري وتضمن تكليف مدير العمل الكيماوى البيطرى بالجيزة بناء على
أمر الوزارة سؤال موظفين تحت إدارته عن سبب امتناعهما عن التوجه للجان
الاقتاب وقد أجيبت هذه الإشارة بأخرى — وهى الإشارة المزورة الثانية —
منسوبة إلى مدير العمل المذكور تتضمن إجابة الموظفين وسما على ما وجه اليهما
من الأسئلة وقد ذلت الإشارتان المذكورتان بتوقيعات منسوبة إلى الموظفين
المختصين . وهذا مما يجعل الإشارتين ورتين أميريتين ويكون اصطلاحهما وتقليد
الإمضاءات الموقع بها عليهما تزويرا في أوراق رسمية . كذلك تزوير إمضاء العامل
المختص بتبليغ الإشارات التلفونية وتلقاها بما يفيد زورا أنه قلم الإشارة الواردة من
القسم البيطرى وصدر الإشارة المرسله من العمل الكيماوى إلى القسم المذكور كل

ذلك بما يؤكد حصول التروير في أوراق رسمية لأن هذا العمل الأخير داخل ولا شك في اختصاص الموظف المذكور ومن واجبه القيام به .

ومن حيث إن المحزور لا يعدّ رسمياً إلا إذا حرره موظف عمومي مختص بمقتضى وظيفته بتحريره وإعطائه المصغة الرسمية . ويسطى حكم المحزور الرسمي في باب التروير المحزور الذي يصطنع على صورة المحزورات العمومية أو الرسمية وينسب زوراً إلى الموظف العمومي المختص بتحرير أشباهه ولو أنه لم يصدر في الحقيقة عن الموظف المذكور . أما إذا كان الموظف المنسوب إليه المحزور المزور غير مختص بتحرير أمثاله فلا يمكن إعطاء هذا المحزور حكم المحزورات الرسمية إلا إذا كان البطان اللاحق بالمحزور بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تقوت ملاحظته على كثير من الناس وإذن يجب العقاب على التروير الحاصل فيه باعتباره محزوراً رسمياً لتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال . وذلك مالا محل مخوض فيه في القضية الحالية لما سيأتى بيانه . ومن حيث إن الأصل أن الرئيس الحكومي يكون مختصاً بإجراء ما يرى إجراءه من التحقيق مع مرعوبه في كل ما يتعلق بأعمال وظواهرهم لمعرفة مبلغ إخلاصهم في أداء واجباتهم الحكومية أو تقصيرهم فيها . وله كذلك أن يتحرى عن سيرهم الشخصي خارج الحكومة في كل ما له مساس بواجباتهم العامة وفي كل ما يرمي عن مبلغ ولائهم للحكومة التي هم قائمون بخدماتها . أما ما خرج عن هذا الحد فلا شأن له به ولا اختصاص له في التدخل فيه .

ومن حيث إن الأصل أن مباشرة الموظف لحق الانتخاب عمل شخصي محض ولا علاقة الوظيفة الحكومية به ولم يسلط القانون رئيساً على مرعوس لمراقبته في استعمال هذا الحق الشخصي أو لإلزامه القيام به على وجه خاص أو في ظرف معين . ذلك بأن التأثير على الناخب في الجملة — موظفاً كان أو غير موظف — مما ينهى عنه قانون الانتخاب ويساق عليه .

ومن حيث إن الإشارتين التليفونيتين المنسوب إلى المتهم تزويرهما والمتضمنين سؤال الموظفين عن سبب تخلفهما عن الاشتراك في الانتخاب لو فرض أنهما

حقيقتان فأنهما قد صيغتا في أسلوب لا يترك مجالا للشك في أن الرئيس لم يكن على حق أو شبه حق في توجيه السؤال إلى الموظفين بالصورة التي وجه بها بل ولا للشك في أنه كان متعديا حدود اختصاصه وذلك بتذكيره الموظفين بسبق التنبيه عليهما بالذهاب إلى مقر لجنة الانتخاب لإعطاء صوتهما ، الأمر الذي ينهى عنه القانون لما فيه من التأثير على حرية الناخبين .

ومن حيث إنه ما دامت عبارة الإشارتين تم عن أن الرئيس المنسوب إليه توجيهاهما يكون - بفرض صحتهما - قد عمل في غير حدود القانون فلا شبهة في أن المحرر المزور على هذه الصورة لا يمكن أن تكون له صيغة رسمية أو شبيهة بالرسمية لأن مثله ليس مما تخول القوانين أو اللوائح للموظف تحريره بحكم وظيفته وليس فيه ما يمت إلى الوظيفة بصفة ما وليس أحد يجهل بطلان كماله رسمي لأدنى تأمل ، فالإشارة المنسوب إلى الرئيس توجيهها وكذا الإشارة التي أجاب بها الموظفان على سؤال رئيسهما يجب أن تعتبر كلتاها أمرا خارجا عن عمل الوظيفة . أما احتجاج النيابة بأن تزوير توقيع حامل التليفون على الإشارتين مما يؤكد أن التزوير حصل في أوراق رسمية إذ لا شك في أن تبليغ الإشارات التليفونية من اختصاص العامل المذكور - هذا الاحتجاج مع وجاهته لا تأثير له في الدعوى الحالية لأن تزوير إمضاء هذا الموظف ليس داخلا في صيغة التهمة التي وجهتها النيابة إلى المتهم ورفعت بها الدعوى العمومية عليه .

ومن حيث إنه مما هتدم بين أن محكمة الجنائيات أصابت إذ اعتبرت تزوير الإشارتين التليفونيتين المنسوب إلى المتهم في هذه القضية اصطلاحا تزويرا في محزرات عرقية وأن العظمى المقدم من النيابة على غير أساس ويستعين رفضه .

(٣٤٥)

القضية رقم ١٤٤٢ سنة ٢ التضيائية .

إفلاس بالتدليس :

(١) هل لما كـ الجنائية أن تخفى بالقوة قبل صدور حكم من القضاء التجاري إشهار الإفلاس ؟

(ب) حالة التوقف عن الدفع . كقيمة إيجابتها .

(المادة ٢١٥ تجارى أهل)

١ - إن القواعد القانونية العامة تدع للحكمة الجنائية أثناء نظر جريمة الإفلاس بالتدليس أن تبحث بنفسها وقدّر ما إذا كان المتهم يعتبر بالنسبة للدعوى المطروحة أمامها في حالة إفلاس وما إذا كان متوقفا عن الدفع . وهى تنوّل هذا البحث بحكم أنها مكلفة باستظهار أركان الجريمة المطروحة أمامها وأهمها تحقق حالة الإفلاس والتوقف عن دفع الديون وتاريخ هذا التوقف . على أن نص المادة ٢١٥ من قانون التجارة الأهلى صريح في تحويل هذا الحق للمالك الجنائية . فلا محل للقول بأن قضاءها بالمقاب قبل صدور حكم بإشهار الإفلاس من القضاء التجارى يمتد اقتيانيا على نصوص القانون ويترتب عليه البعث بمحقق القلم وبضمانات الدائنين .

٢ - إن المطالبة الرسمية ليست شرطا في إثبات حالة التوقف عن الدفع خصوصا متى تبين وجود تدليس من التاجر المتهم . والحكمة الجنائية الحق في تقرير وجود حالة التوقف مسترشدة بظروف الواقعة وبكل وسائل الإثبات . فالمطالبة في المواد التجارية يجوز أن تكون بخطاب عادى أو برسالة تفرافية كما يجوز أن تكون في بعض الأحوال بطريق المشافهة .

(٣٤٦)

القضية رقم ١٦٩٣ سنة ٢ القضائية .

سرق . ابن سرق متاعا لوالده . بيع المتاع المروق لشخص حسن النية على أنه مملوك للبائع . نصب .
(المواد ٢٦٩ و ٢٩٣ عقوبات و ٨٧ مدنى)

الابن الذى يسرق متاعا لوالده ثم يبيعه لشخص حسن النية على أنه مالك لما باع إذا كان يخبر من العقاب عن السرقة بحكم المادة ٢٦٩ عقوبات فإن فعلته الثانية وهى البيع للغير الحسن النية تعتبر نصبا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات باعتبار أنه باع ما لا يملك وتوصل بذلك إلى قبض مبلغ من المشتري الحسن النية على أنه ثمن المتاع المبيع له .

جلسة الاثنين ١٦ مايو سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٣٤٧)

القضية رقم ١٨١٤ سنة ٤٧ القضائية .

شروع في الجريمة . الجريمة المنجية . استعمال بندقية غير صالحة لإخراج مقتولها في القتل . اجبار الحادثة شرعاً في قتل .

(المادة ٤٠ عقوبات)

إذا تعمد شخص قتل شخص آخر مستملاً لذلك بندقية وهو يستفد صلاحيتها لإخراج مقتولها فإذا بها غير صالحة لإخراج ذلك المقتول فإن الحادثة تكون شروعاً في قتل وقف الفعل فيه أو خاب أثره لأسباب خارجية عن إرادة الفاعل فهو شروع معاقب عليه قانوناً . أما القول بأن هناك استحالة في تنفيذ الجريمة لعدم صلاحية الآلة وأن وجود هذه الاستحالة يمنع معه القول بالشروع فلا يؤخذ به في صدد هذه الحادثة إذ عبارة المادة ٤٠ عقوبات عامة تشملها .

(٣٤٨)

القضية رقم ١٤٢٨ سنة ٢ القضائية .

(١) دعوى مدنية . قاعدة اختيار أحد الطرفين . شروط تطبيق هذه القاعدة . طلب رد و بطاقتين

ورقة أمام المحكمة المدنية . طلب تعريض عن تزويرها أمام المحكمة الجنائية . جوازه .

(المواد ٥٢ و ٥٤ و ٢٣٩ تحقّق)

(ب) إقرار سلطون عليه بالتزوير أمام المحكمة المدنية . بحث المحكمة الجنائية فيه وتقديرها بإياه . جوازه .

(ج) طعن بالتزوير . الطريق المرسومة لذلك في قانون المرافعات . عدم احتياج الحاكم الجنائية لها . لا عيب .

١ — إن نص المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات — الذي قضى بعدم جواز التحول إلى الطريق الجنائي بمسءول سلوك السبيل المدني — ليس في الحقيقة سوى قيد للحق العام المنصوص عليه في المادتين ٥٢ و ٥٤ من القانون المذكور

والذي يقتضاه يجوز للدعى بالحق المدني أن يرفع دعواه المدنية بتعويض الضرر الناشئ من الواقعة الجنائية إلى المحكمة الجنائية المختصة بنظر تلك الواقعة بدلا من رفعها إلى القضاء المدني المختص أصلا بنظر الدعاوى المدنية ، وما دام نص المادة ٢٣٩ قيدا لعموم نص المادتين ٥٢ و ٥٤ وجب تطبيق مده وقصره على نوع الحق الذي أتى بالحد من طرق استعمله والأخذ به كما هو الشأن في القيود والاستثناءات . وبما أن المادتين ٥٢ و ٥٤ لا تشكلان إلا على حق التعويض المترتب على الضرر الناشئ من جريمة وجب للحد من حق المحنى عليه ومنعه من الطريق الجنائي المقزور بالمادتين المذكورتين أن يكون المرفوع أولا إلى المحكمة المدنية هو نفس طلب التعويض عن الجريمة حتى يمتنع طلبه بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية . أما إذا كان الطلب المرفوع أولا إلى المحكمة المدنية هو طلب رد و بطلان ورقة مدعى بتزويرها والطلب المرفوع بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية هو طلب التعويض عن التزوير فالطلبان مختلفان لاختلاف موضوعهما ولا يمكن في هذه الحالة الاحتجاج بحكم المادة ٢٣٩ .

٢ - لا يجوز الطعن في الحكم بمقولة إن المحكمة اعتمدت على إقرار سبق الطعن فيه بالتزوير وكانت دعواه لا تزال معلقة أمام المحكمة المدنية ، إذ هذا الإقرار هو دليل من أدلة التزوير ، وليس في القانون ما يمنع المحكمة من النظر في الأدلة التي تقدم لها وأن تقضى بصحتها أو بطلانها . وهي ليست مجبرة على إيقاف الفصل في الدعوى حتى يقضى في قيمة ذلك الدليل من جهة أخرى ، إذ القانون لم ينص جهة معينة بنظره دون غيرها وإلا كان ذلك قلبا للأوضاع المتعارفة التي تقضى بإيقاف المدني إلى حين الفصل في الجنائي لا العكس .

٣ - الطريق المرسوم في قانون المرافعات أمام المحاكم المدنية للطعن بالتزوير هو خاص بهذه المحاكم . وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسيمه لأنها في الأصل حرة في اتباع السبل الموصلة إلى اقتناعها .

الطعن المقدم من أحد قراعه عيسى ضد النيابة العامة في دعواها رقم ٤٤٥ سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المقلدة بجدول المحكمة رقم ١٤٢٨ سنة ٢ قضائية وإبراهيم بشاى عبده مدع بحق مدنى .

الوقائع

رفع المدعى بالحق المدنى هذه الدعوى مباشرة الى محكمة جنح المنشية الجزئية ضد أحد قراعه عيسى ومحمود على التغير و خليل إبراهيم بشاى متهما بإيهاهم بأنهم في شهر يونيه سنة ١٩٢٨ بدائرة قسم الجمرک زوروا ورقة عريفية أى مخالصة بمبلغ خمسمائة وتسعين جنيا مصريا ونسبوا صدورها منه وذلك بواسطة وضع ختم مزور وذلك إضرارا به وطلب معاقبتهم بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات مع الحكم له بمبلغ عشرة جنيات تمويضا قبلهم بالتضامن .

وعند نظر القضية أمام المحكمة للشار إليها عدل المدعى بالحق المدنى طلب التمويض إلى مبلغ خمسة وأربعين جنيا وتنازل عن مقاضاة الطاعن جنائيا وطلب الحكم عليه بصفته مسئولاً مدنيا بالتضامن مع الآخرين في التمويض المطلوب ورفع الحاضر مع الطاعن فرعيا بصلح قبول الدعوى العمومية للسببين اللذين أباهاها بمحض الجحاسة وطلب الحاضر مع المدعى بالحق المدنى رفض هذا الدفع فضت المحكمة هذا الدفع للوضع وبعد أن سمعت الدعوى حكمت فيها حضوريا بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣١ عملا بالمواد ١٨٣ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات بالنسبة للأول والثالث وبالمادة ١٨٣ من القانون المذكور بالنسبة للثاني : (أولا) برفض الدفع الفرعى المقدم من المتهم الأول وقبول الدعوى المدنية قبله . (ثانيا) بحبس كل من المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لإيقاف التنفيذ وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى مبلغ خمسمائة قرش تمويضا والمصاريف المدنية المناسبة وخمسين قرشا أتعاب عمالة - على اعتبار أن المتهم الثاني في ١٩ أبريل سنة ١٩٣٧ بدائرة قسم الجمرک ارتكب جريمة التزوير في محرر عرفى أى مخالصة بمبلغ خمسمائة وتسعين جنيا نسب صدورها من المدعى بالحق المدنى بواسطة وضع ختم

منزوره إضرارا به ولأن الأول (الطاعن) في الزمن والمكان المذكورين اتفق مع المتهم الثاني وحرّضه على ارتكاب هذه الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق وهذا التحريض ويكون الثالث في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٧ بدائرة قسم الجمرك اشترك مع الأول (الطاعن) في ارتكاب هذه الجريمة بأن اتفق معه وساعده في الأعمال المسبقة والخمسة لارتكابها وذلك بتوقيعه على المخالصة المزورة بصفة شاهد مع علمه بتزويرها .

فاستأنف المتهمون هذا الحكم الثاني في يوم صدوره والأول والثالث في ثاني يوم صدوره واستأنفته النيابة أيضا في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣١ .

وعند نظر القضية أمام محكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية بيّنت استثنائية تمسك الحاضر مع الطاعن بما دفع به أمام محكمة أول درجة وبعد أن سمعت المحكمة الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ بقبول الاستئناف شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المستأنف .

فطلعن حضرة المحامي بالتوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ وقدم تقريرا بالأسباب في ٣١ منه .

المحكمة

بعد سماح المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن قدم وبيّنت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ رفض الدفع الفرعي المقدم من الطاعن بعدم قبول دعوى المقضى المدني اعتيادا على ما قضت به المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات من عدم جواز التحول إلى الطريق الجنائي بعد سلوك السبيل المدني في نفس الواقعة . وقد ارتكبت المحكمة في رفض الدفع على أن هذا المنع لا يكون إلا عند اتحاد الأشخاص والموضوع والسبب في الدعوى . على أن كل ما يتطلبه القانون المصري — بحسب ما يفهم من النص الفرنسي للمادة ٢٣٩ المذكورة — هو أن تكون الدعوى

وليدنى واقعة واحدة (à raison du même fait) ؛ وهذا الشرط متوفر فى القضية الحالية لأن المدعى المدنى بعد أن طعن أمام المحكمة المدنية بتروير المخالصة المقتمة من الطاعن عادر فرفع دعوى جنحة مباشرة أمام المحكمة الجنائية وطلب تعويضاً عن هذا التروير نفسه — فأساس الدعويين واقعة واحدة هى واقعة التروير وإن اختلفت الطلبات أمام كل من المحكمتين . فكان الواجب على المحكمة الجنائية أن تقضى بعدم قبول الدعوى المدنية وبالتالى بعدم قبول الدعوى الجنائية لأنها لا يصح أن تحرك من المدعى المدنى إلا بناء على دعوى مدنية مقبولة .

ومن حيث إن النص الفرنسى للسادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات قد يفهم منه أن الواقعة التى رُفعت بسببها دعوى أمام المحكمة المدنية لا يصح أن تخدم بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية ولو بطلب مخالف لما طلب أمام المحكمة المدنية أى أن المنوع هو نقل تحقيق واقعة بينها إلى القضاء الجنائى بعد أن سبق عرضها على القضاء المدنى مهما اختلف الطلب فى الجهتين ؛ ولكن هذا لا يترد عليه :

أولاً — أن نص المادة ٢٣٩ ليس فى الحقيقة سوى قيد للحق العام المنصوص عليه فى المادتين ٥٢ و ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات والذى يجوز بمقتضاه للدعى بالحق المدنى أن يرفع دعواه المدنية بتعويض الضرر الناشئ من الواقعة الجنائية إلى المحكمة الجنائية المختصة بنظر تلك الواقعة بدلاً من رفعها إلى القضاء المدنى المختص أصلاً بنظر الدعاوى المدنية . وما دام نص المادة ٢٣٩ قيداً لعموم نص المادتين المذكورتين وجب تضييق مده وقصره على نوع الحق الذى أتى بالحذف من طرق استعماله والأخذ به كما هو الشأن فى القيود والاستثناءات . وبما أن المادتين ٥٢ و ٥٤ لا تشكلان إلا على حق التعويض المترتب على الضرر الناشئ من جريمة وجب لهذا من حق المجنى عليه ومنه من الطريق الجنائى المقرر بالمادتين المذكورتين أن يكون المرفوع أولاً إلى المحكمة المدنية هو نفس طلب التعويض عن الجريمة حتى ينتج طلبه بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية .

وثانياً — أن النص العربى للسادة ٢٣٩ يقتضى أن يكون المرفوع إلى المحكمة

الجناحية هو عين الطلب الذى سبق تقديمه إلى المحكمة المدنية . ولا تصور وحدة الطلب في الدعويين إلا بوحدة الموضوع . والطلب الوحيد الذى يمكن أن يتصور إمكان تنقله بين المدنى والجناحى هو طلب التعويض وإذن فهو وحده المقصود بحكم المادة ٢٣٩ ، والنص الفرنسى للسادة المذكورة لا يختلف — أو يجب ألا يختلف — في مؤداه عن النص العربى الذى تظهر فيه — على ما سلف بيانه — حكمة التشريع بجلاء لا محل معه للشك في غرض الشارع . ويجب أن يلاحظ إلى جانب ذلك أن المعنى المستفاد من النص العربى هو الذى اعتقد عليه إجماع التفقه والقضاء الفرنسين في تفسير قاعدة " اختيار أحد الطريقين " (*una via electa*) بل إن مسألة الادعاء بحق مدنى أمام المحكمة الجناحية في قضية تزوير بعد الطعن بالتزوير طمنا فرعيا لدى المحكمة المدنية — هذه المسألة بخصوصها (وهى مدار البحث في الطعن الحالى) قد نص عليها قانون المرافعات الفرنسى بالمادة ٢٥٠ وأجازها وابتنى رأى الفقهاء هناك بأن تلك المسألة متمشية مع قاعدة " اختيار أحد الطريقين " وإذن فالواجب عندنا أن يرد النص الفرنسى إلى حدود النص العربى وأن يصرف النظر عما في معناه الحرفى من توسع لاحكمة له . أما القول بأن هذا التوسع يصح أن يحمل على أن الشارع المصرى أراد أن يرجع بالقاعدة إلى المعنى القديم الذى كانت تضم به في فرنسا قبل الإجماع الأخير — فنقول رد عليه : (أولا) أن النص العربى ظاهر المعنى في غير ليس ولا إيجاب ولا تصور فن الواجب الأخذ به وتقديمه على النص الفرنسى الذى ليست له في التشريع المصرى قيمة للنص العربى ولا يصح الرجوع إليه والمبدول به عن النص العربى إلا إذا شاب هذا الأخير غموض أو نقص يقصر به عن مسابقة القواعد القانونية العامة أو عن أداء المعنى المقصود منه ، فان لم يكن به شئ من ذلك فهو أولى بالإعبار بلا مرأه ، والنص العربى للسادة ٢٣٩ واضح الدلالة وأكثر عماشة للقواعد العامة المجمع عليها . (وثانيا) أن النص الفرنسى ورد هكذا : (من رفع دعوى أمام محكمة مدنية أو تجارية فلا يجوز له بسبب نفس الواقعة الادعاء بحق مدنى أمام المحكمة الجناحية) . وظاهر هذا النص أن أى واقعة

جناية تحصل كتنصب أو تزوير أو خيانة أمانة مثلا فيرفع المجني عليه فيها دعوى إلى المحكمة المدنية يطلب فيها رد الشيء الذي أخذ بطريق النصب أو بطلان المحرر المزور أو رد الشيء الذي أخذ خيانة فتقضى له المحكمة بـرد الشيء المأخوذ نصبا أو خيانة أو ببطلان المحرر المزور - مثل هذا المجني عليه لا يستطيع أن يطلب مباشرة إلى المحكمة الجنائية عقاب النصاب أو الخائن أو المزور وتمويضه عن الضرر الذي لحقه من الجريمة التي وقعت عليه بل ولا يستطيع أن يدخل خصما في الدعوى العمومية التي ترفعها النيابة ليطالب بتمويضه عن ذلك الضرر . وبدعى أن وجه المحكمة في ذلك خاف كل الخفاء وأن المطلق السليم والعدل يبين ذلك إباء تاما ويدين إلى أن هذا لا يصح أن يكون مرادا للشارع ، فإن عتوبة المحرم حق وتمويض المضرور حق ولجوء المضرور إلى المحكمة الجنائية يطلب تمويضه الذي لم يطلبه من قبل أمام المحكمة المدنية حق أيضا . ومتى كان الأمر كذلك وجب إما إهمال النص الفرنسي اكتفاء بالنص العربي الواضح الدلالة في معناه الذي ترفع منه تلك الريب التشريعية وإما تحريمه على وجه يتلاءم مع النص العربي ، والتخريج ممكن فإن أصل مراد الشارع عدم قتل الطلب موضوع الدعوى من محكمة إلى أخرى وعلى هذا الأصل يكون قول المسألة : " لا يجوز له بسبب نفس الواقعة الادعاء بحق مدني أمام المحكمة الجنائية " أي لا يجوز له قتل دعواه التي قدمها للمحكمة المدنية تأسيسا على واقعة جنائية تا إلى المحكمة الجنائية تأسيسا على نفس الواقعة . وبما أن الجائز المطالبة به أمام المحكمة الجنائية هو التويض لزم أن تكون الدعوى التي يتقدم بها إلى المحكمة المدنية هي جنبا دعوى التويض . ومهما يكن في هذا التخريج من التكلف إلا أنه هو الممكن أن يكون وعلى كل حال فوجود النص العربي وصراحته متين كما سلف عن النص الفرنسي .

ومن حيث إنه يترتب على ما تقدم أنه متى كان الطلب المرفوع أولا إلى المحكمة المدنية هو طلب رد وبطلان الورقة المدعى بتزويرها وكان الطلب المرفوع بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية هو طلب التويض عن التزوير كما هو الشأن في هذه القضية

فالطالبان مختلفان لاختلاف موضوعهما ، ولا يمكن في هذه الحالة الاحتجاج بمحكم المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحقيقة إذ قضى برفض الدفع المقدم من الطاعن بناء على مقتضى المادة ٢٣٩ المذكورة .

ومن حيث إن محصل الوجه الثانى أن محكمة الموضوع اعتمدت على إقرار سبق الطعن عليه بالتروير من الطاعن وكانت دعواه لا تزال مطلقة أمام المحكمة المدنية ولم يفصل فيها بعد وقد تمسك الطاعن بذلك أمام محكمة الموضوع ولكنها لم تلتفت إلى قوله وقضت بصحة الإقرار فهى بهذا استباححت لنفسها الفصل في تهمة لم تطرح أمامها وقضت فيها بالبراءة .

ومن حيث إن هذا الوجه يرد عليه أن الإقرار الذى يشير إليه الطاعن هو دليل من أدلة تزوير المخالصة المطعون فيها وليس فى القانون ما يمنع المحكمة من النظر فى الأدلة التى تقدم لها وأن تقضى بصحتها أو بطلانها وليست هى مجبرة على إيقاف الفصل فى الدعوى حتى يقضى فى قيمة ذلك الدليل من جهة أخرى وإلا كان ذلك قلباً للأوضاع المتعارفة التى تقضى بإيقاف المدنى إلى حين الفصل فى الجنائى لا العكس وما دامت محكمة الموضوع مختصة أيضاً بالنظر فى ذلك الدليل وتقديره بما يستحق ولم ينص القانون جهة معينة بنظره دون غيرها فليس فيها فعلته محكمة الموضوع أقيمت على القانون ولا على سلطة قضائية أخرى .

ومنى حيث إن محصل الوجه الثالث أن محكمة الموضوع — على فرض أن لها حق التمرض لتقدير قيمة ذلك الإقرار المشار إليه بالوجه السابق — فهى لم تتبع الطريق المرسوم لذلك فى قانون المرافعات .

ومن حيث إن هذا الوجه يرد عليه أن الطريق المرسوم فى قانون المرافعات للمحكمة المدنية والتجارية الطعن بالتروير خاص بالمحاكم المذكورة وليس فى القانون ما يحسب الحاكم الجنائية على ترميمه لأنها فى الأصل حرة فى انتهاز السبل التى يراها مناسبة .

ومن حيث إن محصل الوجه الرابع أن المحكمة أخذت بدفاع أحد المتهمين — شركاء الطاعن — المضمن صحة حصوله على الإقرار السابق الإشارة إليه من الطاعن واعتبرت أن هذا الإقرار صدر من الطاعن حقيقة ثم قضت في الوقت نفسه بالعقوبة على هذا المتهم باعتباره شريكا للطاعن في تزوير المحالصة ، وفي هذا من التناقض ما لا يخفى .

ومن حيث إنه لا تناقض في ذلك لأن واقعة التزوير سابقة على واقعة تحرير الإقرار والطاعن في كل منهما وجهة خاصة ، كما بين من الوقائع التي أثبتتها الحكم المطعون فيه . على أنه لا مصلحة للطاعن من وراء ذلك إذ لا شأن له بما يقضى به من العقاب على متهم آخر .
ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(٣٤٩)

القضية رقم ١٦٧٩ سنة ٢ القضائية .

دعوى مدنية . تعويض . تبرة المقيم . القضاء في الدعوى المدنية . جواز محكمة الجنح . وجوبه على محكمة الجنابات .

(المواد ١٧٢ و ١٨٨ تحقيق و . . تشكيل)

إن الحدود التي خولها القانون لمحكمة الجنح الاستثنائية في شأن الدعوى المدنية المرتبطة بمحنة قد رسمتها المادة ١٨٨ من قانون تحقيق الجنابات بالإحالة على المادة ١٧٢ منه . ونص هذه المادة لا يحتم على محكمة الجنح أن تقضى في الدعوى المدنية على المتهم الذي تبرئه أو أن تقضى له بل يجوز لها ذلك . فإذا أصدرت حكما بعدم الاختصاص كان قضاؤها سليما في جوهره مهما يكن لطالب التعويض من حق فيه^(١)

(١) مما ينبغي ملاحظته أن إصدار محكمة الجنح حكما بعدم الاختصاص ليس دائما قانونيا تماما (وإن كان لا تأثير لذلك على صحة من حيث هو حكم) فان محكمة الجنح مختصة أيضا بالنظر في التعويض الذي والفصل فيه في صورة التبرئة وإنما الأشكل بالقانون أن يكون قضاؤها في مثل هذه الصورة يحفظ الحق فيونه يتقاضون بناء على صحة الاختصاص المدنية ولو أن قضاها بعدم الاختصاص ليس فيه ما يمس بصحة حكمها من ناحية مخالفته على الحقوق القانونية لقوى الثأن .

أما إذا قضت في موضوع الدعوى المدنية بالرفض فإن حكمها لا يكون بمنجى من الطعن الذى قد يوجه عليه في الحدود التى رسمها القانون .

وعلى العكس من ذلك قد أوجب القانون على محاكم الجنائيات بالمادة ٥٠ من قانون تشكيلها أن تفصل في التضييقات في نفس الحكم الذى تصدره في الدعوى أيا كان هذا الحكم أى سواء أصدر بالعقوبة أم بالبراءة وإلا كان حكمها مخالفا للقانون ووجب نقضه .

(٣٥٠)

القضية رقم ١٦٨٠ سنة ٢ القضائية .

(١) دعوى . قاعدة اختيار أحد الطريقين . حكم بعدم اختصاص من المحكمة المدنية . يمكن الرجوع إلى المحكمة الجنائية .

(المواد ٥٢ و ٥٤ و ٢٣٩ تحقيق)

(ب) أدلة جديدة بعد الحفظ . جريمة نصب قاعة على ترورير . دليل جديد على التزوير : أنه في جريمة النصب .

(المادة ١٢٧ تحقيق)

(ج) ترورير . إتيان . كل الطريق القانونية جائزة . المضاهاة ليست شرعا ضروريا .

(المولد ١٧٩ و ١٨٣ عقوبات و ٢٦١ مرافعات)

١ — الأصل هو أن المجنى عليه حر في الاتيأاء — بخصوص تعويض الضرر الذى أصابه من الجريمة — إلى المحاكم المدنية بحسب أصول القانون العامة أو إلى المحاكم الجنائية بحسب الحق المختل له بمقتضى المادتين ٥٢ و ٥٤ من قانون تحقيق الجنائيات وأنه إذا اتجا إلى أحدهما وترك دعواه فله الحق أن يتجى إلى الآخر ما دام لم يترك نفس الحق . والمادة ٢٣٩ من هذا القانون ليست إلا استثناء من المبدأ المقرر بالمادتين ٥٢ و ٥٤ سالفى الذكر ، وكل استثناء يجب تفسيره وحصر نتائجه في الدائرة الضيقة التى لا نزاع في سريانه فيها . ومألة إمكان الرجوع إلى المحكمة الجنائية بعد صدور حكم بعدم الاختصاص من المحكمة المدنية هى مسألة خلافية يرى بعض الفقهاء السير فيها بحسب أصل الحرية المتقدم ذكرها من التصريح للمجنى عليه بالاتيأاء إلى المحكمة الجنائية ويرى البعض الآخر عدم التصريح

له بذلك ما دام هو قد اختار الطريق المدنى . ولكن ما دام حكم عدم الاختصاص الصادر من المحكمة المدنية لا يمتنع من التقدم بدعواه للحكمة المدنية المختصة ، وما دام منشأ الخلاف هو نصا استثنائيا فالأولى الأخذ بالرأى الأول والرجوع إلى الأصل العام وهو حرية الاختيار وعدم التوسع في تفسير ذلك النص الاستثنائى وتوسيع نطاق انطباقه .

وبناء عليه إذا رفع شخص دعوى مدنية بطلب فسخ عقد بيع فدفع المدعى عليه بعدم اختصاص المحكمة نظرا لقيمة العقد المطلوب فسخه وأخذت المحكمة بهذا الدفع وقضت بعدم الاختصاص فان هذا الحكم لا يمنع المدعى من الادعاء بحق مدنى أمام المحكمة الجنائية فى دعوى استمالة عقد البيع المدعى بترويره .

٢ - إن المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات اعتبرت شهادة الشهود من ضمن الدلائل التى يبيع ظهورها الشروع ثانيا فى إتمام إجراءات الدعوى العمومية ما دامت المواعيد المقررة لسقوط الحق فى الدعوى العمومية لم تنقض بعد . فإذا كانت الواقعة هى واقعة نصب قائمة على جريمة تزوير فكل دليل يقدم فى تهمة التزوير - الذى كان فى الواقع وسيلة سهلت جريمة النصب التى هى المقصودة بالذات لتهمة - يعتبر دليلا جديدا على صحة تهمة النصب يبيع الرجوع الى الدعوى العمومية فيما يتعلق بهذه الجريمة بعد حفظها .

٣ - إن القانون لم يحدد للقاضى المدنى ولا للقاضى الجنائى طرق استدلال خاصة لتحقيق مواد التزوير بل كل الأدلة القانونية من كتابات وشهادة شهود وقرائن كلها يجوز للقاضى الاعتماد عليها فى تكوين اعتقاده . وليست المضاهاة شرطا ضروريا يجب توفر حصوله للقول بوجود التزوير أو عدم وجوده بحسب ما يظهر من تيجتها . إذ لو صح ذلك لما أمكن الفصل فى شأن ورقة ضاعت بعد تزويرها أو وجدت ولكن لا توجد أوراق لمضاهاتها عليها .

وإذا كان من المستحسن لدى القاضى الجنائى أن يجمع المضاهاة تحت مباشرة فى حالة ما إذا رأى محلا للمضاهاة فانه غير محظور عليه أن يعتمد عند الضرورة على

مضاهاة يكون أجراها غيره ما دام هذا الغير شهد بها أمامه أو كانت تتضمنها ورقة رسمية لا شك في صحة صدورها . وكل ما هنالك هو أن المتهم إذا كان قد طلب من القاضي التحقيق بالمضاهاة أمامه وأهمل القاضي الفصل في طلبه بالإجابة أو الرفض كان قضاؤه محلا للنقض لمساسه بحقوق الدفاع .

الطعن المقدم من محمد عبي الدين أفندي ضد النيابة العامة في دعاها رقم ٧٢٤ سنة ١٩٣٢ المقيدة بجدول المحكمة رقم ١٦٨٠ سنة ٢ قضائية وحسن سالم قنديل مدع بحق مدني .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن المذكور بأنه في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٩ بناية قسم مصر الجديدة : (أولا) استعمل ورقة مزورة وهي عبارة عن عقد بيع عرفي منسوب صدوره من المرحوم محمد بك عرفى إلى المدعو محمد أفندي أبو السعود تاريخه ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٣ بقطعة أرض موضحة الوصف والمقدار بالتحقيقات بزمام كفر الجلموس وذلك بأن قدمه كسند على صحة امتلاكه لقطعة الأرض هذه بطريق مشترك لها من محمد أبو السعود المذكور إلى المدعو حسن سالم قنديل وذلك أيضا حمله بتوقيعه أى بتزوير الورقة . (ثانيا) استولى بطريق الاحتيال على مبلغ ٢٠٠ جنيه من حسن سالم قنديل المشار إليه وذلك بأن أوهمه بمشروع كاذب وهو امتلاكه لقطعة الأرض بجهة كفر الجلموس بقود كاذبة قدمها إليه كأدلة للملكية المزعومة وأتفاهه وإياه على بيعها إليه سالة كونه لا يملكها أى لا يملك قطعة أرض بهتة البهية . وطلبت من محكمة جنح الوالى الجزئية عقابه بالسنتين ١٨٣ فقرة ثانية و ٢٩٣ من قانون العقوبات .

وادعى حسن سالم قنديل مدنيا وطلب الحكم له بمبلغ ٢١ جنيها تمويضا . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الجنح المذكورة دفع الحاضر عن المتهم فرعيا : (أولا) بعدم جواز رفع الدعوى العمومية تطبيقا للمادة ١٢٧ من قانون تحقيق

الجنائيات . (وثانيا) بعدم قبول الدعوى المدنية لرفضها أمام المحكمة المدنية، وطلب الحاضر مع المدعى بالحق المدني رفض هذين الدفيعين والمحكمة ختمتهما للوضوع وبعد أن سمعت القضية قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٣١ عملا بالمادتين السابقتين مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات : (أولا) برفض الدفيعين الفرعيين . (ثانيا) بجبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٢١ جنيهًا تعويضا والمصاريف المدنية ومائة قرش أتعاب محاماة .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم في يوم صدور صوابته المتهم في ٢٤ مايو سنة ١٩٣١ .

وعند نظر القضية استئنافيا أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية تمسك الحاضر عن المتهم بالدفيعين اللذين أبداهما أمام محكمة أزل درجة وطلب الحاضر عن المدعى المدني رفضهما وطلبت النيابة التشديد فضت المحكمة هذين الدفيعين للوضوع . وبعد أن سمعت الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٣٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الدفيعين الفرعيين وتأييده فيما يختص بالعقوبة وألزم المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة .

فطعن حضرة إدوار قصيرى بك المحامى بالتوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٢ وقدم حضرته تقريرا بالأسباب في ٢١ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن صحيح شكلا لتقديمه هو وأسبابه في الميعاد القانوني .

وحيث إن الوجه الأقل يتحصل في أن حسن سالم قنديل المدعى بالحق المدني

رفع دعوى مدنية تقيدت بجدول محكمة مصر الابتدائية تحت نمرة ١٣٩ سنة ١٩٣٠

أعلنت بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٩ طلب فيها الحكم بفسخ عقد البيع موضوع

شكواه وردت الثمن مع مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض وأنه لم يكن له الحق في أن يدعى بعد ذلك (أى بتاريخ ١٥ يوليـة سنة ١٩٣٠) مدنيا في دعوى الجـنـحة الـتى صدر فيها الحكم المطعون فيه الآن . ويقول الطاعن إنه دفع بناء على ذلك أمام محكمة الجـنـح بـعدم قبول الدعوى المدنية ولكن المحكمة لم تعول على هذا الدفع وقضت برفضه مخالفة بذلك ما نصت عليه المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات من أنه لا يجوز لمن رفع طلبه إلى محكمة مدنية أو تجارية أن يرفعه إلى محكمة جنائية بصفة مدع بمحقوق مدنية .

وحيث إنه بالرجوع إلى الأوراق المشار إليها في الحكم المطعون فيه وإلى محاضر جلسات الدعوى الحالية يبين أن حسن سالم قنديل قاضى حقيقة الطاعن مدنيا أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٩ إلا أنه بناء على ما دفع به نفس هذا الطاعن أمام تلك المحكمة من عدم الاختصاص بنظر القضية العقد المطلوب فسخه قضت المحكمة بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ بعدم اختصاصها بتقـدم حسن سالم قنديل عقب ذلك الحكم إلى محكمة الجـنـح مـدـعـيا بمحق مدنى ضد الطاعن وذلك بتاريخ ١٥ يوليـة سنة ١٩٣٠ .

وحيث إنه ولئن كان صحيحا أن حسن سالم قنديل اختار في مبدأ الأمر الطريق المدنى إلا أنه من الصحيح أيضا أن الحكم الذى أصدرته محكمة مصر الابتدائية الأهلية بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أزال هذه الدعوى وجعلها كأن لم تكن ، وقد عاد لحسن سالم قنديل بمقتضى هذا الحكم كامل الحق الذى كان له من قبل في اختيار الطريق الذى يريد لدعواه وقد اختار فعلا الطريق الجنائى ولم يكن حيثئذ من حق الطاعن أن يتحمل أمام محكمة الجـنـح بـعدم قبول دعوى حسن سالم قنديل المذكور خصوما إذا لوحظ أنه (أى الطاعن) هو الذى سـد الطريق المدنى في أول الأمر على المدعى وأجلاه إلى المدول عن الطريق الذى كان اختاره أولا .

وحيث إن أساس ما تذهب إليه المحكمة الآن مبنى على أن الأصل هو حرية المحنى

عليه في الالتجاء - بخصوص تعويض الضرر الذي أصابه من الجريمة - إلى المحاكم المدنية بحسب أصول القانون العامة أو إلى المحاكم الجنائية بحسب الحق المخول له بمقتضى المادتين ٥٢ و ٥٤ من قانون تحقيق الجنابات وأنه إذا التجأ إلى أيهما وترك دعواه فله الحق أن يلجئ إلى الآخر ما دام لم يترك تفس الحق، وأن المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنابات ليست إلا استثناء من المبدأ المقرر بمادتي ٥٢ و ٥٤ سالفتي الذكر، وأن كل استثناء يجب تفسيره وحصر نتائجه في البائرة الضيقة التي لا نزاع في سريانه فيها، وأن مسألة إمكان الرجوع للحكمة الجنائية بعد صدور حكم بعدم الاختصاص من المحكمة المدنية هي مسألة خلافية يرى بعض الفقهاء السير فيها بحسب أصل الحرية المتقدم ذكرها من التصريح للجنى عليه بالالتجاء إلى المحكمة الجنائية، ويرى البعض الآخر عدم التصريح له ما دام هو اختار الطريق المدني وما دام حكم عدم الاختصاص الذي صدر من المحكمة المدنية لا يمنعه من التقسّم بدعواه للحكمة المدنية المختصة، وأن منشا الخلاف ما دام هو نصا استثنائيا فالأولى الأخذ بالرأى الأول والرجوع إلى الأصل العام وهو حرية الاختيار وعدم التوسع في تفسير ذلك النص الاستثنائي وتوسيع نطاق انطباقه - وعليه يكون ما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض الدفع السابق ذكره في محله ويتمين بنسبه على ذلك رفض هذا الوجه .

وحيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه سائر الاتهام وغزل على شهادة من يدعى نجيب افندى منصور معتبرا إياها كدليل جديد تجوز معه العودة إلى الدعوى العمومية التي كان تقرر حفظها من نيابة الوالي بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩ مستندا في ذلك إلى المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنابات . ويقول الطاعن إنه لو صح الأخذ بهذه الشهادة كدليل قانوني على التروير فلا يمكن أن يكون دليلا على النصب إذ المفهوم من المادة ١٢٧ السابقة الذكر أن يكون الدليل الذي يبيح الرجوع إلى الدعوى العمومية بعد حفظها منصبا على الجريمة وإثباتها وإن نجيب افندى منصور هذا لم يشهد على واقعة النصب بالذات .

وحيث إنه مما تجب ملاحظته أولاً أن المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات اعتبرت صراحة شهادة الشهود من ضمن الدلائل التي يبيع ظهورها الشروع ثانياً في إتمام إجراءات الدعوى العمومية ما دامت المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى العمومية لم تنقض بعد . ويلاحظ من جهة أخرى أن الشهادة التي أداها نجيب أفندي منصور إذا كانت تناولت التزوير فإنها تناولت النصب حتماً إذ جريمة النصب في الدعوى الحالية قائمة على جريمة التزوير لأن التزوير كان في الواقع وسيلة سهلت جريمة النصب التي هي المقصودة بالذات للتهمة ؛ فإنا كانت النيابة العامة حفظت تهمة النصب لعدم قيام دليل لديها على تزوير أصل العقد الذي تملك به محمد أبو السعود الأرض التي زعم الطاعن أنه اشتراها من أبي السعود هذا وباعها للجنى عليه حسن سالم قنديل أو حفظتها كما هو المفهوم من إشارة الحفظ لاعتبارها أن الطاعن يكون مجنيا عليه أيضاً لو صح أن ياتمه محمد أبو السعود يكون هو الذي زور أصل عقد امتلاكه المقول بصدوره إليه من المرحوم محمد بك عرقى — إذا كان هذا أو ذاك فإنه بعد أن ثبت من تحقيق النيابة لتهمة التزوير أن الطاعن هو هو نفسه المزور للعقد الأصلي المقول بصدوره من محمد بك عرقى فإن قرار الحفظ الصادر في تهمة النصب ينهار وكل دليل قام في التحقيق على الطاعن في تهمة التزوير هذه يكون دليلاً جديداً على صحة تهمة النصب سواء أكان شهادة شهود أو غيرها مما تشير إليه المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إنه لذلك يكون الوجه الثاني متعين الرفض .

وحيث إن الوجه الثالث يتلخص في أن المحكمة إذ اعتبرت شهادة نجيب أفندي منصور دليلاً على التزوير قد خالفت نصوص قانون المرافعات وأهملت دفاع المتهم فيما يختص بالتزوير وأنه كان يجب على المحكمة أن تأمر بمضاهاة الختم المطعون فيه وفقاً لنص المادة ٢٦١ من القانون المذكور بنسب خبير قى لبيان التزوير لا أن تستند إلى ما أثبتته المحقق من أن هناك اختلافاً بين الختم المدعى بزيوره وبين الختم

الصحيح . ويقول الطاعن إن الدليل الذى يصح للحكمة الارتكاف عليه يجب أن يقوم أمامها هى لا أمام المحقق وإن إجراءات إثبات تزوير الأختام وخطوط نص عليها فى قانون المرافعات وأساسها المضاهاة على أختام وخطوط لا شهادة شهود .

وحيث إن القانون لم يحدد للقاضى المدنى ولا للقاضى الجنائى طرق استدلال خاصة لتحقيق مواد التزوير بل كل الأدلة القانونية من كتابات وشهادة شهود وقرائن كلها جائز للقاضى الاعتماد عليها فى تكوين اعتقاده بوجود التزوير المدعى به وعدم وجوده . وليست المضاهاة شرطا ضروريا يجب توفر حصوله للقول بوجود التزوير وعدم وجوده بحسب ما يظهر من نتيجتها . ولو صح ذلك لما أمكن الفصل فى شأن ورقة ضاعت بعد تزويرها أو وجدت ولكن لا توجد أوراق لمضاهاتها عليها . كما أنه إذا كان من المستحسن لدى القاضى الجنائى أن تقع المضاهاة تحت مباشرته فى صورة ما إذا رأى محلا للمضاهاة فانه من جهة أخرى غير محظور عليه أن يستمد عند الضرورة على مضاهاة يكون أجزاها غيره ما دام هذا التبرع شهادتها أمامه أو كانت تتضمنها ورقة رسمية لا شك فى صحة صدورها ما دامت القرائن أو شهادة الشهود كافية فى ذاتها لأن تكون دليلا يعتمد عليه القاضى فى وجود التزوير . كل ما فى الأمر أن المتهم لو كان طلب من القاضى التحقيق بالمضاهاة أمامه وأهل القاضى الفصل فى الطلب بالإجابة أو الرضى كانت قضاؤه محلا للنقض لمساسه بحقوق الدفاع والطاعن لم يدع فى تقرير طعنه أن له طلبا من هذا القبيل أغفله القاضى .

وحيث إنه لذلك يكون هذا الوجه متعين الرضى أيضا .

(٣٥١)

القضية رقم ٢٩٩١ سنة ٢ القضائية .

(أ) نياة عمومية . استغلاها عن السلطة القضائية . اشتغال الحكم على عبارات ماسة بها . شطبها .

(ب) محكمة الجنائيات . قاضى الإحالة . القبض على ستم أسالة غايية قاضى الإحالة على محكمة الجنائيات . إعلان الإجراءات التباية . وجوب تقديم المتهم إلى قاضى الإحالة . تنزله عن هذه المرحلة . لا يجوز .

(المواد ١٢ و ٩ (ب) تشكيل و ٢٢٤ ملة تحقيق)

١ - النيابة سلطة مستقلة لها بحكم وظيفتها وأمانة الدعوى العمومية التي في عهدتها حرمة ، فليس للمحاكم عليها أية سلطة تتيح لها لومها أو تعييبها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها ، بل إن كان القضاء يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له إلا أن يتجه في ذلك إلى المشرف مباشرة على رجال النيابة وهو النائب العام أو إلى الرئيس الأعلى للنيابة وهو وزير الحفانية على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة لها من أن لا يفض من كرامتها أمام الجمهور . فليس لمحكمة الجنايات أن ترى النيابة في حكمها بأنها "أسرفت في الاتهام" وأنها "أسرفت أيضا في حشد التهم ويكلمها للتهمين جرافا" .

٢ - المادة ١٢ (ب) من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادة ٣٣٤ المعلقة من قانون تحقيق الجنايات صريحان في أنه إذا صدر أمر بإحالة متهم على محكمة الجنايات ولم يكن سبق حضوره أمام قاضي الإحالة وقبض عليه قبل الحكم في قضية من محكمة الجنايات فيكون الإجراء كما لو كانت القضية لم تقدم لقاضي الإحالة وأن من يحكم عليه غيابيا من محكمة الجنايات ولم يكن سبق حضوره أمام قاضي الإحالة يكون الإجراء بشأنه كما لو كانت القضية لم تقدم قبل إلى هذا القاضي . وهذا النص في المادتين لا يدع مجالا للشك في أن ضبط المتهم الذي أحاله غيابيا قاضي الإحالة إلى محكمة الجنايات يبطل كل الإجراءات التي حصلت في حقه ابتداء من قرار الإحالة النهائي وتصبح هذه الإجراءات كأنها في حكم المدم . فإنا نظرت محكمة الجنايات موضوع القضية وقضت فيها معتمدة على تنازل المتهم من هذه المرحلة من الإجراءات بحجة أن نظام قاضي الإحالة وضع لمصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل عنه كان هذا المتهم كأنه محال من غير أمر بالإحالة إذ الأمر الصادر في غيبته لاوجود قانونيا له . وهذا لا يقره القانون إذ المادة التاسعة وما بعدها من قانون تشكيل محاكم الجنايات تضي بأن كل قضية جنائية يحققها النيابة ينظرها قاضي الإحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات ويصدر فيها أمرا بإحالتها عليها متى وجد مسوقا لذلك . فما لم يتم هذا الإجراء ويبقى قائما فلا تعتبر محكمة الجنايات متصلة بالدعوى اتصالا قانونيا .

ومثل ذلك التهم الذي قدم مباشرة إلى محكمة الجنايات إذا قضت تلك المحكمة بتبرئته لا يجوز له أن يدفع بأنه اكتسب بهذه البراءة حقاً لأن الحق لا يعتبر مكتسباً له حرمة إلا إذا كان ملك هذا الحق ذا أهلية لتملكه ، ومحكمة الجنايات لم تتصل بالدعوى اتصالاً قانونياً يجعلها في حل من نظرها .

الطعن المقدم من النيابة العامة في دعواها رقم ٧٣٥ سنة ١٩٣٢ المقيدة بمجدول المحكمة رقم ١٦٩١ سنة ٢ قضائية ضد علي حسين محمد وآخرين ومن فهم حنا وآخرين في قضية النيابة العامة المذكورة .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية فهم حنا وعلي حسين محمد وعبد الكريم محمد مع آخرين بأنهم في أيام ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ مايو سنة ١٩٣١ بدائرة قسم بولاق بمحاظنة مصر : (أولاً) دبوا واشتركوا في تجهيز مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص كان الغرض منه التأثير على السلطات في أعمالها وارتكاب جرمي الظاهر والخص والإضراب الآتي بيانهما . (ثانياً) نظموا ودعوا إلى مظاهرات سياسية لم يخطر عنها . (ثالثاً) حرضوا عمال المناور وهم من الأجراء على التوقف عن العمل بدون مراعاة القيود القانونية . وبأنهم وحسين كامل وعبد المنعم حسن الجندى مع آخرين في يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣١ بدائرة قسم بولاق وشبرا بمحاظنة مصر : (أولاً) اشتركوا رغم تحذير البوليس في مظاهرة سياسية لم يخطر عنها وعصوا الأمر الصادر لهم بالترفة . (ثانياً) اشتركوا في تجهيز مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص بحالة تجعل السلم العام في خطر وقد أمرهم رجال السلطة بالترفة فرفضوا إطاعتهم ولم يعملوا بأوامرهم وكان غرضهم من هذا التجهيز ارتكاب جريمة الظاهر والتأثير على السلطات في أعمالها واستعملوا القوة والعنف أثناء تجهيزهم مع علمهم بالغرض المقصود منه وكانوا يحملون طوباً وأجباراً وحديدات " قضباناً " وقد وقعت الجرائم الآتي بيانها بقصد تنفيذ الغرض المذكور وهي : (١) خرّبوا عمداً وألقوا مع آخرين مجهولين

بعض مبانى العنابر المملوكة للحكومة بأن حطموا أخشاب وزجاج وأقوال بعض الأبواب والنوافذ وألقوا أيضا سيافورات السكة الحديدية بالمحاضر المعاينات : (٢) نحرّبو وقت هياجهم الخطوط التليفونية والتلغرافية المينة بالمحضر وجعلوها غير صالحة للاستعمال وذلك بأن قطعوا الأسلاك وألقوا القوائم الزائفة لها وكسروا آلات النقطة المركزية والمعد التليفونية وقد ترتب على ذلك انقطاع المخابرات بين ذوى السلطات العمومية وتعطيل خطوط تليفون بعض المشتركين . (٣) ألقوا جانباً من مصابيح الإضاءة فى الشوارع والميادين العمومية المملوكة لشركة النور المينة بالمحضر مما تسبب عنه ضرر مالى يزيد قيمته عن العشرة جنيهات مصرية وذلك بقصد الإساءة . (٤) قتلوا عمداً المسكرى حسين محمد عمرو بأن طعنوه بألة حادة فى صدره قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات المينة بالصفة التشريحية وتسبب عنها وفاته . (٥) تمدّوا على رجال القوات من البوليس والجيش المينة أسماؤهم بالمحاضر وقاوموهم بالقوة والمنف أثناء تأديتهم لوظائفهم وهى المحافظة على النظام والأمن وتضيق المظاهرات بأن قذفوهم بالطوب والأحجار وقطع الحديد فأحدثوا بعدد منهم الإصابات المينة بالكشوف الطية والمحاضر . وبأن عبد الجواد مرسي وآخرين فى يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣١ بدائرة قسم بولاق بمحافظة مصر : (أولاً) اشتركوا رغم تحذير البوليس فى مظاهرة سياسية لم يخطر عنها وعصوا الأمر الصادر لهم بالفرقة . (ثانياً) اشتركوا فى تجمع مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص بحالة تجعل السلم العام فى خطر وقد أمرهم رجال السلطة بالفرقة فرفضوا إطاعتهم ولم يعملوا بأوامرهم وكان غرضهم من هذا التجمع ارتكاب جريمة التظاهر السالف ذكرها مع عليهم بالنقض المقصود منه وكانوا يحملون طوباً وأحجاراً وقد وقعت الجرائم الآتية بيانها بقصد تنفيذ النرض المذكور وهى : (١) وضوا النار عمداً فى بعض القاطرات وال عربات المينة بمحاضر المعاينات والمملوكة لشركة الترام وألقوا عمداً أخشاب وزجاج البعض الآخر كما ألقوا بعض سيارات ثورنى كروفت وذلك حالة كونهم عصبية وبالقوة الإجبارية . (٢) نهبوا بعض مقبولات من حانة لتقولا لواريس وشريكه وأدوات من متعلقات

مصلحة التليفونات وأتلفوا عمدا جنبا من الأمتة والمقولات بقتل الشيخ على عمر على والشيخ محمد إسماعيل حماده وقد وقع ذلك حالة كونهم عصبة بالقوة الإلجارية . (٣) أتلفوا عمدا جنبا من مصابيح الإضاءة في الشوارع والميادين العمومية المملوكة لشركة النور بأن حطموها وزججوها وأتروا قوائمها كما أتلفوا أيضا واجهات بعض المحلات التجارية مما تسبب عنه ضرر مالى تريد قيمته عن عشرة جنهات مصرية وذلك بقصد الإساءة . (٤) أتلفوا عمدا عددا من الأشجار المغروسة في الشوارع والميادين العمومية بأن قطعوا تلك الأشجار وحطموها سياجها . (٥) قتلوا على رجال القوة المينة أسماؤهم بالمحاضر بالقوة والعنف أثناء تأديتهم لوظائفهم وهي المحافظة على النظام والأمن العام بأن قذفهم بالطوب والأحجار فأحدثوا بعدد منهم الإصابات المينة بالكشوف الطية . (٦) أحدثوا عمدا جروحا وإصابات مينة بالكشوف الطية بمحمود عاتى زيتون ولبية حبيب سعيد وقولا لواريس وتركليس سيابيس أعجزتهم عن أعمالهم الشخصية مدة قل عن العشرين يوما ، وذلك بأن قذفهم بالطوب والأحجار حالة كونهم عصبة وتجهرا مؤلفا من أكثر من خمسة أشخاص توافقوا على التمرد والإيذاء فأحضروا معهم الآلات السالفة الذكر لاستعمالها في الاعتداء — وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالتهم الى محكمة جنايات مصر لمراقبة فهم حثا وعلى حسين محمد وعبد الكريم محمد وحسين كامل وعبد المنعم حسن الجندى بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر والمواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بالمظاهرات والاجتماعات العامة والمواد ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢

و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون العقوبات . فقرر حضرته في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣١ بإحالة هؤلاء المتهمين إلى محكمة جنايات مصر غايبا بالنسبة إلى علي حسين محمد وحسين كامل وعبد المنعم حسن الجندى وعبد الحواد مرسي وحضوريا للباقيين لمحاكمتهم بالمواد السابق ذكرها .

وبإحدى جلسات المحاكمة "أمام محكمة جنايات مصر" طلبت النيابة العمومية التنازل مؤقتا عن محاكمة المتهمين الذين أحالهم حضرة قاضي الإحالة غايبا لأن المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادة ٢١٤ من قانون تحقيق الجنايات تسمان على ضرورة تقديمهم إذا حضروا إلى قاضي الإحالة فعارض الدفاع في ذلك وطلب نظر الدعوى للمتهمين جميعا وقرر بتنازله عن مرور المتهمين الذين أبدت النيابة هذا الطلب بشأنهم على قاضي الإحالة ، قضت المحكمة برفض طلب النيابة العامة وبعد أن سمعت الدعوى رأت أن تهمة فهم حنا وعلي حسين وعبد الكريم محمد هي : (أولا) أنهم وآخرون من عمال المتابر (قسم بولاق بمحافظة مصر) توقفوا عن عملهم في بعض الأوقات من أيام ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ مايو سنة ١٩٣١ بكيفية يتعطل معها سير العمل في مصلحة السكة الحديد التي يعملون في ورشها بدون أن يخطروا المحافظة بذلك . (ثانيا) أنهم وحسين كامل في يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣١ بالمتابر اشتبكوا رغم تحذير البوليس في مظاهرة سياسية لم يخطر عنها وفي تجمعهم مؤلف من بضعة آلاف من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر وكان الفرض منه ارتكاب جريمة التظاهر والتأثير على السلطات في أعمالها مع علمهم بهذا الفرض ، واستعمل المتجمعون القوة والعنف ، وارتكب بعضهم بقصد تنفيذ هذا الفرض جريمة إتلاف وتخريب بعض مباني المتابر المملوكة للحكومة بأن حطموا أختاب وزجاج وأقفال بعض الأبواب والشبابيك وإتلاف بعض سيمافورات السكة الحديد وجريمة إتلاف بعض الخطوط التلفونية والليفونية (في وقت هياج) وجعلها غير صالحة للاستعمال بأن قطعوا الأسلاك وألقوا القوائم التي تحملها وكسروا آلات التقط المركزية والعدد التلفونية وترتب على ذلك انقطاع المخبرات بين قوى

السلطات العمومية والأفراد وجريمة التعدي على رجال الجيش والبوليس ومقاومتهم بالقوة والمنف أثناء تأدية وظيفتهم (وهي المحافظة على النظام العام والأمن) بأن قذفهم بالطوب والأحجار وقطع الحديد فأصابوا بعضهم بالجروح المميتة بالكثوف الطية وحكت حضوريا في أول فبراير سنة ١٩٣٢ عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ وبالمواد ١٤٠ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات وبالمواد ١ و ٢ و ٣ فقرة أولى وثانية من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١٤ وبالمادة ٣٢ من قانون العقوبات والمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات : (أولا) بمراقبة فهم حنا وعبد الكريم محمد بالحبس مع الشغل مدة ستين وبمراقبة على حسين محمد بالحبس مع الشغل مدة سنة وبمراقبة حسين كامل بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة شهور . (وثانيا) ببراءتهم من باقي التهم المسندة إليهم . (وثالثا) ببراءة باقي المتهمين من جميع ما أسند إليهم .

فطن في هذا الحكم بطريق التقض على حسين محمد في ١١ فبراير سنة ١٩٣٢ وفيهم حنا يوسف وعبد الكريم محمد في ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ ولم يقدموا أسبابا لطعنهم .

وطعن فيه أيضا حضرة رئيس نيابة مصر بالنسبة لكل من على حسين محمد وحسين كامل وعبد المنعم حسن الجندي وعبد الجواد مرسي الذين لم يحضروا لدى القاضي الإحالة في ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ وقدم تقريرا بالأسباب في ذات التاريخ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

بما أن الطعن المرفوع من فهم حنا وعلى حسين محمد وعبد الكريم محمد لم تقدم عنه أسباب فهو غير مقبول شكلا .

وبما أن الطعن المرفوع من النيابة العمومية قد قدم في الميعاد وكذلك أسبابه فهو مقبول شكلا .

وبما أن الوجه الأول من هذا الطعن يتلخص في أن محكمة الجنايات قد تجاوزت الحد الذي رسمه القانون لاستقلال النيابة العمومية عن المحاكم إذ قد رمتها في حكمها بأنها أسرفت في الاتهام وأنها كانت تكيل للتهمين التهم جزافا . وقد طلبت النيابة في هذا الوجه حذف العبارات التي جاءت مظهرا لهذا التجاوز .

وبما أنه قد تبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن محكمة الجنايات عند سردها وقائع الدعوى قد تعدت فيما يتعلق بكثير من المتهمين أدلة الإثبات التي أدلت بها النيابة العمومية وعلفت على ذلك بأنه إسراف من النيابة في الاتهام ثم استمرت إلى أن قالت عن عمل النيابة إنه حشد وكيل للتهم جزافا .

وبما أنه بقطع النظر عن العقيدة التي تكونت لدى المحكمة في قيمة أدلة الاتهام المقدمة لها وعن أن تلك العقيدة واجبة الاحترام فإن أسلوب الحكم في إيراد هذا المعنى قد أتزلق إلى تحيف مركز النيابة العمومية وهي سلطة مستقلة لها بحكم وظيفتها وأمانة الدعوى العمومية التي في عهدتها حرمة تنبى عن جواز مسها بالتعريض الذي وجهه إليها الحكم . ولقد جرى قضاء هذه المحكمة بما هو مقزور من أنه ليس للمحكم على النيابة أية سلطة تبيع لها لومها أو تعيينها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها وأنه إن كان القضاء يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له إلا أن يحجج في ذلك إلى الموظف المشرف مباشرة على رجال النيابة وهو النائب العام أو إلى الرئيس الأعلى للنيابة وهو وزير الحفانية على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة لها من أن لا ينقض من كراتها أمام الجمهور (راجع حكم محكمة التخص في القضية رقم ١٤٤٤ سنة ثانية قضائية) .

على أن النيابة العامة إذا كانت قدمت لمحكمة الجنايات متهمين كثيرين برأئهم تلك المحكمة فإن تقديمها إياهم لم يكن إلا قياما بواجبها من تقديم كل من رأى قاضى الإحالة وجوب إحالته على محكمة الجنايات فلم النيابة بإسرافها في الاتهام وكيلا التهم جزافا يشبه أن يكون مصادرة لها في واجبها القانونى المحتم .

وبما أنه يتعين لهذا القضاء بحذف المبارتين الواردتين في الحكم المطعون فيه وهما قول الحكم "إن النيابة العمومية أسرفت في الاتهام" وقوله "إنها أسرفت أيضا في حشد التهم وكتلتها التهمين جرافا".

وبما أن مبنى الوجه الثاني من تقرير الأسباب المقدم من النيابة أن قاضي الإحالة أحال المتهمين الثاني والرابع والخامس والسادس غيابيا إلى محكمة الجنايات فطلبت النيابة من تلك المحكمة إعادة القضية إليه لنظرها في مواجهة أولئك المتهمين فرفضت المحكمة هذا الطلب ونظرت في موضوع القضية معتمدة على تنازل هؤلاء المتهمين عن هذه المرحلة من الإجراءات وبمجة أن نظام قاضي الإحالة وضع لمصلحة المتهم وحده ولذلك له أن يتنازل عنه مع أن هذا الرأي يخالف القانون.

وبما أن المادة ١٢ (ب) من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادة ٢٢٤ معلقة من قانون تحقيق الجنايات صريحتان في أنه إذا صدر أمر بإحالة متهم على محكمة الجنايات ولم يكن سبق حضوره أمام قاضي الإحالة وقبض عليه قبل الحكم في قضية من محكمة الجنايات فيكون الإجراء كما لو كانت القضية لم تقدم إلى قاضي الإحالة وأن من يحكم عليه غيابيا من محكمة الجنايات ولم يكن سبق حضوره أمام قاضي الإحالة يكون الإجراء بشأنه كما لو كانت القضية لم تقدم قبل إلى هذا القاضي.

وبما أن هذا النص في المادتين لا يدع مجالاً للشك في أن ضبط المتهم الذي أحاله غيابيا قاضي الإحالة إلى محكمة الجنايات يبطل كل الإجراءات التي حصلت في حقه ابتداء من قرار الإحالة النيابي وتصبح هذه الإجراءات كأنها في حكم العدم. فلذا ما أخذ بالرأى الذي قالت به محكمة الجنايات في حكمها المطعون فيه كانت النتيجة أن المتهمين الأربعة الذين تنازلوا عن مرحلة قاضي الإحالة كأنهم محالون لها من غير أمر بالإحالة إذ الأمر الصادر في غيبتهم لا وجود قانونيا له. وهذا لا يقره القانون إذ المادة التاسعة وما بعدها من قانون تشكيل محاكم الجنايات تقضي بأن كل قضية جنائية حققتها النيابة ينظرها قاضي إحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات

ويصدر فيها أمرا بإحالتها عليها متى وجد مسوغا لذلك . فالتم يتم هذا الإجراء ويترك قائما فلا تعتبر محكمة الجنايات متصلة (saisie) اتصالا قانونيا بالدعوى .

وبما أن ما يمكن أن يدفع به في خصوصية الدعوى الحالية من أن التهمين الخامس والسادس حكمت محكمة الجنايات يراعتها فهما قد اكتسبا بهذه البراءة حقا لا يصح أن يضيحه كون الإجراء الذي هُدم هذا الحكم كان باطلا — ما يمكن أن يدفع به من ذلك مردود بأن الحق لا يعتبر مكتسبا له حرمة إلا إذا كان مملوك هذا الحق ذا أهلية تليكه ، والذي هنا أن محكمة الجنايات لم تتصل بالدعوى لاستدعاء قرار الإحالة الأول اعتمادا بنص القانون وعدم وجود قرار جديد يبيع لها أن تعتبر نفسها متصلة بالدعوى وفي حل من نظرها .

وبما أن ما ذهب إليه الدفاع ومحكمة الجنايات من أن إجراءات قاضي الإحالة إنما شرعت لمصلحة المتهم فله أن يتنازل عنها كما له أن يتنازل عن حق المعارضة والاستئناف في الجنب — هذا القول مردود أيضا بأن المعارضة والاستئناف لها أجل محدد وهما كلاهما إجراء يقوم به نفس المتهم في ذلك الأجل وإلا سقط حقه فيهما بنص القانون . أما إجراءات الإحالة فليست من عمل المتهم بل خطاب الشارع فيها هو خطاب عام موجه إلى جهات النيابة العمومية وقاضي الإحالة والمحكمة معا فهو إجراء متعلق بالنظام العام ولا يمنع نطقه بهذا النظام أن يكون في الأغلب الكثير من الأحيان حاصلا لمصلحة المتهم .

وبما أنه بين من ذلك أن محكمة الجنايات قد أخطأت في تأويل القانون إذ قضت بمواز نظر الدعوى المطروحة أمامها من غير أن ينظرها قاضي الإحالة في حضرة التهمين فيتمين قصص حكمها وإعادة القضية للنيابة لإجراء اللازم فيها قانونا .

جلسة الاثنين ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٣٥٢)

القضية رقم ١٦٧٦ سنة ٢ القضائية .

(١) سقوط العقوبة بغير المدة . أثر الأحكام الصادرة في مواد الجنب والمخالفات فيما يتعلق بمران مدة التقادم . الضربة بين الأحكام النهائية وغير النهائية . أثر الأحكام الصادرة في مواد الجنابات . القانون لا يفرق بين الحكم الحضورى والحكم التبايى في المادة ٢٢٤ تحقيق .
(المواد ٢٢٤ و ٢٧٩ و ٢٨١ تحقيق و ٣٠ مكيلى)

(ب) إثبات . تحرير غير . سلطة المحكمة في تقديره .

١ - إن قانون تحقيق الجنابات يفرق بين الجنابات من جهة وبين الجنب والمخالفات من جهة أخرى فيما يتعلق بسقوط العقوبة للمقضى بها على المتهم . ففى الجنب والمخالفات إذا كان الحكم الصادر بالعقوبة حضوريا ونهائيا فإن مدة التقادم تسرى من تاريخ صدور ذلك الحكم النهائى ، وإذا كان الحكم حضوريا وإبتدائيا أى قابلا للاستئناف فإن مدة التقادم تسرى من تاريخ انقضاء ميعاد الاستئناف ، وأما إذا كان الحكم الصادر بالعقوبة فى مواد الجنب والمخالفات غاييا فإن كان قد أطن للحكوم عليه وكان صادرا من محكمة ثانى درجة فلا تبدئ مدة التقادم إلا من وقت أن تصبح المعارضة غير مقبولة ، وإن كان صادرا من محكمة الدرجة الأولى فلا تسرى مدة التقادم إلا من بعد انقضاء ميعادى المعارضة والاستئناف معا . أما إذا كان الحكم التبايى لم يعلن للحكوم عليه فإن مفهوم القانون أن لا عقوبة نهائية فى هذه الصورة يمكن القول بسقوطها بالتقادم ، بل إن صدور الحكم التبايى لا يكون له من أثر سوى قطع المدة اللازمة لسقوط الحق فى رفع الدعوى العمومية وتعود فتبدئ من تاريخه مدة التقادم اللازمة لسقوط الحق فى إقامة تلك الدعوى . أما فى مواد الجنابات فالقانون لم يفرق بين الحكم الحضورى والحكم التبايى بل جعل العقوبة المقضى بها فى أيهما غير خاضعة إلا للحكم واحد هو حكم سقوطها بالتقادم

كما سوى بينهما فيما يتعلق بمدة هذا التقادم إذ جعل هذا المبدأ هو تاريخ صدور الحكم . وينبغي على ذلك أنه إذا حضر المحكوم عليه غايبا أو قبض عليه بعد مضي المدة التي نص عليها القانون في المادة ٢٧٩ لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية في مواد الجنايات فليس له أن يتمسك بمضي هذه المدة الأخيرة مدعيا أنه لم يبق من سبيل إلى محاكمته ما دام الحكم النيابي لم يعلن إليه . ليس له ذلك ولا محل لاحتجاجه بما يقضى به القانون في الأحوال المشابهة في مواد الجنع والمخالفات من اعتبار الحكم النيابي الذي لم يعلن مجزؤ إجراء مما يقطع سريان المدة اللازمة لرفع الدعوى العمومية دون أن يكون مبدأ للتقادم الخاص بسقوط العقوبة فإن حكم القانون في هذا الصدد يختلف في مواد الجنايات عنه في مواد الجنع والمخالفات كما سلف القول . على أن القانون يقضى في مواد الجنايات بصريح النص في المادة ٢٢٤ تحقيق جنابات بأنه إذا حضر المحكوم عليه غايبا أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حتما الحكم النيابي السابق صدوره وتماد محاكمته من جديد أي ولو كانت المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية قد اقضت إذ لا عبرة بها في هذا المقام . فإنا كانت المدة اللازمة لسقوط الحق في تنفيذ العقوبة قد اقضت فإن الحكم النيابي يصبح نهائيا بمعنى أنه لا يجوز للمحكوم عليه غايبا الذي سقطت عقوبته بمضي المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر في غيبته وإعادة النظر فيه (المادة ٢٨١ تحقيق جنابات) ؛ فالمبادئ التي رسمها القانون للأحكام النيابية في الجنايات من جهة علاقتها بمسألتي سقوط العقوبة أو الدعوى العمومية بالتقادم تختلف مارسمة من ذلك للأحكام النيابية الصادرة من محاكم الجنع والمخالفات . وما لا يفوت التنبيه إليه في هذا المقام أن كافة الأحكام النيابية الصادرة من محاكم الجنايات سواء أكانت في جنابات أو جنع يسرى عليها حكم سقوط العقوبة لاحكم سقوط الدعوى العمومية ، وذلك بمقتضى نص المادة ٥٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وما نحيل إليه من أحكام قانون تحقيق الجنابات .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ من تقرير الجبير بما تراه محلا لتمويل عليه

وتستبعد منه ما لا تراه محلا لاطمئنانها؛ ولا يمكن الاعتراض عليها في ذلك لأن رأيا في كافة المسائل الموضوعية نهائى ولا معقب عليه .

الطنن المقدم من محمد كامل المشاوى افتدى ضد النيابة العامة في دعواها رقم ٧٠٨ سنة ١٩٣٢ المقيدة بمجدول المحكمة رقم ١٩٧٦ سنة ٢ قضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية المظاعن المذكور بأنه في المدة الواقعة بين ١٦ يناير سنة ١٩٣٠ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بتندر فارسكور بصفته أمينا على الودائع أى سكرتير مجلس قروى بتندر فارسكور اختلس مبلغ ٢٣٥ جنيا و ٤٥٧ مليا من إيراد المجلس المذكور المسلمة إليه بسبب وظيفته؛ وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة جنابات المنصورة لمحاكمته بالمادة ٩٧ من قانون العقوبات . فقرر حضرته في ٢٢ يونيه سنة ١٩٣١ إحالته إلى محكمة الجنابات لمحاكمته بالمادة السابقة . ومحكمة جنابات المنصورة بعد أن سمعت الدعوى حكمت فيها غيابيا بتاريخ ٣١ يوليه سنة ١٩٣١ عملا بالمادة السالفة الذكر والمادتين ٢١٥ و ٢١٦ من قانون تحقيق الجنابات بمعاينة التهم بالسجن ثلاث سنوات وإلزامه برد مبلغ ٢٣٥ جنيا و ٤٥٧ مليا المختلس وبغرامة مساوية لهذا المبلغ . فأعيدت الإجراءات القانونية بالنسبة له .

ولدى نظر القضية لثانى مرة أمام محكمة جنابات المنصورة دفع الحاضران مع التهم فرعيا بسقوط الحق في إقامة الدعوى لمضى المدة فقررت المحكمة ضم الدفع إلى الموضوع وأمرت بالتكلم فيه . وبعد أن سمعت المحكمة الدعوى حكمت بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٣١ : (أولا) برفض الدفع الفرعى وبعدم سقوط الدعوى العمومية . (وثانيا) قبل الفصل في الموضوع بتدب خير لأداء المأمورية المينة بأسباب هذا الحكم . فإشر الخبير مأموريته وقدم تقريراً عنها وقدمت النيابة تقريراً من مفتش البلديات يتعارض مع تقرير الخبير فقررت المحكمة إعادة المأمورية للغير ليقدّم ملحقاً

لقراره بعد أن يطلع على تقرير مفتش البلديات فقام بالمأمورية وقدم هذا الملحق .
ثم أعادت المحكمة سماع الدعوى نظرا لحصول تغيير في الهيئة التي بدأت سماعها ، وبعد
أن أنهت ذلك قضت حضوريا بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٣٢ عملا بالمادة ٩٧ من
قانون العقوبات بمراقبة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع إلزامه برد مبلغ
١٣٤ جنيا و ٤٣١ مليا وبترامة مساوية لهذا المبلغ لأنه في الزمن والمكان المذكورين
أنفا بصفته أمينا على الودائع أى سكرتير مجلس قروى فارسكور اختلس مبلغ ١٣٤
جنيا و ٤٣١ مليا من إيراد المجلس المذكور المسلم إليه بسبب وظيفته .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقض والإبرام في ١٢ يناير سنة ١٩٣٢
وقدم حضرة المحامي عنه تحريرا بأسباب الطعن في ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن معنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن محكمة الجنايات أخطأت
في تطبيق القانون إذ رفضت الدفع الفرعى المقدم من الطاعن بسقوط الدعوى
العمومية في الدعوى الحالية قائلة إن المدة المسقطه للحق في محاكمة المتهم هي المدة
اللازمة لسقوط العقوبة التي صدر بها الحكم التباي لا المدة اللازمة لسقوط الدعوى
العمومية . ووجه الخطأ في هذا القول أن الحكم التباي يبطل حتما بمجرد القبض
على المتهم فلا يجوز أن يترتب عليه سريان مدة سقوط العقوبة وذلك طبقا لأحكام
المادتين ٢٢٤ و ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات . على أن المادتين ٢٧٦ و ٢٧٧
من ذلك القانون صريحان في وجوب أن يكون الحكم حضوريا عند التقرير بسقوط
العقوبة . هذا معنى الوجه الأول .

ومن حيث إن قانون تحقيق الجنايات يفرق بين الجنايات من جهة وبين
الجنح والمخالفات من جهة أخرى فيما يتعلق بسقوط العقوبة المفضى بها على المتهم ؛

فى الجرح والمخالفات إذا كان الحكم الصادر بالعقوبة حضوريا ونهائيا فان مدة التقادم تسرى من تاريخ صدور ذلك الحكم التامى ، وإذا كان الحكم حضوريا وابتدائيا أى قابلا للاستئناف فان مدة التقادم تسرى من تاريخ انتهاء ميعاد الاستئناف . وأما إذا كان الحكم الصادر بالعقوبة فى مواد الجرح والمخالفات غاييا فان كان قد أعلن للحكوم عليه وكان صادرا من محكمة تانى درجة فلا تبدئ مدة التقادم إلا من وقت أن تصبح المعارضة غير مقبولة ، وإن كان صادرا من محكمة أول درجة فلا تسرى مدة التقادم إلا من بعد انتهاء ميعادى المعارضة والاستئناف معا . أما إذا كان الحكم النيابي لم يعلن للحكوم عليه فان مفهوم القانون أن لاعقوبة نهائية فى هذه الصورة يمكن القول بسقوطها بالتقادم بل إن صدور الحكم النيابي لا يكون له من أثر سوى قطع المدة اللازمة لسقوط الحق فى رفع الدعوى العمومية وتعود فتبدئ من تاريخه مدة التقادم اللازمة لسقوط الحق فى إقامة تلك الدعوى .

أما فى مواد الجنايات فالقانون لم يفرق بين الحكم الحضورى والحكم النيابي بل جعل العقوبة المقررة فى أحدهما غير خاضعة إلا للحكم واحد هو حكم سقوطها بالتقادم كما سوى بينهما فيما يتعلق بمبدأ مدة هذا التقادم إذ جعل هذا المبدأ هو تاريخ صدور الحكم . وينتهى على ذلك أنه إذا حضر المحكوم عليه غاييا أو قبض عليه بعد مضى المدة التى نص عليها القانون فى المادة ٢٧٩ لسقوط الحق فى رفع الدعوى العمومية فى مواد الجنايات فليس له أن يتمتع بهذه المدة الأخيرة مدعىا أنه لم يبق من سبيل إلى محاكمته ما دام الحكم النيابي لم يعلن إليه . ليس له ذلك ولا محل لاحتجابه بما يقضى به القانون فى الأحوال المشابهة فى مواد الجرح والمخالفات من اعتبار الحكم النيابي الذى لم يعلن بمجرد إجراء مما يقطع سريان المدة اللازمة لرفع الدعوى العمومية دون أن يكون مبدأ التقادم الخاص بسقوط العقوبة فان حكم القانون فى هذا الصدد يختلف فى مواد الجنايات عنه فى مواد الجرح والمخالفات كما سلف القول . على أن القانون يقضى فى مواد الجنايات بصريح النص فى المادة ٢٢٤ تحقيق جنابات بأنه إذا حضر المحكوم عليه غاييا أو قبض عليه

قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حتما الحكم النيابي السابق صدوره وتعاد محاكمته من جديد أى ولو كانت المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية قد انقضت إذ لا عبرة بها في هذا المقام . فإنا كانت المدة اللازمة لسقوط الحق في تنفيذ العقوبة قد انقضت فإن الحكم النيابي يصبح نهائيا بمعنى أنه لا يجوز للحكوم عليه غايبا الذى سقطت عقوبته بمضي المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر في غيبته وإعادة النظر فيه (المادة ٢٨١ تحقيق جنابات) . فالمبادئ التى رسمها القانون للأحكام النيابية في الجنابات من جهة علاقتها بمسألتى سقوط العقوبة أو الدعوى العمومية بالتقدم تخالف ما رسمه من ذلك للأحكام النيابية الصادرة من محاكم الجناح والمخالفات . ومما لا يفوت المحكة التنبيه إليه في هذا المقام أن كافة الأحكام النيابية الصادرة من محاكم الجنابات سواء أكانت في جنابات أو جناح يسرى عليها حكم سقوط العقوبة لا حكم سقوط الدعوى العمومية، وذلك بمقتضى نص المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنابات وما تحيل إليه من أحكام قانون تحقيق الجنابات . ومن حيث إنه لما تقدم بين أن تمسك الطاعن بمضى المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية عن الجنابة المفضى عليه من أجلها غايبا هو تمسك واهى الأساس والظن المقدم شأنه لا سند له من القانون وإذن يتعين رفضه .

ومن حيث إنه منبغى الوجه الثانى أن المحكة أخلت بدفاع الطاعن فهى بعد أن نذبت خيرا وحددت مهمته وقدم هذا الخبير تقريره عادت ورخصت للنيابة بتعيين خير آخر وهذا الخبير الثانى قام بأموريته على خلاف الأوضاع القانونية ومغرضة الطاعن ومعاينه ، والدفاع من جهته اعترض على هذا الإجراء وطلب لخبير التقرير المتقدم من هذا الخبير كان لم يكن ولكن المحكة لم تلفت إلى هذا الخطأ ، وقد كان لهذا التقرير الأخير أثر في تكوين اعتقاد المحكة بإدانة الطاعن ~~بما لا يخفى~~ الذى ذكره .

ومن حيث إنه هذا الوجه يقوم على مناقشة موضوعية ألهمت ثوب الطعن القانونى . وحقيقة الأمر أن المحكة إنما رخصت للنيابة بالاستئانة بمقتضى حسابى

من مفتشى البلديات لتستطيع تحديد موقفها في الاتهام وترى بعد فهم حقيقة الأمر من الوجهة الحسابية ما إذا كان في إمكانها أن تعتمد على التقرير المقدم من الخبير الذي عينته المحكمة .

ولقد جاءت النيابة بذلك المفتش إلى المحكمة وسمعت المحكمة كشاهد إثبات وأحالت المحكمة ملاحظات المفتش الكتابية على الخبير ليبدى رأيه فيها ثم ناقشتها طويلا فيما بينهما من خلاف كما ناقش الدفاع المفتش أيضا ولم يخف عنه عمل من الأعمال التي تمت على يديه ولو كان له اعتراض جدى على شيء من هذه الأعمال لأبداه أمام محكمة الموضوع بدلا من التمسك بالمسائل الشكلية التي لم تغفل محكمة الموضوع عن إعارتها ما تستحقه من الأهمية فلم تأخذ برأى المفتش قضية مسلمة كما أنها لم تأخذ بنتيجة تقرير الخبير بل أخذت بما رأت أنه أقرب إلى الحقيقة في الجانبين بعد مناقشة كل منهما في حضرة الطاعن ومحاميه ومشاركة محامى الطاعن للمحكمة في هذا النقاش . فلا وجه بعد ذلك لما يزعمه الطاعن من أن المحكمة لم تمكنه من الإدلاء بكل ما لديه في سبيل الدفاع عن نفسه .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثالث أن بالحكم غموضا وتناقضا في الاستدلال منشؤه أن النتيجة التي وصلت إليها المحكمة لا تتفق والمقدمات التي ارتكبت إليها وهي تقرير الخبير وبياناته بالجلسة وذلك بأن استبعدت مبالغ ثبت من تقرير الخبير أنها لم تصل إلى الطاعن .

ومن حيث إن هذا الوجه متعلق بالموضوع أيضا إذ لا شك في أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من تقرير الخبير بما تراه محلا للتحويل عليه وتستبعد منه ما لا تراه محلا لاطمئنانها ؛ ولا يمكن الاعتراض عليها في ذلك لأن رأيا في كافة المسائل الموضوعية نهائى ولا معقب لما تراه في هذا الشأن .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(٣٥٣)

القضية رقم ١٦٧٧ سنة ٢ القضائية .

آثار . رخصة الاتجار بالآثار سلطة من كل قيد زمني . إذا كانت الرخصة موقوفة بزمن واعتبر الناشر هذا القيد معدوم الأثر فلا يصح اعتباره متجرا بالآثار بغير رخصة . تبرة المحاكم له . لا تدخل في نطاق ما نعت عنه المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

(المادة ١٢ و ١٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢)

والقرار الوزاري الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢)

إن قانون الآثار رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ لم يقيد الرخصة الخاصة بالاتجار بالآثار بأي قيد زمني ، وتقيدها بزمن معين مخالف لمواد القانون . فإذا منح شخص رخصة للاتجار بالآثار وكانت موقوفة بزمن على خلاف ما يقتضيه القانون كان لهذا الشخص أن يعتبر هذا القيد معدوم الأثر . فلذا قدم للعاكمة على زعم أنه اتجر بالآثار بغير رخصة بعد انتهاء الأجل المحدد له وجب على المحاكم ألا تعند إلا بحكم القانون وأن تحكم ببراءته من التهمة المقدم إليها بها لأن رخصة الاتجار لا يمكن أن توفت بزمن . وسحب الرخصة من التاجر المرخص له بالاتجار لا يمكن أن يقع إلا على الوجه المرسوم بالقرار الوزاري الصادر بتنفيذ قانون الآثار ، فإذا لم يثبت على المتهم ارتكاب مخالفة موجبة لسحب الرخصة فلا حق لأية سلطة من السلطات في سحبها .

وما دامت رخصة الاتجار بطبيعتها غير موقوفة وما دام المتهم لم يرتكب مخالفة يحق من أجلها سحب رخصته فلا محل لأن توجه إليه تهمة الاتجار بالآثار على خلاف الشروط القانونية إذا ما رفضت مصلحة الآثار تجديد الرخصة له .

فلذا رفعت عليه الدعوى العمومية من أجل هذه التهمة وجب على المحكمة أن تحكم ببراءته . وحكم البراءة لا يدخل في نطاق ما نعت عنه المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لأن عمل المحكمة في هذا الشأن ليس فيه تأويل لمعنى أمر إداري أو إيقاف لتنفيذه وإنما هو مقصور على تفهم القانون الذي يطلب منها تطبيقه .

الطن المقدم من النيابة العامة في دعواها رقم ٧١١ سنة ١٩٣٢ المقيدة بمجلد المحكة رقم ١٩٧٧ سنة ٢ قضائية ضد كامل عبد الله حموده .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية كامل عبد الله حموده بأنه في المدة ما بين أول يولييه سنة ١٩٣٠ و ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بمائة بندر الجيزة باع وعرض للبيع آثارا مخالفا بذلك الشروط القانونية، وطلبت معاقبته بالمواد ١٣ و ١٦ و ١٧/٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٤ .

ومحكمة جنح الجيزة الجزئية بعد أن سمعت الدعوى قضت فيها بحضور يا بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٣١ عملا بالمواد السابقة بتقريم المتهم عشرة جنيات . فاستأنف المتهم هذا الحكم في ثاني يوم صدوره .

ومحكمة مصر الابتدائية الأهلية نظرت القضية استئنافا وحكت فيها حضوريا بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٢ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم .

فطن حضرة رئيس نيابة مصر بالتوكيل عن سعادة النائب العام في هذا الحكم بطريق التفض في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ وقدم تقريراً بأسباب الطعن في اليوم عينه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا . من حيث إن الطعن تقدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا . ومن حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع أخطأت في القول بأن رخص الاتجار بالآثار مؤبدة إذ ليس في قانون الآثار ولا في القرار الوزاري الصادر تنفيذاً له ما يؤيد هذا الرأي . على أن الرخصة التي يتمتع بها المتهم موقوتة زمن إذ ذكر فيها أنها تنتهي في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠ والمادة ١٣ من قانون الآثار تنص على أن لمصلحة الآثار وحدها الخيار في إعطاء الرخصة أو رفضها .

وظاهر أن تجديد الرخصة عند انتهائها هو كإعطاء رخصة جديدة فهو إذن خاضع لتقدير المصلحة ولها مطلق الخيار في التجديد وعدمه . كذلك نصت المادة العاشرة من القرار الوزاري علاوة على ما تقدم أن للمصلحة الحق في سحب الرخصة قبل انتهاء مدتها . هذا مبني على الظن .

ومن حيث إن قانون الآثار رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ نص في المادة الثانية عشرة منه على أنه لا يجوز الحفر للبحث والتنقيب عن الآثار إلا بعد الحصول على رخصة بذلك من وزارة الأشغال بناء على طلب مصلحة الآثار، وهذه الرخصة يبين فيها مدة العمل بها . وتنفيذا لحكم هذه المادة من القانون أصدر وزير الأشغال قراراً وزارياً بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ نص في المادة الثالثة منه على أن رخص الحفر لا تعطى إلا لفصل واحد بكامله أو لمدة منه . ويراد بالفصل الكامل المدة الواقعة بين الخامس عشر من شهر نوفمبر والرابع عشر منه في السنة التالية . وقد نص هذا القانون أيضاً في المادة الثالثة عشرة منه على أن كل من يريد الاتجار بالآثار يجب أن يحصل على رخصة اتجار من مصلحة الآثار ولهم المصلحة الخيار في إعطاء الرخصة أو رفضها وعلى وزير الأشغال تحرير شروط هذه الرخصة . وتنفيذا لحكم هذه المادة أصدر أيضاً وزير الأشغال قراراً وزارياً بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ ولم يحدد فيه أجلاً لرخصة الاتجار بالآثار كما حدد مدة العمل برخصة الحفر للتنقيب عن الآثار في القرار الوزاري الخاص بذلك .

ومن حيث إن مقابلة حكم المادة الثانية عشرة من القانون بالمادة الثالثة عشرة منه وأحكام القرار الوزاري الخاص بالحفر للبحث عن الآثار بأحكام القرار الخاص بالاتجار بها يتضح منها في جلاء أن الشارع أراد توقيت مدة العمل بالرخصة في الحالة الأولى على حين أنه لم يقيد الرخصة الخاصة بالحالة الثانية بأي قيد زمني، فلا القانون نفسه نص في الحالة الثانية على أن تكون مدة العمل برخصة الاتجار محدودة بزمان معين ولا هو فوض إلى وزير الأشغال حق تجديد العمل بالرخصة بزمان معين بل ولا قرار وزير الأشغال ورد فيه إمكان هذا التوقيت . وحكمة

التفريق بين الحائنين ظاهرة، فإن أعمال الحفر تحصل دائما في أرض مملوكة للحكومة أو عليها حق لما فتشوها يحمل مافها عاليا وبتكرير أصل صورتها . فبدأ حرية المالك في التصرف في ملكه مطلقا وحرية في التصرف في منافع ملكه تصرفا واجبا تحديد مداه من جهة الكم والكيف والزمن إلى مشيئة واختياره — هذا المبدأ يبيع للحكومة أن تتحدد مدة إجازة الحفر بالزمن الذي تختاره مهما قصر هذا الزمن . يضاف إلى ذلك أن الحفر يحصل دائما لفائدة الحكومة ومريد الحفر معا إذ هو مبنى على أمل يقوم بخاطر الطرفين في العثور على شيء من دفائن الأرض المرغوب فيها ثم هو يقتضى المراقبة المستمرة من جانب الحكومة للحفاظ على حقوقها فيما قد ينكشف من تلك الدفائن . فالحكومة أيضا من جهة أنها شريكة في الأمل والفائدة وأنها مكروهة بحسب وتطبيقها على استمرار المراقبة أن تتحدد زمن الحفر بحسب قوة أملها وضعفه وبحسب ما يرافقها من استمرار الاشتغال بالمراقبة وعدم الاستقرار فيها . أما الاتجار فادام موضوعه أشياء قابلة للتداول بحسب قانون الآثار نفسه فهو من الأعمال الحرة التي يستطيع — بحسب الأصل — أن يتولاها كل فرد يختار مزاوتها كسبيل للارتياح ، وليست الرخصة التي تعطى له إلا وسيلة تتحدد بها الحكومة عدد المتجرين حتى تكون عارفة بهم قادرة على مراقبتهم في تجارتهم حتى لا يخرجوا فيها عن التعامل بأصناف من الآثار جائز تداولها إلى أصناف أخرى ممنوع فيها التداول، ثم هي من جهة أخرى من شأنها أن تتضمن من البيان ما يذكر المرخص له تذكيرا خلاصا بقانون الآثار وما فيه من الأوامر والنواهي حتى لا يخرج في عمله على محارم هذا القانون . ومتى كان الأمر كذلك أى متى كان الاتجار بالآثار الجائز تداولها مباحا في أصله فيكفى أن يكون للحكومة حق منع الترخيص به : لكنها متى رخصت كان ذلك إيذانا منها بأن المرخص له شخص مأمون في مثل هذه التجارة لا يفتش فيها ولا يخرج عن حدود القانون . ومن ثبوت له حق الاتجار بأعضائه الرخصة فلا يتصور خضوعه لأى قيد زمنى إذ البيع والشراء خاضعان لقانون العرض والطلب وحالة السوق من رواج أو كساد ولا سلطان للتاجر على

شيء من ذلك . فلذا لم يكن مرخصا له بالاتجار إلا لمن معين كان معنى ذلك أنه يجب أن يستند تصفية أعماله التجارية قبل انقضاء أجل الرخصة فإن لم يستطع هذه التصفية وبقي عنده شيء من الآثار غلق في يده هذا الباقي ونخرج من التداول فأصبح معدوما هالكا لأن كل تصرف فيه يعتبر اتجارا بشير رخصة مستوجبا للعقاب . ولا يمكن أن يتفق هذا وطبيعة التجارة وما تتطلبه من استعداد وثقات بل هو عبث بأموال الناس وحرثاتهم والشارع أثره من أن ينسب له هذا العبث اعتباطا .

ومن حيث إنه بين مما تقدم أن رخصة الاتجار يجب أن تكون مطلقة من كل قيد زمني . وأن تهديدها بزمن معين مخالف لمراد القانون ، فلذا منح شخص رخصة للاتجار بالآثار وكانت موقوفة بزمن على خلاف ما يقتضيه القانون كان لهذا الشخص أن يعتبر هذا القيد معدوم الأثر ، فلذا قتم للمحاكمة على زعم أنه اتجر بالآثار بشير رخصة بعد انتهاء الأجل المحدد له وجب على المحاكم ألا تمتد إلا بحكم القانون وأن تحكم بإبراءه من التهمة المقدم إليها لأن رخصة الاتجار لا يمكن أن توقت بزمن ما كما سلف البيان . ومن حيث إن محجب الرخصة من التاجر المرخص له بالاتجار لا يمكن أن يقع إلا على الوجه المرسوم بالقرار الوزاري الصادر تنفيذا لقانون الآثار ، وقد نص هذا القرار في المادتين السابعة والعاشرته منه على أن حق محجب الرخصة يكون : (أولا) للقاضي جوازا وبطريق العقوبة التبعية إذا ارتكب التاجر لأول مرة مخالفة لحكم من أحكام القرار الوزاري ووجوبا إذا عاد التاجر إلى ارتكاب مخالفة أخرى في خلال سنة من تاريخ المخالفة الأولى . (وثانيا) لمصلحة الآثار المصرية إذا صدر حكم القاضي بإدانة التاجر لارتكابه مخالفة من المخالفات المذكورة في قانون الآثار .

ومن حيث إنه لم يثبت على المتهم في هذه القضية ارتكاب مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في قانون الآثار أو في القرار الوزاري الصادر تنفيذا له فلا يحق لأية سلطة من السلطات محجب رخصته .

ومن حيث إنه ما دامت رخصة الاتجار بطبيعتها غير موقوفة وما دام المتهم لم يرتكب مخالفة يحق من أجلها محجب رخصته فلا محل لأن توجه إليه التهمة التي

رفعت بها الدعوى العمومية عليه ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب إذ برأه مما أسند إليه .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع إذ قضت براءة المتهم واعتبرت مصلحة الآثار غير محقة في عدم تجديد رخصته قد خالفت حكم المادة ١٥ من اللائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تنهى المحاكم عن تأويل معنى أمر يتعلق بالإدارة أو إيقاف تنفيذه .

ومن حيث إن ما فعلته محكمة الموضوع لا يدخل بحال في نطاق ما نهت عنه المادة ١٥ من اللائحة إذ ليس فيه تأويل لمعنى أمر إداري أو إيقاف لتنفيذه وإنما كان عملها مقصورا على تفهم حكم القانون الذي طلب منها تطبيقه على المتهم لمعرفة ما إذا كان هناك عمل لاعتبار المتهم مخالفا لشيء من أحكامه . فلما تبين لها أنه لم يرتكب مخالفة لأى حكم من أحكامه وأن عمل مصلحة الآثار هو الذى كان مخالفا للقانون لم تر بدا من الحكم بالبراءة ؛ وهذا كله من حق محكمة الموضوع فلم تشذ في شيء مما فعلت عن حدود سلطتها واختصاصها .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(٣٥٤)

القضية رقم ١٧٠٥ سنة ٢ القضائية .

شروع . الجريمة الخائبة . الجريمة المستحيلة . وضع مادة (سجلات الناس) صالحة لتقسيم . ليس جريمة مستحيلة .

(المادتان ٢٢٨ و ٤٥٠ ع)

مضى كانت المادة المستعملة لتقسيم صالحة بطبيعتها لإحداث النتيجة المبتغاة فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة ، لأن مقتضى القول بهذه النظرية ألا يكون في الإمكان تحقق الجريمة مطلقا لانعدام الفاية التي ارتكبت من أجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التي استخدمت لارتكابها . أما كون هذه المادة (هى في القضية مادة سجلات الناس) لا تحدث التسم إلا إذا أخذت بكية كبيرة

وكونها يندر استعمالها في حالات التسميم الجنائي لخواصها الظاهرة فهذا كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة وإنما هي ظروف خارجية عن إرادة الفاعل . فمن يضع مثل هذه المادة في شراب ويقدمه لآخر يعتبر فعله — إذا ثبت اقترانه بنية القتل — من طراز الجريمة الخالصة لا الجريمة المستحيلة لأنه مع صلاحيته لإحداث الجريمة المنتهية قد خلب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها كما تقول المادة ٤٥ ع . فإذا لم يثبت أن الفاعل كان ينوي القتل ولكنه أعطى هذه المادة عمدا طالما بضررها فأحدثت في صحة المخني عليه اضطرابا ولو وقتا اعتبر هذا الفعل جريمة إعطاء مواد ضارة مطبقة على المادة ٢٢٨ ع . فإذا لم يثبت لا هذا ولا ذاك امتدت في هذا الفعل الجريمة بكافة صورها .

(٣٥٥)

القضية رقم ١٧٣٣ سنة ٢ القضائية .

تزوير أوراق عرقية :

- (١) تزوير أوراق وسندات : ويجوز تشخيصها في الحكم .
(ب) اصطياع ورقة بدين أو التزام ما على شخص خيال لحيلة المصطنع أو لحيلة أى إنسان آخر .
حكمه .

١ — الحكم القاضي بإدانة متهم في تزوير عقود وسندات دين يجب أن توضح فيه ماهية تلك العقود وخلاصة موضوع الالتزامات التي حوتها وقيمة المبالغ المدونة في سندات الدين ، لأن هذه الأوراق هي جسم الجريمة التي أُوخذ بها المتهم فيجب تشخيصها ببيان موضوعها ليتمكن بهذا التشخيص أن يتعرف ما إذا كان تلك الأوراق قيمة قانونية أم هي لا يمكن — بحسب موضوعها — أن يترتب عليها أى أثر قانونى أو أى ضرر لأحد . والقصور في هذا البيان هو من العيوب الجوهرية في الحكم .

٢ — إذا قام خلاف فيما إذا كانت الأسماء المدلول عليها بالإمضاءات الموقع بها على العقود أو السندات المزورة هي لأشخاص معينين لا وجود لهم في الواقع

أو أنها لأشخاص موجودين في حقيقة الواقع ويمكن قانونا أن تصدر منهم تمهيدات للغير وأن يلتزموا له بالتزامات، ولم تبحث المحكمة هذه النقطة بل قضت بإدانة المتهم قائلة إن التروير مناقب عليه على كل حال "سواء أكان هناك أشخاص بالأسماء المزورة أم لا" كان حكمها باطلا واجبا تقضه؛ لأن القاعدة التي أسست عليها حكمها ليست على إطلاقها صحيحة، بل هي في صورة ما إذا كانت الأوراق عرفية وكانت سندات دين أو عقود التزام لا تنصح إلا إذا كان الشخص نفسه الصادر منه السند أو العقد يعضيه باسم لا وجود له سواء أكان هذا الاسم الخيالي مذكورا في صلب الورقة أو كان غير مذكور فيه اسم ما بل كان الاسم مذكورا في الإمضاء فقط أو كان الاسم الحقيقي مذكورا في الصلب والوهمي هو المذكور في الإمضاء — في هذه الأحوال يكون من صدرت منه الورقة قد غش في المعاملة وأضر بمصلحة إذ اتحل لنفسه اسما غير اسمه الحقيقي وغير الواقع في الإمضاء ليفتر من الدين أو الالتزام . أما إذا اصطنع إنسان ورقة بدين أو التزام ماعلى شخص خيالي لمصلحة نفسه أو لمصلحة غيره وأمضى هذه الورقة المصطنعة باسم خيالي لاوجود له سواء أكان هذا الاسم الخيالي مذكورا في صلب الورقة أم غير مذكور فيه فان مثل هذه الورقة المصطنعة قد خلقت معدومة لأن كل تمهد أو التزام يقتضى حتما وبطبيعة الحال وجود تعاقد تكون الورقة دليلا عليه ووجود تمهد هو أحد طرفي العقد، فإذا كان العقد لاوجود له في الواقع وكان المتمهد شخصا لا وجود له في الواقع فالورقة — وهي الأداة البالبة على وجود هذا العقد وعلى التزام هذا الملتزم — هي ورقة يستحيل أن ينشأ عنها بذاتها ويعزود اصطناعها ضرر لأى إنسان ولا يمكن عقلا أن يكون اصطناعها جريمة يناقب عليها القانون . كل ما في الأمر أن هذه الورقة المخترعة إذا ادعى صانعها أنها حقيقة وقتعها للغير موهما إياه بصحتها وأبتر منه شيئا من ثروته أو حلول هذا الإيهام أن يبر شيئا من ثروته كان هذا الابتزاز أو محاولته الابتزاز نصبا أو شروعا في نصب وسيله الإيهام بواقعة مكتوبة . أما الورقة ذاتها فلا يمكن قطعاً اعتبارها ورقة مزورة .

الطعن المتقدم من كوستي ألياس أنطون ضد النيابة العامة في دعاها رقم ٩٨٩ سنة ١٩٣٢ المقيدة بمجدول المحكمة رقم ١٧٣٣ سنة ٢ قضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن المذكور بأنه في المدة ما بين نوفمبر سنة ١٩٢٦ وأغسطس سنة ١٩٢٧ بدائرة قسم المطارين : (أولا) توصل إلى الاستيلاء على مبلغ ١١٧٥٣ جنيا و ٦٤٠ مليا بطريق النصب والاحتيال من الخواجات ميشيل وبولفاور وذلك بأن أوهمهما بواقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن ادعى أن الشركة التي كانت قائمة بينهم سائرة بنجاح وقدم إثباتا لذلك في سنة ١٩٢٦ ميزانية غير صحيحة أثبت بها ربحا وهما قدره ١٥٠٨٠ جنيا و ٨٩ مليا وأخرى في آخر أبريل سنة ١٩٢٧ أثبت بها ربحا وهما أيضا قدره ٢٩٨ جنيا و ٣٥٠ مليا . (ثانيا) بتد ١٥٤١ رأسا من الفم قيمتها ٤٥٠٠ جنيه تسلت إليه بصفة كونه وكيلًا بالأجرة وشريكا بقصد بيعها فتصرف فيها وأثبت بدفاتر الشركة أنها بيعت لأشخاص اتضح أنه لا وجود لهم . (ثالثا) اختلس أيضا مبلغ ٣٨٨ جنيا تسلم إليه لمصلحة الشركة المذكورة وذلك إضرارا بالخواجات ميشيل وبولفاور . (رابعا) زور إضفاء كل من رزق عبد المسيح عدك و رسلان الفزايي وأحمد جاد الله وحسن محمد وحسن وهيب على عقود وسندات دين نسب صدورها عنهم بأن وقع بخطه على المستندات المزورة بتقديمها لشركيه وهما الخواجات ميشيل وبولفاور مع علمه بتزويرها وطلبت معاقبته بالمواد ٢٩٦ و ٢٩٦ و ١٨٣ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح المطارين الجزئية بعد أن سمعت هذه الدعوى حكمت فيها حضورا بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٠ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بالنسبة لتهمة النصب وتبديد الأغنام وبالمادتين ٢٩٦ و ١٨٣ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمتين الثالثة والرابعة مع تطبيق المادة ٣٢ من القانون المذكور براءة المتهم من التهمتين الأولى والثانية وحبس سنة مع الشغل عن التهمتين الثالثة والرابعة .

فأبانت النيابة هذا الحكم في ٢١ يناير سنة ١٩٣٠ واستأنفه وكيل المتهم في ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠ .

ومحكمة إسكندرية الابتدائية الأهلية نظرت هذه الدعوى استئنافيا وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٣٢ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للثمة الثلاث الأولى وبالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات بالنسبة للثمة الرابعة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما يختص بالتهمتين الأولى والثانية، وبإلغائه فيما يختص بالثمة الثالثة وبراءة المتهم منها وبتعديله بالنسبة للثمة الرابعة وحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل .

فطن الحكم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩ مارس سنة ١٩٣٢ وقدم حضرة المحامي عنه تقريرا بالأسباب في ٢٠ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .

حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن من مباني الطعن أن الحكم خلل من بيان واقعة التروير ومن بيان ركن القصد الجنائي وركن الضرر .

وحيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد أنه قصر حقيقة في بيان العقود وسندات الدين المقول بأن الطاعن وقع عليها بمضامات مزورة فلم يوضح ماهية تلك العقود ولا خلاصة موضوع الالتزامات التي حوتها ولا ذكر شيئا عن قيمة المبالغ التي دوت في سندات الدين مع أن هذه الأوراق هي جسم الجريمة التي أودع بها الطاعن وكان على المحكمة أن تشخصها ببيان موضوعها وليكون في هذا التشخيص ما يمكن أن يتعرف به ما إذا كان لتلك العقود ولو شبه قيمة قانونية أو أنها لا يمكن بحسب موضوعها أن يترتب عليها أي أثر قانوني أو أي ضرر لأحد . وهذا القصور في البيان هو من العيوب الجوهرية في الحكم .

وحيث إن جوهر ما أثبتته المحكمة فيما يتعلق بركن التروير المسمى هو أن على تلك العقود والسندات إضاءات مكتوبة بخط الطاعن نفسه لا بخط الأشخاص المقول بصور تلك العقود والسندات منهم .

وحيث إن الظاهر من عبارات الحكم أنه قام خلاف فيما إذا كانت تلك الأسماء المدلول عليها بتلك الإضاءات هي لأشخاص وهميين لا وجود لهم في الواقع أو أنها لأشخاص موجودين في حقيقة الواقع ويمكن قانونا أن تصدر منهم تمهيدات للغير وأن يلتزموا له بالتزامات .

وحيث إنه ظاهر أيضا من الحكم أنه يتنا يدعى الطاعن أن هؤلاء الأشخاص موجودون في الواقع وأنهم أمضوا تلك العقود والسندات في الواقع إذا به يدعى أيضا أن تلك العقود والسندات هي أوراق مهمة لا قيمة لها وأنها لم تقدم إلى خصميه المجنى عليهما في الدعوى الحالية ولم تستعمل وأنها لا تضر بالمجنى عليهما المذكورين وأن أحدا من مصدرى تلك الأوراق لم يقدم شكوى بترويرها أى أن المجنى عليه الأصل فيها معدوم .

وحيث إن الدفاع بهذه الكيفية وإن كان دفاعا مضطربا إلا أن المحكمة — بحسب الظاهر من الحكم — سلكت للفصل في القضية طريقا لا تحزه المبادئ القانونية . ذلك بأنها أهملت البحث فيما إذا كان أصحاب الإضاءات أشخاصا خياليين حقيقة وأن دفاع الطاعن الذى يدعى أن له وجودا واقعا هو دفاع غير مطابق للواقع ولكنه قدمه ظنا منه أن أخذ المحكمة به يغلبه من المسؤولية أم أن هؤلاء الأشخاص موجودون في الواقع وأن دفاع المتهم الذى قال بوجودهم هو دفاع صحيح — أهملت المحكمة تحقيق هذه النقطة قائلة إن التروير معاقب عليه على كل حال " سواء أكان هناك أشخاص بالأسماء المزورة أم لا " .

وحيث إن تلك القاعدة التى جعلتها المحكمة من الأسس الجوهرية لحكمها — وهى أن التروير معاقب عليه سواء أكان أصحاب الإضاءات أشخاصا معينين لهم

وجود حقيقى أم هم أشخاص خياليون لا وجود لهم — غير صحيحة على إطلاقها ، بل هى فى صورة ما إذا كانت الأوراق عرفية وكانت سندات دين أو عقود التزام — كما فى الدعوى الحالية — لا تصح إلا إذا كان نفس الشخص الصادر منه السند أو المقد يمس به باسم لا وجود له سواء أكان هذا الاسم الخيالى مذكورا فى صلب الورقة أو كان غير مذكور فيه اسم ما ، بل كان الاسم مذكورا فى الإمضاء فقط أو كان الاسم الحقيقى مذكورا فى الصلب والوهى هو المذكور فى الإمضاء . فى هذه الأحوال يكون من صدرت منه الورقة قد غش فى المعاملة وأضر بمن يتعامل معه إذ اتحل لنفسه اسما غير اسمه الحقيقى وغير الواقع فى الإمضاء ليفتر من الدين أو الالتزام إضرارا بعميله . أما إذا اصطنع إنسان ورقة بدين أو التزام ما على شخص خيالى لمصلحة نفسه أو لمصلحة أى إنسان آخر وأمضى هذه الورقة المصطنعة باسم خيالى لا وجود له سواء أكان هذا الاسم الخيالى مذكورا فى صلب الورقة أم غير مذكور فيه فإن مثل هذه الورقة المصطنعة قد خلقت معلومة لأن كل تمهد أو التزام يقتضى حتما وبطبيعة الحال وجود تماقد تكون الورقة دليلا عليه ووجود تمهد هو أحد طرفى المقد فإذا كان المقد لا وجود له فى الواقع وكان التمهيد شخصا لا وجود له فى الواقع ، فالورقة وهى الأداة البالة على وجود هذا المقد وعلى التزام هذا الملتزم هى ورقة يستحيل أن ينشأ عنها بذاتها ويمزود اصطناعها ضرر لائى إنسان فى الوجود ولا يمكن عقلا أن يكون اصطناعها جرعة يماقب عليها القانون . كل ما فى الأمر أن مثل هذه الورقة المخترعة البالة على عقد لا وجود له وعلى تمهد لا وجود له — هذه الورقة إذا ادعى صانعها أنها حقيقية وقسمها للتبرع لهما إياه بصحتها وإتيمته شيئا من ثروته أو حاول بهذا الإيهام أن يتر شيئا من ثروته كان هذا الإيهام أو محاولة الإيهام نصبا أو شروعا فى نصب وسيله الإيهام بواقعة مكتوبة ، أما الورقة ذاتها فلا يمكن قطعيا اعتبارها ورقة مزورة .

وحيث إنه متى تقرر هذا علم أن التفصل فى الدعوى الحالية كان يستدعى

تصنيفه نقطة ما إذا كان الأشخاص المقول بتروير إفضاءاتهم هم أشخاصا حقيقين كما يزعم الطاعن أم هم في الواقع أشخاص وهميون كما قد يفهم من تردد المحكمة وتشكيكها في عباراتها في الحكم ؛ فإن ظهر أن أولئك الأشخاص لا وجود لهم في الواقع بل هم أشخاص خياليون يستحيل أن يكونوا متأكدوا مع المجنى عليهما في الدعوى الحالية أو مع الطاعن نفسه لمصلحة المجنى عليهما — إن ظهر ذلك وكان الطاعن لم يقدم هذه الأوراق الوهمية للمجنى عليهما ولم يخضع له شيء من حسابه تأسيسا على توهم صحة هذه الأوراق — إن ظهر ذلك كان لا إجماع هناك، أما إن ظهر أنه قدم تلك الأوراق الوهمية للمجنى عليهما معا ولا خضع شيء لحسابه اعتمادا عليها فلم ينجح أو ينجح فيكون هناك شروع في نصب أو نصب تام .

وأما إذا ظهر أن الأشخاص المدلول عليهم بالإفضاءات وجودا حقيقيا فيكون هناك جريمة تزوير وقعت على هؤلاء الأشخاص إذا كانوا لا يعترفون بأفضاءاتهم كما يكون هناك نصب أيضا على المجنى عليهما أو شروع في نصب إذا كان الطاعن قد قدم تلك الأوراق لها ووصل إلى خضع شيء من حسابه اعتمادا عليها أو حاول ذلك ولم ينجح .

على أنه مما يجب التنبيه إليه في هذا الصدد أن على المحكمة أن تثنى الحكم في أي جريمة تظهر لها مما أشير إليه فيما تقدم ولم تكن تعديلا لوصف الأفعال المرفوعة بها التهمة والتي تردد ذكرها في التحقيقات وتناولها الاتهام والدفاع إثباتا ونفيا فإن وجدت أثرا للجريمة خارجة عن هذا النطاق تركت الشأن فيها للنيابة العمومية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قض الحكم المطعون فيه من جهة تهمة التزوير وإعادة الدعوى لنظرها من جديد .

جلية الخميس ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢

نحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد احمد باشا
ويكل المحكة .

(٣٥٦)

القضية رقم ١٦٠١ سنة ٢ القضائية .

إحالة المحكة أثناء انعقاد الجلسة :

(١) قاضي الإحالة . سلك فيما يقع من المنع بالجلسة .

(ب) حكم . إصداره في نفس الجلسة . لا رجوع .

(ح) عمام . وقوع الاعتداء . عدم استثناء من المحكة فورا .

(د) هيئة المحكة . ضرورة النيابة تتم لها .

(المواد ١١٧ ع ١١٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات و ٨٩ و ٩٠ مرافعات)

١ - لقاضي الإحالة سلطة الحكم فيما يقع من المنع في الجلسة التي يعقدها .

٢ - لم يحتم القانون إصدار الحكم في نفس الجلسة التي وقعت فيها جملة الإهانة
مادام قد بدئ في نظرها في تلك الجلسة ، بل إن المادة ٩٠ مرافعات أجازت
للمحكة في هذه الحالة أن تؤجل الحكم إلى جلسة أخرى .

٣ - لم يستثن القانون المحامي من المحكة فورا إذا وقعت منه جنحة على
المحكة أو أحد أعضائها أو أرباب الوظائف فيها . والقيد الوحيد الذي ورد
في المادة ٨٩ مرافعات خاص بصفة المعتدى عليه لا بصفة المعتدى ، فأيا كان
هذا المعتدى فإنه يقع تحت حكمها . والمحكة في هذا ظاهرة لأن الفرض من تحويل
المحكة حق الحكم فيما يقع في الجلسة من المنع المشار إليها هو صون كرامة القضاء
وهيئة والمحافظة على ما يجب له من الاحترام في أعين الجمهور . أما القبول بأنه إذا
وقعت الجنحة من عمام فلا تجوز محاكمته من أجلها قبل أن تنظر محكة التقص
في أمره تأديبيا فهو قول فيه تنويع للفرض المذكور .^(١)

(١) راجع الحكم الصادر بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ في القضية رقم ١١٧٥ سنة ٤٦ القضائية
المنشور بالجزء الأول .

٤ - المراد من لفظ " المحكمة " الوارد في المادة ١١٧ عقوبات هو هيئة المحكمة أى القضاة ومن يعتبرون جزءا متما لهيئتهم . ولا جدال فى أن عضو النيابة تتم تلك الهيئة فى الجلسات الجنائية ومنها جلسات الإحالة ، فالاعتداء عليه هو اعتداء موجه إلى المحكمة .

الطعن المقدم من أحمد فهمى إبراهيم أفندى محام ضد النيابة العامة فى قضيتها رقم ٦٣١ سنة ١٩٣٢ المقيدة بجدول المحكمة برقم ١٦٠١ سنة ٢ قضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ أثناء نظر قضية الجنائية رقم ١١٤ بولاق سنة ١٩٣٢ أمام حضرة قاضى الإحالة بدائرة قسم الدرب الأحمر أهان علنا بالقول والإشارة هيئة المحكمة بأن نسب إلى حضرة رئيس النيابة أنه يتكلم بما يظلمه فى جريدة الكشكول وبما يقال فى الشوارع . وطلبت معاقبته بالفقرة الثانية من المادة ١١٧ من قانون العقوبات .

وأثناء نظر الدعوى أمام حضرة قاضى الإحالة بمحكمة مصر الأهلية دفع الطاعن أولا بعدم جواز رفع الدعوى الممومة على محام أثناء انعقاد الجلسة وهو يباشر عمله أمامها ودفع ثانيا بمذكرة قدمها بعدم اختصاص قاضى الإحالة بالفصل فى الجنح التى تقع فى الجلسات .

وحضرة قاضى الإحالة بالمحكمة المذكورة حكم بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ حضوريا وعملا بالمادة ٢/١١٥ من قانون العقوبات : (أولا) برفض الدفيعين الفرعيين وباختصاص قاضى الإحالة بالفصل فى هذه الدعوى . (ثانيا) بتفريم الطاعن بحسين جنبا مصريا مع إعفائه من المصاريف الجنائية .

فاستأنف الطاعن هذا الحكم فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ أمام محكمة الجنح والمخالفات المستأنفة بمحكمة مصر الأهلية . وفى أثناء نظر الاستئناف دفع الطاعن فرعا :
الطاعن فرعا :

- (أولا) بطلان الحكم لإستاده إلى محكة لا وجود لها .
- (ثانيا) عدم ولاية قاضي الإحالة للحكم في جنحة الجلسة .
- (ثالثا) إن الحادثة ليست جنحة جلسة بتأجيل الحكم فيها .
- (رابعا) عدم جواز اتراخ جنحة من مرافعة المحامي .
- (خامسا) إن الجنحة على فرض وقوعها لم تحدث أثناء الجلسة .
- (سادسا) لا مسئولية على الطاعن لأنه كان يرد الإهانة .
- (سابعا) تجاوز الموظف حدود وظيفته يحرمه من حماية القانون له ويصبح في حكم الأفراد .

وبتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٣٢ قضت المحكة المذكورة حضوريا وعملا بالمادة المتقدم ذكرها بقبول الاستئناف شكلا ورفض الدفوع الفرعية وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتسليم الطاعن عشرين جنيها مصريا بلا مصاريف ورفض ما عدا ذلك من الطلبات .

فقرّر المحكوم عليه بالظن في هذا الحكم بطريق التقض والإبرام في ١١ فبراير سنة ١٩٣٢ وقدم تقريرا بوجود طمته في اليوم نفسه .

المحكة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الظن قدم وبينت أسبابه في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلا ومن حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الظن بطلان الحكم الابتدائي لأنه مسند إلى ما سمي فيه محكة مصر الأهلية في حين أنه لا توجد سلطة قضائية بهذا الاسم وقاضي الإحالة ليس هو محكة مصر .

ومن حيث إن قاضي الإحالة الذي أصدر الحكم المشار اليه هو أحد قضاة محكة مصر الأهلية انتدب لنظر قضايا الإحالة فيها ، بخلسته تعتبر من جلسات محكة مصر . على أنه ظاهر من الحكم ظهورا بينا يمنع كل شك أن القاضي أصدره

بصفته قاضيا للإحالة . فإذا ذكر في ديباجته أنه صدر من محكمة مصر الأهلية في جلسة معقودة برئاسة ذلك القاضي فليس في هذا التعبير ما يوجب البطلان قط . وفضلا عما تقدم فقد أشار الحكم الاستثنائي إلى سقوط الحق في هذا الدفع طبقا للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات لأنه لم يحصل إبداءه أمام محكمة ثانية درجة إلا بعد أن ترفع اثنان من المحامين عن المتهم في موضوع الدعوى . ولذلك يتعين رفض هذا الوجه .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثاني أن قاضي الإحالة ليست له سلطة الحكم فيما يقع من الجنب في الجلسة التي يعقدها .

ومن حيث إن قاضي الإحالة نفسه قد بحث هذه المسألة في حكمة كما بحثها المحكمة الاستئنافية بحثا مستفيضا ، وانتهى كلاهما من البحث إلى أن ولاية قاضي الإحالة في هذا الشأن ثابتة بثبوتها قاطعا من النصوص القانونية التي أشير إليها في الحكيمة ، وهو ما تقره عليه هذه المحكمة تماما . ولذلك يكون هذا الوجه مرفوضا .

ومن حيث إن الوجه الثالث مبناه أن الواقعة ليست جنة جلسة بالمعنى القانوني . ومن حيث إن المتهم سبق أن دفع بهذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية مستندا في ذلك إلى أن لجنحة الجلسة صفة خاصة وأنها عبارة عن الواقعة التي تجمع على المحكمة أو على أحد الناس حيث يدركها الجمهور إدراكا تاما وعندئذ يجب الحكم فيها فوراً بلا إهمال ، في حين أن قاضي الإحالة في هذه القضية بعد أن وجه الاتهام وسمع الدفاع أجل الحكم فيها إلى جلسة أخرى .

ومن حيث إن المحكمة الاستئنافية قد رفضت بحق هذا الدفع لأن القانون لم يحتم إصدار الحكم في نفس الجلسة التي وقعت فيها اللجنحة ما دامت قد بدأت في نظرها في تلك الجلسة ، بل أجازت المادة (٩٠) من قانون المرافعات للمحكمة في هذه الحالة أن تؤجل الحكم إلى جلسة أخرى . على أنه ثابت في هذه الدعوى

أن القاضي لم يؤجل الحكم إلا بناء على طلب للمتهم نفسه ليقدم مذكرة بدفاعة .
ولذلك يكون هذا الوجه على غير أساس .

ومن حيث إن محصل الوجه الرابع أن المحامي وهو يتراجع إنما يؤدي واجبا هو خاضع في أدائه لسلطة محكمة التقض فلا يجوز عما كتبه قبل أن تنظر تلك السلطة في هل تجاوز حدود وظيفته أو لم يتجاوزها .

ومن حيث إن الحكم الاستثنائي قديين أن نصوص القانون لم تستثن المحامي من المحاكمة فورا إذا وقعت منه جنة على المحكمة أو أحد أعضائها أو أبواب الوظائف فيها ، وأن القيد الوحيد الذي ورد في المادة (٨٩) من قانون المرافعات خاص بصفة المعتدى عليه لا بصفة المعتدى . فأيا كان هذا المعتدى فانه يقع تحت حكمها . والمحكمة في ذلك ظالمة ، لأن الفرض من تحويل المحكمة حق الحكم فيما يقع في الجلسة من الجنب المشار إليها هو صون كرامة القضاء وهيته والحفاظة على ما يجب له من الاحترام في أعين الجمهور . فانما قيل بأنه إذا وقعت الجلسة من محام فلا يجوز عما كتبه من أجلها قبل أن تنظر محكمة التقض في أمره من الوجهة التأديبية لكان في ذلك تقويت للفرض المذكور . وقد سبق لمحكمة التقض أن فصلت في هذه المسألة بحكمها المؤرخ في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ ، وعليه يكون هذا الوجه مرفوضا .

ومن حيث إن مبنى الوجه الخامس أن عضو النيابة لا يمثل في الجلسة الجنائية غير وظيفية الاتهام ، ومركزه فيها كتركز المحامي ، فما يدور بينهما من الكلام لا يعتبر موجها إلى المحكمة ولا إلى موظف له ميزة على المحامي في أمر من الأمور .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن المراد من (المحكمة) في المادة (١١٧) من قانون العقوبات هو هيئة المحكمة أي القضاة ومن يعتبرون جزءا متما لهايتهم ، ولا جدال في أن عضو النيابة العمومية تتم تلك الهيئة في الجلسات الجنائية ومنها جلسات الإحالة ؛ ويلاحظ فوق هذا أن قاضي الإحالة بعد ما أشار في حكمه إلى العبارة التي وجهها الطاعن إلى رئيس النيابة قال ما نصه "إن المتهم ذكر أيضا هذه

المبارة في الجلسة بصوت عال وبدون أن يؤذن له بالكلام وباستعمال إشارات تدل على الإهانة وتشعر من جانبه باستخفاف عظيم بالمحكمة مما يحط من كرامتها في نظر الجمهور". ويؤخذ من هذا أن قاضي الإحالة رأى أن الإهانة قد لحقت به هو أيضا ولم تقتصر على رئيس النيابة.

ومن حيث إن الأوجه الثلاثة الأخيرة تتلخص في أن رئيس النيابة بدأ بالاعتداء على المحامين فكان من حق المحامي أن يتعرض على هذا الاعتداء، وأن الكلام الذي صدر من المحامي لم يكن اعتداء بل استنكارا للإهانة، وأنه يشترط لتطبيق المادة "١٩٧" من قانون العقوبات أن يكون الموظف يؤدي وظيفته في ذات العمل الذي صدر منه فاستنكره الغير وأن خطبة رئيس النيابة لم تكن تأدية لوظيفة من وظائفه. ومن حيث إن الطاعن سبق أن دفع بهذه الدفوع أمام المحكمة الاستئنافية فرفضتها للأسباب الوجيبة التي وردت في حكمها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وعلى ذلك يجب رفض هذه الأوجه أيضا.

جلسة الاثنين ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا.

(٣٥٧)

القضية رقم ١٧٢٨ سنة ٢ القضائية.

اغتصاب. دعوى جنائية محالة على محكمة الجناح طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥. سلطة محكمة الجناح في الفصل في هذه الدعوى على الوصف الذي يثبت لها.

إحالة الدعوى إلى محكمة الجناح باعتبارها جنائية مقترنة بظروف مخففة ليست حجة على محكمة الجناح تلزمها باعتبار الواقعة جنائية على كل حال ولو ظهر لها من الأوراق والتحقيقات التي تجرهما أنها ليست إلا جنحة أو مخالفة بل إن محكمة الجناح تكون "كمحكمة الجنائيات" حرة في تعترف وقائع الدعوى وتقدير قيمتها القانونية؛ فلما ظهر لها أنها ليست إلا جنحة أو مخالفة فلا مانع بمنعها من الحكم فيها على الوجه الذي بدا لها.

جلسة الاثنين ٦ يونيه سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٣٥٨)

القضية رقم ١٦٨٧ سنة ٢ القضائية .

(١) تزوير في أوراق رسمية . ذكر غير الحقيقة في محرور رسمي ولو كان غير مسد لإثبات حقيقة الواقعة المزورة بتزوير .

(المادة ١٨١ ع)

(ب) اختلاس الأموال الأميرية . أموال مجالس المديرية والمجالس البلدية والهيئات المحلية الأخرى . اختلاسها . حكمه .

(المادة ١٠٣ ع)

١ - إذا كان الثابت في الحكم أن المتهم - وهو كاتب بقسم المجارى بإحدى البلديات - حرر أمرا بتوصيل المجارى إلى متل وذ كره نمرة حافظة توريد مفتعلة كيا بطمئن رئيسه الباشمهندس إلى أن رسم التوصيل قد ورد للفرزاة فعلا فيصدر أمر التوصيل كان هذا الفعل تزويرا في محرور رسمي من واجبه تحريره وعليه يحكم وتليفته أن يثبت فيه كل البيانات الصحيحة التي رسم رئيسه الاطلاع عليها قبل إصدار أمره بتنفيذ العمل المطلوب . ولا عبرة بأن هذا المحرور ليس معناه لإثبات توريد الرسم المستحق وأن إثباته إنما يكون بقسيمة التوريد مادام أن ذكر نمرة حافظة التوريد بالمحرور إنما كان الغرض منه أن يعلم الباشمهندس واقعة جوهرية هي شرط أساسى لإصدار أمره بالتوصيل . وهذه الواقعة من اختصاص الموظف إثباتها بعد التأكد من صحتها بناء على التحريات المطلوب منه عملها قبل هذا الإثبات ومن واجب وتليفته أنه إن ذكرها في المحرور فلا يذكرها إلا على وجهها الصحيح .

٢ - لا فرق بين أموال الدولة بصفتها سلطة عامة مركزية وبين أموال مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها بصفتها سلطات خاصة محلية من حيث حماية القانون بمتابعة واحدة لكل منهما إذ أموال الفريقين هي في الجملة أموال الدولة ومخصصة للنافع العامة في الدولة . ويجوز تمتع الهيئات المحلية بالشخصية المعنوية

واستقلالها بأموالها لتنفق في المصالح العامة المحلية ودعم ضمان الحكومة المركزية لها في نتائج تصرفاتها - لا شيء من ذلك يتنافى وصف كون أموال تلك الهيئات هي جزءا من أموال الدولة سمحت السلطات العليا في الدولة لتلك الهيئات بيجايته واستبقته في يدها لتنفقه في المصالح العامة المحلية . وإذن فكل نص قانوني شرع لحماية أموال الحكومة أو الدولة يجب أن يند حكمة إلى أموال تلك الهيئات . فالموظف الذي يدخل في ذمته شيئا منها ينطبق عقابه على المادة ١٠٣ ع .

الطعن المتقدم من النيابة العامة في دعواها رقم ٧٧٧ سنة ١٩٣٢ المقيدة بمجدول المحكة رقم ١٦٨٧ سنة ٢ قضائية ضد حسن أفندي كمال .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية حسن أفندي كمال بأنه في خلال المدة ما بين ١ أغسطس سنة ١٩٢٦ و ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨ بتدبر المنصورة مديرية الدقهلية : (أولا) بصفته موظفا عموميا أي كاتباً بقسم الجبارى بمجلس المنصورة البلدى ارتكب تزويرا في أوراق رسمية وهي قسائم من دفتر أوامر توصيل المنازل والمباني للجبارى العمومية وأوامر بيع محصولات من مزرعة الجبارى في حال تحريرها المختص بوظيفته يحمله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت فيها أن المبالغ المذكورة بها وردت مع أنها لم ترد لخزانة المجلس . (ثانيا) أدخل في ذمته مبلغ ٧٨ جنيها ٢٥٥ مليا من قعود الحكومة وهي رسوم إعادة المكافم وأجور تسليك البالوعات وأثمان محصولات من مزرعة الجبارى المسجلة إليه من أشخاص مينة أستاذهم في الكشف المرفقة على ذمة توريدها لخزانة المجلس البلدى . (ثالثا) توصل بطريق الاحتيال على مبلغ ٢ جنيه ١٢٥ مليا من كل من أحمد عبد الحميد عقل ومحمد التلياني ويوسف شقوى باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهامهم بوجود واقعة مزورة بأن أفهمهم بصفته المذكورة أن هناك رسما مستحقا للبلدية على أعمال المكافم بعد توصيل منازلهم للجبارى العمومية مع أن الشارع غير مرصوف ولا يستحق عنه رسم .

وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة جنائيات المنصورة لمحاكمة بالمواد ١٠٣ و ٢٩٣ من قانون العقوبات . وقرر حضرته إحالته إلى المحكمة المذكورة فى أول ديسمبر سنة ١٩٣٩ لمعاقبته بالمواد السابق بيانها .

وبعد أن سمعت المحكمة الدعوى رأت أن التهمة كما على : —

أن المتهم فى المدة ما بين ٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٤ أكتوبر سنة ١٩٣٨ الموافقة للمدة التى بين ٢٧ محرم سنة ١٣٤٥ و ٢٠ ربيع آخر سنة ١٣٤٧ بتدبر المنصورة مديرية الدقهلية اختلس مبالغ مجموعها ٧٨ جنيها و ٢٥٥ مليا مسجلة إليه بصفته موظفا فى مجلس بلدى المنصورة لئمة توريداتها لخزانة المجلس المذكور ، وحكت حضوريا فى ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢ عملا بالمادتين ٢٩٦ و ٥٢ من قانون العقوبات والمادة ٥٠ من قانون تشكيل عاظم الجنائيات بالنسبة لتهمة التزوير والنصب بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل عن تهمة الاختلاس وبرأته من تهمة التزوير والنصب وأمرت بإيقاف التنفيذ .

فطن حضرة رئيس نيابة المنصورة فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ وقدم تقريرا بالأصليب فى ذات التاريخ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه فى الميعاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة أخطأت فى تطبيق القانون إذ اعتبرت أن الوقوع المنسوبة إلى المتهم لا تستلزم تزويرا معاوبا عليه وذلك لتقص شرط من شروط الجريمة وهو أن يكون تغير الحقيقة حاصلًا فى البيانات التى أعد المحضر لإثباتها مع أن من واجب المتهم أن يثبت فى أمر عملية التوصل وروود الرسم قبل تقديمه للباشمهندس للتوقيع عليه ولا يمكن أن يصدر أمر الباشمهندس إلا بعد ثبوت ما يفيد أن الرسم ورد لخزانة وهذا البيان يستخرج من

الملف الموجود لدى المتهم المشتعل على جميع الإجراءات التمهيدية السابقة على صدور الأمر ، فإذا أثبت على خلاف الواقع أن الرسم ورد الخزنة فيكون قد غير الحقيقة وارتكب تزويراً في محرم من اختصاصه تحريره ولا عبرة بأن قسيمة التوريد هي الدليل الذي يجب الرجوع إليه للتحقق من صحة دفع الرسم فإن كل ورقة استوجب نظام العمل أن ينبت بها توريد الرسم يعتبر إثبات ما يخالف الواقع فيها عن الرسم تزويراً في أوراق رسمية .

ومن حيث إن الثابت بوقائع الحكم المطعون فيه " أن المتهم كان يشغل كاتباً بقسم المجرى ببلدية المنصورة وأنه كان من اختصاصه القيام بالأعمال الكتابية المتعلقة بالمجرى وتخزينها فإذا قدم له طلب خاص بتوصيل المجرى إلى متزل أو غيره كان عليه أن يضع له دوسياً خاصاً وأن يستوفى كل الأوراق الواجب على الطالب تقديمها ثم يعرض الأمر بعد ذلك على بائمشهندس المجرى للراجعة وتقدير الرسم اللازم دفعه وعندئذ يحمر الكاتب المذكور حافظة توريد الرسم لخزنة على الاستمارة نمرة ٣٧ (ع ٠ ح) ويسلمها إلى الطالب بعد أن ينقل ما دونه فيها من البيانات في كعب الحافظة الذي يبقى عنده محفوظاً في دفتر الاستمارات ويقوم الطالب نفسه بدفع الرسم بمقتضى تلك الحافظة لخزنة وعلى صرافها أن يرسل تلك الحافظة إلى قلم الإيرادات الذي عليه بمقتضاها أن يحمر قسيتين بتسديد الرسم يسلم إحداً منها إلى الطالب والأخرى لكاتب المجرى . وبعد وصول قسيمة التوريد من قلم الحسابات يحمر كاتب المجرى (أي المتهم) أمراً من صورتين ... يوقعه البائمشهندس إلى ملاحظ المجرى لتنفيذ التوصيل إلى متزل الطالب ... " وأن من واجب الكاتب المذكور أن لا يكتب أمراً بتنفيذ الطلب إلا إذا تحقق من توريد رسمه باستلامه قسيمة التوريد أو بالاستلام عن ذلك كتابة من قلم الحسابات ."

ومن حيث إنه قد جاء بالحكم بعد ذلك عند التطبيق القانوني " أن الورقة المنسوب إلى المتهم ارتكاب التزوير فيها هي عبارة عن خطاب يحمره المتهم بمقتضى

وظيفته ويعرضه على الباشمهندس ليوقعه، والذي ثبت للحكمة من التحقيقات أن هذا المحرر لم يمد بمقتضى نظام المجلس البلدى لإثبات توريد الرسم المستحق وكل ما يشترط فى هذا الشأن أن الكاتب لا يجوز له تحرير هذا الخطاب إلا بعد أن يتأكد من توريد الرسم المستحق ... وأنت موضوع هذا المحرر ... متعصر فى الأمر بإجراء التوصليل وأن المتهم إنما كان يلجأ إلى إثبات نمرة حافظة التوريد على أمر التوصليل لى يوم رئيسه بأن الرسم تورد فعلا ولكن الواجب أن ذلك الرئيس لا يلتفت إلى هذه الإشارة لأنها ليست الطريق المرسوم بحسب الأصول لإثبات توريد الرسم بل المقروض عليه أن يطلع على قسيمة الدفع ذاتها أو علم الخبر ليتأكد من توريد الرسم قبل توقيع أمر التوصليل بصرف النظر عن إشارة الكاتب التى لاقية لها .

ومن حيث إنه وإن كان لا نزاع فى أن خطاب الأمر بالتوصليل الذى نسب إلى المتهم تغيير الحقيقة فيه لم يمد لإثبات توريد الرسم وأن الطريق المرسوم بحسب الأصول لإثبات ذلك التوريد هى قسيمة الدفع التى أعدت لأن تكون سنداً على الخزانة بتسلمها رسم التوصليل من طالب التوصليل . ولكن الثابت من الوقائع المتقدمة ذكرها قلا عن الحكم المطعون فيه أن على الكاتب أن لا يحرم أمر التوصليل إلا بعد أن يتأكد من توريد الرسم المستحق كما أن عليه أيضا أن يستوفى كافة الإجراءات الأخرى التمهيدية كطلب الأوراق التى يجب على طالب التوصليل تقديمها وذلك كله قبل عرض الأمر على الباشمهندس . وهذه الواجبات التى ذكر الحكم أن الكاتب مكلف بها علها واضحة وهى أن وقت الباشمهندس نفسه وهو رجل قى لما كان لا يتسع للتثبت بشخصه من استيفاء هذه الإجراءات الأولية اللازمة لصدر أمر التوصليل جعل على الكاتب نفسه عبء مراقبة حصول هذه الإجراءات واستكمالها طبقا للأصول المرجعية . فإذا حرر الكاتب فى النهاية خطاب الأمر بالتوصليل وقمته إلى الباشمهندس لتوقيعه كان ذلك إيمانا منه بأن كافة الإجراءات المطلوبة قد استوفيت . ولا شك فى أن على الكاتب بحكم وظيفته ألا يثبت فى هذا الخطاب إلا ما يطابق الواقع . فإذا ذكر فى الخطاب نمرة حافظة توريد مفتلة أو غير

مطابقة الحقيقة كما يطمئن رئيسه بالاشتهندس — الذى هو بحكم نظام توزيع العمل لا يتسع وقته للإحاطة بنفسه بكل شئ — إلى أن الرسم قد ورد لخزانة فعلا، فانه يكون بذلك قد قرر غير الحقيقة فى محرر رسمى من واجبه تحريره وعليه بحكم وظيفته أن ينبت فيه كل الوقائع الصحيحة التى يسم رئيسه الاطلاع عليها قبل إصدار أمره بتنفيذ العمل المطلوب . ولا عبرة بما يقوله الحكم المطعون فيه من أن المحرر لم يعد لإثبات توريد الرسم المستحق وأن إثبات ذلك إنما يكون بقسيمة التوريد — لا عبرة بذلك لأن ذكر نمرة حافظة التوريد بالخطاب المزور لم يكن الفرض منه أن يصبح الخطاب المذكور حجة على البلدية فى ورود الرسم لخزانة وإنما كلف الفرض منه أن يعلم بالاشتهندس واقعة جوهرية هى شرط أساسى لإصدار أمر التوصل وحكم بالاشتهندس الإحاطة بها قبل الإقدام على توقيع ذلك الأمر . وهذه الواقعة من اختصاص المتهم لإثباتها بناء على التحريات المطلوب منه عملها قبل تحرير الخطاب، ومن واجب وظيفته أنه إن ذكرها فى الخطاب فلا يذكرها إلا على وجهها الصحيح . فالأمر غير الحقيقة فيها كان فعلا ولا شك تزويرا فى محرر رسمى مستوجبا للعقاب بمقتضى المادة ١٨١ من قانون العقوبات .

ومن حيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر ما وقع من المتهم فى هذا الخصوص أمرا غير معاقب عليه، ويتمين من أجل ذلك نقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

ومن حيث إن محصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ أيضا فى تطبيق القانون إذ قرر أن المادة ١٠٣ من قانون العقوبات لا تنطبق إلا على من يدخل فى ذمته بأى كيفية كانت تقودا للحكومة، أما من يدخل فى ذمته تقودا للمجالس البلدية أو مجالس المديرات فلا يدخل تحت حكم هذه المادة لأن هذه المجالس — على ما يقول الحكم المطعون فيه — قد اكتسبت الشخصية المعنوية بحكم الدستور فأصبحت أموالها مستقلة عن أموال الحكومة أو " الدولة " بحسب التمييز الصحيح الوارد فى النص الفرنسي للمادة ١٠٣ المذكورة فكل نص يعاقب على اختلاس أموال الدولة لا يمكن

أن يندرج تحت حكمه اختلاس أموال هذه المجالس . ووجه الخطأ في هذا التأويل أن هذه الهيئات برغم اقرارها بشخصية معنوية مستقلة لا تزال من الهيئات العامة تقوم بقسط من الحكم كان يقع على عاتق السلطة الرئيسية لو لم تكن هذه الهيئات موجودة كما أن أموال هذه الهيئات هي من الأموال العامة ولو لم تكن داخلية في ميزانية الدولة العمومية ، والواجب على كل حال أن يطبق عليها كل نص وضع في قانون العقوبات لحماية الأموال العمومية أو الأموال الأميرية أو أموال الدولة إذ أن هذه الألفاظ كلها مترادفة ولها مدلول واحد وهو الأموال المخصصة لأن يتفق منها على المرافق والمصالح العمومية . فانحراج أموال المجالس البلدية من حماية المادة ١٠٣ من قانون العقوبات خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقض الحكم المعلوم فيه — هذا محصل وجه الطعن .

ومن حيث إنه وإن كان لا جدال في أن للمدريات والمدن والقرى أصبحت بمقتضى الدستور أشخاصا معنوية فيما يتعلق بمباشرة حقوقها ويمثلها في ذلك مجالس المدريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها وكان من مقتضى هذه الشخصية المعنوية أن أصبح لكل منها مالية خاصة مستقلة عن مالية الدولة وفاقا لأحكام القانون العام — وإن كان لا جدال في ذلك إلا أنه لا جدال أيضا في أن الشارع لم يقصد قط بإنشاء هذا النظام اللامركزي أن يقطع الصلة بين الدولة بصفتها قوامة على المصالح العامة للبلاد وبين هذه المجالس وأن لا يعتبر هذه المجالس سوى جمعيات خاصة لا تمتاز بشيء عن جمعيات الأفراد . كلاً لم يقصد الشارع ذلك وإنما كان غرضه بإنشاء هذا النظام اللامركزي — على ما هو ظاهر من الدستور نفسه ومن الأوامر والقوانين المتعلقة بمجالس المدريات والمجالس البلدية — تدريب الأهليين على نظام الحكم وتمويدهم الاهتمام بالشئون العامة والاشتراك في إدارتها بقدر محدود وتوزيع أعباء الحكم توزيعاً يخفف عن كاهل الحكومة المركزية ولا يضر المصلحة العامة . فهذا النظام إذن جزء من أنظمة الدولة يقوم بقسط مما في يدها من المصالح العامة . ومتى كان الأمر كذلك كان من الواجب استبعاد كل فكرة ترى إلى التفريق بين أموال

الدولة بصفتها سلطة عامة مركزية وأموال تلك الهيئات بصفتها سلطة خاصة محلية من حيث حماية القانون بمتابعة واحدة لكل منهما إذ أموال الفريقين هي في الجملة أموال الدولة ومخصصة للتأمن العامة في الدولة. ويجوز تمتع الهيئات المحلية بالشخصية المعنوية واستقلالها بأموالها لتتفق في المصالح العامة المحلية وعدم ضمان الحكومة المركزية لها في نتائج تصرفاتها — لا شيء من ذلك ينافي وصف كون أموال تلك الهيئات هي جزءاً من أموال الدولة سمحت السلطات العليا في الدولة لتلك الهيئات بمجايشه واستبقته في يدها لتتخف في المصالح العامة المحلية . وإذن فن المجازفة التذرع بمجوز ثبوت الشخصية المعنوية لمجالس المديرات والبلديات والهيئات المحلية الأخرى واستقلالها بأموالها وعدم ضمان الحكومة لها في تصرفاتها للقول بأن كل نص قانوني شرع لحماية أموال الحكومة أو الدولة لا يمكن أن يمتد حكمه لحماية أموال تلك الهيئات ، بل الأجوب أن يقال باستناد حكمه ما دام لا يوجد نص صريح يقضي بالحرمات من تلك الحماية .

ومن حيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه أخطأ في اعتباره أن أموال مجلس المنصورة البلدى ليست من أموال الحكومة أو الدولة التي تنطبق المادة ١٠٣ من قانون العقوبات على الموظف الذى يدخل في ذمته شيئاً منها ويكون التمين قضه من هذه الجهة أيضاً وتطبيق المادة ١٠٣ المذكورة على المتهم بدل المادة ٢٩٦ عقوبات التي طبقها عليه .

وحيث إنه مع ثبوت جريمة التزوير في ورق رسمى على المتهم ووجوب عقابه عليها بالمادة ١٨١ عقوبات وثبوت جريمة إدخال نقود الحكومة في ذمته ووجوب معاقبته عليها بالمادة ١٠٣ ومع ملاحظة أن الجرمين مرتبطان ارتباطاً لا يتجزأ وأن التمين العقاب على أشدهما قطع بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٢ عقوبات وملاحظة وجوب معاملة المتهم بمقتضى المادتين ١٧ و٥٢ عقوبات لما هو ظاهر من حكم محكمة الجنايات من أنها رأت استعمال الرأفة معه — ترى المحكمة الاكتفاء في حقه بالعقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه .

جلسة الاثنين ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٣٥٩)

القضية رقم ٢١٨٠ سنة ٢ القضائية .

إيقاف التنفيذ . وجود سابقة في أي زمن مضى . مانع من الحكم .

(المادة ٥٢ ع)

إن المادة ٥٢ ع لم تشترط أن يكون الحكم السابق المانع من إيقاف التنفيذ قد صدر في مدة معينة قبل المحاكمة الجديدة بل نصها في هذا الصدد آتى مطلقا من كل قيد زمني ودالا بذلك على أنه مهما قدمت السابقة في الزمن فانها معتبرة للنوع من إيقاف التنفيذ .

(٣٦٠)

القضية رقم ٢١٨١ سنة ٢ القضائية .

إضراب . توقف عمال عن أداء عمل ذي منفعة عامة . عمال تاجرون لتناول . خطاب .

(المادتان ١٠٨ المكرة و ٣٢٧ المكرة ع) .

إن المادة ٣٢٧ ع المكرة تحظر على المستخدمين والأجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة أن يتوقفوا عن العمل بكيفية يتعطل معها سير العمل في تلك المصلحة وتخرض على هؤلاء المستخدمين والأجراء إذا أرادوا التوقف عن العمل أن يقوموا بإجراءات خاصة في موعد معين ، وذلك كله حرصا على المنفعة العامة أن لا تضارب بهذا التوقف . فثلا عملية حمل البضائع ونقلها وشحن العربات بمحطة السكة الحديدية وتخريضها إذا أعطيت بطريق الامتياز لمقاول جاء بمال ليقوموا بها وتوقف هؤلاء المال عن العمل كانوا هم ومن حرضهم واقفين تحت طائلة العقاب بمقتضى المادة ٣٢٧ المكرة . ولا يحجمهم من ذلك كونهم تابعين لتناول ولا علاقة لهم بمصلحة السكة الحديدية مباشرة، إذ هذه المادة إنما وضعت لمثل هذه الصورة وهي صورة تبعية

العمل لمصلحة خاصة — كالمقاول مثلا — حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة، وإلا فلو أنهم كانوا تابعين مباشرة لمصلحة السكة الحديدية لانطبقت عليهم المادة ١٠٨ ع المكررة؛ كما لا يحسم كونهم يتقاضون أجورهم يوميا، إذ هذا ليس معناه أن لهم حق التوقف جماعات في أى وقت بدون إخطار وبكيفية يتعطل معها سير العمل، ولا كونهم لم يقصدوا الإضرار مباشرة بالمصلحة العامة فذلك لا يبرهن ما داموا قد توقفوا فجأة عن عمل وإرادة، وهذا التوقف من شأنه تعطيل سير العمل وقد تعطل .

الطنن المقدم من ديمترى أفندى فلتاموس عوض ضد النيابة العامة في دعواها رقم ١٢٤٤ سنة ١٩٣٢ المقيلة بمجدول المحكمة رقم ٢١٨١ سنة ٢ قضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية شاكر معبدى عمر وأخريين بأنهم في ليلة ٢٠ يناير سنة ١٩٢٨ بذاتة قسم ميتا البصل بعضا منهم — بصفتهم عمالا مكلفين بنقل البضائع من عربات مصلحة السكة الحديد والقيام بما يتبع ذلك من الأعمال — توقفوا جميعهم فجأة عن العمل بكيفية يتعطل معها سير العمل في تلك المصلحة وذلك بدون إخطار المحافظة عن ذلك في الميعاد القانونى وبأن البعض الآخر بصفتهم رؤساء العمال المذكورين حرضهم على هذا التوقف عن العمل بدون مراعاة الإخطار وطلبت من محكمة جنح اللبان الجزئية عقاب الفريق الأول بالفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات وعقاب الفريق الثانى بالفقرة الثانية من هذه المادة . وأدخل محمود خليل إبراهيم ديمترى أفندى فلتاموس عوض في الدعوى بأن طلب مباشرة إلى المحكمة عقابه مع التهمين بتهمة التحريض والحكم له عليه بمبلغ ٤٠٠ جنيه تمويضا . سمعت المحكمة هذه الدعوى وحكت حضوريا بالنسبة للطاعن في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات بتبرير أنه بمثابة قرش وبعدم قبول الدعوى المدنية . فاستأقت هذا الحكم في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ واستأقت المدعى المدنى في ٨ منه .

ومحكمة إسكندرية الابتدائية الأهلية بعد أن سمعت الدعوى بيعة استثنائية حكمت غيايبا للطاعن وحضوريا للدعى بالحق المدني في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المساقف فيما يختص بالعقوبة وفيما يختص بالدعوى المدنية بتعديل الحكم ورفض الدعوى . عارض الطاعن في هذا الحكم وقضى في المعارضة بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٢ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطن في هذا الحكم بطريق التقض في ١١ مايو سنة ١٩٣٢ وقدم حضرة المحامي عنه تقريرا بالأسباب في ١٥ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في المحاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن المادة ٣٢٧ مكررة من قانون العقوبات لا تنطبق على صورة هذه الدعوى لأن المالك مرتبطون مع المقاتل ولا علاقة قانونية بينهم وبين مصلحة السكة الحديدية ولأنهم يتقاضون أجورهم يوميا من نفس المقاتل ولا يتمتعون بالضمانات التي يتمتع بها المالك التابعون للشركات والمصالح ولأن نية الإضرار بالمصلحة العامة غير متوفرة لأن سبب امتناعهم عن العمل هو حرمانهم من جزء من أجورهم ولأن المقعد الذي يربط المالك - ومنهم الطاعن - بالمقاتل رتب جزاءات مالية عند الإخلال بشرائطه ولأن المصلحة التي تعاقبت مع المقاتل لم ينسب عن مالها أنها عرضة لوقف حركة شحن البضائع وتضررها لأسباب كثيرة .

ومن حيث إن المادة ٣٢٧ عقوبات مكررة حظرت على المستخدمين والأجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصلية على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة أن يتوقفوا عن العمل كلهم معا أو جماعات منهم بكيفية يتعطل معها سير العمل

في تلك المصلحة وفرضت على هؤلاء المستخدمين والأجراء — إذا أرادوا التوقف عن العمل — أن يقوموا بإجراءات نصت عليها المادة المذكورة في مواعيد عيبتها؛ وذلك كله حرصا على المنفعة العامة ألا تضار بهذا التوقف . ولا ريب في أن المادة ٣٢٧ مكررة منطبقة على الدعوى الحالية لأن عملية حمل البضائع ونقلها وشحن العربات بمحطة القبارى التابعة لمصلحة السكة الحديدية وتفريغها — كل ذلك عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة وقد أعطى بطريق الامتياز إلى المقاول المحنى عليه في هذه القضية، والعامل المتهوم بالتوقف عن العمل وكذلك من حرضهم على هذا التوقف — ومنهم الطاعن — هم أجراء عند المقاول المذكور؛ فما اقرؤوه من أعمال التوقف والتحريض عليه بغير مراعاة الشروط التي فرضتها المادة ٣٢٧ مكررة يقع ولا شك تحت طائلة العقاب طبقا للمادة المذكورة . ولا محل للاحتجاج بأن العامل تابعون للمقاول ولا علاقة لهم بمصلحة السكة الحديدية مباشرة ، لأن المادة ٣٢٧ مكررة إنما وضعت لمثل هذه الصورة بالذات وهي صورة تبعية العامل لمصلحة خاصة — كالمقاول في القضية الحالية — حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة كعملية نقل البضائع في محطة القبارى وإلا لو أنهم كانوا تابعين مباشرة لمصلحة عامة — كمصلحة السكة الحديدية الأميرية — لانطبقت على حالتهم المادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات بدلا من المادة ٣٢٧ مكررة . وأما أنهم يتقاضون أجورهم يوميا فليس مناه أن لهم حق التوقف عن العمل جماعات في أى وقت شاءوا وبغير إخطار وبكيفية يتعطل معها سير العمل في المصلحة التابعين هم لها . وأما أنهم لم يقصدوا الإضرار مباشرة بالمصلحة العامة فذلك لا يهم ما داموا قد توقفوا بغاة عن علم وإرادة وهذا التوقف من شأنه تعطيل سير العمل بالمصلحة (وقد تعطيل وحاق الضرر فعلا بمصلحة من جراء هذا التوقف) . وأما أن العقْد الذى بينهم وبين المقاول يرتب جزاءات مالية عند الإخلال بشروطه فهذا مرجعه إلى علاقتهم بالمقاول رأسا ولكن المادة ٣٢٧ مكررة إنما تعاقبهم على الضرر الذى يلحقونه بالمصلحة العامة بسبب توقفهم عن العمل بغاة . وأما أن المصلحة التى

تعاقدت مع المقاول لا يجب عن بالها أنها عرضة لثل هذا التوقف بجوابه أن ذلك هو الذى حدا بالشارع إلى وضع المادة ٣٢٧ عقوبات مكررة كىما يحى المصلحة العامة من أخطار هذه المفاجآت .

ومن حيث إن يحصل الوجه الثانى أن المادة ٣٢٧ مكررة عقوبات غير منطبقة لانعدام القصد الجنائى لأنه لا يد للطاعن فى التوقف عن العمل بل مصلحته تقتضى استمرار العمل فى أعمالهم — فضلا عن انعدام الضرر سواء للدعى المدنى أو للمصلحة المتعاقدة هو معها .

ومن حيث إنه بالاطلاع على الحكم الابتدائى الذى أيله الحكم المطعون فيه أخذا بأسبابه تين أنه أثبت على الطاعن تهمة تخريض الملك على الإضراب بدافع الانتقام من المجنى عليه لسبق اتهام المجنى عليه إياه بتهمة تبديد مبالغ وتزوير فى الدفاتر . فهذا الوجه لا يبدو أن يكون إثارة لمسألة موضوعية فصلت فيها بحكمة الموضوع نهائيا ولا محل لطرحها من جديد على محكمة القضا .

ومن حيث إن الوجه الثالث متعلق كله بالموضوع لأنه قائم على مناقشة بعض أدلة الإدانة التى أخذ بها الحكم المطعون فيه إلى غير ذلك مما لا محل لمخوض فيه أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(٣٦١)

القضية رقم ٢١٩٨ سنة ٢ القضاية .

تجهر - التجهر المحظور - التجهر للإبرام .

(المواد ٢١ و ٣٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ والمادتان ١١٨ و ٣١٦ ع)

كل تجهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ولو حصل بغير قصد سيى محظور بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ متى كان من شأنه أن يجعل السلم العام فى خطر . ويجب على المتجهرين التفريق متى أمرهم البوليس

بذلك، فإذا عصوا أمره بالتفرق فقد حقت على كل منهم العقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون؛ فإذا ثبت أن المتهمين تجمهروا للإجرام فللمادة الثانية من ذلك القانون تنطبق هي أيضا عليهم؛ ثم إذا ثبت كذلك أنهم تعدوا على رجال البوليس وأتلفوا أموالا ثابتة أو منقولة غير مملوكة لهم فهذا يجعل المادة الثالثة من ذلك القانون واجبة التطبيق مع المادتين ١١٨ و ٣١٦ عقوبات .

جلسة الاثنين ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٣٦٢)

القضية رقم ١٦٧٢ سنة ٢ القضائية .

خيانة الأمانة . الإغواء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ عقوبات . سريان حكمه على جرمينى النصب وخيانة الأمانة . ابن سين من قبل المجلس الحسبي لمحال إليه .
(المادة ٢٦٩ ع)

الحكمة في الإغواء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ عقوبات في باب السرقة هي أن الشارع رأى أن ينتفرا ما يقع بين أفراد الأسرة الواحدة من عدوان بعضهم على مال البعض الآخر وذلك حرصا على سمعة الأسرة واستبقاء لصلوات الود القائمة بين أفرادها . وجرمينى النصب وخيانة الأمانة جرمينان مماثلتان لجرمة السرقة؛ وحكمة الإغواء واحدة في كل الأحوال فيجب أن امتد حكم الإغواء المنصوص عنه في المادة ٢٦٩ عقوبات في باب السرقة إلى تلك الجرمينين (النصب وخيانة الأمانة) وإن كان التباين الذي يقع من الابن في مال أبيه إضرارا بهذا الأخير لا يعاقب عليه . ولا يمنع من ذلك أن يكون استلامه المال حاصلًا بناء على أمر من سلطة عامة مختصة بالمجلس الحسبي بأن كان الأب محجورا عليه مشمولًا بقوامة ابنه الذي كان مسلما له مال أبيه بهذه الصفة، إذ توسطت تلك السلطة لا يفرصقة المال ولا ملكية صاحبه له ولا علاقة النسب التي بين الابن وأبيه ولا يرتب حقًا ما للغير على هذا المال .

(٣٦٣)

القضية رقم ١٩٩١ سنة ٢ القضائية .

تروير في أوراق عرفة . سند دين . تميز الحقيقة حال تحرير السند . حكمه .
(المادة ١٨٣ ع)
تحرير المدين على نفسه سندا بالدين الذي في فتمته لئانه لا يعدو أن يكون إقرارا
فرديا من جانب محره (déclaration unilatérale) وهو خاضع في كل الأحوال
لرقابة من حور لمصلحته وهو الدائن . وفي هذه الرقابة الضمانة الكافية للحافظة
على حقوق ذلك الدائن . فإن قصر هو في حق نفسه بأن أهمل مراقبة مدينه عند
تحرير سند المديونية فلا يجوز له أن يستعدي القانون عليه بجمعة أنه ارتكب تزويرا
في سند الدين بتغيير الحقيقة فيه ، إذ ليس فيما يقع من المدين من هذا القيل شيء
من معنى التروير . ذلك بأن تغيير الحقيقة في الأقارير الفردية لا يستد ترويرا إلا
في أحوال خاصة كأن يكون المحزر رسميا ويكون مركز المقر فيه كتركز الشاهد لأن
الحقيقة المراد إثباتها في ذلك المحزر الرسمي لا يمكن إثباتها فيه على وجهها الصحيح
إلا من طريق ذلك المقر — في مثل هذه الأحوال يفرض القانون على المقر التزام
الصدق فيما يثبت في المحزر الرسمي فإذا غير الحقيقة في إقراره حتى عليه العقاب باعتباره
مزورا . ومثال ذلك ما يقع من الأقارير في دفاتر قيد المواليد والوفيات وقسائم
الزواج والطلاق . فمن يقرر كذبا في دفتر المواليد أن طفلا ولد من امرأة وهي
ليست أمه الحقيقية عد مزورا ويجب عقابه على ما اقرره من تغيير الحقيقة .

أما في المحررات العرفية المعتة لإثبات ما يقع من المعاملات بين الأفراد فليس
لما يثبت فيها من الأقارير الفردية من الإهمية ما يقتضى استدعاء القانون على المقر
الذي يغير الحقيقة فيها، إذ المفروض فيها أنها خاضعة في كل الأحوال لرقابة ذوى الشأن
فإذا قصر صاحب الشأن في تلك الرقابة فله وحده تقع مقبة ذلك التقصير . وإذن
فلا جريمة إذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن المتهم كتب على نفسه بحضور
دائه سندا بمديونته له بمبلغ ٣٣.٠٠٠ قرش وأثناء تحريره جعل المبلغ بالأرقام على

صحته في أعلى السند ولكنه عند إثبات قيمته كتابة كتبه ثلاثة آلاف وثمانمائة قرش فقط لعلمه بأن دأته لا يستطيع أن يدرك هذا التغير في الكتابة لأنه لا يعرف من اللغة العربية سوى مجرد الأرقام . ولا ينير من وجه المسألة أن يكون اللان عاجزا عن مراقبة صحة ما يسطره المدين إما لجهله القراءة والكتابة وإما لجهله اللغة التي حرر بها سند المديونية فإن عليه في مثل هذه الأحوال أن يستعين بغيره على تحقيق تلك الرقابة صوتا لحقوقه لا أن يترك الأمر إلى المدين وحده ثم يشكو من أن هذا المدين لم يسطر الحقيقة في المحرر الذي وكل إليه تحريره ، والقانون لا يتولى بحمايته سوى الشخص اليقظ الحريص على حقوقه .

جلسة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٣٦٤)

القضية رقم ٢٠٠٦ سنة ٢ القضاية .

(أ) شهود . تناقض أقوالهم . تكوين عقيدة القاضي منها . جوازه .

(ب) شهود . إعلان أسماء الشهود قبل الجلسة . في مواد الجرح . لا وجوب . في مواد

الجنائيات . وجوب .

(المادة ٢٠ تشكيل)

١ - لا يصح الاحتجاج على قاضي الموضوع بدعوى تناقض أقوال الشهود

التي بنى عليها حكمه إذ هو حر في تكوين عقيدته مما يسمعه من أقوال الشهود ولو كانت متناقضة .

٢ - النيابة العامة ليست مجبرة في مواد الجرح على إعلان أسماء شهودها لهم

قبل الجلسة ، بل ذلك واجب عليها في مواد الجنائيات فقط .

(٣٦٥)

القضية رقم ٢٢٠٣ سنة ٢ قضائية .

تدبد أشياء محبوزة . امتناع الحارس عن تقديمها يوم البيع . احتجاجة بقيمة هذه الأشياء لأرض محبوز عليها جزاء عقاريا موضوعة تحت حراسته من قبل المحكمة المختطة . لا يدفع عنه جريمة التبدد .
(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)

الحارس على أشياء محبوز عليها من القضاء الأهلي (مواش) إذا امتنع عن تقديمها إلى المحضر في اليوم المحدد لبيعها بحجة أن هذه المواشي تابعة لأرض محبوز عليها جزاء عقاريا من المحكمة المختطة وتعين هو أيضا من قبل المحكمة المختطة حارسا على تلك الأرض وما عليها من زراعة وما يتبعها من مواش وآلات . زراعة إلى غير ذلك من المتعولات المعلقة لخدمة الأرض الزراعية مما يثبته القانون عقارا بالتخصيص لا يمكن بيع شيء منه منفصلا عن الأرض — هذا الحارس يعتبر مبدئا في هذه الصورة . ولا يزجج عنه هذه الجريمة احتجاجة بمسؤوليته عن تلك الأشياء أمام القضاء المختط لأن واجبه — بصفته حارسا قضائيا مسئولاً أمام البائن الأجنبي عن المحافظة على الأشياء الموضوعة تحت حراسته — ينتهي عند إبلاغ المحضر الأهلي أن الأشياء المطلوب منه بيعها تابعة لمعار واقع عليه حجز عقارى من المحكمة المختطة ومطالبة ذلك المحضر برفع هذا الإشكال إلى الجهة المختصة بالفصل فيه لئلا يرى فيه رأيا وترك المحضر بعد ذلك يتصرف بما يراه تحت مسؤوليته ^(١) .

الطعن المقدم من محمد يوسف عاشور عمره ٤٢ سنة شيخ بلد وسكنه العمدان ضد النيابة العامة في دعاها رقم ١٣١١ سنة ١٩٣٢ المقيمة بمجدول المحكمة برقم ٢٢٠٣ سنة ٢ قضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه في يوم ٤ مايو سنة ١٩٣١ بالعمدان مركز كفر الشيخ مديرية الغربية بقد الأشياء الموصوفة بالمحضر والمحبوز عليها قضائيا

(١) ملحوظة — الظاهر أن هذه القاعدة لم تسترصد .

لأبو شعيش الشهاوى حالة كونه حارسا ومالكاً وذلك إضرارا بالذات الحاجر .
وطلبت من محكمة جنح كفر الشيخ الجزئية عقابه بالمادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ من قانون
العقوبات . سمعت المحكمة هذه الدعوى وقضت حضوريا في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣١
بمحس الطاعن شهرا مع الشغل . فلستأنف هذا الحكم يوم صدوره .

ومحكمة طنطا الابتدائية الأهلية بعد أن سمعت الدعوى ببيئة استئنافية حكمت
غاييا في ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف . عارض في هذا الحكم وقضت المحكمة في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٢
بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المارض فيه .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقص في ٣ مايو سنة ١٩٣٢ وقدم
حضره المحامى عنه تهريرا بالأسباب في ذات التاريخ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في المياد فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن يحصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الطاعن ما كان
في استطاعته أن يقدم الأشياء المحجوزة للمحضر ليبيها لأن المواشى المحجوزة كانت
تابعة لأرض زراعية أوقع عليها بنك الأراضي المصرى حجزا عقاريا وعينت المحكمة
المتخلطة الطاعن حارسا قضائيا وشملت حراسته الأرض وما عليها من زراعة وما يتبعها
من مواشى وآلات زراعية وغير ذلك من المنقولات الممنعة لخدمة الأرض الزراعية
مما يمنه القانون عقارا بالتخصيص فلا يمكن أن يباع شيء منها منفصلا عن
الأرض ، ولو سلم الطاعن للمحضر الأهلى بيع المواشى أو غيرها مما تهدم ذكره
لعرض نفسه للمسئولية أمام القضاء المختلط ، فيكون ما وقع من الطاعن من الامتناع
عن تسليم المواشى المحجوزة إلى المحضر فعلا لا يقاب عليه القانون ويكون الحكم
المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر هذا الامتناع تبديلا مستوجبا للعقاب ، ويتعين إذن
تقضى الحكم وبراءة الطاعن .

ومن حيث إنه مع التسليم بما يقول الطاعن فإن واجبه - بصفته حارسا قضائيا مسئولا أمام الدائن الأجنبي عن المحافظة على الأشياء الموضوعة تحت حراسته - يتقضى عند إبلاغ المحضر الأهل أن الأشياء المطلوب منه بيعها تابعة لعقار واقع عليه حجز عقارى من المحكمة المختلطة ومطالبة ذلك المحضر برفع هذا الإشكال إلى الجهة المختصة بالفصل فيه لترى فيه رأيها، وترك المحضر بعد ذلك يتصرف بما يراه تحت مسؤوليته . بذلك كان يمكن أن تبرأ ذمة الطاعن من كل تبعه يمكن أن توجه إليه أمام أية هيئة قضائية . أما أن يعمل على تهريب الأشياء المحجوز عليها من القضاء الأهل وإخفائها عن عين المحضر كما يمرق التنفيذ عليها ويضل يده عن القيام بواجبه وكل ذلك بحجة أنه مسئول عنها أمام القضاء المختلط فذلك أمر لا يستسيغه القانون ولا يبرر ما وقع منه من الاستهتار بالسلطة القضائية الأهلية والاحتفاء فى ذلك بالسلطة القضائية المختلطة .

ومن حيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب إذ اعتبر تهمة التبديد قائمة برغم ما احتمله الطاعن من المآذير التى حاول أن يلبسها ثوبا قانونيا ولم يفلح .

ومن حيث إن الوجه الثانى - القائم على أن الواقعة غير مبنية فى الحكم بيانا كافيا - مردود بأن الحكم قد بين الواقعة المستوجبة للعقوبة بما فيه الكفاية .
ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(٣٦٦)

القضية رقم ٢٣٨٥ سنة ٢ القضائية .

دفاع شرعى . مسألة موضوعية . تدخل محكمة النقض . ع ٤٤ .

(المادتان ٢٠٩ و ٢١٠ ع)

الدفاع الشرعى هو حالة تقوم فى الواقع على أمور موضوعية بمنحة لقضايا الموضوع وحده سلطة بحثها وتهدير ما يقوم عليها من الأدلة فيثبتها أو ينفيها بدون أن يكون لقضائه معقب من رقابة محكمة النقض ، إلا أنه فى حالة وجود تناقض

ظاهر بين موجب الوقائع والظروف المادية التي يثبتها وبين النتيجة القانونية التي يستخلصها منها فان لمحكمة النقض أن تتدخل ، لأن وجود مثل هذا التناقض هو في الواقع من بلب الخطأ في تطبيق القانون على الوقائع ومن شأنه أن يعيب الحكم .

(٣٦٧)

القضية رقم ٢٣٨٦ سنة ٢ القضائية .

دفاع . طلب قدم لمحكمة الموضوع . تمسك المتهم به . رفضه لعله يدل على أن المحكمة لم تتوضح ماهية .
عدم تأثير نتيجة هذا الطلب على صحة الحكم . لا عيب .

إذا قدم المتهم طلبا إلى محكمة الموضوع وتمسك به ثم رفضت المحكمة هذا الطلب لعله يظهر منها أنها لم تتوضح ماهيته وظهر من جهة أخرى أن الدليل الذي ركزت المحكمة فيه عقيدتها لا يمكن أن يفرض منه ما كان يأمل المتهم ثبوته من الطلب الذي تمسك به فان رفض مثل هذا الطلب ليس من شأنه أن يعيب الحكم .

(٣٦٨)

القضية رقم ٢٣٨٧ سنة ٢ القضائية .

(أ) ضرب أو جرح عمد . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟

(ب) جرح عمد . طيب جراح . ارتفاع مسئولية الجناية عن فعل الجرح . أساس ذلك .

(المادتان ٢٠٥ و ٢٠٦ ع)

١ - يتوافر القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح العمد متى ارتكب الجنائي فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص المصاب أو صحته . ولا عبرة بالبواعث .

٢ - الطيب الجراح لا يمتد مرتكباً لجريمة الجرح عمداً لأن قانون مهته -
اعتماداً على شهادته الدراسية - قد رخص له في إجراء العمليات الجراحية بأجسام المرضى . وبهذا الترخيص وحده ترفع مسئولية الجناية عن فعل الجرح .

الطنن المقسم من محمود أبو السعود بكير ضد النيابة العامة في دعواها رقم ١٣٩٥ سنة ١٩٣٢ المقيدة بمجدول المحكمة رقم ٢٣٨٧ سنة ٢ قضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣١ بالبدرشين : (أولا) تسبب بغير قصد ولا عمد في قتل الطفل عاشور عبد السلام بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله ومخالفته للوائح إذ عمل له عملية جراحية رغم أنه غير مرخص له بتعاطي الطب . (ثانيا) تعاطى صناعة الطب بدون رخصة وطلبت من محكمة جنح الجيزة الجزئية عقابه بالمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات وبالمادتين ١ و ١٤ من القانون رقم ٦ سنة ١٩٢٨ الخاص بتعاطي صناعة الطب .

وبعد أن سمعت المحكمة الدعوى حكمت حضوريا في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عملا بالمواد السابقة مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل . فاستأنف هذا الحكم يوم صدوره .

ومحكمة مصر الابتدائية الأهلية بيته استئنافية نظرت هذه الدعوى وحكمت حضوريا في ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ عملا بالمادتين ٢٠٦ و ٣٢ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا مع الشغل - على اعتبار أن المتهم أحدث جرحا بالفلان نشأ عنه مرضه مدة لا تزيد عن عشرين يوما .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقص في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ وقدم حضرة المحامي عنه تقريرا بالأسباب في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .

بما أن الطعن قدم في الميعاد وكذلك أسبابه فهو مقبول شكلا .

وبما أن مبنى الوجه الأول من تقرير الأسباب أن محكمة ثاني درجة قد أخطأت في تطبيق القانون باعتبارها الحادثة منطبقة على المادة ٢٠٦ من قانون

المقوبات دون المادة ٢٠٢ من ذلك القانون لأن المادة الأولى تفترض فعلا جانيا متعمدا وهو ما لا تحتمله وقائع الدعوى أما الثانية فتفترض فعلا غير متعمد .
وبما أن مرد البحث في هذه النقطة هو التعرف معنى القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح العمد .

وبما أن القصد الجنائي يتوافر في هذه الجريمة متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص المصاب أو صحته من غير التفات بعد ذلك إلى البواعث . غير أن أمر الباعث قد استشكل به بعض الفقهاء فقالوا إن الطبيب الجراح الذي يعمل لمريض عملية جراحية لا يمد مرتكبا لجريمة الجرح عمدا لأن غرضه كان شفاء المريض فليس عنده نية الإجرام ولا القصد الجنائي ؛ ولكن التعليل بهذه الكيفية مردود في الواقع لأن القصد الجنائي لا يتطلب سوى العلم بأن الفعل من نوع يحرمه القانون والجراح يعلم قطعا بهذا التحريم . وإنما الذي يصح أن يتجنى له به منطقيا أن قانون مهنة اعتمادا على شهادته الدوائية قد رخص له في إجراء العمليات الجراحية بأجسام المرضى وبهذا الترخيص وحده ترتفع مسؤوليته الجنائية عن فعل الجرح .
وبما أن الأخذ بهذا التعليل الذي تراه المحكمة سائفا منطقيا يستتبع القول في الدعوى الحالية بأن الطاعن وهو ليس بجراح أو حلاق مرخص له بإجراء بعض العمليات قد تحقق عنده القصد الجنائي في جريمة إحداث الجرح باقدامه على جرح المجنى عليه عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسمه ، ولا علة مطلقا بالباعث الذي حمله على ذلك الفعل وكونه شريفا أو غير شريف يدل على سلامة النية أو لا يدل . وعليه يكون تطبيق المحكمة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات على فصله جاء تطبيقا صحيحا من هذه الجهة .

وبما أن مبنى الوجه الثاني من التقرير أن محكمة ثاني درجة أخلت بحق الدفاع حين فاجأت الطاعن بوصف جديد للتهمة من غير سبق تنبيهه حتى يتسنى له الاستعداد للدفاع عن نفسه في التهمة الجديدة .

وبما أن هذا الوجه مردود بأن المبادئ القانونية (التي أتت المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات مظهرها لها) أجازت للمحكمة في الحكم بالعقوبة أنها - بغير سبق تعديل في التهمة - تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة عليه بعدم إثبات بعض الأفعال المستندة أو للأفعال التي أثبتها الدفاع . والواقع في الدعوى الحالية أن الطاعن كان متهما بأنه : (١) أجرى عملية جراحية للجنى عليه وهو غير مرخص له و (٢) أن هذه العملية نشأت عنها وفاته . فالشق الثاني من التهمة وهو كون الوفاة نشأت عن العملية لم يثبت للمحكمة فعدم ثبوته منع المحكمة من معاملة الطاعن بالمادة ٢٠٢ ولم يبق ثابتا لديها من الأفعال الموجهة عليه إلا الشق الأول وهو إجراؤه العملية الجراحية . ولكون المفهوم بداهة أنه أجرى العملية عامدا قاصدا إجرامها فالمحكمة اعتبرت جريمته مما تنطبق عليه المادة ٢٠٦ وهي أخف من جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها بالمادة ٢٠٢ فاملته بالمادة ٢٠٦ المذكورة . وعمل المحكمة في هذا مطابق للبادئ ولا غبار عليه لأنها لم تسند للتم أي فعل خارج عن حدود الأفعال القائمة بسببها الدعوى بل اقتصر على مؤاخذه على فعل منها وتركت مؤاخذه على فعل آخر لم يثبت لديها . وبما أنه يبين مما تقدم أن الطعن واجب رفضه .

(٣٦٩)

القضية رقم ٢٣٨٨ سنة ٢ القضائية .

تبيد أشياء . محبوسة . تاريخ الجز . عدم ذكره في الحكم . لاييه .

(المادة ٢٩٧ ع)

لا اعتداد بذكر تاريخ الجز في الحكم الصادر بعقوبة التبيد مادام تاريخ التبيد مذكورا فيه ، وما دام الطاعن لم يترض لدى المحكمة الاستثنائية على ذلك وبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره في إدانته وعدمها .

(٣٧٠)

القضية رقم ٢٣٨٩ سنة ٢ القضائية .

- (١) تبديد . حارس . تصرف في الأشياء المحجوزة . عدم علمه بيوم البيع . لا يجدي .
(المادة ٢٩٧ ع)
(ب) دفاع . الفرع الموضوعية يجب طرحها على محكمة الموضوع .

١ - الحارس التهم بالتبديد لا يجدي أن يدفع بعدم علمه بيوم البيع إلا إذا كان كل المنسوب إليه أنه قصر في تقديم الأشياء المحجوزة إلى المحضر يوم البيع . أما إذا ثبت أنه تصرف في الأشياء الموكولة إليه حراستها فهذا الفعل في ذاته مكوّن للجريمة التبديد حتما ولا يهم بعد ذلك البحث فيما إذا كان هو قد أخطأ باليوم المحدد للبيع أو لم يخطئ .

٢ - لا يجوز للتهم أن يطعن على حكم المحكمة بمقولة إنه قصر في بيان وقائع يدعى هو إمكان استفادته منها مالم يطرح هو على المحكمة هذه الوقائع ويثبت لها صحتها ويبين وجه استفادته منها .

(٣٧١)

القضية رقم ٢٣٩٣ سنة ٢ القضائية .

- (١) تردد . سبق إصرار . توافره مسألة موضوعية . رقابة محكمة النقض عليها . عليها .
(المادتان ١٩٥ و ١٩٦ ع)
(ب) تمريض . سبه في الحكم . ثبوت واقعة القتل . كفايه .

١ - التردد وسبق الإصرار هما من الظروف المشددة . والبحث في وجود أيهما أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، مثلهما مثل العناصر الأساسية التي تتكوّن منها الجريمة تماما ، وللقاضي أن يستجيب توافر أي منهما مما يحصل لديه من ظروف الدعوى وقرائنها ، ومتى قال بوجوده فلا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك اللهم إلا إذا كانت تلك الظروف والقرائن التي يثبتها لا تصلح عقلا لهذا الاستنتاج .

٢ - لا حاجة للحكم بالتعويض للدين بالحق المدني بسبب قتل موثرهم إلى ذكر أى سبب آخر غير تقرير واقعة القتل وثبوتها على المتهم المحكوم عليه بهذا التعويض .

(٣٧٢)

القضية رقم ٢٣٩٤ سنة ٢ القضائية .

تسبب الأحكام . ذكر واقعة غير صحيحة في الحكم . استنادها لا يؤثر في صحة . لا يجب . (المادة ١٠٣ مرافعات)

إذا ثبت المحكمة حكمها على وقائع تبين أن إحداها غير صحيحة، وكان ذكر هذه الواقعة غير الصحيحة في الحكم ثانويا بحيث لو استبعدت القرينة المستفادة منها لبقى الحكم مع ذلك مستقيا لا شائبة فيه، فذكر هذه الواقعة في الحكم لا يبيح .

(٣٧٣)

القضية رقم ٢٣٩٧ سنة ٢ القضائية .

مواد مخدرة . إرازما . القصد الجنائي . علم المحرز بكونها مخدرة . توفره . إراز زوجة مادة مخدرة ولو بقصد إخفاء أثر جريمة زواجها . معاقب عليه .

(قانون المخدرات الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٨ والمادة ١٢٦ المكررة ع)

القصد الجنائي في جريمة إراز المواد المخدرة يتوفر متى ثبت علم المحرز بأن المادة مخدرة ، فكلما وجد إراز مادي وثبت علم المحرز بأن المادة هي من المواد المخدرة فقد استوفت الجريمة أركانها وحق العقاب . ومثل هذا الإراز معاقب عليه بالفقرة السادسة من المادة (٣٥) من قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٨ بلا شرط ولا قيد . وعليه فإن هذه المادة تنطبق على الزوجة التي تحمزم مادة مخدرة ولو بقصد إخفاء أثر جريمة زوجها لأنه لا فرق بين أن يكون الإراز طارئا أو غير طارئ طويلا الأمد أو قصيره ، فإن القانون لم يميز بين العلل والبواعث الحاملة على إراز تلك المواد فيما عدا أحوال إباحة الاستعمال التي ذكرها على سبيل الحصر وليس هناك نص على عذر للزوجة إذا حابت زوجها في هذا الصدد .^(١)

(١) المحكوم عليها في هذه القضية امرأة وقد ثبت طعنها على أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٦ المكررة من قانون العقوبات تعني من أحكام هذه المادة الزوج والزوجة والأصول والقروع فهي —

جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا .

(٣٧٤)

القضية رقم ٢٤٠٢ سنة ٢ القضائية .

(١) قتل حيوان . ركن عدم القصد . سبب . شرط . استخلاصه من وقائع وظروف مثبتة بالحكم . خضوعه لرقابة محكمة القضاة .

(المادة ٣١٠ ع)

(ب) ضرب . نوع الآلة المستعملة في الضرب . ذكره بالحكم . لا يوجب .

(المادة ٢٠٦ ع)

١ - إن عدم القصد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والذي هو ركن من أركان جريمة قتل الحيوان إنما هو فقدان الضرورة الملجئة لهذا القتل ، فهو إذن حقيقة من الحقائق القانونية تستخلص من وقائع وظروف تكون متبعة لها . وإذا كان قاضي الموضوع - عند ما يدعى أمامه بوجود القصد ويطلب إليه الفصل فيه - مختصا وحده بإثبات هذه الوقائع والظروف ولا رقابة عليه في إثباتها أو نفيها فإن اعتباره إياها مقتضية للقتل أو غير مقتضية له أمر يقع تحت رقابة محكمة القضاة ، إذ يشترط في الضرورة الملجئة للقتل أن يكون الحيوان المقتول قد كان خطرا على نفس إنسان أو ماله وأن تكون قيمة ذلك الحيوان ليست شيئا مذكورا بجانب الضرر الذي حصل انتفاؤه بقتله وأن يكون الخطر الذي استوجب القتل قد كان خطرا حائقا وقت القتل وما كان يمكن انتفاؤه بوسيلة أخرى . فإذا كان الثابت في الحكم أنه " على أن تدخل المعزة في زراعة المتهمة قد ضربها بالعصا فإثباتها " فهذا القتل لم يكن له مقتضى وشروط الضرورة الملجئة لم تتوافر في الدعوى .

== ب. عل ذلك وعلى أن قانون المصادرة لم ينص على عدم الاعتناء - تعنى من العقاب لأنها إنما أعززت هذه المادة بقصد إخفاء جريمة زواجها - وقد ثبت من الحكم المطعون فيه أن الناعة أرادت تهريب المادة المخدرة وأنها كانت تسلم من قبل بوجودها بدليل ضبط الأدوات التي تستعمل في تحضير المخدرات المخدرة في نفس الجيرة التي تسكنها فاعتبرت المحكمة مشتركة معه في الإجراء وموافقة منه .

٢ - لا شيء في القانون يوجب على محكمة الموضوع أن تذكر في حكمها نوع الآلة التي استعملها المتهم في الضرب .

(٣٧٥)

القضية رقم ٢٤٠٣ سنة ٢ القضائية .

حكم استثنائي . حكم ابتدائي ملغى . استناد الحكم الاستثنائي إلى وقائع غير صحيحة . اجباره غير مسبب . قيام الحكم الابتدائي بقوة .

إذا كان الحكم الاستثنائي قد ألغى الحكم الابتدائي مستندا إلى أسباب مردها وقائع غير صحيحة لمناقضتها لما هو ثابت في الأوراق التي اعتمدها المحكمة ولكنها قُلت عنها قلا غير صحيح فهذه الأسباب تعتبر في حكم المدعومة ويستبر الحكم المشتمل عليها كأنه حكم غير مسبب ويكون الحكم الابتدائي الذي ألغى باقيا بقوة المستمدة من أسبابه الصحيحة الوقائع .

(٣٧٦)

القضية رقم ٢٤٠٦ سنة ٢ القضائية .

خطأ في تطبيق القانون . منوط تقديره . الوقائع الخفية في الحكم .

(المادة ١٤٩ و ٢٢٩ تحقيق)

إن الممول عليه القول بوجود خطأ في تطبيق القانون إنما هو الوقائع التي يشتملها قاضي الموضوع في حكمه لا الوقائع التي ترد على ألسنة الخصوم أو المدعين عنهم أو الشهود في التحقيقات وبحاضر الجلسات إذ هذه الوقائع الأخيرة ليست سوى مجرد دعاوى لما تُحصى ولم يعتبرها القانون عنوانا للحقيقة .

(٣٧٧)

القضية رقم ٢٤١٥ سنة ٢ القضائية .

نية القتل . استخلاصها من الآلة المستعملة ومن موضع الطلعة . جوازه .

لا حرج على المحكمة في أن تستخلص نية القتل من نوع الآلة التي استعمالها الجاني في الجريمة ومن إقدامه على طعن الجاني عليه في موضع خطر طعنة شديدة، لأن ذكر هذين الأمرين مما كاف في إثبات قيام نية القتل لدى الجاني .

(٣٧٨)

القضية رقم ٢٤١٦ سنة ٢ القضائية .

قض وإبرام . الادعاء بعدم غم الحكم في المياد . ويجب إثباته بشهادة من قلم الكلب .
(المادة ٢٣١ تحقيق)

إذا لم يقدم الطاعن أسباباً لطعنه وإنما ذكر في التقرير الذي رفعه — بعد ما قرر بالطعن — أن الحكم الذي قرر بالطعن فيه لم يتم في المياد دون أن يقدم شهادة من قلم الكلب مثبتة لذلك فدعواه بأن الحكم لم يتم في المياد لا يصح الالتفات إليها ويجب اعتبار طعنه كأنه قدم بغير أسباب .

(٣٧٩)

القضية رقم ٢٤١٨ سنة ٢ القضائية .

دفاع . طلب تقديم قاضي الموضوع . وجوب الرد عليه . إغفال الرد بمطل الحكم .
قاضي الموضوع ملزم بالرد إيجاباً أو سلباً على ما يقدمه له الخصوم من الطلبات الجوهرية، وإغفاله هذه الطلبات وعدم رده عليها موجب لبطلان حكمه .

(٣٨٠)

القضية رقم ٢٤١٩ سنة ٢ القضائية .

(١) نصب . الكذب من ذي صفة رسمية . كفاية لتكون الطرق الاحتمالية .
(المادة ٢٩٣ ع)
(ب) إجراءات . إعلان تهم في المياد القانونية . طلب تأجيل . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع .

١ — يبلغ الكذب مبلغ الطرق الاحتمالية إذا اضطجبت بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحته . فمبكرى البوليس الذي يستولى بعد تنفيذه

حكما شرعيا على مبلغ من المال من شخص بإيماحه بضرورة دفع رسم تنفيذ لهذا الحكم بحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات^(١) .

٢ - متى أعلن المتهم فى الميعاد القانونى فليست المحكمة ملزمة بإجابتة إلى ما يطلب من تأجيل الدعوى ولا يمد رفضها التأجيل حرمانا له من حق الدفاع .

(٣٨١)

التفضية رقم ٢٤٢٠ سنة ٢ القضائية .

(أ) موانع العقاب - المادة ٥٨ ع . التثبت والتحرى القادرات على طلبها الحالة المنصوص عليها فيها . مظهرهما .

(ب) دفاع شرعى . أركانه . الاعتقاد بوجود خطر . سبب معقول لهذا الاعتقاد .

(المادتان ٢٠٩ و ٢١٠ ع)

١ - إن مظهر التثبت والتحرى اللذين يتطلبهما القانون فى الحالة المنصوص عليها بالمادة ٥٨ من قانون العقوبات هو ألا يلجأ الموظف إلى استخدام سلاحه ضد من يشبه فى أمرهم إلا بعد التيقن من أن لشبهته محلا واستفاد وسائل الإرهاب والتهديد التى قد تعينه على القبض على المشتبه فىهم بغير حاجة إلى استعمال سلاحه .

٢ - يشترط لقيام حق الدفاع الشرعى أن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب معقول^(٢) .

(١) الطاعن فى هذه التفضية عسكرى بوليس اتهم بأنه توصل بطريق الاحتيال على مبلغ عشرة قروش من شخص بأن أمره به تنفيذ حكما شرعيا بضرورة دفع رسم تنفيذ هذا الحكم دفع له هذا المبلغ بناء على هذا الإيهام حكم عليه بالمحبس ثلاثة شهور فظن فى الحكم بقوله إن ركن استعمال الطرق الاحتيالية غير متوفر فى هذه الواقعة وإن ما أتاه لا يمدد كونه غشا مدنيا .

(٢) راقعة هذه التفضية تخلص فى أن المجنى عليه وأخاه تريبا لرى غبطهما فى الساعة الثالثة صباحا وبعدهما جالوستهما ولما اقتربا من المتهم وهو خفير نظام نادى عليهما فلم يجيبا دعاه فاطلق عبارا تاريا أصاب المجنى عليه فى الألية ولسلة الظهر وأصل التفضي . وذلك لما قام فى نفسه من أنها لسان بقودان جلعوسة مسروقة ولأنه لم يسع منهما رداع على دعائه فقدمته النيابة إلى قاضى الإحالة طالبة إحالة إلى محكمة الجنايات =

الطنن المقدم من النيابة العامة في دعواها رقم ١٥٤١ سنة ١٩٣٢ المقيدة بمجلد
المحكمة رقم ٢٤٢٠ سنة ٢ قضائية في قرار حضرة قاضي الإحالة القاضي بأن لا وجه
لإقامة الدعوى رقم ٧٥٢ سنة ١٩٣٢ أبو حصص لعدم الجناية على عبد العزيز محمد
حسين متهم عمره ٢٥ سنة صناعته خفير نظامي وسكنه زاوية نعم .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية عبد العزيز محمد حسين بأنه في ليلة ٧ مايو سنة ١٩٣٢
الموافق أول محرم سنة ١٣٥١ بزماء عزية الكوم الأحمر التابعة لزاوية نعم من أعمال
مركز أبي حصص شرع في قتل أحمد عبد القادر أبو واس عمدا بأن أطلق عليه عيارا
ناريا أصابه في الآلية وسلسلة الظهر وأعلى الفخذ قاصدا بذلك قتله ، وقد خاب أثر
الجرعة لسبب خارج عن إرادته وهو إسعاف الجاني عليه بالعلاج . وطلبت من حضرة
قاضي الإحالة بمحكمة دمنهور الأهلية إحالته إلى محكمة جنائيات إسكندرية لمحاكمته
بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات .

وبتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩٣٢ قرر حضرته بأن لا وجه لإقامة الدعوى
العمومية على المتهم لعدم الجناية .

فقرر سعادة النائب العمومي بالطنن في هذا الحكم بطريق التقض في ٢٦ يونيه
سنة ١٩٣٢ ، وقدم حضرته تقريرا بالأسباب في ٢٧ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .

== لمناقشة بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٨ / ١ من قانون العقوبات قرر قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة
الدعوى عليه لعدم الجناية لأن التهم مبنية على افتراض ، فطن النائب العمومي في هذا القرار بطريق التقض
وبن جله على أن ما وقع من التهم لا ينطبق على الحالة المتصوص عليها في المادة ٥٨ ع ولا على حالة
الافتقار الشرعي .

ملحوظة — تفضي التعليلات المرفقة بأنه إذا ما اشتبه خفير في شخص تآدى عليه ثلاث مرات فإذا
لم يجبه وأحسن في سيرة أطلق الخفير في الفضاء عيارا ناريا للإرهاب فإذا حاول المشتبه فيه الحرب أطلق الخفير
صوب ساقه عيارا آخر ليحجزه عن القرار .

من حيث إن الطعن قدم في الميعاد من يملكه وبينت أسبابه في الميعاد كذلك فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن حصل الطعن أن قرار الإحالة أخطأ في تطبيق القاتون على الواقعة الميئة به لأنه التمس اللهم عنرا فيا أتاه من إطلاق النار على المجنى عليه على حين أن ما وقع منه لا ينطبق على الحالة المنصوص عليها في المادة ٥٨ من قانون العقوبات التي تعفى من العقاب الموظف العمومي إذا ارتكب بجس نية فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إحراعه من اختصاصه كما أنه لا ينطبق على حالة الدفاع الشرعى عن النفس أو المال لأن لكل من الحالتين شروطا لم تتوفر في الواقعة التي صدر بشأنها القرار المطعون فيه .

ومن حيث إن واقعة هذه المادة كج ثبت بالقرار المطعون فيه "أن المجنى عليه وأخاه تحرما لرى غيظهما في الساعة الثانية صباحا ومعهما جاموستهما ولما اقتربا من المتهم وهو خفير نظامى نادى عليهما فلم يجيبا نداه فأطلق عيارا ناريا أصاب المجنى عليه في الآلية وسلسلة الظهر وأعل الفخذ وذلك لما قام في نفسه من أنهما لصان يقودان جاموسة مسروقة ولأنه لم يسمع منهما نداه على نداهه " .

ومن حيث إنه يشترط للإعفاء من العقاب طبقا للمادة ٥٨ عقوبات أن يثبت الموظف فوق حسن نيته أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحزى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة .

ومن حيث إن مظهر التثبت والتحزى اللذين يتطلبهما القانون في مثل الحالة التي يصلدها البحث ألا يلجأ الخفير إلى استخدام سلاحه ضد من يشبهه في أمرهم إلا بعد التيقن من أن لشبهته عملا واستغداد وسائل الإرهاب والتهديد التي قد تنبئه على القبض على المشتبه فيهم بغير حجة إلى استعمال سلاحه . ولهذا قضت التعليقات المرعية بأنه إذا ما اشتبه خفير في شخص نادى عليه ثلاث مرات فافذا لم يجبه وأمن في سيرة أطلق الخفير في القضاء عيارا ناريا للإرهاب فافذا حاول المشتبه فيه الحرب أطلق الخفير صوب ساقيه عيارا آخر ليحجزه عن الفرار . وظاهر من الوقائع التي

أثبتها القرار المطعون فيه أن المتهم لم يعمل بهذه التطيحات المستمدة من روح القانون بل إنه يجتهد عدم الرد على نداءه اكتفى بإطلاق عيار واحد وقد صوبه على المجنى عليه مباشرة فأصابه في ألبسه وسلسلة ظهره وأعلى غنقه أى فى مقتل من مقاتله مع أن المجنى عليه وزميله - من جهة أخرى - لم يحاول أيهما الحرب .

ومن حيث إن مآلهم المتهم قد يتم عن استهانته بالتطبيقات المفروضة عليه ورعايتها واستغفاف بالأرواح لا يميزه القانون فالشبهة قائمة على وجود الجناية خالية عن العذر المعفى من العقاب المشار إليه بالمادة ٥٨ عقوبات لعدم توفر شروط ذلك الإعفاء بحسب ظاهر البيان المثبت بالقرار المطعون فيه .

ومن حيث إنه لا يمكن القول بأن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن مال غيره لأنه يشترط لقيام حق الدفاع الشرعى أن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر على مال النبر وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب معقول . وظاهر من ظروف الواقعة بحسب ما جاء بالقرار المطعون فيه أن المجنى عليه لم يحاول الفرار من وجه المتهم بالجاموسة التى ظن بأنها مسروقة بل ولا منفردا فقد يلوح أن من التسرع أن يتدبره هذا بإطلاق النار لتبرير ظاهر .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن ما وقع من المتهم بحسب ما أثبتته القرار المطعون فيه غير ظاهر أنه يلتمس له معه أى عذر من الأعذار القانونية السالفة الذكر بل الظاهر فيه توفر الشبهة على وجود جناية شروع فى قتل غير مقترنة بعذر من الأعذار القانونية وهى معاقب عليها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٨ قسرة أولى من قانون العقوبات وكان من واجب قاضى الإحالة إحالة المتهم على محكمة الجنايات بهذه التهمة كما تقتضى به المادة ١٢ قسرة أولى من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

فهرس هجائى

(١)

رقم القامدة

إباحة (ر . موانع العقاب) .

اتجار (ر . آثار) .

اتفاق (ر . أيضا اشتراك — إصرار سابق — تمجهر — توافق) .

استنتاج الاتفاق من القرائن . جوازده ٩٢

إتلاف وإضرار وتقریب وتعييب (ر . أيضا تمجهر — حرق — هدم مبان) .

إتلاف جسور وحدود الخ (ر . أيضا حد فاصل) .

الحدود الحاقب على إزالتها . قصد الجنائى فى جريمة إزالة الحدود ١٨٣

إتلاف زواعة : م ٣٢٠ — ع ٣٢٢ .

اشتغال المادة ٢٢١ / ٢ عقوبات على جريمتين مخففتين . ماهيتها ٩١

بيان طريقة الإتلاف . لاويوب ٢١٨

مدى انطباق المادة ٢٢١ / ٢ ع ١٨

مدى انطباق المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ عقوبات ، والفرق بين الفقرتين الأولى والثالثة

من المادة ٢٢١ عقوبات ١١٥

إتلاف متقلبات الغير : المادتان ٣١٦ و ٣٤٢ ع .

الفرق بين المادتين ٣١٦ و ٣٤٢ عقوبات ١٠٧

آثار .

رخصة الاتجار بالآثار منطقة من كل قيد زمنى . إذا كانت الرخصة موقوفة بزمن وانتهى

التاجر هذا القيد لعدم الأثر فلا يصح اختياره متبرعا بالآثار بغير رخصة . تجربة

الحاكم له لادخل فى نطاق ما نهى عنه المادة ١٥ من لأئحة ترتيب المحاكم الألفية ٣٥٣

إثبات (ر . اعتراف — دليل — شهادة) .

إثبات بالينة (ر . عقد وكالة بالممولة) .

إجراءات (ر . أيضا تحقيق — شهود) .

إجراءات سابقة على المحاكمة . الضن فيها أمام محكمة التفض . لا يجوز ٩٥

بطلان إجراءات المحاكمة . ثبوته من أوراق الدعوى . لاضرورة الطعن بالتزوير ١٣٧

البطلان الذى يقع أمام محكمة الدرجة الأولى . وجوب النظم به للحكمة الاستثنائية ١٧٥ و ١٧٦ و ٢٤٣

رقم القاعدة

إحالة (ر . قاضى الإحالة) .

إحتيال (ر . نصب) .

أحداث مجرمون (ر . مجرمون أحداث) .

إحراز سلاح : ق نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ (ر . سلاح — شيخ بلد) .

إحراز مواد مخدرة (ر . مواد مخدرة) .

إخبار بأمر كاذب : المادتان ٢٦٢ و ٢٦٤ ع (ر . بلاغ كاذب) .

أختام (ر . ختم) .

اختصاص .

اختصاص قاضى الإحالة (ر . قاضى الإحالة) .

اختصاص محاكم الجنح (ر . قاضى الإحالة — محكمة الجنح) .

اختصاص محكمة القضا والإيرام (ر . محكمة القضا والإيرام) .

اختصاص المحاكم الأهلية (ر . أيضا آثار) .

أخذ أثرية من جسر الحكومة اختلاسا . عدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظرهذه

الجريمة ٢٠١

دعوى جنمة مباشرة بزور برغالة ينطق بها زاع أمام المحاكم المختلطة . اختصاص

المحاكم الأهلية بالفصل فى الدعوى المرفوعة إليها ٢٢٠

سريان قانون العقوبات على كل من يرتكب جريمة باقطر المصرى . الأحوال

المستثناة . متى يستغل بحارا بحرك انجليزية . ارتكابه جريمة أثناء مروره

بالأراضى المصرية . اختصاص المحاكم الأهلية بمحاكمته ٢٧٧

اختطاف (ر . سرقة) .

اختلاس (ر . أيضا إثبات — تبديد — خيانة أمانة — سرقة) .

اختلاس أشياء محجوز عليها (ر . أيضا تبديد) .

اختلاس أشياء محجوزة إداريا . لياتات الواجب ذكرها فى الحكم ١٣٨

تمام الجريمة بعدم تقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع . القصد الجنائى فى هذه

الجريمة . تقديره موضوعى ٢٤١

تواطؤ المالك مع الماوس . الماوس شريك فى الاختلاس ١٨٥

رقم القاعده

اختلاس أشياء محجوز عليها (تابع)

- ٣٠٠ ... صدر قانون بمنح المطالبة بالدين الذي وقع الجز من أجله . سقوط الجزية ...
- ٢٩٧ ... عدم تقديم الحارس الشيء المحجوز عليه وعدم إرشاده عنه يوم البيع . المقصد الجنائي في هذه الجزية . كيفية تحققه . أثر إعلان الجز في تكوين الجزية ...
- ٥٢ ... التمسد الجنائي في هذه الجزية . عدم إعلان الحارس يوم البيع . عدم حضوره . لا يفيد نية التبيد ...
- ٢١٦ ... كون آخر مشوبا بالظلم . لا أثر له على الجزية ...
- ٧٤ ... متى انطبق المادة ٢٨٠ عقوبات وأثرها بالمادة ٢٦٩ ع . المختص ابن الحاجية وابن الدين المحجوز عليه . عقابه ...
- ٢٢٧ ... وبسبب ثبات ركن الاختلاس في الحكم ...
- اختلاس أموال أميرية (ر . أيضا تعدد الأفعال — عقوبة تكميلية) .
- ٢٤٧ ... أيجوز التفرغ . اعتبارها من الأموال الأميرية يجرّد تخصيصها ...
- ٣١٠ ... إدخال قود الحكومة في القصة بأي كيفية كانت . التفسير الصحيح لهذه العبارة ...
- ٣٣٨ ... الأموال التي يسلمها الصراف بمقتضى وثيقته . عدم قبضها بالمعيار لا يترتب من اعتبارها أموالاً أميرية ...
- ٣٥٨ و ١٥٢ ... أموال مجالس المديرات والمجالس البلدية والمجالس المحلية . تدخل ضمن أموال الحكومة ...
- رد المبلغ المختلس . لا محل للحكم بالرد إذا كان التهم تدرّد المبلغ قبل الحكم .
- اختلاس مرتبط بتروير . توسيع عقوبة التزوير فقط . وبسبب الحكم
- ٧٩ ... بالعقوبة التكميلية للاختلاس ...
- ١ ... عبارة مأشورى التحصيل الواردة بالمادة ٩٧ ع . مشمولها ...
- كاتب السجل والإدارة بالمركز الذي يحصل الترامات التي تنفع على ذمة القضاء
- ٦٤ ... وغيرها من الأموال . يترتب من متعدي التحصيل ...
- إخفاء (ر . سرقة) .
- إخلال بحق الدفاع (ر . دفاع) .
- أدلة (ر . إتيان — دليل — دفاع) .
- أدلة جديدة .
- جريمة نصب قننة على تروير . دليل جديد على التزوير . أثره في جريمة النصب ...

رقم القاعده

ارتباط الجرائم : المادة ٣٢ ع (ر . أيضا تمتد الأفعال — تمتد الجرائم —
طعن بطريق التقص) .

ارتباط الجرائم مسألة موضوعية ١٥١

ارتباط قضية بالتوى . تخدير مسألة موضوعية ٦٢

بريتان مرتبطان . تقديم التهم إلى المحكمة المختصة بنظر إحداها . جوازها ... ٣٦

جنته وخلفه . لإيجاب عقوبتين على مرتكبها . متى يكون ؟ ٢٦٦

إزالة مبان (ر . هدم مبان) .

أسباب الإباحة (ر . موانع العقاب) .

استجواب .

استجواب التهم المخزور . تعريفه ١٦٨

استدلال (ر . دليل) .

استعمال في التزوير (ر . تزوير) .

استئناف : المواد ٨٧ و ١٧٥ — ١٧٩ و ١٨٥ — ١٨٩ تحقيق (ر . أيضا

حكم غيابي — محكمة استئنافية — معارضة) .

آثره . استئناف حكم قضى عطا بعدم الاختصاص في معارضة لوجود قرائن تمل على أن
الواقعة بنائية . وجوب إلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لفصل في الموضوع

١٠١

آثره . استئناف النيابة لا يستفيد منه المدعى الحق ٢٢

استئناف التهم . معاداة يوم صدور الحكم جنوريا ٦٥

استئناف التهم لحكم العاقد بعدم قبول المعارضة شكلا . سلطة المحكمة الاستئنافية .

١٠٨

عدم جواز النظر في الموضوع

استئناف النيابة حكما صادرا بالبراءة بناء على معارضة التهم . آثره . عدم جواز تشديد

٢٧٩

القوة المحكوم بها غاييا ما دامت النيابة لم تستأنف الحكم التياتي

٢١٩

استئناف النيابة للأحكام التياتية . نطاقه

٢٢٣

لا يجوز استئناف حكم باتيات تنزل المدعى الحق عن درواه المدنية

١٣٤

متم حكم عليه بالتعويض مع تبرئه . استئناف حكم التعويض . قبوله ولو كان التعويض

أقل من النصاب القانوني

إشارة تليفونية (ر . تزوير أوراق عرقية) .

رقم القاطعة

- اشتباه (ر . عود — متشردون ومشتبه فيهم) .
- اشترك (ر . أيضا اتفاق — تمتد المتهمين — تفيرو وصف التهمة) .
- اشترك في تزوير (ر . تزوير) .
- اشترك في سرقة (ر . سرقة) .
- اشترك في قتل (ر . قتل) .
- مسائل عامة .
- اشترك في جريمة . الاتفاق على ارتكاب جريمة كلها جريمة أخرى كانت محنة
- الوقوع . وجوب بيان الاتفاق ٤٨
- الاشتراك بالاتفاق والتعريض . كيفية إثباته في الحكم . عدم ذكر لفظ " الاشتراك " ١٧٢
- في بعض مواطن الحكم . متى لا ينقص من قيمته ؟ ١٠٧
- احبار الجريمة التي وقعت نتيجة محنة للاتفاق . ملحة محكمة الموضوع في ذلك ٢٢٢
- كيفية إثبات الاشتراك بالاتفاق ٢٢٢
- أشربة وما كولات (ر . غش) .
- إصابة خطأ (ر . أيضا سيارة — ضرب — طاعة — قتل غير عمد —
- مسئولية جنائية — مسؤولية مدنية) .
- مسئولية صاحب الحيوان . وجوب بيان نوع الخطأ في الحكم ٢٤٨
- إصرار سابق : المادة ١٩٥ ع (ر . أيضا توافق — قتل) .
- إثبات يلزم منه الاشتراك بالاتفاق وبين طرف الدفاع الشرعي ٢٨٩
- استنتاج سبق الإصرار من وقائع متباعدة . موضوعي ٩٣
- توافر سبق الإصرار والتمسك مسألة موضوعية . متى تدخل محكمة القضاء ؟ ٣٧١
- منها . استنتاج . متى ملحة محكمة الموضوع في ذلك ١٦٩
- إضراب عمال .
- توقف عمال عن أداء عمل ذي منفعة عامة . عمال تابعون لقطاع . عقاب ٣٦٠
- اعتداء (ر . أيضا ضرب) .
- الركن الأدبي في جريمة الاعتداء . متى يتحقق ؟ تقدير أفعال الاعتداء . موضوعي ٥٥
- النية الميعة على الاعتداء . يجوز أن تكون غير محدودة ٢٨٩

رقم القاعدة

اعتراف (ر . أيضا خيانة امانة) .

١١٥	اعتراف التهم بمحض البوليس . اعهد المحكمة عليه . لا عيب
٢٩٥ ر ٢٤٥	اعتراف شتم على شتم . جواز الأخذ به
٣٢٦	إقرار التهم المترابط الأجزاء غير قابل للتجزئة
٢	تجزئة في المسائل الجنائية . جواز ذلك
٦٩	تقديره وترجيح أحد الاعترافات على باقيها . موضوعى
١٤٩	ما هو الاعتراف المعتبر في المواد الجنائية ؟

إعفاء من العقوبة (ر . دفاع شرعى — سرقة — موانع العقاب) .

إعلام الوفاة والوراثة .

١٠٣	الشهادة زورا فيه . لا عتاب
-----	-----	-----	-----	-----	-----	----------------------------

إعلان : المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٨٤ تحقيق (ر . أيضا دفاع — دعوى

عمومية — معارضة) .

١١	بطلان . زوال هذا البطلان بمحض التهم وعدم التمسك به
١٦٦	الرفع بطلان روة التكليف بالمحضور . وجوب التمسك بضرورة الفصل فيه ابتداء

إفلاس بالتدليس .

هل لما ك الجنائية أن تخفى بالعقوبة قبل صدور حكم من القضاء التجارى بإشهار

٣٤٥	الإفلاس ؟ كيفية إثبات حالة الوقوف عن الرفع
-----	-----	-----	-----	-----	-----	--

أفيون (ر . مواد مخدرة) .

إقرار فردى (ر . تزوير أوراق عرقية) .

إقراض (ر . ربا) .

إسكراه (ر . سرقة — هتك عرض) .

آلات بخارية .

مدير آلة بخارية مالكها أو مستأجرها . اتخاذ طرق الوفاة الآتية لأخطارها . وجوبه .

٢٣٨	خطأ النجى عليه لا يجب سؤله الجنائية
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-------------------------------------

امتيازات أجنبية (ر . اختصاص المحاكم الأهلية) .

رقم القاعدة

أمر:

أمر ملكى .

الأمر الملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ . نظام من أنظمة الحكم . قانون صادر
بمقتضاه . لا يصح إلغاؤه إلا بقانون من سلطة خمسة . مجزء عدم إفسراد
البرلمان له . لا يلغيه . أمر ملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ . احترامه لأثار
الأمر الملكى المذكور ١٢٥

أمر حفظ (ر . قرار الحفظ) .

أمر قاضى الإحالة (ر . قاضى الإحالة) .

أموال أميرية (ر . اختلاس) .

انتخاب (ر . تزوير أوراق عرقية — قبض) .

اتهامك .

اتهامك حرمة ملك الغير (المواد ٣٢٣ — ٣٢٧ ع) .

دخول عمار بقصد منع الحياة . استعمال القوة فلا . عدم اشتراطه ... ٢٩٣

دخول عمار في حيازة أثر بقصد منع حيازة بالقوة . الحياة المبنية على محضر

تسلم على يد محضر ٢٦٨

اتهامك حرمة المنزل (ر . دخول منزل) .

إهانة (ر . أيضا سب — قذف — نية) .

إهانته وتعذ على المحاكم أو الهيئات النظامية (المادتان ١١٧ و ١٦٠ ع) .

سلطة قاضى الإحالة فيما يقع من المنع في الجلسه . عدم وجوب إصدار الحكم

في نفس الجلسه . وقوع الاعتداء من عمام . عدم اشتتاه من المحاكمة القورية ٣٥٦

إهانة وتعذ على موظف عمومى (ر . أيضا قذف) .

أركان جريمة القذف على موظف ١٢٣

إعانة بالإشارة أو القول . بيانها في الحكم . كون التهم في حالة اعتداء وقع عليه .

لا يخل من العقاب . هذا الترفيد يخل في علاقة السب غير القلى ... ٣٣٩

تعذ على موظف أثناء تأدية وظيفته . البيانات اللازم ذكرها ... ٤

موقوف المجالس البلدية هم من الموظفين العموميين ٢٤٩

رقم القاعدة

إهانة وتعذ على موظف عمومي (تابع)

- التقد المباح - الإغفاء المنصوص عنه في المادة ٢٦١ ع والإغفاء المنصوص عنه
في المادة ٢٦٥ ع - التفرق بين الحائزين - التقصد الجنائي في هذه الجريمة - سوء
النية - عدم اشتراط رضا المجني عليه برفع دعوى التقصد والسب وإهانة
الموظفين العموميين ٣١١
- ويجوز بيان أفعال الإهانة ٢٢٥
- ويجوز انتزاع جميع أجزاء الملبوع الحقن من أن العن ينصل بأعمال الموظف ... ٢٦١
- مسائل عامة .
- متى يتوافر التقصد الجنائي ؟ ٤٧
- أودة المشورة (ر . غرفة المشورة - قاضي الإحالة) .
- أوراق (ر . أيضا دفاع) .
- أوراق مقدمة في الدعوى لغة أجنبية - عدم ترجمة بعضها وتنازل المدعي العلف عن
التسك به - عدم اعتماد المحكمة عليها - لا قاعدة من العلف بذلك ... ٣٦٠
- إيقاف تنفيذ الأحكام (المادة ٥٢ ع) .
- شرط الأمر بإيقاف التنفيذ ١٦٣
- واجب المحكمة عند الحكم به ٨٣
- ويجوز مابقة لهم مانع من إيقاف التنفيذ مهما قلعت السابقة ... ٣٥٩ و ٩٠

(ب)

بطلان الإبرامات (ر . إبرامات) .

بلاغ كاذب : المادة ٢٦٤ ع .

- إثبات حقيقة الأمور المستندة - عبثه على التهم ٢٣
- أداء شهادة لتعريضها للبلاغ - متى يمكن اعتبار الشاهد شريكاً ؟ ... ٧
- بيان الجهة التي تقدم إليها البلاغ - ويجوز ٢٠٦
- حدوده أثناء استجواب التهم - لا جريمة ٤٤
- ويجوز بيان الواقعة في الحكم ١٣٣
- بيع العقار مرتين (ر . نصب) .

(ت)

- تاجر (ر. آثار) .
- تأجيل (ر. دفاع — معارضة) .
- تاريخ (ر. أيضا جريمة — حكم — خيانة أمانة — سقوط الدعوى) .
- تاريخ الواقعة . خطأ النيابة فيه . تصحيحه بقرينة المحكمة . حقا في ذلك ... ١٥١
- تبييد (ر. اختلاس — خيانة أمانة) .
- تبييد أشياء معجوزة (ر. خيانة أمانة) .
- تبلغ عن جريمة (ر. جريمة) .
- تجهر : قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ (ر. أيضا توافق — ضرب وجرح — مظاهرات) .
- التجهر المظهور . التجهر للإجرام . حكمها ... ٣٦١
- التجهر والمظاهرة جريمةتان مختلفتان . اقران التجهر بالتدليس على أحد رجال البوليس .
- حكمه ... ١٢٦
- الفرض من المادة ٢٠٧ ع هو عقاب جميع من اشتركوا في التجهر ... ٩٣
- تحقيق (ر. أيضا إثبات — شهادة) .
- إبراءات التحقيق . الافتراض عليها . وجوب توجيهه إلى محكمة الموضوع ... ١٢٦
- إبراءات التحقيق الابتدائي وشهادة الشهود . تقديرها موضوعي . رد المحقق والشاهد
- لا يجوز ... ٢٣٥ و ٢٣٦
- التحقيق الذي يقض مدة سقوط الدعوى الصورية . ما فيه ... ١٩٣
- تحقيق بواسطة المحكمة . حظر خيانت قاعة الجلسات أو مباحثها . جوازها ... ٣٤٢
- مراقبة الكاتب للحق . متى يجب ؟ ... ٩٤
- وتوقع غلط في إبراءات التحقيق الابتدائي . محل الطعن عليه . سلطة محكمة الموضوع ... ٣٠٦
- تدليس (ر. إفلاس بالتدليس) .
- ترصد (ر. إصرار سابق) .
- ترع وجسود (ر. اختصاص الحاكم الأهلية) .
- توزيع : المواد من ١٧٤ — ١٩١ ع (ر. أيضا شهادة إدارية) .

رقم القاعده

تروير أوراق أميرية : المواد ١٧٩ — ١٨١ ع .

- الإخطارات الصادرة من حسابات المديرية إلى حسابات المجالس المحلية .
 التروير فيها تروير في أوراق أميرية . النية الخاصة في جريمة التروير
 هي نية النفس ١٥٢
 التروير في استمارات المقيبات الزراعية . تروير في أوراق رسمية ... ٣١٠
 التروير في دفتر صندوق التوفير يعتبر ترويرا في ورقة رسمية ... ٢٧
 التروير في شهادة الوفاة يعتبر ترويرا في ورقة رسمية ... ٥٢
 تروير في محرور رسمي . عدم اختصاص الموظف بمحرره . حكمة ... ٢٤٤
 حوالة بريد . جن الحوالة التي يحمره الموظف . الإجمال التي يوقعه المسلم .
 اعتبارها من الأوراق الرسمية ... ٤٥
 ذكر غير الحقيقة في محرور رسمي ولو كان غير مدّ لإثبات حقيقة الواقعة المزورة
 يعتبر ترويرا ... ٣٥٨
 ورقة الإخطاء من أجرة السكة الحديدية . التروير فيها تروير في ورقة رسمية ... ٧٨
 تروير في سن الزوجين .

- إثبات السن على غير حقيقتها في عقد الزواج . أثر ذلك على صحة العقد وسميته .
 متى يصبح الطلاق طيه ؟ ... ٣٥٩
 إثباتها على غير الحقيقة . تروير في أوراق رسمية ... ٦٦
 تروير شهادة طيبة محررة لتقدير السن . التحدي بها لدى الأذن وخضعها .
 تروير في محرور رسمي ... ١٥٧
 شهادة الشهود في تقدير سن الزوجين . عدم الصديق فيها . متى يكون مؤاخذا طيه
 جنائيا ؟ مسؤولية الأذن ... ٢٣٩
 شهادة طيبة مقدمة للأذن لعقد زواج . متى يصبح الاعهاد طيبا في تقدير السن ؟
 عرض امرأة تمسها على طبيب متسمية باسم أخرى . حصولها منه على شهادة
 بأن سنها أزيد من ست عشرة سنة . توقيعها على هذه الشهادة . تقديم هذه
 الشهادة للأذن لإثبات سن المرأة المتحلل اسمها . لا تروير ... ٢٨٦
 شهادة من طبيب بتقدير سن امرأة يراد عقد زواجها اتخذت اسم أخرى .
 لاجرمية . إثبات سن الزوجة يكون بموجب شهادة من طبيين موظفين ... ٢٩٥
 كذب الشهود فيها أمام الأذن . متى يكون ترويرا معاقبا طيه ؟ ... ١٠٦

رقم القاعده

تزوير في أوراق عريفه .

- إشارة تلقيفية منسوب صلوها إلى رئيس مصلحة تتضمن سؤال موظف عن سبب
تحققه عن الاشتراك في الانتخاب . تزويرها تزوير في ورقة عريفه ... ٢٤٤
- تزوير أوراق وستات . وجوب تفتيحها في الحكم . اصطاع ورقة بين
أو التزام ما على شخص خيال لمصلحة المصطنع أو لمصلحة أي إنسان آخر . حكمه ٢٥٥
- سد دين حرمه المدين على نفسه . إقرار فردى . تقرير الحقيقة حال تحرير السد . حكمه ٢٦٢
- مذكرة شح بضاعة ياترة . شهادات بحركية . تفسير الحقيقة فيها . تزوير
في محردات عريفه ... ٢٢٢
- استعمال .

- استعمال سد مزور . بيان توارخ وقائع الاستعمال . متى يكون واجبا حقا ؟ ... ١٥١
- استعمال عقود مزورة . جريمة مستمرة . ابتداء مدة سقوطها ... ١٣٢
- حصوله من نفس المزور . توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير . كفايته ... ٣٦
- مسائل عامة .

- التزوير في أدلتك تعين المقرء . مسؤولية شيخ البلدة ... ١٠٥
- تزوير واستعمال . الحكم فيها بقوة واحدة . عدم ذكر المكان القى حصل
فيه التزوير . لا تقض ... ٣٦
- تعريف التزوير المحاقب عليه ... ٦١
- تقليد الإضاء ليس شرطا في التزوير ... ٢٠٧
- ذكر الضرر . القصد الجنائي . دلالة سياق الحكم على توافرها . كفايته ... ٢٢٢
- سوء النية . لا داعى إلى النص عليه لفتا ... ٢٦
- عريضة دعوى أمام محكمة الخط . التأثير عليها من كاتب الجلسة بتحديد جلسة لها .
تقرير مباد الجلسة بواسطة صاحب الشأن . لا تزوير ... ٨٠
- كل الطرق القانونية جائزة لإتيان . المضاعفة ليست شرطا ضروريا ... ٣٥٠
- وجوب بيان طريقة التزوير ... ٦

تستر على أقمار القرعة (ر . جريمة مستمرة) .

تسجيل (ر . نصب) .

تسليم اختيارى (ر . سرقة) .

تسليم للوالدين أو الوصى (ر . خطف) .

تسيم (ر . جريمة خائبة - قتل) .

تسور متزل (ر . سرقة) .

تشد العقوبة (ر . استئناف - عقوبة) .

تشرذ (ر . متشرذون ومشتبه فيهم - مراقبة)

تشويش بالجلسة (ر . إهانة) .

تصریح سفر مجاني (ر . تروير) .

تضمينات (ر . تعويض - دعوى عمومية - دعوى مدنية) .

تطبيق (ر . أيضا عاحة مستديرة - قانون) .

تطبيق مادتين في جريمتين مرتبعتين - طعن التهم بأن إحدى الجريمتين تقع تحت متناول مادة أخرى . العقوبة المحكوم بها تحتلها المادة التي لم يطعن في تطبيقها .

لا قائمة من هذا النوع ٤٣

حرية محكمة الموضوع في تطبيق المادة التي تراها مطبقة - حدها ٥٧

خطا المحكمة في تطبيق مادة بدلا من المادة المطبقة - متى يطل الحكم ؟ ١٨٥

خطا في تطبيق القانون - مناط تقديره الوقائع المتبعة في الحكم ٣٧٦

تعذ وإيذاء (ر . إهانة - توافق) .

تعذ الأعمال .

تعذ الأعمال المستندة إلى تهم - اجبارها مجوعا من الجرائم مرتبطا بفضه مع بعض أو

لا - موضوعي ٢٣٦ و ٢٣٥

تعذ الجرائم (ر . أيضا ارتباط الجرائم - عقوبة) .

تعذ التهم - إغفال الفصل في إحداها - قض ٢٦٠

تعذ الجرائم وتعذ التهمين - كل جريمة لا تصور وقوعها إلا من قائل بجهه - طم

مرة التفاعل الأصل لكل جريمة - اعتبارهم شركاء ١١٤

تعذ العقوبات (ر . ارتباط الجرائم) .

تعذ التهمين (ر . أيضا - اتفاق - اشتراك - تجهير - تعويض - توافق) .

اتهام عدة أشخاص بخرب أفضى بل الموت من غير سبق إصرار - وجوب تعيين من ضرب المني على الضربة اثنية - الامتداد في هذا التهمين على مصلو غير صحيح - بطلان الحكم

رقم القاطعة

تععد التهمين (تابع)

- ٣٠٣ ... اعتبارهم فاعلين أعلين في جريمة ضرب أحدث وفاة . شرطه ...
تععد التهمين وتععد الجرائم . كل جريمة لا يتصور وقوعها إلا من قاعل بيته . عدم
١١٤ ... مرة القاعل الأصل لكل جريمة . اعتبارهم شركاء .
الحكم على متهمين باعتبار كل منهما قاعلا أصليا . عدم النص صراحة في الحكم على
٢٢٤ ... ذلك . دلالة عبارات الحكم عليه . لا عيب ...

تععد المحامين (ر . دفاع) .

تعديل وصف التهمة (ر . تغيير وصف التهمة) .

تعذيب (ر . قبض) .

تعريض الملك الغير (ر . انتهاك حرمة ملك الغير) .

تعويض ورد : المواد ١٥١ و ١٥٢ مدني و ١٧٣ تحقيق (ر . أيضا دعوى

عمومية — دعوى مدنية — زنا — مدع مدني — مسئولية مدنية) .

أثر استئناف المدعي المدني . جواز الحكم بالتعويض على متهم مقضى ببراءته ابتدائيا

٢٧٦ ... مع عدم استئناف النيابة ...

تبرة التهم . القضاء في الدعوى المدنية . جوازى محكمة الجناح . وجوبه على محكمة

٣٤٩ ... الجنايات ...

٣٦ ... تعريض عن تزوير . عدم ذكر حصول الضرر . فهمه بالبادة . لا عيب ...

الحكم بالتعويض مع تبرة التهم . استئناف حكم التعويض . قبوله ولو كان التعويض

١٣٤ ... أقل من النصاب القانوني ...

الحكم به على متهمين . عدم النص على التضامن . استئناف الحكم من المتهمين وعدم .

تبرتهم عدا واحدا . القضاء عليه بتعويض أكثر مما يحضه في التعويض المحكوم

٣٢ ... به ابتدائيا . ملحق محكمة النقض في تعديله ...

١٨٢ و ١٤٠ ... الحكم على المتهمين بالتعويض متضامين مع اختلاف جرائمهم . نشاط التضامن ...

٣٧١ ... سببه في الحكم . ثبوت واقعة القتل . كفاية ...

١٤ ... ضمان البعد عن أفعال خادمه . متى يتوقف هذا الضمان ؟ ...

١٢٩ ... متى يكون سوء سلوك المخلقة مستوجبا لتعويض المدني للملاق ؟ ...

تغيير وصف التهمة : المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل (ر . أيضا تطبيق —

قاضى الإحالة — قتل غير عمد — محكمة استئنافية — محكمة الجنايات) .

رقم القاعده

تغيير وصف التهمة (تابع)

- تعديل وصف التهمة أمام محكمة الدرجة الثانية . الحكم فيها على وصفها أمام محكمة
الدرجة الأولى . إخلال بحق الدفاع ٢١٠
- تغيير وصف التهمة بغیر قلت نظر المتهم . متى لا يكون خلا بحق الدفاع ؟ ٢٢٣
- تغيير وصف التهمة من عاهة مستديمة إلى ضرب بالمادة ٢٠٥ ع . لا بطلان ٢٦٤
- تغيير وصف التهمة من قتل أصل إلى اشتراك . شرط جواز حصوله ١٧٢
- تغيير وصف التهمة من قتل عمد إلى عاهة مستديمة . حتى محكمة الجنايات في ذلك ... ٨
- تغيير وصف التهمة من قتل مع سبق الإصرار إلى قتل قلته بجناية أخرى . هل يعتبر
إخلالا بحق الدفاع ؟ ٢٢٨
- تغيير وصف التهمة واعتبار المتهمين بجملة شارعين مع سبق الإصرار في قتل المجني عليهم
بجملة . خطأ المحكمة في هذا الاختيار . عدم وجود مصلحة في الطعن في الحكم لهذا
السبب . تحقق المصلحة لو كانت الجريمة هي القتل التام لا التروع فيه ... ٢٨١
- سلطة المحكمة الاستئنافية في تغيير وصف التهمة . حداتها ٢٣٢
- سلطة محكمة الجنايات في تغيير وصف التهمة ١٢٨
- طلب النيابة اجبار التهم تاعلا أصليا بعد إحالة باعتباره شريكا . متى لا يكون ذلك
خلا بحق الدفاع ؟ ٢٠٤
- قيود تغيير وصف التهمة . تغييره من «سرة بإكراه» إلى «إخفاء أشياء مسروقة» .
إخلال ٢٩٢
- الزول بالجريمة إلى نوع أخف . حتى المحكمة في ذلك ٢٧٦
- تقديم مسقط (ر . دعوى عمومية) .

تقرر:

- تقرير القاضي المخلص : المادة ١٨٥ تحقيق .
- عدم تقديم التقرير مكتبة . بطلان الحكم ١٣٧
- تقرير بالتقص (ر . تقص) .
- تقرير طبي (ر . طبيب) .
- تقليد (ر . تزوير) .
- تكدير الأمن العام (ر . تهجير — ضرب) .

رقم القاعده

تليس (ر . أيضا زنا) .

ضبط أحد التهمين عقب السرقة حاملا سلاحا وضبط المتهم الآخر معه حاملا للتس.

المروق . تليس ١٩

تازل (ر . استئناف - قاضي الإحالة - مدع يحق مدنى - وصى) .

تافض (ر . حكم) .

تنفيذ (ر . إيقاف تنفيذ الأحكام) .

تهديد

تهديد بجرمة ضد النفس أو المال الخ : المادة ٢٨٤ ع .

التهديد بافتاء أمور خادشة لشرف مصرف - حصول الإنشاء بالتزفلا . بيان

ماهية الأمور المتهدي بها ٢٣١

لا تقرين في الجرائم المتهدي بها ٢١١

مدى اطلاق المادة ٢٨٤ ع . القصد الجنائى في جريمة التهديد ٧٢

توافق (ر . أيضا اتفاق - تمجر) .

الجرمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ ع . التوافق ركن فيها . جريمة إحداث عاهة

مستدبة . سبق الإصرار وظرف مشدد فيها . الأفعال الواقعة من التهمين تكون

الجرمتين المذكورتين . لا مانع من الجمع بين التوافق وسبق الإصرار . الفرض

من المادة ٢٠٧ ع ٩٢

ضرب وقع من أشخاص يؤلفون عصابة أو تمجرها . التوافق على التمسى والإيذاء .

المنعوية الجنائية - مداها ٢٣٠

مدى اطلاق المادة ٢٠٧ عقوبات ٢٧٠

توقف عن الدفع (ر . إفلاس بالتدليس) .

توقف عن العمل (ر . إضراب عمال) .

توصيل .

توكيل غير معقد عليه من الجهات المختصة بالحكومة المصرية . عدم قبوله ٢٧

تيار كهربائى (ر . سرقة بطريق المش) .

(ج)

جدول قضايا الجلسة .

ترتيب القضايا بـ . لا يكسب الخصوم حق نظرها في دورها ... ١٣

جرائم (ر . إهانة - سب - قذف) .

جرائم (ر . تعدد الجرائم - جريمة) .

جرائم بواسطة النشر (ر . سب - قذف) .

جرائم تقع في الجلسة (ر . إهانة) .

جروح (ر . ضرب - عاهة - قتل غير عمد - مسئولية جنائية -

مسئولية مدنية) .

جريمة (ر . أيضا ارتباط الجرائم - تعدد الأفعال - تعدد التهمين -

تفسير وصف التهمة - تليس - دخول منزل - طعن - نية) .

البلغ عنها مقبول من أي إنسان . الجريمة الناشئة من هذا الحكم هي جريمة الزنا ٢٣٧

تعيين تاريخ وقوعها : موضوعي بشرط إتيانها من الواقع الفصل . متى تسقط محكمة

التفرض ؟ ... ٢٥

وقوعها خارج النظر المصري . متى يعاقب مرتكبها طبقا للقانون المصري ؟ ... ١١٩

جريمة خائبة .

وضع مادة (سقات النحاس) سالحة لتسليم . ليس جريمة مستحيلة . متى يمتد ذلك

جريمة خائبة ؟ ومتى تسقط الجريمة ؟ ... ٣٥٤

جريمة مستحيلة (ر . شروع في قتل) .

جريمة مستمرة .

استمال غود مزورة . جريمة مستمرة . ابتداء مدة سقوطها ... ١٣٢

إهمال الموظف عمدا في واجباته . القصد الجنائي في جريمة القتل على أقار القرفة ... ٢٤١

جريمة القتل على أقار القرفة . جريمة مستمرة . متى تبدأ مدة سقوطها ؟ ... ٢٣١

جسر (ر . اختصاص المحاكم الأهلية) .

جلسة (ر . أيضا إهانة - تحقيق - حكم - محضر الجلسة) .

رقم القاعده

سرية الجلسة : المادة ٢٣٥ تحقيق .

- ٢٧٢ تقرير سريتها من حق المحكمة
- ٣١ نظريه حثك الغرض بجله سريه . لا عيب
- جلسه بجله (ر . إهانة) .
- جلسه مباشره (ز . أيضا دعوى عموميه - مدع بحق مدني - موظفون)
- ٢٥٤ الحكم فيها بالبراءه وبسطب الدعوى المدنيه . عدم جواز إعادة نظر القضية ...
- جلسه ومخالفة (ر . ارتباط الجرائم) .
- جنسية .
- ١٣١ دخول شخص في جنسه جديده . آثاره في المحاكمة

(ح)

حارس قضائي (ر . اختلاس - خيانة أمانة) .

حد فاصل (ر . أيضا إلتاف) .

- لإزالة شبهة مع عدم ملاحقة الباقي لأن يكون حدا . جريمة . لم التهم بأنه يزعم حدا
- ٢٦ مشاركة على أنه قاتل . كفاية ذلك . لا عبرة بالبراهن ...
- حريق .

- ٥١ أركان هذه الجريمة . المحلات التي يتناولها نص المادة ٢١٧ ع ...
- التقصير الجنائي في هذه الجريمة . قس الأرز وحطب القرة . زرع محصود بالحق
- ٢٦٢ القصد بالمادة ٢٢٠ ع ...
- حفظ الأوراق (ر . قرار الحفظ) .
- حكم (ر . أيضا تطبيق - قوة الشيء المحكوم به) .
- تسليمه .

- ١٥٢ الأسباب المجهلة لا تكفي
- اعتراف التهم ضميا ببراهنة حياة الأمانة . وجوب بيان الأحوال المترفع منها هذا
- ١٧٢ الاعتراف
- ١٨٢ بيان الواقعة . غير واجب إلا في صورة الإدانة
- ٢١٠ تتبع الدفاع في كل ما يثيره من الأوجه . لا وجوب

رقم القاعة

تسبيه (تابع)

حكم استثنائى . حكم ابتدائى ملقى . استناد الحكم الاستثنائى إلى وقائع غير صحيحة .	٢٧٥
اختياره غير مسبب . قيام الحكم الابتدائى بقوة	...
حكم استثنائى ألقى حكما ابتدائيا صادرا بالإدانة . وجوب الرد على أسباب الحكم	٢١٦
الابتدائى	...
حكم بالبراءة . إلتاذه مع عدم الرد على أسبابه . بطلان	٢٣٠ و ٢١٥
ذكر محل الواقعة . عدم ذكر المركز التابع له هذا المحل . غير مبطل للحكم	١٤٥
ذكر واقعة غير صحيحة فى الحكم . استبعادها لا يؤثر فى صحته . لا عيب	٢٧٢
هل يؤثر على حكم المحكمة الاستثنائية أخذه بأسباب الحكم التباين ؟	٧٣

تناقضه .

تناقض أسبابه مع الثابت بحضور الجلسة . نقضه	٢٠٠
توقيعه (ر . أيضا نقض وإبرام) .	

عدم غم الحكم فى المباد لا يطله	٢٩٩
التطرق به .	

تأجيل مدوره . تكرار التأجيل . أثره	١٩٧
مسائل عامة .	

استعراض الحكم لوقائع لم تذكر فى التحقيق - أثر ذلك على الحكم	٢٥٢
حكم وصف بأنه ضرورى مع أنه غيائى . جواز المعارضة فيه . عدم جواز الطعن	
فيه طريق النقض	٣١٤
قوته . انضمامها برفقة المحكوم عليه	١٠٤
من يجوز طلب إلتاؤه ؟	١٠٤
من يكون ضروريا ومن يكون غيائيا ؟	٩٧ و ٦٥
المزول عليه فى الحكم هو الجزء الذى يندفع فيه انتفاع القاضى	٢٤٢

حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن (ر . أيضا معارضة) .

استثناء أركان الطعن فيه بطريق النقض . لا يشبل الحكم التباين المعارض فيه . يشله

إذا نص فى القرار على ذلك	٢٥٨ و ٢٢٥ و ٢٢١
--------------------------	-----------------

رقم القاطنة

حكم غيايى (ر . ا) ايضا استئناف - حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن -
معارضة - تقضى) .

حكم غيايى ماعرفى مازرسة . الطعن فيه بطريق التقضى . مباداه يحدى من يوم
معدوده لامن يوم إعلانه ... ٣٢٢

المعارضة فيه . حضور المتهم جلسة المعارضة ودفاعه عن نفسه . تأجيل الطعن بالحكم
بجلسة أخرى لم يحضرها المعارض . تأييد الحكم النهائي . هذا الحكم يعتبر
خسوريا . مباداه استئناف ... ٩٧
حكومة .

نظام الحكومة المقررى فى القطر المصرى . معنى هذه العبارة . مادية الحكومة قانونا ... ٣٢٣
حمل السلاح (ر . سلاح) .

حوالة بريد (ر . تروير) .

حياسة (ر . انتهاك حرمة ملك الغير) .

حيوانات (ر . أيضا إصابة خطأ) .

قتل حيوان . ركن عدم التقضى . معناه . شرط . استخلاصه من وقائع وظروف
نتيجة بالحكم . حضوره لزامة بحكمة التقضى ... ٣٧٤

(خ)

خبراء (ر . أيضا طبيب) .

تقرير غير . سلطة المحكمة فى تقديره ... ٣٥٢

خستم .

الاعتناء العاقب على نكها . مناط العقاب فى هذه الجريمة ... ١٧٨ و ١٥٤
خدمة عسكرية (ر . جريمة مستمرة) .

خطف طفل .

اعتبار مرتكب هذه الجريمة قاعلا أصليا ... ٨٢

الامتناع عن تسليم القتل لمن له حق الحصانة . عقاب الواك لا يجوز إلا فى حالة صدور

حكم بالحصانة له . الدفع بطلان الحكم لصدوره من جهة غير مختصة . أثره ... ٢٧٣

الامتناع من تسليم القتل لمن له حق حصانه شرطا . جريمة مستمرة . أثر ذلك

فى التسك بقوة الشيء المحكوم فيه ... ٢٥٨

رقم القاعدة

خطف طفل (تابع)

- ٢٨٨ تلصص الجاني - تلصص ملة الجنى عليه بأهله
٩٢٠٥٦ تلصص الجاني في جريمة خطف الأطفال - متى يتوافر؟
خيانة أمانة (ر . أيضا اختلاس - اعتراف - حكم - سرقة -
عقد وكالة بالعمولة - ودیعة) .

تبديد : المادة ٢٩٦ ع .

- ٢٥٧ تسليم قود على وجه الوكالة - تبديده - خيانة أمانة
رد المبلغ المخطئ - اختياره طرقة مخفقا قط - المبادرة إلى رد العجز الوتقى
٣٧ متى نية التبديد
تبديد أشياء محبوزة : المادة ٢٨٠ ع (ر . أيضا اختلاس) .

استناع الحارس عن تقديمها يرم البيع - احتياجه بقيمة هذه الأشياء لأرض
محبوز عليها جهازا موضوعا تحت حراسته من قبل المحكمة المختصة .

- ٣٦٥ لا يدفع عنه جريمة التبديد
٢١ البيانات اللازمة ذكرها في الحكم
٣٧٠ تصرف الحارس في الأشياء المحبوزة - عدم طه يرم البيع - لا يجدى ...
١٦١ تصرف المالك في الأشياء المحبوزة رغم الحارس - عقابه ...
٣٩٩ عدم ذكر تاريخ الجزى في الحكم - لا يمينه ...

مسائل عامة .

- ٣٢٦ إثبات القصد - إقرار التهم - الإقرار المرباط الأجزاء غير قابل للجزء
١٧٢ اعتراف التهم ضيفا الواقعة - ويوجب بيان الأقوال المتزع منها هذا الاعتراف
تحقيق تاريخ حدوثها - ملحة قاضى الموضوع في ذلك - تصد الأشياء المبدعة .
إثبات تاريخ الصرف في بعضها واستناده في البعض الآخر - اختيار هذه
التواريخ مبدأ لمرىبان مدة سقوط الدعوى العمومية والقضاء بقوتها - صوابه
٢٥ التسليم على سبيل الرديئة الاختيارية والتسليم الاضطرابى - الاعتراف في المواد
الدنية لا يجزأ

(د)

دخول عقار (ر . انتهاك حرمة ملك الغير) .

دخول منزل مسكون (ر . أيضا انتهاك حرمة ملك الغير) .

دخول منزل مسكون (تابع)

- دخول شخص في منزل مسكون مخضيا عن عين من لم الحق في إتراجه . المقصود
 ٢٩١ بن له الحق في الإتراج
 ٢٩٨ و ٢٥٩ دخوله بقصد ارتكاب جريمة فيه . وجوب بيان القصد في الحكم
 دعوى عمومية (ر . أيضا استئناف — دعوى مدنية — سب —
 قرار الحفظ — مدع بحق مدنى — موظفون) .
 رفع الدعوى من المدعى المدنى مباشرة : المادة ٥٢ تحقيق .
 ٢٢ سلطة النيابة عند تحريك الدعوى السومية بالدعوى المدنية
 سقوط الدعوى بمضى المدة : المادتان ٢٧٦ و ٢٧٩ تحقيق
 (ر . أيضا عقوبة) .
 إجراءات التحقيق القاطعة لقة . ماهيتها . متى يكون أمر الحفظ قاطعا لقة ؟
 ٣١٣ استباب المدة بالثبوت الحلال . الإعلان الباطل لا يقطع المدة
 ٢٧ تعدد الأشياء المدة . إثبات تاريخ الصرف في بعضها واستنتاجه في البعض
 الآخر . احراز هذه التواريخ مبدأ لريان مدة سقوط الدعوى والقضاء
 بسقوطها . صوابه
 ٢٥ الدفع بسقوط الدعوى السومية . إبطال الفصل فيه . بطلان
 ٢٠٩ الدفع بسقوط الدعوى السومية بمضى المدة . رفضه لوجود تحقیقات قاطعة لقة .
 وجوب بيان هذه تحقیقات في الحكم . ماهية التحقيق الذى يقطع المدة ...
 ١٩٣ سقوط الدعوى والعقوبة بمضى المدة . الإجراءات القاطعة لقة . الأحكام
 الصادرة غايها من محكمة الجنایات . مفعولها . الجرائم التى تخلى عليها
 المادة ٥٠ ح هي جرائم ثقة النوع
 ٢٢٧ دعوى مدنية (ر . أيضا استئناف — مريض — دعوى عمومية —
 ربا — قوة الشيء المحكوم به — محكمة مدنية — مدع بحق مدنى) .
 ٢٥٣ الادعاء مدنيا أمام القضاء الجنائى . مناط
 ٣٣٢ جواز رضا أمام المحكمة الجنائية على القاصر والمجبر عليه بدون إدخال الرضى أو القيم
 دفاع (ر . أيضا تغيير وصف التهمة — دفاع شرعى — مراقبة) .
 ٢١٤ اطلاع التهم على الأوراق المضمومة . وجوبه
 اقراء خصم على خصمه أثناء الدفاع . متى يكون مطابقا عليه ؟ كون الاقتراء من
 مستندات الدفاع أم لا . موضوعى
 ٢٧٢ و ١٤٢

رقم القاعدة

دفاع (تابع)

- تجريح الشاهد . رفض طلب الاطلاع على قضية لإثبات ذلك بدون دليل . لا إخلال ٢٨١ و ٢٨٢
- تعدد المحامين . لقت نظر أحدهم إلى عدم التكرار . امتناع عن المرافعة . لا إخلال
- ٥٨ بحق الدفاع
- تقديم أوراق بعد إقفال باب المرافعة . اطلاع المحكمة عليها دون التهم . إخلال بحق
- ١٣٠ الدفاع
- تقصير التهم في إعلان شهوده بالطرق القانونية . طلب التأجيل لإعلامهم . رفضه .
- ٣٤٠ لا إخلال
- تقصير التهم في المرافعة . لا يصح اتخاذ سيلا للعلن على الحكم ... ٢٤٩
- حضور محام أمام محكمة الجنح عن مته في جنابة . لا وجوب ... ١٩٨
- حضور محام عن مته بجنابة . عدم انسحاب هذه القاعدة على الجنايات التي تعال إلى
- محاكم الجنح بموجب قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ... ٦٣
- حضور محام في غير الجنايات ليس بلام قانونا . وجوب حضور التهم مستندا لرافعة
- ٨٦
- حق محكمة الجنايات في تدب محام للدفاع عن التهم بدلا من المحامي الموكل من قبله
- ٧١
- خطأ مادي في عبارة الاتهام . إصلاح محكمة الجنايات له دون لقت الدفاع . متى لا يكون
- في ذلك إخلال؟ ... ١٨
- دفاع التهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . وجوب الفصل فيه ... ٩٥٣
- دفاع محام عن متهمين تتعارض مصلحتهما . إخلال بحق الدفاع ... ١٢٤
- دفع بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة المدنية . عدم التمسك به لدى المحكمة
- الاستثنائية . التمسك به لدى محكمة النقض . لا يجوز ... ١٢٨ و ١٣٢
- الدفع الموضوعية يجب طرحها على محكمة الموضوع ... ٣٧٠
- السويع ذكر اسم المحامي الذي تنازع عن التهم . لا أهمية له ... ٢٨٣
- طلب التأجيل للاستعداد . إيجابه . لا إلزام ما دام التهم قد أعلن في الجهاد القانوني ١٧٩ و ٢٢٠
- طلب المحكمة من التبيين الذين لم يعانون لقت نظرهما إلى ذلك . نظرها قضية مته
- بدون حضور محاميه وبدون اعتراض . لا إخلال ... ١٣
- طلب مقدم لقاضي الموضوع . وجوب الرد عليه . إقفال الرد بمطل للحكم ... ٣٧٩
- منع المحامي من تكرير عباراته . انسحابه . لا إخلال بحق الدفاع ... ١٣٩
- وجوب حضور التهم بما دون الجنايات مستندا لرافعة . طلب محاميه الاطلاع على
- أوراق الدعوى قبل المرافعة . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع ... ٨٦
- وجوب سؤال التهم عن التهمة . حكم المحكمة قبل سؤاله وسماع دفاعه . نقض ... ١٧

رقم القاعة

دفاع شرعى : المواد ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١٣ و ٢١٤ ع (ر . ا أيضا)
دفاع — موافق العقاب) .

عن النفس .

عمل الدفاع الشرعى عن النفس ٢٣٦
مسائل عامة .

الادعاء به . - متى هذا الادعاء يشمل فى الادعاء بمجاوزة حد الدفاع ٢٠٥
الادعاء به من الطلبات الخاصة . وجوب بجه استقلالاً . متى يصح فى هذا الدفع

ضمناً ؟ ١٠٢

أركان الدفاع الشرعى . الاعتقاد بوجود خطر . سبب مقول لهذا الاعتقاد ... ٣٨١

استعمال الدفاع الشرعى ضد متد . رد المعتدى الاعتداء . ليس دفاعاً شرعياً ... ١١٢

استنتاج المحكمة عدم توافر حالة الدفاع الشرعى من وقائع متجة لقيامها . متى

محكمة التقضى فى تصحيح هذا الخطأ ٩٨

الدفاع الشرعى . مسألة موضوعية . متى تدخل محكمة التقضى ؟ ٢٦٦

شرط حق الدفاع الشرعى ١١٨

قيام أحد مأمورى الضبطية القضائية بأمر بناء على واجبات وتليفه . تخليه حدود

وتليفه مع حسن النية . تقدير حسن النية موضوعى ٢٣٥

دفتر صندوق التوفير (ر . تزوير فى أوراق أميرية) .

دفع (ر . أيضا إعلان — دعوى عمومية — دفاع — قرار الحفظ) .

دفع فرعى . رفضه من محكمة الدرجة الأولى . تأييد الحكم بأسباب جديدة . عدم

التعرض لبحث الدفع الفرعى . قضى ٢٩

دفع فرعى . عدم فصل المحكمة فيه . قضى ١٩

دليل .

إقرارهم على آخر . جواز الأخذ به ولو لم يبرز دليل آخر ١٥٦

بيان أركان الجريمة فى الحكم . استيفاء الأدلة للقائمة عليها . الرد على الخطأ الذى يبرها

الدفاع . غير لازم ٢٨٢

تعارض تقرير الطبيب مع شهادة الشهود . اعتماد المحكمة على هذه الشهادة . جوازه ... ١١٣

تقدير الأدلة موضوعى ٢١٧

رقم القاعدة

دليل (تابع)

- تقديره . استنتاج محكمة ثانى درجة إدانة المتهم من قس الوقائع التى استجبت منها
 محكمة أول درجة تبرئة . واجب المحكمة الاستثنائية فى هذه الصورة ... ٨٥
 بجواز اعتماد المحكمة على حكم صادر من المحكمة المختلة ... ٤٣
 رأى الطيب بحدوث العادة المستديرة . الأخذ به فى حالة وجود دليل مادى يتعارض
 معه . قس ... ٣٠٩
 سلطة المحكمة فى تقدير شهادة الشهود وأقوال المتهمين ... ٢٨١ و ٢٥١
 سلطة محكمة الموضوع فى استقاء الأدلة ... ١٠
 يحق عليه موضوع تحت المراقبة . شهادة أمام المحكمة . جواز الأخذ بها ... ١٦٧

(ر)

رأفة : المادة ١٧ عقوبات (ر . أيضا محكمة القضاة) .

- استعمالا مع ستم لصرفه . موضوعى ... ١٢٦
 استعمالا موضوعى ... ٢٤٢
 ربا فاحش : المادة ٢٩٤ المكررة عقوبات (ر . أيضا دعوى مدنية) .
 الاعتياد على الإفراض بالربا القلجش . وجوب ذكر الوقائع التى تبين العادة ... ١٤٤ و ٢٥٥
 دخول المقرض مدعيا بحق مدنى . لا يجوز ... ١٨٩
 عدم قبض الفوائد فلا . لا يمنع من تحقق الجريمة عند توافر الشروط الأخرى . وجوب
 بيان وقائع الاعياد تفصيلا ... ١٤٨
 متى يتحقق ركن الاعتياد متى تم الجريمة ؟ ... ١٥٩
 هل يشترط أن يدفع المقرض للمقرض المال المنسوب عليه القائمة دفعا فليا ؟
 متى يتحقق الاعياد ؟ الادعاء بحق مدنى فى هذه الدعوى . عدم جوازه .
 دخول المقرض مدعيا . عدم اعتراض المقرض . الافتراض لأول مرة لدى محكمة
 القضاة . لا يجوز ... ١٢٢
 وجود قرصين رويين كاف لتكوين ركن العادة . اتحاد تاريخها . متى يكون مفقدا
 هذا الركن ؟ ... ١٨١

رجعية القوانين (ر . قانون) .

رد .

رد وغرامة (ر . عقوبة تكميلية) .

رد (تابع)

رد الاعبار .

وجوب الأخذ بسوم نص القانون لا بخصوص سبه . إعادة الاعبار بغير لكال
محكوم عليه بناية أو جنة ولو كانت البرية المحكوم عليه بسبها غير ماسة
بالشرف ٢١٦

رد القضاة والمحققين والشهود .

اشراك مستشاري حكم القضاة . جلوسه بين المحكمة التي أحلت إليها القضية من
جديد . جوازه ٢٢٩

طلب إفراج نظره القاضي . مجرد النظر لا يمنه من الجلوس لنظر الموضوع ... ١٩٨

قاض كان عضوا بالنابا التي استأف أحد أعضائها الحكم . لا مانع من نظره
الدعوى استئنافا ما دام لم يصرف في شيء من التحقيقات ... ٢٤٣

نظر المحاورة في أمر الحبس . جلوس القاضي الذي نظرها في الحبس الاستئنافية
عند نظر الموضوع . لا مانع . شرط عدم المانع ... ١٩٧

لا يجوز رد المحقق أو الشاهد ٢٣٦ و ٢٣٥

رسوم (ر . معاريف الدعوى) .

رشوة (ر . أيضا نصب) .

إخبار بها .

اعتراف الرائي أو الوسيط . متى يجب أنزه ؟ خلوه من كل قيد . سلطة القاضي لإزائه ١٤١

شروع فيها .

رد الرائي باعلا . كل ما يملك ٢٤٣

رول (ر . جدول قضايا الجلسة) .

رئيس حكومي (ر . تزوير أوراق عرقية — موظفون) .

(ز)

زنا .

أدله .

سلطة محكمة الموضوع في تحديد الأدلة التي تقبل في حق الزائد ... ٢٤٣

الصورة الفوتوغرافية لا تصلح دليلا ١٢٩

رقم القاعده

زنا (تابع)

دعوى الزوج وعماكة الزانية : المادتان ۲۳۵ و ۲۳۶ ع .

ارتكاب مطلق الزنا في الالة التي كانت فيها بائنة قبل تجديد العقد . لا عقاب .

من يكون نوره ملوك الملققة مستوربا التوريس الحق الملقق ؟ ... ۱۲۹

تلبس به .

المراد به قانونا ... ۳۴۳

(س)

سائق سيارة (ر . سيارة) .

سب : المادتان ۱۴۸ و ۲۶۵ ع (ر . أيضا إهانة - دفاع - قذف) .

بطريق النشر .

التصد الجنائي في هذه الجريمة . حتى التقه المباح . ما به ... ۲۱۲

تقدنيح . ما به . توافر سوء نية التائد . عقاب بقطع النظر عن الباعث ... ۱۵

مسائل عامة .

إستادعيب معين . مراد الشارع من عبارة الإستاد ... ۲۲۴

تأزله الدعوى بالحق الحق لا يؤثر على الدعوى العمومية ... ۱۴۳

سب غير مشتمل على إستادعيب معين . جواز اجباره بخالفة حتى لو كان ملنا

بمقتضى المادة ۳۴۷ ع . جواز اجباره بجنة متى وقع ملنا بمقتضى

المادة ۲۶۵ ع . النظر الثاني أقرب إلى غرض الشارع ... ۲۳۶

عدم إثبات العلانية بالحكم . قض ... ۲۷۵

عدم اشتراط رضا المجنى عليه برفع الدعوى . التصد الجنائي . سوء النية ... ۳۱۱

عدم اشتغال الحكم على بيان ألقاظ السب وبكاته . قض ... ۱۲۱

عدم ذكر ألقاظ السب في الحكم الابتدائي . ذكره في ملاب الحكم الاستثنائي .

لا ماسر بمن العقاب . ركن العلانية . حصول السب في قاعة جلسة المحكمة .

توفر ركن العلانية ... ۱۸۴

سبق الإصرار (ر . إصرار سابق) .

سرقه (ر . أيضا اختصاص المحاكم الأهلية - اختلاس -

خيانة أمانة) .

سرقة (تابع)

إعفاء من عقوبة السرقة : المادة ٢٦٩ ع .

- ابن سرق مائة لوالده . بيع المتاع المروق لشخص حسن النية على أنه مملوك .
 ٣٤٦ نصب .
 الإخفاء المخصوص عليه بالمادة ٢٦٩ ع . سرقان حكمة على جريمتي النصب
 ونجاة الأمانة . ابن معين من قبل المجلس الحسي فيما على أبيه ... ٣٦٢
 سرقة من والده . محل الإخفاء أن يكون الشيء المروق ملكا خاصا لوالده ... ١٩١
 شروع فيها .

- تؤزمزل بقصد السرقة . شروع في سرقة لا عمل تحضري ... ١٦٠
 اختلاس أشياء محجوزة (ر . اختلاس) .
 سرقة أشياء سلمت باختيار المخني عليه (ر . أيضا خيانة أمانة) .
 تسليم الشيء للخدم أو المستخدمين أو الصناع . اختلاس أحدهم لياه .
 سرقة . تسليم الشيء للخدم أو الصناع . سرقة ... ٣٠٤
 تسليم مفيد بشرط . الإخلال بالشروط . انعدام الرضا ... ٣١٨
 سرقة بطريق النش .

- تأدي كهر باني . مال مغنول . ما هو المغنول ؟ ... ٢٤٤
 سرقة بظروفي .

- حل السلاح ظرف مشدد بصرف الظن من صفة حاملة أمانة حله ... ٢٢١
 سرقة مع حل السلاح . ضبط أحد المتهمين عقب السرقة حاملا سلاطا وضبط
 المتهم الآخر معه حاملا الشيء المروق . تجسس ... ٩٩
 سرقة بإكراه .

- من يشتر الإكراه في السرقة ظرفا مشددا ؟ ... ١٧٠
 مسائل عامة .

- اختلاس سرقة غير جدية . لا جرمية ... ٣٤٢
 أخذ أجرة من الجبل من غير المناطق المختصة للعبور . لا يشتر سرقة ... ٣٣٥
 سرقة في طريق عمومي . تعريف الطريق العمومي ... ٣٠٢
 إخفاء أشياء مسروقة (ر . تغيير وصف التهمة) .

رقم القاعدة

- سرية الجلسة (ر . جلسة) .
 سقوط الدعوى العمومية (ر . دعوى عمومية) .
 سقوط العقوبة (ر . عقوبة) .
 سلك حديدية .
 تطيل نثار . متى تحقق هذه الجريمة ؟ ٢٨٣
 سلاح : القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ .
 بتدنية مرخص لصاحبها في استعمالها بواسطة خفي عنه . استعمالها بواسطة خفي آخر
 أذن له المركز في ذلك . لا مصادرة ٤٠
 شيخ يد رف ولم يكن بالرف . استمرار حيازة السلاح قبل العلم برفه . لا عقاب ... ٢٧٤
 سم (ر . جريمة خائبة - قتل) .

سن

- سن المهم . إضالما . متى لا يكون ذلك مجزأ ؟ ٧
 سن المهم . تخدير بمرة المحكمة . وجوب بيان تاريخ تخديرها ٩٦
 سن الزوجين (ر . تزوير في أوراق أميرية) .
 سيارة .

- تسلم صاحب السيارة قيادتها لشخص غير مرخص له في القيادة . إساءة هذا الشخص
 إنسانا وإماما ، مسؤولية صاحب السيارة ٣٨
 السير على اثنين . نظام مقفوز واجب الاتباع . الاسراع في السير بدون تنبيه . مخالفة -
 حرية محكمة الموضوع في استنتاج حصوله ٢٩٤
 مخالفة قائد السيارة لوائح . وقوع اصطدام . مسؤولته جنائيا . اشتراك غيره به
 في المسؤولية الجنائية . لا يخلو منها . أثره في المسؤولية المدنية ١٩٩
 ممر سيارة . إعمال سائق الممر في مدة الإمارة . تضامن الممر به في المسؤولية ... ١٤٧

(ش)

شروع

- في رشوة (ر . رشوة) .
 في سرقة (ر . سرقة) .
 في قتل (ر . قتل) .

رقم القاطعة

شريك (ر . أيضا اشتراك - تعدد المتهمين - تغيير وصف التهمة - فاعل أصلي) .

١١٧ شريك اعتبره المحكمة فاعلا أصليا في جريمة القتل العمد : تصحيح الحكم
عقوبة الشريك في جريمة القتل المستوجب للإعدام . عقوبة في جريمة الشروع
في القتل . سبيل موازتها ٢٨١

شهادة (ر . أيضا تحقيق - دفاع - دليل - رد - شهود) .
على سبيل الاستدلال .

الأخذ بشهادة طفلة وبأقوال متهمين في الدعوى دون تحليفهم . جوازها ... ٢٢٣
مسائل عامة .

٢٢٨ الأخذ بأقوال مجنى عليه متوفى دون تلاوتها بالجلسة . لا مانع ...
أقوال الشهود التي تجدى بالجلسة . الرجوع إلى أقوالهم في التحقيقات . جوازها .
أقوال تنسب على كثر في التحقيقات . عدله عنها بالجلسة . الأخذ بأقواله
الأولى . جوازها ٢٦٩

تضارب أظية الشهود على رواية للرائة . مخالفة أجيم لهذه الرواية . قول الحكم
إن التهمة ثابتة من شهادة الشهود . لا عيب ١١٥
سماع شهادة أقراء المدعى المبنى . لا مانع ٣٠

شهادة المجنى عليه الموضوع تحت المراقبة . جواز الأخذ بها ١٦٧
شهادة المدعى المبنى . اتخاذها مستدا للحكم بالإدانة . لا مانع . قدماه الأظية
لصغره فيما يتعلق بالدعوى المدنية . حيازته الأظية القانونية لأداء الشهادة
في الدعوى العمومية متى كانت من أزيد من أربع عشرة سنة ٢٠٢
عدم إجابة المحكمة الاستثنائية المقيم إلى ما يطلبه من سماع شهود . لا يطن

على حكمها ٩٤
على عدم بحث المحكمة شهادة شهود التي سبيل الحكم ؟ ٧٠

شهادة زور .

الشهادة زورا في تحقيق وفاة أو رواية . لا عقاب ١٠٣
شهادة إدارية .

شهادة إدارية من محمّد وشيخ به يتران فيها بأن موزت شخص يمتلك الألبان الموضحة
بها . تحررها بعد إبطال قبول مثلها لدى قلم التسجيل . لا عقاب ١٩٥

رقم القاعده

شهادة طية (ر . تزوير) .

شهود .

- ٦٠ اتصال للشهود بعضهم بعض . عدم تلافيه . أثره
- ١٠٩ إجراءات استحضار شهود القنى . وجوب حصولها قبل انعقاد الجلسة . طلب استدعاء شهود بعد ذلك . حق المحكمة في رفض هذا الطلب
- ٢٦٤ تناقض أقوالهم . تكوّن عقيدة القاضي منها . جوازه . إعلان أسماء الشهود لهم قبل الجلسة : في مواد المانع . لا وجوب . في مواد الجنايات . وجوبه
- ١٢٧ حضورهم أمام محكمة المانع الاستثنائية . غير محتم . تحرير المحكمة حضور شاهد . عدولها عن هذا القرار . لا عيب
- ٣٤٢ حق المحكمة في استدعاء أى شخص لباح أقواله . شاهد تقدم للحكمة من تلقاء نفسه . حق المحكمة . حق الخصوم
- ٢٣٦ و ٢٣٥ رد الشاهد . عدم جوازه
- ٣٠٦ سماعهم مجتمعين . سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل المستفاد من هذه الشهادة
- ٢٢٨ شهود المدعى القنى . طلب المقيم عدم سماعهم لعدم إطلاعه بهم . إجابة المحكمة عليه . لا عيب
- ٣٤٠ عدم تلامه أقوالهم في الجلسة . لا بطلان
- ٣٦ عدم طلب المقيم أمام محكمة أول درجة إعادة إعلان شاهد . عدم تمسكه بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية . عدم سماع هذا الشاهد . لا بطلان
- ١٠٧ منع اغتلاطهم . القرض منه

شيخ بلد (ر . تزوير - سلاح) .

(ص)

صحافة (ر . إهانة - سب - قذف) .

صغير السن (ر . مجرمون أحداث) .

صيدلية (ر . عقوبة تبعية) .

(ض)

ضرب وجروح (ر . أيضا طيب) .

حالة الدفاع الشرعى (ر . دفاع شرعى) .

رقم القاطعة

ضرب وجروح (تابع)

عمدا .

ضرب أفضى إلى الموت : (المادة ٢٠٠ ع) .

١٦٢ ... متى يكون كافيا ؟ ... متى يكون كافيا ؟

ضرب بسيط : (المادة ٢٠٥ و ٢٠٦ ع) (ر. أيضا عاهة مستديمة) .

١٥٠ ... تطبيق المادة ٢٠٥ ع يجب بيان مدة المرض أو العجز عن الأشغال ...

٤٣ ... متى طبق المادة ٢٠٥ ضوابط ؟ ... متى طبق المادة ٢٠٥ ضوابط ؟

١٦ ... متى انطبق المادة ٢٠٦ ع . الضرب باليد يقع تحت نصها ... متى انطبق المادة ٢٠٦ ع . الضرب باليد يقع تحت نصها ...

ضرب من عصاية مسيلعة : (المادة ٢٠٧ ع) (ر. اتفاق -

تجهز - توافق) .

ضرب ثنأت عنه عاهة مستديمة : (المادة ٢٠٤ ع) (ر. طاعة) .

بدون عمد (ر. سيارة - مسؤولية جنائية - مسؤولية مدنية) .

مسائل عامة .

٣٦٨ ... القصد الجنائي في جريمة الضرب أو المرحم العمد . متى يتوافر ؟ ... متى يتوافر ؟

٣٧٤ ... نوع الآلة المستعملة في الضرب . ذكره بالحكم . لا وجوب ... نوع الآلة المستعملة في الضرب . ذكره بالحكم . لا وجوب ...

ضم أوراق (ر. دفاع) .

(ط)

طبيب (ر. أيضا دفاع - دليل - شهادة) .

٥٥ ... رايه . جرية المحكمة في تقديره ... رايه . جرية المحكمة في تقديره ...

٣٦٨ ... طبيب جراح . ارتضاع مسئوليته الجنائية عن فعل المرحم . أساس ذلك ... طبيب جراح . ارتضاع مسئوليته الجنائية عن فعل المرحم . أساس ذلك ...

طريق عمومي (ر. سرقة) .

طعن بالتروير (ر. أيضا محكمة مدنية) .

٣٤٨ ... الطريق المرسومة لذلك في قانون المرافعات . عدم اتحاج الحاكم الجنائية لها . لا يجب ... الطريق المرسومة لذلك في قانون المرافعات . عدم اتحاج الحاكم الجنائية لها . لا يجب ...

طعن بطريق التقض والإبرام (ر. تقض وإبرام) .

طفل (ر. خطف) .

رقم القاعدة:

طلاق (ر . زنا) .

طلب (و. دفاع) .

(ظ)

ظروف مخففة (ر. راة - عتوبة) .

ظروف مشددة (ر . مرقعة - قتل) .

(c)

عادة (ر . ربا فاحش) .

عامة مستديمة : المادة ٢٠٤ ع (ر . أيضا اتفاق - إصرار سابق -

تعدد المتهمين - تغيير وصف التهمة - دليل .

• ٤ ملحة تانى الموضوع فى تقديرها

سنة المحرقة في اجار الناعة مستديفة ٨٤

عبارة "يتخذ برضا" فسخة لا موجب لإيرادها بلهكم ٢٨٤

قد جز من علم الجعبة . تحديد مقدار الجز . القاعد . لا وجهه ... ٨٧

قد جرى مستديم . اجباره عاتق مستديمة . تهدير الحكم أن كفاة الضو المحاب

قصت بمقدار ٨٠٠ مثلا . وصف هذه الحالة بأنها مستديرة . لا تناقض ... ٨٨

كربعض الأستاذ . لا يحد حاجة مستجيبة ٦٨

٢١٨ مَن يَحْقُقْ حَقُّهُ؟

متهمة بإحداث عاصفة مدمية وضرب بسيط . تطبق المادة ٢٠٦ دون

المادة ٤-٢ ع على أحدهما . يفيد براءة من تهمة العادة المستديرة ... ١٨٢

عذر شرعی (و . د . دفاع) .

عرض (ر . هتك عرض) .

عصاية مسلحة (ر . اتفاق - توافق) .

عقار (و. انتهاك حرمة ملك الغير).

عقد .

عقد أمانة (ر . خيانة أمانة) .

عقد (تابع)

عقد وكالة بالعمولة .

جواز إثباته بالية ... ٢٧٨
عقوبة (ر . أيضا ارتباط الجرائم - تطبيق - تعدد الجرائم - تغيير وصف التهمة - رافة - محاكمة - مواد مخدرة) .

الإعفاء منها (ر . سرقة - موانع العقاب) .

العقوبات شخصية محضة ... ١٠٤
سقوطها بمضى المنة (ر . أيضا دعوى عمومية) .

أثر الأحكام الصادرة في مواد المنع والمخالفات فيما يتعلق بمرافعة
القادم . الفقرة بين الأحكام النهائية وغير النهائية . أثر الأحكام الصادرة
في مواد الجنائيات . القانون لا يفترق بين الحكم الحضوري والحكم النهائي
في المادة ٢٢٤ تحقيق ... ٣٥٢

تشديدها (ر . أيضا استئناف - قوة الشيء المحكوم فيه - معارضة) .

استئناف الثانية حكما بالبرائة صادرا في سائرته . إتمام حكم البرائة . عدم تشديد
القوة في حالة عدم استئناف الثانية الحكم النهائي ... ٩٧

بيان سبب التشديد - لا إلزام ... ١٢٦
تبعية .

القوة التبية تسقط مع القوة الأصلية . إغلاق جديدة . حق ردة المحكوم عليه
في ضمتها ... ١٠٤

تكميلية .

اختلاس مرتبط بقرير . توقيع عقوبة التزوير فقط . وجوب الحكم بالقوة
التكميلية للاختلاس ... ٧٩

رد المبلغ المختلس . لا محل للحكم بالرد إذا كان التهم قد رد المبلغ قبل الحكم ... ٧٩
الرد والفسرأة عقوبتان تكميلتان . وجوب الحكم بهما حتى ولو كانت العقوبة
الموقعة تجب عقوبة الاختلاس الأصلية ... ٨٩

القوة المتصورة عليها في المادة ٩٧ ع . الثان فيها الثان في القوة الأصلية
الرامة التي يجب الحكم بها كقوة تكميلية . غرامة نسبية . عدم جواز تقديرها .

إيجاب التضامن فيها ... ٢٨٢

رقم القاعدة

عقيدة (ر . دليل — حكمة الموضوع) .

عود (ر . أيضا سقوط الدعوى العمومية — متشردون — مراقبة) .

الحكم بإرسال متاد الإبرام إلى عمل خاص . عقوبة جنائية . توقيعها من اختصاص

حكمة المنايات دون حكمة المنح ٢٩٦

(غ)

غرامة ورد (ر . عقوبة تكميلية) .

غرفة المشورة : المواد ٢٣١ تحقيق ١٢٣ و ١٢٤ تشكيل وقانون ١٩ أكتوبر

سنة ١٩٢٥ (ر . أيضا قاضي الإحالة — قض وإبرام) .

ناراما بنظر الدعوى المدنية قط . عترة . سيل تصحيح ٥٠

غش .

مرض ما كولات منشوة ليج . المسلم بأنها منشوة . ركن جومري يجب توافره ١٥٥

غش البضاعة . العلاقة بين المرسل إليه وبين الوكيل . بالمعولة وأمانة القتل . سوية

البائع . ركن العلم بالفتح الحاصل بالبضاعة . وجوب التلليل عليه ١٩٤

غش البضاعة . مناه . التقليد . الفرق بين المبرمين ٣٠٥

يجوز مرض سيل صاع ليج على أنه طيبى . لا عقاب ٧٦

(ف)

فاعل أصل (ر . أيضا شريك — تعدد التهمين — تغيير وصف التهمة) .

لحظة حكمة الموضوع في اعتبار التهم فاعلا أمليا أو شريكا ٨٦

فاعل أصل وشريك . وجه الفقرة بينها ٣٣٤ و ١٨٨

فسق .

تعمير على الحق والتعبد . بيان الواقعة في الحكم . وجوبه ١٨٧

قوائد غير قانونية : المادة ٢٩٤ المكررة عقوبات (ر . ربا فاحش) .

(ق)

قاصر (ر . دعوى مدنية) .

قاض (ر . رد القضية) .

رقم القاعة

قاضى الإحالة (ر . أيضا إحالة - مدع بحق مدنى - قضى وإبرام) .

- ٢٦ حقه فى تعديل وصف التهمة وتبديدها - قيدا
- حكم محكمة المنع الاستثنائية بعدم اختصاصها بتلر دعوى جنائية محالة على محكمة المنع -
- عدم الطعن من النيابة فى هذا الحكم وإعادتها لقاضى الإحالة . وجوب إحالة
- ٢٤ القضية على محكمة الجنايات
- ١٠٠ طعن النائب العموى فى قرار قاضى الإحالة . شكك وكيفية
- التبض على منهم أحالة غيايا قاضى الإحالة على محكمة الجنايات . طلائن الإجازات
- ٢٥١ النيابة . وجوب تقديم التهم إلى قاضى الإحالة برغم تناوله عن هذه المرحلة
- قراره بأن لا وجه . الطعن فيه بطريق النقض . التقرير بالطعن لحصل من رئيس النيابة
- بتوكيله عن النائب العام - تقرير الأسباب مقدم من رئيس النيابة دون إقرار النائب
- ١١١ العموى . عدم قبوله شكلا
- قراره بأن لا وجه لإقامة الدعوى . متى يكون نظر الطعن الحاسل فيه من اختصاص
- غرفة المشورة متى يكون من اختصاص محكمة النقض ؟ - قسم عبارة
- ٢٠٨ "عدم كفاية الأدلة" الواردة بالمادة ١٢ (ج) تشكيل
- ٥٠ قراره الصادر بأن لا وجه . مافرة التهم بالحق فى هذا القرار - أثرها
- قراره القاضى بإحالة دعوى جنائية إلى محكمة المنع عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .
- ٢٥ صيرورة ابتدائية . حوزة فترة التقى المحكوم فيه
- قانون (ر . أيضا اختصاص المحاكم الأهلية - فهرس القوانين واللوائح)
- ٢٨٧ و ٢٨ صدور قانون قبل الحكم على التهم . هذا القانون أسلحه . وجوب تطبيقه
- قانون صدر بمقتضى الأمر الملك رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ . لا يصح إلحاله إلا بقانون
- ١٢٥ من سلطة مختصة . عدم إقرار مجلس البرلمان له . لا يحميه
- قائد سيارة (ر . سيارة) .

قبض

- قبض ويجزى حبس بدون وجه حق - انطابق المادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ ع على المرتفعين
- وغيرهم . الفرق بين هذه الجريمة وجريمة استعمال القوة المصوص عليها فى المادة
- ١١٢ ع . حصول ذلك لمصلحة انتخابات . انطابق المادة ٧٧ من قانون الانتخاب -
- ٢٥٢ تطبيق أشد القوانين المصوص عليها فى هذه المادة وفى المادة ٢٤٤ عقوبات

قتل

دفاعا (ر . دفاع شرعى) .

رقم القاعدة

قتل (تابع)

عمدا :

تسميم : المادة ١٩٧ ع .

٢٧ جناية القتل بالسّم . عدم اشتراط سبق الإصرار فيها
١٣٥ وضع مادة سامة لزيد بقصد قتله . تناول بكر ليا عا دونه . شروع فى قتل زيد فقط
قتل مصحوب بيمينية أو جنتحة أخرى .

٢٢٨ لدى اطلاق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات
بلا سبق إصرار ولا ترصد .

١٠٩ تصويب حيار تارى إلى شخص . إصابة آخر . قتل عمد
القتل الذى قارنه كل من التهمين من شأنه أن يحدث القتل . اختيار كل منها
٣٢٢ قاعلا أصليا . صحيح
نية القتل .

٣٧٧ استعمال البنية من الآلة المستعملة ومن موضع العلقة . جوارحه
عدم ذكر فقط "العد" . لا بطلان
١٢ لا تناقض بين نية القتل واركتاب القتل تحت تأثير الغضب
٣٤٠ شروع فيه (ر . أيضا جريمة خائبة — قتل بالتسميم) .

استعمال بندقية غير مألحة لإجراخ مقلوبها فى القتل . شروع فى قتل لاجريمة
مستعجلة
٣٤٧ الحكم الذى يناق على هذه الجريمة . وجوب بيان نية القتل
١١٦ اشتراك فيه (ر . أيضا شريك) .

شريك آخره المحكمة قاعلا أصليا . تصحيح الحكم
١١٧ شيمان بقتل . اتهام كل منها باطلاق حيار تارى . حصول الوفاة من مقلوب
واحد . عدم صحة طلق هذا العبار . وجوب اعتبارهما شريكين
١٨٨ غير عمد (ر . أيضا آلات بخارية — سيارة — مسئولية جنائية —
مسئولية مدنية .

أركان جريمة القتل الخطأ . إحداث جرح ونشوء الوفاة عنه . تعديل وصف التهمة
إلى جرح خطأ . حق المحكمة فى ذلك
٢٦٦

رقم القاعدة

قتل (تابع)

غير عمد (تابع)

- ١٤ ... حصول من خيراتنا تأديته وتلفته . تضمن الحكومة ...
- ١٣٦ قتل خطأ . اشتراك الماتق والمحق عليه في الخطأ . أثره في المسؤولية الجنائية والمدنية
- ٧٥ نوع الخطأ . ملاهه بالإصابة . رابطة السببية المباشرة . وجوب بيان ذلك ...
- قتل حيوان (ر . حيوانات) .
- قذف (ر . أيضا إهانة - دعوى عمومية - دفاع - سب) .
- بطريق النشر : المادتان ١٤٨ و ٢٦١ ع .

- حرية الرأي . خطأ . عدم تعيين اسم الشخص المقذوف . إدراكه من عبارات القذف . كفاية . عب . الإثبات يقع على طاق التهم . مدير الجريدة مسئول عما ينشر فيها ...
- ٢٠ ... حسن النية في هذه الجريمة . سماء ...
- ٢٢٣ عدم انكار التهم أنه نشر في جريدة البارات موضوع المحاكمة . الحكم عليه بدون سماع شهادة المحقق عليه . جوازه ...
- ٢٢٧ مدى ارتباط المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ ع . سوء القصد . اشتغال المقال الواحد على عبارات القذف منها الدفاع عن المصلحة العامة وعلى أخرى القصد منها التشهير والتجريح . الخروج في القذف المباح من الحصة . خروج متبادل . حكمه ...
- ٢١٢ متى سلامة النية في مواد القذف واللب . خضوعها لرقابة محكمة القضاة . التبليغ عن جريمة . نشر الأوراق المستفاد منها نسبة الجريمة إلى التهم بها يعتبر قذفا . نشر البلاغ مع هذه الأوراق . قذف أيضا . تحقق الإسناد بالصيح الكلامية والكلامية المركبة . تحققه بالصيح التشكيكية . إعلان التكرار غير المعاقب عليه هو الإخبار البسيط . شرط سلامة النية لإغناء القذف . قصد المصلحة العامة وصحة الوقائع المقذوف بها مع استبعاد القاذف للتدليل عليها ...
- ٢٤٢ مسائل عامة .

- ٢٢ إثبات حقيقة الأمور المستندة . حمزه على التهم ...
- أقرأ أحد المصوم على الأكثر وقت المرافعة . متى لا يعاقب عليه ؟ إسناد وقائع قذف إلى عام . إثبات وقائع القذف . لا يجوز ...
- ٢٠٩ تقديم شكوى في حق شخص بالظرف . عدم اختيار ذلك قذفا للمحق المقصود في المادة
- ٢٦١ ع . جواز ارتباط الفصل على جريمة البلاغ الكاذب ...
- ١٩٠

رقم القاعدة

قذف (تابع)

مسائل عامة (تابع)

- حصول تشويز بالجللة . قصفه باوقفا . الحكم من أجل التشويز . أثره
بالنسبة لجرمة القذف والسب . عدم إثبات أقااض السب والقذف بحضور
الجللة . لا يمنع من محاكمة التهم ٢٠٣
- عدم اشتراط رضا المجنى عليه برفع الدعوى . قصد الجنائي . سوء النية ... ٢١١
- يجنى عليه غير موطنف . إثبات وقائع القذف . لا يجوز ٢٢٧
- قرار الحفظ (ر . أيضا دعوى عمومية) .
- الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور قرار النيابة بحفظها . محله ٢٥١
- شكله . صدور قرار من النيابة بحفظ الدعوى السبوبة . رفع المدعى المدعى دعواه
مباشرة بمحكمة الدعوى السبوبة ٢٤٦
- ما هو الحفظ المقصود بالمادة ٤٢ تحقيق ؟ ٣٦
- ويجب إثبات أضرار الحفظ بالكتابة الصريحة . هل يمكن أن يكون الحفظ ضميا ؟ ٢٥٣
- قرار غرفة المشورة (ر . غرفة المشورة) .
- قرار قاضى الإحالة (ر . قاضى الإحالة) .
- قرعة عسكرية (ر . جريمة مستمرة) .
- قسوة (ر . قبض) .
- قصد احتمالى .
- مساء . متى يتحقق ؟ ١٣٥
- قصد جنائى (ر . اختلاس - بلاغ كاذب - تزوير - سرقة -
قتل - مواد مخدرة) .
- قوانين ولوائح (ر . قانون - فهرس القوانين واللوائح) .
- قوة الشيء المحكوم به (ر . أيضا خطف طفل - دعوى عمومية -
قرار الحفظ - محاكمة) .
- الأحكام الباطلة . قوتها ٥٩
- الجمع بين محاكمة المالحكم العسكرية والمالحكم الجنائية ١٩٢

رقم القاعدة

قوة الشيء المحكوم به (تابع)

دعى ققة أمام المحاكم الشرعية . الأخذ بشهادة الشهود فيها . الادعاء مدنيا ضد	
الشهود لتزويرهم الشهادة . الفسخ بعدم قبول الدعوى المدنية . لا يتقبل لاختلاف	
الدعوى	٢٩٢
قوة الشيء المحكوم فيه مدنيا . أثرها على الحكم الجنائي	٩٥
منهم يمتنع نصب وسرة . حكم المحكمة الاستئنافية غايها بتأييد حكم الولاية في النصب	
ويعاقبه على السرقة . ماورسته في هذا الحكم . عدم المناس بمحكم الولاية	١٧١
منهم يجرمين . صدور حكم بالبراءة بصيغة عامة . تناول الحكم جريمة واحدة في أسايه .	
أجباره صادرا في الجرمين	٢٦٧

(ك)

- كفالة (ر . تقض وإبرام) .
- كلاب (ر . إصاابة خطأ) .
- كهراء (ر . سرقة بطريق النش) .

(ل)

- لوائح (ر . فهرس القوانين واللوائح) .

(م)

- ماكولات (ز . غش) .

- مأمورو التحصيل (ر . اختلاس) .

مقشردون ومثبتة فيهم : القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ (ر . أيضا مراقبة) .

إتدارم . متى تنتطع المدة المسقة للإتدار ؟	٤٩
تبرئة التهم من تهمة الجنابة الموجهة إليه . الحكم عليه بوضه تحت المراقبة . مبط	
الحكم بالمرافقة أو بصددها . كون الاتهام بحدأ أو غير جدى . موضوعى	١٨٦
جرائم الاشتباه الميئة بالمادة ٩ من قانون المقشردين . مقوماتها . عود للاشتباه .	
استقلال هذه الجريمة من جريمة السرقة وعدم ارتباطهما	٤١
منهم (ر . استئناف — إعلان — دفاع — سن — محكمة استئنافية) .	
مجالس المديریات والمجالس البلدية (ر . اختلاس أموال أميرية — إهانة) .	

رقم القاعة

مجرمون أحدثت .

- ٢٨٧ تحديد الحق .
- ٢٤ التأديب بالضرب والإرسال إلى الإصلاحية . الحكم بها . جواز الطعن فيه بطريق النقض
- ٢٢٢ كيفة تطبيق المادة ١٦ عقوبات
- مجرمون متعادون على الإجرام (ر . عود) .
- محكمة (ر . أيضا دعوى عمومية) .

- جريمة مصوص عليها في قانون العقوبات . العقاب الإدارى عليها لا يمنع من المحاكمة الجنائية
- ٧٨ دخول شخص في جنسية جديدة . أثره في المحاكمة
- ١٣١ محام (ر . دفاع) .
- محاماة (ر . دفاع) .
- محضر الجلسة (ر . أيضا حكم) .

- توقيع رئيس الجلسة على آخر محضر من محاضر الجلسات . عدم توقيمه على المحاضر السابقة . لا يترقضا جوهريا يوجب الإبرامات
- ٧٠ محكمة (ر . أيضا إهانة) .

- مضائقية تتم لمبة المحكمة
- ٣٥٦ الملاحظات التي تبدأ المحكمة في الجلسة . إيداعها لا ينهض سيا الطعن على حكمها
- ٣٤٢ محكمة استئنافية (ر . أيضا استئناف . - تغيير وصف التهمة - حكم - دفاع - شهادة - عقوبة) .

- سزال التهم من تهمة . عدم ضرورة
- ١٤٩/٨٦ محكمة جنائيات (ر . تمويض - تغيير وصف التهمة - دعوى عمومية - دفاع - رد القضية - قاضى الإحالة) .
- محكمة المجمع (ر . أيضا حكم - شهود - قاضى الإحالة) .

- إحالة جنابة على محكمة المجمع طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . سلطة محكمة المجمع في الفصل في هذه الدعوى على الوصف الذى ثبت فيها
- ٣٥٧ قضاؤها في جنابة ضرعولة إليها بطريقة قانونية . خطوطا . اضطراب محكمة الاستئناف
- ٢٧٦ نظرها مع وجود هذا الخطأ . لا يطلان

محكمة مدنية .

قائمة اختيار أحد الطرفين . شروط تطبيق هذه القاعة . طلب رد وطلان ورقة
 أمام المحاكم المدنية . طلب تعويض عن تزويرها أمام المحكمة الجنائية . جواز .
 بحث المحكمة الجنائية في إقرار طعون عليه بالتزوير أمام المحكمة المدنية . جواز . ٣٥٠٣٤٨
 محكمة جنائية (ر . محكمة مدنية) .

محكمة الموضوع (ر . أيضا اعتراف - تطبيق - تعويض - جريمة -
 خبراء - دليل - شهادة - عقوبة - قتل) .
 سلطانها في أخبار التهم قاطلا أو ضريكا . حقا ... ٨٦

محكمة خط .

مريضة دعوى مرفوعة أمامها . التأثير عليها من كاتب الجلسة بتحديد جلسة لها . تقرير
 مباد الجلسة بواسطة صاحب الشأن . لا تزوير ... ٨٠
 محكمة غمطلة (ر . اختصاص المحاكم الأهلية - تبديد أشياء محجوزة -
 دليل) .

محكمة التقص والإبرام (ر . أيضا قاضي الإحالة - تقص وإبرام) .

حقها في استئصال المادة ١٧ ع . متى يجب عليها استئصالها ؟ ... ٧٨
 حقها في وصف الأفعال التابعة بالحكم بتبرأ وصفها بالحكم . حقها في أخبار الواقعة
 نصا لا تليسا مدنيا ... ١١٠
 خطأ الحكم الاستثنائي في تطبيق القانون . قصر البحث فيه على الوجهة القانونية .
 هل تسبب محكمة التقص إصلاح هذا الخطأ ؟ ... ٧٤
 سلطانها في تقدير جرائم النشر ... ٢٢٢
 نظرها في صحة تطبيق القانون على الواقعة . البحث في صحة الواقعة أو عدم صحتها .
 ليس من اختصاصها ... ٥٧

مخالفات (ر . ارتباط - طعن - عقوبة) .

مدافع (ر . إهانة - تحقيق - دفاع - قذف) .
 مدع بحق مدني (ر . أيضا تعويض - دعوى عمومية - دعوى مدنية -
 دفاع - ربا - سب - شهادة - قاضي الإحالة - معارضة -
 تقص وإبرام) .

رقم القاعة

مدع بحق مدنى (تابع)

رفض الدعوى مباشرة أمام محكمة الاستئناف - تنازله عن الدعوى المدنية - أنه على

الدعوى الجنائية ٢٧٥

طلبه على حكم محكمة الجنايات القاضي بأن الدعوى السومية غير قائمة - لا يجوز ... ٥٠

معارضة في قرار الإحالة الصادر بأن لا وجه - أثرها ٥٠

مرافعة (ر . دفاع) .

مراقبة (ر . أيضا عود - مشردون ومشتبه فيهم) .

عدم جواز الحكم بما في حالة الرد بالبرية - مدى انطباق المادة ٢٧٧ ضوابط ٢٩

قصرها على الذكور من الرجال فقط ١٤٦

مقنن كقوة أصيلة ٤١

مسئولة جنائية (ر . أيضا إصابة خطأ - آلة بخارية - سيارة -

طبيب - مسئولية مدنية) .

أساس كل من المسئولية الجنائية والمسئولية المدنية ٢٢٤

اشتراك الجاني والمخني عليه في الخطأ المحدث قتل - أثره في المسئولية الجنائية ... ١٣٦

مسئولية مدنية (ر . أيضا آلة بخارية - سيارة - مسئولية جنائية) .

اشتراك الجاني والمخني عليه في الخطأ المحدث قتل - أثره في المسئولية المدنية ... ١٣٦

البرية من البرية لا تستوجب الإخلال من المسئولية المدنية ٢٦٠

التضامن فيها - ماله ٢٧٦

مسئولية الحكومة مدنيا من أخطاء موظفيها - ماله ... ٢٥٢

مسئولية السيد من أخطاء خادمه - ماله ٢٢٦

وجه المسئولية المدنية - يانه ٢٢٢

مستشار (ر . رد القضاة) .

مشتبه فيهم (ر . مشردون ومشتبه فيهم) .

مشروبات (ر . غش) .

مصادرة (ر . سلاح - مواد مخدرة) .

معاريف الدعوى .

حرية محكمة الموضوع في تقسيمها ١٩٩

مصروف (ر . تهديد) .

مضى للدة (ر . دعوى عمومية) .

مظاهرات (ر . أيضا تمجهر) .

٣٣٤ التحية على المتظاهرين بالتفريق وصياتهم هذا الأمر . ركن جومرى فيجربة القاطرة

١٢٦ الفرق بين الاشتراك في القاطرة والصندوقياتها . القاطرة والتجهيز جريمان مختلفان

معارضة (ر . أيضا استئناف — حكم غيايى — حكم اعتبار المعارضة

كأن لم تكن — قاضى الإحالة — غرفة المشورة — مدع بحق ملقى) .

تعريفها . أثرها . ظهور قرآن أمام محكمة الجنب عند نظر المعارضة كمد على أن الواقعة

١٠١ جنابة . الحكم بعدم الاختصاص بناء على ذلك . لا يجوز

بجنة مترويح بقوة الحبس . غياب التهم . حضور المحامى عن وطلبه التأجيل .

٢٢٥ رفض الطلب . الحكم بإجبار المعارضة كأن لم تكن . صحيح

٢٢٨ متى يصح الحكم بإجبارها كأن لم تكن ؟

١٧٦ سادسة التهم لا تسمى حاله

مبادعا ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الحكم . إعلان التهم بمرة الاضى المدعى .

٢٥٥ التسمية به وبين الإعلان الذى تقوم به النيابة فى الأمر

مكتبات نفاذها المصالح (ر . تزوير فى أوراق أميرية) .

مقول (ر . دخول مقول) .

مواد ضارة (ر . جريمة خائبة)

مواد مخدرة .

إحرازها . إنكار التهم للإحراز . عناصر المعوى تحيد أن الإحراز حاصل بحالة

من الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من قانون المخدرات . واجب المحكمة

٨١ فى هذه الصورة

١٦٥ الحيازة بواسطة الغير . حامة الحيازة

حقوة الإيقاض من تماثل التهمة . متى يقضى بما ؟ القضاء بما خطأ . سبيل تصحيح

٢٨ هذا الخطأ

٣٠٨ التمسد الخاطئ فى جريمة إحراز المواد المخدرة

التمسد الجنائى فى هذه الجريمة . سماء . الحيازة والإحراز . سمانها . العقاب على

الإحراز إطلافا . إحراز الزوجة مادة مخدرة بقصد إخفاء جريمة زواجها .

٣٧٣ سابق عليه

رقم القاعده

مواد مخلترة (تابع)

- التصد الجنان في هذه الجريمة . سناء . ضبط التهمة محزنة عند بلان فيه مادة مختلرة .
 امتناعها بجله وإثباته تعلما به . دليل على علمها بما فيه ... ١٨٠
 مجوز حيازتها وإحرازها . يستوجب العقوبة الكبرى ... ٧٧
 مواش (ر . حيوانات) .
 مواعيد (ر . استئناف — معارضة) .
 موانع العقاب .

- الذنب والجرم الذان تطلبهما الحالة المخصوص طيا في المادة ٥٨ ع . مظهرهما ... ٣٨١
 محل تطبيق المادة ٨ ع عقوبات على المرتكبين ... ٢٥٣
 موظفون (ر . أيضا اختلاس — إهانة — تهديد — رشوة — قبض —
 موانع العقاب) .

- رفع دعوى عمومية على موظف . موافقة الرئيس الإداري على رفضها أو عدم موافقة .
 أرفذك ... ٢٥٣
 منع رفع الدعوى مباشرة على المرتكبين . إطلاق هذا المنع ... ٣١٥

(ب)

نار (ر . حرق) .

- نائب عمومي (ر . قاضي الإحالة — غرفة المشورة) .
 نكسر (ر . إهانة — سب — قذف — محكمة القضا) .
 نصاب (ر . أيضا استئناف) .

- نهم حكم عليه بتعريض مع تبرئة . استئناف حكم التعريض . فيه ولو كان التعريض
 أقل من النصاب القانوني ... ١٣٤
 نصب : المادة ٢٩٣ ع (ر . أيضا تزوير — سرقة — مزاحمة) .
 اتخاذ صفة كاذبة . ادعاء الوكالة عن شخص كذا . إيهام تزويته بهذا الادعاء . حكمه ... ٣٠٧
 تصرف المصرف في غير ملكه . متى يعتبر نصبا سابقا عليه ؟ متى تحقق هذه الجريمة في
 صورة البيع مرتين ؟ أثر قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ على هذه الجريمة ... ١٧٤
 حق محكمة القضا في اجبار الواقعة نصبا لا كليا مدنيا ... ١١٠

رقم القاعة

نصب (تابع)

- ٢٢ رابطة السيرة بين الاحيال وتسليم الأشياء
- ٢٨٠ الكلب من فدى مفة رسمية . كفايه لكون الطرق الاحيالية
- أخذ مبلغ من أحد رجال الدين لتفديته رشوة لموظف . مجوز كلب لا إبرام قانونا فيه
- ٢٠٠ تقض وإبرام (ر . أيضا حكم - قاضى الإحالة - غرفة المشورة - محكمة التقض) .
- طن (ر . أيضا تطبيق - حكم - حكم غيايى) .
- ٢٩٠ الأحكام التى يقبل الطعن فيها بطريق التقض
- الأحكام الجائز الطعن فيها بطريق التقض - يجب أن تكون منية للدعى . حكم
- ١٥٨ بعدم اختصاص محكمة الجناح بتظر الدعى . لا يجوز الطعن فيه بطريق التقض
- الأحكام القابلة للطعن . حكم صادر باختصاص الحاكم الأهلية بولاية النظر
- ٢٢٠ فى الدعى . جواز الطعن فيه بطريق التقض
- ٢٧٨ الادعاء بعدم غنى الحكم فى المبدأ . وجوب إثباته بشهادة من علم الخشب
- ٢٠٤ إبطال الحكم ذكر اسم شخص غير المتهم . لا طعن عليه
- ١٦٢ التقرير بالطعن . من يجب حصوله ؟
- طعن برفع دعوى مستقلة بصفة أصلية على النيابة . ليس من طرق الطعن التى رسمها القانون . الفرض من الطعن على الحكم . رفع طعن من أحد روة المحكوم عليه . لا يجوز
- ١٩٦ طعن بطريق التقض فى حكم تهديد . لا يجوز
- ٢٥٢ طعن على حكم من والى المحكوم عليه التوقى . لا يجوز . تعرض الحكم فى منطوقه لشخص غير داخل فى الخصومة . جواز الطعن به على هذا الحكم
- ١٠٤ طعن فى حكم صادر فى جريمة باجبارها مخالفة . عدم جوازه
- ٢٨ طعن فى حكم صادر من محكمة مركزية بعدم الاختصاص لوجود النيابة . لا يجوز
- ١٢٠ طعن فى حكم مشتمل على جريمتين : جنة ومخالفة
- ٢٤٨ طعن فى قرار غرفة المشورة بطريق التقض . عدم جوازه من المدعى الملقى
- ٣٠١ الطعن فى قرارات قاضى الإحالة وأوامر غرفة المشورة . من حق النائب العام وحده
- ٢٨٥ طعن المدعى الملقى على الحكم القاضى بأن الدعوى العمومية غير قائمة . لا يجوز
- ٥٠

رقم القاعدة

نقض وإبرام (تابع)

طعن (تابع)

- ١٦٣ طعن النيابة فى حكم غايى استثنائى . مبادء يعاد من وقت مبرورة انتهائيا ...
- ٢٧١-٢٤٤-٢٧٢ عدم ختم الحكم فى المبادء القانونى لايمنى الطاعن من تقديم الأسباب فى المبادء ...
- ٣٢ طعن فى الصلابة من الطعن . رفضه
- ٢٥٠ طعن فى كتاب المحكمة الذى يجب التفرير فيه بالطعن . تقديم الأسباب بقلم كتاب محكمة ...
- ٤٩ لا يجوز الطعن فى حكم لم يفصل نهائيا فى الدعوى
- ٢٢٨ مهابن ببهة واحدة . تعديل المحكمة وصف الببهة بالنسبة لأحدهما فقط . لا يجوز ...
- ٢٢٨ طعن الآخر بعدم تعديل وصف الببهة بالنسبة له أيضا
- ٢٩٩ محكوم عليه بقرينة غير مقيدة للحزبة . طعنه . وجوب ايداع الكفالة ...
- ٢٥٣ مبادء تقديم الأسباب . شرط منع أجل تقدم فيه الأسباب . رأى محكمة النقض ...
- ٢٥٣ الجديد . التميز بين الطعون المقتضى قبل هذا رأى وبين الطعون المقتضى بعده ...
- ١٦٤ يجب أن يكون الطاعن خصما فى الدعوى . ليس لقاضى المدعى أن يطعن إلا فى ...

نيابة (ر . أيضا دعوى عونية) .

- ٣٣٢ آرائها وطبائها . عدم تحيد المحكمة بها
- ٣٥١ استخلاصها من السلطة القضائية . اشتغال الحكم على عبارات ماسة بها . شطبها ...
- ٢٤٢ يلزم النيابة أن يبين سبب سيرها فى أداء وظيفتها

نيابة (ر . أيضا قذف — قصد جنائى) .

- ٣١٠ الاعتراف بالجرمة بدونهما . لا يعتبر دليلا على حسن النية . حسن النية أمر موضوعى

(٥)

هناك عرض .

- ٢٨٨ تمزيق اللباس . كشف العورة بدون ملاءمة
- ٣١ قرض امرأة فى مجزها . حكم عرض . نظر هذه الجريمة بمجلة مرية . لا يجب ...
- ٢٠٤ التصد الجانى فى هذه الجريمة . متى يفتق ؟ حكم عرض بالإكراه . متى يفتق التهمون ...

رقم القاعة

هتك عرض (تابع)

كل ماس بمرات الإنسان يتبرهك عرض ٣١٧
هلم مبان .

مناط العقاب في هذه الجريمة . الدفع بأن التزل مقام على أرض النافع العامة . لايجدى ٢٢٢
هيئة المحكمة (ر . محكمة) .

(و)

وثيقة عقد الزواج (ر . أيضا تزوير) .

لا حجة لما في تاريخ الميلاد ٩٦
ودبعة (ر . أيضا اختلاس — خيانة أمانة) .

التزام المودع فيه برد المودع به . تسليم فلن تلحق ٢٢٧
وصف التهمة (ر . أيضا تغيير وصف التهمة) .

التزيد من جانب النيابة في وصف التهمة . لا تأثير له ١٥١
وصى أوولى (ر . أيضا دعوى مدنية) .

جواز الحكم بآيات تنازل الوصى عن العمري بدون إذن المجلس الحسى . عدم جواز
استئناف الحكم . الفرق بين آيات التنازل واعتماد الصلح ٣٢٣

وضع النار عمدا (ر . حريق) .

وضع اليد (ر . انتهاك حرمة ملك الغير) .

وفاة (ر . ضرب أفضى إلى الموت) .

فهرس المواد

قانون تحقيق الجنايات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٧	٢٢٧	١٥٣	١٩٦
٨	٩٩	١٥٤	١٩٦
٢٩	٣١٣	١٥٥	١٩٦
٣٢	٩٤	١٥٧	١١
٤٢	٣١٣٢٥٣٢٥١٢٤٦٢٣٦	١٥٨	٢٢-٢١٧٩٢١١
٥٠	٢٧٥	١٦١	٢٢٥٢١٩٨٢٦٢٣
٥٢	٣٥-٢٢٤٨٢١٥٢٧٢٢	١٦٢	٩٧٢٦٥
٥٤	٣٥-٢٢٤٨٢٥٣٢١٨٩٢٢	١٦٣	٢٥٥٢١٩٦
٦٣	٩٤	١٦٤	٢٢٨
٧٨	٢٧٢	١٦٥	٢٤-٢٢٢٨
٧٩	٣-	١٦٦	٣-٦٢١-٧٢٦-
١١٦	٥٠	١٧٠	٧٠
١١٩	٦٦	١٧١	١٩٧
١٢٤	٥٠	١٧٢	٢٤٩٢٢٠
١٢٦	٥٠	١٧٣	٥٧٢٢
١٢٧	٣٥-٢٥١	١٧٤	٢٤
١٢٣	٢٢٨٢٥٥٢١٩٦٢١-٨	١٧٥	١٩٦٢١٢٤٢٢
١٢٤	١٤٩٢٦٩٢١٧	١٧٦	١٩٦٢١٢٤٢٢
١٣٥	٢٢-٢١٧٩٢١-٢٢٧-٢١٧	١٧٧	٢٢١٢١٩٦٢١-٨٢٩٧٢٥
١٣٧	٦٦٨	١٧٨	١٩٦
١٤٥	٢٢٣	١٧٩	١٩٦
١٤٨	٣٥٢٢٤	١٨٠	١٩٦
١٤٩	١٤٥٢١٢٣٢٧٣٢٢٢٢٩٢٢٥	١٨١	١٩٦
	٣٧٦٢٢٨٢٢١٨٧٢١٨٣٢		

قانون تحقيق الجنايات (تابع)

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٨٢	١٩٦	٢٣٠	١٦٣٤١٦٢٤٩٨
١٨٤	١١	٢٣١	٤٩٥ ٤٨٦ ٤٦٩ ٤٦٢ ٤٥٥ ٤٢٥
١٨٥	١٣٧٤٨٦		٤٢٤٠٤٢١٣٤١٦٣٤١٠٧٤٩٨
١٨٦	١٢٧٤٩٤		٢٧١٤٢٦٩٤٢٥٣٤٢٥٠٤٢٤٢
١٨٧	١٩٦		٢٧٨٤٢٢٢٤٢٩٠٤
١٨٨	٢٤٩	٢٣٢	٤٩٨ ٤٨٩ ٤٧٤ ٤٥٧ ٤٤٠ ٤٣٢
١٨٩	٢٧٦٤١٠١٤٢٤		١٨٥٤١١٧٤١١٠
١٩٢	١٩٨٤١٩٧	٢٣٣	١٠٤
١٩٨	١٩٨	٢٣٥	٢٧٢٤٣١
١٩٩	٧	٢٣٦	١٢٦٤٩٥
٢٢٤	٢٥٢٤٣٥١٤٣٢٧	٢٣٧	٢٠٢
٢٢٩	٤٤٠٤٣٦٤٣٢٤٢٨٤٢٥٤٢٤٤١٩	٢٣٩	٢٥٠٠٤٢٤٨
	٤٧٤٤٦٩٥٥٤٥٠٤٤٩٤٤٢	٢٥٦	١٩٩
	٤١٠٧٤٩٨ ٤٩٥ ٤٨٩ ٤٨٦	٢٧٦	٢٢٧٤٢٧
	١٦٢٤١٥٨٤١٣٧٤١٢٠٤١١٠	٢٧٧	٢٢٧
	٤٢٢٨٤١٩٦ ٤١٨٥ ٤١٦٣٤	٢٧٩	٢٥٢٤٢٢٧٤١٩٣٤٢٧٤٢٥
	٢٢١٤٢١٤٤٢٩٠٤٢٥٢٤٢٤٨	٢٨٠	٢١٣٤١٩٣
	٢٧٦٤٢٣٣٤٢٢٢٤	٢٨١	٢٥٢

قانون تشكيل محاكم الجنايات

٢٨٥٤٢٠٨٤١١١٤١٠٠٤٥٠	١٣	٢٥١	٩
٢٠١٤		٦٦	١٠
٢٥	١٥	٢٥٦٤٢٥	١١
٢٤٠٤١٠٩	١٧	٢٠١٤٢٨٥٤٢٠٨٤٦٦٤٥٠٤٢٥	١٢
٢٤٠٤١٠٩	١٨	٢٥١٤	

قانون تشكيل عا كم الحنايات (١١١)

رقم المادة	أرقام نوات الأحكام الصادرة طما	رقم المادة	أرقام نوات الأحكام الصادرة طما
١٩	٢٢٨٤١٠٩	٣٧	٢٩٢٤٢٢٣٤١٨٤٨
٢٠	٢٣٤	٣٨	٢٩٢
٢١	١٠٩	٤٠	٢٩٢٤٢٧٦٤٢٢٨٤٢٢٣٤١٢٨٤٨
٢٥	٨٦٤٦٣	٤٢	٧
٢٦	٧١	٤٦	٢٤٢٤١٠٩
٢٨	١٩٨	٥١	٢٤٩٤٢٧١٤٢٦٩٤٢٤٠٤٢١٣
٣٦	١٥١٤١٨	٥٣	٢٥٢

المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر ١٩٢٥ بمجل بعض الحنايات بندا إذا اقررت

بأذار قانونية أو ظروف خففة ٢٥٧٤٢٩٦٤٦٣٤٢٥٤٣٤

قانون المقويات

١	٢٧٧	٤٤	٢٨٢٤١٧٢٤١٤٠
٢	٢٧٧٤١١٩	٤٥	٢٥٤٢٤٧٤٢٤
٣	١١٩	٤٦	٢٢٤٤١١٧٤١١٦
٥	٢٠٠٤٢٨٧٤٢٨	٥٠	٢٢٧
١٧	٢٢٤	٥٢	٢٥٩٤١٦٣٤٩٠٤٨٢
٢٥	١٦٧	٥٨	٢٨١٤٢٥٢
٢٢	٢٢٢٤٤١٥١٤٧٩٤٤١٤٢٦	٦١	٢٤
٢٩	٢٦٦٤٢٢٦٤٢٢٥	٦٤	٢٨٧
٤٠	٢٢٤٤١٨٨٤١١٤	٦٦	٢٢٢
٤٠	٢٢٢٤٤١٨٥٤١٧٢٤٦٦٤٤٢٢٤	٦٧	٩٦
٤١	٢٢٢٤١٨٨	٩٣	١٤١
٤١	٢٨١٤١٨٥٤١٧٢٤١٤٠٤١١٤	٩٦	٢٤٢
٤٢	١٧٢	٩٧	٢٨٢٤٢٤٧٤٨٩٤٧٩٤٢٤٤١
٤٣	١٧٢٤١٣٥٤١٠٧٤٤٨	٩٨	٢٢٨

قانون العقوبات. (تابع)

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٠٣	٣٥٨٢١٠-٢١٥٢	١٨٢	٨-٢٨٢٢٦
١٠٨	٣٦٠	١٨٣	٢٢٠٧ ٢١٥١ ٢١٣٢ ٢٨٠ ٢٣٦
١١٣	٣٥٣		٢٦٣٢٣٥-٢٢٤٤٢٣٣
١١٧	٣٥٦٢٣٩٢٤٩٢٢٥٢٢٣	١٨٥	٧٨
١١٨	٣٦١٤٤	١٩٤	٢٢٤٢٢٨
١٢٦	٣٧٣٢٤٥	١٩٥	٢٧١٢٨٩٢١٦٩٢٢
١٢٨	١٥٤	١٩٦	٢٧١
١٢٩	١٥٤	١٩٧	٤٧
١٣٠	١٥٤	١٩٨	٢٢٨٢١٠٩
١٣١	١٧٨٢١٥٤	١٩٩	٢٨١٢٢٤٢١١٧
١٣٤	١٥٤	٢٠٠	٦٢
١٤٥	٢٨٢	٢٠٢	٢٢٢٨ ٢١٢٦ ٢٧٥ ٢٢٨ ٢١٤
١٤٨	٢٦١٢٢٧٢٢٠٢١٥		٢٩٤٢٢٦٦
١٥١	٢٢٣	٢٠٤	٢٩٢٢٨٨ ٢٨٧ ٢٨٤ ٢٦٨ ٢٥٤
١٥٨	٢٦١		٢٨٤٢٢٦٤٢١٨٢١٨٢
١٥٩	٢١٢٢٦١	٢٠٥	٢٦٨٢٢٦٤٢١٥-٢٤٢
١٦٠	٥٧	٢٠٦	٢٧٤٢٢٦٨٢١٨٢٢١٦
١٦٦	٢٠	٢٠٧	٢٢٠٢٢٧-٢٩٢
١٧٩	٧٨٢٦١٢٥٢٢٤٥٢٢٧٢٢٦٢	٢٠٨	٢٩٤٢٢٦٦٢٢٤٨٢١٩٩
	٢٤٤٢١٥٧٢١-٢٢٨-٢٧٩٢	٢٠٩	٢٨١٢٢٦٦٢٢٨٩
	٢٥٠٢	٢١٠	٢٢٠٥٢١١٨٢١١٢ ٢١-٢ ٢٩٨
١٨٠	٢٧٨٢٦١٢٥٢٢٤٥٢٢٧٢٢٦		٢٨١٢٢٦٦٢٢٨٩٢٢٢٦
١٨١	٢٧٨٢٦١٢٥٢٢٤٥٢٢٧٢٢٦٢	٢١٢	٢٢٦٢٢٣٥
	١٥٧٢١٥٢٢١-٢٢١-٥٢٨-	٢١٥	٢٠٥
	٢٥٨٢٢١-٢	٢١٧	٥١

قانون العقوبات (تابع)

[illegible]

قانون العقوبات (تابع)

رقم المادة	أرقام نواحد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام نواحد الأحكام الصادرة عليها
٢٢٥	٢٩١	٢٤٢	١٠٧
٢٢٧	٢٦٠	٢٤٧	٢٢٩، ٢٣٦

قانون المرافعات

٨٦	٢٠٣	١٠٢	٢٨٢، ٢٢٣-٢١٦، ٢١٥، ١٥٢
٨٩	٢٥٦، ٢٠٣		٢٧٢، ٢١٠
٩٠	٢٥٦، ٢٠٣	١٣٨	١٦٦
٩٥	١٣٠	٢٦١	٢٥٠

القانون المدني

٨٧	٢٤٦	١٥٢	١٤٠
١٥٠	١٨٢	٢٣٢	٢٩٣
١٥١	١٣٦، ١٤٠، ١٤٧، ١٩٩	٢٣٤	٢٧٨
	٢٢٦	٤٨٢	٢٣٧
١٥٢	١٤٠-١٤٧، ٢٢٦، ٢٥٣		

قانون التجارة

٨٩-٨١	٢٧٨	٢١٠	٢٤٥
٩٩	١٩٤		

قوانين مختلفة

أرقام قواعد الأحكام الصادرة بشأنه	عنوان القوانين
١٣٨	أمر عال صادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بشأن الجوز الإدارة -
٢٠١	أمر عال صادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والمناق
١٢٥	أمر ملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ بحل مجلس النواب والشيخ وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور -
١٢٥	أمر ملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية -
١٩٨	الدستور المصري -
٢٥٣	قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ -
٢٩٦ و ٢٦	قانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المتدينين على الإعدام صادر في ١١ يونيو سنة ١٩٠٨ -
٣٥٣	قانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ خاص بالأحوال
٣٦١ و ١٢٦	قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجهيز -
٢٧٤ و ٤٠	قانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ خاص بإعزاز وحل السلاح صادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ -
٢٣٤ و ١٢٦	قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالإجتماعات العامة وبالظواهرات في الطرق الصوفية -
١٧٤	قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ بتعديل نصوص القانون المدق فيما يتعلق بالتسجيل -
١٠٦ و ٦١	قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ بتعديل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ العام للشرطة -
٢١٠	قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٩ خاص بتلخيص النزاع للجان الزراعة -
٢٤١ و ٢٣١	قانون القردة العسكرية المصرية الصادر في ١٩٠٢

قوانين مختصة (تابع)

أرقام قواعد الأحكام الصادرة بشأنه	عنوان القوانين
١٨٦ و ١٤٦ و ٤٦ و ٤١	قانون المتشردين والأشخاص المنتهية فيهم رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ الصادر في ٢٩ يونيو ١٩٢٣ .
٢٧	قانون الحماية رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ (المادة ١٦ م) .
١٨٠ و ١٧٧ و ١٦٥ و ٨١ و ٧٧ و ٢٨	المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ يوضع نظام للتجارة بالمخدرات واستعمالها الصادر في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ .
٣٧٣ و ٣٠٨ و ٢١٩ و ٣٠٠	المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ يمنح مهلة لمنع الإيجارات الزواجة .
٣١٦	المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاختيار .
٣٢٠ و ٢٩٩	المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة قبض وإبرام .

لوائح

أرقام قواعد الأحكام الصادرة بشأنها	عنوان اللائحة
١٣	لائحة الإجراءات الداخلية للحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ .
٢٠١	» ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣
٢٩٤ و ٢٨	» السجلات الصادرة في ١٦ يولي سنة ١٩١٣ .
٢٩٤	» عربات الركوب الصادرة في ٢٦ يولي سنة ١٨٩٤ .



صَكَّلَ طبع الجزء الثاني من "مجموعة القواعد القانونية"
بمطبعة دار الكتب المصرية في يوم الجمعة ١٧ رجب سنة ١٣٥٣
(٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٤) م

محمد تميم

ملاحظ الخلية بدار الكتب

المصرية

(مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٤/١٩٠٠)

